تحرير: كولن هاي - مايكل ليستر - ديفيد مارش

ترجمان

الدولة

نظريات وقضايا

ترجمة: أمين الأيوبي





https://t.me/kotokhatab



الدولة

نظريات وقضايا

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المألوفة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتسترشد «سلسلة ترجمان» بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

الدولة

نظريات وقضايا

المحررون

كولِن هاي ومايكل ليستِر وديفيد مارش

ترجمة

أمين الأيوبي



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
الدولة: نظريات وقضايا/ المحررون كولن هاي ومايكل ليستر وديفيد مارش؛ ترجمة أمين الأيوبي.
544 ص.؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)
يشتمل على بيبليوغرافية (ص. 459-508) وفهرس عام.
ISBN 978-614-445-309-4
1. الدولة. 2. التعددية. 3. النخبة السياسية. 4. الماركسية. 5. الديمقراطية. 6. العولمة. 7. حوكمة الشركات. 8. السلطة السياسية. أ. هاي، كولن. ب. ليستر، مايكل. ج. مارش، ديفيد. د. الأيوبي، أمين. هـ. السلسلة.
320.1

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر للكتاب

The State
Theories and Issues

Edited by Colin Hay, Michael Lister and David Marsh

عن دار النشر

Palgrave macmillan
First published in English in 2006 by Red Globe Press, a division of Springer Nature Limited.

الناشر
المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 00974 40356888

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 - 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 00961 1 991837 فاكس: 00961 1991839
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر 2019

الإهداء

إلى إيلسا وأليزبث وهولي وسوزي وماري وديفيد وإميلي

المحتويات

قائمة الجداول الأشكال

الجداول

الأشكال

توطئة وكلمة شكر

هذا الكتاب، مثل كثير من الكتب الأخرى، نابع من حس بعدم الرضى، لكن الإحباط في حالتنا، بصفتنا محرري هذا الكتاب، نابع من حيرتنا المتزايدة تجاه المدى المحدود جدًا لطلاب العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الاجتماع والمناهج المعرفية على صعيد مقدمات نظرية الدولة. والأدهى، أن المقدمات المُتاحة تميل من دون استثناء تقريبًا إلى التركيز الضيق على ما سنسميه «الثالوث التقليدي» لنظريات التعددية والنخبة والماركسية. زد على ذلك أنها تقوم بذلك بطريقة تفترض، ببساطة، أن الدولة التي ندرسها اليوم لا تختلف كثيرًا عن الدولة التي مثلت موضوع مشروعات تحليلية للثالوث التقليدي طوال أكثر من قرن.

كي نكون منصفين، لا أحد يمكنه من الناحية العملية التسليم بأن نظريات الدولة نابعة من جنس واحد من أصل ثلاثة فقط، ولا القبول بأن غاية البحوث التحليلية للمنظرين في شؤون الدولة لم تتغير منذ نشوء التعددية ونظرية النخبة والماركسية باعتبارها مقاربات لدراسة الدولة. لكن ذلك يعمل فحسب على زيادة وضوح التباين بين فهم يلقى قبولًا واسعًا الآن بأن الأمور تطورت من ناحية، والصورة المقدمة عن نظرية الدولة في المؤلفات الأنموذجية المستخدمة في تقديم هذا المفهوم إلى الطلاب بهذا المفهوم من ناحية ثانية.

لا ريب في أننا لسنا بريئين في المطلق، بصفتنا محررين، من الخطايا التي نسعى الآن إلى تصحيحها. يتضمن النص الذي انبثق منه هذا العمل، ونقصد كتاب ديفيد مارش وغيري ستوكر *Theory and Methods in Political Science* (النظرية والطرائق في العلوم السياسية)، الطبعة الأولى، قسمًا عن نظريات الدولة. أجل،

يتضمن ذلك القسمُ فصولًا تتحدث عن نظرية التعددية، ونظرية النخبة، والنظرية الماركسية، وعن مدى التقارب بين وجهات النظر هذه. لن نسعى إلى الدفاع عن هذا التركيز، مع قدرتنا على فعل ذلك. وإذا كانت هذه المقدمة تبدو مثل مرافعة ادعاء، يقدِّم القسم الثالث في كتاب مارش وستوكر، في طبعته الأولى، الأدلة الدامغة. حُذف ذلك القسم من الكتاب في طبعته الثانية المنقحة لا بدافع الندم كما يحصل عادة، ولكن إفساحًا في المجال لدراسة أشمل وأغنى وأعمق للاعتبارات الأنطولوجية والإبستيمولوجية والمنهجية التي فرقت المحللين السياسيين المعاصرين. وتبيّن أن ذلك أتاح الفرصة لهذا الكتاب الذي بين أيدينا لدراسة تنوع التقاليد النظرية والتحليلية التي لديها ما تقوله عن طبيعة الدولة المعاصرة وتطورها، ليكون كتابًا مخصصًا لتحديد الميول والميول المعاكسة التي تشهدها الدولة المعاصرة، ويسعى، قبل كل شيء، إلى استكشاف نطاق المصادر المفاهيمية والنظرية التي يمكننا أن ننهل منها لفهم تطوُّر الدولة اليوم.

ما من مشروع مثل هذا المشروع يمكن أن يُنجز من دون الدعم المتفاني من الناشر أو صبر مؤلفي الفصول وتفهمهم وحسن نياتهم، وكنا محظوظين على نحو استثنائي في الناحيتين. فنشكر الناشر ستيفن كنيدي المثالي والمتفاني الذي لا يعرف الكلل، وهو الذي عمل بين الحين والآخر بصفته محررًا رابعًا، إلى درجة أن ما من فصل في الكتاب لم ينتفع من بصيرته التحليلية النافذة ونباهته التحريرية. ونشكر أيضًا مؤلفي الفصول، كلًا باسمه، على فاعليتهم ومهارتهم في الإجابة عن طلباتنا التحريرية الجماعية، وإن بدوا مزاجيين أحيانًا (وربما لا يزالون). ونحن مدينون بالشكر أيضًا للورا جنكينز على المساعدة التي قدمتها في التحرير. في الواقع، كان تحريرُ الكتاب تجربة ممتعة على نحو لافت - وسيقول الجميع الشيء ذاته.

أخيرًا، كما هي الحال دائمًا، لم يكن هذا المشروع ليُنجَز لولا حب أفراد أُسرنا ومؤازرتهم. ويليق بهم إهداؤنا هذا الكتاب إليهم، فذلك شهادة على مدى امتناننا لهم إلى حد أنهم ليسوا مجبَرين على قراءته، بخلاف طلابنا.

بير منغهام

كولن هاي ومايكل ليستر وديفيد مارش

المساهمون

جون باري، مدير «معهد الحوكمة» بالوكالة ومدير مناوب لـ «مركز الاستدامة والحوكمة البيئية» في جامعة كوينز/ بلفاست. مجالات اهتماماته الرئيسة هي الأبعاد المعيارية للسياسات الخضراء ونظريات الاقتصاد السياسي الأخضر والحوكمة البيئية/ حوكمة الاستدامة. من أعماله السابقة: *Rethinking Green Politics* (1999)، *Environment and Social Theory* (1999)، *Citizenship, Sustainability and Environmental Research* (2000)، وكتب محررة متنوعة: *International Encyclopaedia of Environmental Politics* (2001)، *Sustaining Liberal Democracy* (2001)، *The Nation-State and the Global Ecological Crisis* (2005). كما أنه أحد قادة حزب الخضر في إيرلندا الشمالية.

بيتر دوران، زميل باحث زائر في «معهد الحوكمة» في جامعة كوينز/ بلفاست، وباحث في «جمعية إيرلندا الشمالية». يعمل على تواصل السياسة البيئية مع الكتابة الأكاديمية عن السياسات البيئة العالمية الجوهرية. وهو مساهم في كتاب مقبل عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ: *Furthering Consensus: Meeting the Challenges of Sustainable Development* (2005). وهو كاتب ومحرر أول للنشرة الإخبارية *Earth Negotiations Bulletin* الصادرة عن «المعهد الدولي للتنمية المستدامة»، وتغطي المؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة في شأن البيئة والتنمية.

مارك إيفانز، أستاذ في العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية وعميد كلية هاليفاكس في جامعة يورك/المملكة المتحدة. من أعماله: *Charter 88: A Successful Challenge to the British Political Tradition?* (1995)، *Constitution-making and the Labour Party* (2003)، *Policy Analysis and Process* (2003)، *Policy Transfer in Global Perspective* (2004) بالاشتراك مع غريام ولسون. وهو محرر صحيفة *Policy Studies*، ومنسق Worldwide Universities Public Policy Network. نشر مجموعة من المقالات عن التحليل السياسي في نواحيه المختلفة وعن السياسات البريطانية في *British Journal of Politics and International Relations*، *Political Studies*، *Public Administration*، *Public Policy and Administration*.

ألن فينلايسون، محاضر رئيس في قسم السياسة والعلاقات الدولية في جامعة ويلز في سوانسي/المملكة المتحدة. منظّر سياسي مهتم بتحليل السياسة الواقعية، من أعماله: *Making Sense of New Labour* (2003) ومحرر كتاب *Contemporary Political Thought: A Reader and Guide* (2004)، وكتاب *Politics and Poststructuralism* (2002) (بالاشتراك مع جيريمي فلتاين). كما نشر عددًا كبيرًا من المقالات المعنية بالسياسات الإيرلندية الشمالية، والسياسات البريطانية والسياسات الإعلامية ونظريات البلاغة.

ماثيو فلندرز، محاضر رئيس بالعلوم السياسية في جامعة شيفيلد. مؤلف ومحرر كتب كثيرة تتناول العلاقات المتداخلة بين تطور الدولة ونماذج الديمقراطية، آخرها: (2004) *Multi-level Governance* بالاشتراك مع إيان باش.

كولن هاي، أستاذ في التحليل السياسي ورئيس قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بيرمنغهام. من أعماله: *Political Analysis* (2002)، *The Political Economy of New Labour* (1999)، *Re-Stating Social and Political Change* (1996). يشارك في تحرير مجلة *Comparative European Politics* و*British Politics*، نال جائزة UKPAC لعام 2004 عن مقالة نشرها في *Public Administration*.

أندرو هندمور، محاضر أول في كلية العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة كوينزلاند. يحاضر ويكتب في النواحي المتعددة للسياسات البريطانية والسياسة العامة ونظرية الاختيار المنطقي. نشر كتاب *New Labour at the Centre: Constructing Political Space* (2004)، ويعمل على كتاب مفصل عن نظرية الاختيار المنطقي، سيصدر عن دار بالغرايف ماكميلان ضمن سلسلة Political Analysis.

نيكولا هوثي، تعمل مستشارة تنفيذية في السياسة العامة في المملكة المتحدة. حائزة جائزة مستشار السنة في المملكة المتحدة لعام 2004 (تُمنح سنويًا لأفضل مستشار في السياسة العامة لإحداثه تأثيرًا ملموسًا في النسيج والانسجام الاجتماعي والسياسي والأخلاقي على الساحة الدولية). من أعمالها: *Globalization and Manufacturing Decline: Aspects of British Industry* (2005).

يوهانا كانتولا، نالت شهادة دكتوراه من جامعة بريستول حيث تعمل باحثة في دراسات ما بعد الدكتوراه. نشرت مقالات عن الجندر والدولة في *International Feminist Journal of Politics*، وفي *European Journal of Women's Studies*، وفي *European Political Science*، ساهمت في كتابة فصول في كتب محررة متنوعة. منتسبة أيضًا إلى قسم العلوم السياسية في جامعة هلسنكي (فنلندا)، حيث نشرت دراسة بعنوان *The Mute, the Deaf, and the Lost: Gender Equality at the University of Helsinki Political Science Department* (2005). تشارك في تحرير *Finnish Women's Studies Journal*.

مايكل ليستر، محاضر في العلوم السياسية في جامعة سورواي، عمل سابقًا في «مجلس/ مكتب البحوث الاقتصادية والاجتماعية» (ESRC) الذي يرئسه نائب رئيس الوزراء والزميل في بحوث ما بعد الدكتوراه في جامعة بيرمنغهام. نشر مقالات عن المواطنة والمشاركة السياسية في كتابيْ *Government and Opposition*، و*Contemporary Politics*، وساهم في مجموعات محرّرة متنوعة، وهو يبحث في تأثير مؤسسات الحوكمة المحلية في مشاركة المواطنين.

ديفيد مارش، أستاذ السوسيولوجيا السياسية ورئيس قسم علم الاجتماع في جامعة بيرمنغهام. مؤلف ومشارك في تأليف، أو محرر ومشارك في تحرير، عشرة كتب منها: *Theory and Methods in Political Science* (2002)، *Policy Networks in Comparative Perspective* (1998)، *Marxism and Social Science* (1999)، *Post-war British Politics in Perspective* (1999).

جيمس مارتن، محاضر أول في قسم العلوم السياسية في كلية غولدسميث/ جامعة لندن. نشر عن نظرية السياسة الإيطالية المتصلة بالحقبة التي تخللت الحربين، ولاسيما عمل أنطونيو غرامشي، والنظرية المعاصرة المتاولة للبنيوية ونظرية مابعد الماركسية. من أعماله: *Gramsci's Political Analysis* (1998)، ومحرر كتاب *Antonio Gramsci: Critical Assessments* (2002) شارك مع ستيف باستو في تأليف *Third Way Discourse* (2003)، وتيريل كارفر في تحرير سلاسل Palgrave Advances in Continental Political Thought.

ماثيو باترسون، أستاذ مشارك في العلوم السياسية في جامعة أوتاوا/ كندا. نشر أعمالاً كثيرة عن سياسات التغير المناخي في *Global Warming and Global Politics* (1996)، وعن موضوعات عامة مثل المقاربات الرئيسة للسياسات البيئية العالمية، بما في ذلك *Understanding Global Environmental Politics* (2000). يعمل على كتاب عن السيارات.

برايثارد غاي بيترز، أستاذ في معهد موريس فالك في الحكومة الأميركية في جامعة بيتسبرغ. وهو أستاذ ثانٍ أيضًا في هوكشكولان آي بودو (Hogskolen i Bodo) في النرويج وفي جامعة سيتي في هونغ كونغ. من أعماله: *Handbook of Public Administration* الذي شارك جون بير في تحريره في عام 2003، وشاركه أيضًا (2004) في تحرير *The Quest for Control: Politicization in the Civil Service*، وفي الطبعة الثانية لكتاب *Institutional Theory in Political Science* (1999).

جون بيير، أستاذ العلوم السياسية في جامعة غوتنبرغ وأستاذ مساعد في العلوم السياسية في جامعة بيتسبرغ. عمل سابقًا رئيسًا لقسم العلوم السياسية في جامعة ستراثكلايد. شارك غاي بيترز في تأليف *Governance, Politics and the State* (2000)، *Governing Complex Societies* (2005)، وشارك غاي بيترز في تحرير *Handbook of Public Administration* (2003)، وحرر كتاب *Debating Governance* (2000).

فيفيان أ. شميت، أستاذة العلاقات الدولية في برنامج جان مونيت الخاص بالتكامل الأوروبي في جامعة بوسطن. نشرت أعمالًا كثيرة في مجالات الاقتصاد السياسي الأوروبي والمؤسسات والسياسة العامة الأوروبية وفي فلسفة علوم الاجتماع. تتضمن كتبها: *Policy Change and Discourse in Europe* (2005) وقد شاركها كلوديو راديلي في تحريره، *The Futures of European Capitalism* (2002)، *Welfare and Work in the Open Economy* الذي شاركها في تحريره ف. دبليو شارب (مجلدان، 2002)، و*From State to Market? The Transformation of French Business and Government* (1996)، *Democratizing France* (1990) إضافة إلى سبع مقالات وفصول في كتب. ويعاين كتابها المقبل *Democracy in Europe: The EU and National Polities* (2006) وقع التكامل الأوروبي على الديمقراطيات الوطنية.

مارتن سميث، أستاذ في العلوم السياسية في جامعة شيفيلد. له أعمال منشورة كثيرة عن السياسة العامة والسياسات البريطانية. يدير مشروعًا لمجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية متصلًا بتقديم السياسات في وزارة الداخلية البريطانية. محرر مجلة *Political Studies*.

نيكولا سميث، زميلة باحثة في قسم العلوم السياسية والدراسات الدولية في جامعة بيرمنغهام. من أعمالها: *Showcasing Globalization? The Political Economy of the Irish Republic* (2005). وتعمل، بالاشتراك مع كولن هاي، على إجراء مسح يشمل البلاد بتمويل من مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية لمواقف صناع السياسة من العولمة والتكامل الأوروبي.

غيورغ سورنسن، أستاذ العلوم السياسية في جامعة آرهوس في الدانمارك. تتضمن كتبه الأخيرة *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (2004)، *Changes in Statehood* (2001)، *Introduction to International Relations: Theories and Approaches* (2003) بالاشتراك مع روبرت جاكسون، *Democracy and Democratization: Processes and Prospects in a Changing World*، الطبعة الثانية (1998).

مقدمة: نظريات الدولة

كولن هاي ومايكل ليستر

ليس هناك مفهوم محوري بالنسبة إلى الخطاب السياسي والتحليل السياسي مثل مفهوم الدولة. ومع أننا جميعًا ندّعي معرفة ما نتحدث عنه عندما نشير إلى الدولة، فإننا نتحدث عن مفهوم يصعب إلى حد بعيد تعريفه. بات مفهوم الدولة محل نزاع شديد منذ القرن السابع عشر حين استُخدمت العبارة على نطاق واسع[1]، ولا يزال كذلك إلى يومنا هذا. المقصود بالدولة كان، ولا يزال، طائفة واسعة من الأمور المختلفة بالنسبة إلى طائفة كبيرة من المؤلفين أصحاب وجهات النظر المتنوعة. يهدف هذا الكتاب من بعض النواحي إلى معاينة وجوه الشبه الفئوية في مفاهيم الدولة تلك، أملًا بإمكان جمع أجزاء صورة أكثر تماسكًا لماهية هذه الدولة، وكيف تتطور في الواقع. لكنها ليست مهمة سهلة، لأنه، أيًا تكن هذه الوجوه التي ربما نلاحظها، يُستبعد أن تخفي التباينات الصارخة بين الأوصاف المتعارضة ماهية الدولة ومسار تطورها. لذلك، علينا أن نتوقع التنوع منذ البداية.

على أنه، سواء صُوِّرت الدولة أنها جهاز جبار للقمع السلطوي أو أنها الشرط الأساسي للحرية الاجتماعية والسياسية أو «رأسمالية جمعية مثالية» أو قيد على قدرة التنظيم الذاتية للسوق، قلة هم المعلقون الذين سيختلفون على

---

(1) Q. Skinner, «The State,» in: T. Ball et al. (eds.), *Political Innovation and Conceptual Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989), and M. Viroli, *From Politics to Reason of State: The Acquisition and Transformation of the Language of Politics, 1250-1600* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

حقيقة أن مفهوم الدولة أساس للتحليل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي. وفي أي حال تحمِي الدولة السكان دفاعًا عن أراضيها وتنظِّم السلوك ضمن المجتمع المدني وتراقبه وتسيّره وتتدخل في الاقتصاد (أأحببنا ذلك أم كرهنا) وتنظِّم تدفق المعلومات في الحياة العامة (وتتحكم فيه أحيانًا)، وهذا غيض من فيض نشاطها البارز. بالتالي، قلة هم الذين سينكرون شمولية تأثير الدولة أو تفشيه في المجتمعات الحديثة.

ربما هذا ما تخيله، إذ صارت واقعية مفهوم الدولة، في الأعوام الأخيرة، محل نزاع محتدم. وهناك من يجادل في عصر العولمة والاعتماد المتبادل المعقد بين الدول، أن تأثير الدولة (ولاسيما في تجسيدها الدولة القومية) يعتريه الضعف، وصورته ووظيفته محل شك. وهناك هدف ثانٍ لهذا الكتاب هو عرض هذا الاقتراح المؤثِّر، إذا جاز اعتباره فجًا وسابقًا لأوانه. نقول، بأبسط العبارات، إن طموحنا بلا شك استطلاعُ مدى المصادر النظرية والمفاهيمية وتنوّعها ضمن مجموعة نظريات الدولة لتحليل مسالك الدولة المعاصرة ومساراتها التطورية. لكن حري بنا قبل ذلك أن نفند بعض الأساطير والخرافات الشعبية السارية.

مع أن الحصة الإجمالية التي تستحوذ عليها الدولة، الآن، من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أكبر، بلا شك، من أي حصة أخرى، في أي وقت مضى، على مدى تاريخها، فإن الاهتمام الذي تستقطبه أقل كثيرًا الآن منه منذ عشرين أو حتى أربعين عامًا حين كانت حصتها أقل كثيرًا. ومع أنه يشار باستمرار إلى أن الحصة من الناتج المحلي الإجمالي المكرسة للنشاط المتصل بالدولة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) انخفضت قليلًا منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، فقد تبيّن أن أثر ذلك الانخفاض أقل وضوحًا مما أشار إليه بعض المعلقين. لكن الأدق على ما يبدو أن معدل زيادة دخل الدولة و/أو إنفاقها تراجع بعض الشيء. إضافة إلى ذلك، من الواضح أن إنفاق الدولة عاود الزيادة، حتى وقت كتابة هذه المقدمة [يُنظر الشكلين (مقدمة-1) و(مقدمة-2)]. يوضح هذان الشكلان أنه فيما شهد الاهتمامُ الفكري بالدولة دورات من القوة والضعف، حافظت الدولة على حضور ثابت (بل ربما متعاظم) في جوهر

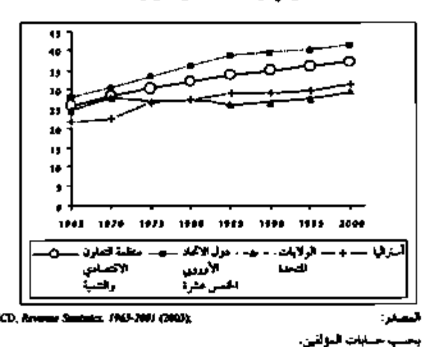
السياسات المعاصرة. وهذا ما يصعِّب إلى حد ما تفسير اختفائها الظاهر عن رادارات المحللين السياسيين في العقدين الأخيرَين. والنتيجة هي أن نظرية الدولة التي كانت ذات يوم سيلًا جارفًا، ما عادت الآن أكثر من قطرات، [أو] مستنقع فكري راكد لا يعبره غير المنظِّرين أقوياء الشكيمة. إن «عودة إلى الدولة»، وهي لن تكون الأولى على الإطلاق[2]، باتت متأخرة منذ زمن بعيد. وكما توضح فصول كثيرة في هذا الكتاب، ربما تكون بدايات هذه العودة على وشك البروز في عدد من التطورات الجارية من نطاق متنوع للمنطلقات النظرية.

الشكل (مقدمة-1)

عائدات الدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ودول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة

والولايات المتحدة وأستراليا



المصدر: OECD, *Revenue Statistics, 1965-2001* (2002);

بحسب حسابات المؤلفين.

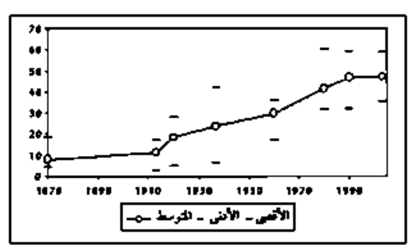
---

(2) أنظر، على سبيل المثال: P. B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds.), *Bringing the State Back in* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

الشكل (مقدمة-2)

إنفاق الدول كحصة من الناتج المحلي الإجمالي

دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية



المصادر: OECD, *Economic Outlook*, and V. Tanzi and L. Schuknecht, *Public Spending in the Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

البيانات الخاصة بفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وهولندا والنرويج والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (وهي الدول الوحيدة من بين دول المنظمة في إتاحة سلاسل بيانات مستمرة بلا انقطاع) ثمرة عمليات حسابية قام بها المؤلفان.

قد يُعدّ مجرفة الاعتقاد أن كتابًا مثل هذا ربما يُساهم بأضعف الطرائق تقريبًا في «عودة إلى الدولة» على هذا الشكل. لكن ما نأمله هو القيام بجرد للأفكار. وإذا كان سيُقر بالمركزية المستمرة للدولة في الحياة السياسية المعاصرة وبترجمتها في توصيفات الديناميات السياسية من محللين سياسيين معاصرين (الأمر الذي نعتقد وجوبه)، فمن الأهمية أن نعاين نطاق الموارد النظرية التي في حوزتنا وتنوّعها كي نُعاين الدولة. وهذا هو الهدف الأكثر تواضعًا لهذا الكتاب.

سنبدأ في هذا الفصل التمهيدي الموجز نسبيًا بمعاينة بروز المفهوم المميز للدولة المعاصرة في الفكر السياسي الأوروبي وتطوره. ثم ننتقل إلى تأثير المقاربة الفيبرية، الذي لا يزال كبيرًا، في التعاطي مع الدولة وتعريفها في نظرية

دولة أكثر حداثة. وسنبيّن كيف أنه لا يزال للمفهوم الفيبيري للدولة تأثير قوي في ثالوث نظريات الدولة: نظرية التعددية، ونظرية النخبة، والنظرية الماركسية. ثم ننتقل إلى تحدي المدرسة الفوكوية [نسبة إلى فوكو] ومنظور تحليل الخطاب ومنظور الحركة النسوية لهيمنة مفهوم الدولة السائد هذا. ونختم بدراسة آفاق الدولة ونظرية الدولة، في حقبة عولمة مفترَضة وترسيخ للنيوليبرالية.

تعريف الدولة

عادة، يبدأ تناول موضوع الدولة بمعالجة مسألة التعريف، لكن هذه المعالجة تفشل، أحيانًا، في تقديم إجابة. إن لتعريف الدولة أهمية بالغة، لأن الدولة ليست شيئًا ماديًّا، بحسب تعبير دونليفي وأوليري، بل فكرة مفاهيمية مجردة[1]. بناء على ذلك، لا يمكن، بل ينبغي أيضًا عدم التسليم جدلًا بمنفعتها، لأنها ليست رمزًا مرجعيًّا ماديًّا بديهيًّا، وإنما يتعين إثبات هذه المنفعة. ولإثبات وجود تلك المنفعة لا بد لنا من توضيح ما نشير إليه أولًا.

ربما ليس هناك خلاف على ذلك من حيث المبدأ، غير أن مسألة التعريف تثير مشكلات معينة لكتاب تمهيدي من الناحية النظرية، مثل هذا الكتاب. الحقيقة، من الأمور المغرية، في كتاب يخرج بخلاصة نافعة من تنوع المصادر النظرية المتاحة لنا للتحقيق في دور الدولة، الإشارة إلى أن المسألة خاصة بكل مقاربة منفصلة للتعاطي مع مفهوم الدولة، وترك الأمر على تلك الحال. كما أشرنا سابقًا، ومخافة التفوه بأمر يبدو سخيفًا، نقول إن الدولة تعني بالفعل طائفة من الأشياء المختلفة من خلال طائفة من وجهات النظر المختلفة. لكننا لا نستطيع ترك المسألة عند هذا الحد. فإذا كانت الدولة، ربما تعني، بل إنها تعني فعلًا، أمورًا مختلفة لمؤلفين مختلفين، ينبغي عدم تجاهل القواسم المشتركة بين التعريفات التي تبدو متباينة - ولا يمكن السماح بتقديم عذر على الإخفاق في أنطولوجيا الدولة - ماهية الدولة. وكي نتمكن من تحقيق ذلك،

---

(1) P. Dunleavy and B. O'Leary, *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987), p. 1.

ولتوفير سياق تاريخي ما للفصول التالية، سندرس أولًا أصل مفهوم الدولة قبل الانتقال إلى التعريف الأقوى تأثيرًا على الإطلاق للدولة الحديثة، ونعني بذلك تعريف فيبر.

لكن من المهم قبل ذلك أن نقول شيئًا عن تطور الدولة الحديثة نفسها - أو تطور المؤسسات السياسية التي تميز الدولة الحديثة بوجه عام[4]. وبما أن مفهومنا المتصل بالدولة لم يتطور، على نحو غير معتاد بمعزل عن تطور المؤسسات التي نربطها بالدولة، لا يمكننا دراسة أي من العنصرين بمعزل عن دراسة الآخر.

تطوُّر الدولة الحديثة

مثلما قال جون إ. هول وغيلفورد جون إكنبيري في مقدمتهما اللافتة: «لم ينعم جل تاريخ البشرية بوجود الدول»[5]. هذا هو واقع الحال بلا جدال. زد على ذلك، أنه إذا كانت العبارة تُستخدَم عند النظر إلى الماضي، للإشارة إلى آليات وعمليات الحوكمة السياسية التي نشأت في بلاد ما بين النهرين في مرحلة مبكرة ترجع إلى عام 3000 قبل الميلاد، فإن تاريخ البشرية لم ينعم بمفهوم الدولة حتى القرن السابع عشر. واستنادًا إلى الروايات ذات النزعة التقليدية الأشد، تكمن جذور الدولة في الانتقال من الحياة البدوية القائمة على جمع الحبوب والصيد إلى مجتمعات أكثر اعتمادًا على الزراعة، تميزت على نحو متزايد بنظام زراعي منظم[6]. في الحقيقة، إن الثبات الجغرافي النسبي للإنتاج الزراعي هو ما أدى إلى تطور المؤسسات والبنية الأساسية القادرة على الحكم وبسط السلطة، وإن على نحوٍ مشتت في البداية، على أرض محددة ومرسومة الحدود. وكما أشار هول وإكنبيري أيضًا، فإن «نظام الري ناجح وتربط أشجار

---

(4) للاطلاع على معالجة أكثر استفاضة، يُنظر: G. Gill, *The Nature and Development of the Modern State* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2003).

(5) J. A. Hall and G. J. Ikenberry, *The State* (Buckingham: Open University Press, 1989), p. 16.

(6) P. Hall, *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (New York: Oxford University Press, 1986); Michael Mann, *States, War and Capitalism* (New York: Basil Blackwell, 1988), and M. Sahlins, *Stone Age Economics* (London: Tavistock, 1974).

النخيل والزيتون المُنتِجين الزراعيين بالأرض بقوة، وتجعلهم مصدر الغذاء للدولة»[7]. هكذا، ترجع جذور القدرة المؤسسية على بسط السلطة على أرض بتنا نربطها بالدولة اليوم إلى حادثة تاريخية حلت فيها الزراعة محل الصيد وجمع الحبوب في بلاد ما بين النهرين وأميركا الوسطى ووادي نهر السند والصين والبيرو أولًا، ثم في المناطق الأخرى.

تميزت الدولة بالتعسف والقهر إلى حد بعيد في طريقة بسطها سيطرتها على مواطنيها في مراحل تطورها الأولى. وفي هذا السياق أضحى عامل رئيس ثانٍ مهمًّا، هو الدين. كانت المجتمعات التي عاشت على الصيد وجمع الحبوب أقرب إلى القبلية المبنية على أواصر القرابة، بخلاف الدول الزراعية التي حلت محل هذه المجتمعات. وهذا ما جعل هذه الدول أكثر اعتمادًا على القهر، وأكثر هشاشة من الناحية السياسية، نظرًا إلى غياب روابط القرابة المتينة بين أفرادها حين واجهت طرائقُها التعسفية تحديًا. في هذا السياق، وكما أثبتت باتريشيا كرون[8]، فإن قدرة الدين على إسباغ الشرعية على الاستخدام المنظم والمركزي على نحو متزايد للسلطة القسرية (من خلال اللجوء إلى السلطة الإلهية) هي ما جعل توطيد سلطة الدولة ممكنًا، الأمر الذي ربما كان متعذرًا لولاها. وهذا بدوره ساهم في زيادة تطور القدرة المؤسسية على الحكم وتنظيم منطقة جغرافية ما، وفي القدرة على التعبئة العسكرية بالتزامن مع ذلك. بالتالي، ترسَّخ تلازم الدولة مع القوة العسكرية في مرحلة مبكرة، ويمكن القول إن الأمر مستمر على هذا النحو إلى يومنا هذا. وسرعان ما غدا الغزو الآليةَ الرئيسة التي من خلالها تفشّى الطابع المؤسسي للدولة، كون القدرة التنظيمية التي طورتها الدولة منحتها ميزة تنافسية عندما واجهت مجتمعات تعود إلى ما قبل نشوء الدولة.

هكذا، إذا كانت جذور الدولة ذاتها تكمن في بلاد ما بين النهرين، فإلى أوروبا الغربية يجب أن نتحول إذا كنا نود التثبت من جذور الدولة الحديثة.

---

(7) Hall and Ikenberry, p. 38

(8) P. Crone, *Pre-Industrial Societies* (Oxford: Blackwell, 1989).

والأمر الذي يُعتبر دائمًا ميزة الدولة الحديثة هو تلك التوليفة الآتية من زعمها العمل باعتبارها سلطة عامة مسؤولة عن حوكمة منطقة جغرافية محددة المعالم بدقة، من ناحية، وانفصالها عن الأفراد الذين تزعم الحكم باسمهم، من ناحية أخرى. وبالتالي، فإن الدولة الحديثة هي مجتمع مؤسسي يزعم امتلاكه السيادة كونه السلطة السياسية العليا في داخل المنطقة المحددة التي يتولى مسؤولية حكمها.

إن العوامل التي أتاحت تطور هذا الشكل المؤسسي في أوروبا الغربية معقدة أيضًا ويكتنفها دور السلطة الدينية. كانت العملية هنا أيضًا عرَضية إلى حد بعيد. وكانت الكنيسة على الخصوص هي التي تحدت سلطة روما الإمبراطورية. وكانت النتيجة درجة لم يسبق لها مثيل من التجانس الثقافي على شكل توليفة مستمدة في البداية من العقيدة المسيحية وبقايا تشريعات قوية موروثة عن الإمبراطورية الرومانية يسرت تطور علاقات تجارية قائمة على التراضي شملت الاقتصاد الأوروبي وانتشار الأنموذج المؤسسي للدولة الحديثة. وكانت الحصيلة ميلاد ما يسمى الدولة الاستبدادية في القرنين السادس عشر والسابع عشر في فرنسا في عهد أسرة بوربون، وفي إسبانيا في عهد أسرة هابزبورغ، وفي إنكلترا في عهد أسرة تيودور. تلك كانت بشائر المجمع المؤسسي الذي نعرّفه اليوم بأنه الدولة؛ مجمع لديه جهاز إداري مركزي وقدرة على جباية الضرائب وجيش عامل ونظام علاقات دبلوماسية مع الدول الأخرى وحدود إقليمية معترَف بها عمومًا وواضحة المعالم غالبًا.

إنها أوروبا الغربية من جديد التي تُعزى إليها جذور جل المرحلة الحديثة لإعادة الهيكلة الجوهرية للدولة وتوسعها. إن دور الدينامية المؤسسية هذا، المقتصر إلى حد بعيد على أكثر الاقتصادات تقدمًا، والذي طرأ في حالات كثيرة فور اندلاع الحرب العالمية الثانية، متلازم مع نشأة دولة الرفاهية. شهدت هذه الحقبة إقامة أكثر نظم الدولة شمولية على نحو لم يشهده العالم من قبل. وكما رأينا في الشكلين (مقدمة-1) و(مقدمة-2)، تستحوذ دولُ الرفاهية هذه في حالات كثيرة على فائض مقداره 50 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي،

وعلى 15 في المئة من إجمالي القوة العاملة. وتمثل الثروة، حتى هذا التاريخ على الأقل، في تطور القدرة المؤسسية للدولة. لكن اعتبارها غير مواكبة للعصر على نحو متزايد وعبئًا على النمو والازدهار الاقتصادي، في اقتصاد عالمي متكامل ومغلَق أكثر من أي وقت مضى، مصدرُ جدال كبيرٍ وموضوع أساس في هذا الكتاب. ونكتفي بالإشارة إلى توافر أدلة ضعيفة حتى الساعة على استمرارها أو زوالها الوشيك على الرغم من المبالغة المعتادة حاليًا.

أصل مفهوم الدولة

بعد أن عاينّا الجذور المؤسسية للدولة وتطورها، بتنا في وضع أفضل لمعاينة تطور مفهوم الدولة ووضعه في السياق الملائم. من الناحية الاشتقاقية، مفهوم الدولة مشتق من العبارة اللاتينية «status» ومعناها الحرفي المنزلة أو المكانة أو الوضع الاجتماعي الخاص بفرد في مجتمع. لكن شاع استخدام هذه العبارة في القرن الرابع عشر بوصفها إشارة إلى وضع الحكام ومنزلتهم (و«عظمتهم» بالتأكيد)، بقصد تمييزهم وفصلهم عن الأشخاص الخاضعين لحكمهم. وبموجب الفكرة التي تقول إن الدولة كامنة في كيان الحاكم، والدولة و«السيادة» كلمتان مترادفتان في الواقع، تكون الدولة تركيبة سابقة على الحداثة على نحو مميز[9].

تطلّب تطوّر مفهوم حديث ومميز للدولة ثلاثة قرون إضافية، ووازى تطوره نشوء المجتمع المؤسسي باعتباره دولة استبدادية، كما سبق وصفه. قام مؤلفو ما يسمى كتب «مرايا الأمراء» (mirror-for-princes)، وأشهرهم مكيافيلي في كتابه[10] الأمير (1532)، بالخطوة الأولى. أضحت الدولة (lo stato) في هذا الكتاب مرادفًا للأمير نفسه، بقدر ما هي مرادف لطبيعة النظام السياسي والمنطقة

---

(9) J. Shennan, *The Origins of the Modern European State, 1450-1725* (London: Hutchinson, 1974), and Skinner, «The State,» in: T. Ball et al. (eds.), *Political Innovation and Conceptual Change* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

(10) N. Machiavelli, *The Prince*, trans. by Q. Skinner and R. Price (Cambridge: Cambridge University Press, 1988 [1532]).

الجغرافية التي زُعمت السيادةُ عليها وصونها ولمؤسسات الحكم عينها اللازمة للمحافظة على هذه السيادة.

حصل تطوُّر ثانٍ مع اقتراح النظرية السياسية الجمهورية الخاصة بالنهضة[11]. دافعت هذه الحركة عن قضية نظام جمهوري ربما يدشن «دولة» أو حالة حرية مدنية (lo stato franco) بحسب تعبير دانتي. هنا، نرى أخيرًا بروز مفهوم لسلطة مدنية وسياسية مستقلة تنظِّم الشؤون العامة لمجتمع مستقل أو «دولة ديمقراطية». الدولة معرَّفة هنا بأنها تزعم احتكار الاستخدام الشرعي للعنف وتتمتع به، وتستمد التفويض بهذا الزعم من الشعب نفسه وليس من قوة حاكمه (أو حكامه) أو مكانتهم. يشار إلى الدولة، أول مرة، بصفتها جهاز حكم منفصلًا يجب على حكامه أن يحافظوا عليه، وجهازًا سيبقى حتى بعد انتهاء ولايتهم، عوضًا عن أن يكون امتدادًا لسلطتهم المتأصلة.

جاءت الخطوة الأخيرة مع نشوء الدولة الاستبدادية في أوروبا في القرن السابع عشر. هنا، خصوصًا في مؤلفات بودان وهوبز، صُورت الدولة آخر الأمر باعتبارها كيانًا منفصلًا بحق عن سلطات الحكام والمحكومين. هناك نواحٍ ثلاث لهذا الكيان تجعله مفهومًا عصريًّا للدولة على نحوٍ مميز: أولًا، الأفرادُ في داخل المجتمع ممثلون بصفتهم رعايا الدولة، عليهم واجبات وولاؤهم للدولة ذاتها وليس للحاكم؛ ثانيًا، سلطة الدولة أحادية ومطلقة؛ ثالثًا، تُعدّ الدولة أعلى صور السلطة في جميع شؤون الحكم المدني[12]. يُعتبر كتاب هوبز اللفياثان (*Leviathan*)[13] ونشوء الدولة الاستبدادية التي يصفها، نهاية مفهوم الدولة في حقبة مابعد الحداثة، حيث باتت السلطة السياسية متصوَّرة بعبارات شخصية ساحرة. وراح يُنظر إلى الدولة بوصفها شكلًا مميزًا للسلطة ومنفصلًا عن الذين يزاولون صلاحياتها.

---

(11) Q. Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought: The Renaissance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), vol. 1, and M. Viroli, *From Politics to Reason of State: The Acquisition and Transformation of the Language of Politics, 1250-1600* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(12) Skinner, «State,» p. 90.

(13) T. Hobbes, *Leviathan*, ed. by C. Macpherson (Harmondsworth: Penguin, 1968 [1651]).

التعريف الفيبري للدولة الحديثة

هذا هو المفهوم الحديث للدولة الذي لا يزال يُهيمن على نظرية الدولة المعاصرة. ولا ريب في أن تعريف الدولة الذي مُنح غالبًا منزلة تعريف الدولة - التعريف الفيبري - يُشبه من وجوه كثيرة تعريفَ هوبز. عرّف فيبر الدولة، وهو التعريف الذي يشار إليه غالبًا، بحسب طريقة عملها لا بحسب وظيفتها. وتحديدًا، رأى الدولة بدلالة تنظيمها وتوظيفها وسائل القمع والقوة المادية. وعلل ذلك بقوله: «سيُطلَق على تنظيم سياسي قهري يقوم بعمليات متواصلة اسم "الدولة" ما دام مستخدموه الإداريون يؤكدون زعم احتكار الاستخدام الشرعي للقوة المادية في فرض نظامه»[14].

يشار في هذا التعريف إلى ناحيتين، كونهما نقطة الأساس و/أو نقطة الانطلاق لمعظم التأملات المعاصرة للدولة: الأولى هي أن الدولة في نظر فيبر مجموعة مؤسسات يعمل فيها موظفون متفانون. تبنت هذه الملاحظةَ وطورتها مجموعة متنوعة من الفيبريين الجدد، وأنصار الدولة المركزية الجدد، والمؤسساتيين العاملين في الولايات المتحدة خصوصًا[15]. يجادل هؤلاء أن التفريق بين الدولة والمجتمع المدني يتيح لمديري الدولة تطوير مجموعة من المصالح المستقلة والأولويات والقدرات التي لا يمكن تفسيرها بالإحالة إلى العوامل الاجتماعية حصرًا.

شدد أنصارُ مركزية الدولة الجدد، في جهدهم الرامي إلى «إعادة الدولة» باعتبارها جهة فاعلة وقوة مستقلة في إحداث الأسباب الاجتماعية، على استقلالية الدولة عن المجتمع وعلى سلطة التفسيرات «التي تتمحور حول الدولة» للنتائج السياسية. وركّز هؤلاء بشكل أساسي على: قدرة مديري الدولة على ممارسة السلطة بشكل منفصل ومستقل عن القوى غير الحكومية؛ وعلى «القدرة الهيكلية» للدولة على التغلغل في المجتمعات الحديثة ومراقبتها

(14) M. Weber, *Economy and Society: An Outline of Interpretative Sociology* (Berkeley, CA: University of California Press, 1921; 1978), p. 54.

(15) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

والإشراف عليها وتسيير أمورها وتنظيمها، وعلى الطرائق التي يمكن من خلالها لبنى مؤسساتية محددة، لدول معينة في لحظات معينة، أن تقوي مثل هذه القدرات العامة أو تُضعفها. تبيّن أن تأثير هذه الفكرة يتعاظم في نظرية الدولة الماركسية الجديدة[16] وفي نظرية التعددية الجديدة[17] وفي نظرية الاختيار العام أيضًا، وإن بصورة مختلفة[18].

الناحية الثانية، يعتبر فيبر أن الدولة الحديثة تمارس احتكار سن قوانين استبدادية ضمن منطقة محصورة. وهذا بدوره مدعوم باحتكار وسائل العنف المادي ضمن الحيز المناطقي نفسه. وركز المؤسساتيون وأنصار الدولة المركزية الجدد، واستاذهم فيبر هو الأوضح، على الآليات التي من خلالها تحافظ الدولة (أو تسعى إلى المحافظة في الحد الأدنى) على احتكارها التشريع التحكمي. وصبّ هؤلاء تركيزهم، في المقام الأول، على مسألة الشرعية السياسية وعلى الاستراتيجيات والآليات الديمقراطية غالبًا و/أو الوطنية التي من خلالها تُبنى هذه الشرعية وتُصان، والعمليات المؤدية إلى سحبها، وتبعات التوازن الهش دائمًا بين الإكراه والرضى في المجتمعات الحديثة، والآليات التي من خلالها ربما يُعاد بناء الشرعية (عبر إدخال تغييرات في النظام والقيام بثورة في بعض الحالات). لكنّ هذه النقاط غدت، على نحوٍ متزايد، محل اهتمام الماركسيين الجدد أيضًا (خصوصًا التواقين إلى تطوير رؤى غرامشي) والتعدديين الجدد. وركز آخرون من أنصار الدولة المركزية الجدد أو ما يسمون منظري الدولة التي تركز على الحرب، على احتكار الدولة المفترض لوسائل العنف، وعلى البُعد العسكري لقوة الدولة بشكل خاص. رأى هؤلاء المنظرون المتأثرون ربما بالجاذبية البديهية لملاحظة تشارلز تيلي التي قال فيها «الحروب تصنع الدول

(16) يُنظر مثلًا: F. Block, *Revising State Theory: Essays in Politics and Post Industrialism* (Philadelphia: Temple University Press, 1990).

والمناقشة من منظور أعم في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(17) يُنظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(18) يُنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

والدول تصنع الحرب»[19]، أن قدرة الدولة على إشعال الحروب ومدى التنظيم الداخلي لجهاز الدولة يعكسان المستلزمات العسكرية والعواقب المترتبة عن إشعال الحروب والتعبئة للحرب بالنسبة إلى تطور الدولة ذاتها وتحولها - باختصار، بالنسبة إلى العلاقة بين إشعال الحرب وصوغ الدولة، بل حظيت هذه الموضوعات مؤخرًا باهتمام العلماء الداعين إلى المساواة بين الجنسين، التي ربما تكون سينثيا إنلو[20] في مقدمهم، عند التحقيق في شأن العلاقة المعقدة بين الدولة والعنف المنظم والنزعة العسكرية والذكورية[21].

كما تشير المناقشةُ السابقة، يمكن اقتفاء قدر من الصلة بالمفهوم الفيبري للدولة في مؤلفات مهمة ومتباينة. لكن، على الرغم من هذا التنوع الظاهري، تميل وجهات نظر الفيبريين الجدد إلى إبداء خصائص مشتركة معينة، ونقاط ضعف بالطبع. أولًا، تميل هذه النظريات إلى التركيز الحصري على العوامل السياسية في داخل الدولة. ونتيجة ذلك، أحالوا غالبًا القوى السياسية التي هي خارج الدولة وتتجاوز إطارها، مثل الحركات الاجتماعية وجماعات الضغط، إلى مرتبة هامشية. ثانيًا، يعتمد جل النظرية الفيبرية الجديدة على تمييز ضئيل بين الدولة والمتغيرات المجتمعية وعلى تشديد توضيحي على الأولى على حساب الثانية. كانت هذه المحاباة للدولة مبررة تمامًا في سياق محاولة «إعادة الدولة» إلى علم الاجتماع الأميركي في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته، لكن بعد أن أصبحت هيمنةُ المقاربات التي «تتمحور حول الدولة» يمثل هيمنة نظيراتها «التي تتمحور حول المجتمع»، إن لم تكن أشد، بات لزامًا علينا الاعتراف بأن محاولة تطوير فهم للعلاقة المعقدة والمتغيرة أبدًا بين الدولة والمجتمع، وبين العام والخاص، كانت ضحية وجهتي النظر هاتين. وهذا هو التحدي الذي يتعين على نظريات الدولة المعاصرة مواجهته[22].

---

(19) C. Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975).

(20) C. Enloe, *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics* (Berkeley, CA: University of California Press, 1990).

(21) أنظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(22) أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

مفهوم الدولة

يفضَّل امتلاك تصوُّر واضح ومتسق عن الدولة، والأحسن إذا كان مؤطرًا بتعريف للدولة واضح الصوغ. لكن، نظرًا إلى أن الدولة ليست كيانًا جاهزًا ماديًا أو شفافًا أو جليًا، يكون هذا المسعى مجرد خطوة أولى في سبيل الدفاع عن رأي سياسي يضع الدولة في مكانة مركزية.

من أجل تطوير مفهوم (وامتدادًا نظرية) عن الدولة، يجب أن ننظر إلى عالم السياسة بطريقة معينة. إنه خيار يمكن، بل يجب، الدفاع عنه. هذه نقطة مهمة وذات مضامين جلية. يمكن إجراء تحليل سياسي في غياب مفهوم للدولة، والغالب أن تكون الحال كذلك[23]. وإذا كنا نود تبرير «عودة الدولة»، يتعين علينا أولًا الإجابة عن سؤال «ما هو العمل المفاهيمي الذي يؤديه هذا المفهوم (أو هذه الفكرة النظرية المجردة)؟»، وبصوغ أشد وضوحًا «ما هي الميزة التحليلية التي يتيحها مفهومُ الدولة للمحلل السياسي؟».

مهما يكن هذا السؤال نافعًا وجليًا، فإنه ليس السؤال الذي هرع منظرو الدولة، باستثناء قلة معروفة، إلى الإجابة عنه. حتى إن دونليفي وأوليري[24] اللذين ربما كانا الأقرب، كما مر معنا، إلى تصنيفه بالسؤال الملائم أخفقا في تقديم إجابة، قانعَين بالقول إن الدولة مفهوم تجريدي تحليلي، وأشارا إلى أوجه شبه قوية بين تعريفات الدولة التي اقترحها منظرو الدولة. وبذلك يحددان أنواع المفاهيم المجردة النظرية التي يتبناها منظرو الدولة في الادعاء أن الدولة فئة، مميِّزَين بذلك بين التعريفات التنظيمية والوظيفية. لكن ما لم يقوما به هو تقويم الميزة التحليلية للواقع السياسي الذي تعرضه هذه المفاهيم التجريدية. وكي نكون منصفين، فإن بعض ما تقدَّم موجود ضمنيًا في ما يقولونه، لكن من المهم أن نكون أوضح بعض الشيء خدمةً للغايات الحاضرة.

---

(23) يُنظر مثلًا، D. Easton, *A Framework for Political Analysis* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), and J. Allen, «Does Feminism Need a Theory of the State?,» in: S. Watson (ed.), *Playing the State: Australian Feminist Interventions* (London: Verso, 1990).

(24) Dunleavy and O'Leary, pp. 1-6.

وفي هذا الصدد ربما يكون من النافع تعريف عنصرين، تحديدًا، في الطرح التحليلي الذي يقدمه مفهوم الدولة، على صلة بالقدرة على وضع السلوك السياسي في سياقه: الأول مرتبط بالتموضع السياقي الهيكلي و/أو المؤسسي للجهات السياسية الفاعلة، والثاني مرتبط بالتموضع السياقي التاريخي للسلوك السياسي والديناميات السياسية، وسندرس كلًا من العنصرين على حدة.

الدولة باعتبارها تموضعًا سياقيًا مؤسسيًّا

تتفاوت نظريات الدولة تفاوتًا كبيرًا، الأمر الذي ستثبته الفصول المقبلة، على صعيد الافتراضات المتعلقة بالدولة التي تتناولها هذه النظريات. لكن الذين يشيعون الحديث عن الدولة باعتبارها مفهومًا ينظرون إليها من دون استثناء تقريبًا من منظور هيكلي و/أو مؤسسي. لذلك، سواء أكان يُنظَر إلى الدولة من منظور وظيفي أم تنظيمي - بصفتها مجموعة وظائف تستلزم (ما دام يجري أداء هذه الوظائف) كيانًا مؤسساتيًا منسجمًا معينًا أو بصفتها كيانًا مؤسساتيًا في حد ذاتها - توفر الدولة سياقًا تُعتبر الجهاتُ السياسية الفاعلة متجسدةً فيه ويتعين إسنادها إليه من الناحية التحليلية. تبيع الدولة في هذا المفهوم «جزءًا كبيرًا من» المشهد المؤسسي الذي يتعين على الجهات السياسية الفاعلة التعامل معه. إنه مشهد «انتقائي من الناحية الاستراتيجية»، بحسب تعبير بوب جيسوب - أكثر تشجيعًا لاستراتيجيات معينة وتوسعًا يؤثر جهات معينة أكثر من أخرى[25]. ويوفر خلفية كونتورية (contoured) غير مستوية لصراع ونزاع وتغيير سياسيين - تضاريس يتعين على الجهات الفاعلة توجيه نفسها اعتمادًا عليها إذا كانت تود تحقيق نياتها.

ربما يشير ما تقدّم إلى أن التماس مفهوم الدولة يميل إلى جذب انتباه المحللين السياسيين إلى الفرص - وتعزيز مكاسب المحلّل منها - وأكثر من ذلك غالبًا، إلى القيود التي تواجهها الجهاتُ السياسية الفاعلة في سعيها إلى

(25) B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990), pp. 9-10, and C. Hay, *Political Analysis* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 127-131.

تحقيق نياتها. إن تحليلًا سياسيًا مستنيرًا بواحدة من نظريات الدولة أقل احتمالًا لرؤية الجهات السياسية الفاعلة من منظور إرادي - بصفتها كيانات حرة الإرادة - لديها سيطرة شبه مطلقة على مصيرها وقادرة على صوغ الحقائق السياسية بناء على أولوياتها واختياراتها. في المقابل، يميل منظرو الدولة، على عكس النزعة الإرادية والتفسيرات المرتكزة إلى العوامل، إلى اعتبار قدرة الجهات الفاعلة على تحقيق نياتها مرهونةً بخيارات استراتيجية معقدة غالبًا ما تُتخَذ في سياقات مؤسساتية شديدة التنظيم وتفرض انتقائيتها الاستراتيجية الخاصة (نمط الفرص والقيود التي تُوجدها).

إنها اعتبارات مهمة وتحمل في طياتها إمكان إتاحة تصحيح قيم، تكثر الحاجة إليه، لميل الاتجاه السائد في العلوم السياسية التي تهيمن عليها النزعةُ السلوكية صوب النظر إلى أولويات الجهات الفاعلة على أنها الأساس وحدها في تعليل النتائج السياسية. تذكّرنا نظريةُ الدولة بأن الوصول إلى السلطة السياسية المتلازم مع فوز انتخابي كاسح لا يجلب معه بالضرورة القدرةَ المؤسساتية و/أو الاستراتيجيا لترجمة هذا التفويض إلى تغيير اجتماعي وسياسي واقتصادي دائم. وإذا كانت الإرادة السياسية والوصول إلى مراكز السلطة والنفوذ هما كل ما يلزم (كما في بعض مفاهيم التعددية والنخبوية) فسيكون التغير السياسي الشامل عارمًا. والحقيقة أن واقع الحال لا يشير أيضًا إلى أهمية المفاهيم المجردة السياقية على الصعيد المؤسساتي مثل الدولة. وهذه بدورها تشجع على تقويم أكثر تفاؤلًا وواقعية لـ «تكوينات الفرص السياسية»[24].

على أن هذه الرؤى القيمة ليست خالية من أخطار مقترنة بها، إذ تميزت نظرية الدولة في أحيان كثيرة، كما يبرهن كثير من فصول هذا الكتاب، بميل إلى البنيوية (structuralism). في الواقع، سيبدو ذلك من أكثر عوارضها المرضية؛ إذ اتهم بعض نماذج الماركسية، والنزعة المؤسساتية، والنظرية الخضراء، والنظرية

(24) S. Tarrow, *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

النسوية، بل ونظرية الخيار العام أيضًا، على نحوٍ مشروع، بالبنيوية، لأن كلًّا منها التمس، في بعض الأحيان، وفي صور معينة، الخصائصَ الضرورية وغير القابلة للتفاوض التي تمتلكها الدولة (نظامها الرأسمالي، ونظامها السلطوي، وتورطها في تدمير البيئة الطبيعية... وما إلى ذلك) التي أُعيد إنتاجها في معزل عن الجهات السياسية الفاعلة. هذه الماهوية (essentialism) جبرية وغير سياسية في آنٍ واحد؛ ولا تفعل شيئًا لتعزيز مزية المحلِّل في الواقع السياسي. في الحقيقة، إنها تنكر من بعض الوجوه وجود واقع سياسي يلزم التحقيق فيه[27].

لكن إذا كانت البنيوية قد أثبتت أنها هدف شبه دائم لنقاد نظرية الدولة، فستبدو النظريات المعاصرة المتصلة بالدولة أكثر إحاطة بأخطارها اليوم منها في أي وقت مضى. في الحقيقة، يمكن، ولو جزئيًا، قراءة التطور الذي طرأ على نظرية الدولة مؤخرًا بأنه تراجع عن البنيوية.

الدولة باعتبارها سياقًا تاريخيًا

إذا كان التماس مفهوم الدولة أو الفكرة التجريدية للدولة يخدم لتوعية المحللين السياسيين بالحاجة إلى تأطير الإرادة السياسية الحرة والفاعلين السياسيين مؤسساتيًا، فإن دوره ليس أقل أهمية في إشعار المحللين السياسيين بالحاجة إلى وضع الحاضر في سياق تاريخي. في الحقيقة، الدوْران متشابكان بإحكام.

يميل اهتمام العالِم السياسي المميز بالحكومة وبمتقلدي المناصب العليا إلى التلازم مع تركيز تحليلي على الحاضر. يُنظَر دائمًا إلى محددات النتائج السياسية ضمن إطار العمل التقليدي هذا باعتبارها تكمن في عوامل خاصة وفي سياق معين ومرحلة زمنية معينة – وهي عادةً ما تكون حوافزَ ونياتِ الجهات الفاعلة الضالعة بشكل مباشر، ووصولها إلى مراكز السلطة والنفوذ. لكنَّ هذه المقاربة اللاتاريخية إلى حد ما تثار في شأنها المشكلات بسبب التماس مفهوم الدولة، إذ في حين تأتي الحكومات وترحل، تبقى الدولة،

---

(27) للاطلاع على المزيد عن علم السياسة، مثل تحدي القدر، يُنظر أيضًا: A. Gamble, *Politics and Fate* (Cambridge: Polity Press, 2000).

بصفتها كيانًا منسجمَ الأجزاء، فيما تتطور بمرور الزمن. تصوغ هذا التطورَ النائجُ المقصودة وغير المقصودة لاستراتيجيات الحكم وسياساته. غير أن تلك علاقة تبادلية، حيث إن السياق الاستراتيجي الذي تجد الحكوماتُ نفسها فيه في أي مرحلة زمنية انعكاس بدوره للقدرات والكفاءات الاستراتيجية لمؤسسات الدولة والقيود والفرص التي تُوجدها. بالتالي، كي نفهم القدرة على الاستقلال الحكومي، يجب أن نقيم نطاق الإرث المؤسسي والبنيوي والاستراتيجي الموروث من الماضي. باختصار، يجب أن نفهم العلاقة الدينامية بين الدولة والسلطة الحكومية على مر الزمن.

ربما يمكن ترسيخ هذه النقطة من خلال المثال الآتي: إذا كانت مؤسسات الدولة البريطانية في عام 1997 (عندما انتُخبت حكومة عمالية أول مرة) مختلفة عن نظيراتها في عام 1979 (عندما انتُخبت حكومة تاتشر أول مرة)، يرجح أن لذلك تأثيرًا قويًا في استقلالية حكومة عمالية لاحقة، أيًا يكن عدد الأغلبية التي تتمتع بها في مجلس العموم. لكن كما يشير هذا المثال أصلًا، هنا خطر بنيوي معين أيضًا. وما من شك في أنه تمثَّل على حكومة بلير التي وصلت إلى الحكم حديثًا أن تتصارع مع الإرث المؤسساتي والسياسي والثقافي للتاتشرية في عام 1997. لكن في غمرة رغبتنا في وضع المسألة في سياقها التاريخي، ربما نبالغ في التشديد على العبء الذي يضعه الماضي على الحاضر. وبقيامنا بذلك ربما نُعفي، من غير قصد، الجهات السياسية الفاعلة من المسؤوليات كلها المترتبة على سلوكها - بعزوها مثلًا إلى عدم جذرية حكومة بلير الأولى في التعاطي مع إرث التاتشرية، في حين أنه ربما يكون عزوها إلى انعدام اقتناع سياسي محفز أقرب إلى القبول. ربما تكون نظرية الدولة، خصوصًا في صيغتها المؤسساتية الجديدة (ينظر الفصل الخامس)، أكثر تحيزًا من أن تشهد استمرارية وزخمًا، وتطورًا تدرُّجيًا، في أحسن الأحوال، بمرور الوقت. الدول تتغير، كما الحكومات، وربما تتغير بسرعة مدهشة في ظل أوضاع معينة على الرغم من طبيعتها المعتمدة على المسار. من المهم إذًا ألا يوصلنا التموضعُ السياقي للحاضر الذي تشجع عليه الفكرةُ التجريدية للدولة إلى وصف مشوه من الناحية التاريخية لإعادة إنتاج لا نهاية لها للوضع السابق.

يُستنتج مما تقدم أنه في حين أن التماس مفهوم الدولة يمكن أن يقوي تحسسنا للديناميات التاريخية بكل تأكيد فذلك ليس محتمًا. وربما يؤدي وصفٌ بنيوي وتاريخي على نحوٍ مفرط إلى إضعاف منطلقنا التحليلي عوضًا عن تقويته في مسائل التغير بمرور الوقت. لكن كما أسلفنا، ربما تكون نظريات الدولة المعاصرة أكثر تفطنًا لهذا الخطر من النظريات التي سبقتها. وتتميز التطورات الأخيرة في نظرية الدولة، بقدر تميزها بأي شيء آخر، بتشديدها على الوتيرة غير المتسقة لتطور الدولة بمرور الوقت.

التطورات الحديثة في نظرية الدولة

واجهت سيطرةُ الفيبرية الجديدة المهيمنة على تجدد الاهتمام بالدولة في سبعينيات القرن الماضي تحديات في الأعوام الأخيرة. ويشار هنا إلى نظريتين: تطور نظرية نسوية مميزة للدولة، ورفض أنصار مابعد البنيوية (خصوصًا الفوكويين ومحللي الخطاب) مفهوم الدولة في حد ذاته.

الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة لا تشمل نظرية تتحدث عن الدولة، أو هذا ما يقال غالبًا. لكن بعد أن أصبح تعليق جوديث ألن الذي تقول فيه: «عندما يكون دُعاة المساواة بين الرجل والمرأة مهتمين بالدولة، تكون أفكارهم حيال طبيعتها وصورتها مستوردة من الخارج»[26]، مسوغًا بالتأكيد، غدت الأمور أشد تعقيدًا إلى حد ما. هناك من يجادل أن ليس في الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة نظرية دولة (مستقلة) وهي في أمس الحاجة إلى هكذا نظرية؛ ويجادل آخرون أن ليس في هذه الدعوة نظرية دولة أصلًا وأنها ليست بحاجة إلى واحدة. لكن هناك من يقترح أن الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة ليست بحاجة إلى مثل هذه النظرية فحسب، بل إنها شرعت، مؤخرًا، بتطوير واحدة. الظاهر أن الدليل على هذه الدراسة الأخيرة يساند وجهة النظر الأخيرة؛ أي إن دعاة المساواة بدأوا في الأعوام الأخيرة بإرساء الأساس لنظريات نسوية ملائمة ومميزة في شأن

J. Allen, «Does Feminism Need a Theory of the State?,» in: Watson, *Playing the State*, (26) p. 21.

الدولة[29]. في الحقيقة، جاء بعض التطورات الأشد ابتكارًا وتشويقًا في نظرية الدولة المعاصرة من باحثين في القضايا النسوية. تتضمن هذه الرؤى جملة من الملاحظات الأساسية: أولًا، إذا كان يجوز النظر إلى الدولة على أنها تعمل في بعض الحالات باعتبارها «رأسمالية جمعية مثالية»، يمكن اعتبارها أيضًا «جنرالًا سلطويًا» وساحة أساسية لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة السلطوية في داخل المجتمع. ثانيًا، مع تنامي تأنيث الفقر، يزداد باطراد عدد السيدات اللاتي يعتمدن على الدولة من أجل بقائهن، ما يمنح الدولة أهمية لم يسبق لها مثيل في التاريخ في حياة المرأة. ثالثًا، المفارقة أن الدولة أضحت أشد اعتمادًا على عمالة النساء المحلية غير مدفوعة الأجر في عصر خفض نفقات الرعاية الاجتماعية. رابعًا، يُثبت ما تقدّم أن إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية مرتبط على نحوٍ تكاملي بإعادة إنتاج العلاقات السلطوية - أي يتعين على أي نظرية ملائمة في شأن أيٍّ من نوعي العلاقتين التعامل مع صوغهما المشترك.

اليوم، إذا تحوّل النسويون إلى نظرية الدولة، فيمثل الصعود الفوكويّ ووجهات نظر تحليل الخطاب ما يشبه خطوة مضادة - خطوة من الدولة[30]. تُعدّ هذه المقاربات تحديًا جوهريًا لنظريات الدولة التقليدية، مشيرة بذلك إلى أن مفهوم الدولة في حد ذاته وهمٌ محير. واقتفاءً بأثر أعمال ميشيل فوكو، يجادل هؤلاء أن مفهوم الدولة وخطاب الدولة ليسا إلا جزءًا واحدًا من عملية أوسع تحكم سلوكنا وتصوغه وتجعله منسجمًا مع «استراتيجيات الحكم» المنوعة. بناء على هذا المنظور، فإن تأثيرات الدولة أمر واقع تمامًا، لأن الناس يتصرفون كما لو أن الدولة موجودة، ويوجهون أنفسهم تبعًا للصورة المنبثقة من الدولة. بالتالي، ما دامت الدولة باقية، فإنها ماثلة في ما نؤمن به من أفكار متصلة بها. وهذا ما قاد عددًا من المنظّرين إلى رفض مفهوم الدولة جملة وتفصيلًا[31]. بيد أن الفكرة القائلة إن خطابات الدولة مكوّن جزئي لسلطتها

(29) يُنظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

(30) يُنظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(31) يُنظر مثلًا: P. A. Abrams, «Notes on the Difficulty of Studying the State,» *Journal of Historical Sociology*, vol. 1, no. 1 (1988), pp. 58-89.

وصلاحياتها وجوهرها، هي بالكاد مدمرة بقدر نظرية الدولة، كما قد يزعم بعضهم، لكنها تُثبت أنه إذا كان منظرو الدولة لا يودون إعادة إنتاج أسطورتها، يتعين عليهم إبداء مزيد من الاهتمام بالعمليات التي تصوّر الدولةُ من خلالها، من ناحية، وبالعلاقة بين هذه التصورات ومؤسسات الدولة وعملياتها وممارساتها، من ناحية أخرى.

مابعد الدولة؟

جاء تحدٍ أخير لنظرية الدولة من مصدر غير متوقع تمامًا – تحدي الدولة ذاتها، إذ أصبحت قيمة نظرية الدولة مؤخرًا عرضة لهجوم من أولئك الرافضين تعقيد النظرية وأهمية الرؤى التي قدمتها، الذين يجادلون أن مفهوم الدولة آخذ في التقادم بسرعة في عصر العولمة والتدويل والتكامل المالي وحركية رؤوس الأموال. إنها آخذة في التحول إلى مفارقة تاريخية (إذا لم تكن قد أصبحت كذلك أصلًا): فهي أصغر كثيرًا من أن تتعامل مع المشكلات الشائكة التي تفرض نفسها بشكل متزايد على ساحة دولية أو عالمية، وأكثر حماقة من أن تعالج المشكلات الصغيرة التي تنتقل إلى الساحة المحلية على نحوٍ متزايد. يصعب إنكار جاذبية هذه الحجة. بيد أن من المهم أن نتعامل مع بعض المزاعم المستمية غالبًا في شأن الأزمة المعاصرة للدولة القومية بشيء من الحذر والشك. أولًا، العولمة ليست ظاهرة مُستحدثة على نحو خاص. والحقيقة أنه يمكن إرجاعها، في أقل تقدير، إلى عصر الاستعمار البعيد. ولا شك في أن نمط العولمة تغيّر مع الأيام، لكن مجرد وجود قوى العولمة لا يعني بالضرورة زوال صورة الدولة. ومما لا ريب فيه أن التكامل المالي الذي قوته حركيةُ رؤوس الأموال وبروز كتل تجارية إقليمية وانتشار الهيئات التنظيمية التي تتخطى الحدود الوطنية، يُحدث تغيرات كبيرة في السياق (الاقتصادي والسياسي) الذي تعمل فيه الدول، وربما انعكس بالفعل في الصورة المتغيرة للدولة وفي وظيفتها. لكن ذلك لا يعني إعلان وفاة الدولة بحال من الأحوال. والمرجح أن الناس سيستمرون في العيش، كما هم الآن، ضمن مجتمعات مناطقية مؤطرة بحدود تحكمها بشكل أساس مؤسساتُ الدولة التي ستبقى

معتمدة في نيل شرعيتها على هذه المجتمعات، وتظل تعتبر نفسها مسؤولة من اللحظة الأولى عن السياقين الاجتماعي والاقتصادي الذي تجد نفسها فيهما. يشير ما تقدّم إلى أن العولمة ربما تمثل تحديًا للدولة القومية، لكنه تحد لم تُثبت الدولة إلى الآن عجزها عن الرد عليه. تحدِّد طبيعةُ الرد الذي لم يتلازم بعد مع تقليص نشاط الدولة أو إنقاصه، الأجندةَ المعاصرة لمنظري الدولة. وعمومًا، إن أدلة زوال الدولة إذًا مجرد شائعات تتحدث عن احتضار الدولة ومبالَغ فيها إلى حد كبير.

بنية الكتاب

يبدأ الكتاب بإعادة تقويم الثالوث الكلاسيكي لنظريات التعددية والنخبة والماركسية. يشدد مارتن سميث في الفصل [الأول] على أن نظرية التعددية (pluralism) كانت، ولما تزل، من وجوه كثيرة، منظورًا عظيم التأثير في التحليل السياسي عمومًا، وفي نظرية الدولة خصوصًا. وفي سياق وصف التطورات في الفكر التعددي، بدءًا بالهيمنة المتعاظمة للتعددية الأميركية من خلال عمليات إعادة صوغ التعددية الجديدة، وانتهاءً بالإنعاش المعاصر للفكر التعددي من خلال الديمقراطية الجذرية والتعددية الثقافية، يشير سميث إلى أن التطورات الحديثة في الفكر التعددي وجوهر الاستقرار من صميم هذه المقاربات التعددية. يتميز هذا الجوهر بتشديد مستمر على مركزية المجموعات، إيمانًا بتقييد سلطة الدولة وفهم السلطة بأنها معممة. ويسلط الفصلُ الضوء أيضًا على ضعف مستمر ودائم في النظرية، وتحديدًا إخفاقها في إثبات أن الدولة مثار إشكاليات، وميلها المتأصل إلى النظر إليها من منظور حيادي. المفارقة إذًا هي أنه إذا كان يُنظر إلى الدولة دائمًا على أنها تمثل النقطة المرجعية المركزية في نظرية الدولة ونقطة انطلاق لجميع النظريات الأخرى، فلا يتمتع مفهوم التعددية للدولة في حد ذاته بالتفسير الكافي.

بالمثل، يسعى مارك إيفانز، في الفصل [الثاني] الذي يتحدث عن النخبوية (elitism) إلى استطلاع كيفية تطوُّر جوهر نظرية النخبة، لذا يُحدد سلسلة

اقتراحات أساسية، منها: يمثل الحكام مجموعة متماسكة ويُنتقون على أساس إمكان حصولهم على موارد اقتصادية أو سياسية أو أيديولوجية، ويعملون ضمن منطقة، وهم معزولون عن المحكومين. وردًا على الانتقاد النظري والإمبريقي من بعض الوجوه، وبسبب التغيرات التي طرأت مؤخرًا على البنى السياسية والاقتصادية العالمية من وجوه أخرى، يشير إيفانز إلى أن هذه الاقتراحات تغيرت. فالنخب السياسية المعاصرة متخرطة، أو ينظر إليها المدافعون عن نظرية النخبة على أنها منخرطة، في منافسة في ما بينها على أساس نطاق واسع من الموارد. ومع أن هذه النخب تقيم في مناطق، فهي تقيم دائمًا روابط مع نخب عالمية أخرى. وفي تشديد على التطورات المعاصرة من جديد، يُختَم هذا الفصل بمعاينة النظريات التي تسعى إلى تحليل صور النخب ووظائفها على مستويات الحكم المختلفة.

ينطلق الفصل [الثالث] الذي يتحدث فيه كولن هاي عن النظريات الماركسية الخاصة بالدولة، من حقيقة بديهية يُستدَل بها غالبًا، هي أن ماركس لم يطور بنفسه نظرية دولة متماسكة ومنهجية. ويتابع تطورَ هذه النظرية الماركسية بدءًا بشذرات تأملات ماركس في الدولة، عبر الابتعاد عن النزعة الاقتصادية التي استهلها غرامشي، من خلال النقاش الدائر بين البنيوية والقصدية، وانتهاءً بالتعبيرات لبلوك وجيسوب. ويُختَم الفصل الذي يطور موضوع التغير ضمن المقاربات الأنموذجية وبينها في التعاطي مع مفهوم الدولة، بالمجادلة أنه يمكن المقاربة الماركسية تقديم الكثير على الرغم من المزاعم التي تحكي عن أفول الدولة والماركسية.

يعرض الفصلان التاليان [الرابع والخامس] اللذان يتحدثان عن نظرية الاختيار العام (public choice) والمؤسساتية (institutionalism) بعض المناقشات الدائرة في الاتجاه السائد المعاصر في العلوم السياسية. وبحسب أندرو هيندمور، ترى نظرية الاختيار العام الدولةَ من منظور الفشل، باستخدام طرائق اقتصادية والاعتماد أساسًا على افتراض أن الأفراد استغلاليون ونفعيون، ويجادل منظرو الاختيار العام أن مفهوم الدولة باعتبارها حارسة المصلحة

العامة ما هو إلا خرافة، لأن الجهات الفاعلة من الدول تسعى (مثل سائر الأفراد) وراء مصالحها الذاتية بطريقة عقلانية. ويعرض الفصل باختصار عددًا من الأمثلة عن الطرائق التي أشار منظرو الاختيار العام من خلالها إلى أن هذه الأعمال النفعية التي تقوم بها الجهات الفاعلة من الدولة تؤدي إلى إخفاق الدولة. ربما يمكن اعتبار النزعة المؤسساتية الجديدة ردة فعل على افتراضات نظرية الاختيار العام وثورة السلوكيين في ستينيات القرن الماضي. وقد سعت إلى إعادة تأهيل الدولة، ومثّلت من بعض النواحي استمرارًا لمحاولة بدأت في ثمانينيات القرن الماضي لـ «إعادة الدولة» إلى التحليل السياسي. وكما تجادل ليفيان شميت، عوضًا عن اختزال العمل السياسي بمكوناته الفردية، سعى أصحاب هذه النزعة إلى تحليل العنصر الجَمْعي للعمل السياسي. يوجد بالطبع نطاق متنوع من النزعات المؤسساتية الجديدة التي يهتم بها الفصل: النزعة المؤسساتية للاختيار العقلاني، والنزعة المؤسساتية التاريخية، والنزعة المؤسساتية السوسيولوجية، والنزعة المؤسساتية الاستطرادية. تتفاوت هذه الاتجاهات في طريقة مقاربتها هذه الرؤية، لكنها تتقاسم اهتمامًا بكيفية تكيف المؤسسات للأفعال الفردية، وذلك من خلال ترتيبات تحفيزية أو تركات تاريخية أو أعراف تاريخية و/أو استطرادية. لكن اللافت أن الدولة باعتبارها مفهومًا صامتةٌ أو غائبة، بحسب شميت، عن أغلبية الدراسات المؤسساتية الجديدة فإنها مُفْسِدة المنع. لذلك، إذا كانت مؤسسات الدولة هي ما يعنيه غالبًا المؤسساتيون الجدد عند ذكر المؤسسات، فإن تحليلاتهم مؤطرة باللغة العمومية إلى حد بعيد للمؤسسات لا بالدولة. ربما يعكس ذلك «نجاح» توصيفات منظري الاختيار العام لإخفاق الدولة.

ينتقل الكتاب بعد ذلك إلى دراسة بعض وجهات النظر حيال الدولة التي تقع (حاليًا) خارج الاتجاه السائد، وتمثل سلسلة تحديات للمقاربات التقليدية فيما تتيح أدوات جديدة لدراسة الدولة. تشير يوهانا كانتولا في الفصل [السادس] الذي تتحدث فيه عن النسوية (feminism) إلى أنه كثيرًا ما عاب الحركةَ النسوية موقفُها الغامض من الدولة. وامتدادًا لفصول أخرى، يجري التشديد على تنوع وجهات النظر النسوية حيال الدولة. يشير الفصل إلى ثنائية

«الداخل» والخارج»، حيث تخضع القدرة التحريرية عند الدولة لنقاش، ولاسيما بين أولئك الذين يرون الدولة حيادية بالضرورة والذين يرونها سلطوية بالضرورة. وسعت مجموعة من المؤلفين في القضايا النسوية إلى تجاوز هذا التباين الصارخ، منهم المؤلفون في دول الشمال. يرى هؤلاء المؤلفون فروقًا بين عمليات الدولة ونتائجها بالنسبة إلى المرأة، خصوصًا على صعيد الفروق في الحقوق الاجتماعية. ورفض أنصار الحركة النسوية في مرحلة مابعد البنيوية إجمال توصيفات الدولة وسعوا في المقابل إلى الإشارة إلى طبيعتها المميزة. يشير ما تقدّم إلى أن النظرية النسوية الخاصة بالدولة انتقلت في سياق تطورها من السؤال عن ماهية الدولة إلى التركيز على ما تقوم به.

كان لمنظري حركة الخضر [الفصل السابع]، مثل نظرائهم في الحركة النسوية، موقف غامض بعض الشيء تجاه الدولة. لكن يجادل ماثيو باترسون وبيتر دوران وجون باري أن ذلك الوضع تغيّر مع سعي منظري حركة الخضر إلى المشاركة في إرساء افتراضات وممارسات أساسية متلازمة مع التنمية غير المستدامة. ويمضون في عرض طائفة من انتقادات الخضر للدولة، انتقادات تركز على أسباب إنتاج الدولة الحديثة ديناميات غير مستدامة بيئيًا وكيفية إنتاجها وتوطيدها. لكن يرفض المؤلفون وجهة النظر الفوضوية بيئيًا التي فحواها أن الدولة عصية على الإصلاح في كل زمان ومكان. ويمضي الفصل ويُعاين كيفية سعي المنظرين إلى «خوضرة» الدولة، مشددين على إحداث تغيير حقيقي في المجتمع، وعلى إجمال توصيفات الدولة، مرددين صدى التطورات التي شهدتها النظريات الأخرى.

يمثل الفصل الأخير (مابعد البنيوية (poststructuralism) [الثامن] في هذا القسم من الكتاب التحديّ الأهم للتنظير التقليدي المتصل بالدولة. يجادل آلن فينلايسون وجيمس مارتن أن هدف مابعد البنيوية هو التحقيق في اللغة السياسية وفي الخطاب السياسي لجمع بعض مكوناته وقواعده وكيفية إضفاء الطابع المؤسسي عليه، لفتح ما كان مغلقًا، وبذلك إتاحة بدائل. ويشدد المؤلفان في موضوع الدولة على كيفية تشكيك مابعد البنيوية في الدولة ذاتها، مجادلَين أن

تثبيت الدولة أو تعريفها نشاط سياسي أصلًا، أي إن الدولة هي حصيلة سياسات وليست أمرًا يُستعان به في تفسير السياسات. يشدد عملُ فوكو في ميدان فن الحكم وتحليله على كيفية توزيع السلطة على شرائح المجتمع باعتبار الدولة والحكومة غير محتوَيتين في حيز واحد، بل تمتد كلٌّ منهما عبر السلطة/ شبكات الاتصال المعرفية.

يشير عدد من الفصول التي تعرض نظريات الدولة القائمة وتحللها إلى طريقة تطور وجهات النظر هذه، في ضوء التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المعاصرة خصوصًا، والرد عليها. يعاين القسمُ الثاني من الكتاب بعضًا من هذه التغيرات وتأثيراتها الواقعة أو الممكنة في دراسة الدولة. يظهر على الخصوص أن الطرح الفيبري أو الفيبري الجديد الذي يقول إن الدولة تحتكر السلطة بوساطة جهات حكومية فاعلة يواجه اعتراضات متزايدة. غير أن الفصول كلها تحذر من المقولات السطحية التي تتحدث عن أفول السلطة، بل إنها (الفصول) تجادل دائمًا في مركزية الدولة.

تعاين نيكولا هوتي وديفيد مارش ونيكولا سميث كيفية تأثير العولمة في الدولة [الفصل التاسع]. يُزعَم على نطاق واسع أن العولمة قادت إلى إضعاف الدولة القومية. ففي عالم يزداد تشابكًا، يُزعَم أن الأعمال التي تؤديها الدولة باتت محصورة على نحو مطرد. لكن بعد عرض أهم فصول المؤلفات التي تتحدث عن العولمة، يلاحَظ أنه في وقت تحدث فيه تغيرات في الاقتصاد العالمي، يجري التخفيف من وَقْعها بوساطة التركية الاقتصادية والسياسية المؤسسية العاملة في سياقات معينة. وبالتالي، فإن النتائج المترتبة عن عملية العولمة غير متسقة أبدًا. وهذا بدوره يستلزم رفضًا لنوع التوصيفات المُجمِلة للعواقب المحتومة للعولمة التي هيمنت على المناقشة.

يحظى تأثير العولمة في قدرات الدولة القومية بمزيد من التحليل في الفصل [العاشر] الذي كتبه غيورغ سورنسن عن تحوُّل الدولة[32]، حيث يعرض

(32) G. Sorensen, *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 2004).

النقاشات الدائرة بين أولئك الذين يرون أن الدولة في طريقها إلى الانحسار والذين يرون أنها ستبقى قوية، وبين موقف مركّب ثالث يشير إلى تغيُّر الدولة وفقدانها بعضًا من نفوذها واستقلاليتها وترسُّخ نفوذها في نواحٍ أخرى في الوقت عينه. ويعاين سورنسن التحول الذي تشهده الدولة في ناحيتَي الاقتصاد والسياسة الأساسيتين وتحولها على صعيدِ مفهومَي الجماعة والسياسة الأساسيين، وهذا ما يشير إلى أننا نشهد تغيرًا من الدولة الحديثة كما يسميها إلى دولة مابعد الحداثة. ويذكُرنا بأسلوب ناقع بأن المواقف من تحول الدولة تتأثر بقوة بنظريات الدولة المختلفة التي تصوغ هذه المواقف.

يُعتَقد على نطاق واسع أن تحول الدولة قلّص دور الجهات الفاعلة من الدول وقوّى في الوقت عينه دور الجهات المجتمعية. يصور هذا التحول غالبًا بدلالة الانتقال من الحكومة إلى الحوكمة. لكن يشير برانيارد غاي بيترز وجون بير في فصلهما [الحادي عشر] عن الحوكمة والحكومة والدولة إلى أن ما يحصل هو تحوُّل في مركزية الحكومة في الحوكمة وفي كيفية عمل الحكومة ضمن هذا الترتيب الجديد. يدعو الكاتبان إلى تقديم الأولوية التحليلية للدولة وأهميتها المستمرة على تحليل دور مؤسسات الدولة في الحوكمة. ويجادلان أن الدولة تكيّفت وتغيرت بما يتلاءم ونمط حوكمة مختلف، وهو نمط ذو سيادة مختلطة أو مزدوجة يستخدم الأدوات المختلفة لتنفيذ السياسة واللامركزية. وعوضًا عن تقليص دور الدولة في الحوكمة، ربما تجسّد هذه التغيرات إعادةَ تأكيد تأثير الدولة، أي إن الدولة تمارس صلاحياتها بطرائق مختلفة.

يتيح البروز المتزايد للجهات الخاصة ضمن عمل الدولة نقطة التركيز الرئيسة للفصل [الثاني عشر] الذي كتبه ماثيو فلندرز عن حدود الدولة. يشير ماثيو إلى أن الدولة موسومة بالانقسام والتفكك ويتطرق إلى الأخطار المحتملة للنظر إلى الدولة باعتبارها كيانًا متجانسًا. ثم يعاين الفصلُ المجالَ الأرحب للحوكمة العامة الموكَلة أو الموزعة، أي «المنطقة الرمادية» التي تمثل فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص ناحية مهمة. غير أن هذه المناقشات

تثير بجلاء قضايا مهمة متصلة بدور القطاع الخاص ودور الدولة تحديدًا، وبالقيود المحتملة التي تحد مشاركة القطاع الخاص.

في خاتمة الكتاب، نسعى إلى تحديد بعض الموضوعات الشائعة والقضايا التي استجدت في الفصول السابقة. ونعود إلى موضوع التقارب بين نظريات الدولة التي ناقشناها في الطبعة الأولى لكتاب النظرية والطرائق لمارش وستوكر[33]. وفي الاستنتاجات نُعيد دراسة القضية لتحدد إن كان يمكن ملاحظة مثل هذا الميل عند دراسة نطاق أوسع لوجهات النظر المتصلة بالدولة. نشير إلى أنه مع كون المزاعم القوية في شأن التوافق غير مبررة، تُبدي نظريات الدولة المتباينة التي عرضناها في هذا الكتاب سلسلة موضوعات واهتمامات مشتركة، أبرزها مسألة استمرار أهمية الدولة ذاتها على الصعيدين المفاهيمي والموضوعي. نعرض هذه الحجج والمناقشات في خلاصات كل فصل، وانسجامًا مع الحجج التي سيقت في الفصول السابقة، نشير إلى أن على الرغم من أن الدولة قد تكون محل طائفة من الضغط الذي ربما عدّل وضعَ الدولة ودورها، فإنها تظل نقطة تركيز مركزية للتحليل السياسي.

مطالعة إضافية

Evans, P. B. et al. (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Hay, C. *Re-Stating Social and Political Change*. Buckingham: Open University Press, 1996.

Mann, M. *States, War and Capitalism*. Oxford: Blackwell, 1988.

Pierson, C. *The Modern State*. London: Routledge, 1996.

Skinner, Q. «The State.» In: T. Ball et al. (eds.). *Political Innovation and Conceptual Change*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

(33) D. Marsh and G. Stoker (eds.), *Theory and Methods in Political Science* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1995).

الفصل الأول

التعددية

مارتن سميث

لا تزال التعددية من أقوى أطر العمل هيمنة لفهم السياسة في العلوم السياسية السائدة. وطاول تأثيرها جلّ التفكير في طبيعة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني بين أواخر القرن التاسع عشر ويومنا الحاضر. من ذلك أن أنماط التفكير التعددي أثرت في عدد من الميادين الفرعية للعلوم السياسية، وهذا يشمل جماعات الضغط، والنظرية السياسية والتعددية الثقافية والإدارة العامة ونظرية الخطاب. أضف إلى ذلك أن التحليل التعددي يُستخدَم في تحليل طائفة من أنواع النظم السياسية بدءًا بالنظم الديمقراطية الليبرالية وانتهاءً بالنظم الاستبدادية. ويعمل عدد من العلماء السياسيين من خلال إطار عمل تعددي ضمني.

هناك جملة من القضايا التي تبرز عند السعي إلى تقديم نظرية التعددية الخاصة بالدولة على الرغم من وضعها المؤثّر. أولًا، ليس هناك توافق على العناصر التي تمثل التعددية. تُصوَّر التعددية بطرائق كثيرة في ميادين العلوم السياسية والعلاقات الدولية والنظرية السياسية. وبحسب ما ذكر نيكولز[1]:

> الأسباب الرئيسة للإرباك هي حقيقة أن العبارة تستخدمها جماعات منفصلة من المفكرين الذين لا يسعون إلى ربط استخدامهم الخاص للعبارة باستخداماتها الأخرى إلا نادرًا.

إضافة إلى ذلك، يمكن ربط التعددية بطائفة من أصحاب الفكر الأيديولوجي، مثل الفوضويين والاجتماعيين واليمينيين والمحافظين[2].

---

(1) D. Nicholls, *Three Varieties of Pluralism* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1975), p. 1.

(2) C. Laborde, *Pluralist Thought and the State in Britain and France, 1900-25* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000), and P. Hirst, *Associative Democracy* (Cambridge: Polity Press, 1990).

ثانيًا، لا تعير التعددية انتباهًا كبيرًا لطبيعة الدولة، بل إنها أقل اهتمامًا حتى بنظرية الدولة. وبالنظر إلى كون جذور التعددية ضاربة في الإمبريقية الإنكليزية والبراغماتية الأميركية، فهي غير نظرية على نحوٍ غريب. يقول جوردان[3]: «التعددية نظرية قليلة الوضوح». المثير للسخرية هنا هو أن انتقاد الدولة أساس نظرية التعددية. لكن للتعددية في أكثر تجلياتها وجهة نظر معتدلة تجاه الدولة القائمة في مجتمع ديمقراطي والقدرة المستقبلية للدولة كونها آلية للتنظيم السياسي. أخيرًا، الأساس الإبستيمولوجي للتعددية مناقض للأحادية ولوجهة النظر القائلة بإمكان وجود كيان معرفة وحيد وموحد وشامل. لكن المنهجية الغالبة عند التعدديين في النصف الثاني من القرن العشرين سلوكية معتمدة على افتراض حقيقة مطلقة وعلى إمكان اكتشاف الحقائق الاجتماعية من خلال التحقيق (إضافة إلى فردانية منهجية تناقض مفهوم الهُويات الجماعية). وبسبب تنوّعها وبساطتها النظرية، هناك عدم وضوح أو عدم اتساق في نظرية الدولة التعددية. أضِف إلى ذلك دمجًا مستمرًّا، كما في نظريات كثيرة، بين النظرية المعيارية والنظرية التوضيحية.

يبدأ الفصل بمعاينة الجذور التاريخية للتعددية، ثم يعاين تفرُّع التعددية إلى مدرسة أميركية وأخرى إنكليزية. سندرس الهيمنة المتعاظمة للتعددية الأميركية ونناقش كيف صاغ التركيز على الولايات المتحدة الفهم التعددي للدولة وكيف حال العنصرُ المعياري للتعددية دون أي تصور للدولة في الغرب باعتبارها كيانًا مغايرًا لمؤسسة ليبرالية وتمثيلية. ثم يعرض الفصلُ بإيجاز الانتقادات المتزايدة لنظرية التعددية ومحاولات مجموعة من العلماء السياسيين تعريف عُرْف تعددي على الرغم من التحديات الإمبريقية والمفاهيمية. أخيرًا، يناقش الفصلُ انبعاث الفكر التعددي من المصادر غير المحتملة لمابعد الحداثة، والديمقراطية الراديكالية، والحوكمة، والتعددية الثقافية، ويسلط الضوء على كيفية تطوير المفكرين على اختلاف مواقفهم الإبستيمولوجية بعضَ بحوث التعددية التقليدية مثل التنوع، وحدود المجال السياسي، والحاجة

---

(3) G. Jordan, «The Pluralism of Pluralism: An Anti-Theory,» Political Studies, vol. 38, no. 2 (3) (1990), p. 286.

إلى تقييد دور الدولة. وسيوضح الفصل أنه فيما تمثل الدولةُ ميزة جوهرية لاهتمامات التعدديين، فإنهم لا يعيرون كبير اهتمام لطبيعة الدولة. الدولة مثيرة للجدل في نظر التعدديين لأنهم يخفقون في اعتبارها مصدرًا مستقلًا للسلطة السياسية.

جذور التعددية

بدأت التعددية في أوروبا ردةَ فعل على مفهوم الأحادية وفكرة وجود دولة استبدادية. وتطورت التعددية في الولايات المتحدة. هناك رفض متعمد، في التعددية الأولى، للمثالية الهيغلية[4]. التعددية في نظر التعدديين الإنكليز المُبدعين مثل جورج دوغلاس وهوارد كول وجون نيفيل فيغيز وهارولد لاسكي نظرية معيارية تُعنى بالطريقة التي يجب تنظيم المجتمع وفقها لبناء مجتمع اشتراكي عادل وليبرالي[5]. الأمر الأساس في نظر جميع التعدديين والفكر التعددي هو المفهوم القائل إن التنوع منفعة اجتماعية تقي هيمنة فكرة معينة واحدة، أي إنه يجب توزيع السلطة وعدم السماح بتجمعها في الدولة. ويرى نيكولز[6] أن المبادئ الرئيسة الثلاثة للتعددية الإنكليزية هي:

(أ) الليبرالية أهم قيمة سياسية وخير وسيلة لصَونها توزيعُ السلطة.

(ب) يجب اعتبار الجماعات «أشخاصًا».

(ج) يجب رفض الأفكار التي تقوم على سيادة الدولة.

سمة التعددية المحورية مشتقة من الفكر الليبرالي، وتعني أهمية الليبرالية وانعدام الثقة بالدولة أنه يجب أن تكون سلطةُ الدولة محدودة. لكن عارض التعدديون الإنكليز الأوائل فردانية الليبرالية، معتبرين أن الجماعات تمثل العنصرَ

(4) يُنظر: M. P. Follett, *The New State* (New York: Longmans, Green, 1918), and J. Wahl, *Pluralist Philosophies of England and America* (London: Open Court Company, 1925).

(5) يُنظر: P. Hirst (ed.), *The Pluralist Theory of the State* (London: Routledge, 1989), and D. Nicholls, *The Pluralist State*, 2nd ed. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1994).

(6) Nichols, *Three Varieties*, p. 5.

التأسيسي الرئيس في المجتمع، بل رأى بعض التعدديين أن ليس للأفراد وجود مستقل إلا من خلال الجماعات. واتفق التعدديون جميعهم على أن حُويات الجماعات وتمثيلها عنصران مهمّان في التركية السياسية. ويرى لاسكي أن للجماعات شخصية وأننا نجسدها لأنه «يتعين علينا ذلك»:

> إننا نقوم بذلك لأننا نتلمس في هذه الأشياء الدمَ الأحمر لشخصية حية. لا يوجد هنا أفكار مجردة صرفة عن مخيلة واسعة على نحوٍ مفرط. وهناك حاجة شديدة الوضوح إلى جعل الحقيقة المطوية جلية[7].

يرى التعدديون الإنكليز، مثل التعدديين الأميركيين لاحقًا، أن الجماعات هي لَبِنات بناء السياسة والدولة. لكن جل الفكر التعددي يصوغه إخفاقٌ في جعل الدولة أو العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني مثار إشكاليات. يوضح لابوردي[8] كيف أن التفريق بين الدولة والمجتمع المدني هو أحد المبادئ الأساسية للتعددية في التعددية الإنكليزية، لكنه يشير إلى أن «بالكاد يجري التعبير عن هذا التفريق بعبارات عدوانية. كانت الدولة تُعتبر شرطًا أساسيًا نافذًا لا جدال فيه، وكانت الحدود بين العام والخاص غامضة في مؤلفات التعدديين». واعتنى التعدديون الإنكليز بعنصرَين في فهمهم الدولة: الأول مفهوم السيادة؛ والثاني دور الجماعات والعلاقة بها.

انسجامًا مع معارضة المنظرين التعدديين للأحادية، رفضوا فكرة وجود سيادة واحدة لا تتجزأ متجسدة في الدولة. ومثّل فيغيز وكول ولاسكي الشك التعددي في الدولة، رافضين زعمها امتلاك الشمولية ومعارضين مفاهيم السيادة المتنافسة[9]. واعتقد هؤلاء، مثل الليبراليين، أنه يجب تقييد الدولة. وآلية هذا التقييد توزيع التنظيم الاجتماعي على عدد كبير من الجماعات والجمعيات. ولم يكن تصور التنظيم العام/الخاص بعيدًا عن طريقة تنظيم الدولة البريطانية

---

(7) H. J. Laski, «The Foundations of Sovereignty and Other Essays,» in: Hirst, *Pluralist Philosophies*, p. 165.

(8) Laborde, p. 177.

(9) Ibid., pp. 70, 74.

والمجتمع المدني البريطاني إلى حين اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ جرى تقديم المنافع العامة عبر توليفة من جماعات عامة وخاصة وطوعية واضطلعت الدولة بدور صغير.

تطورت التعددية في الولايات المتحدة أيضًا نتيجة ردة فعل على الأحادية - واعتراضًا على نحو مباشر على دولة إمبريالية قوية - وشاطرت الحركة التعددية البريطانية اهتماماتها من نواحٍ كثيرة. تطورت التعددية الأميركية، خصوصًا بفضل عمل ديوي وفوليت[10]. واهتم التعدديون الأميركيون، مثل التعدديين الإنكليز، بالسلطة التي جمعتها الدولة نتيجة تعميم الصناعة والحرب العالمية الأولى. عارضت فوليت بقوة تأثير الفردانية ومفهوم الدولة المستبدة. ورأت، مثل لاسكي، أن الأفراد موجودون من خلال جماعات فحسب، وأن الهُوية الفردية تعبير عن العضوية في جماعة[11]. واعتقدت فوليت وديوي أن الحياة العصرية أفضت إلى مجتمع تعددي معقد وأنه يلزم ضمان أن تكون سلطات الدولة محدودة لتلافي سحق الجماعات[12]. ويسلط ستيرز الضوء على وجهة نظرهما التي تقول «تعميم استبدال الدولة المركزية بنظام مؤسسي جديد وضع الجماعات المتعددة في قلب تنظيمه». كما تقاسم التعدديون الإنكليز والأميركيون اهتمامات ومفاهيم سياسية. غير أن الأوضاع السياسية أوصلت الطرفين إلى مسارين متباعدَين كثيرًا في عقب الحرب العالمية الأولى.

يجب أن يُفهم تطور التعددية في سياق الوضع السياسي المحدد. ففي بريطانيا، عكس تطورُ التعددية في مطلع القرن العشرين هواجس حيال دولة تزداد قوة، هواجس تقوم على فكرة مجتمع مدني قوي يتيح المنافع العامة - من خلال منظمات تطوعية ونقابات تجارية. لكن الحقبة الممتدة بين عامي 1914 و1945 غضت من الناحية الفعلية على شكل الدولة الليبرالية الذي عرفته بريطانيا، إذ أمست الدولةُ البريطانية الإتاحةَ التعددية للمنافع العامة كي

(10) M. Stears, *Progressives, Pluralists and the Problems of the State* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

(11) Follett, p. 77

(12) Stears, ibid., p. 147.

يُصار إلى تقديم الخدمات بوساطة قطاع تطوعي، واستحوذت الحكومةُ المركزية على دور القطاع المهني الخاص والبلديات (مثل توفير إمدادات الغاز أو قيام «هيئة الخدمات الصحية الوطنية»). وإضافة إلى ذلك، عنت أسبقية السيادة البرلمانية ومفهوم «هالداين للخدمة المدنية - الذي تصور اتخاذ القرارات في سياق علاقة تعاضدية بين الوزراء والمسؤولين - أن السلطة حكر على دولة نخبوية مغلقة. وفي حين كان ميدلْماس يشدد على تحيّز مشترك في الدولة البريطانية، كان يجري إضعاف دور الجماعات دائمًا من خلال هيئة تنفيذية سيادية وكان نفوذه [الدور] في السياسة محدودًا كثيرًا. ومع أن التصورات التعددية وُجدت في الخطاب السياسي البريطاني، ولاسيما في أوساط قدامى المحافظين التقليديين من أمثال كوينتين هوغ وهارولد ماكميلان، كان واقع الحكومة البريطانية دولة ذات سيادة ومركزية على نحو متزايد. فالدولة البريطانية مبنية على مفهوم التمثيل الفردي غير المباشر، على شكل نخبة صانعة قرار معزولة عن المجتمع المدني ولا تستجيب لمصالح الجماعات، وعلى مفهوم غير قابل للتجزئة للسيادة الداخلية والخارجية. كما كانت خلاصة معاداة التعددية التصور التاتشري للدولة بشكوكه في الجماعات والمؤسسات الوسيطة وتشديده على العلاقة المباشرة بين حكومة سيادية والفرد. ونتيجة هذه التطورات، كان للتعددية نفوذ ضعيف في بريطانيا إلى حد غابت فيه أعمال كول وفيغيز ولاسكي من الناحية الفعلية عن النقاش الأكاديمي والسياسي حتى ثمانينيات القرن العشرين.

لم يكن أنموذج الدولة في الولايات المتحدة شديد الكبت للفكر التعددي. ولم تسعَ الدولة هناك، على الرغم من التوسع الكبير لنشاطها في أثناء مرحلة تطبيق «الاتفاق الجديد» في ثلاثينيات القرن الماضي، إلى امتلاك قدرات أو تطويرها لوضع جميع مناحي النشاط تحت كنفها. أخفقت دولة الرفاهية الشاملة في تطوير إدارة محلية أو حكومة ولاية تحتفظ باستقلالية كبيرة، وبقي القطاع الخاص قويًّا - [إذ] لم تُبذَل محاولات خارج قطاعات محددة للتخطيط أو التأميم - وتفتتت الدولة المركزية على المستوى المؤسسي بسبب مبدأ فصل السلطات المترسخ في الدستور. نتيجة ذلك، توافرت تعددية كافية في النظام

السياسي لضمان استمرار التعددية في ترجمة بعض عناصر واقع السياسة الأميركية. وفي الحقبة الممتدة بين الحرب العالمية الأولى ونهاية ستينيات القرن الماضي، أضحت التعدديةُ المفهومَ السائد للدولة الأميركية.

صعود التعددية الأميركية

غدت التعددية (تعددية الجماعة بحسب تسمية بعض الكتّاب) في الحقبة التي تلت الحرب البراديغم المهيمنَ في العلوم السياسية في الولايات المتحدة، وكان لها وقْعٌ عظيم على تحليل السياسات في باقي أنحاء العالم. تطورت باعتبارها نظرية سياسية إمبريقية ونظرية سياسية معيارية؛ وأخذت شكلَ آلية لفهم السياسة الأميركية وإطارَ عمل لما يجب أن تكون عليه السياسة. وهناك افتراض في الأدبيات التي تتحدث عن التعددية بوجود انقطاع بين تعددية منظري مطلع القرن العشرين والتعددية السياسية الإمبريقية بعد الحرب. في الواقع، يُعزى عدد من اهتماماتها [التعددية] ومفاهيم تعددية ما بعد الحرب إلى التعددية الأكثر راديكالية التي راجت في أوائل القرن العشرين. ومن خلال آرثر بنتلي، مؤسس التعددية الأميركية الحديثة، هناك رابط مباشر مع جون ديوي[13]. وبالاعتماد على بنتلي، تبنّى التعدديون المعاصرون التشديد التعددي الكلاسيكي على دور الجماعات في السياسة وعلى الحاجة إلى احتواء سلطة الدولة وصلاحيتها. يرى بنتلي أن ليس هناك فرق بين الجماعات والفرد[14]. طوّر ديفيد ترومان[15] الموضوعات التي تحدّث عنها بنتلي، وطوّرها دال وليندبلوم و«مدرسة يال» إمبريقيًا في التحليل[16].

لكن، تحولت نظرية التعددية في سياق تطورها من نظرية معيارية

(13) S. Ratner and J. Altman, *John Dewey and Arthur F. Bentley: A Philosophical Correspondence* (New Brunswick: Rutgers University Press, 1964).

(14) A. Bentley, *The Process of Government* (Chicago: Chicago University Press, 1967), pp. 210-212.

(15) D. Truman, *The Governmental Process* (New York: Alfred A. Knopf, 1951a).

(16) R. Merelman, *Pluralism at Yale* (Wisconsin: University of Wisconsin Press, 2003).

(normative theory) – وهذا ما يجب أن تكون عليه الأمور – إلى نظرية إمبريقية؛ أي تحليل كيفية توزيع السلطة. ثم أصبحت، بحسب تعبير ميريلمان[17] خطابًا مشوّهًا: «أي إنها تساند المزاعم التي يُدلي بها القادةُ السياسيون الأميركيون عادة لتبرير سلطتهم». وبالتالي خلط المشهدُ التعددي في أميركا بعد الحرب بين المزاعم المعيارية والحقيقة الإمبريقية. ينشد التعدديون دولةً مقيدة بمراكز قوى متعددة وبتأثير الجماعات، وهو تصورهم للسياسة في أميركا بعد الحرب. لذلك، كانت نظرية التعددية الأميركية الخاصة بالدولة في الواقع أنموذجًا لطريقة عمل السياسة الأميركية في نظرهم؛ وبطريقة مشابهة لطريقة تشريع مؤلفات والتر بايغهوت (Walter Bagehot) والسير آيفور جينينغز (Ivor Jennings) للسيادة التنفيذية في بريطانيا، أسبغ التعدديون الشرعية على النظام السياسي الأميركي.

لخص دال العناصر الأساسية لنظرية الدولة التعددية تلخيصًا حسنًا، فقال[18]:

> يجري التوصل إلى السياسات المهمة للحكومة من خلال المفاوضات والمساومة والإقناع والضغط على عدد كبير من المواقع المختلفة في النظام السياسي؛ البيت الأبيض والأجهزة الإدارية ومتاهة اللجان في الكونغرس والمحاكم الفدرالية ومحاكم الولايات والمجالس التشريعية والتنفيذية في الولايات، والإدارات المحلية. ولن يكون لأي مصلحة سياسية منظمة أو حزب أو فئة أو منطقة أو جماعات إثنية سيطرة على جميع هذه المواقع.

يرى التعدديون أن الدولة تجزأت إلى مراكز قوى ونقاط تدفق متعددة. وبحسب دال[19] «لا مجلس النواب ولا مجلس الشيوخ أحادي». يستحيل على أي جهة فاعلة وحيدة السيطرة على جميع هذه المراكز، وأي مصلحة فائقة القوة ستكون مقيدة بعناصر أخرى في النظام. يرى دال أيضًا أنه «يندر أن يمضي

---

(17) Ibid., p. 10.

(18) R. Dahl, *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent* (Chicago: Rand McNally, 1963), p. 325.

(19) Ibid., p. 327.

أي ائتلاف في سياساته من دون الحاجة إلى مساومة وتفاوض وتسوية مع خصومه. في الحقيقة، ما إن يحقق نصرًا في إحدى المؤسسات حتى يعاني هزيمة في مؤسسة أخرى». والمرجح أن تجد الجماعات القوية نفسها ملجومة بقوى مضادة[20]. وإذا لم يكن هناك جماعات مضادة، فستضمها «جماعات قوية» تحت السيطرة»[21].

بناء على ما تقدَّم، يقوم النظام الديمقراطي الحديث على ثلاثة مبادئ جوهرية: الأول مركزية الجماعات في العملية السياسية، والثاني طريقة توزيع السلطة على مراكز القوى المختلفة، والثالث مقدار الإجماع الذي تُبنى عليه العمليةُ السياسية. إن للإجماع الذي كان مفهومًا جوهريًا في عمل التعددية الأميركية الطليعية ماري فوليت، دورًا أساسيًا في التعددية بعد الحرب، إذ يرى التعدديون أن سمات السياسات الأميركية الرئيسة متفَّق عليها. والنزاعات السياسية ليست في شأن حدود النظام، بل في شأن توزيع الموارد في داخله عادةً[22]. وإضافة إلى ذلك، الإجماع علامة على الاتفاق، أو بعبارة نقدية، يُنظَر إلى انعدام المعارضة السياسية على أنه علامة على الاتفاق. وإذا لم تتظَلَّم الجماعات وتحتج نفسها، فيُفترَض أنها لا تعاني مظالم شديدة إلى حد القلق. يشمل تصوُّر السلوك السياسي هذا أنطولوجيا خيار منطقي ضمني. فإذا كنتُ أعاني كثيرًا، فسأتحمل تكلفة النشاط السياسي لأفعل شيئًا لتقويم الأمر. وإذا كانت المظلمة بسيطة وهَمُّ تكلفة النشاط أكبر من همها، فسألزم بيتي. الافتراض هو أن المظلمة تقود إلى نشاط يُفضي إلى عمل سياسي. والوضع مفتوح أمام المطالب المبررة. والجماعات لا تمثل تهديدًا أبدًا لأن للناس عضويات مختلفة وهناك الكثير من القوى المضادة في داخل النظام السياسي. وهذا هو الموضع الذي يختلف فيه تعددیو ما بعد الحرب عن التعدديين الأوائل اختلافًا كبيرًا؛ ذلك أن المجتمع الإنساني كان مسرح السياسة في نظر التعدديين الإنكليز والأميركيين الأوائل، في حين أضحت السياسة في نظر

---

(20) J. K. Galbraith, *American Capitalism* (Harmondsworth: Penguin, 1963).

(21) Truman, *The Governmental.*

(22) Dahl, *Pluralist Democracy*, pp. 329-340.

تعددي ما بعد الحرب همًّا ثانويًا لا يصار إلى فعل شيء حياله إلا عند بروز تهديد بوقوع مظالم.

بنى التعدديون الأميركيون مفهومًا معتدلًا للدولة. وكما آيفور جيننغز في بريطانيا، خلطوا بين الدستور والممارسة الفعلية للسياسات. ويعني التقسيم المؤسسي أن الدولة منفتحة على طائفة واسعة من المصالح. وربما أهم ما في المسألة أن السلطة غير قابلة للتجميع، لا أن السلطة موزعة فحسب. والنجاح في إحدى النواحي لا يؤدي إلى النجاح في نواحٍ أخرى.

غير أن هيمنة التعددية الأميركية واعتدادها بنفسها لم يدوما مطوّلًا، إذ لم يكن الحبر الذي كتب دال كلامه به قد جف بعد عندما زعم[23] أن «نظرية التعددية الأميركية وممارستها تميلان إلى الافتراض أن وجود مراكز قوى متعددة، ليس فيها مركز واحد سيادي بالكامل، سيساعد في تحجيم السلطة (وربما يكون لازمًا فعلُ ذلك)، وتأمين رضى الجميع، وتسوية النزاعات سلميًا»، كان السود يُقتلون لمطالبتهم بحقوقهم السياسية والمدنية. إن المرحلة التي ترسّخت فيها تعدديةُ الفكر في مدرسة يال بإحكام في الولايات المتحدة هي المرحلة التي صارت فيها محدوديتها واضحة. ففي ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، كانت التعددية عرضة لنقد إمبريقي وأكاديمي.

طعنت حركةُ الحقوق المدنية والحركات المناهضة لحرب فيتنام في ستينيات القرن الماضي في عدد من الافتراضات المتصلة بالتعددية على الصعيد الإمبريقي. أوضحت حركةُ الحقوق المدنية أن جماعة تعاني ظلمًا مستفحلًا استُبعدت من الاحتجاج السياسي. فعلى الرغم من تعددية النظام الأميركي الظاهرة، كانت هناك عوائق كبيرة أمام المشاركة السياسية. يصور رد روبرت بوتنام على اغتيال مارتن لوثر كينغ وعلى أعمال الشغب التي تلته، الحائطَ المسدود الذي وصلت إليه التعددية: «الشيء الذي نقله ذلك الوهج في مساء يوم اغتيال مارتن لوثر كينغ كان حسًا بأن أمرًا يجري في السياسة الأميركية

(23) Ibid., p. 24.

وليس مشمولًا بإطار العمل المفاهيمي الذي كنا جميعًا نعمل من خلاله»[24].
كما مثلت حرب فيتنام، من وجوه كثيرة، تحديًا أكبر للتعددية؛ إذ إنها بددت المزاعم كلها التي تقول إن السياسة الأميركية مبنية على الإجماع. ودحضت الاحتجاجات المناوئة للحرب فكرة وجود حس مشترك بالسياسة الأميركية واتفاقٍ يشمل المجتمع بكامله على شكل النظام السياسي.

أثّر تداعي الإجماع في عدد من الانتقادات الأكاديمية للتعددية، إذ أولًا، عوضًا عن أن يكون هناك إجماع، قدمت التعددية حركيًا بلاردة صاغت وجهة نظر النظام الأميركي. وأخفت صورة الديمقراطية المثالية، مع فصل السلطات والانفتاح على جميع المصالح، عملية تلاعب نخبة معينة وإقصائها الآخرين وعيمنتها. هذا هو خطاب إسباغ التشريع الذي تحدّث عنه ميريلمان بقصد إظهار تفوّق النظام الأميركي. ثانيًا، أدت حربُ فيتنام وحركةُ الحقوق المدنية والحركات النسوية وحركات المثليين جنسيًا الأكثر راديكالية التي تلتها إلى إضعاف فكرة وجود قبول عام بالقيم في المجتمع[25]. في الحقيقة، شهدت حقبة ستينيات القرن الماضي شحبًا واسعًا في المعتقدات في الولايات المتحدة بين أولئك الذين يساندون زواج المثليين جنسيًا مثلًا واليمين الأصولي المسيحي.

ثالثًا، سلّط باكراك وباراتز[26] ولوكس[27] الضوء على الطريقة التي تتيح التلاعب بالإجماع في العملية السياسية. كما انتقدوا اعتماد التعددية على منهجية سلوكية مستمَدة من بنتلي. اعتمدت التعددية على سلطةٍ تمكن ملاحظتُها لا على بنى خفية وأفكار تصوغ الأجندة السياسية[28]. وأبرز كتابٍ

---

(24) Merelman, pp. 201-212.

(25) D. Lockwood, «Social Integration and System Integration,» in: G. K. Zollschan and W. Hirsch (eds.), *Explorations in Social Change* (London: Routledge & Kegan Paul, 1964).

(26) P. Bachrach and M. Baratz, «Two Faces of Power,» *American Political Science Review*, vol. 56 (1962), pp. 947-952.

(27) S. Lukes, *Power: A Radical View* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1974).

(28) N. Polsby, *Community Power and Political Theory* (New Haven, CT: Yale University Press, 1980), p. 4, and N. Polsby, «How to Study Community Power: The Pluralist Alternative,» *Journal of Politics*, vol. 22 (1960), p. 477.

لوكس الآليات الهيكلية التي عنت أن الإجماع أخفى صور الإكراه غالبًا. وكما قال ميريلمان[29] بجرأة، عنت توليفةُ التغيير الاجتماعي والنقد النظري أنه «أطيحت بالتعددية في [مدرسة] يال بحلول أوائل سبعينيات القرن الماضي».

إعادة صوغ التعددية

رد منظرو التعددية بالفعل على الحوادث التي وقعت في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، وجرت عملية إعادة نظر واسعة. أخذت إعادة الصوغ أشكالًا مختلفة في الولايات المتحدة وبريطانيا. برز في الولايات المتحدة مفهوم مميز للتعددية الجديدة مترجمًا بعض الانتقادات الموجهة إلى الديمقراطية الأميركية في كتاب لووي[30] وغرانت ماكونيل[31] وعاكسًا إعادة النظر في طبيعة التعددية في أعمال دال وليندبلوم. وتبقي التعددية الجديدة موضع الاهتمام عند التعددي بدور الجماعات في العملية السياسية، لكنه يقبل بواقع أنه سيكون لجماعات معينة، ولا سيّما المهنية، هيمنة غالبًا في نواحي السياسة وميزة واضحة على جماعات أخرى مثل المستهلكين[32]. كما رأى ماكونيل[33] أن القطاع المهني يمارس سلطة عظيمة في عالم السياسة في الولايات المتحدة، ورأى لووي[34] أن جماعات المصلحة لم تُوجِد تعددية وإنما بنى امتيازات أقصت عموم الناس عن ميادين صنع السياسات.

كان ليندبلوم مكوّنًا عريقًا في مدرسة يال للتعدديين، لكنه أقر بأن القطاع المهني تمتع بموارد فائقة في الميدان السياسي. أولًا، تعوّل الحكومة على

(29) Merelman, p. 99.

(30) T. Lowi, *The End of Liberalism* (New York: Norton, 1969).

(31) G. McConnell, *The Decline of American Democracy* (New York: Atheneum, 1953), and *Private Power and American Democracy* (New York: Alfred A. Knopf, 1966).

(32) P. Dunleavy and B. O'Leary, *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987), and W. A. Kelso, *American Democratic Theory: Pluralism and its Critics* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1978).

(33) G. McConnell, *Private Power and American Democracy* (New York: Alfred A. Knopf, 1966).

(34) T. Lowi, *The End of Liberalism*.

النجاح الاقتصادي لتحقّق النجاح، لذلك يرجَّح أن تلبي المطالب المهنية بسياسات ضريبية واقتصادية محابية. نتيجة ذلك، فإن القطاع المهني في «موقع مميز في الحكومة». ثانيًا، تُتَّخذ قراراتٌ كثيرة لها وقْع كبير على حياة الناس في ظل نظام السوق من دون أي رقابة ديمقراطية[35]. ففي مقدور المؤسسات المهنية إغلاق مصانع أو تلويث البيئات من دون مساءلة. وهذا ما يُوصل ليندبلوم إلى استنتاج غير سلوكي، حيث يرى أن القطاع المهني يملك القوة البنوية وليس القوة التي تضمنها قدرته على ممارسة الضغط فحسب[36].

إن انقلاب موقف ليندبلوم يجعله أقرب إلى الماركسيين من أمثال كلاوس أوفي وديفيد كوتس منه إلى التعدديين الكلاسيكيين في أميركا بعد الحرب[37]، لكنه متمسك بالتركيز التعددي على الجماعات، على عكس الماركسيين، ولا يعير طبيعة الدولة اهتمامًا كبيرًا. وهو متفق مع التصور التعددي للدولة بأنها مجزأة، لكنه يجادل أن للقطاع المهني موقعًا أفضل في تلك الدولة المجزأة. ويصرّ مايلي على أن التعدديين الجدد لا يزالون يعتبرون الدولة محايدة، لكنها دعوى غير مُقنعة بالنظر إلى إشارتهم إلى حاجة الدولة إلى الاستجابة للقطاع المهني. أما الشيء الذي يقومون به فهو الإخفاق في طرح تساؤلات عن الدولة مثل إخفاق التعدديين الأوائل. وأقر ليندبلوم[38] بوجود عيوب كثيرة في التصور التعددي التقليدي للدولة، وحثّ عموم المنظرين على دراسة فرضية التصورات الراديكالية والماركسية للدولة في الحد الأدنى. مثال ذلك، يعاين ليندبلوم فكرة التنشئة الاجتماعية التي كانت تُستخدَم، إيجابيًا، في علم الاجتماع في الولايات المتحدة بمعنى إشاعة القيم والقواعد الاجتماعية، ويتساءل إن كان يجب على الأقل اختبار المفهوم

(35) C. Lindblom, *Politics and Markets* (New York: Basic Books, 1977), p. 175.

(36) يُنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(37) في موضوع التقارب يُنظر: G. McLennan, *Marxism, Pluralism and Beyond* (Cambridge: Polity Press, 1989).

(38) C. Lindblom, «Another State of Mind,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 1(1982), pp. 9-21.

الماركسي القائل إنها صيغة تلقين تتيح للمتميزين الاحتفاظ بالسيطرة[39]. ويجادل ليندبلوم في انتقاد قوي للتعددية[40] بالقول:

> اكتسبنا عادة سيئة وهي التسليم ببساطة بأن الناس في المجتمع متشابهون في التفكير، كما لو أن التوافق ظاهرة طبيعية لا تستلزم تفسيرًا. حتى الظواهر الطبيعية تستلزم تفسيرات... لذلك، التوافق على الأسس السياسية يقتضي تفسيرًا.

يشكك ليندبلوم في المفهوم التعددي الجوهري القائل إن الإجماع مؤشر إلى الرضى السياسي بالضرورة. ويختم بمطالبة النظرية التقليدية بإيواء الفكر الراديكالي «من البرد»[41]. لكن، يتهرب التعدديون الجدد من الموقف التعددي الذي يرى أن صنع السياسة تعددي بالبداهة، ومن الموقف الماركسي الذي يراها بدهية وخاضعة لسيطرة الطبقة الحاكمة. إنها مسألة تستدعي الاختبار في نظر ليندبلوم.

التطورات في التعددية البريطانية

ربما شهدنا أكثر المواقف إثارة للسخرية في التاريخ الفكري للعلوم السياسية البريطانية حين رفضت شخصياتٌ بارزة في التعددية الأميركية إطارَ العمل التعددي، وفيما أبدت حكومة منتَخبة في بريطانيا معارضة قوية لتدخُّل الجماعة في السياسة، كانت المحاولات تُبذَل لإنهاض التقليد التعددي في السياسة البريطانية. لم ترقَ التعددية في بريطانيا في خمسينيات القرن الماضي وستينياته إلى ذلك المستوى المهيمن الذي وصلت إليه في الولايات المتحدة. يصعب ربط أنموذج التعددية الأميركي بنظام نخبوي معزول معتمد بوضوح على مفهوم موحد للسيادة. ومع ذلك، أعلنت دراسات لجماعات الضغط في بريطانيا في حقبة الستينيات حين برر عدد من المؤلفين وجوب تحليل دور الجماعات في

---

(39) Ibid., pp. 19-20.

(40) Ibid., p. 19.

(41) Ibid., p. 20.

السياسة البريطانية واعتماد إطار عمل تعددي واضح[42]. تلت كتابَ فاينر سلسلةٌ طويلة من دراسات الحالة التي شددت على تأثير الجماعات في العملية السياسية.

لكن كان لكتاب جيريمي ريتشاردسون وجوردان الأثر الأكبر في إدخال تصور تعددي لصناعة القرار في العلوم السياسية البريطانية المعاصرة[43]. اعتمد كتابهما بوضوح على مؤلفات العلماء السياسيين الأميركيين في التقليد التعددي مثل بنتلي. وجادلا أن «تفاعل جماعات المصلحة هو السمة المهيمنة في العملية السياسية في أوروبا الغربية»[44]، وأن اعتماد السياسات «ترجمة لقوة جماعات معينة في أي وقت محدد»[45]. كِلا الزعمين مبالَغ فيه نظرًا إلى رسوخ تقاليد الدولة في دول أوروبية غربية كثيرة، منها بريطانيا. لكن حاول ريتشاردسون وجوردان، بالفعل، تطوير التقليد التعددي اعتمادًا على أعمال منظري الجماعة الأميركيين اللاحقين من أمثال هيكلو[46] ورابيلي وغرانيس فرانكلين[47] وتوماس غايس وبيترسون ووالكر[48]، ممن اعتبروا النظام السياسي مقسمًا إلى حقول سياسية منفصلة. وربما يعوّق وجود عراقيل في بعض هذه الحقول الدخول إليها، وربما تكون خاضعة لسيطرة جماعات معينة. لذلك، استخلص ريتشاردسون

---

(42) S. Finer, *Anonymous Empire* (London: Pall Mall, 1966); M. A. Smith, «Pluralism, Reformed Pluralism and Neo-Pluralism: The Role of Pressure Groups in Policy Making,» *Political Studies*, vol. 38, no. 2 (June 1990), pp. 304-305.

(43) J. Richardson and A. Jordan, *Governing under Pressure* (Oxford: Martin Robertson, 1979); A. G. Jordan and J. Richardson, *Government and Pressure Groups in Britain* (Oxford: Clarendon Press, 1987a); *British Politics and the Policy Process* (London: Unwin Hyman, 1987b), and A. G. Jordan, «Iron Triangles, Woolly Corporatism and Elastic Nets: Images of the Policy Process,» *Journal of Public Policy*, vol. 1, no. 1 (1981) pp. 95-123.

(44) Richardson and Jordan, *Governing under*, p. 3.

(45) Ibid., p. 8.

(46) H. Heclo, «Issue Networks and the Executive Establishment,» in: A. King (ed.), *The New American Political System* (Washington, D.C: American Enterprise Institute, 1978).

(47) R. Ripley and G. Franklin, *Congress, the Bureaucracy and Public Policy* (Homewood, IL.: Dorsey, 1980).

(48) T. L. Gais, M. A. Peterson and J. L. Walker, «Interest Groups, Iron Triangles and Representative Institutions in American National Government,» *British Journal of Political Studies*, vol. 14, no. 2 (1984), pp. 161-185.

وجوردان عبارة المجتمع السياسي في وصف طريقة انقسام الدولة البريطانية إلى عدد من الحقول السياسية المقطعة التي ربما تهيمن عليها مصالح معينة.

على الرغم من التعديلات التي أدخلها ريتشاردسون وجوردان إلى التعددية الأميركية، بقيا متمسكَين بأهم افتراضات الموقف التعددي. ورأى كلٌّ منهما: أولًا أن الجماعات مكون جوهري في العملية السياسية، وفي الواقع أن العلاقات بين الدولة والجماعات تقوض النظام البرلماني. ثانيًا، أصرّا على أن السلطة موزعة ومجزأة على نطاق مجتمعات سياسية. ثالثًا، قدّما الأسلوب السياسي المهيمن في بريطانيا (إذا كان يوجد مثل هذا الشيء) على أنه قابل للتفاوض. وأشارا إلى أن مقتضى الإجماع يدفع الموظفين الحكوميين إلى إجراء مشاورات واسعة وأخذ وجهات نظر الجماعات المختلفة في الحسبان. وتميز صنعُ السياسة بالتعاون والإجماع[49]. رابعًا، اعتقدا أن الطريق إلى دائرة صنع السياسة مفتوحة نسبيًا، حيث إن أكثر الجماعات تحليًا بالمنطق قادرة على الوصول إلى قوائم التشاور في الدوائر والوزارات الحكومية البريطانية.

لكن الضعفَ أصاب إطار عمل ريتشاردسون وجوردان لأن حكومة تاتشر كانت أبعد ما يكون عن الإجماع على صعيد أغلب جماعات الضغط، ولإخفاق هذه الجماعات في الإقرار بأن جماعات كثيرة مقصيّة عن حقول السياسة التي اعتبراها مفتوحة نسبيًا. كما أنهما ارتكبا ثلاثة أخطاء فادحة: الأول كان خطأ التعدديين الشائع وهو الخلط بين التعدد والتعددية بحسب ما يجادل ديفيد مارش[50]. فوجود عدد من الجماعات وحقول السياسة لا يعني أن السلطة موزّعة والوصول إليها متاح. ثانيًا، افترضا أن وجود الجماعات في قوائم التشاور ومشاركتها في المباحثات مع المسؤولين يعني أنها تملك نفوذًا. ثالثًا، رأى كلٌّ منهما أن شبكات الاتصال (networks) معتمدة على الوكالات

---

(49) A. Jordan and J. Richardson, «The Policy Process in Britain,» in: J. Richardson (ed.), *Policy Styles in Western Europe* (London: Allen & Unwin, 1982).

(50) D. Marsh, «Pluralism and the Study of British Politics: It is Always the Happy Hour for Men with Money, Knowledge and Power,» in: C. Hay (ed.), *British Politics Today* (Cambridge: Polity Press, 2002).

بالضرورة، بمعنى أنها معتمدة على العلاقات الشخصية. وبالتالي، تجاهلا، أسوة بالتعدديين الآخرين، المعوقات البنيوية والمؤسسية في استنتاجهما.

التطورات في التعددية المعاصرة

مع مرور نحو قرن من الانتقادات الإمبريقية والنظرية للتعددية، يظل التقليد التعددي قويًا. واستنهض نفسه في العقد الماضي في طائفة من الميادين التي اعتمدت على أجزاء مختلفة من التقليد التعددي. تنبع قوة نظرية التعددية من جاذبيتها المعيارية وحقيقة أن معظم ما تضمنه متفق مع حسّنا البدهي بالديمقراطية الليبرالية. أضف إلى ذلك أن منتقدي نظرية التعددية، ولاسيما النظرية الماركسية والنظرية النخبوية، غير موثوقين في الحالة الأولى، أو لم يتطوروا أو يُدمجوا في العناصر المختلفة للفكر التعددي في الحالة الثانية[51].

تطورت التعددية في العلوم السياسية الحديثة من خلال أربع طرائق رئيسة. انبثقت مفاهيم الحوكمة من التعددية الأميركية في حقبة ما بعد الحرب. والاهتمامات برأس المال الاجتماعي وبالمجتمع المدني بُنيت على موضوعات سلط عليها التعدديون الأميركيون الأوائل الضوء. وبالمثل، اقتبست الديمقراطية الترابطية والديمقراطية الراديكالية بوضوح عن التعدديين الإنكليز الأوائل وعن توجهات الفوضويين الملحوظة في التعددية الفرنسية[52]. أخيرًا، يمكن ربط تطور التعددية الثقافية بما يسميه نيكولز أدب المجتمع المتعدد[53]. وسنعاين الآن كلًا من هذه التطورات.

الحوكمة

الحوكمة عبارة تُستخدَم في وصف صناعة السياسة العامة، وتقديم المنافع العامة في الدولة الحديثة عقب بروز اليمين الجديد، وتطوير إدارة عامة جديدة

---

(51) أنظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

(52) Laborde.

(53) Nicholls, *Three Varieties*.

وإصلاح القطاع العام وفهم الدولة وعلاقتها بالمجتمع المدني. لكن يمكن اشتقاق معظم ما يرد ضمن إطار عمل الحوكمة من التعددية الأميركية السائدة. تشمل عبارةُ الحوكمة، كما التعددية، طيفًا واسعًا من الآراء ونطاقًا من التخصصات الفرعية المختلفة في العلوم السياسية. المقدمة الجوهرية لوضع الحوكمة هي أن الدولة المركزية لم تعد القوة المهيمنة في تحديد السياسة العامة. بالنسبة إلى بعض علماء السياسة، مثل روزناو[54]، نعيش اليوم في مجتمع لامركزي. يمكن إرجاع الدعوى الرئيسة للحوكمة مباشرة إلى التعدديين الأميركيين في أوائل ستينيات القرن الماضي، ومفادها أن ليس هناك مركز وحيد للحكم، لكن يوجد مراكز كثيرة مرتبط بعضها ببعض في شكل مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة المنوعة، سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو فوق الوطني، كما يرى بيير[55].

> إن السؤال البالغ الأثر هو عن الأهمية أو المعنى الذي يبقى من مفهوم الديمقراطية الليبرالية للدولة كونها مركزًا لا جدال في شأنه للسلطة السياسية، وعن احتكارها الجلي لصوغ المصلحة الجمعية ومتابعتها في حقبة العولمة «الاقتصادية»، وعن تفريغ الدولة، والانتقاص من شرعية الحلول الجمعية، وتسويق الدولة ذاتها.

يرى المدافعون عن الحوكمة أن إصلاح القطاع العام والخصخصة أفرغا الدولة من الداخل، فيما قيدت التطوراتُ الجارية في المجتمع المدني وعولمة الاقتصادات الدولةَ من الخارج. والظاهر أننا نرى حلم التعددي بدولة تتنافس كمركز سلطة من جملة مراكز. ويرى رودس[56] أنها تحكم من دون حكومة ومن هنا جاء تطور سياسة مميزة، حيث لا تقدر أي مجموعة مصالح وحيدة على الهيمنة على العملية السياسية.

---

(54) J. N. Rosenau, «Governance, Order and Change in World Politics,» in: J. Rosenau and E. O. Czempiel (eds.), *Governance without Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(55) J. Pierre, «Introduction: Understanding Governance,» in: *Debating Governance* (Oxford: Oxford University Press, 2000), p. 2.

(56) R. Rhodes, *Understanding Governance* (Milton Keynes: Open University Press, 1997).

الناحية التي تفترق عندها مدرسةُ الحوكمة عن التعدديين الأميركيين هي في طريقة تشديدها على السياق الدولي الذي تُتخذ فيه القرارت، وبذلك تبتعد عن جل تقوقع التعدديين البريطانيين والأميركيين. ومن أهم التطورات مفهوم «الحوكمة المتعددة المستويات»[57]. تشير المطفات التي تتحدث عن الحوكمة المتعددة المستويات، والتي انبثقت من تحليل الاتحاد الأوروبي، إلى وجود عملية حوكمة معقدة على نحو متزايد حيث تعمل دائرة صنع القرار بين مستويات مختلفة. تتفاعل هذه المستويات لتنتج صورًا جديدة لصناعة القرار. تفيد المقدمة الأساسية للحوكمة المتعددة المستويات، مثل باقي مدرسة الحوكمة، أن السلطة موزعة بعيدًا عن الدولة القومية المركزية وهناك مواقع متعددة لصنع القرار يشمل كلٌ منها جهات فاعلة ومصالح مختلفة. وهنا أيضًا تتبنى الحوكمة المتعددة المستويات افتراضات التعدديين في شأن طريقة توزيع السلطة والقيود التي تحُد الدولة. وهي تتجاوز من الناحية الفعلية كيفية ممارسة الجهات الفاعلة على المستويات المختلفة السلطةَ بعضها على بعض. ويشدد جيسوب[58] على أن ما يبدو شبكات اتصال ذاتية التنظيم إنما هي منظمة في الواقع من السلطات السياسية التي:

> تقدّم قواعد تصنيفية للحوكمة، وتضمن توافق آليات ونظم الحوكمة المختلفة، وتفرض احتكارًا نسبيًا على الاستخبارات والمعلومات التنظيمية.

المشكلة في توصيفات الحوكمة لإصلاح الدولة وتطويرها أنها تعوّل على الافتراضات البسيطة للتعددية التقليدية. وتخلط أيضًا بين التعدد والتعددية وتتجاهل صور عدم تكافؤ السلطة التي يمكن وجودها ولو في العلاقات الشبكية[59]. لكن المشكلة الرئيسة ربما تكون في طريقة افتراض الحوكمة أن الدولة المركزية خسرت السلطة، في حين يوجد كمٌّ وافر من الأدلة الإمبريقية

---

(57) يُنظر: I. Bache and M. Flinders, *Multi-level Governance* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(58) B. Jessop, *The Future of the Capitalist State* (Cambridge: Polity Press, 2002), p. 67.

(59) D. Marsh, D. Richards and M. J. Smith, «Unequal Plurality: Towards an Asymmetric Power Model of British Government,» *Government and Opposition*, vol. 38, no. 3 (July 2003).

التي تُثبت بقاء الكثير من الموارد والسلطة في حوزة الدولة المركزية. لكن، تحل المؤلفات التي تتحدث عن الحوكمة جزءًا من مشكلة التعددية بتقديم تفسير نظري للدولة، خصوصًا وضع نظرية لنوع الدولة القائمة في سياق عالمي جديد. وهي مع ذلك تصرّ على خطأ التعدديين في عدم طرح تساؤلات عن الدولة. وهنا يُنظر أيضًا إليها على أنها قوة حميدة اعتراها ضعف شديد وتواجه الآن تحديات من مراكز قوة متعددة. الشيء الذي تشير إليه فعلًا هو كيف أن العلوم السياسية الحديثة لا تزال متأثرة بالتصورات الأميركية للدولة بأنها تنظيم مجزأ وضعيف.

المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي

رأى أحد بحوث التعدديين الأوائل في الولايات المتحدة وبريطانيا أن مجتمعًا مدنيًا قويًا، وتنظيمًا مجتمعيًا، وفاعلية المواطنين هي معًا مكوّنات مهمة سواء باعتبارها معاقل في وجه الدولة أو آليات لتقديم المنافع العامة. وشدد التعدديان الأميركيان العريقان ديوي وفوليت على عدم وجود هُوية فردية خارج الجماعات، وعلى أن هُوية الجماعة ضرورية لصون حرية الفرد والحد من سلطة الدولة. وبالنسبة إلى فوليت[60]، فإن الجماعة هي لبنة بناء نظام حكم صحي وديمقراطي. تقدّم الجماعات من بعض الوجوه نمطًا بديلًا من التنظيم الجمعي للدولة، وبالتالي تؤمّن أيضًا آلية لتقديم المنافع العامة والتفاعل السياسي. اعتقد فوليت أن الجماعات آلية للحكم الذاتي. وفي المقابل، يرى المفكرون الفاشيون والديمقراطيون الاجتماعيون أن حل مشكلات العمل الجماعي كامن في الدولة. لكن يرى التعدديون أن اعتماد الدولة على تقديم المنافع العامة بشكل جماعي يؤدي إلى دولة متغطرسة وإلى خسارة الحرية الفردية. نتيجة ذلك، يتطلع عدد من التعدديين إلى المجتمع أو إلى الجماعة من أجل التقديم الجمعي للمنافع.

هذه هي على التحديد الحجة التي أوردها بوتنام في كتابه الذي عالج فيه

(60) Follett.

موضوع رأس المال الاجتماعي، حيث رأى أن تقلص حجم العضوية في الجمعيات المحلية، على اختلاف أنواعها، سبب رئيس للعلل الاجتماعية والاقتصادية في الولايات المتحدة وغيرها. ويعتبر أن العضوية في الجمعيات تبني الثقة، ورأس المال الاجتماعي هذا ضروري للتنمية الاقتصادية: «بات يُنظر إلى رأس المال الاجتماعي على أنه مكون حيوي في التنمية الاقتصادية في شتى ربوع العالم»[61]. ويرى، أسوة بالتعدديين البريطانيين والأميركيين الأوائل، أن لا غنى عن العضوية في الجمعيات لتحقيق التنمية على المستوى الشخصي وعلى مستوى المجتمع، وأن تقوية المجتمع المدني آلية ضرورية لاستعادة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية في شتى أنحاء العالم. ونشير هنا إلى أن بوتنام تخرج في جامعة يال ونسب نفسه بشكل قاطع إلى تقليد التعددية الأميركية[62].

لكن بوتنام وقع في أخطاء شبيهة بأخطاء التعددية التقليدية والأميركية، حيث يرى أن الفقراء في المدن الداخلية ليسوا فقراء بسبب انعدام المساواة البنيوي أو إعادة التنظيم الاقتصادي أو التمييز العرقي، بل بسبب إخفاقاتهم في الانضمام إلى الجماعات وبناء رأس المال الاجتماعي[63]. وبعد معاينته إقليم توسكانا وجزيرة صقلية أشار إلى أن انعدام التنمية الاقتصادية وغياب الديمقراطية في صقلية مرذهما إلى غياب رأس المال الاجتماعي وليس إلى أنماط ملكية الأرض أو إلى وقوعها على طرف القارة الأوروبية. ويُصرّ على أن العلاقة السببية هي في انعدام رأس المال الاجتماعي الذي يؤدي إلى غياب التنمية الاقتصادية وليس العكس. ويتصور، مثل التعدديين الآخرين، حلًا بسيطًا وتطوعيًا للمشكلات البنيوية المستحكمة، ويتجاهل القيود التي ربما تكون مفروضة على تنظيم الجماعة. يُفضي هذا التصور إلى أمر واحد هو دور محدود للدولة. لكن يتعين على الدولة أن تطور الروابط الاجتماعية لا أن تطور برامج

---

(61) R. Putnam, «The Prosperous Community: Social Capital and Public Life,» *The American Prospect*, no. 13 (Spring 1993), p. 37.

(62) Mirovitskaya, p. 196.

(63) J. DeFilippis, «The Myth of Social Capital in Community Development,» *Housing Policy Debate*, vol. 12, no. 4 (2001), pp. 781-806.

رعاية اجتماعية وبرامج اقتصادية واسعة لمعالجة انعدام المساواة الاجتماعية وغياب التنمية الاقتصادية.

الديمقراطية الراديكالية والارتباطية

إن المفاهيم المحدثة للتعددية، التي تنسجم ومفهوم رأس المال الاجتماعي، هي مفاهيم الديمقراطية الراديكالية والارتباطية. المثير للسخرية أنه فيما تبدو التعددية أصوليةً في أساسها الإبيستيمولوجي وواقعيةً في منهجيتها، يمكن تلمّس النزعة التعددية في مؤلفات حقبة مابعد الحداثة. يرفض منظرو مابعد الحداثة، مثل التعدديين، الأحادية، خصوصًا اعتقاد الماركسية بوجود حقيقة واحدة وتفسير واحد. كما يؤكد منظرو مابعد الحداثة والديمقراطيون الراديكاليون كثيرًا من الهواجس التقليدية المتصلة بالديمقراطية. وبحسب مكلور[64]:

> عُبر عنها في تباين قاطع مع مفاهيم الوحدوية أو الأحادية أو الشمولية في الميدان السياسي، ما دامت تولي، خصوصًا، وكالة سيادية أحادية أو فريدة للإشراف أو تقرير العمليات السياسية و/ أو العلاقات الاجتماعية.

يُفضي ذلك إلى تصور تعددي للمعرفة. لا وجود لهيئة يمكنها احتكار المعرفة. ويؤكد وايترايت[65] أن المعرفة تُبنى اجتماعيًا، ويستحيل على شخص أو جماعة أو حزب وحيد معرفة كل شيء. ويجب من الناحية المثالية تبسيط المعرفة ضمن نطاق من الحركات الاجتماعية. وبالتالي هناك مكانة مركزية عند الديمقراطيين الراديكاليين من أمثال بوتنام للإيمان بقوةٍ بثراء المجتمع المدني وأهمية الحركات الاجتماعية كونها آليات للسيطرة على الميول الاحتكارية عند الدولة والالتفاف عليها. وأسوة بالتعدديين التقليديين، يرى الديمقراطيون الراديكاليون أن الحركات الاجتماعية عناصر حيوية في المجتمع. فالمجتمع المدني معقد وتعددي، حيث ينتمي الأفراد إلى مصفوفة من الجماعات

---

(64) K. McClure, «On the Subject of Rights, Pluralism, Plurality and Political Identity,» in: C. Mouffe (ed.), *Dimensions of Radical Democracy* (London: Verso, 1992), p. 15.

(65) H. Wainwright, *Arguments for a New Left* (Oxford: Basil Blackwell, 1993).

الاجتماعية التي لا تتمتع بوجود أو هُوية مقدَّرة، لكنها تتطور نتيجة صراع وتفاعل اجتماعي[65].

يقدّم الديمقراطيون الراديكاليون نزعتهم التعددية على أنها نقد للديمقراطية الليبرالية عوضًا عن أن تكون تشريعًا لها، ومن خلال ميلهم المتطرف إلى النسبية، يعتمدون نظرية إبستيمولوجية مختلفة تمامًا عن التعددية الكلاسيكية. ومع ذلك، يمكن توجيه بعض انتقادات التعددية الكلاسيكية إلى الديمقراطية الراديكالية أيضًا. وعلى غرار معظم صور التعددية التي ناقشناها في هذا الفصل، يُخفق هؤلاء في تطوير نظرية دولة مُقْنِعة. تكاد تكون سلطة الدولة مصنفة في مجال منفصل عن عالم الحركات الاجتماعية والتنظيم الذاتي. وعندما يضع الديمقراطيون الراديكاليون تصورًا بالفعل عن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، يميلون إلى تقديم مفهوم شبه محتمل للدولة[66]. ونتيجة ذلك، لا يقدّمون استراتيجيات فاعلة للتغلب على سلطة الدولة. وعم يأملون، مثل التعدديين التقليديين وبوتنام، في انتقال التحول السياسي إلى الجماعات الاجتماعية، لكن نسبية منظري مابعد الحداثة تعني أن ليس في وسعهم الإدلاء بأي مزاعم أخلاقية حيال مكانة الجماعات المتنوعة، وبالتالي لا يمكنهم التعامل مع الجماعات التي لا توافق على أهداف الديمقراطية الراديكالية. ومقاربتهم هي تسييس المجتمع بأسره (وهي مختلفة تمامًا عن مقاربة التعددية الكلاسيكية). لذلك، تبرز مشكلة كيفية حماية مصالح الأقليات إذا كانت الدولةُ ضعيفة والمصالحُ السياسية جلية؟

التعددية الثقافية والمجتمع المتعدد

تسعى التعددية الثقافية إلى معالجة بعض المشكلات التي تثيرها التعددية الراديكالية من خلال مقاربة أكثر اتزانًا ومعيارية. يمكن إرجاع أصول التعددية

---

(66) McClure, p. 115.

(67) J. Dryzek, «Political Inclusion and the Dynamics of Democratization,» *American Political Science Review*, vol. 90 (September 1996), pp. 475-487.

الثقافية إلى الفكر التعددي لأنها تقوم على فكرة أنه ينبغي لمجموعة أو أعراف أو قيم ألا تهيمن على المجتمع، ويجب أن يكون دور الدولة التوفيق بين المصالح المختلفة وليس ضمان هيمنة مجموعة معينة. كما يمكن إرجاعها إلى مفاهيم المجتمع المتعدد التي تطور باعتبارها وسيلة لتحليل المجتمعات الاستعمارية حيث تُرغَم الجماعات المختلفة على العيش معًا. لذلك، يمكن أن يوجد في نظام استعماري عدد من الجماعات الإثنية التي تعيش معًا مع قليل من التفاعل بينها ومحافظةً كلٍّ منها على أنماط حياتها الاجتماعية وأعرافها وقيمها التقليدية[68]. لكن على الضد من مفاهيم التعددية الثقافية التي تُعتبر جيدة من الناحية المعيارية، تماسكت المجتمعات المتعددة لمجرد وجود نظام اقتصادي وقوة مشتركة.

أضحت التعددية الثقافية أحد موضوعات النقاش المركزية في النظرية السياسية. ومع أنها تختلف من وجوه عدة عن صور تعددية جماعة الضغط التي ناقشناها من قبل في هذا الفصل، وعلى الضد من مفهوم مجتمع متعدد، ترى التعددية الثقافية أن المجتمع المتعدد الثقافات قائم على كونه نافعًا من الناحية المعيارية وليس على القوة. وهي تمثل بعض البحوث التي تعاود الظهور في المجتمع المتعدد: أولًا، تعتمد التعددية الثقافية على مفهوم حُريات الجماعات، والمهم في نظر منظري التعددية الثقافية هو حقوق الجماعة. ثانيًا، يعارض منظرو التعددية الثقافية المفهوم القائل إن في مقدور جماعة وحيدة (ولاسيما الجماعة التي تمثّل الأغلبية) أن تهيمن على باقي الجماعات. تُعدّ معاملة الجماعات على قدم المساواة أساس التعددية الثقافية، لذلك على الدولة واجب الموازنة بين المصالح المتضاربة للجماعات. يفترض بعض التعدديين الثقافيين من أمثال مايكل والزر أن الدولة «تعلو على الجماعات الإثنية والقومية المتنوعة كلها في البلاد»[69]. ويتبنى الزر، على الخصوص، رأيًا معتدلًا من

(68) Nichols, Three Horizons

(69) W. Kymlicka, «Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe,» in: W. Kymlicka and M. Opalski (eds.), Can Liberal Pluralism be Exported? (Oxford: Oxford University Press, 2001), p. 16.

الدولة الأميركية، أسوة بأغلبية التعدديين الأميركيين، معتبرًا إياها أنها «محايدة وسط ثقافات راسخة تصونها جماعات مهاجرة مختلفة»[70]. غير أن الجدال التعددي الثقافي بلغ حد معاينة كيفية تطوير الدولة دورًا إيجابيًا في الرقي بحقوق جماعات الأقليات وحمايتها. وهذا الرأي معتمد أيضًا على وجهة نظر معتدلة فحواها أن الدولة هي القوة القادرة على حماية حقوق الأقليات، وربما مستعدة للقيام بذلك. ولا ريب في أن الساسة تقدّم تنازلات كلامية على صعيد حقوق الأقليات في بعض الدول الليبرالية، ربما يكون أثر هذه التنازلات على صعيد الوظائف والمساكن والتعليم محدودًا. ولا تزال دول ليبرالية أخرى، مثل فرنسا، مهتمة بحماية حقوق الأكثريات من إطار تعددي ثقافي.

كما يعتمد التعدديون الثقافيون على التقليد التعددي الذي يرى أن الحقوق معتمدة على الجماعة لا على الفرد. ربما تكون حماية حقوق المسلمين أمرًا نافعًا حفاظًا على ثقافتهم ودينهم في بريطانيا. لكن ربما يوجد بعض السيدات المسلمات اللواتي يُردن حماية حقوقهن كأفراد وليس كمسلمات. لماذا إذًا يجب ربط حقوقنا بجماعات اعتباطية بالضرورة؟ في الحقيقة، هذا هو مأزق التعددية الثقافية: كيف تؤثّر حقوق الجماعة في الحقوق الفردية وهل يوجد توتر بين مجموعتي الحقوق؟

خلاصة

التعددية منظور مدهش من وجوه عدة. على مستوى أول، هذه النظرية غير متماسكة لكنها تتضمن طائفة متنوعة من المقاربات والمنهجيات والإبستيمولوجيات. والصور الكثيرة للتعددية لا تمنع أغلبية التعدديين من تقاسم جملة من الافتراضات. الافتراض الأول هو أن الجماعات، وليس الأفراد، مكوّن حاسم لفهم السياسة. وعلى مستوى ثانٍ، يجب أن يكون دور الدولة محدودًا. وعلى مستوى ثالث، يمكن أن تكونَ الجماعات بديلًا من الدولة باعتبارها آلية للتنظيم الجمعي وإنتاج منافع جمعية. وعلى مستوى رابع،

(70) M. Walzer, «Nation States and Immigrant Societies,» in: Kymlicka and Opalski, p. 151.

يوجد في المجتمعات الليبرالية توزيع للسلطة، على الضد من الماركسيين والنخبويين، وهناك قدر من الفصل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية، ومجالات الحكم المختلفة.

هناك مشكلة شائعة يقع فيها التعدديون هي أنهم يخفقون في إثارة تساؤلات عن الدولة. وهذا أمر مثير للسخرية كون التعددية نابعة من خوف من دولة فائقة التسلط، ومن الاعتقاد أن لا غنى عن جمعيات قوية للحد من سلطة الدولة. ومع ذلك، يرى كثير من التعدديين، بدءًا بالتعدديين الإنكليز الأوائل، ومرورًا بالتعدديين الأميركيين، وانتهاءً بالتعدديين الثقافيين، في الدولة تنظيمًا لا يشكّل خطرًا. وفي النظر إلى تركيزهم على الجماعات، وافتراضهم الضمني غالبًا بأن الدولة ميدان محايد للجماعات، يخفقون في التعامل مع الدولة بجدية وفي معاينة طريقة حيازتها سلطات واسعة لا تُستخدَم لغايات حميدة غالبًا أو لا توزَّع على الجماعات بالتساوي. وإذا كان بعض أعمال التعدديين الجدد بدأ بدراسة سلطة الدولة بجدية، فإن الدراسات المتصلة برأس المال الاجتماعي والديمقراطية الراديكالية والتعددية الثقافية تخفق في معالجة مسألة سلطة الدولة. فالحوكمة تركّز على طبيعة الدولة المعاصرة تحديدًا، لكنها تتغافل عن مسألة الدولة.

لكن، على الرغم من مرور قرن على النقد، تظل نظرية التعددية مرنة على نحوٍ مدهش وربما في وضع قوي إزاء نظريات الدولة الكلاسيكية الأخرى. يوجد تفسيران للقوة المستمرة للتعددية: الأول هو أنها غاية في الجاذبية بالنسبة إلى الليبراليين والراديكاليين والمحافظين كونها نظرية معيارية. فمن سيعارض التنوع وحماية حقوق الجماعات وتوزيع السلطة؟ كما أنها تتفق مع حسّنا بما يجب أن تكون عليه الديمقراطية الليبرالية: متسامحة ومتنوعة ومتجاوبة مع مطالب الجماعات المختلفة. وأيُّ علاج أفضل للعلل الاجتماعية من بناء شبكات اتصال للثقة؟ والتفسير الثاني هو استعداد التعددية للرد على منتقديها وعلى الحقائق المتغيرة، وقدرتُها على القيام بذلك. لذلك، رأينا تكيّفًا مستمرًا في الفكر التعددي. تتقاسم التعددية، باعتبارها مقاربةً، الكثير مع تحليلها. لكن

لم تُبذَل أي محاولة لتعريف نظرية تعددية واحدة. وكما رأينا في هذا الفصل، هناك نظريات كثيرة يمكن تصنيفها بشيء من التساهل أنها منتمية إلى فئة التعددية. لذلك، استطاعت التعددية الرد بسرعة على النقد والحقائق المتغيرة والمناقشات الجديدة في علم الاجتماع. وهناك تعليق لافت على التعددية، هو أنها لا تزال تؤثّر في كثير من المناقشات الحالية في العلوم السياسية، فيما تعتمد في الوقت عينه على كثير من الموضوعات التي أثارها التعدديون الإنكليز والأميركيون في مطلع القرن العشرين.

امتنان

أود أن أعبّر عن امتناني لجين غروغُل وديف ريتشارد، لتعليقاتهما على هذا الفصل.

مطالعة إضافية

McFarland, A. *Neopluralism: The Evolution of Political Process Theory*. Kansas: University Press of Kansas, 2004.

Hirst, P. *Associative Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1994.

Kymlicka, W. «Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe.» In: W. Kymlicka and M. Opalski (eds.). *Can Liberal Pluralism be Exported?* Oxford: Oxford University Press, 2001.

Laborde, C. *Pluralist Thought and the State in Britain and France, 1900-25*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Merelman, R. *Pluralism at Yale*. Wisconsin: University of Wisconsin Press, 2003.

Stears, M. *Progressives, Pluralists and the Problems of the State*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

الفصل الثاني

النخبوية

مارك إيفانز

يجادل منظرو النخبة الكلاسيكيون من أمثال غيتانو موسكا(٢) أن تاريخ السياسة تميز بهيمنة النخبة:

> تظهر طبقتان من الناس في المجتمعات كلها - طبقة حاكمة وطبقة محكومة. تشغل الطبقة الأولى، وهي الأقل عددًا دائمًا، جميع الوظائف السياسية، وتحتكر السلطة وتتمتع بالمزايا التي تجلبها السلطة، فيما تُوجِّه الطبقةُ الثانية الأكثر عددًا ويُسيطَر عليها من الطبقة الأولى.

لذلك، تطعن نظريةُ النخبة الكلاسيكية في المقدمات الأساسية لجل الافتراضات الليبرالية الغربية في شأن السياسة وتنظيم الحكم والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. ويرى النخبويون أن طبيعة أي مجتمع - توافقيًا أكان أم استبداديًا، مسالمًا أم ظالمًا - تحددها طبيعةُ نخبه. يقوم المنظور النخبوي الكلاسيكي على أربعة افتراضات أساسية في شأن خصائص النظم السياسية:

(أ) يشكّل حكام المجتمع جماعة متماسكة اجتماعيًا.

(ب) تتخذ هذه الجماعة منطقة ما مقرًا لها ضمن أراضي دولة قومية.

(ج) النخبة الحاكمة «مغلقة» أمام المحكومين.

(د) يُختار أفرادُها بسبب مواردهم الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية.

بالتالي، تقوم نظرية النخبة في صيغتها الكلاسيكية على مجموعة واضحة من الافتراضات، وإن كانت تثير إشكاليات، في شأن توزيع السلطة في المجتمع.

---

(٢) G. Mosca, *The Ruling Class* (New York: McGraw Hill, 1939 [1896]), p. 50.

يشترك تصوُّر النخبويين للنخبة الحاكمة في كثير من الأمور مع تصوُّر كارل ماركس للطبقة الحاكمة، كون التصورين يُبرزان صور انعدام المساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين الحكام والجماهير. في نظر ماركس[2]، إن «تاريخ كل مجتمع قائم إلى الآن ما هو إلا تاريخ الصراع الطبقي»، أي إن الصراع الطبقي هو الوجه المتحكم بالمجتمعات كلها بعد الشيوعية البدائية. لذلك، يرى ماركس، أن الصراعات والانقسامات الدينية والإثنية والقومية ثانوية بالنسبة إلى الصراعات الطبقية، والصراع بين الطبقات محفز التغير الاجتماعي. وفي المقابل، نجد أن رأي النخبويين الكلاسيكيين في العلاقة بين النخبة الحاكمة والجماهير سلبية، وتمثل ضمنًا فهمًا ضيقًا لصعود النخب وأفولها ولمحددات التغير الاجتماعي. والمفترض في الصيغة النخبوية الكلاسيكية أيضًا أن النخبة الحاكمة جماعة متماسكة، وهذا زعم يصعب التثبت منه إمبريقيًا. وكما يوضح توم بوتومور[3]، سعى تشارلز رايت ميلز في دراسته الفذة لـ «نخب السلطة»[4]:

> إلى شرح مكانة النخب الرئيسة الثلاث في السلطة... نخبة المديرين المهنيين... ونخبة القادة العسكريين... ونخبة القادة السياسيين الوطنيين؛ لكن لم تُفسَّر وحدةُ نخبة السلطة باعتبارها جماعة واحدة، ولا أساسَ سلطتها. فلِمَ يوجد نخبة سلطة واحدة وليس ثلاث نخب؟

لكن مقاربات النخبويين الأخيرة تحلت بمرونة أكبر في معالجتها هذه القضايا، الأمر الذي أتاح إدخال بعض التعديلات على الاقتراحات الجوهرية التي تقوم عليها نظرية النخبة:

(أ) حكام المجتمع منخرطون في عملية نخبوية تنافسية مستمرة.

(ب) فيما تظل هذه الجماعة مقيمة في منطقة في داخل دولة قومية،

---

(2) K. Marx and F. Engels, *The Communist Manifesto* (London: Pelican, 1967 [1848]), p. 3.

(3) T. Bottomore, «Ruling Elite or Ruling Class,» in: J. Urry and J. Wakeford (eds.), *Power in Britain* (London: Heinemann, 1973), p. 274.

(4) C. W. Mills, *The Power Elite* (New York: Oxford University Press, 1956).

ستقيم روابط لمقتضيات عالمية بشبكات اتصال النخبة العالمية و/أو تنال عضويتها لتحافظ على قاعدة سلطتها في المجتمع.

(ج) تظل النخبة الحاكمة «مغلقة» أمام المحكومين.

(د) تُختار قواعد السلطة لأفرادها بناءً على نطاق واسع من الموارد - الاقتصادية أو السياسية أو الأيديولوجية أو الإثنية.

تمثل هذه التعديلات المفاهيمية مصدر تقارب جزئي مع التصور الماركسي للطبقة الحاكمة باعتبارها حصيلة الصراع الطبقي، كما مع تشديد أوساط التعدديين الجدد على الدور المميز على نحوٍ فريد للمصالح الفئوية في صنع السياسة حاليًا. زد على ذلك أن مع تضاؤل حجم عالَم السياسة العامة باطراد بسبب التغيرات الدراماتيكية في البنى المؤسسية السياسية والاقتصادية العالمية وبسبب الدولة القومية ذاتها، بات الزعم المناطقي الذي تستند إليه نظرية النخبة الكلاسيكية موضع طعن أيضًا. طرأت عملية «تفريغ» بدرجاتٍ متفاوتة في الدول المختلفة كنتيجة للوَقْع التفاضلي لعمليات العولمة على صوغ السياسة المحلية مثل التغيرات في طبيعة الجيوبوليتيكا والدمج السياسي وتدويل الأسواق المالية والاتصالات العالمية. أوجدت هذه العمليات الحيز الذي أتاح بروز نخب جديدة على المستوى عبر الوطني (مثل الشركات المتعددة الجنسية) و[المستوى] عابر الحدود الوطنية (مثل النخبة الإدارية في الاتحاد الأوروبي) والدولي (نخب صنع السياسة الدولية المتلازمة مع المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

على خط موازٍ، طرأت عملية «تفريغ» داخلي للدولة بدرجات متفاوتة في الدول المختلفة نتيجة الوقع التفاضلي لعمليات الخصخصة، وإضفاء طابع اقتصاد السوق على الخدمات العامة، وإزالة مركزية التركيبة المؤسساتية للدولة، وصوغ السياسة المحلية. وأدى هذا التحول من الحكم التقليدي إلى حوكمة تعاونية إلى توسيع نطاق الجهات الفاعلة من غير الدول والعاملة في تقديم المنافع العامة؛ الأمر الذي غيّر خواصّ النخب الحاكمة وأتاح فرص هيكلةٍ على المستوى القطاعي المتقاطع ولتعلُّم السياسة الدولية. لذلك،

أضحت الأجندة السياسية في بعض الدول القومية، وليس كلها، مدوّلة باطراد، خصوصًا في ما يتصل بقضايا مثل الإدارة الاقتصادية المستقرة والتبصر الاقتصادي، الإدارة العامة المعتمدة على الاقتصاد والفاعلية والكفاءة، التغيّر في التشديد على تدخُّل الحكومة حيث تتدخل في التعليم والتدريب والبنية الأساسية لا في المسائل المتصلة بالصناعة، الشركات بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية، إصلاح دولة الرفاهية من خلال مجموعة سياسات الرفاهية الموجهة، والتعديل الشامل للحكومة من خلال اللامركزية وفتح الحكم.

يقدِّم هذا الفصل مراجعة نقدية لمحتوى نظرية النخبة وطبيعتها بناء على أصولها الكلاسيكية، ويقوم بتقييم مساهماتها في فهمنا المجتمعات المعاصرة. تُدرج المناقشة في ثلاثة مباحث. نعالج في المبحث الأول نشوء النخبوية الكلاسيكية واقتراحاتها الجوهرية. ونستعرض في المبحث الثاني مساهمة مجموعة من وجهات نظر النخبويين المعاصرين التي ترمي إلى فهم القواعد العملانية لنخب الحكم الحديثة. ونركز في المبحث الثالث على أربع مقاربات نخبوية معاصرة: مقاربة المجتمع الإيستيمي، ومقاربة أصول الحكم، وتحليل شبكة الاتصال السياسية، ونظرية النظام الحضري. توفر هذه المقاربات وجهة نظر نخبوية حيال تكوين النخبة الحاكمة ووظائفها على مستويات الحكم المختلفة: نظرية المجتمع الإيستيمي على المستوى الدولي، ومقاربة أصول الحكم على المستوى الكلي، ومقاربة شبكة الاتصال السياسية على مستوى القطاع الفرعي [دون القطاعي] (sub-sectoral)، ونظرية النظام الحضري على مستوى المدينة.

النخبوية الكلاسيكية

مع أنه يمكن استقراء أصول الأفكار التي تلهم نظرية النخبة بالعودة إلى الفكر السياسي لأفلاطون ومكيافيلي وآخرين، فإن النخبوية باعتبارها نظرية سلطة

سياسية أكثر تلازمًا في صورتها الأولى مع أعمال روبرت ميتشلز[5] وفيلفريدو باريتو[6] وغيتانو موسكا[7]. وفحوى فرضيتهم المشتركة هي أن تركيز السلطة الاجتماعية في مجموعة صغيرة من النخب المسيطرة محتوم في المجتمعات كلها، واختلفوا مع رؤية كارل ماركس في شأن التغير الثوري نحو مجتمع غير طبقي. انتقد هؤلاء المفكرون الماركسيةَ والتعددية مشددين على رفض مفهوم الهيمنة الطبقية وتعميم السلطة على خطوط تعددية.

جادل ميتشلز[8] أن المثال العملي للديمقراطية يتألف من الحكم الذاتي للجماهير بالانسجام مع صنع قرارات المجامع الشعبية. لكن، في وقت وضع فيه هذا النظام قيودًا على توسيع مبدأ التفويض، أخفق «في توفير أي وقاية من تشكيل حاشية 'حكم أقلية'». باختصار، يرى ميتشلز أن الحكم المباشر من الجماهير مستحيل. طبّق أيضًا حجة مشابهة على الأحزاب السياسية. فقد رأى أن الوظائف التقانية والإدارية للأحزاب السياسية تصنع البيروقراطية أولًا، ثم حكم الأقلية كأمر محتوم. لذلك وفقًا له[9] «كل من يتحدث عن التنظيم إنما يتحدث عن حكم أقلية». تحدد هذه القاعدة بشكل واضح تصوّره لطبيعة النخب. ويوفر مفهومُ «القانون الحديدي لحكم الأقلية» الذي اقترحه ميتشلز، والذي يُستدَل به غالبًا، المدخلَ إلى أفكاره المتصلة بطبيعة البنى النخبوية كونها تشدد على هيمنة القيادة على العضوية العادية. ويضمن عجز الجماهير عن التعبئة المناوئة لرأي القيادة تعاقُب النخب على الحكم. وهذا يؤمِّن خضوع الجماهير لنزوات النخبة. إن وجود هذا النظام في ذاته غير متوافق من حيث الجوهر مع سمات الديمقراطية الليبرالية والتعددية.

جادل باريتو أن التجربة التاريخية تقدّم شهادة على التداول الأبدي للنخب والأقليات الحاكمة على الحكم، وأن لكل مجال من مجالات أي كيان إنساني

---

(5) R. Michels, *Political Parties* (New York: Free Press, 1962 [1911]).

(6) V. Pareto, *The Mind and Society* (London: Cape, 1935).

(7) Mosca.

(8) Michels, p. 364.

(9) Ibid., p. 364.

نخبتُه الخاصة. كما استعار من مكيافيلي تقسيمه النخب إلى فئتين: فئة «الثعالب» وفئة «الأسود»(**) لتبين طبيعة بنى النخب الحاكمة. توجد الفئتان عند طرفي تسلسل الحكم. يحكم «الثعالب» بمحاولة نيل الرضى وهم ليسوا مستعدين لاستخدام القوة، وهم أذكياء ومخادعون ومغامرون وبارعون ومُبدعون. لكن تحملهم إنسانيتهم التي تكون في غير محلها في أوقات الأزمات على المساومة والمسالمة. لذلك يرى باريتو أنه عندما تفشل المحاولاتُ الأخيرة في التوصل إلى حل سياسي يصاب النظام بضعف قاتل. يوجد «الأسود» على الطرف المقابل لتسلسل الحكم. وهم يوصَفون بأنهم رجال يتمتعون بالقوة والثبات والنزاهة. وبسبب برودتهم وضعف مخيلتهم، يتصفون بالأنانية والاستعداد لاستخدام القوة للوصول إلى مراكزهم أو المحافظة عليها. «الأسود» هم المدافعون عن الوضع الراهن في الدولة وفي المجتمع المدني على السواء، ومن المرجّح أن يكونوا ملتزمين النظام العام والدين والاستقامة. يرى باريتو أن صفات «الثعلب» و«الأسد» تفيد عمومًا بأن وجود أحدهما يعني غياب الآخر، وأن التاريخ عملية تداول بين فئتي النخب هاتين. تساعد عملية تجديد النخب المستمرة هذه وتداولها السلطة وحلول إحداها محل الأخرى في توضيح فرضيته، وهي أن النخبة تحكم في سائر المجتمعات المنظمة. ونظام الحكم المثالي في نظر باريتو يعكس توازن قوى يُظهر خصائص كلٍ من «الثعلب» و«الأسد».

مثّل وصفُ باريتو لحصر السلطة في أيادي نخبة سياسية ضيقة رفضًا للماركسية الاقتصادية الفظة وللتعددية السياسية. فالوصف يرفض التصور الماركسي للدولة بأنها مجرد أداة في يد الطبقة الحاكمة، ويرفض مفهوم الصراع الطبقي. كما أن المنظور النخبوي لباريتو، ومزاعم الليبرالية السياسية التي تقول إن الدولة تعمل منسقًا للمصلحة القومية في مجتمع متعدد هما على طرفي نقيض في الوقت عينه.

بطريقة مشابهة، جادل موسكا أن وجود النخب أمر محتوم لأن جميع

(10) Pareto, *The Mind and Society*, pp. 99, 110.

المجتمعات توصَف بدكتاتورية الأقلية على الأغلبية. تحدّث موسكا عن وجود طبقة حاكمة، لكنها غير مهيمنة اقتصاديًا بالضرورة، ويجري اختيار أصحاب المناصب الرئيسة منها. وتطوّر كل نخبة حاكمة ضمن تركيبة موسكا صيغةً سياسية تحفظ حُكمها لباقي السكان وتُسبغ عليه شرعية. وسيحدث تداول للنخب على السلطة من خلال التوريث، غير أن السلطة ستصل من حين إلى آخر إلى يد طبقة أخرى لإخفاق الصيغة السياسية وتداعيها. هناك الكثير من الأمور المشتركة بين المفاهيم التي وضعها موسكا للصيغة السياسية ومفهوم الهيمنة المستنبط من آراء ماركس وإنغلز في كتاب الأيديولوجيا الألمانية[11]، وأن أفكار الطبقة الحاكمة هي أفكار الحكم في كل مرحلة تاريخية. بالتالي، فإن الطبقة الحاكمة، وهي الجماعة الاقتصادية المهيمنة في المجتمع، هي قوته الفكرية الحاكمة في الوقت عينه. بعبارة أخرى، سيقول الماركسي إن الأشخاص الذين يملكون وسائل الإنتاج يسيطرون أيضًا على عملية الحكم وفي وسعهم استخدام مصدر الهيمنة هذا في فرض آرائهم على المجتمع. ينتج من ذلك حسٌّ كاذب عند البروليتاريا، وبسببه ترضى عن وضعية الخضوع التي هي فيه في مجتمع رأسمالي ولا تشكك في التركيبة الاجتماعية والسياسية القائمة. لكن أخفق موسكا في تطوير مفهوم الصيغة السياسية بأي طريقة منهجية، بخلاف مُعاصِره الماركسي أنطونيو غرامشي. ومع ذلك، نجد أن مركزية البُعْد الأيديولوجي لفهم جدلية الهيمنة والتحكم في السلطة تبشّر مهمٌّ تجاهله بحثُ موسكا بشكل واضح.

النخبويون الكلاسيكيون من منظور مقارن

يفترض ميتشلز وباريتو وموسكا بوجه عام تكامل النخب من دون إجراء تحقيق إمبريقي دقيق. جادل ميتشلز أن الأحزاب السياسية الأوروبية الغربية تتميز بهيمنة النخب، لكن كان شغفه بانتقاء دليل إمبريقي ملائم يدعم حججه عرضةً

(11) K. Marx and F. Engels, *The German Ideology* (Moscow: Progress Publishers, 1964 [1845-6]).

لنقد معاكس. كما أخفق باريتو في إثبات نظرية هيمنة النخبة في بلده إيطاليا، وفيما أثبت موسكا أن الحكومات في الماضي تميزت غالبًا بنخبة أثانية، فهو لم يُثبت أن هذا هو واقع الحال دائمًا. بالنظر إلى هذا الإرث الكلاسيكي، ربما من غير المفاجئ إذًا ذلك الخلاف الشديد بين المنظرين للنخبة في شأن طبيعة حكم النخبة وأسبابه وعواقبه في المجتمعات الصناعية في الغرب.

وجهات نظر النخبويين الحديثين
من النخبوية الراديكالية إلى أنصار الدولة المركزية

نعرض في هذا المبحث عددًا مختارًا من وجهات نظر النخبويين الحديثين. ونركّز على ناحيتين أساسيتين في دراسة تاريخ الفكر النخبوي: الدراسات المتصلة بسلطة النخب الوطنية ووجهات نظر «النخب الحاكمة» التي تركّز على الدولة.

الدراسات المتصلة بسلطة النخب الوطنية

كثيرًا ما كانت شبكاتُ الاتصال لسلطةِ النخب الوطنية محورًا دراسيًّا في الولايات المتحدة وبريطانيا. الموضع الرئيس في هذه المؤلفات هو تحديد مقدار اتحاد بنى النخب الوطنية أو تنوّعها. تكمن جذور هذه الدراسات في جدالات النخبويين التعدديين والراديكاليين في الولايات المتحدة في أربعينيات القرن الماضي وخمسينياته. وجدت هذه الدراسات نصيرَين رئيسين هما تشارلز رايت ميلز الذي قدّم في كتابه نخب السلطة[12] وصفًا لدور النخب الحاكمة ضمن السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة؛ وجيمس بورنهام الذي جادل في كتابه الثورة الإدارية[13] أن نخبة إدارية جديدة كانت في طور بسط سيطرتها على الدول الرأسمالية كلها. لكن شملت نظرية النخبوي الراديكالي تشارلز رايت ميلز الذي كان له الوقْع الأكبر على الدراسات اللاحقة، تدرُّجًا ثلاثي المستويات

---

(12) Mills.

(13) J. Burnham, *The Managerial Revolution* (London: Putnam, 1943).

لتوزيع السلطة. يوجد في المستوى الأعلى الأشخاص الذين يقودون الهرميات المؤسسية الرئيسة في المجتمع الحديث: الفرع التنفيذي للحكومة الوطنية والشركات التجارية الكبيرة والمؤسسة العسكرية. جادل ميلز أن الأنموذج التعددي للمصالح المتنافسة مطبّق على «المستويات الوسطى» فحسب، أي على الجمود شبه المنظم لجماعة المصالح والسياسات التشريعية التي أخطأ التعدديون في اعتبارها تركيبة السلطة الكاملة للدولة الرأسمالية. واحتل «مجتمع الجماهير» المقسمة المستوى الأسفل.

يشير كتاب ميلز[14] إلى وجود علاقة وثيقة بين النخب الاقتصادية والنخب الحكومية؛ «أثرياء المؤسسات التجارية» و«المديرية السياسية». حاجّ ميلز بأن المركزية المتزايدة للسلطة في الفرع التنفيذي الفدرالي للحكم ترافقت مع تقلص دور السياسيين المحترفين ومع تنامي دور «الغرباء السياسيين» المنتمين إلى عالم المؤسسات التجارية[15]. لكنه[16] رأى أنه سيكون من الخطأ «الاعتقاد أن الجهاز السياسي مجرد امتداد لعالم المؤسسات التجارية أو أن أثرياء هذه المؤسسات استحوذوا عليه». أراد ميلز هنا تمييز موقفه عما سماه «الرأي الماركسي البسيط» القائل إن النخب الاقتصادية هي المُمسك الحقيقي بالسلطة. ولهذا السبب استخدم عبارة «نخبة السلطة» وليس «الطبقة الحاكمة» التي عنت في نظره الكثير من الحتمية الاقتصادية[17]. وجادل ميلز بشكل قطعي أن جميع النخب السياسية والعسكرية والاقتصادية تتمتع باستقلالية كبيرة، وفي حالة نزاع غالبًا ولا تتسق في ما بينها إلا نادرًا.

عرض كتاب نخب السلطة أهم نقد للتعددية من منظور نخبوي. وشدد على أن الدولة التي هي أبعد ما يكون عن الحَكَم المستقل في المسائل المتصلة بالمصلحة القومية، خاضعة في الواقع لهيمنة نخبة سلطة مؤلفة من السياسيين

(14) Mills, pp. 167-169.
(15) Ibid., p. 235.
(16) Ibid., p. 170.
(17) Ibid., pp. 276-277.

وقادة الجيش والمؤسسات التجارية الذين يصوغون السياسة العامة بما يلائم غاياتهم الخاصة:

> يعتمد مفهوم نخبة السلطة ومفهوم وحدتها على التطورات التي تطرأ عليهما وعلى تطابق مصالح المنظمات الاقتصادية والسياسية والعسكرية. ويعتمد أيضًا على تشابه الأصول والمظهر، وعلى تخالط الدوائر العليا على المستويين الاجتماعي والشخصي انطلاقًا من هرمياتها المهيمنة[١٨].

إن وجود شبكة واسعة وشاملة من أشخاص متفقين، أصولهم الاجتماعية واحدة ويعملون في مؤسسات مختلفة، مزية مهمة لهذا الرأي في تركيبة السلطة. لكن المؤلفات التي تناقش موضوع السلطة والنخبة تحدد ثلاثة أبعاد رئيسة لتكامل النخبة السياسية: التجانس الاجتماعي الذي يؤكد الأصول الوضعية والطبقية المشتركة، والإجماع على القيم الذي يركّز على توافق النخب على «قواعد اللعبة»، والتفاعل الشخصي والرسمي من خلال العضوية في منظمات مشتركة. ويظهر هذا البُعد الأخير في الإدارات المتداخلة للشركات الأميركية الكبرى. ويُظن أن هذه الروابط تقوّي التكامل والتماسك والإجماع في داخل المجتمع المهني. وعاين كثير من علماء الاجتماع، خصوصًا في الولايات المتحدة، هذه الروابط الاجتماعية التقويمية في المجتمعات الفردية[١٩]، لكن قلة منهم صرفت انتباهها إلى المستوى الوطني.

يستند نقد المتحدين لدراسات النخبة إلى الرأي القائل إن هذه النخب ليست متماسكة، بمعنى أنها تخفق في العمل يدًا واحدة. فكل جماعة نخبة متمايزة وذات قاعدة ضيقة ونفوذها محصور في القضايا الأكثر صلة

---

(١٨) Ibid., p. 292.

(١٩) C. Kadushin, *The American Intellectual Elite* (Boston: Little, Brown, 1974); E. Laumann and F. Pappi, «New Directions in the Study of Community Elites,» *American Sociological Review*, vol. 38, no. 2 (April 1973), pp. 212-229; E. Laumann, *Networks of Collective Action: A Perspective on Community Influence Systems* (New York: Academic, 1976), and E. Laumann et al., «Community-elite Influence Structures: Extension of a Network Approach,» *American Journal of Sociology*, vol. 83, no. 3 (November 1977), pp. 594-631.

بعضويتها[20]. لذلك، تُعتبر النخب مقسمة وليست متكاملة كون كل منها منشغل أساسًا بمصالحه الضيقة نسبيًا وبأتباعه. وجادل دال[21] في نقده النخبوية أن منظري النخبة يقعون غالبًا في خطأ مساواة القدرة على السيطرة بالسلطة التسهيلية. يتطلب بناء نخبة حاكمة بناء وحدة وتماسك بين أعضائها وليس السيطرة على الموارد المهمة فحسب. والواضح أن الوصف الماركسي لنظرية الطبقة الحاكمة لن يشدد كثيرًا على أهمية الأصول الاجتماعية لأفراد النخبة السياسية في مجتمع اقتصاده رأسمالي. ستجادل المقاربة الماركسية أن التحيز إلى المصالح الرأسمالية مزروع في عملية صنع السياسة، وهو ما يضمن تمتع تلك المصالح بحماية شاغلي المناصب الرئيسة في داخل جهاز الدولة أيًا تكن أصولهم[22].

لم تحقق دراسات نخبة السلطة في المملكة المتحدة أدنى قدر من الإبداع إلا نادرًا. درس كثير من المؤرخين مصير الأرستقراطية الإنكليزية واستفاض في دراسة الطبيعة المتغيرة للعلاقة بين مصالح مالكي الأراضي ومصالح التجار أو انحسار دور أرستقراطية ملّاك الأراضي في حكم الريف الإنكليزي. مثال ذلك، درس وليام غوتسمان[23] ترقي الطبقة العليا وصعود الطبقة الوسطى كمصدر رئيس لتجدد النخب. وفي المقابل، جادل أنتوني سامبسون[24]، في حكاياته المسهبة في وصف بريطانيا، أن الأرستقراطية لم تعد تحكم، وأنه لم يعد يوجد في الواقع نخبة اجتماعية حقيقية على الإطلاق. زد على ذلك أن سامبسون يزعم أن الهرميات المنوعة للمجتمع البريطاني زادت انفتاحًا بالتدرج

(20) R. Dahl, *Who Governs?* (New Haven: Yale University Press, 1961a), and N. Polsby, *Community Power and Democratic Theory* (New Haven, CT: Yale University Press, 1963).

(21) R. Dahl, «A Critique of the Ruling Elite Model,» *American Political Science Review*, vol. 52, no. 2 (1958), pp. 463-469.

(22) R. Miliband, *The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969).

(23) W. Guttsman, *The British Political Elite* (London: MacGibbon & Kee, 1963).

(24) A. Sampson, *The Anatomy of Britain* (London: Hodder & Stoughton, 1962); *The Anatomy of Britain Today* (London: Hodder & Stoughton, 1965); *The New Anatomy of Britain* (London: Hodder & Stoughton, 1971), and *The Changing Anatomy of Britain* (London: Hodder & Stoughton, 1982).

على ضم الأعضاء، وأنها متنوعة إلى حد عدم وجود مركز واحد للسلطة. لكن تحليل سامبسون يظل محدودًا نظرًا إلى إخفاقه في وضع السلطة السياسية في سياقها الاجتماعي السياسي الأوسع.

يبقى جون سكوت[25] الأوسع مخيلة من بين علماء الاجتماع البريطانيين المعاصرين العاملين ضمن تقليد نخبة السلطة. يجادل سكوت[26] بوجود رأي شائع في بريطانيا فحواه «أن هناك أقلية صغيرة تمسك بمفاصل الحكم في اقتصاده ومجتمعه ونظامه السياسي». وُصفت هذه الأقلية بطرائق كثيرة ومتنوعة: «المؤسسة» و«الأشخاص المتنفذون» و«القلة الحاكمة» و«النخبة» أو «هم» تعبيرًا عن الطلل. جاء عمله مدفوعًا باهتمام مسألتين أساسيتين تميزان الفكر النخبوي المعاصر: هل النخبة فئة اسمية لشاغلي المناصب أم جماعة اجتماعية ناشطة تخدُم نفسها؟ وهل يستخدم أفراد النخبة سلطتهم لغايات فئوية أم عامة؟ حدد سكوت[27] أنموذجين مركزيين لنخبة السلطة: الإقصائي والشمولي. يوجد الأنموذج الإقصائي «حيث تُستمَد كتلة السلطة من خلفية اجتماعية محصورة ومنسجمة للغاية ولذلك تستطيع بلوغ مستوى عالٍ من التضامن»، ويوجد الثاني حيث «لا تهيمن أي طبقة معينة على كتلة سلطة تضامنية».

يوجز تحليل سكوت[28] التقارب بين نظريتي الدولة النخبوية والماركسية بالاستناد إلى مؤلفات فيبر وماركس، «وأنا أستخدم بالتحديد الفروقَ التحليلية التي ذكرها فيبر بين الطبقة والمنزلة والحزب باعتبارها وسائل لتوضيح التصورات الماركسية للدولة الرأسمالية وللطبقة الحاكمة». في الحقيقة، يرى سكوت أن مفاهيم «الطبقة الرأسمالية» و«الطبقة العليا» و«نخبة الدولة» عبارات تشير إلى أمر واحد عند وصف الجماعات صاحبة الامتيازات التي تزاول السلطة اعتمادًا على الطبقة والمنزلة والسياسة. ويعكس استنتاجه[29] في شأن السؤال «من يحكم

(25) J. Scott, *Who Rules Britain?* (Cambridge: Polity Press, 1991).

(26) Ibid., p. 1.

(27) Ibid., p. 119.

(28) Ibid., pp. 4-5.

(29) Ibid., pp. 151-152.

بريطانيا؟» توازن هذه الاهتمامات: «تحكم بريطانيا طبقةٌ رأسمالية تُصان هيمنتُها الاقتصادية بواسطة عمليات الدولة وأفرادها ممثلون على نحوٍ غير متكافئ في نخبة السلطة التي تحكم جهاز الدولة، أي ليس في بريطانيا طبقةٌ حاكمة».

أنصار الدولة المركزية والنخبة الحاكمة

بحلول أواسط ثمانينيات القرن الماضي، أجمعت التيارات كلها المهمة للأعمال النظرية تقريبًا في العلوم السياسية على اهتمام متجدد بالدولة ذاتها كونها وحدة التحليل الجوهرية. وكما يقر بيتر إيفانز وديتريش روشيماير وثيدا سكوكبول[30]، «يجري تسليط الضوء على الدولة باعتبارها جهة فاعلة أو مؤسسة». وخير مفسر لموقف نصير الدولة المركزية هما ثيدا سكوكبول[31] ومايكل مان[32].

تعرض سكوكبول ما تسميه مقاربة نخبوية تنظيمية ترفض الافتراض المسيطر على نماذج النظرية الاجتماعية الليبرالية والماركسية، وهو أنه يمكن اختزال البنى والصراعات السياسية («في اللحظة الأخيرة» على الأقل) إلى قوى ونزاعات اجتماعية اقتصادية. بموجب هذا الرأي، الدولة ليست أكثر من حلبة يدور فيها النزاع الاجتماعي والاقتصادي - والفارق الحاسم بين هاتين النظريتين يعتمد على ما إذا كانت الحلبة مقامةً بطريقة شرعية ومُتفَق عليها أو آليةً للهيمنة القسرية. وعلى الضد من ذلك، ترى سكوكبول أن الدولة نظام إكراه منظَّم يجب التعامل معه على أنه كيان وجهة فاعلة مستقلة. وتجادل سكوكبول[33] أنه «ضمن أطر هذه النظريات، يستحيل بالتالي من الناحية الفعلية ولو إثارة إمكان نشوء تضارب مصالح كبير بين الطبقة المهيمنة القائمة

---

(30) P. B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), p. 3.

(31) T. Skocpol, *States and Social Revolutions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(32) Michael Mann, *States, War and Capitalism* (New York: Basil Blackwell, 1988).

(33) Skocpol, p. 26.

أو مجموعة الجماعات من جانب، وحكام الدولة من الجانب الآخر. لكنها تسلِّم بأن التطورات في نظرية الدولة لدى الماركسيين ملمة بهذه المشكلة، وعلى الرغم من الجدل حول الاستقلالية النسبية للدولة[٣٤]، وجدت إمكانَ بناء الدولة لوكالة مستقلة بواسطة السيطرة المباشرة للطبقة المهيمنة.

كُرست هذه المؤلفات الكثيرة من أجل الانتباه لطائفة من القيود البنيوية التي يضعها نظام تجميع قائم على الخيارات المتاحة لهيكلية الدولة والوكالة. فحوى الحجة أن نخب الدولة ربما تحتاج في بعض الأحيان إلى أن تكون متحررة من جماعةِ طبقةٍ مهيمنة محددةٍ للدفع بالمصلحة الطويلة الأجل لطبقة مهيمنة بأسرها. لكن أحجم الماركسيون عن تأكيد أن الدول ربما تكون مستقلة عن الطبقات المهيمنة أو عن البنى الطبقية أو أنماط الإنتاج. تحاول سكوكبول تخطّي الافتراض الماركسي أن أشكال الدولة ونشاطاتها تتفاوت بحسب أنماط الإنتاج، وأنه لا يمكن حكام الدولة القيام بأعمال مناوئة للمصالح الأساسية للطبقة الحاكمة. وبذلك تتعامل مع الدولة بصفتها كيانًا مستقلًا، وبالتالي تشير ضمنًا إلى تعايش الدولة والمجتمع المدني ككيانين منفصلَين، وهذا عيب منهجي واضح. بهذا المنحى المحدود فحسب تتجاوز سكوكبول الجدل في شأن كيفية تباين الدول، بحسب أنماط الإنتاج والطبقات الحاكمة، وطريقة العمل لها.

قدمت سكوكبول ستة اقتراحات أساسية تميز موقف أنصار الدولة المركزية:

١ - الاضطرابات الطبقية والتحولات الاجتماعية الاقتصادية التي ميزت الثورات الاجتماعية مترابطةٌ بإحكام مع انهيار منظمات الدولة في النظم القديمة، ومع توطيدِ منظمات الدولة في النظم الجديدة

---

(٣٤) R. Miliband, «The Capitalist State: Reply to Poulantzas,» *New Left Review*, vol. 59 (1970), pp. 53-60;

أعيدت طباعتها في: R. Blackburn, (ed.), *Ideology in Social Science* (London: Fontana, 1972), and R. Miliband, «Poulantzas and the Capitalist State,» *New Left Review*, vol. 82 (1973), pp. 83-92.

وعملها. بالتالي، لا يمكننا فهم التحولات الاجتماعية الاقتصادية إلا إذا تعاملنا بجدية مع الدولة كتركيبة شاملة.

2 – المنظمات الإدارية والقمعية أساس سلطة الدولة.

3 – ربما تكون منظمات الدولة هذه مستقلة عن سيطرة الطبقة المهيمنة.

4 – هناك شيء من المنافسة بالبداهة بين منظمات الدولة والطبقة أو الطبقات المهيمنة للاستحواذ على موارد الاقتصاد والمجتمع.

5 – مع أن الدولة تعمل في العادة على المحافظة على البنى الاقتصادية والطبقية القائمة، فإن لها مصالحها المنفصلة الخاصة إزاء الطبقة أو الطبقات المهيمنة.

6 – توجد الدول في بيئات محددة جيوسياسيًا ومتفاعلة مع بيئات جيوسياسية/ دول حقيقية أو محتملة، إضافة إلى البنى الاقتصادية والطبقية التي تكيّف، وتؤثّر في، هيكلية الدولة ونشاط نخبتها.

هذا الصوغ مهم كونه يُبرز دور نخبة حاكمة قوية، وأهمية التعامل مع مسألة شرعية النخب الحاكمة باعتبارها مفهومًا توضيحيًا أساسيًا.

يهتم مان[39] في المقام الأول بما يسميه «المجموعات المؤسسية المركزية التي تسمى دولًا وسلطات الموظفين الذين يشغلون مراكزها»، وبالتالي «نخبة الدولة أو النخبة الحاكمة». يتصدى بحثه للسؤال الآتي: ما هي طبيعة السلطة التي تمتلكها الدول ونخب الدول؟ يقارن سلطة نخب الدولة بتجمعات السلطة في المجتمع المدني مثل الحركات الأيديولوجية والطبقات الاقتصادية والنخب العسكرية. ويشدد مان على معنيين لسلطة الدولة يناظران زيادة حجم الدولة، وتعقيد الدولة وعملية صنع القرار في المجتمعات الصناعية المتقدمة. ويعرّف هذين المعنيين بأنهما متمايزان تحليليًا ويُعدان مستقلان للسلطة. المعنى الأول،

(39) Mann, States, War, p. 4

أي «السلطة المستبدة»، مرتبط بطائفة من الأفعال التي يحق للنخبة القيام بها من دون المساومة التقليدية مع المجتمع المدني. والثاني، أي «السلطة البنيوية الأساسية»، يشير إلى قدرة الدولة على التغلغل الفعلي في المجتمع المدني وعلى تطبيق القرارات السياسية. ويلاحظ مان[36] أن «الدولة تتغلغل في الحياة اليومية أكثر من أي دولة تاريخية، حيث تعاظمت سلطتها البنيوية الأساسية بشكل هائل».

لكنه يجادل أيضًا أن الدولة الرأسمالية وإن امتلكت بنية أساسية متينة فهي ضعيفة دكتاتوريًا أيضًا. صحيح أن الدول الرأسمالية ذات البنى الأساسية المتينة دول قوية بالنسبة إلى الأفراد وإلى الجماعات الضعيفة في المجتمع المدني، لكنها واهية بالنسبة إلى الجماعات المهيمنة، مقارنة بالدول التي قامت في التاريخ القديم على الأقل. استنبط مان من هذين البُعْدَين المستقلين لسلطة الدولة الأنواعَ المثالية الأربعة لتنظيم الدولة: الإقطاعي والبيروقراطي والإمبريالي والاستبدادي. وصف النوعَين الأوّلَين بضعف السلطة الاستبدادية وقوة التنسيق البنيوي الأساسي، ووصف النوعَين الأخيرَين بقوة السلطة الاستبدادية وضعف التنسيق البنيوي الأساسي. يشدد تصنيفه على ميلَين تاريخيين رئيسين: ميل تطويري إلى تنمية السلطة البنيوية الأساسية للدولة وميل غير تطويري عمومًا لدى السلطة الاستبدادية للدولة. بالتالي، إذا كان مان[37] متفقًا مع المنظرين الاختزاليين على أن الدولة حلبة متنازَع عليها بالضرورة، فهو يصفها بأنها تحديدًا منشأ سلطاتها المستقلة وآليتها:

> إن موارد سلطة الدولة المتقدمة، وما تُفضي إليه من استقلالية، ربما لا تساوي الكثير. لكن إذا كان استخدام الدولة للموارد الممنوحة لها يولّد مزيدًا من موارد السلطة - وهذا ما قصدته في الواقع جماعات المجتمع المدني ذاتها - فستصل في العادة إلى أيادي الدولة، وبالتالي تُفضي إلى قدر كبير من استقلالية السلطة. لذلك السلطة المستقلة للدولة ثمرة المنفعة التي تجليها المركزيةُ المناطقية المحززة للحياة الاجتماعية بوجه عام.

---

(36) Ibid., p. 5.

(37) Ibid., p. 31.

تفاوتت هذه الثمرة في نظر مان تفاوتًا كبيرًا على مر تواريخ المجتمعات، وكذلك سلطة الدولة والنخب الحاكمة.

النخبويون الحديثون من منظور مقارن

سيكون من الخطأ المبالغة في حداثة تجدد الاهتمام بالدولة، لأن بوب جيسوب[38] لاحظ أن «أنصار الدولة المركزية أعادوا ببساطة اكتشاف موضوعات معروفة جيدًا لدى منظري الدولة التقليديين وغير مجهولة في أعمال التعدديين الغربيين العهد والماركسيين الجدد والتقميين البنيويين». زد على ذلك أن نصير الدولة المركزية، بحسب ملاحظة دومهوف[39]، أعاد النظر في أعمال أنصار الدولة المركزية الراديكاليين الذين كانوا على دراية بإمكان تمتع سلطة الدولة بالاستقلالية. لذلك، يوجد اختلاف كبير بين المعلقين في شأن وجود مقاربة مميزة لأنصار الدولة المركزية[40]. يوجد بالتأكيد قدر كبير من التقارب بعد أن أصبح التمييز بين مواقف التعدديين والماركسيين والنخبويين أكثر صعوبة بسبب نضج الدولة الرأسمالية. ومع ذلك، من المهم أن نشير إلى أن المنظرين تعاملوا مع النظرية الماركسية باعتبارها نظرية نخبوية لتشديدها على الدولة بصفتها أداة لتأمين هيمنة الطبقة الحاكمة[41].

مقاربات النخبويين المعاصرين

يعرض هذا المبحث الختامي في الفصل تحليلًا لفائدة وجهات النظر النخبوية المعاصرة الأربع التي استُخدمت في فهم عمليات صنع القرار على مستويات

---

(38) B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990) p. 203.

(39) G. W. Domhoff, *Who Rules America?* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967), p. 160.

(40) A. Birch, *The Concepts and Theories of Modern Democracy* (London: Routledge, 1993), chap. 11), and P. Dunleavy and B. O'Leary, *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987), chap. 4.

(41) Birch, p. 166.

الحوكمة الأربعة: المستوى الدولي، ومستوى الدولة الشامل (macro-state)، ومستوى القطاع الفرعي، ومستوى المدينة.

حوكمة النخبة على المستوى الدولي

مقاربة المجتمع الإبستيمي

في محاولة تقليل انعدام اليقين في عالم مترابط، أضحى التعاون بين الدول القومية من خلال نظم دولية مثل الاتحاد الأوروبي محتومًا[42]. تضطلع المجتمعات الإبستيمية بدور بارز في معالجة الأفكار السياسية من خلال النظم الدولية وتعميم هذه الأفكار على الدول الأعضاء (يُنظر الجدول (2-1)). ربما يُنظَر إلى مجتمع إبستيمي على أنه نخبة تصنع السياسات، قوامها علماء طبيعيون و/أو اجتماعيون أو أفراد من أي فرع معرفي أو مهنة ويتمسكون بمزاعم موثوقة بمعرفة ذات صلة بالسياسة[43]. المجتمعات الإبستيمية على علاقة وثيقة بالنظم الدولية وتسعى إلى توظيف مواردها المعرفية في زيادة الوعي العالمي بمشكلات وخيارات سياسية معينة. يتقاسم أعضاء هذه المجتمعات مجموعة من المعتقدات السببية والمبدئية (التحليلية والمعيارية) المتصلة بصنع السياسة، وتعمل كآلية تمحيص لاستبعاد مدخلات سياسية معينة غير مقبولة، وتحصر عضوية المجتمع. تجري عملية مساومة وتفاوض مستمرة ضمن المجتمعات الإبستيمية وبينها في سياق حرب أفكار. وجادل أدلر وهاس[44] وآخرون أن صنّاع السياسة غدوا أكثر اعتمادًا على مهارات جمع الاستخبارات ومصادر المعرفة في المجتمعات الإبستيمية. في الحقيقة، يمكن ملاحظة تقارب كبير في السياسة الدولية في شأن المساعدات الغذائية والتنظيم المالي والقضايا البيئية كنتيجة لتأثير المجتمعات المعرفية في سياسات النظم

---

(42) R. Keohane and J. Nye, *Power and Interdependence* (Boston: Little, Brown, 1977).

(43) E. Haas, *When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations* (Berkeley: University of California Press, 1990).

(44) E. Adler and P. Haas, «Conclusion: Epistemic Communities, World Order, and the Creation of a Reflective Research Programme,» in: P. Haas (ed.), *Knowledge, Power and International Policy Co-ordination* (South Carolina: South Carolina University Press, 1992).

في الاتحاد الأوروبي مثلًا. النظم هي التطبيق الوظيفي العملي لحوكمة النخبة في العلاقات الدولية كون النظم تُؤثر جهات نخبوية فاعلة معينة على جهات أخرى (مثل المجتمعات الإبستيمية) وتساعد في وضع أجندات السياسة الدولية[45].

انتُقدت نظريةُ النظم ومفهوم المجتمع الإبستيمي بطرائق رئيسة ثلاث: أولًا، تقلل نظرية النظم من شأن دور الجهات الفاعلة المحلية والسياسات المحلية في إعداد أجندات السياسة الدولية كون آراء صناع السياسة في الدولة تحدد في النهاية تأثير أي مجتمع معرفي. ثانيًا، تعمل النظم غالبًا كساحة صراع بين الدول الأعضاء، وهو ما قد يؤدي إلى تباعد السياسات عوضًا عن تقاربها. ثالثًا، تميل المجتمعات المعرفية إلى التأثير في نواحي صنع السياسة بمستوى عالٍ من المحتوى التقاني مثل السياسة البيئية، لكنها أقل تأثيرًا كثيرًا في معظم النواحي الأخرى في صنع السياسة. ويوضح هذا النقد الثالث الأفق المحدود لمقاربة المجتمع المعرفي باعتبارها نظرية نخبة لصنع السياسة وذات تطبيقات عامة.

الجدول (2-1)

خصائص المجتمعات الإبستيمية والمجتمعات السياسية

البُعد	مجتمع إبستيمي (أدلر وهاس)	مجتمع سياسي (مارش ورودس)
العضوية		
عدد المشاركين	محدود، تمثل مجموعة مشتركة من المعتقدات السببية والمبدئية (تحليلية ومعيارية) كآلية تمحيص لاستبعاد مُدخلات معينة	محدود، تمثل مجموعة مشتركة من المعتقدات السببية والمبدئية (تحليلية ومعيارية) كآلية تمحيص لاستبعاد مُدخلات معينة

يتبع

(45) R. Higgott, «Beyond Embedded Liberalism: Governing the International Trade Regime in an Era of Economic Nationalism,» in: P. Gummett (ed.), *Globalization and Public Policy* (Cheltenham: Edward Elgar, 1996), p. 21.

تابع

نوع الاهتمام	يتضمن علماء طبيعيين واجتماعيين من أيّ فرع معرفي أو مهنة ولديهم مزاعم موثوقة متصلة بالنظم الدولية	يتضمن في العادة ممثلين للمصالح الحكومية، والجماعات الاقتصادية و/ أو المصالح المهنية في تركيبة قرار محكمة الترابط
التكامل		
تكرر التفاعل	عملية مساومة مستمرة في داخل المجتمعات الإبستيمية وبينها	تفاعلات متكررة عالية الجودة في جميع المسائل المتصلة بالحلبة السياسية
الاستمرارية	تستمر العضوية والقيم بمرور الوقت مادامت بقيت السمعة حسنة	تستمر العضوية والقيم والنتائج بمرور الوقت
الإجماع	يتقاسم جميع المشاركين قاعدة معرفة توافقية ومؤسسة سياسية واحدة	يتقاسم جميع المشاركين القيم الأساسية ويقبلون بشرعية النتائج
المصادر		
توزيع المصادر (ضمن شبكة الاتصال)	لدى جميع المشاركين مصادر معرفة في علاقة تبادلية.	لدى جميع المشاركين مصادر معرفة في علاقة تبادلية
توزيع المصادر (ضمن المنظمات المشاركة)	صناع السياسة معتمدون على المهارات في جمع الاستخبارات وعلى مصادر المعرفة التي لدى المجتمع الإبستيمي.	هرمية يمكن القادة توفيرها للأعضاء
السلطة	رأي صناع السياسة هو ما يحدد في النهاية تأثير المجتمع الإبستيمي ودرجة قبوله	يوجد توازن قوى بين الأعضاء - مع أن الهيمنة ربما تكون لإحدى الجماعات، يتعين ألا تأتي منفعة إحدى الجماعات على حساب الجماعات الأخرى إذا كان المراد بقاء المجتمع

المصادر: نقلاً عن: D. Marsh and R. A. W. Rhodes (eds.), *Policy Networks in British Government* (Oxford: Clarendon Press, 1992); E. Adler and P. Haas, «Conclusion: Epistemic Communities, World Order, and the Creation of a Reflective Research Programme,» in P. Haas (ed.), *Knowledge, Power and International Policy Co-ordination*, special issue of *International Organization* (1992).

حوكمة النخبة على المستوى الكلي: مقاربة أصول الحكم

يجدر في هذا المقام مناقشة منظور إحصائي حديث؛ أي مقاربة أصول الحكم. مع أن هذه المقاربة لم تبلغ النضج الكامل بعد وتفتقر إلى الوضوح المفاهيمي في نواحٍ معينة، لكنها توفر مقاربة مفاهيمية نافعة لفهم مقاربة نخب الدولة في صنع السياسة العامة. بالتالي، علامَ تشمل مقاربة أصول الحكم؟ كان العالم السياسي البريطاني جيم بوليت أول من طوّر هذه المقاربة في عام 1986 وطبّقها لاحقًا مؤلفون مثل جيم بولر[46]. برزت هذه المقاربة ردًّا على عدد من المؤلفين الذين أبرزوا أهمية المشروع الأيديولوجي «اليمين الجديد» كأساس لفهم نشوء التاتشرية وتطورها في المملكة المتحدة[47]. خالف بوليت مؤلفين من أمثال ستيوارت هال ومارتن جاك الرأي بأن مشروع «اليمين الجديد» أتاح التصميم المهيب لمشروع تاتشر وصاغ طبيعة الأجندة السياسية. جادل أن الأفكار في حد ذاتها ليست على قدر عظيم من الأهمية. وشدد في المقابل على أهمية ما سمّاه أصول الحكم أو «سياسة ممارسة الحكم».

تستند مقاربة أصول الحكم إلى دراسة نخبة سياسية أشار إليها بوليت[48] بـ «المركز» أو «البلاط» المؤلف من قادة الأحزاب وكبار الموظفين الحكوميين والمستشارين السياسيين. يجادل بوليت أن لهذه الجماعة مصالح خاصة متمايزة من مصالح بقية المجتمع وفي وسعها متابعة هذه المصالح بنجاح غالبًا، حتى عند مواجهة معارضة من جهات فاعلة أخرى. بعبارة أخرى، مقاربة أصول الحكم نظرية نخبة لصنع السياسة العامة. وبحسب بوليت، يلزم تحقق ثلاثة شروط لنجاح مقاربة أصول الحكم: **الأول** هو أن المركز/ البلاط في حاجة إلى

(46) J. Buller, *National Statecraft and European Integration* (London: Pinter, 2000).

(47) S. Hall and M. Jacques, *The Politics of Thatcherism* (London: Lawrence & Wishart, 1983).

(48) J. Bulpitt, «The Discipline of the New Democracy: Mrs. Thatcher's Domestic Statecraft,» *Political Studies*, vol. 34 (1986), pp. 19-39; «Community, Autonomy and Peripheralization: the Anatomy of the Centre's Statecraft in England,» in: Z. Layton-Henry and P. Rich (eds.), *Race, Government and Politics in Britain* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1986), and «Historical Politics: Macro, In-Time, Governing Regime Analysis,» in: J. Lovenduski and J. Stanyer (eds.), *Contemporary Political Studies 1995* (Exeter: PSA, 1995), vol. 1.

وضع مجموعة من أهداف الحكم بهدف الفوز في الانتخابات والاحتفاظ بالسلطة عبر إظهار المقدرة على الحكم. ثانيًا، لتحقيق هذه الأهداف، يتعين عليه تطوير مدونة حكم: مجموعة شبه سرية من المبادئ والمعتقدات والممارسات. وهذا يشمل صون الاستقلال المحلي وإعلاءه فوق ما سمّاه «السياسة العليا» ونقل المسؤولية إلى «السياسة الدنيا». تشير «السياسة العليا» على المستوى العملي إلى كل تلك القضايا السياسية التي يعتبرها «المركز» حيوية لفرصه في الفوز في الانتخابات والظهور في مظهر القادر على الحكم. يرى بوليت أن الاستقلال عن «السياسة العليا» حاسم في امتلاك المقدرة على الحكم. السياسة الدنيا فئة متبقية، تشير إلى المسائل المهمة الأخرى كلها التي يرى المركز أنها أبسط أو أصعب أو أكثر استهلاكًا للوقت من أن يُتعامَل معها. ثالثًا، سيستخدم المركز/ البلاط في محاولته للفوز في الانتخابات وإعطاء قدر من الانطباع بامتلاك القدرة على الحكم مجموعة من «آليات الدعم السياسي» لمساندة مدونة ممارسة الحكم. تشير هذه الآليات إلى وظائف الإدارة الحزبية وإلى تحقيق الهيمنة على المناقشات السياسية. وبحسب تعبير بوليت[49]، يشير ذلك إلى «خطاب فائز في مواقع متنوعة، فوز سببه أن إطار عمل مناقشات الحزب بات مقبولًا بوجه عام، أو أن حلوله مشكلة سياسية مهمة محددة تبدو أقرب إلى المنطق من حلول خصومه». بعبارة أخرى، الأمر يتعلق بالانتصار في حرب الأفكار السياسية.

باختصار، ترتبط أصول الحكم بالتالي بسياسة ممارسة الحكم. إنها تتضمن مناورات تكتيكية قصيرة الأجل؛ صفات لا تستغني عنها كل استراتيجيا انتخابية ناجحة. وتشمل أيضًا حسابات وأفعالًا استراتيجية طويلة الأجل. يمكن الحكومات في نظر بوليت أن تفكر على مستوى استراتيجي؛ تعديل المؤسسات والبنى لإعانتها على تحقيق أهدافها السياسية بسهولة أكبر. كانت التاتشرية في المملكة المتحدة (1979-1990) أوضح تطبيق لمقاربة أصول الحكم على حوكمة الدولة. إنها تمثل استراتيجيا نخبة حققت الاستقلال

(49) Bulpitt, «Centrality, Autonomy and Peripheralisation,» p. 22.

المحلي والمقدرة على الحكم، ومعها تحققت الهيمنةُ الانتخابية طوال ثمانينيات القرن الماضي.

مع أن مقاربة أصول الحكم تظل في حاجة إلى تطوير من الناحية النظرية، فهي توفر الخطوط الكافية لنظرية نخبةٍ أصولِ حكم محلي تشدد على الدور المستقل نسبيًا للنخبة السياسية الحزبية في تقديم استراتيجيا للانتصار في حرب الأفكار السياسية والمحافظة على النجاح الانتخابي. غير أن نظرية شاملة ستتضمن عرضًا عملانيًا مفصّلًا لمفاهيم الهيمنة على المناقشات السياسية، والقدرة على الحكم، وإدارة نظام الحكم واستراتيجيته[50].

حوكمة النخبة على المستوى القطاعي الفرعي: حالة شبكات الاتصال السياسية

أصبح تحليلُ شبكات الاتصال السياسية (policy networks) الأنموذجَ المهيمن في دراسة صنع السياسة في «العلوم السياسية الأوروبية» وهو مطبّق على جميع مستويات الحوكمة[51]. مثال ذلك، يحلل جاك والكر[52] شبكات الاتصال السياسية النخبوية الوطنية التي يجادل أنها موجودة في ميدان السياسة عبر الوطنية، فيما يستخدم آخرون تحليل شبكة الاتصال السياسية لفهم صناعة السياسة على المستوى القطاعي الفرعي في الاتحاد الأوروبي، وفي الحكومات المركزية، وبين الحكومات، وفي الحوكمة المحلية[53]. بل إنه يمكن استخدام تحليل شبكة الاتصال السياسية باعتباره طريقة لإجراء تحقيق مقارن[54].

---

(50) للاطلاع على نقد شامل، يُنظر: J. Buller, «A Critical Appraisal of the Statecraft Interpretation,» *Public Administration*, vol. 77, no. 4 (1999), pp. 691-712.

(51) R. Rhodes, *Understanding Governance* (Milton Keynes: Open University Press, 1997).

(52) J. Walker, «Introduction: Policy Communities as Global Phenomena,» *Governance*, vol. 2 (1989), pp. 1-4.

(53) Marsh and Rhodes.

(54) D. Marsh (ed.), *Comparing Policy Networks* (Milton Keynes: Open University Press, 1998).

ينطلق تحليل شبكة الاتصال من ثلاثة افتراضات بسيطة، ولو أنها قابلة للجدل، في شأن طبيعة صنع السياسة في الديمقراطية الليبرالية: الأول هو أن صنع السياسة حصيلة تفاعل بين شبكات الاتصال السياسية، والهرميات (أي البنى الحكومية) والأسواق. والثاني هو أن من الأمور التنظيمية الإمبريقية اعتبارَ المجتمعات السياسية أكثر صور شبكة الاتصال شيوعًا في الديمقراطيات الليبرالية. إنها بنى صنع قرار شديدة الترابط يميزها العدد المحدود من المشاركين المفضلين في علاقة معتمدة على الموارد. والثالث هو أن المجتمعات السياسية تكوّن نظام حوكمة نخبة.

يعرّف جاي كينيث بنسون[55]، في مقالة إبداعية، شبكات الاتصال السياسية بأنها «حشد أو مجمّع منظمات مترابط بعضها مع بعض بواسطة صور الاعتماد على الموارد ومتميزة من الحشود أو المجمعات الأخرى بالانقطاعات في هيكل صور الاعتماد على الموارد». وبالتالي، يُستخدم مفهوم شبكة الاتصال السياسية كعبارة جامعة لتصنيف العلاقة بين الجماعات وقطاع منظمات ثالث والحكومة/ وكالات حكومية. وتندرج في التصنيف العام أنواع مختلفة لشبكة الاتصال السياسية، يمكن تمثيلها على متسلسلة حيث تكون المجتمعات السياسية على أحد طرفي الطيف وشبكات الاتصال للقضايا على الطرف الآخر. تضم شبكة الاتصال السياسية عددًا محدودًا من المشاركين الذين يتقاسمون قيمًا متصلة بالنتائج السياسية، وتضم عددًا محدودًا من مراكز صنع القرار (يُنظر الجدول (2-1)). يمتلك المشاركون كافةً مواردَ لازمة لتطوير ناجح للسياسة. وبالتالي فإن العلاقة الأساسية بين الجهات الفاعلة علاقة تبادلية مبنية على الاعتماد على الموارد. يُقصى الشعب والمجالس التشريعية عن حلبة صنع القرار. وإذا كان يوجد مجتمع سياسة، يمكن نزع صفة السياسة عن حلبةٍ سياسية، بأن تُستبعَد من عملية صنع القرار الجماعات التي يرجَّح أن تعترض على الأجندة السياسية المعتَمَدة. تحافظ عملية التحكم في المشاركة (gate-keeping) على الوضع الراهن وتوطد الجهات الداخلية

(55) J. K. Benson, «A Framework for Policy Analysis,» in: D. Rodgers et al. (eds.), Intergovernmental Coordination (Ames: Iowa State University Press, 1982), p. 148.

والخارجية في العملية السياسية. وعلى الضد من ذلك، يوجد على شبكة الاتصال الخاصة بالقضية (issue network) مجموعة واسعة من الجهات السياسية الفاعلة في داخل الحلبة السياسية وخارجها مع انخراط التصورات المختلفة للمنفعة العامة في حرب أفكار، أي من المرجح أن يكون صنع السياسة تعدديًا.

تميل أغلبية محللي شبكات النت إلى التشديد على هيمنة المصالح القطاعية ضمن عملية صنع القرار، ولاسيما في الديمقراطيات الليبرالية ذات نظم الحكم المركزية مثل اليونان والمملكة المتحدة[56]. ينعكس ذلك في تحديد المجتمعات السياسية المتقاربة التي تحركها النخب، حيث يكون تداول النخب على القيادة معتمدًا على مصادر المساومة المتاحة للمصالح القطاعية المعنية. وفي الكتاب المنقح شبكات الاتصال السياسية في الحكومة البريطانية (1992)، يعرض ديفيد مارش وورود رودس[57]، إلى جانب فريق من الطلاب الباحثين، ومحاضرين مبتدئين اختبارًا إمبريقيًا لما أصبح المقاربة المهيمنة في دراسة شبكات الاتصال السياسية - أنموذج رودس (يُنظر الجدول (2-1)). دُمجت التصنيفية (typology) [النمذجة] المتوسطة المستوى لرودس في تحليل محدود على المستوى الكلي بهدف تقويم تأثيرات شبكات الاتصال السياسية في النتائج السياسية، وضمنًا تغير السياسات. لكن خلص مارش وورودس[58] إلى أن «شبكات الاتصال ليست إلا مكوّنًا واحدًا في تفسير تغيُّر السياسة - لا يوجد تعريف ولا معيار ولا مقياس متَّفق عليه لدرجة التغير في شبكات الاتصال السياسية». وبالتالي، يرى مارش ورودس أن تحليل شبكات الاتصال السياسية ليس مؤهلًا، على أهمية شبكات الاتصال، لتقديم تفسير لتغيُّر السياسة.

يظهر أن مفهوم شبكة الاتصال السياسية يصور بعض الخصال الرئيسة

---

(56) G. Chondroleou, «Policy Networks in Comparative Perspective: Media Policy Networks and Regulatory Policy in Britain and Greece,» Ph.D. dissertation, York University, York, England, 2002.

(57) Marsh and Rhodes.

(58) Ibid., p. 260.

للحوكمة المعاصرة - التعاون بين الدولة والجهات الفاعلة من غير الدول على تقديم المنافع العامة على المستوى القطاعي-الفرعي، وأهمية الاعتماد على الموارد والنفوذ المتعاظم للجماعات ذات الامتيازات في صنع السياسة على المستوى القطاعي - الفرعي، والطابع المتعدد المستويات للحوكمة المعاصرة. لكن تحليل شبكة الاتصال السياسية في حد ذاته عانى أوجه قصور واضحة كنظرية مفسِّرة لصنع السياسة[59]. تشمل النظرية التفسيرية في الحد الأدنى مجموعة مترابطة منهجيًا من الإفادات، بما في ذلك تعميمات شبيهة بالقوانين قابلة للاختبار إمبريقيًا. لكن تحليل شبكات الاتصال السياسية لا يحقق هذا التعريف. يمكن اعتباره في أحسن الأحوال استعارة لغوية تشبه التكوين السياسي بحصيلة تفاعلات بين جهات فاعلة حكومية وغير حكومية ضمن شبكة اتصالٍ تحدِّد ولا تفسِّر كيفية التغير بمرور الزمن وأسبابه. لا تنفي هذه المناقشة أهمية مقاربة شبكة الاتصال السياسية. فالأنموذج الدقيق ليس بالضرورة أنموذجًا يقدِّم تفسيرًا كاملًا أو تكهنات دقيقة. ربما يكون غنيًا في مضامينه. وربما تُستنبط فرضيات من مقاربة شبكة الاتصال السياسية ويتعين صوغ هذه الفرضيات بطرائق منهجية وإخضاعها لاختبار إمبريقي.

حوكمة النخبة على مستوى المدينة: حالة النظم الحضرية

ترجع أصول نظرية النظم الحضرية (Urban Regime Theory (URT)) إلى نظرية التعددية الجديدة التي اقترحها تشارلز ليندبلوم[60]. يعترف ليندبلوم، متقبلًا العيوب الواضحة في مقاربة التعددية الكلاسيكية، أن الحكومات في الدول الرأسمالية في حاجة إلى الاقتصاد لتكون ناجحة، وأن القرارات تُتخذ في نظام السوق من عالم المال والأعمال الذي ليس للحكومة فيه دور تؤديه:

(59) K. Dowding, «There Must Be an End to Confusion: Policy Networks, Intellectual Fatigue, and the Need for Political Science Methods Courses in British Universities,» *Political Studies*, vol. 49, no. 1 (2001), pp. 89-105, and M. Evans, «Understanding Dialectics in Policy Network Analysis,» *Political Studies*, vol. 49, no. 3 (2001), pp. 542-550.

(60) C. Lindblom, *Politics and Markets* (New York: Basic Books, 1977), p. 175.

بالتالي، أي مسؤول حكومي يفهم متطلبات وضعه والمسؤوليات التي تضعها النظمُ السوقية التوجه على عاتق رجال الأعمال سيمنحهم وضعًا تفضيليًا. وليس هناك حاجة إلى رشوته أو خداعه أو الضغط عليه ليقوم بذلك... إنه يفهم ببساطة... أن الشؤون العامة في النظم السوقية التوجه في عهدة قادة الجماعتين، الحكومة وعالم المال والأعمال اللذين يتعين عليهما أن يتعاونا، وأنه يتعين على الحكومة الانقياد لقيادة عالم المال والأعمال لإنجاح النظام.

تعكس هذه الفقرة الافتراضات التي اعتمد عليها ستيفن إلكين[61] في مناقشته نظام المدينة. كما يمكن تفسير نظريتي ماكينة النمو (growth machine) والنظم الحضرية لإحياء الجدال المتصل بسلطة المجتمع الذي احتدم في خمسينيات القرن الماضي وستينياته في شأن السؤال: من يدير المدن؟

طوّر إلكين[62] مفهوم نظام المدينة انطلاقًا من تعريفه الانحياز المنهجي إلى قطاع الأعمال في الإدارات المحلية في المدن الأميركية. هذا الانحياز المنهجي الذي حدده ليس ناجمًا عن محددات اقتصادية ثابتة، بل عن البنى السياسية والمؤسسية التي تحابي القطاع الاقتصادي. يرى إلكين[63] أن السياسيين والإداريين والمؤسسات السياسية في المدن منحازة منهجيًا إلى المصالح المهنية. وتوزيع السلطة السياسية ناتج من «تقسيم العمالة بين الدولة والسوق الذي يتجلى في المدن». وفي هذا الصدد، يجب أخذ مكونَين بنيويين متكاتفَين في الحسبان: مفهوم الحكومة التمثيلية والملكية الخاصة للأصول المنتِجة من جانب المجتمع المهني. لا يمكن المسؤولين العامين التحكم بالأداء الاقتصادي على المستوى المحلي. وفي المقابل، يمكن الإدارة المحلية القيام بذلك، بل يتعين عليها «تحفيز» السلوك الاقتصادي وليس «فرضه». يهدف بحث إلكين إلى إظهار أن النظام منحاز ضد بروز سياسات تهتم بالقضايا

---

(61) S. Elkin, «Regulation and Regime: A Comparative Analysis,» *Journal of Public Policy*, vol. 6, no. 1 (1986).

(62) Ibid.

(63) Ibid., p. 18.

الاجتماعية الأوسع، وأنه يُفترض أن تعمل الإدارة المحلية لمصلحة المجتمع المهني. وهذا بمنزلة إخفاق بنيوي للرقابة الشعبية. لكن هناك ثلاثة عوامل رئيسة تسهّل هيمنة القطاع المهني: أولها أن العلاقات بين الإدارة المحلية والمجتمع المهني مبنية على حاجة المدن إلى زيادة حجم التسليف في الأسواق الخاصة. والتسليف مرتبط مباشرة بالفرص الاقتصادية المتصوَّرة للمدينة. بالتالي، سيكون الإعراض عن القطاع المهني احتمالًا مباشرًا لـ «مشكلة مالية». والعامل الثاني هو أن ميزان القوى مائل إلى المصالح المهنية بسبب استقلالية رؤوس الأموال في المدينة. والعامل الثالث هو اعتماد السياسيين المحليين أيضًا على تحالفات انتخابية يدعمها القطاع الخاص ويتعيّن عليها المحافظة على «سيل كافٍ من التبرعات». وإذا كان إلكين[64] لم يلحظ انحيازًا منهجيًا في أوساط الأجهزة الإدارية، فهو يجادل أن ضيق الأفق والأنانية في أوساط المعنيين بالتنمية الاقتصادية يحملانهم على محاباة القطاع المهني في تلك الناحية. والحلبة السياسية الأساسية التي تتشكل حولها تحالفات التنمية من هذا النوع هي استخدام الأرض. وهذا مبني على افتراض أن قيمة الأراضي والعقارات مؤشر أساس إلى قدرة الإدارة المحلية على الحصول على تسليف. الخلاصة الإجمالية المستنتَجة من عمل إلكين هي أن لدى المسؤولين المنتخَبين والقطاع المهني مصلحة متبادلة في النمو الاقتصادي لا أنهم خاضعون لهيمنة هذا القطاع.

تعتمد المؤلفات المعنية بالسياسة العامة استنتاجات متباينة في تقويم فائدة نظرية النظم الحضرية على مستوى مقارن. فهناك طيف واسع من الآراء، بدءًا بآراء من يجادلون أنه إذا جرى تكييفها بالشكل الملائم، تمثّل إطار عمل ملائمًا[65]، وانتهاءً بأولئك الذين يرون أن هذا المفهوم ربما يُبرز الحاجة إلى التركيز على ظاهرة الشراكة، لكنه لا يفسر ذلك بشكل وافٍ في سياق المملكة

---

(64) Ibid., pp. 30-48.

(65) G. Stoker and K. Mossberger, «Urban Regime Theory in Comparative Perspective,» *Environment and Planning: Government and Policy*, vol. 12 (1994), pp. 195-212.

المتحدة أو الاتحاد الأوروبي[66]. إن اعتماد الإدارات المحلية على مصالح القطاع المهني التي يتمخض عنها تحديد إن كانت هناك حاجة إلى نظام حضري، يستند آخر الأمر إلى درجة اعتماد المدينة على رأس المال المحلي لتأدية مسؤولياتها. ولا تبرز الحاجة إلى نظم حضرية في النظم السياسية التي تتميز بانضباط حزبي قوي ونظم مركزية لتمويل الإدارات المحلية، مثل المملكة المتحدة، إلا في المدن التي تعاني شحًا ماليًا شديدًا، أو التي تحتاج إلى تمويل مشروعات ضخمة مثل رهان مدينة مانشستر الناجح على استضافة ألعاب الكومنولث.

خلاصة

يتعين تقويم القيمة النسبية لنظرية النخبة بناء على قدرتها على حل المسائل المهمة المتصلة بطبيعة النظم السياسية المعاصرة. هل يشكّل حكامُ المجتمع جماعةً اجتماعية؟ وهل هذه الجماعة متماسكة أم مقسمة؟ وهل تعتمد على منطقة؟ كيف يُختار أفرادها؟ وما هو أساس سلطتها؟ وهل سلطتها مقيدة بالجماعات الأخرى في المجتمع؟ وهل يوجد فوارق بين المجتمعات في هذه النواحي؟ وإذا كانت الحال كذلك، كيف يمكننا تفسيرها؟ يتضح من هذا المسح أن الدفاع عن عدد من الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية النخبة الكلاسيكية لم يعد ممكنًا. فليس هناك أدلة كافية للإشارة إلى أن النخب الحاكمة تعمل كجماعات اجتماعية متماسكة وناشطة، وتعمل على تخليد نفسها. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت سلطة النخب الحاكمة تظل معتمدة على مناطق، فإن النجاح معتمد على القدرة على حيازة مزايا تنافسية في أماكن الأسواق العالمية في شبكات الحوكمة الدولية المختلفة. كما أن نظرية النخبة المعاصرة تميل عندما تقارَن بنظريات دولة أخرى إلى الانشغال بطبيعة النخب صاحبة الامتيازات ودورها في مراكز صنع القرار، ولا تهتم كثيرًا بتطوير فهم أشمل للعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، أو للعلاقة بين تداول النخب على

---

(66) J. S. Davies, *Partnerships and Regimes: The Politics of Urban Regeneration in the UK* (Aldershot: Ashgate, 2001).

الحكم وطبيعة أزمة الدولة وإسباغ الشرعية عليها. مرد ذلك أنه لا يزال يصعب على نظرية النخبة كوصف شامل الصمود في سياق إمبريقي.

مع ذلك، لا تزال النظرية النخبوية توفر نقطة بؤرية مهمة لبحوث العلماء السياسيين، كون كلٍّ من ملكية الثروة والتحكم فيها واحتكار السلطة السياسية لا يزال في أيادي حفنة من الناس. وبحسب تعبير دومهوف[67]، وعلى صعيد الولايات المتحدة:

> يجب علينا مواصلة تذكير أنفسنا بأن أفراد طبقة عليا يشكلون أقل من واحد في المئة من السكان ويملكون 20 إلى 25 في المئة من جميع الثروات الخاصة و45 إلى 50 في المئة من أسهم الشركات المملوكة للقطاع الخاص، وأنهم يحظون بتمثيل زائد في مقاعد السلطة الرسمية بدءًا بالشركات وانتهاءً بالحكومة الفدرالية، وأنهم يفوزون أكثر مما يخسرون في قضايا بدءًا بالهيكل الضريبي ومرورًا بقانون العمل وانتهاءً بالسياسة الخارجية.

زد على ذلك ملاحظة روجر بيرس[68] على صعيد المملكة المتحدة:

> لا يزال سبعمئة أرستقراطي من ملّاك الأراضي يملكون عُشر مجموعة الأراضي في إنكلترا. ومع أن هذه المساحة تبدو صغيرة بالفدادين، فهي أكبر من عقارات «لجنة الغابات» ووزارة الدفاع و«الصندوق الوطني» و«عقارات التاج» مجتمعة في إنكلترا.

باختصار، لا تزال النخبوية تمثل نقدًا مُفحمًا للأنموذج الديمقراطي الليبرالي نظريًّا، لكنها أظهرت قدرتها المحدودة على إتاحة الأدوات المنهجية اللازمة لإثبات أنه يتعين أن تكون جميعُ المجتمعات نخبويةً من الناحية العملية.

---

(67) M. Olsen and M. Marger, *Power in Modern Societies* (Oxford: Westview Press, 1993), p. 180.

(68) R. Pierce, «Cleavages Revisited-the Rise and Fall of the Great English Landowners?,» *Policy Studies*, vol. 25, no. 4 (2004), p. 1.

مطالعة إضافية

Bottomore, T. *Elites and Society*. London: Routledge, 1993.

Domhoff, G. *Who Rules America?*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1987.

Keohane, R. and J. Nye. *Power and Interdependence*. Boston: Little, Brown, 1977.

Krasner, S. D. (ed.) *International Regimes*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1983.

Michels, R. *Political Parties*. New York: Free Press, 1911; 1962.

Mills, C. W. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.

Mosca, G. *The Ruling Class*. New York: McGraw-Hill, 1896; 1939.

Pareto, V. *The Mind and Society*. London: Cape, 1935.

Scott, J. *Who Rules Britain?* Cambridge: Polity Press, 1991.

الفصل الثالث

(ما المقصود بالماركسية) نظرية ماركسية للدولة؟

كولن هاي[1]

---

(1) ظهر إصدار سابق لهذا الفصل تحت عنوان «الماركسية والدولة» في كتاب أندرو غامبل وديفيد مارش وتوني تانت (محررون)، *Marxism and Social Science* (الماركسية والعلم الاجتماعي)، «Marxism and the State» in: Andrew Gamble, David Marsh and Tony Tant (eds.), *Marxism and Social Science* (Palgrave; University of Illinois Press, 1999).

> على غرار هنري هيغيتز الذي عدّل من خلال عمله هدفَ دراساته وجعله غير ما كان يرمي إليه، غايةُ النظرية الماركسية للدولة المساعدة في تدمير الدولة الرأسمالية وليس فهمها فحسب[2].

إذا اعتبرنا الماركسية، كما الحركة النسوية، «نظرية مشاركة»[3] وليست مجرد محتوى لتفسير العالم، لكنها مدفوعة بطموح جوهري بتغييره، سيكون مجافيًا للحقيقة القول إنه لا يمكن الحكم على النظرية الماركسية للدولة أنها نجاح كامل. في الحقيقة، بعد عقد ونصف العقد على تفكك «الاشتراكية القائمة فعلًا»، من الأمور المغرية، بالتأكيد، تجاهل النظرية الماركسية للدولة باعتبار أهميتها تاريخية صرفة. لكن محاولاتنا تفسير طول مدة بقاء الرأسمالية المثير للدهشة (أو تفسير الرأسمالية بسببه) جعلت، من بعض النواحي، فحوى مناقشتنا في هذا الفصل أن النظريات الماركسية للدولة تقدّم سلسلة رؤى قوية وفاحصة في شأن العلاقة المعقدة والدينامية بين الدولة والاقتصاد والمجتمع في الديمقراطيات الرأسمالية، التي يمكن المنظرون الآخرون للدولة تعلم الكثير منها.

نتيجة ذلك، يهدف هذا الفصل إلى عرض تقويم مساهمة الماركسية في فهمنا الدولة، مع رسم مسار تطور المقاربات الماركسية والماركسية الجديدة، وإن بطريقة تحليلية، في دراسة الدولة وتحليلها، بدءًا بماركس وإنغلز ومرورًا بلينين وغرامشي وميليباند (Miliband) وبولانتزاس (Poulantzas)، وانتهاءً بطائفة

---

(2) A. Wolfe, «New Directions in the Marxist Theory of Politics,» *Politics and Society*, vol. 4, no. 2 (1974), p. 131.

(3) V. Bryson, *Feminist Political Theory* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1992), p. 1.

من المؤلفين المعاصرين من أمثال بلوك وجيسوب. تُقسم المناقشة إلى ثلاثة مباحث: ندرس في الأول الأسباب التي تجعل الماركسيين في حاجة إلى نظرية دولة وكيف وضعوا مفاهيم محط اتباههم هذا. وسنتتبع في الثاني تطور النظرية الماركسية للدولة من خلال أعمال آبائها المؤسسين، وإعادة صوغها من لينين وغرامشي، وتجدُّد الاهتمام بالنظرية الماركسية للدولة في حقبة ما بعد الحرب. ونعاين في الثالث التطور المعاصر في النظرية الماركسية/ الماركسية الجديدة للدولة، متسائلين إن كانت هذه النظريات قد أصبحت أكثر تبصرًا بإضعاف صبغتها الماركسية، وعما إذا كانت هناك حاجة إلى نظرية ماركسية للدولة اليوم.

الماركسية والدولة

> إن الدولة الحديثة... هي تجمُّع عديم الشكل لوكالات حدودها سيئة التعريف وتؤدي طائفة منوعة من وظائف ليست شديدة التمايز(4).

ربما يبدو غريبًا بعض الشيء، إن لم يكن انهزاميًا بحتًا، استهلال فصل عن النظرية الماركسية للدولة بهذا التعليق. لكنه يتيح من بعض الوجوه نقطة انطلاق ملائمة على الخصوص، لأنه، كما أشرتُ في موضع آخر، «ليس هناك مهمة أصعب في مجال نظرية الدولة من تعريف هذا الهدف المشهور والمراوغ والسريع الحركة»(5). لنبدأ إذًا بما ربما يكون ثاني أكثر الأسئلة المُنية في دراسة الدولة: ما هي الدولة؟ قبل الانتقال إلى السؤال الأول - لِمَ نحن في حاجة إلى نظرية دولة في أي حال؟ في الواقع، كما سنرى، مع أن التعريفات التي اقترحها الماركسيون ضمنية غالبًا وليست جلية، كما أن تبريراتهم للاعتناء بموضوع الدولة مُبهمة غالبًا، يُسجل لهم أن جعبة المنظرين في هذا التقليد ممتلئة بالإجابات.

---

(4) P. Schmitter, «Neo-Corporatism and the State,» in: W. Grant (ed.), *The Political Economy of Corporatism* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1985), p. 33.

(5) C. Hay, *Re-Stating Social and Political Change* (Buckingham: Open University Press, 1996a), p. 2.

ما هي الدولة؟

إذا ألقينا نظرة خاطفة على تاريخ النظرية الماركسية للدولة، الذي بات عظيمًا الآن، سيتبين لنا أنه، إذا كان الماركسيون يعتمدون ضمنًا وفعلًا على تصورات ومفاهيم معينة للدولة، فإنهم سيئون على نحوٍ سافر في تدوين هذه التصورات كتابة. وهذا ما يصعِّب بعض الشيء تحديد أي تعريف ماركسي دقيق تحليليًا للدولة كموضوع تحقيقي، فكيف بتحديد تعريف متَّفق عليه. لكن ذلك لا يمنع من تحديد جملة من أوجه شبهٍ في الافتراضات التي تُلهِم التصورات الماركسية للدولة؛ في الواقع، يمكن أن تتبلور هذه الافتراضات في شكل أربع تصورات مختلفة تمامًا للدولة.

الدولة باعتبارها الذراع القمعية لدى البرجوازية

يقول مارتن كارنوي: «إن مفهوم الدولة [الرأسمالية] باعتبارها الجهاز القمعي عند البرجوازية هو الوصف الماركسي المميز للدولة»[6]. وهذا التصور الأحادي البُعد إلى حد ما لسلطة الدولة (الدولة بصفتها تعبيرًا عن القوة القمعية لدى الطبقة الحاكمة) على صلة وثيقة بكتاب لينين الدولة والثورة[7]، لكن على صلة أيضًا بأعمال إنغلز[8] الذي وصف هال درابر وظيفته وصفًا حسنًا بقوله:

تأتي الدولة إلى حيز الوجود ما دام هناك حاجة إلى المؤسسات لتضطلع

---

(6) M. Carnoy, *The State and Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1984), p. 50.

(7) V. I. Lenin, «The State and Revolution,» in: *Selected Works* (Moscow: Progress Publishers, 1968 [1917]).

(8) يُنظر، على سبيل المثال: F. Engels, «Outlines of a Critique of Political Economy,» in: K. Marx and F. Engels, *Collected Works* (London: Lawrence & Wishart, 1975 [1844]), vol. 3, pp. 205-207; *The Origin of the Family, Private Property and the State* (Peking: Foreign Languages Press, 1978 [1884]), p. 340.

يُقارن مع: A. van den Berg, *The Immanent Utopia: From Marxism on the State to the State of Marxism* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988), pp. 30-31.

بالوظائف العامة التي يقتضيها المجتمع للمحافظة عليه، وفصل سلطة الإرغام القسري عن الكيان العام للمجتمع»[9].

الدولة باعتبارها أداة في يد الطبقة الحاكمة

ربما يقدّم الوضعُ «الأداتي»، كما بات يُعرف[10]، تصورَ الدولة الأكثر صلة ضمن النظرية الماركسية. وغالبًا ما يُمنح منزلة النظرية الماركسية للدولة على الرغم من حقيقة أن الأداتية (instrumentalism) ذاتها تشمل طائفة واسعة من المواقف المعبرة عن نظريات دولة شديدة التباعد. تشير النظرية ضمنًا في أقل صورها نضجًا إلى أن الدولة «أداة في يدي الطبقة الحاكمة لفرض استقرار هيكلية الطبقة ذاتها وضمانها»[11]. والشائع في هذه المدرسة المميزة أن «عمل الدولة يُفهَم بدلالة الممارسة الأداتية للسلطة من أشخاص يشغلون مناصب استراتيجية، إما بطريقة مباشرة عبر التلاعب بسياسات الدولة أو بطريقة غير مباشرة عبر الضغط على الدولة»[12]. وانشغل الأداتيون أو «منظرو التأثير»، بحسب وصف كلاوس أوفي لهم[13] بتحليلات: (أ) أنماط وشبكات الروابط الشخصية والاجتماعية بين الأفراد الذين يشغلون مراكز السلطة الاقتصادية في ما يسمى دراسات «بحوث تركية السلطة»[14]؛ (ب) الصلات الاجتماعية بين

---

(9) H. Draper, *Karl Marx's Theory of Revolution: State and Bureaucracy* (New York: Monthly Review Press, 1977), vol. 1, p. 50.

(10) يُنظر أدناه.

(11) P. Sweezy, *The Theory of Capitalist Development* (New York: Monthly Review Press, 1942), p. 243.

(12) D. A. Gold et al., «Recent Developments in Marxist Theories of the Capitalist State: Part I,» *Monthly Review*, vol. 27, no. 5 (1975a), p. 34.

(13) C. Offe, «Structural Problems of the Capitalist State: Class Rule and the Political System. On the Selectiveness of Political Institutions,» in: K. von Beyme (ed.), *German Political Studies* (Beverly Hills, CA: Sage, 1974), p. 32.

(14) G. W. Domhoff, *Who Rules America?* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967); *The Higher Circles: the Governing Class in America* (New York: Random House, 1970); *Power Structure Research* (Beverly Hills, CA: Sage, 1980); B. Mintz and M. Schwartz, *The Power Structure of American Business* (Chicago: University of Chicago Press, 1985).

وللاطلاع على المراجعة، يُنظر: C. W. Barrow, *Critical Theories of the State: Marxist, Neo-Marxist, Post-Marxist* (Madison: University of Wisconsin Press, 1993), pp. 13-24.

شاغلي مناصب السلطة الاقتصادية ونخبة الدولة[15]؛ (ج) العمليات الاجتماعية التي تؤطر الالتزامات الأيديولوجية للدولة والنخبة الاجتماعية[16].

الدولة باعتبارها رأسمالية جمعية مثالية

ترجع أصول تصور الدولة أنها رأسمالية جمعية مثالية إلى ملاحظة يكثر الاستدلال بها لإنغلز في كتابه ضد دوهرينغ[17] وهي أن «الدولة، أيًا يكن شكلها، ماكينة رأسمالية بالبداهة، ودولة الرأسماليين، والتجسيد المثالي لرأس المال الوطني الكلي»[18]. يشير المدافعون عن هذا التصور إلى حقيقة أن رأس المال لا يعيد إنتاج نفسه، وأنه ليس قادرًا بذاته على تأمين أوضاع إعادة إنتاجه؛ ذلك أن استمرارية التكوين الاجتماعي الرأسمالي نفسه معتمدة على القيام بتدخلات معينة ليست في المصلحة الفردية لأي رأس مال معين وإن كانت في المصلحة العامة لرأس المال ككل. إنها «مشكلة عمل جمعي» على الصعيد النظري للاختيار المنطقي[19]. بالتالي، يجب على كيان خارجي مستقل، ولو نسبيًا، أو على طاقم مؤسسي منسجم أن يتدخل لمصلحة رأس المال خدمة لمصالحه العامة الطويلة الأجل (مقارنة بالمصالح المتضاربة القصيرة الأجل لرؤوس الأموال الفردية). الكيان الذي تتحدث عنه هو الدولة؛ «الرأسمالية الجمعية المثالية»[20]. وكما شرح كلاوس أوفي، «لم يصف إنغلز الدولةَ بأنها رأسمالية جمعية «مثالية» لسبب غير وجيه، لأن الواضح أن الدولة بصفتها

---

(15) G. W. Domhoff, *The Powers That Be: Processes of Ruling Class Domination in America* (New York: Vintage Books, 1979); *The Power Elite and the State* (New York: Aldine de Gruyter, 1990); R. Miliband, *The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power* (London: Weidenfeld & Nicolson, 1969).

وللاطلاع على المراجعة يُنظر: Barrow, pp. 24-41

(16) Miliband, *The State in Capitalist*.

(17) F. Engels, *Anti- Duhring* (Moscow: Progress Publishers, 1947 [1878]).

(18) Ibid., p. 338.

(19) P. Dunleavy, *Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991), pp. 30-36.

(20) E. Altvater, «Notes on Some Problems of State Interventionism,» *Kapitalistate*, vol. 1 (1973), pp. 97-108; vol. 2 (1973), pp. 76-83.

رأسمالية جمعية «حقيقية» مستحيلة الوجود منطقيًا... أولًا لأن جهاز الدولة ليس «رأسماليًا» في حد ذاته... وثانيًا لأن مفهوم الرأسمالي الجمعي نفسه عديم المعنى في تلك المنافسة... وضروري لحركة رأس المال»[21].

الدولة باعتبارها عامل تماسك في التكوين الاجتماعي

مع أن مفهوم الدولة بصفته «عامل تماسك» متلازم بوضوح شديد مع نيكوس بولانتزاس الذي صاغه في كتابه، يمكن إرجاعه (وإن أدلى به بولانتزاس بالتأكيد) إلى تعليق عرَضي آخر غير مكتمل النضج (على نحوٍ مميز) لإنغلز في كتابه أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة:

> كي لا تستنزف الطبقاتُ، بمصالحها الاقتصادية المتضاربة، نفسَها والمجتمعَ في صراع عقيم، يلزم وجود سلطة تعلو المجتمع ظاهريًا لتتوسط في الصراع وتُبقيه ضمن أطر «النظام»، هذه السلطة التي تنبثق من المجتمع، لكنها تضع نفسها فوقه وتزداد غربة عنه، هي الدولة[22].

تُفهَم الدولة في سياق هذا التصور بدلالة تأثيراتها، وهي معرَّفة بدلالة دورها في صون «وحدة تكوين اجتماعي وتماسكه عبر تركيز الهيمنة الطبقية وإقرارها»[23]. وسنتطرق إلى مشكلات هذا التصور بعد قليل.

تُظهِر المناقشةُ المتقدمة أن الدولة تعني أشياء كثيرة (ولا تزال) في نظر كثير من الماركسيين.

---

(21) Offe, «Structural Problems of the Capitalist State,» p. 31.

(22) Engels, *The Origin of the Family*, pp. 205-206, and N. I. Bukharin, *Historical Materialism: A System of Sociology* (London: Allen & Unwin, 1926 [1921]).

(23) N. Poulantzas, *State, Power, Socialism* (London: New Left Books, 1978), pp. 24-25; «The Problems of the Capitalist State,» *New Left Review*, vol. 58 (1969), pp. 67-78;

أعيدت طباعتها في: R. Blackburn, (ed.), *Ideology in Social Science* (London: Fontana, 1972), pp. 44-46, especially 44, 304; Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell-Smith (London: Lawrence & Wishart, 1971), pp. 344, and B. Jessop, *Nicos Poulantzas: Marxist Theory and Political Strategy* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1985), pp. 64, 177.

لِمَ يحتاج الماركسيون إلى نظرية دولة؟

بناء على تعليقات ألن وولف التي بدأنا بها هذا الفصل، سيكون من غير المعقول أن نتوقع من الذين يقدّمون نظرية من هذا النوع أن يجيبوا عن سؤال: «كيف تدفع نظريةٌ ماركسية للدولة قضيةَ التحول الاجتماعي التقدمي على التحديد؟»، لكن على الضد من نظرائهم المدافعين عن حقوق المرأة مثلًا[24]، نادرًا ما يُطلب من الماركسيين تقدير تبرير مساعيهم وخياراتهم النظرية. يصعب العثور على إجابات صريحة عن سؤال «لِمَ يحتاج الماركسيون إلى نظرية دولة» (فكيف بسؤال «لِمَ يحتاج كل فرد إلى نظرية ماركسية للدولة؟»). لكن ربما لا يكون استنباطها بالغ الصعوبة مما قاله المنظرون الماركسيون عن شكل الدولة ووظيفتها.

يمكننا في هذا المقام اتّباع من يسمون بـ «مستنبطي الدولة» (state-derivationists) الألمان، لأن على الرغم من أن أعمالهم تثير الكثير من التساؤلات من وجوه كثيرة[25]، فهي تُبرز بالتأكيد مركزية الدولة بالنسبة إلى عملية إعادة إنتاج الرأسمالية. سعى الاستنباطيون، كما يوحي اسمهم، إلى استنباط شكل الدولة الرأسمالية ووظيفتها من مقتضيات نمط الإنتاج الرأسمالي. تحقيقًا لغاياتنا، لن نهتم، على العكس منهم، بإثبات أنه يتعين على الدولة، بسبب منطق باطني عنيد، أن تحقق بالضرورة هذه المتطلبات الوظيفية، لكننا سنكتفي بإثبات أنها ضالعة بالفعل في عمليات حاسمة لإعادة إنتاج العلاقات الرأسمالية. لذلك، مع أنه لا يمكن لمنظورهم تفسير شكل الدولة الرأسمالية ووظيفتها/ أو تمثّل وظيفتها، الأمر الذي آمن به المدافعون عنها، فإنه يمكنه أن يقدّم لنا على الرغم من ذلك

(24) يُنظر: W. Brown, «Finding the Man in the State,» *Feminist Studies*, vol. 18, no. 1 (1992), pp. 7-34; R. W. Connell, «The State, Gender and Sexual Politics: Theory and Appraisal,» *Theory and Society*, vol. 19 (1990), pp. 507-544; C. A. MacKinnon, «Feminism, Marxism, Method and the State: An Agenda for Theory,» *Signs*, vol. 7, no. 3 (1982), pp. 515-544, «Feminism, Marxism, Method and the State: Toward Feminist Jurisprudence,» *Signs*, vol. 8, 4 (1983), pp. 635-658, and *Toward a Feminist Theory of the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).

ويُنظر أيضًا الفصل السادس من هذا الكتاب.

(25) Barrow, pp. 94-95, and B. Jessop, *The Capitalist State* (Oxford: Martin Robertson, 1982), pp. 78-101.

توجيهًا غاية في النفع. ذلك أنه ما دام يعاد إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية (لسنا في حاجة إلى بصيرة نافذة لرؤية أنها تقوم بذلك في المجتمعات التي نعيش فيها)، يتعين أداء هذه الوظائف بالتأكيد من مؤسسة أو جهاز ما أو توليفة من الاثنين. والإشارة إلى أن عددًا من (إن لم يكن كل) هذه المؤسسات إما أجهزة دولة في حد ذاتها أو أن الدولة هي ما ينظّم أوضاعها بقوة ليست خطوة كبيرة على نحو لافت. هكذا، تبرز الدولة كنقطة عقدية في شبكة علاقات السلطة التي تميز المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، وبالتالي، تبرز كنقطة اهتمام ماركسية بؤرية أساسية. ليس مفاجئًا إذًا أن رالف ميليباند سبق إلى استنتاج أنه «ليس في السياسة الماركسية مؤسسة تضاهي الدولةَ في أهميتها»[26].

إذًا، في أي طريقة على التحديد انغمست الدولة الرأسمالية في إعادة إنتاج موسعة لرأس المال؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الوظائف التي يتعين على الدولة أداؤها إذا كان المراد إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية؟ يمكن تحديد نواحٍ كثيرة لهذا الدور، وهي بمجموعها توفر تبريرًا مسهبًا لنظرية ماركسية للدولة على نحوٍ مميز ضمن النظرية الماركسية الأعم.

ربما يليق بنا أولًا أن نشير إلى حقيقة أن رأس المال مجزأ إلى عدد كبير من الوحدات المتنافسة، لكنه معتمد بشكل جوهري على تحقق أوضاع جامعة معينة إذا كان يراد استخراج فائض قيمة من العمالة وتأمين أرباح[27]. باختصار، الدولة هي رد على مشكلة العمل الجمعي لدى الرأسمالية. تخيّل اقتصادًا رأسماليًا افتراضيًا لا تنظّمه الدولة (السوق الحرة البَحْتة) ويتألف من كمّ كبير لا محالة من رؤوس الأموال المتنافسة. هذا اقتصاد عُرضة للأزمات بطبيعته، لأنه ما من رأس مال فردي يتنافس ليحافظ على بقائه سيضحّي بمصلحته الخاصة في سبيل المصلحة العامة. ستنشأ تناقضات أو «مشكلات توجيه» في اقتصاد غير منظّم مثل هذا من غير أن تجد حلًا أبدًا. وبالتالي ستتراكم هذه المشكلات إلى أن تهدد آخر الأمر استقرار النظام الرأسمالي نفسه، ومعجّلة

(26) R. Miliband, *Marxism and Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1977), p. 66.

(27) Altvater.

حدوث أزمة نمط إنتاج واسعة النطاق. إن اقتصادًا رأسماليًا من دون تنظيم، على الرغم من الخطاب الشائع الآن لدعاة السوق الحرة، غير مستقر بطبيعته[28].

لنعد إلى الدولة الآن كونها «رأسمالية جمعية مثالية» إلى حد ما. يجادل ألتفاتر أنه يتعين على الدولة بالبداهة أن تتدخل في الاقتصاد الرأسمالي تأمينًا لشروط مواتية لاستمرار التراكم الرأسمالي، وبالتالي أداة لما يسميه «وظيفة صيانة عامة»[29]. وهذا يشمل: (1) توفير البنية الأساسية العامة؛ «الأوضاع المادية اللازمة لجميع النشاط المهني الذي لا يمكن إنتاجه مباشرة [وبربحية] من مؤسـسات فردية خاصة»[30]؛ (2) القدرة على الدفاع عسكريًا عن حيز اقتصادي وطني تنظّمه الدولة، وصَون حدود إدارية تتمتع الدولة بالسيادة على الأراضي الواقعة ضمنها؛ (3) إتاحة نظام قضائي يقر الحق في حيازة الملكية الخاصة ويعززه ويحظر الممارسات (مثل تعامل بين مسؤولين في شركة بأسهمها) التي يمكن أن تُضر بتجميع رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني؛ (4) تدخل الدولة لتنظيم و/ أو تلطيف الصراع الطبقي والنزاع المحتوم بين رأس المال والعمالة.

تؤسس هذه التدخلات لما يسميه يورغن هبرماس «منطق إزاحة الأزمات»، ويعني بذلك أن الأزمات الكبيرة الناشئة (كـ «مشكلات توجيه») في الاقتصاد أضحت الآن على عاتق الدولة (التي كانت ستُنذِر بانهيار الرأسمالية لولا ذلك) كونها المنظم الأعلى للاقتصاد؛ أي إن الأزمات تزاح عن الاقتصاد (الذي ليس لديه القدرة الذاتية على حلها) وتُوضَع على كاهل الدولة (التي ربما تملك تلك القدرة وربما لا). إذا لم يكن في مستطاع الدولة المقامة حاليًا حلّ أزمة من هذا النوع، فإن صيغة الدولة الرأسمالية على الخصوص هي ما سيكون

---

(28) M. Aglietta, *A Theory of Capitalist Regulation* (London: New Left Books, 1979); J. Habermas, *Legitimation Crisis* (London: Heinemann, 1973), pp. 24-31; M. Jänicke, *State Failure: The Impotence of Politics in Industrial Society* (Cambridge: Polity, 1990), p. 8; C. Offe, «The Theory of the Capitalist State and the Problem of Policy Formation,» in: L. Lindberg et al. (eds.), *Stress and Contradiction in Modern Capitalism* (Lexington, MA: D.C. Heath, 1975).

ويُنظر للمقارنة مناقشة «إخفاق السوق» (market-failure) في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(29) E. Altvater, «Notes on Some Problems of State Interventionalism,» *Kapitalistate* (1973); Jessop, *The Capitalist State* (Cambridge: Polity Press, 2002), pp. 90-91.

(30) Barrow, p. 80.

موضع شك أول وهلة وليس استقرار نمط الإنتاج الرأسمالي نفسه. لندرس مثلًا الأزمة التي اشتُهرت على نطاق واسع في بريطانيا في أواخر سبعينيات القرن الماضي. مع أنها نجمت إلى حد ما عن عوامل اقتصادية (مثل إنهاك نمط النمو الاقتصادي «الفوردي» بعد الحرب) وهو ما تُثبته إعادة الهيكلة التاتشرية، فقد كانت أزمة الدولة البريطانية، وليس الرأسمالية البريطانية في حد ذاتها[31].

إن لذلك مضامين عميقة بالنسبة إلى النظرية الماركسية للدولة، لأنه يتضح من جديد أن الدولة تضطلع بدور حاسم في حراسة دورة رأس المال. وإذا كنا نود أن نفهم طريقة عمل النمط الرأسمالي للإنتاج، فلا يمكننا تحمُّل الاستغناء عن نظرية دولة. زد على ذلك أن حجة هبرماس تشير إلى أنه إذا كنا نرغب في تطوير نظرية أزمة رأسمالية (أولوية قصوى على نحوٍ يمكن تفهمه في النظرية الماركسية)، فعلينا أن نلتفت إلى الدولة أولًا. ذلك أن الأزمات الاقتصادية، في الرأسمالية المعاصرة على الأقل، يرجَّح أن تتجلى باعتبارها أزمات تنظيم اقتصادي وبالتالي أزمات دولة. باختصار، إذا كنا نود تطوير رؤى حيال السير «العادي» لنمط الإنتاج الرأسمالي، وحيال تحوُّل الرأسمالية عند الأزمات وفي أثنائها، فنحن في حاجة إلى نظرية ديناميّة للدولة الرأسمالية. وعلينا اللجوء إلى الموارد التي في حوزتنا لتطوير نظرية كهذه في المبحث الآتي.

أصل الدولة في النظرية الماركسية

> ليس في النظرية الماركسية ناحية شغيتة الإبهام أو التشويه أو الغموض مثل هذه[32].

ماركس وإنغلز

أشار بوب جيسوب في أول (وربما لا تزال الأفضل) مراجعة منهجية شاملة للنظريات الماركسية للدولة في عام 1977 إلى أن تطوير ماركس وإنغلز نظرية

---

(31) Hay, *Re-Stating Social*, chaps. 5, 6.

(32) H. Lefebvre, *The Sociology of Marx* (Harmondsworth: Penguin, 1972), p. 121.

دولة غير متسقة أو وحيدة أو موحدة أمر «بديهي»[33]. وبحلول عام 1982، أضحت هذه البديهية (في كتابه الدولة الرأسمالية) أمرًا «مألوفًا» ويُشار إليها الآن بكثرة، إلى حد أنها ربما تكون واحدة من «الحقائق الاجتماعية العلمية» القليلة التي لا جدال فيها بحق[34]. لا يوجد نظرية ماركسية (وحيدة) للدولة، فكيف بنظرية لأحد الماركسيين. ربما يُعدّ ذلك ضربة قاضية لفصل يتحدث عن النظرية الماركسية للدولة. في الحقيقة، ربما لا تُعتبر مراجعةُ نظريةٍ ماركسية للدولة مجردَ تمرين لا طائل تحته فحسب، بل تمرينًا يتطلب في المقام الأول ممارسة أكثر ترويعًا، وهي نبش جثة مقطعة وجمعها طرفًا بعد طرف. زد على ذلك أنه بالنظر إلى الطيف الواسع للاهتمامات التي كانت الحافز لأعمال ماركس وإنغلز (إضافة إلى الماركسية بوجه عام)، ليس واضحًا على الإطلاق إن كانت جميع الأطراف عائدة إلى الجثة ذاتها. لأنه كما أشار جيسوب، «اعتمد ماركس وإنغلز مقاربات وحججًا مختلفة بحسب المشكلات التي انشغلا بها»[35]. ومع ذلك، يمكن تتبع أثر تطور واضح لأفكار ماركس وإنغلز حيال الدولة.

ماركس في المرحلة المُبكرة

يتضمن كتاب نقد عقيدة هيغل حول الدولة[36] تأملات ماركس المسهبة الأولى في الدولة. ومع أن هذا العمل نقد متواصل لهيغل تميز بالجدلية أحيانًا، لا يزال

---

(33) B. Jessop, «Recent Theories of the Capitalist State,» Cambridge Journal of Economics, vol. 1, no. 4 (1977), pp. 353-372.

(34) Berg, p. 14; R. B. Bertramsen, J. P. Frolund and J. Torfing, State, Economy and Society (London: Unwin Hyman, 1991), p. 38; Carnoy, p. 45; Dunleavy and O'Leary, Theories of the State: The Politics of Liberal (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987), p. 203; K. Finegold and T. Skocpol, «Marxist Approaches to Politics and the State,» in: State and Party in America's New Deal (Madison: University of Wisconsin Press, 1995), p. 175; R. Miliband, «Marx and the State,» Socialist Register, vol. 2 (1965), pp. 278-96; Poulantzas, State, Power, Socialism, p. 20; Wells, «New Directions in the Marxist Theory,» p. 13.

والمقارنة: Draper, vol. 1

(35) Jessop, The Future, p. 28.

(36) K. Marx, «Critique of Hegel's Doctrine of the State,» in: L. Colletti (ed.), Karl Marx: Early Writings (London: Pelican, 1975 [1843a]).

يعبّر عنه ضمن إطار هيغلي من حيث الجوهر. إن حلّ مشكلة الفصل بين الدولة والمجتمع المدني - بين العام والخاص - في مثالية هيغل شبه المثالية كامن في الدولة. يُفهم أن الخاص مواطن جمعي مثالي قادر على الإفصاح عن المصلحة العامة والمجتمعية لجميع أفراد رعيته، وليس رأسماليًا جمعيًا مثاليًا. يرى ماركس في ذلك تعمية صرفة. لذلك، فهو على قبوله بتمييز هيغل بين الدولة والمجتمع المدني ومشاطرته هيغل فهمه المجتمع المدني بأنه «مجال الحياة الاقتصادية التي تكون فيها علاقاتُ الأفراد بعضهم ببعض محكومةً بحاجات أنانية ومصالح فردية»[37]، ينكر ماركس إمكان أن تعمل الدولة بالفعل بما يخدم المصلحة العامة، لأن ما دامت سلطة الدولة ضالعة بالكامل في حماية حقوق الملكية، فإن ما تقوم به الدولة في الواقع إعادة إنتاج «حرب كل فرد ضد الكل» في المجتمع المدني. الحلّ في ما سمّاه ماركس «الديمقراطية الحقيقية» و«الوحدة الحقيقية الأولى للخاص والعام»[38]. إن تفسير مفهوم ماركس هذا في مرحلته المبكرة محل جدال كبير. يرغب البنيويون الألتوسيريون [نسبة إلى ألتوسير] في تجاهل هذه الصيغ المبكرة باعتبارها هيغلية يتعذر إصلاحها، ومفصولةً بـ«انقطاع إبيستيمولوجي» راديكالي عن كتاباته «الناضجة» و«العلمية» اللاحقة[39]. وفي تناقض صارخ، يكتشف شلومو أفنيري في مفهوم «الديمقراطية الحقيقية» ما سُمّي «شيوعية» في مرحلة لاحقة. بناء على ذلك، يجادل أن:

> الانتقال الحاسم في التطور الفكري لدى ماركس لم يكن من ديمقراطية راديكالية إلى الشيوعية بقدر ما كان من المثالية إلى المادية... يحوي كتاب نقد [عقيدة هيغل] مادة غنية تُظهر أن ماركس تصوّر في عام 1843 مجتمعًا محتمًا على حظر الملكية الخاصة وعلى زوال الدولة. باختصار، البيان الشيوعي مترسخ في الكتاب[40].

---

(37) Ibid., p. 59

(38) Ibid., p. [illegible]

(39) L. Althusser, *For Marx* (London: Allen Lane, 1969), pp. 32-34, 62-64, 249

(40) S. Avineri, *The Social and Political Thought of Karl Marx* (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), p. 34, and L. Colletti, «Introduction,» in: *Karl Marx: Early Writings* (London: Pelican, 1975), pp. 41-42.

ربما تقوى هذه القراءة الأخيرة بمقالة لماركس بعنوان حول المسألة اليهودية[41]. ميّز هنا بين التحرر السياسي - المتلازم مع ديمقراطية رسمية (ومقننة دستوريًا) - والتحرر البشري الحقيقي (أو «الديمقراطية الحقيقية»). مع أن الإعتاق الأول يمثل تقدمًا مهمًا، فهو ليس أكثر من خطوة واحدة على الطريق المؤدية إلى التحرر البشري التام. ولا يمكن أن يتحقق التحرر الثاني إلا بالتسامي على المجتمع البرجوازي للإتيان بنظام اجتماعي جديد بشكل نوعي[42]. وفي النهاية، وصف ماركس في «مقدمة» كتاب نقد [عقيدة هيغل][43] أفراد البروليتاريا بأنهم عوامل هذا التحول، واضعًا الأساس لنظرية طبقية للدولة في كتاباته الأخيرة.

ماركس في مرحلته الثانية: الأعمال «الناضجة»

اقترب ماركس وإنغلز في مخطوطاتهما التي حملت عنوان الأيديولوجيا الألمانية من صوغ نظرية منهجية للدولة باعتبارها دولة طبقية. اشتُهرا بالتشديد على أن الدولة «ليست إلا صورة التنظيم الذي تعتمده البرجوازية بالبداهة لغايات داخلية وخارجية، ولضمان مشترك لممتلكاتها ومصالحها»[44]، وهو تصور تردد صداه في البيان الشيوعي[45]. أشار ميليباند إلى هذا الإطار الأداتي الواسع (الذي يتصور الدولة أداة في يد الطبقة الحاكمة) على أنه رأي ماركس وإنغلز «الأولي» في الدولة[46]. لكنه لم يكن صيغتهما الوحيدة، كما أنه يبقى غير حاسم. في الحقيقة، كما أشار ماركس في الصراعات الطبقية في فرنسا[47] وفي الثامن عشر

(41) K. Marx, «On the Jewish Question,» in L. Colletti (ed.), *Karl Marx: Early Writings* (London: Pelican, 1975 [1843b]).

(42) Miliband, «Marx and the State,» pp. 281-282.

(43) Marx, «Critique of Hegel's.»

(44) K. Marx and F. Engels, *The German Ideology* (Moscow: Progress Publishers, 1964 [1845-6]), p. 59.

(45) K. Marx and F. Engels, *The Communist Manifesto* (London: Pelican, 1848, 1967), p. 82.

(46) Ibid., p. 283, and J. Sanderson, «Marx and Engels on the State,» *Western Political Quarterly*, vol. 16, no. 4 (December 1963), pp. 946-955.

(47) K. Marx, «The Class Struggle in France: 1848-1850,» in: K. Marx and F. Engels, *Collected Works* (London: Lawrence & Wishart, 1978 [1850]), vol. 10.

من برومير للويس بونابرت[48]، لا تحكم الطبقة الحاكمة في الأغلب جهاز الدولة بقدر ما تحكمه الاحتكاكات بين أفرادها، وهذا ما يصح على الخصوص في حالة أكثر المجتمعات الرأسمالية تقدمًا آنذاك، المجتمع الإنكليزي والمجتمع الفرنسي. يضاف إلى ذلك أن مِلاك الدولة ينتمي غالبًا إلى طبقة مختلفة تمامًا عن الطبقة الحاكمة. وتُمنَح الدولةُ قدرًا من الاستقلالية عن الطبقة الحاكمة، لكنها تظل أداتها – في النهاية، فالطبقة التي تحكم الدولة تُملي طريقة أدائها.

لكن الأداتية اللافتة عند ماركس وإنغلز تتحول إلى موقف أكثر بنيوية أحيانًا، ولاسيما في أعمالهما الأقرب إلى المؤلفات التاريخية. لذلك، يمنح ماركس الدولةَ دورًا أكثر استقلالية في الثامن عشر من برومير للويس بونابرت وفي الحرب الأهلية في فرنسا أيضًا من الدور الذي منحها إياه في الأيديولوجيا الألمانية مثلًا. أعاد إنغلز ذكر هذا الرأي «الثانوي» في الدولة بحسب وصف ميليباند له في كتاب **أصل العائلة**[49]. بالتالي، إذا كان ماركس يرى أن لويس بونابرت «يمثل» (أو يزعم على الأقل تمثيل) صغار الملّاك من الفلاحين، فليس هو ولا الدولة تعبيرًا عن مصالحهم. وبحسب تفسير ميليباند «يرى ماركس أن الدولة البونابرتية، أيًا يكن قدر استقلاليتها سياسيًا عن أي طبقة معينة، تبقى، ولا يمكنها في مجتمع طبقي إلا أن تبقى، حامية الطبقة المهيمنة اقتصاديًا واجتماعيًا»[50]. سيبدو أن تركيبة الدولة (الرأسمالية) ووظيفتها تضمنان (أو تختاران بقوة) إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. تأكد هذا الانطباع في كتاب **الحرب الأهلية في فرنسا**، وفيه يصنِّف ماركس الدولَ التي لا يمكن الاستحواذ فيها على جهاز الدولة الرأسمالية لغايات تقدمية، وأنه يتعين أن يكون مشروع البروليتاريا التقدمي تحطيم هذه المؤسسة البرجوازية القمعية. بالتصريح بذلك:

(48) K. Marx, «The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte,» in: K. Marx and F. Engels, Collected Works (London: Lawrence & Wishart, 1979 [1852]), vol. 11.

(49) Engels, *The Origin of the Family*, pp. 284-285.

(50) Ibid., 285.

التشديد وارد في النص الأصلي.

> يشير ماركس ضمنًا إلى أن الدولة نظام هيمنة سياسية تكمن فاعليته في تركيبته المؤسسية بقدر ما تكمن في الفئات أو الانقسامات أو الطبقات الاجتماعية التي يحكمها... إن تحليل الانحياز المتأصل في نظام التمثيل السياسي وفي تدخُّل الدولة مقدَّم من الناحية المنطقية على معاينة القوى الاجتماعية التي تمكنت من الإمساك بسلطة الدولة»[51].

بالنظر إلى المدى الكبير وتنوُّع المواقف التي أوجزناها أعلاه، لن نفاجأ بـتوق ألن وولف إلى الاستنتاج أن «دراسة الدولة من منظور ماركسي لا تعني تطبيق نظرية مطورة أساسًا على أوضاع قائمة، لكن إيجاد تلك النظرية بناء على بعض البدايات الغامضة جدًّا في ماركس نفسه. من هنا تأتي الإثارة في المشروع، وكذلك غموضه»[52]. وسنشرع في المبحث الآتي برحلة مقتلبة عبر هذا العالم المثير والغامض في الوقت عينه.

الغموض والإثارة: الماركسية والدولة بعد ماركس

لينين وغرامشي

يمكن مؤلفات لينين أن تُظهر صلة قوية بكتاب ماركس الحرب الأهلية في فرنسا. استنبط لينين في كتابه الدولة والثورة[53] الذي عدّه لوسيو كوليتي «أعظم مساهمة في النظرية السياسية على الإطلاق»[54]، مضامين مؤلفات ماركس المتصلة بكومونة باريس لوضع استراتيجيا ثورية. وجادل أن الدولة «جهاز لدى الطبقة الحاكمة، جهاز لقمع الطبقات الواحدة تلو الأخرى». وبما أن الدولة الجهاز القمعي لدى البرجوازية ببساطة وصراحة، فلا يمكن استخدامها في إعلاء قضية التحول الاجتماعي. كما أنها باعتبارها مؤسسة

---

(51) B. Jessop, «Marx and Engels on the State,» in: S. Hibbin et al. (eds.), *Politics, Ideology and the State* (London: Lawrence & Wishart, 1978), and *The Future*, p. 27.

(52) Wolfe, «New Directions in the Marxist Theory,» p. 131.

(53) Lenin, «The State.»

(54) L. Colletti, *From Rousseau to Lenin: Studies in Ideology and Society* (New York: Monthly Review Press, 1972), p. 224.

قمعية، يتعين مواجهتها بالقوة. وبالتالي فإن «تحرير الطبقة المضطهَدة مستحيل من دون ثورة عنيفة ومن دون تدمير جهاز سلطة الدولة أيضًا»[55]. وكما يشير كوليتي أيضًا،

> البحث الأساس في الدولة والثورة - البحث الذي يحفر نفسه حيث لا يُمحَى من الذاكرة، والذي يخطر بالبال حين يفكر المرء في العمل - هو بحث الثورة كونها عملًا تدميريًّا وعنيفًا... النقطة الجوهرية في الثورة، أي التدمير الذي لا يسع الثورة الكف عنه، هو... تدمير الدولة البرجوازية باعتبارها سلطة منفصلة عن الجماهير ومعارِضة لها، والاستعاضة عنها بسلطة من نوع جديد[56].

تُرجِم تعريفُ لينين الضيق للدولة بصفتها جهازًا قمعيًّا بالبداهة في رؤيته أن الثورة عمل عنيف يجابِه به عمومُ أفراد البروليتاريا القوةَ القمعية لدى السلطة. إن نتائج هذه المجابهة ذات الأبعاد التاريخية واضحة جدًّا. ومن حسن الحظ أنه ربما يُنظَر إليها الآن بالاستعانة بقدر من الإدراك المتأخر. وعلى الضد من ذلك، فإن تعريف غرامشي الأشمل للدولة يؤدي به إلى اتجاه مختلف قليلًا.

يكمن تمايز غرامشي وأهميته الباقية في محاولته دمج الذاتية البشرية كعامل دينامي في فلسفة التاريخ الماركسية[57]. لذلك يشكل عمله ابتعادًا واضحًا عن الاقتصادية والاختزالية الفجة التي باتت تميز المذهب الماركسي منذ وفاة ماركس. السؤال المركزي الذي سأله، والذي لا يزال يتصارع معه المنظرون الماركسيون المعاصرون: «ما هي العوامل التي تمنح رأس المال القدرة على إعادة إنتاج هيمنته وإعادة توكيدها بمرور الوقت على تناقضاته المتأصلة فيه؟» قاده بحثُه عن إجابة إلى تعريف مفهوم جديد (أو بعبارة أدق، إعادة تعريف مفهوم قديم)؛ مفهوم الهيمنة، وإلى توسيع التعريف الماركسي للدولة ليشمل جميع تلك المؤسسات والممارسات التي تنجح الطبقةُ الحاكمة

---

(55) Lenin, «The State,» p. 266.

(56) Colletti, *From Rousseau to Lenin*, pp. 219-220.

(57) J. V. Femia, *Gramsci's Political Thought: Hegemony, Consciousness, and the Revolutionary Process* (Oxford: Clarendon Press, 1981), p. 1.

من خلالها في المحافظة على الإجماع اللاإرادي للطبقات الخاضعة لحكمها[58]. مفهوم الهيمنة هو مفتاح طقم أدوات غرامشي النظرية. وبوساطته أثبت أنه كي تحافظ طبقة مهيمنة على تفوّقها، يتعين عليها أن تنجح في تقديم أخلاقها وقيمها السياسية والثقافية الخاصة على أنها أعراف اجتماعية، وبالتالي تبني حسًا عامًا أيديولوجيَّ المنشأ. لكن، كما يلاحظ ميليباند[59]، الهيمنة ليست مجرد غرس قيم الطبقة الحاكمة في المجتمع المدني. بل يتعين، وعلى نحوٍ متزايد، افتراض:

> أنها تعني أيضًا قدرة الطبقات الحاكمة على إقناع الطبقات الخاضعة بأنه لا بديل من النظام الاجتماعي، بصرف النظر عن رأيها فيه، وبغضّ النظر عن مقدار نفورها منه. تعتمد الهيمنة على الاستكانة أكثر من اعتمادها على الرضى.

إذًا، يرى غرامشي أن العراقيل التي تقف أمام وعي الطبقات أكبر كثيرًا من تلك التي تَصوَّرها لينين (وربما يمكن المجادلة أنها زادت ضخامة منذ أيام غرامشي)، أي إنه عندما تُعرض مباراة كرة قدم على التلفاز، يُرجَّح تأجيل الثورة إلى أجل غير محدود. وبحسب تعليق غيوسيبي فيوري، كاتب سيرة غرامشي[60]:

> القوة الحقيقية للنظام [الرأسمالي] ليست كامنة في عنف الطبقة الحاكمة ولا في السلطة القمعية التي لدولتها، ولكن في قبول المحكومين بـ"تصور العالم" الذي ينتمي إليه الحكام. تمر فلسفة الطبقة الحاكمة عبر نسيج كامل من صور الإغواء لتبرز كـ"حس عام"؛ أي فلسفة الجماهير التي تقبل بأخلاق المجتمع الذي تعيش فيه.

مساهمة غرامشي المركزية هي في الإصرار على أن سلطة الطبقة الرأسمالية لا تكمن في الجهاز القمعي لدى الدولة كأداة للبرجوازية – مهما كانت وحشيتها

---

(58) Gramsci, pp. 244, 261.

(59) R. Miliband, *Socialism for a Sceptical Age* (London: Verso, 1994), p. 11.

(60) G. Fiori, *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary* (London: New Left Books, 1970), p. 238.

وفاعليتها - لكن في قدرتها على التأثير في تصورات الطبقات الخاضعة وفي صوغها، فتقنعها إما بشرعية النظام ذاته أو بعدم جدوى المقاومة. وبالنظر إلى أن غرامشي اعتراه الهزل آنذاك في زنزانته في أحد سجون موسوليني، وبالتالي يُفترض أنه كان على دراية تامة بالفاعلية العديمة الشفقة للذراع القسرية لدى النظام، فقد بدت هذه الرؤية مدهشة للغاية. وقادته إلى ملاحظة مهمة للغاية وهي ما أوصله إلى الشهرة على الفور:

> الدولة تمثل كل شيء في الشرق، والمجتمع المدني بدائي وهلامي. وفي الغرب، تسود علاقة سوية بين الدولة والمجتمع المدني، وعندما رجفت الدولة، ظهر على الفور هيكل المجتمع المدني المتين. لم تكن الدولة غير خندق خارجي انتصب خلفه نظام قوي من الحصون والحواجز[61].

إن مضامين ذلك بالنسبة إلى الاستراتيجيا السوسيولوجية عظيمة الأهمية، ولم يتوانَ غرامشي من التنبيه عليها. فقيما كانت حرب مناورات - «هجوم جبهوي» على الدولة - مناسبة تمامًا في الشرق (روسيا) حيث المجتمع المدني «بدائي وهلامي»، كان مصير هذه الاستراتيجيا في الغرب الإخفاق الحتمي. لأن قوة البرجوازية في المجتمعات المماثلة لمجتمعه ليست في المصادر القمعية التي يمكنها تعبئتها، لكن في قدرتها على إسباغ الشرعية على هيمنتها في المجتمع المدني، وبالتالي تأمين الخضوع السلبي. هكذا قبل أن يمكن البروليتاريا تحدي الدولة، يجب عليها شن حرب مواقف ناجحة أولًا: «معركة كسب التأييد» في المجتمع المدني. وكما أشار كارنوي، «يصبح الوعي في حد ذاته مصدر السلطة للبروليتاريا في محاصرة الدولة ووسائل الإنتاج، بقدر كون غياب الوعي البروليتاري السبب الرئيس الذي يُبقي البرجوازية في الوضع المهيمن»[62]. نجح غرامشي بالفعل في إعادة إدخال الذاتية الإنسانية عاملًا ديناميًا في فلسفة التاريخ الماركسية.

---

(61) Gramsci, p. 238.

(62) Carnoy, p. 88.

إذا كان للأهمية التاريخية (أيًا يكن واقعها المتبوذ) لمؤلفات لينين عن الدولة، وللبصيرة الاستراتيجية والنظرية لكتاب غرامشي، أن تضمن لهما مكانًا في أي مناقشة للنظرية الماركسية للدولة، إذًا، لا يمكن قول الشيء نفسه عن جدال ميليباند وبولانتزاس (السيء الصيت) الشهير[63]. ولا ريب في أن أهميته لا تكمن في جودة المناظرة التاريخية ولا في دلالته التاريخية، بل في المشكلات التي يُظهرها في التصورات الماركسية للدولة وفي مكانته الرمزية كنقطة انطلاق لتطورات معاصرة كثيرة. ليس في هذا الجدال بطل في أيٍّ من طرفيه عندما بلغ ذروته النظرية الباهرة. لكنه يعرض النهايات القصوى التي يظهر أن المنظرين الماركسيين للدولة يُدفَعون إليها بعتاد أحيانًا.

يتخذ الجدال شكل مناظرة نظرية حادة، مهذبة في البداية لكن تشوبها العصبية شيئًا فشيئًا، في شأن مصدر السلطة في المجتمعات الرأسمالية المعاصرة وفي شأن العلاقة بين الطبقة الحاكمة وجهاز الدولة في تحديد محتوى سياسة الدولة. هل الدولة الحديثة دولة في مجتمع رأسمالي أم أنها دولة رأسمالية، وما هو الفارق بين الاثنين في أي حال؟

أخذت الفاتحية بولانتزاس[64] شكل نقد نصي لكتاب ميليباند الفذ الدولة في المجتمع الرأسمالي[65]، وأشار إلى عدم وجود محاولة منهجية لصوغ نظرية ماركسية للدولة (باستثناء عمل غرامشي) وأثنى على ميليباند لمحاولاته ملء

Poulantzas, «The Problems of the Capitalist State: A Reply to Miliband (63) and Laclau,» *New Left Review*, vol. 95 (1976), pp. 63-83; Miliband, *The State in Capitalist Society*; «The Capitalist State- Reply to Poulantzas,» *New Left Review*, vol. 59 (1970), pp. 53-60.

أعيدت طباعتها في: R. Blackburn (ed.), *Ideology in Social Science* (London: Fontana, 1972); «Poulantzas and the Capitalist State,» *New Left Review*, vol. 82 (1973), pp. 83-92, and and E. Laclau, «The Specificity of the Political,» *Economy & Society*, vol. 4, no. 1 (1975), pp. 87-110,

أعيدت طباعتها في: E. Laclau, *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism, Fascism, Populism* (London: New Left Books, 1977).

(64) Poulantzas, «The Problems of the Capitalist.»

(65) Miliband, *The State in Capitalist Society*.

هذا الفراغ النظري، إضافة إلى نقده المدمر للأسطورة البرجوازية للدولة. لكن هذا الكلام المعسول أعقبه مرارة الدواء. ففي سعي ميليباند إلى فضح أيديولوجية حياد الدولة البرجوازية المهيمنة واستغلالها انجر، عن غير قصد، إلى ملعب خصومه[66]. لذلك بقيت تأملاته ملطخة ببقايا الافتراضات البرجوازية في شأن الدولة؛ خصوصًا أن السلطة كامنة في مِلاك الدولة وليس في جهاز الدولة ذاته فحسب. وبذلك، أخفق في استيعاب ما رآه بولانتزاس الحقيقة البنيوية الموضوعية للطبقات الاجتماعية والدولة. وفي المقابل، تأمّل ميليباند في الأسطورة البرجوازية التي تحكي عن العامل الناشط الحر الإرادة. بناء على ذلك، ركّز على الطبقة على صعيد العلاقات الذاتية البينية عوضًا عن المواقع البنيوية الموضوعية ضمن علاقات الإنتاج، وعلى الدولة بدلالة التحالفات الشخصية والصلات وشبكات «نخبة» الدولة»[67] عوضًا عن تركيبة هذه المؤسسة (الرأسمالية) وشكلها ووظيفتها.

تكمن هذه النقطة في صلب الجدال. لكنه تحوّل من الآن فصاعدًا إلى صراع مرير ومستقطب بين الأداتية (وصف بولانتزاس الكاريكاتوري لموقف ميليباند) والبنيوية (وصف ميليباند الكاريكاتوري لموقف بولانتزاس). المثير للسخرية أن في الجدال نفسه يتصرّف الخصمان بطريقة مماثلة (وإن كان ذلك لا يشمل أعمالهما الأكثر عمقًا) فيحقّقان المحاكاة الساخرة التي يلصقها كلٌ منهما بالآخر.

تميل الأداتية، كما رأينا، إلى اعتبار الدولة أداة محايدة يُراد التلاعب بها وتوجيهها بما يخدم مصالح الطبقة المهيمنة أو «النخبة» الحاكمة (العبارة التي يستخدمها ميليباند). فحوى موضوعها الأساسي أن الدولة الحديثة تخدم مصالح البرجوازية في المجتمع الرأسمالي لأنه خاضع لهيمنة تلك الطبقة. تشدد وجهة النظر هذه على الأسبقية التَرَضية للفعالية (الأفعال التي يقوم بها الأفراد أو القوى الاجتماعية عن وعي) على الهيكل. ولتحديد سياسة الدولة،

---

(66) Ibid., pp. 241-242.

(67) Ibid., p. 242.

يُمتِّع مِلاك الدولة بالتالي الأسبقية على شكل الدولة ووظيفتها (كجهاز رأسمالي). وكما أشار كينيث فاينغولد وثيدا سكوكبول[68]:

> ليس للأداة إرادة ذاتية، لذلك لا تقدر على العمل إلا إذا كانت امتدادًا لإرادة جهة فاعلة متعمدة. وكي نفهم الدولة بصفتها أداة في يد الطبقة الرأسمالية، يعني القول إن العمل الذي تقوم به الدول نابع من الجهد المقصود والهادف الذي يبذله الرأسماليون كطبقة.

إذًا، يمكن اعتبار الأداتية (كما هو معبَّر عنها في كتاب دومهوف وفي أعمال ميليباند الأولى) الفعالية؛ أو أنها تركِّز على مِلاك الموظفين، وأنها تعبِّر عن رأي بسيط في العلاقة بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة؛ الأخيرة أداة في يد الأولى (يُنظر الجدول (3-1)). يمكن تلخيص الأطروحة الأداتية بإجابات الأسئلة الثلاثة الآتية:

س: ما هي طبيعة الطبقة التي تحكم؟

ج: الطبقة الرأسمالية تحكم، وتُعرَّف بحيازتها وسائل الإنتاج وسيطرتها عليها.

س: ما هي الآليات التي تربط هذه الطبقة بالدولة؟

ج: المخالطة الاجتماعية والصلات الشخصية وشبكات الاتصال. تستخدم الطبقةُ الرأسمالية الدولةَ أداةً للهيمنة على بقية المجتمع.

س: ما هي العلاقة الملموسة بين سياسات الدولة ومصالح الطبقة الحاكمة؟

ج: تعزز سياساتُ الدولة المصالحَ العامة للطبقة الرأسمالية في المحافظة على هيمنتها على المجتمع[69].

---

(68) Finegold and Skocpol, p. 176.

(69) الأسئلة منقولة عن: Gold et al., «Recent Developments in Marxist Theories» p. 31.
والإجابات منقولة عن: Barrow, p. 16.

بالتالي، إن نظريةً أداتية للدولة هي نظرية الدولة في المجتمع الرأسمالي (عنوان كتاب ميليباند)، عوضًا عن أن تكون نظرية للدولة الرأسمالية، لأنه إذا كانت الدولة في مجتمع رأسمالي رأسماليةً حقًا، فهي كذلك عرضيًا فحسب. والسبب أن انخراط الدولة في إعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الرأسمالية ليس مضمونًا بحال من الأحوال. في المقابل، يمكن أن ينشأ وضع مثل هذا فحسب بحكم هيمنة «نخبة حاكمة» رأسمالية ضمن مجتمع رأسمالي وبحكم صلاتها الشخصية بأفراد جهاز الدولة.

في تناقض صارخ، يشدد موقف بنيوي (مثل الموقف المُجمَل من استباطيي الدولة ومن بولانتزاس في «الجدال») على الأسبقية العرَضية للبنيات على الفاعلين وقاصدهم. يُعتبر الفاعلون «حملة» البنيات الموضوعية التي يمكنهم ممارسة تأثير متدن فيها. ويُنظَر إلى الدولة الرأسمالية ضمن إطار عمل مثل هذا على أنها نظام بنيوي يحدِّد شكله ووظيفته بشكل مستقل إلى حد بعيد عن تطلعات ودوافع ونيات الجهات السياسية الفاعلة أو أفراد الطبقة المهيمنة. إنها نظرية للدولة الرأسمالية. والوصف البنيوي لها، كما يوحي الاسم، معتمد على البنية أو الدولة. إنها تعبّر أيضًا عن رأي بسيط في العلاقة بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة – تعمل الأولى خدمة للمصلحة الطويلة الأجل للثانية (يُنظر الجدول (3-1)).

الجدول (3-1)

ما وراء البنيوية إزاء الأداتية

	تركيز على بلاك الموظفين (تركيز على الإرادة الفاعلة)	تركيز على الدولة (تركيز على البنية)
رأي بسيط في العلاقة بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة	أداتية (دومهوف، ميليباند في المرحلة الأولى)	بنيوية (بولانتزاس في المرحلة الأولى، استباطيو الدولة)
رأي جدلي في العلاقة بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة	الدولة كحارس لرأس المال (ميليباند في المرحلة اللاحقة، بلوك)	مقاربة استراتيجية علائقية (جيسوب، بولانتزاس في المرحلة اللاحقة)

لم يَسِر جدال ميليباند – بولانتزاس بقضية النظرية الماركسية شوطًا طويلًا. لكنه إشارة إلى محدودية كلٍّ من الأوصاف التي تركّز على البِنية، والتي تركّز على الإرادة الفاعلة، نقطة انطلاق لتطورات حديثة عدة في نظرية الدولة. وسنتحول بإيجاز الآن إلى أهم محاولتين مُثمرتين لطرد شبح جدال ميليباند – بولانتزاس.

ما وراء البِنيوية إزاء الأداتية: بلوك وجيسوب

من المهم أن نشير أولًا قبل دراسة «الأحدث» في النظرية الماركسية للدولة إلى أن ميليباند وبولانتزاس لم يبقيا جازمَين ومتصلّبين دفاعًا عن المواقف التي أفصحا عنها في حمأة المناظرة النظرية. في الحقيقة، ازدادا قربًا من التصورات الجدلية للعلاقة بين البِنية والإرادة الفاعلة في أعمالهما اللاحقة، واصفَين الجهات السياسية الفاعلة بأنها توابع استراتيجية في أجهزة دولة معقدة وشديدة التنظيم. لذلك أقرّ ميليباند بتلمّ واضح، أن «مفهوم الدولة باعتبارها «أداة»... يميل إلى إبهام ما بات يُعدّ خاصّية جوهرية للدولة، وعلى التحديد استقلالها النسبي عن «الطبقة الحاكمة» وعن المجتمع المدني ككل»[70]. وشدد على الحاجة إلى دراسة «طابع المِلاك [الدولة] الرئيس، والضغط الذي تمارسه الطبقة المهيمنة اقتصاديًا، والقيود البنيوية المفروضة على نمط الإنتاج»[71]. كما أن فريد بلوك زاد هذه الملاحظات تطويرًا منهجيًا في أعماله[72].

اهتم بلوك بإظهار كيف أن الدولة تميل إلى العمل خدمة للمصلحة الجمعية الطويلة الأجل لرأس المال على الرغم من تقسيم العمل بين «مدراء الدولة» والطبقة الرأسمالية. بدأ بالإشارة إلى أن الطبقة الرأسمالية التي هي أبعد ما يكون عن الرعاية الناشطة لإصلاحات واسعة تخدم مصالحها الطويلة

---

(70) Miliband, *Marxism and*, p. 74

(71) Ibid., pp. 73-74, and Miliband, *Socialism for a Sceptical*, pp. 17-18.

(72) F. Block, «The Ruling Class Does Not Rule: Notes on the Marxist Theory of the State,» in: *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism* (Philadelphia: Temple University Press, 1987a), and «Beyond Relative Autonomy: State Managers as Historical Subjects,» in: *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism* (Philadelphia: Temple University Press, 1987b).

الأجل، توفر غالبًا المعارضة الأشد صخبًا لهذه التدابير. يتعين بالتالي اعتبار الطبقة الرأسمالية غير قادرة ببساطة على العمل بما يخدم مصلحتها الجمعية الخاصة الطويلة الأجل. لكن في الوقت عينه:

> يصبح أفراد الطبقة الحاكمة الذين يكرسون طاقة كبيرة لصوغ السياسة شاذين عن طبقتهم كونهم مرغمين على النظر إلى العالم من منظور مديري الدولة. والراجح بالمثل أن يتباعدوا أيديولوجيًا عن رأي الطبقة الحاكمة غير المشاركة سياسيًا»[73].

يوفر ذلك الأساس للإجابة عن أحجية بلوك. ربما يكون لدى مديري الدولة مصلحة في الواقع أقرب كثيرًا إلى المصلحة الجمعية الطويلة الأجل لرأس المال منها إلى رأس المال نفسه[74]. يشير بلوك هنا إلى علاقة «التبعية» بين مدراء الدولة من جانب، وأداء الاقتصاد الرأسمالي من جانب آخر. وكما يشرح كارنوي[75]، هذه التبعية قائمة كون:

> النشاط الاقتصادي يولّد عائدات الدولة ولأن الدعم الشعبي للنظام سيتقلص ما لم يستمر تراكم رأس المال. ويقوم مدراء الدولة طواعية بما يعرفون أنه واجب عليهم لتيسير تراكم رأس المال. وبالنظر إلى أن مستوى النشاط الاقتصادي تحدده قرارات الاستثمار الخاص بدرجة كبيرة، فإن هؤلاء المدراء متحسسون على الخصوص لـ «الثقة التجارية» الإجمالية.

تصبح الدولة حارسة المصلحة العامة لرأس المال. وتمكّن بلوك من التوفيق في سياق وحيد بين حساسية تجاه نيات مُلاك الدولة ومصالحه واستراتيجيته (واستقلاله النسبي عن الطبقة الحاكمة) وتحليل السياق البنيوي الذي من خلاله تتبلور هذه الاستراتيجيات وتُوضع موضع التطبيق. يعرض عمله رأيًا جدليًا في العلاقة بين جهاز الدولة والطبقة الحاكمة التي تخلص من القصدية واللاتحديد

---

(73) F. Block, «The Ruling Class Does Not Rule,» p. 57.

(74) D. Marsh, «The Convergence between Theories of the State,» in: D. Marsh and G. Stoker (eds.), *Theory and Methods of Political Science* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1995), p. 275.

(75) Carnoy, p. 218.

في التوصيفات الأداتية والوظيفية وحتمية الصيغ البنيوية. وعلى الرغم من اهتمامه الشديد بمديري الدولة كفوات عقلانيين مستقلين، يركز على الملاك أو على الفعالية (أنظر الجدول (3-1)).

مع أن عمل بلوك يمثل تقدمًا ملحوظًا على أسلافه ذوي النزعة الأداتية الأقوى، فإنه يبقى مثيرًا للإحباط في النهاية. وكما يشير فاينغولد وسكوكبول[76]، يبقى غامضًا في تحديد إن كانت الإصلاحات الرأسمالية التي يشرع بها مديرو الدولة - المعرضون لضغوط سياسية من الطبقة العاملة والطبقة الحاكمة على السواء - ستكون وظيفية دائمًا لرأس المال في النهاية[77]. إذا كانت الحال كذلك، فإن إشارة بلوك الإيمائية إلى المصالح المستقلة لمديري الدولة في تعزيز النمو الاقتصادي، بالكاد ستأخذ في الحسبان هذا التوافق الوظيفي (الملائم). وإذا لم تكن كذلك، في أي طريقة على التحديد يمكن تلافي النتائج التعطيلية التي ربما تمثل عنصر تهديد للاستقرار الرأسمالي، فيما يُسمح للنتائج الأقل إضرارًا بالنظام (التي ربما يعتقد المرء أن تلافيها أيسر) بأن تتطور؟ يظهر في كلتا الحالين أن بلوك لجأ إلى وظيفية متبقية ليست شديدة الاختلاف عن تلك المتلازمة مع مفهوم الدولة بأنها «رأسمالية جمعية مثالية». على أنه ينبغي عدم الاستهانة بإنجازه مع أنه يكمن بالتأكيد في إقراره بالحاجة إلى تحديد الآليات التي تضمن عدم تشكيل أفعال مِلاك الدولة عمومًا تهديدًا لاستمرار تراكم رأس المال أكثر مما يكمن في الآليات الخاصة التي واصل تحديدها!

إذا كان تصور بلوك للدولة باعتبارها حارسة رأس المال الوارثَ الجدلي لتركة الأداتية، فإن المقاربة الاستراتيجية العلائقية لبوب جيسوب هي الوارث الجدلي للميراث البنيوي[78]. وتنجح على نحوٍ أكثر إقناعًا من أي منظِّر ماركسي

(76) Fenegold and Skocpol, p. 198.

(77) للاطلاع على دليل على هذا التعرض، يُقارن: Block, «The Ruling Class Does Not Rule,» p. 62, and «Beyond Relative Autonomy,» p. 66.

(78) يُنظر على الخصوص: B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990), *The Future of the Capitalist State* (Cambridge: Polity Press, 2002); =

في السابق أو في الحاضر في تجاوز الازدواجية المصطنعة للبنية والفعالية بالتحول نحو فهم جدلي بحق لعلاقتهما المتبادلة. فالبنية تستلزم الإرادة الفاعلة، وبالعكس، لا يمكن إجراء تحليل للفعل إذا لم يكن في ذاته تحليلًا للبنية. يحصل التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال التفاعل الاستراتيجي بعد تصادم وارتطام الاستراتيجيات بالتضاريس الهيكلية للسياق الاستراتيجي الذي تصاغ فيه. ومن المتوقع أن تؤدي تأثيراتها (مهما كانت عفوية ومهما كانت غير متوقعة) إلى تحويل (ولو كان جزئيًا) للسياق الذي تصاغ فيه الاستراتيجيات المستقبلية وتُطبّق.

لهذا الصوغ مضامين بالغة الأهمية لنظرية الدولة (الرأسمالية). ويحذو جيسوب حذو بولانتزاس في مرحلته اللاحقة في تصوُّر الدولة بصفتها ساحةً استراتيجيةً تتخللها صراعات طبقية و«مجموعةً مؤسسية حدودها متعددة من دون ثبات مؤسسي ولا وحدة رسمية أو جوهرية محددة سلفًا»[79]. الدولة نظام دينامي ومتطور باستمرار، وشكله المعين في أي لحظة زمنية معينة في وضعية وطنية خاصة هو «تبلور استراتيجيات سابقة» تُؤْثِر استراتيجيات وجهات فاعلة معينة على استراتيجيات وجهات فاعلة أخرى. بناء على ذلك، «تقع الدولة ضمن جدلية معقدة للبنيات والاستراتيجيات»[80]. وهنا يقدّم المفهوم المهم أن الدولة، والمؤسسات التي تمثل كيانها، انتقائية على نحو استراتيجي. إن بنيات الدولة وطريقة عملها «أكثر انفتاحًا على أنواع معينة من الاستراتيجيات السياسية منها على أنواع أخرى»[81]. وتمثل الدولة ملعبًا غير مستوٍ تؤثر خطوطه

- للاطلاع على التعليقات، يُنظر: Barrow, pp. 153-156; W. Bonefeld, «Crisis of Theory: Bob Jessop's Theory of Capitalist Reproduction,» *Capital & Class*, vol. 50 (1993), pp. 25-48; C. Hay, «Werner in Wonderland: Bob Jessop's Strategic-Relational Approach,» in: F. Sebai and C. Vercellone (eds.), *Ecole de la Régulation et Critique de La Raison Economique* (Paris: L'Harmattan, 1994); «The Normalizing Role of Rationalist Assumptions in the Institutional Embedding of Neo-Liberalism,» *Economy and Society*, vol. 33, no. 4 (2004c), pp. 500-527, and R. Mahon, «From 'Bringing' to 'Putting': The State in Late Twentieth Century Social Thought,» *Canadian Journal of Sociology*, vol. 16, no. 2 (1991), pp. 119-144.

(79) Jessop, *State Theory*, p. 267, and Poulantzas, *State, Power, Socialism*.

(80) التشديد مضاف. Ibid., p. 129.

(81) Ibid., p. 260.

الكفافية المعقدة استراتيجيات معينة (وبالتالي جهات فاعلة معينة) على استراتيجيات وجهات أخرى.

ليست هناك ضمانة في هذا المنظور أن الدولة (والحكومات التي تُمسك بسلطة الدولة) ستعمل بما يخدم المصلحة العامة لرأس المال (أيًا يكن شكله). في الحقيقة، ما دام يمكن اعتبار وظيفة الدولة إعادة إنتاج موسعة لرأس المال، يرجّح دائمًا أن يثير الشكلُ المحدد للدولة الرأسمالية في مرحلة معينة في تطورها التاريخي إشكاليات لهذه الوظيفة ويهددها آخر الأمر. بالتالي، تتطور الدولة من خلال سلسلة من الأزمات السياسية والاقتصادية بعد أن يُثبت نمطُ تدخُّل الدولة، القائم سلفًا في المجتمع المدني وفي الاقتصاد، عجزَه المتزايد. لكن لا يمكن التكهن سلفًا بحصيلة هذه الأزمات والصراعات التي تولّدها. وإذا كنا سنطبّق المقاربة الاستراتيجية العلائقية، فستكون مرهونة بتوازن القوى الطبقية (وغيرها) وبطبيعة الأزمة ذاتها و(ربما نضيف) التصورات الشعبية لطبيعة الأزمة[82]؛ باختصار، ستكون مرهونة بالسياق الاستراتيجي الانتقائي والاستراتيجيات المعبأة ضمن هذا السياق.

إن مقاربة جيسوب، على الرغم من اهتمامه بنيات الدولة وانتقائيتها الاستراتيجية (يُنظر الجدول (3-1))، وعلى الرغم من أصولها البنيوية، تتحاشى جميع أشكال الوظيفية والاختزالية والحتمية. لكن المقاربة الاستراتيجية العلائقية لا تقدّم أي ضمانات بإعادة الإنتاج المستمر للنظام الرأسمالي أو بأفوله الوشيك (مع أنه بالنظر إلى الانتقائية الاستراتيجية للسياق الحالي، تبدو احتمالات تحقُّق الأمر الثاني بعيدة). باختصار، إنها إفادة بإمكان حدوث تغيُّر اجتماعي وسياسي وعدم حتميته[83]. إن النظرية الماركسية للدولة هي الضحية القطعية (والمربكة إلى حد بعيد) لكل ما تقدّم. وكما أشار جيسوب نفسه، لا يمكن أن يكون هناك أي نظرية عامة أو محددة للدولة الرأسمالية،

---

(82) C. Hay, «Narrating Crisis: The Discursive Construction of the Winter of Discontent,» Sociology, vol. 30, no. 2 (1996b), pp. 253-277.

(83) Jessop, State Theory, pp. 12-13.

لكن هناك توصيفات متبصرة نظريًا فحسب للدول الرأسمالية في خصوصيتها المؤسسية والتاريخية والاستراتيجية[84].

سيبدو أننا عدنا إلى نقطة البداية، إذ إننا انتهينا حيث بدأنا، لكن مع مفارقة هي أنه لا يوجد نظرية ماركسية للدولة، فهذا محال.

خلاصة

لِمَ نحن في حاجة إلى مقاربة ماركسية للدولة اليوم؟ لأنه في عالم يبدو أنه معولَم أو معولِم حيث الماركسية باعتبارها مشروعًا سياسيًا ميتة، سيكون مغريًا تجاهُل المحاولات الماركسية لاقتراح نظرية دولة بأنها في غير وقتها الصحيح وأن اهتمامها تاريخي صرف، إذا أمكن ذلك. ومع اضمحلال الدولة القومية، هل نحن في حاجة فعلًا إلى نظرية دولة في أي حال؟ حتى لو كنّا نرى أننا كذلك، لِمَ يجب أن تكون نظرية ماركسية بعد أفول المذهب الماركسي؟

يمكن التعامل مع الاعتراض الأول بسرعة كبيرة. أجل، المرحلة الحالية للتكديس الرأسمالي مختلفة نوعًا ما عن كل ما سبقها من مراحل؛ على صعيد حركة رأس المال الدولية والطبيعة العالمية بالفعل للأزمات الاجتماعية والسياسية والبيئية المتلازمة معها. لكن هناك خطرًا في استنتاج (1) أن ذلك يهدد بالإيذان بنهاية الدولة القومية أو (2) أنه يمكننا تحمُّل الاستغناء عن نظرية الدولة في حال انتهاء الدولة. ففيما لا تزال المجتمعات والدول والحكومات الوطنية تتيح التركيز أساسًا على المخالطة والتعبئة والتعريف والتمثيل السياسي، فإن الدولة القومية باقية بقوة إلى الأبد. يضاف إلى ذلك أنه في وقت لا يزال فيه هذا الواقع ماثلًا، يرجَّح إحباط رد الدول اللازم للتعامل مع الأزمة الإيكولوجية العالمية واختطافه من مصالح واعتبارات قومية ضيقة الأفق، أي إن شكل الدولة

---

(84) Jessop, *The Capitalist State*, pp. 211-213, 258-259; *State Theory*, p. 44.
وللمقارنة: *The Future*.

ذاتها (طابعها الوطني) مناوئ لرد عالمي حقيقي على أزمة عالمية حقيقية. ربما يثير الشكلُ الوطني للدولة تساؤلات في شأن وظيفتها العالمية. ربما تُعنى النزعة البيئية (environmentalism) بالمشكلات العالمية، لكن البيئيين في حاجة إلى نظرية دولة[85]. زد على ذلك أن تدويل رأس المال، كما أشار جيسوب، جعل حدود الاقتصادات التي كانت مغلَقة سابقًا (أكثر) مسامية، لكنه لم يُضعف أهمية الفروق الوطنية أو الدول القومية بالتأكيد في تنظيم التراكم الرأسمالي. ربما تغيَّر شكل الدولة، وربما باتت عرضة لـ «تفريغ مقصود» مع نقل كثير من وظائفها ومسؤولياتها السابقة إلى الأعلى وإلى الأسفل وإلى الخارج، لكن طابعها القومي المميز باقٍ[86]. لذلك، تُظهر عملية العولمة (أو بعبارة أدق، العمليات التي ربما تتفاعل لتُبقي الميل إلى العولمة) استمرار مركزية الدولة فحسب بالنسبة إلى ديناميات التراكم الرأسمالي.

أن نبرهن استمرار الحاجة إلى نظرية الدولة مسألة مهمة، أما المطالبة بها بصفتها تبريرًا لمقاربة ماركسية متميزة للدولة، فمسألة مختلفة تمامًا. فالتأكد من وجود أي نوع من الحلوى يجب أن يكون من خلال تناولها، ويجب أن نتذكّر أن هذه الحلوى المعلّبة تتوافر ضمن تشكيلة كبيرة ومتنوّعة من النكهات المختلفة. ومع ذلك، يمكن تقديم حجّتين للمفهوم «الماركسي» المصقول للدولة (مثل تلك التي صاغها جيسوب): واحدة موضوعية، والأخرى تحليلية.

يمكننا العودة إلى المثال السابق أولًا. ترجع جذور الأزمة البيئية إلى مقتضى النمو الصناعي. ربما يشير ذلك إلى صلة نظرية الدولة في مجتمع صناعي بالاقتصاد السياسي للإيكولوجيا. غير أنه بالنظر إلى مدة وجيزة يتبين أن مقتضى النمو الذي يميز المجتمعات المعاصرة - وبالتالي فهو المسؤول عن الانحلال البيئي الذي نشهده - إنما هو مقتضى نمو رأسمالي تحفظه الدولة الرأسمالية وتنظّمه. وبالتالي، فإن البيئيين ليسوا في حاجة إلى نظرية دولة

---

(85) انظر الفصل الثامن من هذا الكتاب.

(86) Jessop, *The Future*.

فحسب، بل إلى نظرية دولة رأسمالية أيضًا. بناء على ذلك، يوجد لدى الماركسية الكثير مما يمكنها تقديمه.

السبب الثاني خفي إلى حد ما، وذو صلة بالتعقيد التحليلي للمقاربات الماركسية المعاصرة للدولة. وطرأت تطورات تحليلية كبيرة على النظرية الماركسية للدولة في الأعوام الأخيرة على الرغم من تميزها في معظم تاريخها بنزاع مستعص بين الوظيفية البنيوية من جانب والأداتية من جانب آخر. وفي هذا الصدد، لدى النظرية الماركسية للدولة الكثير مما يمكنها تقديمه إلى الماركسيين وغير الماركسيين على حد سواء. لأنّ، كما أشار مؤلفون مثل أنتوني غيدنز[87] ونيكوس موزيليس[88]، ازدواجية البنية والإرادة الفاعلة (التي لا تمثل المعركة بين البنيوية والأداتية إلا انعكاسًا لها) ليست مشكلة في الماركسية فحسب، بل إنها تميز علوم الاجتماع والسياسة منذ ظهورها. لكن تم تجاوزها في المقاربة الاستراتيجية العلائقية بطريقة بسيطة، لكنها مبتكَرة. ومع أن جميع الناس لن يتقاسموا الاهتمامات التحليلية والنقدية والسياسية التي تبعث النظرية الماركسية المعاصرة، فلا يسع قلة منهم غير الانتفاع من الرؤية التحليلية التي تقدمها.

الإنجاز المركزي لجيسوب هو الذهاب بالنظرية الماركسية للدولة إلى ما هو أبعد من السؤال السخيف الآتي: هل الدولة الحديثة دولة رأسمالية أم دولة في مجتمع رأسمالي؟ إذا نال عمله الاهتمام الذي يستحقه، لن يحتاج المدافعون عن حقوق المرأة إلى تكرار أخطاء النظرية الماركسية وانحرافاتها بسؤال أنفسهم: هل الدولة المعاصرة سلطوية بطلقة أم مجرد دولة في مجتمع سلطوي؟ ربما لن تسنح للنظرية الماركسية المعاصرة الفرصة أبدًا للاحتذاء بهنري هيغينز في تحويل هدف هذه الدراسة. لكن في وسع القادرين على ذلك تعلُّم أمر أو أمرين من انحرافاتها.

---

(87) A. Giddens, *The Constitution of Society* (Cambridge: Polity Press, 1984)

(88) N. Mouzelis, *Back to Sociological Theory: The Construction of Social Orders* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1991), and *Sociological Theory: What Went Wrong?* (London: Routledge, 1995).

مطالعة إضافية

Barrow, C. W. *Critical Theories of the State: Marxist, Neo-Marxist, Post-Marxist*. Madison: University of Wisconsin Press, 1993.

Finegold, K. and T. Skocpol. «Marxist Approaches to Politics and the State.» In: K. Finegold and T. Skocpol. *State and Party in America's New Deal*. Madison: University of Wisconsin Press, 1995.

Gramsci, A. *Selections from Prison Notebooks*. London: Lawrence & Wishart, 1971.

Jessop, B. *The Future of the Capitalist State*. Cambridge: Polity Press, 2002.

Miliband, R. *The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

Poulantzas, N. *State, Power, Socialism*. London: New Left Books, 1978.

الفصل الرابع

نظرية الاختيار العام

أندرو هندمور

تحدث رونالد ريغان في خطاب تولّيه الرئاسة بصفته الرئيس الرابع عشر للولايات المتحدة في كانون الثاني/ يناير 1980 عن «العلل الاقتصادية التي نعانيها [(الأميركيون)]، والتي ورثناها من عقود كثيرة سابقة». وفي اتجاه هذا رمز رئاسته، مضى إلى حد القول إن «الحكومة ليست الحلّ لمشكلاتنا في الأزمة الحالية؛ بل إن الحكومة هي المشكلة». وخلال العقد التالي، سعى سياسيون منتخَبون ومسؤولون غير معيّنين في عدد متزايد باستمرار من الدول «إلى إزالة حدود الدولة»، بحسب الاصطلاح المفضل لدى مارغريت تاتشر[1]. ساعدتهم في هذه المهمة ثورةٌ فكرية في دراسة السياسة التي كان التقدير الوافي لتأثيراتها الشاملة آنذاك لا يزال في بداياته.

النظرية المنطقية أو نظرية الاختيار العام (public choice theory) اسمان أستخدمُهما هنا للإشارة إلى شيء واحد، وكانا ثمرة تطوير عدد من الخبراء الاقتصاديين الأميركيين في ستينيات القرن الماضي. تجاهل علماء السياسة التقليديون في البداية هذه المقاربة في دراسة السياسة. لكنها حازت تأثيرًا متعاظمًا في دوائر العلوم السياسية الأميركية وفي بعض المراكز البريطانية والأوروبية بحلول مطلع ثمانينيات القرن الماضي. وفي عام 1967، بلغت نسبة المقالات التي استخدمت نظرية الاختيار العام وصدرت على صفحات أهم مجلات العلوم السياسية في أميركا، مجلة العلوم السياسية الأميركية (*American Political Science Review*) قريبًا من خمسة في المئة[2]. وبحلول عام 1982، ارتفعت هذه النسبة إلى نحو 20 في المئة، لتصل إلى نحو 40 في المئة بحلول عام 1992.

---

(1) M. Thatcher, *The Downing Street Years* (London: HarperCollins, 1993), p. 745.

(2) D. Green and I. Shapiro, *Pathologies of Rational Choice Theory* (New Haven: Yale University Press, 1994), p. 3.

ليس لدى منظري الاختيار العام وصف مدروس جيدًا على نحوٍ مميز لماهية الدولة. يخلط المهنيون دائمًا بين الحديث عن الدولة والحكومة والقطاع العام من دون الإشارة على الإطلاق إلى ما إذا كانت هذه العبارات تشير إلى كيانات مختلفة. غير أن ما يمتلكونه هو وصف مميز وعدائي على نحوٍ فريد لما تقوم به الدولة ولأسباب قيامها به. بعبارة بسيطة، يرى منظرو الاختيار العام أن الدولة مصدر انعدام الكفاءة. في الحقيقة، يعرّف جيمس بوشنان[3] الذي نال جائزة نوبل في عام 1986 على عمله في تطوير النظرية، الخيارَ العام بـ «علم الإخفاق السياسي».

بعد أن بدأت نظرية الاختيار العام بتوطيد مؤهلاتها الأكاديمية، بدأت مراكز فكرية يمينية مثل «معهد كاتو في أميركا» (Cato) و«معهد الشؤون الاقتصادية في بريطانيا»[4] بالترويج لحججها ونشرها. وحين بدأ الإجماع الديمقراطي الاجتماعي بعد الحرب بالتداعي، قدّمت نظريةُ الاختيار العام سوية مع المدرسة النقدية لميلتون فريدمان[5]، والليبرالية الاقتصادية لفريدريك هايك[6]، ومؤلفين منتمين إلى مدرسة المحافظين الاجتماعيين مثل إيرفينغ كريستول[7] الذخيرة الفكرية وأجندة سياسية وليدة لسياسيي اليمين الجديد من أمثال ريغان وتاتشر[8]. وفي هذا المقام، يليق بنا الاقتباس من جيمس بوشنان[9] مرة أخرى:

---

(3) J. Buchanan, «Market Failure and Political Failure,» *Cato Journal*, vol. 8 (1988), p. 3.

(4) R. Cockett, *Thinking the Unthinkable: Think-Tanks and the Economic Counter-Revolution, 1931-1983* (London: Fontana, 1995).

(5) M. Friedman and A. Schwartz, *A Monetary History of the United States, 1867-1960* (Princeton: Princeton University Press, 1963).

(6) F. Hayek, *Law, Legislation and Liberty* (London: Routledge, 1978).

(7) I. Kristol, *Reflections of a Neoconservative: Looking Back, Looking Ahead* (New York: Basic Books, 1983).

(8) P. Dunleavy and B. O'Leary, *Theories of the State: The Politics of Liberal* (London: Harvester Wheatsheaf, 1991); D. King, *The New Right* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987); P. Self, *Government by the Market* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1993), and H. Stretton and L. Orchard, *Public Goods, Public Enterprise, Public Choice* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1994).

(9) J. Buchanan, «Politics without Romance,» in: J. Buchanan and R. Tollison (eds.), *The Theory of Public Choice II* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1984), p. 21.

> كانت التطورات التراكمية السريعة في نظرية الاختيار العام... بالغة التأثير في تعديل طريقة نظر الرجل الحديث إلى الحكومة وإلى العمليات السياسية... على جميع الصعد... وهذا ما يحد من توسّع سلطة الحكومة.

سأتحمل عناء التشديد طوال هذا الفصل على أن نظرية الاختيار العام تبقى طريقة مثيرة للجدل في دراسة السياسة. ولا شك في أن النظريتين النخبوية والتعددية وغيرهما من نظريات الدولة جذبت انتقادات النقاد، لكن ما من نظرية جذبت هذا القدر من النقد مثل نظرية الاختيار العام، وربما تستثني نقيضتها السياسية القطبية، أعني الماركسية. مع تلاشي حظوظ اليمين الجديد في تسعينيات القرن الماضي بانتخاب ديمقراطيين جدد وعماليين جدد، تعرضت نظرية الاختيار العام لنيران كثيفة على نحوٍ متزايد. تُوّج ذلك في أميركا في كانون الثاني/ يناير 2001 بإطلاق حملة تعيب على نظرية الاختيار العام تأثيرها في العلوم السياسية[10]. ولا ريب في أن عددًا من قراء هذا الفصل سيعتبر حجج نظرية الاختيار العام في شأن الدولة رسمًا كاريكاتوريًا أحادي الأبعاد لواقع سياسي مضطرب. لكن حتى الذين يودون بدافع غريزي تجاهل نظرية الاختيار العام في الحال سيحتاجون إلى فهمها أولًا. ومع أن أيام العز التي عاشتها النظرية ربما ولّت الآن، فهي تظل مقاربة فكرية وسياسية مؤثرة يستحق تحليلُها ووَصْفاتها التعامل معها بجدية، صالحة أكانت أم لا.

سأواصل على الوجه الآتي، فأعرّف في القسم الآتي الاختيار العام بأنه يشمل تطبيق طرائق علم الاقتصاد على دراسة السياسة، ولاسيما أنها تشترط افتراض السلوك الأناني. ثم أضعُ تطور نظرية الاختيار العام ضمن السياق الأوسع للنظرية الاقتصادية بعد الحرب، ولاسيما نظرية إخفاق السوق التي استخدمها خبراء اقتصاديون كثر لتبرير تدخُّل الدولة في خمسينيات القرن الماضي وفي مطلع ستينياته. تتناول الحجج في هذين المبحثين الأوّلين بعمومية شديدة. لجبْر ذلك، أعرضُ توصيفات محددة لإخفاق الدولة كونها

(10) K. Jacobsen, «Political Scientists Have Turned Guerrillas» The Guardian, vol. 1 (April 2001), p. 14.

مرتبطة بسلوك السياسيين والمؤسسات والموظفين الحكوميين. وأختمُ الفصل بإعادة انتقاد جلي واحد، لكنه يبقى على الرغم من ذلك قويًا، لنظرية الاختيار العام، وهو أن الناس لا يتصرفون، أو لا يتصرفون دائمًا على الأقل، بطريقة أنانية صرفة. وسأبيّن كيف أنه يمكن في الواقع استخدامُ نظرية الاختيار العام، وإن على نحوٍ غير متوقع، للتوصل إلى الاستنتاج ذاته في شأن دوافع الناس وكيف يمكن استنباط أجندة بحثية بديلة للاختيار العام من هذه الرؤية.

الاختيار العام

يشمل الاختيارُ العام تطبيق طرائق علم الاقتصاد على دراسة العلوم السياسية[17]. وأنا أعني بذلك أمرَين: الأول هو أن منظري الاختيار العام، مثل الخبراء الاقتصاديين، يفترضون أن الناس، جميع الناس، عقلانيون ونفعيون ويعظّمون المنفعة. والأمر الثاني هو أن منظري الاختيار العام، مثل الخبراء الاقتصاديين، يستخدمون هذا الافتراض في بناء نماذج تتيح استنباط تفسيرات وتكهنات سلوكِ الجهات الفاعلة. لكن قبل الخوض في مناقشة هذين الأمرين كلٌ على حدة يجب توضيح نقطة معينة. أشرتُ إلى نظرية الاختيار العام، إلى الآن، على أنها طريقة ونظرية. إنها طريقة لأنها تقتضي من المتخصصين دراسة العلوم السياسية بأسلوب معين بناء على افتراضات وتقنيات معينة. وهي نظرية لأنه نتج من تطبيق تلك الطريقة تطور مجموعة متناغمة فكريًا من الحجج المتصلة بالدولة. ربما تجوز مقارنة نظرية الاختيار العام كطريقة ومقابلتها مع طرائق مثل الفلسفة التفسيرية (interpretivism) والمؤسساتية. وربما تجوز مقارنتها كنظرية ومقابلتها مع نظرية التعددية والنخبوية والماركسية.

العقلانية بحسب تفسير منظري الاختيار العام تقتضي تمتع الناس بـ«1» تفضيلات كاملة و«2» انتقالية «3» يمكنهم العمل بناء عليها. إذا كان لا يوجد غير ثلاثة متغيرات «أ» و«ب» و«ج»، تكون تفضيلات الشخص كاملة إذا كانت تُؤثِر خيارًا في آخر أو لا تميز بينهما. ولا تكون تفضيلات الشخص انتقالية إلا

(17) D. Mueller, *Public Choice III* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), p. 1.

إذا كانت مرتبة بطريقة إذا كانت تُؤثر (أ) في (ب) و(ب) في (ج) مثلًا، فهي تؤثر (أ) في (ج) أيضًا. يمكن القول إن شخصًا يعمل على تفضيلاته إذا أتيح له الاختيار واختار الخيار الذي يفضله على سواه. وبما أن تحقيق التفضيلات مصدر للرفاهية أو الانتفاع الشخصي، يمكن وصف شخص ينتقي باستمرار الخيار الذي يفضله على ما سواه بأنه مستقل. إن افتراض تعظيم المنفعة موضعُ خلاف، مع أنني لن أخوض في هذه المسألة هنا. يجادل أمارتيا سين[12] أن الناس يقومون بأعمال لا يودون القيام بها «فعلًا»، سواء أكان دافعهم حس الواجب أم التضامن أم الحب. فهم يزورون أنسباءهم المسنين مع أنهم يفضلون الذهاب إلى الحانة، ويطهون بأنفسهم وجبات صحية مع أنهم يفضلون تناول وجبات غنية بالدهون المشبعة. لكن النقطة الحقيقية العالقة بالنسبة إلى منتقدي نظرية الاختيار العام هي افتراض النفعية. وليس في افتراض تعظيم المنفعة في حد ذاته ما يقتضي ضرورة أن تكون الجهات الفاعلة نفعية. والشخص الذي يفضّل التبرع بمال لجمعية خيرية على إنفاقه على نفسه إنما يعظّم منفعة المال إذا كان ممن يعطي ماله للجمعيات الخيرية إذا مُنح الاختيار. لكن المنظّرين للاختيار العام يشددون بشكل روتيني على أن تفضيلات الناس تكاد تكون انعكاسًا لميولهم النفعية ومدفوعةً بها. يعتبر غوردن تالوك[13] الذي سنعاين عمله المتصل بـ «الإنفاق السياسي» بعد قليل، مثالًا أنموذجيًا في زعم أن نسبة 95 في المئة من السلوك نفعية. وكما سنرى بعد قليل، افتراض النفعية يمثّل أساس عداوة نظرية الاختيار العام للدولة.

بالعودة إلى الجزء الثاني من التعريف، يستخدم منظرو الاختيار العام، مثل الخبراء الاقتصاديين، افتراض السلوك النفعي في بناء نماذج مبسطة لعمليات سياسية استنبطوا منها تكهنات وتفسيرات للسلوك والنتائج. وأود التأكيد الآن أن هذه التفسيرات شديدة العمومية، ولها صلة بسلوك طبقة أو «نوع» معين من الجهات الفاعلة عوضًا عن أفراد معينين. ولندرس قرار غوردن براون، الرئيس

---

(12) A. Sen, *Rationality and Freedom* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2002), pp. 2-15.

(13) G. Tullock, *The Vote Motive* (London: Institute of Economic Affairs, 1976), p. 5.

التالي لحزب العمال، بمنح مصرف إنكلترا استقلاليةً عملانية في أيار/مايو 1997. ربما يسعى كاتب سِيَر سياسية أو مؤرخ إلى تفسير هذا القرار بناء على خصائص محددة لخلفية براون وشخصيته مثل عزمه على تأكيد سلطته على صناعة القرارات المحلية أو على صداقته السياسية مع خبراء اقتصاد وسياسيين أميركيين مدحوا أمامه استقلالية بنك الاحتياط الفدرالي[14]. وكمسار بديل، ربما يركّزون على الخصائص التي ميزت الوضع الذي وجد براون نفسه فيه، مثل الحاجة إلى طمأنة الأسواق المالية حيال الخطة المالية لحزب العمال الجديد بعد ثماني عشرة سنة قضاها الحزب في المعارضة. ربما تكشف سلسلة من الدراسات المتصلة بالقرار الذي قضى بمنح المصارف المركزية الممنوحة استقلالية في عدد من الدول، عن نمط متسق. ربما يتبين مثلًا أن الأحزاب السياسية أكثر ميلًا إلى منح المصارف المركزية استقلالية بعد سنين طويلة قضتها في المعارضة. لكن يتعين بناءُ هذه التفسيرات المقارنة بطريقة استقرائية «من القاعدة». لكن ماذا في شأن نظرية الاختيار العام؟ تفسيرها الأساس لاستقلالية المصرف المركزي هو الآتي[15]: ترى الأسواقُ المالية أن الوعود التي تُدلي بها المصارفُ المركزية في شأن التضخم أكثر صدقية من وعود السياسيين المنتخَبين. لذلك «تكافئ» الدولَ التي يوجد فيها مصارف مستقلة بأسعار فائدة متدنية. يعرف السياسيون الذين يسعون إلى الفوز بأكبر عدد من الأصوات أن الناخبين يفضّلون تدنّي أسعار الفائدة لذلك لديهم حافز لمنح المصارف المركزية استقلالية. انطلاقًا من هذه الحجة العامة، يمكننا بالتالي استنباط تفسير لقرار غوردن براون منح مصرف إنكلترا استقلالية. إن نظرية الاختيار العام ليست النظرية الوحيدة في العلوم السياسية التي تسعى إلى استنباط تفسيرات استقرائية «من القمة». لكن توليفة هذه المقاربة مع افتراض السلوك النفعي خاصية تميز نظرية الاختيار العام.

---

(14) A. Rawnsley, *Servants of the People* (Harmondsworth: Penguin, [illegible]), pp. 31-49, and P. Routledge, *Gordon Brown* (London: Simon & Schuster, 1998), pp. 292-296.

(15) K. Rogoff, «The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Target,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 100 (1985), pp. 1169-1190.

كي نفهم أسباب الموقف المعادي للدولة من المنظِّرين للاختيار العام، يجب وضعُ تطورِ النظرية في السياق الأوسع لتاريخ النظرية الاقتصادية. ربما يكون أشهر عمل وحيد وأوسعه نفوذًا هنا في النظرية الاقتصادية، ونعني بذلك كتاب ثروة الأمم لآدم سميث، إحدى نقاط البداية الواضحة. جادل سميث[16] أن النزوع إلى «المعاوضة والمبادلة والمقايضة» خصال متأصلة في طبيعة البشر، وأنها المصدر الأساس للازدهار الاقتصادي. يسعى الأفراد إلى حماية مصالحهم الذاتية عندما يتاجر بعضهم مع بعض. لكنهم بذلك يُقادون، كما لو أن هناك «يدًا خفية»، إلى دعم المصلحة العامة. مرد ذلك أنه ما دامت هناك منافسة كافية، فسيكون من مصلحة المنتجين محاولة رفع أرباحهم إلى الحد الأقصى بخفض أسعار منتوجاتهم وتحسين جودتها. لكن سميث جادل أن تدخُّل الدولة عن حسن قصد يهدد في العادة عملية اليد الخفية ويُضعف الازدهار. ومع أن خبراء اقتصاديين آخرين أثنوا سابقًا على مزايا الأسواق التنافسية[17]، كان كتاب ثروة الأمم عملًا مفصليًا حاز الثناء لتقويضه الأسس الفكرية للمركنتيلية (mercantilism)، وهي النظرية الاقتصادية القائلة إن ازدهار الدولة يستلزم المحافظة على ميزان تجاري إيجابي، وبالتالي إقامة عوائق أمام الاستيراد وتشجيع الصادرات برعاية الدولة.

طرأ تحوُّل على المنهج الأكاديمي لعلم الاقتصاد على مر بضع مئات من السنين. تنحى علمُ الاقتصاد «الكلاسيكي» الذي آمن به سميث والذي يشدد على ثروة الأمم لمصلحة تركيز «كلاسيكي جديد» على إشباع التفضيلات. وأفسح الاقتصادُ السياسي المجال أمام علم الاقتصاد الجزئي (micro-economics)، وأفسح الاستدلالُ الشفوي الطريقَ في الوقت عينه للصيغ

(16) A. Smith, *The Wealth of Nations* (Oxford: Oxford University Press, 1993 [1776]), vol. 1, p. 12.

(17) I. Rima, *Development of Economic Analysis* (London: Routledge, 1996), pp. 48-86.

الحسابية. لكن دفاع سميث عن الاقتصاد الحر لم يتزحزح[18]. وفي السنين التي تلت الحرب مباشرة، جرت الإشادة بخبراء اقتصاديين مثل كينيث آرو وجيرار ديبرو[19] لإثباتهم أن الأسواق «ستستقر»، وهو ما سيسمح للمؤسسات التي تعظِّم الأرباح وللمستهلكين الذين يعظِّمون المنفعة بتحقيق توازن يعظِّم الرفاهية. غير أن المنظرين للتوازن العام، مهما كانوا مدهشين ومتزمتين تقنيًا، مثل آرو وديبرو، أعادوا ببساطة صوغ حجة سميث التي ترقى إلى مئتي عام في شأن اليد الخفية.

مع تحديد البارامترات العامة لنظرية توازن عامة، بدأ جيل جديد من الخبراء الاقتصاديين بالتشكيك في صوابية السوق الحرة في أواخر خمسينيات القرن الماضي ومطلع ستينياته. وكما سنرى، كانوا أبعد ما يكون عن إحراز السبق في القيام بذلك. غير أن استعداد هؤلاء الخبراء الاقتصاديين الرفاهيين لاستخدام الطرائق السياسية ذاتها كمنافسيهم ساعد في ضمان نجاحهم. بيّن آرو وديبرو أن المنافسة المثالية ستؤدي إلى تحقيق نتائج مثالية. جادل منظرو اقتصاد الرفاهية أن المنافسة لا تكون مثالية إلا نادرًا، وأن الأسواق تخفق غالبًا. لا أود الغرق في تفصيلات النظرية الاقتصادية هنا، لكن الحجج التي أوردها في المباحث الآتية مستقاة من مناقشة ثلاثة أسباب معينة لإخفاق السوق: الاحتكار، والعوامل الخارجية، والمنافع العامة[20].

(1) الاحتكار

كي تكون المنافسة مثالية، يتعين وجود عدد كبير من البائعين والمشترين غير القادرين على المستوى الفردي على التأثير في سعر المنتوج. لكن صناعات

(18) B. Ingrao and G. Israel, *The Invisible Hand: Economic Equilibrium in the History of Science* (Cambridge, MA: MIT Press, 1990).

(19) K. Arrow and G. Debreu, «Existence of an Equilibrium for a Competitive Economy,» *Econometrica*, vol. 22 (1954), pp. 265-290.

(20) للاطلاع على وصف لصور أخرى لإخفاق السوق، يُنظر: T. Sandler, *Economic Concepts for the Social Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), pp. 20-26, and J. E. Stiglitz, *Economics*, 2nd ed. (New York: W. W. Norton & Co, 1997), pp. 27-44.

كثيرة تهيمن عليها على نحوٍ شديد الوضوح حفنة على الأكثر من الشركات التي تتمتع على المستوى الفردي بتأثير عظيم في الأسعار. ستكون هذه المؤسسات التي تتمتع بسلطة احتكارية قادرةً على زيادة أرباحها بزيادة الأسعار وتقييد الإنتاج. لكن ذلك سيقلص رفاهية المستهلك على اعتبار أنه سيكون على الذين يشترون منتوجاتها دفع أسعار مضخمة.

(2) العوامل الخارجية

كي تكون المنافسة مثالية، يتعين على الأشخاص الذين يُنتجون السلع والأشخاص الذين يدفعون ثمنها حصرًا تحمُّل تكاليف ومنافع إنتاج السلعة واستهلاكها. لكن تكاليف أو منافع الإنتاج أو الاستهلاك تقع على كاهل أطراف ثلاثة في حالات كثيرة. في بعض الحالات، تكون هذه «التأثيرات الخارجية» إيجابية. فالحديقة التي تحظى برعاية كبيرة ستنفع المار بها وليس الشخص الذي أقامها فحسب. لكن التأثيرات الخارجية ستكون سلبية في أحيان أخرى. فتكاليف صيانة مصنع ما تقع على كاهل مالكه الذي يتعين عليه دفع أجور العمال والمواد الخام، وعلى السكان المجاورين الذين سيضطرون إلى تحمُّل التلوث والضجيج. وبما أنه ليس لدى المُنتجين والمستهلكين سبب لأخذ هذه التأثيرات في الحسبان، سينجم عن إنتاج الكثير من السلع عوامل خارجية سلبية كثيرة، فيما ستولِّد سلع قليلة للغاية عوامل خارجية إيجابية.

(3) المنافع العامة

كي تكون المنافسة مثالية، يتعين على السلع أن تكون خاصة، بمعنى أنها ممنوعة ومتنافِسة. تكون السلعة ممنوعة إذا كان مالكها يتحكم في إمكان الحصول عليها. وتكون السلعة تنافسية إذا كان استهلاكها من شخص يقلل المتاح منها للاستهلاك من أشخاص آخرين. خذ مثلًا الضوء المنبعث من منارة. إنه بمنزلة منفعة عامة غير ممنوعة لأنه لا يمكن منع السفن المبحرة من رؤيته. وهو غير تنافسي لأن المنفعة التي ستحصل عليها إحدى السفن من الضوء لن تقلل مقدار الضوء المتاح للسفن الأخرى. وعندما يكون لدى

المستهلكين تفضيل للمنافع العامة، تُخفق السوق لأن الأفراد لن يُساهموا في السلع التي لا يمكن استثناؤهم من استخدامها.

عندما تكون المنافسة مثالية، تنتفي الحاجة إلى تدخُّل الدولة، وهذا ما أثبته سميث وأرو ودبرو. لكن عندما تكون المنافسة غير مثالية، تكون لدينا حال واضحة من أول وهلة لتدخُّل الدولة إما للحيلولة دون إخفاق السوق وإما لتصحيحها. عندما توجد احتكارات، تكون الحجة قوية لاستخدام الدولة إما لكسر تلك الاحتكارات أو لتنظيم الأسعار. وعندما توجد عوامل خارجية، تكون الحجة قوية لاستخدام الدولة إما في تقديم الدعم أو فرض ضريبة على الإنتاج. وعندما توجد منافع عامة، تكون الحجة قوية لتأمينها من الدولة. وهذه هي المقايضة السياسية في اقتصاد الرفاهية.

تبلورت نظرية الاختيار العام في عدد من جامعات أميركا الشمالية في ستينيات القرن الماضي[21]. إحدى طرائق فهم النظرية أن ننظر إليها كردة فعل على نظرية إخفاق السوق وانتقاد لها. جادل منظرو الاختيار العام أنه إذا كان منظرو اقتصاد الرفاهية بيّنوا كيفية إخفاق السوق أحيانًا وأسباب ذلك، فإنهم أكدوا، أكثر مما برهنوا، قدرةَ الدولة على تصحيح تلك الإخفاقات واستعدادها للقيام بذلك. وعند مقارنة مزايا الدولة بمزايا السوق، أجرى منظرو اقتصاد الرفاهية مقارنة مضللة بين واقع الأسواق غير المثالية وخرافة الدولة المثالية. في الواقع، يصر منظرو الاختيار العام على أن الدولة ستخفق للأسباب ذاتها التي تؤدي إلى إخفاق السوق. وخلَصوا إلى أنه يجدر بالتالي أن تكون المقارنة بين الأسواق غير المثالية ودولة غير مثالية بالمثل، وهي مقارنة ستُضعف الحجة التي تساند تدخُّل الدولة.

ما هي أسباب إخفاق الدولة في كثير من الأحيان؟ سأبيّن في المبحث الآتي كيف أن الاحتكارات والعوامل الخارجية والمنافع العامة ستضر بتدخُّل الدولة. لكن أود في الجزء الأخير من هذا المبحث أن أربط الحجة المتصلة

(21) B. Grofman, «Introduction,» in: *Information, Participation and Choice: An Economic Theory of Democracy in Perspective* (Michigan: University of Michigan Press, 1995).

بإخفاق الدولة بالافتراض الأساسي للسلوك النفعي. الاحتكارات والعوامل الخارجية والمنافع العامة ليست في حد ذاتها سببًا لإخفاقات السوق، بل الناس هم سببها. والسبب أن ريادي الأعمال نفعيون يسعون إلى تعظيم أرباحهم إلى حد أنهم يستغلون المواقع الاحتكارية بزيادة الأسعار وخفض الإنتاج. وكون أصحاب المصانع نفعيين يسعون إلى تعظيم أرباحهم هو سبب عدم أخذهم في الحسبان تأثيرات أفعالهم في السكان المجاورين. وبما أن الأفراد نفعيون يسعون إلى تعظيم منفعتهم، فهم يستغلون بلا عناء تقديم المنافع العامة[22]. لكن الواضح أن منظري اقتصاد الرفاهية يفترضون أن للمنفعة حدودها. ذلك أنهم بامتداحهم مجالات تدخُّل الدولة لتصحيح إخفاقات السوق، افترضوا أن الجهات التي تعمل لمصلحة الدولة ستعمل كحراس خيرين للمصلحة العامة. المفترض ضمنيًا أن السياسيين سيفرضون الضرائب الملائمة لتصحيح تأثيرات العوامل الخارجية. وافتُرض أن الجهات الرقابية ستحدد الأسعار الملائمة للتحكم في تأثيرات الاحتكار... وهكذا. إن انعدام الاتساق هذا هو ما استغله منظرو الاختيار العام. جادلوا في أن التجربة العملية استلزمت التوسع في افتراض السلوك النفعي لجميع الجهات الفاعلة. هذا لا يعني في حد ذاته أن الدولة ستفشل، لأنه يمكن تصميم مؤسسات وسياسات بطريقة تقود الجهات الفاعلة إلى تحقيق المصلحة الذاتية للدولة خدمة للمصالح العامة. لكن افتراض المصلحة الذاتية يعني أنه لا يمكن المدافعين عن تدخُّل الدولة التسليم بأن الدولة ستتصرف بالطريقة المطلوبة لتعظيم الرفاهية. وكما أن المصلحة الذاتية يمكن أن تؤدي إلى إخفاق السوق، يمكن أن تؤدي أيضًا إلى إخفاق الدولة.

صور إخفاق الدولة

تبقى الحجة حتى هذه النقطة عند أكثر المستويات عمومية. وأود الآن النظر إلى أربعة توصيفات محددة لإخفاق الدولة ذكرها منظرو الاختيار العام في العقود

(22) M. Olson, *The Logic of Collective Action* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971).

الأربعة الأخيرة. يجب التأكيد أن هذه التوصيفات الأربعة تعاين نواحي شديدة التباين في نشاط الدولة. يعاين الأول، وهو توصيف الإخفاق السياسي، التفاعل بين جماعات الضغط والدولة. ويعاين الثاني، وهو دورات الاستغلال السياسي للاقتصاد، كيفية تشجيع الدورات الانتخابية التنافسية لشاغلي المناصب السياسية على التلاعب بالاقتصاد للتمتع بمزايا انتخابية. وبطريقة أكثر تجردًا يُظهر الثالث، وهو مقايضة الأصوات أو الاتجار بها، كيف يمكن السياسيون إبرام صفقات في ما بينهم تنفع ناخبيهم وتضر بالبلاد. ويُظهر الرابع، وهو تعظيم الموازنة، كيف أن لدى موظفي القطاع العام، أو الموظفين الحكوميين، حافزًا لمحاولة انتزاع مزيد من المال من سادتهم السياسيين وكيفية نجاحهم في ذلك.

إن قائمة إخفاقات الدولة هذه أبعد من أن تشمل عرضًا شاملًا لنظرية الاختيار العام، حيث حدد المنظرون عشرات الأسباب التي قد تؤدي إلى إخفاق الدولة. على أنه يمكن اعتبار الأمثلة التي نذكرها هنا تمثيلية. جميعها يفترض وجود ديمقراطية ليبرالية «غربية» تُجرى فيها انتخابات بانتظام واقتصادها مختلَط. وجميعها يفترض أيضًا أن الجهات الفاعلة من الدول تتابع مصالحها الذاتية الفردية وتحميها، وهذا يولّد صور انعدام كفاءة اقتصادية. وكما سأبيّن بعد قليل، يجادل هؤلاء بأن صور انعدام الكفاءة تلك رُبطت بوجود احتكارات ومنافع عامة وعوامل خارجية في داخل الدولة وقطاعات السوق أيضًا.

الإخفاق السياسي

ينتج من تدخلات الدولة في الاقتصاد - في صورة تعرفات جمركية أو حصص استيرادية أو إعانات مالية أو دعم أسعار أو منح تراخيص تصدير أو فتح اعتمادات تصدير أو إصدار مراسيم تخص الصحة والسلامة، أو من خلال متطلبات التخطيط أو اتفاقات تنظّم الأسعار أو في أي صورة من مئات الصور الأخرى - فائزون وخاسرون على صعيد الاقتصاد. لندرس مثلًا الإعانات المالية التي تُصرَف على المزارعين من خلال «السياسة الزراعية المشتركة». تعود هذه الإعانات بالنفع على المزارعين الأوروبيين الذين يملكون مزارع

شاسعة تعتمد الزراعة الكثيفة. لكنها تؤذي المستهلكين الأوروبيين الذين سيُضطرون إلى دفع مبلغ أسبوعي إضافي يناهز اثني عشر جنيهًا استرلينيًا، في المتوسط، للحصول على طعامهم. وهي تُضر بالمزارعين في دول العالم الثالث أيضًا الذين «تُغرَق» أسواقُهم المحلية بفوائض الأسواق الأوروبية. كيف يمكننا تفسير قرار الدولة بالتدخل في بعض نواحي الاقتصاد بخلاف النواحي الأخرى؟ الإجابة التي سيُفصح عنها منظرو الاختيار العام هي أن الدولة تتصرف على أساس الأحكام المتصلة بالمصلحة العامة لتصحيح إخفاقات السوق. لكن الإجابة المختلفة للغاية للاختيار العام هي أن الدولة تتدخل لإتاحة امتيازات اقتصادية خاصة، أو إيجارات، تعود بالمنفعة على محازبيها السياسيين وعلى المُساهمين في حملاتها السياسية، وبالضرر على خصومها السياسيين[23]، أي إن دعم الزراعة مردُّه ليس أنّ من المصلحة العامة القيام بذلك. لكنها تُدعم لأن المزارعين يشكلون جماعة ضغط سياسية قوية يتعين على السياسيين اجتناب سهام انتقادها ومحاولة جذب أموالها.

الإنفاق السياسي، ويعني توظيف المؤسسات وجماعات الضغط لمواردها أملًا بحيازة امتيازات اقتصادية، هو سبب الشلل الاقتصادي بحسب منظري الاختيار العام. وفي الحقيقة، «التخلص من الإنفاق السياسي بالنسبة إلى المهتمين بزيادة ثروة الأمة (يكاد) يعادل دعم الوطنية والقيم التقليدية الأميركية»[24]. الإنفاق السياسي مضر لأن تدخُّل الدولة، في أي صورة كان، يشوّه المنافسة ويُعوّق عمل اليد الخفية. ولندرس المثال «الجلي»[25] الذي يتحدث عن شركة أميركية للفولاذ متعثرة تستثمر مواردها، في مسعى إلى العودة إلى تحقيق أرباح، بهدف فرض حظر على واردات البلاد من شركة كورية منافسة على «أساس [أنها] خطرة بيئيًا». المثال الذي عرضه تالوك فرضي

---

(23) Tullock, The Vote Motive; The Economics of Special Privilege and Rent Seeking (Boston: Kluwer Academic, 1989), and R. Tollison, «Rent-Seeking,» in: D. Mueller (ed.), Perspectives on Public Choice (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(24) C. Rowley and G.Tullock, «Introduction,» in C. Rowley, R. Tollison and G. Tullock (eds.), The Political Economy of Rent Seeking (Boston: Kluwer Academic, 1988), p. 3.

(25) Tullock, The Economics of Special Privilege, p. 55.

صرف، مع أنه يمكن الإشارة إلى أن الرئيس جورج دبليو بوش فرض مجموعة من التعرفات الجمركية على واردات الولايات المتحدة من الفولاذ في آذار/ مارس 2002. يوجد معظم صناعة الفولاذ الأميركية في الولايات الرئيسة «المتأرجحة»، وهي أوهايو وبنسلفانيا ووست فرجينيا. لكن التعرفات أُلغيت آخر الأمر في كانون الأول/ ديسمبر 2003 بعد أن قضت منظمة التجارة العالمية بعدم قانونيتها، وبعد أن هدد الاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على وارداته من الولايات المتحدة.

ما هو الشيء الذي يمكننا استنتاجه من هذا السلوك؟ يجادل تالوك أنه يمكن تقليص المنافسة وخفض السعر إذا أفلحت الشركةُ في تأمين الحظر. سيبدو أول وهلة أن منظري الإنفاق السياسي، في هذه المرحلة، كما لو أنهم وقعوا في فخ المبالغة في حججهم، لأن الأسواق تخفق أحيانًا كما رأينا. وهذا يعني بالتأكيد أن تدخُّل الدولة ليس مضرًا دائمًا. لكن الاحتكار أحدُ أسباب إخفاق السوق. والأمر الذي يجادل فيه منظرو الاختيار العام هنا أن التدخل الحكومي يتخذ في العادة شكل بناء احتكارات ودعمها بمكافأة بعض الشركات بإعانات مالية واعتمادات تصدير ومعاقبة الشركات الأخرى باتفاقات تسعير وتشريعات جائرة في ميدان الصحة والسلامة. بعبارة أخرى، الاحتكارات لا تظهر بكل بساطة، بل تُبنى. إن تدخُّل الدولة مضر لأنه يؤدي إلى إخفاق السوق. والإنفاق السياسي مضر أيضًا لأن الموارد التي تُستثمر سعيًا وراء امتيازات تدعمها الدولة لن يمكن استثمارها على نحوٍ مُنتج بطرائق تنفع المستهلك. وبصرف النظر إن كان الضغط ناجحًا أم لا، لا يمكن استخدام الموارد التي استثمرتها الشركةُ الأميركية في محاولة تأمين حظر على السلع المستوردة من كوريا في شراء مكائن جديدة من شأنها خفض تكاليف الإنتاج والأسعار.

عجز الموازنات والانتخابات وسياسات الاقتصاد

بيّنتُ في مستهل المبحث السابق كيف طور منظرو اقتصاد الرفاهية في خمسينيات القرن الماضي ومطلع ستينياته نظرية إخفاق السوق لتكون بذلك تحديًا لتزمّت سياسة عدم التدخل في الاقتصاد. لكن تحذيرهم لم يكن الأول من

نوعه، ففي ثلاثينيات القرن الماضي، جادل جون مينارد كينز في نقاش ذاع صيته آنذاك أن الأسواق الرأسمالية غير مستقرة بطبيعتها ويسهل إيقاعها في حالات ركود، حيث لا يمكن ليد خفية أن تُنقذها[26]. جادل كينز الذي كتب، في زمن تبيَّن فيه بجلاء إخفاق سياسة عدم التدخل في السوق في إخراج بريطانيا أو أميركا من الكساد الكبير، أن في وسع الدولة، بل ويجب عليها أن تكون الضامن للنمو والاستقرار الاقتصادي. لا يصعب سرد المنطق الأساس لما بات يُعرف بالاقتصاد الكينزي، وفحواه أنه عندما يُحدق بالدولة خطر الركود، يجب عليها زيادة الإنفاق وخفض الضرائب لتحفيز الاستهلاك، ولو كان ذلك يعني التسبب بعجز موقت ناجم عن لجوء القطاع العام إلى الاقتراض. وعلى العكس، إذا كان الاقتصاد محمومًا والتضخم يتصاعد، يجب على الدولة خفض الإنفاق وزيادة الضرائب لكبح الاستهلاك، وبالتالي التخلص من العجز السابق.

جاء رد الاختيار العام على لسان بوشنان وفاغنر[27] على هذه الحجة كما يأتي. رأى كينز بصفته خبيرًا اقتصاديًا أن دوره هو حيازة المعرفة وتقديم النصيحة إلى مجموعة صغيرة من السياسيين المستنيرين الذين يمكن ائتمانهم القيام بـ «الأمر الصحيح»، لكنه (كينز) لم يفكِّر في تطبيق وَصَفاته السياسية على مجتمع ديمقراطي تتصارع فيه الأحزابُ السياسية للفوز بالمقاعد الانتخابية والمحافظة عليها. عندما يكون الركود وشيكًا، يعمد السياسيون الذين يودون تعظيم عدد ناخبيهم إلى زيادة الإنفاق وإلى الاقتطاع من الضرائب لأن من مصلحتهم القيام بذلك. يعرف السياسيون أن الناخبين يفضّلون الإنفاق العام الكبير على الإنفاق العام الضئيل، وتدنّي الضرائب على ارتفاعها، وبالتالي فإن عملية زيادة الإنفاق وخفض الضرائب ستزيد فرص إعادة انتخابهم. لكن لن يكون لدى السياسيين حافز لخفض الإنفاق وزيادة الضرائب عند انتعاش

(26) لنظرة عامة، يُنظر: R. Skidelsky, *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour* (Basingstoke: Macmillan, 1992), pp. 537-570.

(27) J. Buchanan and R. Wagner, *Democracy in Deficit* (New York: Basic Books, 1977), and *The Consequences of Mr. Keynes* (London: IEA, 1978).

الاقتصاد. بعبارة بسيطة، احتمال أن يزيد السياسيون الضرائب في المرحلة التي تسبق الانتخابات ليس أبعد من احتمال تصويت الديَكة الرومية لعيد الميلاد. هذا اللاتكافؤ في الحوافز يعني أن الإنفاق العام والضرائب وعجز الموازنات بسبب الاقتراض سيزيد بمرور الوقت. وفي النهاية، إما أن يؤدي ذلك إلى تباطؤ النمو الاقتصادي أو إلى الركود ومعدل بطالة أعلى. ومع بدء السياسيين بطباعة المال، بالمعنى الحرفي للكلمة، للمحافظة على مستوى الإنفاق العام وسداد أقساط الديون في الوقت عينه، يرتفع معدل التضخم أيضًا:

> أدى تطعيم الاقتصاد الكينزي في نسيج ديمقراطية سياسية إلى تفيح شامل في النظام المالي. والنتيجة هي ميل إلى إحداث عجز في الموازنات، وبالتالي إحداث تضخُّم بعد أخذ طرائق عمل المؤسسات السياسية الديمقراطية في الحسبان[28].

عانت حكومة دولة واحدة فقط عجزًا في الموازنة بين عامي 1951 و1955 من بين ما بات يُعرف بدول مجموعة الدول الصناعية السبع، وهي الولايات المتحدة وكندا واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبريطانيا. وفي المقابل، عانت حكومات الدول السبع كلها عجزًا في موازناتها بين عامي 1961 و1965[29]. يُعزى الفرق إلى النظرية الكينزية. وكما أثبت الركود الاقتصادي آخر الأمر في سبعينيات القرن الماضي، كانت التكلفة الاقتصادية لتطبيق النظرية الكينزية لجذب أكبر عدد من أصوات الناخبين باهظة. لكن بالنسبة إلى السياسيين الذين سعوا إلى إعادة انتخابهم في الستينيات، كانت تبعات هذه التكلفة ستظهر بعد انتهاء حياتهم السياسية. وهناك سبب عند السياسيين النفعيين للاهتمام بما سيحصل في الانتخابات المقبلة، وربما في الانتخابات التي تليها. لكن ليس لديهم في المقابل سبب انتهازي لتقدير منافع كسب مزيد من الأصوات على المدى القصير إزاء تكلفة الركود النهائي على المدى الطويل.

---

(28) Buchanan and Wagner, *The Consequences*, p. 23.

(29) Mueller, *Public Choice III*, pp. 464-465.

من قيود مبدأ «المساواة في التمثيل النيابي» أنه لا يتيح التعبير عن التفضيلات الشديدة. يمكن استخدام الاتّجار بالأصوات، من حيث المبدأ، لتخفيف حدة هذه المشكلة. مثال ذلك، ربما يوافق شخص ما على التصويت وفقًا لمشيئة شخص آخر في انتخابات محلية ليس لدى الأول إزاءها آراء قوية في مقابل أن يصوت الأخير وفقًا لمشيئة الأول في انتخابات عامة مقبلة. من الناحية العملية، يجعل الاقتراع السري تطبيق هذه الترتيبات أمرًا بالغ الصعوبة. لكن الاتّجار بالأصوات ممكن في المجالس التشريعية حيث يكون التصويت علنيًا وأعداد المشاركين صغيرة نسبيًا. فالاتّجار بالأصوات شائع كثيرًا في الولايات المتحدة، حيث الانضباط الحزبي ضعيف نسبيًا، وحيث تعمل لجان مجلس الكونغرس على إتمام هذه العمليات، بحسب منظري الاختيار العام[30]. والسؤال الذي يود منظرو الاختيار العام طرحه: «هل يؤدي الاتّجار بالأصوات إلى زيادة الفاعلية وإلى انتخاب مجلس تشريعي أفضل؟» «بما أن الاتّجار بالأصوات يتيح للأفراد التعبير عن شدة تفضيلاتهم، وبما أنه يتسبب في مقايضة تعود بالنفع على الطرفين، ربما يمكن الاستنتاج أنها تؤدي إلى انتخاب مجلس تشريعي أفضل[31]. لكن يمكن إثبات أن الاتّجار بالأصوات يمكن أن يكون إحدى أقل السمات جاذبية وكفاءة في عالم السياسة الأميركي، أو ما يُعرف بإنفاق الاسترضاء.

تبرز سياسة إنفاق الاسترضاء عندما توافق مجموعة من السياسيين على دعم تعديل جزء من تشريع مصمم خصيصًا لإفادة الناخبين في الدائرة الانتخابية للشخص الذي اقترح التعديل في مقابل تقديم ذلك الشخص دعمه لاحقًا

---

(30) B. Weingast and W. Marshall, «The Industrial Organization of Congress; or, Why Legislatures, Like Firms, are not Organized as Markets,» *Journal of Political Economy*, vol. 96 (1988), pp. 132-163, and E. Schattschneider, *Politics, Pressures and the Tariff* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1935).

(31) J. M. Buchanan and G. Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962).

لتعديلات مصممة لإفادة ناخبي هؤلاء السياسيين في دوائرهم الانتخابية. تسمح هذه الصفقات للسياسيين الضالعين فيها بإظهار قدرتهم على الدفع بمصالح ناخبيهم. لكن هذا النوع من الاتّجار بالأصوات يفرض تكلفة خارجية سلبية على ناخبي السياسيين غير المشاركين في الصفقة، ويؤدي إلى تمرير تشريع عديم الكفاءة. ولندرس وضعًا مبسطًا ليس فيه غير ثلاثة مشرعين «1» و«2» و«3» وثلاثة اقتراحات خاصة بالإنفاق «أ» و«ب» و«ج» سيتقرر مصيرها باقتراع الأغلبية. يبيّن الجدول (4-1) مقدار انتفاع ناخبي كل مشرِّع، في المتوسط، من الموافقة على كل اقتراح. لاحظ أن منافع الاقتراح «أ» عالية نسبيًا في الدائرة الانتخابية للمشرع «1»، ومنافع الاقتراح «ج» عالية نسبيًا في الدائرة الانتخابية للمشرع «3». وإذا افترضنا أن تكلفة كل اقتراح تبلغ 30 جنيهًا استرلينيًا، وستوزَّع هذه التكلفة على الناخبين بالتساوي، يظهر أن الكفاءة الاقتصادية تقتضي، في الحد الأدنى، الموافقة على تلك الاقتراحات، خصوصًا تلك التي تزيد منافعها العامة على تكلفتها الإجمالية. في هذه الحالة، الاقتراح الوحيد الذي يفي بهذا المعيار هو الاقتراح «ب». وفي حالة الاقتراحين «أ» و«ج»، تقلّ تكلفة المنافع الإجمالية للاقتراحين عن 30 جنيهًا استرلينيًا.

باعتماد التصويت البسيط بالأغلبية، وانتفاء الاتّجار بالأصوات، تكون الكفاءة مؤمّنة. سيصوت المشرعون الذين يهدفون إلى جمع أكبر عدد من الأصوات لمصلحة الاقتراحات التي تفوق منافعها التي ستجلبها لجماهيرهم الناخبة حصتهم البالغة 10 جنيهات استرلينية من التكلفة الإجمالية. لذلك سيصوت المشرعون الثلاثة للاقتراح «ب». لكن المشرعَين الثاني والثالث سيصوتان ضد المشرع الأول، وسيصوت المشرعان الأول والثاني ضد المشرع الثالث. لكن إذا كان الاتّجار بالأصوات ممكنًا، فسيجد المشرعان الأول والثالث أن من مصلحتهما التوصل إلى اتفاق بدعمه المشرعُ الأول في مقابل دعمه المشرع الثالث. وفي النهاية سيعود هذا الاتفاق بالنفع على الجميع. سيخسر المشرع الأول 4 جنيهات من تمرير الاقتراح «ج»، لكنه سيكسب 10 جنيهات من الموافقة على الاقتراح «أ». وسيخسر المشرع الثالث 6 جنيهات من تمرير الاقتراح «أ» لكنه سيكسب 7 جنيهات من الموافقة على الاقتراح

«ج». والخاسر في جميع هذه الحالات هو المشرع الثاني لأنه سيتكبد 8 جنيهات من تمرير الاقتراح «أ»، و4 جنيهات من تمرير الاقتراح «ج». لاحظ أن هذا العامل الخارجي السلبي أكبر من المكاسب الإجمالية للمشرعَين الأول والثالث.

الجدول (4-1)

الاتجار بالأصوات

المشرع	اقتراح نفقات (بالجنيه الاسترليني)		
	«أ»	«ب»	«ج»
1	20	15	6
2	2	16	6
3	4	11	17
المجموع	26	38	29

البيروقراطية وتنظيم الموازنة

نما الإنفاق الحكومي باطراد في القرن الماضي بشكل متلائم مع الناتج المحلي الإجمالي الكلي في الدول المتقدمة والنامية. ففي المملكة المتحدة، زاد الإنفاق الحكومي كحصة من الناتج المحلي الإجمالي من 12.7 في المئة في عام 1913 إلى 43 في المئة في عام 1996. وفي الولايات المتحدة، زاد الإنفاق الحكومي من 7.5 إلى 45 في المئة خلال المدة ذاتها. وفي ألمانيا وإيطاليا، زاد الإنفاق بنسبة فاقت الخمسين في المئة بحلول مطلع تسعينيات القرن الماضي[32]. إلامَ يُعزَى هذا النمو؟ لا يصعب التفكير في تفسير يعبِّر عنه بدلالة المصلحة العامة. مع نمو الدخل الشخصي وإشباع مزيد من الحاجات الأساسية، زاد طلب الناخبين على سلع وخدمات متاحة على نحوٍ تقليدي

(32) V. Tanzi and L. Schuknecht, *Public Spending in the Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

بوساطة الدولة ومن خلالها مثل الصحة والتعليم[33]. لذلك، يوفر النمو في الإنفاق الذي هو أبعد ما يكون عن تقديم دليل على إخفاق الدولة، في هذه المطالعة، برهانًا على استجابتها لتغيرات أفضليات مواطنيها. ويقدّم انتقاد بوشنان وفاغنر للنظرية الكينزية أحد بدائل الاختيار العام لهذا التفسير. نما الإنفاق الحكومي لأن لدى السياسيين الساعين إلى جمع أكبر عدد من الأصوات حوافزَ قويةً لزيادة الإنفاق وخفض الضرائب وزيادة العجز في الموازنات. ويقدم وليام نيسكانين[34] تفسيرًا آخر لمنظري الاختيار العام.

يشيع ضمن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة افتراض أن الشركات تسعى إلى تعظيم أرباحها. لكن البيروقراطيات الحكومية الممولة بوساطة المنح الحكومية لا تعمل في بيئة ربح وخسارة. إنها تتلقى الأموال من الحكومة وتؤدي خدماتها من دون مقابل في العادة عند نقطة التسليم. وهنا في نظر نيسكانين يُبرز السؤال الآتي: ما هي الأمور التي ترمي البيروقراطيات الحكومية المعنية إلى تعظيمها؟ يجيب أنها ستسعى دائمًا إلى تعظيم حجم موازنتها لأن الزيادة في الموازنة ستنعكس إيجابيًا على رواتب الموظفين ونفوذهم ورعايتهم ومحسوبياتهم وسمعتهم العامة ومستلزماتهم ومُخرجاتهم[35]. وتسعى البيروقراطيات على اختلاف أنواعها إلى تضخيم موازناتها، وستسعى إلى زيادة موازنات دوائرها أو مصالحها أو أقسامها الفرعية بصرف النظر عن تلك الناحية من السياسة العامة الضالعة فيها.

لكن ذلك لا يمثّل غير الجزء الأول من حجة نيسكانين، حيث يمضي ويشير إلى أن البيروقراطيات ستحقق نجاحًا نسبيًا في جهدها الرامي إلى زيادة موازناتها. ذلك لأن البيروقراطيات الحكومية منظمة بطرائق تمنح موظفيها سلطة احتكارية كبيرة. هؤلاء الموظفون الإداريون موزعون على المستويين

---

(33) D. Mueller and P. Murrell, «Interest Groups and the Size of Government,» *Public Choice*, vol. 48 (1986), pp. 125-145.

(34) W. Niskanen, *Bureaucracy and Representative Government* (Chicago: Aldine, 1971), and *Bureaucracy and Public Economics* (Aldershot: Edward Elgar, 1994).

(35) Niskanen, *Bureaucracy and Representative*, p. 38.

الوطني ودون الوطني على دوائر معرفة بحسب مسؤولياتها في نواحٍ سياسية معينة، في مجال الصحة أو في مجال الشؤون الخارجية. يبدو ذلك بالبداهة غاية في المنطقية. فما الجدوى من مديريتين تعليميتين لا مفر من ازدواجية أعمالهما؟ لكن منطق هذا التقسيم الوظيفي للعمالة من منظور الاختيار العام ليس أقوى من منطق منح إحدى الشركات احتكار إنتاج السيارات على أساس أن بناء خطّي تجميع سيكون هدرًا للمال. عند تقسيم الدولة إلى مديريات موحدة يحتكر الموظفون صوغ السياسات وتطبيقها وتقدير تكلفتها. الاحتكار سبب لإخفاق السوق، وسبب لإخفاق الدولة أيضًا بحسب نيسكانين. وسيستغل الموظفون الإداريون موقعهم الاحتكاري في انتزاع موازنات أكبر من رعاتهم، وبالتالي يقدمون «مُخرجات يمكن أن تصل إلى مثلي مُخرجات صناعة منافسة تواجه أوضاعًا مشابهة متصلة بالطلب والتكلفة»[36].

نقد نظرية الاختيار العام

بالكاد يوجد ضمن الدوائر الاقتصادية الآن من يطعن في القول إن استخدام نماذج استدلالية مبني على افتراض السلوك الغبي[37]. ما عاد الطلاب الجامعيون الذين يدرسون الاقتصاد على اطلاع على بدائل منهجية بكل بساطة. وفي ثمانينيات القرن الماضي، تكهن الاختصاصيون بثقة بأن نظرية الاختيار العام لن تلبث أن تنال منزلة مماثلة في العلوم السياسية[38]. لكن ذلك لا يبدو مرجحًا الآن. ستبقى نظرية الاختيار العام تستقطب الدعم وتوفر بديلًا حادًا لنظرية التعددية ونظريات الدولة الأخرى، لكن يظهر أن حظوظها ليست أوفر من حظوظ أي من النظريات الأخرى في الهيمنة المطلقة على العلوم السياسية. في الحقيقة، إذا كانت نظرية الاختيار، التي هي أبعد ما يكون عن نظرية متزمتة مُسلَّم بها، قد نجحت في شيء، فقد نجحت في جذب مزيد من الانتقادات. ولا يزال عموم هذه الانتقادات يركز، ربما على نحوٍ لا مفر منه، على افتراض

(36) Niskanen, *Bureaucracy and Public*, p. 64.

(37) T. Lawson, *Economics and Reality* (London: Routledge, 1997).

(38) D. Mueller, «The Future of Public Choice,» *Public Choice*, vol. 77 (1993), pp. 145-150.

السلوك النفعي[39]. وفحوى إحدى الحجج القياسية في هذه الناحية ما يأتي: عندما يقرر الناس كيف يتصرفون، عادة ما تُملي عليهم الأعراف الطريقة التي يجدر بهم التصرف وفقها[40]. لكن وجود هذه الأعراف وقوتها التحفيزية لا يعنيان أن الناس ليسوا إيثاريين ومحبين للغير دائمًا وحيثما كانوا. والسبب أن الأعراف تدعم السلوك النفعي وتشجع عليه في حالات كثيرة. فتصرُّف روادي الأعمال الحرة الذين يفاوضون مورّديهم في شأن عقودهم معهم ليس مفهومًا من الناحية الاجتماعية إذا أبرموا صفقة صعبة لزيادة أرباحهم. لكنّ الأعراف في جميع المجتمعات تحظر السلوك النفعي عند التعامل مع الأصدقاء والأسرة والمسنين والمقعَدين على سبيل المثال.

ما صلة ذلك بنظرية الدولة؟ خير وصف لمجموعة أعراف في عدد من الدول أنها «نظام أخلاق للخدمات العامة» يفرض على السياسيين والموظفين الحكوميين وغيرهم من العاملين في الدولة أن يستلهموا قراراتهم من اعتبارات المصلحة العامة، وأن يتحاشوا استغلال مناصبهم في السعي إلى مصالحهم الخاصة. الواضح أن التزام هذه الأعراف ليس دائمًا. ونكتفي بذكر مثال واحد عندما بدأ عدد من الأعضاء المنتمين إلى حزب المحافظين في مجلس العموم يطرح أسئلة استجوابية في تسعينيات القرن الماضي في شأن دفعات مالية[41]. لكن ذلك لا يعني انتفاء وجود أعراف تحكم الخدمة العامة. ولا ريب في أن الجهد الذي بذله هؤلاء النواب للتستر على الدوافع الحقيقية لسلوكهم وعظم الفضيحة التي ارتدّت عليهم آخر الأمر يؤكد من بعض الوجوه وجود هذه الأعراف. إن وجود هذه الأعراف على بعض المستويات لا يمثّل مشكلة توضيحية لنظرية الاختيار العام، لأنه متى ما ترسخت هذه الأعراف، سيكون التزامها من مصلحة الفرد غالبًا. بهذه الطريقة، يمكن منظري الاختيار العام

---

(39) J. Mansbridge (ed.), *Beyond Self-Interest* (Chicago: University of Chicago Press, 1990), and E. Paul, F. Miller and J. Paul (eds.), *Self-Interest* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997).

(40) J. Elster, *The Cement of Society* (Cambridge: Cambridge University Press, 1989).

(41) D. Leigh and E. Vulliamy, *Sleaze: The Corruption of Parliament* (London: Fourth Estate, 1997).

المجادلة أن المصلحة الشخصية للسياسيين هي ما يدفعهم إلى الاستلهام من اعتبارات المصلحة العامة. لكن هذا على التحديد ما لا يجادل منظرو الاختيار العام في شأنه. بل إنهم يحاولون، كما رأينا، كشف زيف الخرافة «الرومانسية»[42] التي تتحدث عن أن العاملين للدولة توجههم اعتباراتُ المصلحة العامة.

يتضمن هذا النقد لافتراض السلوك النفعي عنصرًا مهمًّا آخر. اعتاد المتخصصون وصف الاختيار العام بأنه يتيح مقاربة «علمية» لدارسة السياسة[43]. لا يصعب تبين الأسباب. فبما أن العلوم الطبيعية تتضمن قدرًا كبيرًا من القدرة التوضيحية، يجدر استغلال هذا الوصف العلمي. غير أن أحد وجوه اختلاف العلوم الاجتماعية، مثل العلوم السياسية، عن العلوم الطبيعية مثل الفيزياء هو الفروق في حجم وتفسيرات العالم. النظريات المتصلة بالثقوب السوداء لا تغيّر سلوك هذه الثقوب ولا يمكنها ذلك كما هو واضح. لكن يمكن أن يكون للنظريات التي تفسر مثلًا أسباب منح الدول مصارفَها المركزية استقلالية، تأثيرٌ في السلوك السياسي وفي النتائج السياسية. في الحقيقة، أضحت في العقود القليلة الأخيرة مقولة إن الأسواق المالية تكافئ الدول التي تسم مصارفها المركزية بالاستقلالية بتدنّي أسعار الفائدة، إحدى المقولات الأساسية التي صاغها المدافعون عن تلك الاستقلالية[44]. أحد الدروس المحتملة التي يمكن استخلاصها من هذا «الانعكاس» أنه يجدر أن تكون العلوم الاجتماعية «نقدية» واعية. ويجدر بها عدم الاكتفاء بمحاولة تفسير العالم بل تغييره.

هذا بالضبط ما قام به منظرو الاختيار العام من وجوه كثيرة. عدلت النظريةُ طريقة «نظر الإنسان المعاصر إلى الحكومة»[45]. ففي أميركا، قوّى

---

(42) Buchanan, «Politics without.»

(43) I. Lustick, «The Disciplines of Political Science: Studying the Culture of Rational Choice as a case, in point,» *Political Science and Politics*, vol. 30, no. 2 (1997), pp. 175-179.

(44) S. Bell, *Australia's Money Mandarins: The Reserve Bank and the Politics of Money* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

(45) Buchanan, «Politics Without,» p. 21.

انتقاد النظرية الكينزية المطالِبَ بسن تشريع يُلزم الحكومة بإقرار موازنات متوازنة، فيما يُستخدم الإتفاق السياسي في تسويغ المطالبات بإصلاح قانون تمويل الحملات الانتخابية. وفي بريطانيا وأميركا، شجعت نظرية البيروقراطية التي تعظّم المنفعة لنيسكانين على تطوير نظام تنافسي لتقديم العطاءات وعلى الخصخصة[46]. لكن من منظور نقدي ذاتي الوعي، فإن مشكلة الاختيار العام هي في فرضيتها أن السلوك نفعي، فتقنّن هذه الفرضيةُ هذا السلوكَ وتقويه في «العالم الحقيقي». وهي تقوم بذلك بتصويرها الأفعال النفعية الصرفة على أنها عادية على نحوٍ مثالي، وجزءًا غير مستهجَن ومحتوم من طبيعتنا[47]. بالتالي، إذا كان السلوك النفعي في يوم من الأيام افتراضًا عديم الدقة إلى حد بعيد بالنسبة إلى سلوك أغلبية الناس، فربما يكون النجاحُ الأكاديمي لنظرية الاختيار العام قد أضفى عليه مزيدًا من الصحة. بعبارة أخرى، ربما أعاد منظرو الاختيار العام بناء العالم وفقًا لتصوراتهم الخاصة غير الجذابة. وبالنظر إلى منطلقهم التحفيزي، يرى منظرو الاختيار العام أن مهمتهم المعيارية «بناء نظام سياسي يوجه السلوك النفعي للمشاركين نحو المصلحة العامة»[48]. لكن إمكان كون تنظيم المنفعة المشتركة يستلزم حيوية شمية، وأن دور العلوم الاجتماعية الإفصاح عن ذلك بصوت عالٍ وواضح، يفوت ببساطة منظري الاختيار العام.

نظرية الاختيار العام من دون تحامل

مال الجدل الدائر بين أنصار نظرية الاختيار العام وخصومها إلى استقطاب رأي العلوم السياسية. وأود في هذا المبحث الأخير أن أبين كيف يمكن مع ذلك تفسير البنود الأساسية لهذا الجدل الذي يزداد حدة. نقطة الانطلاق هنا العلاقة بين الدولة والسوق، إذ يصف الخبراء الاقتصاديون، الساعون إلى تفسير سلوك

---

(46) K. Dowding, *The Civil Service* (London: Routledge, 1995), pp. 63-78.

(47) G. Stephens, «On the Critique of Rational Choice,» *PS: Political Science and Politics*, vol. 24 (1991), pp. 429-431.

(48) Buchanan and Wagner, *The Consequences*, p. 18.

السوق، المستهلكين بكونهم يختارون المنتوجات على أساس تفضيلاتهم الذاتية المنفعة. وسعى منظرو الاختيار العام على نحوٍ تقليدي إلى شرح السلوك الانتخابي بطريقة مشابهة[49]. فالناخبون، مثل المستهلكين، يختارون المرشحين والأحزاب بالطريقة النفعية ذاتها التي يختار بوساطتها المستهلكون مسحوقَ الصابون من بين الماركات المتنوعة.

لكن، كما أقرّ اثنان من منظري الاختيار العام: جيفري برينان ولورين لوماسكاي[50]، فإن التشبيه بين السوق وصنع القرار الانتخابي مضلل في ناحية واحدة مهمة. المستهلكون في بيئة السوق حاسمون في اختياراتهم. وعندما يختار مستهلك يعظّم منفعته ويفضّل التفاح على البرتقال أن يشتري البرتقال، سيحصل على برتقال. لكن الناخبين في وضع مختلف تمامًا، فبين عددٍ كبير من الناخبين في الدوائر الانتخابية، الفرصُ ضئيلةٌ لأن يكون لأي صوت انتخابي فردي تأثير في نتيجة الانتخابات. ربما يود الناخبُ المرشحَ «أ» وربما يقترع له لكن يفوز المرشح «ب» على الرغم من ذلك. الاستدلال الذي دأب منظرو الاختيار العام على استخلاصه من ذلك هو أن التصويت عمل غير عقلاني[51]. وحتى عند تقدير تكلفة التصويت بدلالة الوقت والجهد اللازمين للوصول إلى مراكز الاقتراع حصرًا، يتبيّن أنها تزيد دائمًا على منافع التصويت المختزَلة باحتمالية كونها حاسمة. لهذا السبب، على الأفراد العقلانيين والانتهازيين والمعظِّمين للمنفعة عدم التصويت. لكن هناك استدلالًا آخر يمكن استنباطه هو أنه ليس لدى المقترعين سبب للاقتراع بناء على مصالحهم الذاتية، حيث يتيح التصويت للمقترعين فرصة لـ «التعبير» عن معتقداتهم وقيمهم حيال أنفسهم والعالم.

---

(49) A. Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper & Row, 1957), p. 295.

(50) G. Brennan and L. Lomasky, *Democracy and Decision* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(51) Downs, *An Economic Theory*, pp. 267-276, and W. Riker and P. Ordeshook, «A Theory of the Calculus of Voting,» *American Political Science Review*, vol. 62 (1968), pp. 25-42.

هناك صلة ما هنا بالمقولة السابقة، لأن التصويت المعبِّر في أحد أشكاله امتدادٌ لدعم سياسيين ألزموا أنفسهم بكلامهم وأفعالهم بالسعي إلى تحقيق المصلحة العامة، وسحبٌ في المقابل لدعم أولئك الذين يُعتقَد أنهم تلاعبوا بالاقتصاد أو سوّقوا سياسات تخدم مصالحهم الخاصة. وما دام الناخبون على استعداد للتعبير عن أنفسهم بهذه الطريقة، فسيكون عزم السياسيين النفعيين على تحقيق إرادة الناخبين بإعادة انتخابهم حافزًا ليلزموا أنفسهم بتحقيق المصلحة العامة. ليس في ذلك شيء جديد هنا، وأنا أشرت أصلًا إلى أن وجود الأعراف يوفر للناس سببًا نفعيًا لالتزام تلك الأعراف. لكن مضامين ذلك بالنسبة إلى نظرية الاختيار العام صارخة. يرد منظرو الاختيار العام المجادلة أن ليس هناك فارق حقيقي بين السوق والدولة. فكلتاهما عرضة لإخفاقات بسبب الفعالية، وكلتاهما تعمل بوساطة جهات فاعلة نفعية، وكلتاهما عرضة لمشكلات سببها الاحتكارات والعوامل الخارجية والسلع العامة. لكن إذا كان برينان ولوماسكاي على حق، يوجد فارق دائم ومهم بين السوق والدولة، وهو أن لدى الجهات الفاعلة في السوق حوافز أقوى للعمل بطريقة نفعية، ولهذا السبب لا يمكن الافتراض بالضرورة أن الأسواق والدولة تخفقان دائمًا للأسباب ذاتها وبالطريقة عينها. تشمل نظرية الاختيار العام تطبيق طرائق الاقتصاد في دراسة السياسة، خصوصًا افتراض السلوك النفعي. غير أن التوسع في هذا الافتراض ليشمل الحلبة السياسية ربما يكون غير ملائم أبدًا.

كيف يرد منظرو الاختيار العام «التقليديون» على هذه المقولة؟ إذا قبلنا المنطق الأساسي للمقولة المتصلة بالتصويت المعبِّر، فربما يقول هؤلاء المنظرون إن على الرغم من ذلك فإن كل ما أُثبِت هو أن حافز السياسيين النفعيين لتحقيق المصلحة العامة «يغطي» أفعالهم[52]، أي إنه ليس للتصويت النفعي أي تأثير حقيقي لأن الجهات الفاعلة الرسمية النفعية ستواصل السعي إلى تحقيق مصالحها الخاصة وإن كانت ستقوم بذلك بطرائق أكثر حذقًا.

(52) G. Tullock, «The Economics of Special Privilege,» in: J. Alt and K. Shepsle (eds.), *Perspectives on Positive Political Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

ربما تقر الأحزاب بتقديم إعانات إلى القطاع الزراعي لأن المزارعين هم أكبر المساهمين الماليين في الحملات الانتخابية، لكن هذه الأحزاب ستبرر أفعالها بالإشارة إلى الحاجة إلى المحافظة على الطريقة الريفية في الحياة. وربما يخفض السياسيون ضريبة الدخل في المرحلة التي تسبق الانتخابات لكسب الأصوات، لكنهم سيحتاجون إلى تبرير أفعالهم وتفسيرها بالإشارة إلى الحاجة إلى تحفيز طلب المستهلك. وربما يود الموظفون الحكوميون الحصول على موازنات أكبر ليوسعوا إمبراطورياتهم، لكنهم سيحتاجون إلى تبرير المطالب وتفسيرها بذريعة المحافظة على الخدمات الحكومية وتحقيق أهداف الحكومة.

لكن الحاجة إلى توفير «غطاء» منفعة عامة تُحدث تأثيرًا. فالسياسة ليست مجرد تعبير عن المصلحة الذاتية، بل تُعنى بتقديم الحجج والإقناع. وفي سياق سعي السياسيين والجهات الحكومية الفاعلة الأخرى إلى تحقيق مصالحهم الخاصة، يتعين عليهم إقناع الناخبين المشككين والصحافيين والمعارضين بأن أفعالهم منسجمة مع المصلحة العامة. ولا يصعب تخيّل البنود الأساسية لأجندة بحثية بديلة، حيث يُدفَع بهذا التفاعل بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة إلى الواجهة التفسيرية[53]. الضحية المنهجية في هذه المقاربة لن تكون افتراض السلوك النفعي الذي خصصنا له الكثير من الاهتمام في هذا الفصل، بل محاولة تقديم تفسيرات استدلالية «بدءًا بالقمة». تتفاوت التصورات في شأن ما تمثله المصلحة العامة بين دولة وأخرى، ومرحلة زمنية وأخرى. لذلك، سيكون الجهد البلاغي للسياسيين والجهات الحكومية الأخرى متفاوتًا بالمثل. ومع أن في استطاعتنا القول على أكثر المستويات العمومية إن السياسيين والجهات الأخرى سيسعون إلى توفير «غطاء» مصلحة عامة لأفعالهم، فلا يمكننا تحديد الشكل الذي سيتخذه هذا الغطاء، أي لا يمكننا تقديم تفسيرات عامة شاملة «بدءًا بالقمة» لسلوك الجهات الفاعلة.

---

(53) A. Hindmoor, *The Construction of Political Space: New Labour at the Centre* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

خلاصة

لم يفسر الفلاسفةُ العالم إلا بطرائق متنوعة، مع أن المطلوب تغييره[54].

من المتعارف عليه عمومًا أن استخدام نماذج استدلالية «بدءًا بالقمة» بناءً على افتراض السلوك النفعي أدى إلى تحوُّل في الدراسة الأكاديمية لعلم الاقتصاد، وأضفى عليها مكانة فكرية في تناول تلك العلوم الطبيعية[55]. ليس مفاجئًا إذًا أن الخبراء الاقتصاديين سعوا إلى تطبيق طرائقهم في دراسة السياسات. على سبيل المثال، أنتوني داونز صريح في رغبته في محاكاة الاقتصاد، إذ استهل أطروحته نظرية اقتصادية للديمقراطية بالملاحظة الآتية:

> لقد أُحرز تقدُّم ضئيل نحو قاعدة سلوكية عامة لكنها واقعية لحكم عقلاني شبيهةٍ بالقواعد المعتمدة على نحوٍ تقليدي للمستهلكين والمُنتجين العقلانيين. لذلك، لم تتكامل الحكومة بنجاح مع صنّاع القرارات في القطاع الخاص في نظرية توازن عامة. كانت أطروحتها محاولة لتقديم قاعدة سلوكية للحكم الديمقراطي ولمتابعة مضامينها[56].

لكن، لم يكتفِ منظرو الاختيار العام بتفسير العالم ببساطة، بل سعوا أيضًا إلى تغييره ونجحوا في ذلك. ففي ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، تحدى هؤلاء المنظرون ما اعتبروه تزمت ما بعد الحرب حيال الحاجة إلى دولة «فاعلة» ومنافعها، ونجحوا في استرعاء انتباه الأكاديميين والسياسيين إلى إخفاقات الدولة. لكن يجدر عدم المبالغة في مدى تأثير نظرية الاختيار العام. فقد كان سياسيو «اليمين الجديد» من أمثال رونالد ريغان ومارغريت تاتشر سيُنتخَبون ويسعون إلى تحجيم الدولة، سواء أُطوِّرت نظرية الاختيار العام أم لا. ولم تمثل مقاربتهم تحولًا جذريًا بسبب مؤلفات جيمس بوشنان أو غوردن تالوك. لكن النظرية قدّمت لليمين الجديد بالفعل لغةً معينة يمكن بوساطتها تشريح إخفاقات

---

(54) K. Marx and F. Engels, *The German Ideology* (Moscow: Progress Publishers, 1964 [1845-6]).

(55) لكن يُنظر: Lawson.

(56) Downs, *An Economic Theory*, p. 3.

الدولة، ومجموعةً توصيات سياسية للتعامل معها. وبصرف النظر إن كان العالم قد أصبح مكانًا أفضل، فهو بالتأكيد مكان مختلف لوجود نظرية الاختيار العام.

مطالعة إضافية

Buchanan, J. «Politics Without Romance.» In: J. Buchanan and R. Tollison (eds.). *The Theory of Public Choice II*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1984.

Dunleavy, P. and B. O'Leary. *Theories of the State*. Basingstoke: Macmillan, 1987.

Elster, J. «Introduction.» In: J. Elster (ed.). *Rational Choice*. Oxford: Blackwell, 1986.

Laver, M. *Private Desires, Political Action*. London: Sage, 1997.

Mueller, D. *Public Choice II*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Rosenberg, A. *The Philosophy of Social Science*. Colorado: Westview Press, 1995.

Stretton, H. and L. Orchard. *Public Goods, Public Enterprise, Public Choice*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1994.

الفصل الخامس

النظرية المؤسساتية

فيفيان شميت

إن ما يسمى المؤسساتية الجديدة هي إضافة حديثة نسبيًا إلى كمّ نظريات الدولة، وهي ليست مجرد نظرية دولة شأنها في ذلك شأن وجهات النظر الأخرى التي يناقشها هذا الكتاب. ومع ذلك، ترجع جذورها، كما هو مبيّن في المقدمة، إلى محاولة «إعادة الدولة» إلى العلوم السياسية السائدة من طرف مجموعة من المنظرين الذين ينتقدون المقاربات المهيمنة السلوكية والمقاربات المتمحورة حول الإرادة الفاعلة[1]. دافع هؤلاء المنظرون عن الحاجة إلى وضع السياسة في سياق مؤسساتي؛ بعبارة أخرى، النظر إلى شروط الفرص السياسية على أنها محددة مؤسساتيًا إلى حد بعيد. وبذلك طوّروا مسارًا تصحيحيًا لهيمنة ما اعتبروه نظريات في العلوم السياسية تركّز على المدخلات وتشدد على الضغط والتأثيرات التي تتعرض لها الدولة عوضًا عن التركيز على قدرة مؤسسات الدولة على الرد على هذا الضغط. قُصِر هذا التموضع السياقي المؤسساتي للسياسة في البداية على محاولة إعادة الدولة إلى التحليل السياسي، لكنه عُمّم لاحقًا بعد أن أفسح دعاة سيطرة الدولة المجال لمؤسساتية جديدة أعمق أثرًا. لكن إذا كان التركيز الحصري على الدولة قد ضعُف في تطوير النظرية المؤسساتية الجديدة انطلاقًا من مركزية الدولة الجديدة، فقد بقيت الدولة عصب المعرفة الأكاديمية المؤسساتية الجديدة، وإن لم توصَف بذلك دائمًا.

تميز النظرية المؤسساتية، ربما على نحو عادي، بتشديدها على السياق المؤسساتي الذي تقع فيه الحوادث السياسية وعلى النتائج والتأثيرات التي تتمخض عنها. وعلى الضد من المعتقد السلوكي ومعتقد الاختيار العقلاني

(1) انظر، على سبيل المثال: P. B. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds.), *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

اللذين كانا سائدين (التقليديين)، تشدد النظرية المؤسساتية على مدى تأثُّر السلوك السياسي بالمشهد المؤسساتي الذي يتجلى فيه، وعلى أهمية التركات التاريخية الموروثة من الماضي إلى الحاضر ومدى تنوُّع التوجهات الاستراتيجية للجهات الفاعلة في السياقات المؤسساتية التي تجد نفسها فيها[2]، علمًا أن هذه المؤثرات يُساهم بوجهة نظره المميزة حيال الدولة.

اكتسبت المؤسساتية الجديدة التي تشمل «إعادة المؤسسات» إلى تفسير السياسة والمجتمع، زخمًا متعاظمًا في العلوم السياسية. لكن ما يعنيه منظرو العلوم السياسية بالمؤسساتية الجديدة يعتمد على مقاربتهم المنهجية المفضلة في العلوم السياسية، خصوصًا المسلّمات الإبستيمولوجية والأنطولوجية. ولهذا بدوره مضامين كبيرة في دراسة الدولة. إن للمؤسساتية الجديدة ثلاثة فروع: الاختيار العقلاني، والمؤسساتية التاريخية والمؤسساتية السوسيولوجية، إضافة إلى «مؤسساتية» رابعة جديدة أقرب عهدًا هي المؤسساتية الاستطرادية (discursive). لكل فرع أهدافه وغاياته ومعاييره الخاصة في التفسير في ما يخص الدولة، ولكل منها مزاياه وعيوبه في ما يخص تحليلات الدولة.

تصف مؤسساتية الاختيار العقلاني الدولةَ بأنها جهة فاعلة عقلانية في حد ذاتها تعتمد «منطق المصلحة» أو بأنها هيكلية حوافز تسعى الجهات الفاعلة المنطقية فيها وراء تفضيلاتها. وفي المقابل، تركِّز المؤسساتية التاريخية على أصول الدولة وتطوّرها وعلى مكوناتها، وتفسرها بنتائج خيارات هادفة (غير مقصودة غالبًا) وبأوضاع أولية فريدة تاريخيًا في «منطق اعتماد المسار». وترى المؤسساتية السوسيولوجية أن الدولة كيان له مكونات اجتماعية وإطار ثقافي، حيث تعمل الإرادات السياسية الفاعلة بموجب «منطق الملاءمة» المنبثق من قواعد وأعراف متمحورة حول الثقافة. أخيرًا، تنظر آخر الفروع المؤسساتية «الجديدة»، وهي المؤسساتية «الاستطرادية»، إلى الدولة بدلالة الأفكار والخطاب الذي تستخدمه الجهات الفاعلة في شرح العمل السياسي وتدارسه و/أو تقنينه في سياق مؤسساتي بموجب «منطق التواصل».

(2) C. Hay, *Political Analysis* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 14-15.

يبدأ هذا الفصل بمناقشة المؤسساتية القديمة التي وفّرت منظورًا توصيفيًا إلى حد بعيد للترتيبات المؤسساتية للدولة وللمقاربات «الشمولية» التي عاينت النظم السياسية عوضًا عن ذلك، وللمذهب السلوكي الذي رفض النوعين السابقين لمصلحة التركيز على سلوك الإنسان الفردي، ول المؤسساتية الجديدة التي اقترحت إحلالها محل جميع المقاربات السابقة. يلي ذلك تحليل معمق للفروع الرئيسة الثلاثة للمؤسساتية، وتقديم توصيفات تعريفية لخصائصها الرئيسة، وفروقاتها الإبستيمولوجية والأنطولوجية، ومنافعها وعيوبها، وكيفية ترابطها وتقاطعها. ونختم بدراسة الفرع الرابع والأحدث للمؤسساتية الجديدة باعتباره علاجًا لبعض المشكلات التي تواجهها الفروع المؤسساتية الجديدة التي سبقته.

من المؤسساتية القديمة إلى المؤسساتية الجديدة

لا يكتمل وصف المؤسساتية الجديدة من دون التطرق إلى المؤسساتية «القديمة» أولًا. درست المؤسساتيةُ الأصلية المؤسسات الحكومية الرسمية وعرّفت الدولة بدلالة ترتيباتها السياسية والإدارية والقانونية - كما ورد في تلخيص وودرو ويلسون. استخدمت منهجية وصفية إلى حد بعيد لتفسير العلاقات بين مستويات الحكومة وفروعها، واستنبطت مفاهيم الدولة من الفلسفة السياسية التقليدية وفهمتها بدلالات السيادة والعدالة والسلطة والمواطنة والمنزلة القانونية في القانون الدولي. عندما كانت المؤسساتية القديمة مقارنة، صنّفت التشكيلاتِ المختلفة للدولة، بشكل رئيس، لإظهار أوجه الشبه أو أوجه الاختلاف في كيفية عمل الحكومات. وبقيت لانظريةً إلى حد بعيد على الرغم من تطور بعض النظريات السياسية، مثل نظرية التعددية لجماعات المصلحة (مثل بنتلي)، حيث ظهر بعض الانشقاقات لمصلحة «العلمية»، مثل تشارلز ميريام[3].

---

(3) A. Somit and J. Tanenhaus, *The Development of American Political Science from Burgess to Behavioralism* (New York: Irvington, 1982).

بحلول خمسينيات القرن الماضي وستينياته، حلت المقاربات النظامية في دراسة العلوم السياسية محل المؤسساتية القديمة بدرجة كبيرة، سواء أكانت مقاربات بنيوية وظيفية أم مقاربات «شمولية» أخرى، مثل التحليل الماركسي، التي بلغت ذروتها في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. استُبدلت الدولة في المقاربة البنيوية-الوظيفية بالنظام السياسي وفُسرت بدلالة عمل أجزائه البنيوية الساعية إلى التوازن، من خلال الإفصاح عن المصلحة وتجميعها[4]. تميّز ذلك بانحياز إلى مصلحة الوضع الراهن. وتجسّد في هذه المقاربة افتراض معياري غير نقدي مفاده أن النظام سيستمر ما دامت هياكله عملت بطريقة تضمن تحقيق هدفه – المحافظة على الذات – وأن «المجتمعات التي تقوم بوظائفها على نحوٍ أكثر اكتمالًا تكون أفضل بدرجة معينة»[5]. زد على ذلك أن النظام كان ساكنًا، بمعنى أن الثورات كانت حالات شاذة وغير قابلة للتفسير من داخل النظام، وأن التغيير كان يُستوعب بوساطة النظام باعتباره حالة «توازن استثنائي». وعندما تُربَط المقاربة بنظرية سياسية للدولة، تؤول إلى نظرية تقليدية لجماعات المصلحة، وتفترض أن دور الدولة هو التوسط بين المصالح المتنافسة وصولًا إلى المصلحة العامة[6]. وتمثلت النظرية المضادة في التحليل الماركسي الذي، وإن كان نظاميًا بالمثل، صوّر الدولة بأنها هيكل علوي في خدمة مصلحة واحدة، هي مصلحة البرجوازية، ورأى أن النظام يعمل ككل عبر نزاع طبقي عوضًا عن تنافس المصالح، حيث تكون النتيجة المتوقعة دمارًا ذاتيًا من خلال الثورة وليس محافظة على الذات[7]. والواضح أن هذه المقاربة معيارية في افتراضاتها أيضًا، لكنها تنتقد الوضع الراهن، إضافة إلى كونها جبرية من الناحية الاجتماعية.

---

(4) G. A. Almond and G. B. Powell, *Comparative Politics Today: A World View* (London; New York: HarperCollins, 1966), and D. Easton, *The Political System* (1953).

(5) C. Taylor, «Neutrality in Political Science,» in: Alan Ryan (ed.), *The Philosophy of Social Explanation* (London: Oxford University Press, 1967), p. 156.

(6) R. Dahl, *Who Governs?* (New Haven: Yale University Press, 1961a).

يُنظر أيضًا الفصل الأول من هذا الكتاب.

(7) R. Dahrendorf, *Class and Class Conflict in Industrial Society* (Stanford: Stanford University Press, 1959).

يُنظر أيضًا الفصل الثالث من هذا الكتاب.

بحلول ستينيات القرن الماضي وسبعينياته، طغت السلوكية التي شاعت في خمسينيات ذلك القرن أيضًا على المؤسساتية القديمة إلى حد بعيد، إضافة إلى مقاربات النظم السياسية بصفتها المقاربة المهيمنة في العلوم السياسية مع تركيز على الأفراد وعلى سلوكهم[8]. واختفت الدولة كمصطلح جملة واحدة، وكذلك النظام السياسي. حلّت «الفردية المنهجية» محل «الشمولية المنهجية» التي ميزت المقاربات البنيوية-الوظيفية والماركسية، فيما جرى تجاهل المؤسساتية القديمة كونها مجرد وصف. وسعت «الثورة» السلوكية إلى تفسير «ظواهر الحكومة بدلالة سلوك الرجال الملاحظ والقابل للملاحظة»[9]، ورفضت تحيز المقاربات البنيوية-الوظيفية والماركسية لمصلحة الملاحظة الإمبريقية «الموضوعية» - بما أن العالم السياسي كان مهتمًا بـ «ما هو، في ما يقوله وليس بما يجدر به أن يكون»[10]. أضف إلى ما تقدّم أن أغلبية السلوكيين افترضت أنه «يمكن تفسير السلوك الإنساني والاجتماعي بدلالة القوانين العامة التي تأكدت بالملاحظة»[11]، وسعت إلى تطوير تقنيات دقيقة تقاس بوساطتها المعطيات، ولإثبات صحة النظريات الشبيهة بالقوانين[12]. بطبيعة الحال، أضحى كل ما يمكن قياس كميته بسرعة محل تركيز، مثل التصويت والرأي العام، من خلال الدراسات الانتخابية والبحوث المسحية واستطلاعات الرأي. وعندما يكون ذلك أشد صعوبة، تُبتكر مقاربات الاختيار العقلاني (أو الاختيار العام) باستخدام نماذج رياضية مستنبطة من علم الاقتصاد، ونخص بالذكر عمل أنتوني داونز[13].

---

(8) Somit and Tanenhaus.

(9) D. Truman, «The Implications of Political Behavior Research,» *Social Science Research Council Items* (December 1951b), pp. 37-39,

ذُكر في: Dahl, *Who Governs?*.

(10) R. Dahl, «The Behavioral Approach in Political Science,» in Heinz Eulau (ed.), *Behavioralism in Political Science* (New York: Atherton, 1969).

(11) A. Przeworski and H. Teune, *The Logic of Comparative Social Inquiry* (New York: Wiley, 1970), p. 4.

(12) Evron Kirkpatrick, «The Impact of the Behavioral Approach on Traditional Political Science,» in: Howard Ball and James A. Lauth, Jr. (eds.), *Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis* (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1971), pp. 71-73.

(13) A. Downs, *An Economic Theory of Democracy* (New York: Harper & Row, 1957).

انتشرت المؤسساتية الجديدة في أواخر سبعينيات القرن الماضي ومطلع ثمانينياته رغبة من جانب لفيف واسع من الباحثين في إعادة مؤسسات الدولة إلى دلالات تفسير العمل السياسي. وكان تركيزها على رفض المؤسساتية القديمة التي جرى التعامل مع أغلبية مفاهيمها ومعلوماتها باعتبارها معرفة أساسية، أقل منه على تقديم رد على السلوكية. بحلول ذلك الوقت، كانت السلوكية ذاتها قد أضحت عرضة لهجوم من الخارج ومن الداخل لأنها اعتُبرت مُبتلاة بالإفراط في القياس الكمي وضعف التنظير، مع خلوّها من تجميع كثيف للمعرفة ضمن متن نظرية متماسكة[14].

جاءت المؤسساتية الجديدة ردًا على غياب التحليل المؤسساتي لدراسة العمل الجمعي باعتباره جمعيًا - من خلال جهات مركبة أو مؤسساتية - عوضًا عن اختزال العمل السياسي بأجزائه الفردية المنهجية. رفضَ الجوهرُ النظري، الذي يوحد أنواع المؤسساتية الشديدة التباين التي نشأت، الاقتراحَ الذي مفاده أن السلوك القابل للملاحظة هو مرجع الإسناد الأساسي للتحليل السياسي، وجادلَ في المقابل أنه لا يمكن فهم السلوك من دون الإشارة إلى «المؤسسات» التي يتجسد ضمنها السلوك[15].

لكن إذا كانت فروع المؤسساتية الجديدة اتفقت على أهمية المؤسسات وعلى رفض السلوكية، فقد انقسمت على امتداد عدد من المحاور الأخرى، أهمها طريقة تعريفها الدولة - التي باتت تُفهَم الآن على أنها الطيف الجامع لبنى الحكم التي تتفاعل فيها و/أو من خلالها الجهاتُ السياسية الفاعلة، الحكومية منها وغير الحكومية - ومنطق العمل السياسي. كما انقسمت فروع المؤسساتية الجديدة أيضًا على امتداد مجموعة متصلة تتراوح بين التعميمات

---

* يُنظر أيضًا الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(14) يُنظر مثلًا: E. Ostrom, «Beyond Positivism,» in: *Strategies of Political Inquiry* (Beverly Hills: Sage, 1982), and John C. Wahlke, «Pre-Behavioralism in Political Science,» *American Political Science Review*, vol. 73 (1979), p. 19.

(15) E. Immergut, «The Theoretical Core of the New Institutionalism,» *Politics and Society*, vol. 26, no. 1 (1998), pp. 6-8.

العالمية والتعددية، والفلسفة الوضعية والبنائية، والتفسيرات الساكنة والتفسيرات الأكثر دينامية للعمل السياسي.

مؤسساتية الاختيار العقلاني

ترجع جذور مؤسساتية الاختيار العقلاني في العلوم السياسية إلى المشكلات التي واجهها محللو الاختيار العقلاني، ولا سيّما الذين اهتموا بسلوك الكونغرس الأميركي. وبما أن تحليلات الاختيار العقلاني التقليدية تكهنت بعدم الاستقرار في عملية صنع السياسة في الكونغرس بسبب الشكوك الناجمة عن وفرة التفضيلات والقضايا الفردية[16]، فكيف يمكنها تفسير الاستقرار غير المتوقع للنتائج؟ يكمن الجواب في مؤسسات الدولة، خصوصًا في النظام الداخلي للكونغرس الذي خفّض تكلفة الصفقات في إبرام الاتفاقات، وبالتالي حلّ مشكلات العمل الجمعي التي تبدو عصية على الحلّ[17].

باختصار، أعاد منظرو مؤسساتية الاختيار العقلاني الدولةَ، باعتبارها وسيلة لتفسير النتائج التي لا يمكن النظريات العالمية للعمل العقلاني تفسيرها، من دون الإحالة إلى السياق المؤسساتي. لكن عوضًا عن التساؤل عن السياق نفسه، أي الدولة، تبنوا المؤسسات عمومًا كأمر مسلّم به وتساءلوا عن طبيعة العمل العقلاني في داخل هذه المؤسسات. لذلك افترضوا وجود جهات فاعلة عقلانية، تفضيلاتها ثابتة، تُجري حساباتها من منظور استراتيجي لتعظيم تلك التفضيلات، وتواجه مشكلات العمل الجمعي، في غياب مؤسسات ترسّخ السلوك التكميلي من خلال التنسيق، مثل «معضلة السجينين» و«تراجيديا المشاع»، حيث لن يؤدي الاختيار الفردي للجهات الفاعلة إلا إلى حلول أقل من مثالية[18].

---

(16) W. Riker, «Implications from the disequilibrium of majority rule for the study of institutions,» *American Political Science Review*, vol. 74 (1980), pp. 432-447.

(17) K. Shepsle, «Institutional Equilibrium and Equilibrium Institutions,» in: Herbert F. Weisberg (ed.), *Political Science: The Science of Politics* (New York: Agathon, 1986)

(18) J. Elster and A. Hylland (eds.), *Foundations of Social Choice Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), and E. Ostrom, *Governing the Commons* (New York: Cambridge, 1990).

توجد تحليلات الاختيار العقلاني في السياسة الأميركية في نظريات الإرادة الفاعلة الرئيسة التي تتناول كيفية محافظة «الجهات الرئيسة»، مثل الكونغرس أو الفرع التنفيذي أو الأحزاب السياسية، على سيطرتها أو استمالة «أصحاب الإرادات الفاعلة» الذين يفوضونها السلطة، مثل الموظفين الحكوميين أو الوكالات التنظيمية أو المحاكم[19]. يدرس منظرو الاختيار العقلاني في السياسات المقارنة التفويض بين الجهات المؤسسة التابعة للاتحاد الأوروبي[20]، والبرلمان الأوروبي بصفته واضع الأجندة[21]، ومطبات صنع القرار الجمعي في أوروبا[22]، فيما يعاينون في العلاقات الدولية التفويض في المنظمات الدولية[23] أو يستخدمون مقاربة نظرية الألعاب في مراحل الانتقال الديمقراطي[24].

أفضل مجال تطبيقي لمؤسساتية الاختيار العقلاني هو تحديد المصالح والدوافع التي تقف خلف سلوك الجهات العقلانية في أوضاع مؤسساتية معينة. السبب أن الطبيعة الاستدلالية لهذه المقاربة في التفسير تعني أنها غاية في النفع في تصوير طائفة من الأسباب التي تكون لدى الجهات في العادة كي تقوم بعملٍ ما ضمن تركيبة تحفيزية مؤسساتية ما، بقدر ما هي نافعة في تكهن النتائج المحتملة، ولو أنه لا يجري الإدلاء بتكهنات تركّز على المستقبل إلا نادرًا. كما أنها جيدة في إبراز الانحرافات أو الأعمال التي تُعتبر غير متوقعة في النظرية العامة. لكن لا يمكنها في أغلبية الأحوال تفسير هذه الانحرافات إذا ابتعدت

---

(19) M. D. McCubbins and T. Sullivan, *Congress: Structure and Policy* (Cambridge and New York: Cambridge University Press, 1987).

(20) A. Moravcsik, *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998), and Mark Pollack, «Delegation, Agency, and Agenda Setting in the European Community,» *International Organization*, vol. 51, no. 1 (1997), pp. 99-134.

(21) G. Tsebelis, *Veto Players: How Political Institutions Work* (Princeton: Princeton University Press, 2002).

(22) F. W. Scharpf, *Governing in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(23) L. Martin, *Democratic Commitments* (Princeton: Princeton University Press, 2000).

(24) A. Przeworski, *Democracy and the Market* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

بشكل جذري عن العمل المدفوع بالمصلحة، ولذلك ربما يكون من الأفضل تفسيرها بدلالات سوسيولوجية أو تاريخية أو استدلالية[25]. يضاف إلى ذلك أنه حيث يكون الاندفاع نحو التوصل إلى تعميمات عالمية، تكون هناك وفرة في المشكلات المصاحبة للإفراط في التعميم. من المقاربات التي تسعى على نحوٍ شعوري إلى تلافي هذه المشكلة هي «المؤسساتية التي تركّز على الجهات» لفريتز شارف[26] الذي يطور «تعميمات متناهية» في شأن نتائج التفاعلات الاستراتيجية المشكّلة مؤسساتيًا للجهات الفاعلة، من خلال تحديد مجموعات فرعية لحالات يمكن تفسير تباين النتائج السياسية فيها بتباينات في المجموعة ذاتها لتمركزات العوامل (أي المشكلات والتركات السياسية وصفات الجهات الفاعلة والتفاعلات المؤسساتية).

لكن مهما كانت التعميمات «متناهية»، تجد مؤسساتية الاختيار العقلاني صعوبة في تفسير أسباب تصرف أي فرد في سياق محدد، أو تفسير أي مجموعة معينة لحوادث سياسية حقيقية بسبب شدة ميلها إلى الاستدلالية (deductiveness) إلى جانب عمومية نظرية تبدأ بمزاعم عالمية في شأن العقلانية[27]. والمحاولة الحديثة للتحليل في «وضع سياقي» من خلال «الروايات التحليلية» التي تصنّف فيها الحوادث الفردية بناء على نظريات أكثر عمومية تمثّل ما يشبه تصحيحًا لهذه المشكلة[28]. مع ذلك، لا يمثّل الأفراد هنا بصفتهم أفرادًا، كما أن مستوى التجرد العالي الذي يحمل التفسير المؤسساتي للاختيار العقلاني عنده ويقدّم تعريفًا غاية «في الرقة» للعقلانية بالتأكيد مع فهم بسيط بعض الشيء للدافع الإنساني، لا ينتبه إلى دقائق الأسباب التي لدى الإنسان ليقوم بالعمل[29].

---

(25) F. W. Scharpf, *Games Real Actors Play: Actor-Centered Institutionalism in Policy Research* (Boulder, CO: Westview Press, 1997).

(26) F. W. Scharpf, *Crisis and Choice in Social Democracy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

(27) D. Green and I. Shapiro, *Pathologies of Rational Choice Theory* (New Haven: Yale University Press, 1994).

(28) J. Mansbridge (ed.), *Beyond Self-Interest* (Chicago: University of Chicago Press, 1990).

(29) R. Bates et al., *Analytic Narratives* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998).

علاوة على ذلك، فإن المقاربة المؤسساتية للاختيار العقلاني وظيفية غالبًا، لأنها تميل إلى تفسير جذور مؤسسة بدلالة تأثيراتها بدرجة كبيرة؛ وهي قصدية إلى حد بعيد لأنها تفترض أن الجهات العقلانية لا تتصور التأثيرات التي تُحدثها المؤسسات فيها فحسب، بل وتبنيها وتتحكم فيها أيضًا، وإرادية بدرجة كبيرة لأنها تعتبر البناء المؤسساتي عملية شبه تعاقدية عوضًا عن أن تكون عملية متأثرة بوجوه اللاتكافؤ في السلطة[30].

إضافة إلى ما تقدّم، يُعدّ التفسير المؤسساتي للاختيار العقلاني جامدًا[31]. وبما أنه يفترض أن التفضيلات ثابتة ويركّز على شروط التوازن، فإنه يواجه صعوبة في تعليل أسباب تغيّر المؤسسات بمرور الوقت بدلالة غير الدلالة الوظيفية الصرفة. زد على ذلك أن تشديد المنظرين لمؤسساتية الاختيار العقلاني على الطابع النفعي للدافع البشري، ولاسيما عندما يُفترض أنه نفعي من الناحية الاقتصادية، مقلّ بالقيم، ويمكن أن يبدو حتميًا من الناحية الاقتصادية. تكمن الافتراضات المعيارية في وصف العمل السياسي بأنه مدفوع بعقلانية أداتية فحسب، وبالتالي تكتنفها أخطار جعل الحسابات النفعية ضمن المؤسسات الوطيدة وسيطًا عالميًا للعدالة[32]. يضاف إلى ذلك أن على الرغم من حقيقة أنه يمكن منظرو الاختيار العقلاني التشكيك في القواعد المؤسساتية التي تسعى الجهات العقلانية ضمنها إلى تعظيم منفعتها، إما بدلالة عدالة القواعد المؤسساتية أو بدلالة ممارسة السلطة المؤسساتية، فهم لا يقومون بذلك عادة[33]، بل إنهم لم يشككوا فيها على صعيد الفاعلية[34]! لكنهم يميلون في المقابل، كما يشتكي تيري موي، إلى اعتبار المؤسسات «كيانات جيدة،

---

(30) R. Bates, «Contra Contractarianism: Some Reflections on the New Institutionalism,» *Politics and Society*, vol. 16 (1987), pp. 387-401, and P. A. Hall and R. C. R. Taylor, «Political Science and the Three New Institutionalisms,» *Political Studies*, vol. 44, no. 4 (1996), p. 952.

(31) M. Blyth, «'Any More Bright Ideas?' The Ideational Turn in Comparative *Political* Economy,» Comparative Politics, vol. 29, no. 2 (1997), pp. 229-250, and Green and Shapiro.

(32) Elster and Hylland, p. 22, and Immergut, «The Theoretical Core,» p. 14.

(33) يُنظر: Immergut, ibid., p. 13.

(34) Douglass C. North, *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

وجودها هي ما يفسرها في النهاية: إنها موجودة وتأخذ الأشكال التي هي عليها لأنها تحسّن أوضاع الناس»[35]. الاستثناء الجدير بالذكر هو التحليل العقلاني الماركسي لمارغريت ليفي للدولة «المفترسة» في ما يخص جباية الضرائب[36]. لكن المفترض في الأغلب أن المؤسسات، ومعها الدولة، كيانات جيدة تُشيع مزيدًا من الاستقرار اللازم لتعظيم منفعة الجهات العقلانية.

المؤسساتية التاريخية

يمكن القول إن المؤسساتية التاريخية هي الفرع المؤسساتي الأكثر تأثرًا بالمؤسساتية القديمة وبمقاربات النظم السياسية، المقاربات الوظيفية البنيوية أو الماركسية. ومن منظري المؤسساتية القديمة جاء الاهتمام المتواصل بالدولة وبمؤسسات الحكم الرسمية والتشديد على البنى (لا على الوظائف). ومن المنظرين للماركسية جاء التركيز على السلطة، حيث «لم تعد تُعتبر وسيطًا محايدًا بين مصالح متضاربة، لكنها مجمع مؤسسات قادرة على تنظيم طابع صراع المجموعة ونتائجه»[37]. لذلك، تركّز المؤسساتيةُ التاريخية، بخلاف مؤسساتية الاختيار العقلاني، بأوضح الصور على الدولة وعلى تطورها المؤسساتي، حيث إن الدولة مثار إشكاليات بقدر العمل من ضمنها. لم يكتف منظرو المؤسساتية التاريخية باستطلاع بنى الدولة، بل عاينوا جميع البنى التي يمارَس من خلالها الحكم: المنظمات العمالية والمؤسسات المهنية والمؤسسات المالية، إضافة إلى الجهات الرسمية في الاقتصاد السياسي والمصالح المنظمة والهيئات الناخبة والنظام القضائي، إضافة إلى المجالس التشريعية الرسمية في السياسة العامة[38].

---

(35) T. Moe, «Power and Political Institutions,» paper read at conference on Crafting and Operating Institutions, Yale University (New Haven, CT, April 11-13, 2003), p. 3,

ذُكر في: K. Thelen, *How Institutions Evolve: The Political Economy of Skills in Germany, Britain, the United States, and Japan* (New York: Cambridge University Press, 2004).

(36) M. Levi, *Of Rule and Revenue* (Berkeley, CA: University of California Press, 1988).

(37) Hall and Taylor, p. 938.

(38) Hall and Taylor, and S. Steinmo, K. Thelen and F. Longstreth (eds.), *Structuring Politics*: =

شاعت المؤسساتية التاريخية في أواخر سبعينيات القرن الماضي مع انتشار أعمال أتباع النهج المقارن من أمثال ثيدا سكوكبول[39] وبيتر كاتزينشتاين[40]، وأعمال باحثين في العلاقات الدولية مثل ستيفن كراسنر[41] والخبراء في الشؤون الأميركية مثل ستيفن سكورونيك[42]، وهدف جميعهم إلى «إعادة الدولة»[43]. جادل هؤلاء الباحثون أنه لا يمكن اختزال العمل السياسي بالسلوك الفردي فحسب، ولا حتى بنشاط مجموعة نظرًا إلى أهمية طريقة تنظيم الدولة لعملها، وأهمية طريقة تأثير قدرة الدولة والموروثات السياسية في النتائج. وشكلت أعمالهم الأساس للكيان الأدبي المؤسساتي التاريخي اللاحق والأكثر وعيًا ذاتيًا. من هؤلاء، بيتر هول[44] الذي فسر المسارات المختلفة للتطورات السياسية والاقتصادية البريطانية والفرنسية نتيجة القيود البنيوية الكامنة في تنظيميهما الاجتماعيين الاقتصاديين، وبيتر كاتزينشتاين[45] الذي أثبت أنه يمكن تفسير الانفتاح الاقتصادي للدول الصغيرة المترافق مع دول الرفاهية القوية بالبنى المؤسساتية التشاركية التي تطورت تاريخيًا، في حين أثبت بول بيرسون[46] أن السياسات السابقة لدول الرفاهية هيأت الأوضاع لسياسات مستقبلية مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا.

المجال الأمثل للمؤسساتية التاريخية هو تحديد جذور البنى والعمليات

Historical Institutionalism in Comparative Analysis (Cambridge: Cambridge University Press, 1992). =

(39) T. Skocpol, *States and Social Revolution* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(40) P. Katzenstein (ed.), *Between Power and Plenty* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1978).

(41) S. Krasner, *Defending the National Interest* (Princeton: Princeton University Press, 1978).

(42) S. Skowronek, *The Politics Presidents Make: Leadership from John Adams to George Bush* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1993).

(43) Evans, Rueschemeyer and Skocpol.

(44) P. Hall, *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France* (New York: Oxford University Press, 1986).

(45) P. J. Katzenstein, *Corporatism and Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1984).

(46) Paul Pierson, *Dismantling the Welfare State?* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

المؤسساتية وتطورها بمرور الوقت. وهي تميل إلى التركيز على التسلسلات في تطوير التغيير السياسي وتوقيت حوادثه ومراحله، وتشدد على صور اللاتكافؤ في السلطة المتصلة بعمل المؤسسات وتطورها على صور الاعتماد على المسار والنتائج غير المقصودة الناجمة عن هذا التطور التاريخي[47]. يضمن الاعتماد على المسار وجود عقلانية في حس الاختيار العقلاني الصارم فحسب، ما دامت المؤسسات هي النتائج المقصودة لاختيارات الجهات الفاعلة. لكن الحال ليست كذلك دائمًا بالنظر إلى العواقب غير المقصودة للعمل المتعمد، وإلى عدم قابلية التكهن بالحوادث الطارئة.

زد على ذلك أن المصالح سياقية عوضًا عن أن تكون معرَّفة عالميًا[48]. وعند مقارنة المؤسساتية التاريخية بمؤسساتية الاختيار العقلاني، نجد أنها تميل إلى أن تكون أقل عالمية في تعميماتها وأقرب إلى «المدى المتوسط» في بناء نظريتها بتركيزها على التغيرات في عدد محدود من الدول الموحدة في مساحة و/أو زمن أو تركيزها على ظاهرة من نوع محدد تظهر في مجموعة من الدول أو تؤثّر فيها في زمن معين أو بمرور الزمن[49]. لكن مع أن المؤسساتية التاريخية «الجديدة» أكثر تميزًا في تعميماتها، نادرًا ما تظل عند مستوى «مجرد حكاية القصة» التي تُتهَم بسببها أحيانًا من منظري الاختيار العقلاني. الغائب الجدير بالملاحظة هو التركيز على «الرجال العظام» أو على «اللحظات العظيمة» التي تميز المقاربات التاريخية الأكثر تقليدية في المؤسساتية القديمة. في الواقع، تميل المقاربة التاريخية الكلية الشائعة في معظم السرديات إلى أن تكون أكثر تشديدًا على البنى والعمليات منها على الحوادث التي كانت سبب بنائها، فكيف بالأفراد الذين أطلقت أفعالهم واهتماماتهم تلك الحوادث. بالتالي، لا يوجد جهات فردية هنا أيضًا. والأهم من ذلك غياب أي «منطق تاريخي كلي»

---

(47) Hall and Taylor, p. 938; S. Steinmo et al., «Historical Institutionalism in Comparative Politics,» in: *The Annual Review of Political Science* (Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999).

(48) Thelen, «Historical Institutionalism,» and J. Zysman, «How Institutions Create Historically Rooted Trajectories of Growth,» *Industrial and Corporate Change*, vol. 3, no. 1 (1994), pp. 243-283.

(49) Thelen, «Historical Institutionalism in Comparative Politics.»

بوجه عام، بحسب تعبير العقلانيين، عن هذا العمل التاريخي الكلي. وعوضًا عن ذلك، تبعت منطق الاعتماد على المسار. بالتالي، بدلًا من أن تبدو المؤسساتية التاريخية حتمية اقتصاديًا، يمكن أن تبدو حتمية تاريخيًا أو حتى آليًا، حيث ينصبّ تركيزها على الدول وعلى صور الاعتماد على المسار حصرًا. وما مؤلفات «نقاط الاتصال» التي تنظر إلى اللحظات «التشكيلية»[50] أو إلى «التوازن المتقطع»[51] إلا نوع من تصحيح لهذه المشكلة. لكنها تواجه صعوبة مع ذلك في تفسير سبب الأزمة التي تُحدِث التغير. زد على ذلك أنها تفترض أن التغير يحدث في دفعات فحسب، يتخللها سكون، ولا يمكنها تعليل التغير التدرجي. وفي المقابل، تجادل كاثلين ثيلين[52] أنه يمكن تفسير التطور المؤسساتي من خلال آليات تغير معينة مثل ترقيد (layering) عناصر جديدة على أطر عمل مؤسساتية كانت مستقرة لولا ذلك، وتحويل المؤسسات من خلال اعتماد أهداف جديدة أو دمج مجموعات جديدة. لكن حتى في هذه الحال، لن يتضح حجم التغير الذي يجري الحث عليه، إما من خلال الترقيد أو التحويل، ما لم تُضف عناصر جديدة من مقاربات تحليلية أخرى.

بالنظر إلى تشديد منظري المؤسساتية التاريخية على البنى، المشكلة الرئيسة لديهم هي كيفية تفسير الإرادة الفاعلة الإنسانية. لهذا السبب، غالبًا ما يلجأ منظرو المؤسساتية التاريخية إلى تحليلات تضيف ما سمّاه بيتر هول وروزماري تايلور[53] مقاربة «حسابات» – التي تجعل منظري المؤسساتية التاريخية أقرب إلى منظري مؤسساتية الاختيار العقلاني وإن مع إعطاء الأولوية للبنى التاريخية التي تصوغ مصالح الجهات الفاعلة – أو مقاربة «ثقافية» –

---

(50) D. Collier and R. Collier, *Shaping the Political Arena* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991); P. A. Gourevitch, *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986).

(51) S. Krasner, «Sovereignty: An Institutional Perspective,» *Comparative Political Studies*, vol. 21 (1988), pp. 66-94.

(52) K. Thelen, «How Institutions Evolve: Insights from Comparative Historical Analysis,» in: James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer (eds.), *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences* (New York: Cambridge University Press, 2003), and *How Institutions Evolve*.

(53) Hall and Taylor, pp. 940-941.

تجعلهم أقرب إلى منظري المؤسساتية السوسيولوجية مع أن البنى التاريخية هنا تلحق الأعراف في إضفاء معنىً على مصالح الجهات الفاعلة ونظرتهم الشاملة. لكن يوجد خيار أنطولوجي بديل لكل من الثقافة والحسابات، بحسب قول كولن هاي ودان وينكوت[54]، وهو يضع الإرادة الفاعلة ضمن مقاربة المؤسساتية التاريخية ذاتها، وهذا ما سنطرق إليه بعد قليل، لأنه يتبع المناقشة التالية للأفكار والخطاب. الأمثلة وافرة على توليفة المؤسساتية التاريخية والحسابات العقلانية. تشرح إلين إيميرغوت[55] في دراساتها المقارنة لإصلاح نظام الرعاية الصحية الفروقاتِ الدولية في حسابات الفيزيائيين لمصالحهم بدلالة طريقة تأثير البنى الحاكمة - مثل نقاط الفيتو - في توقعاتهم حيال نجاحهم المستقبلي في تقييد (أو عدم تقييد) الجهد الإصلاحي. تستعين دراسة ثيلين[56] للتغير المؤسساتي في نظم المهارات في بريطانيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة بالتوصيفات العقلانية للمفاوضات السياسية الجارية التي تركّز على الائتلافات السياسية والنزاعات السياسية في تفسير التغير من خلال الترقيد والتحول. وأدرج بيتر هول في مشروع تعاوني مع ديفيد سوسكايس[57] تحليلًا مؤسساتيًا تاريخيًا للانقسام الثنائي للرأسمالية إلى اقتصادات سوقية ليبرالية (مثل بريطانيا) واقتصادات سوقية منسقة (مثل ألمانيا)، سعيًا إلى إرساء أسس جزئية للمؤسساتية التاريخية. بناء على توليفة من المؤسساتية التاريخية والحسابات العقلانية، مع إعادة الدولة إلى مقارنة تطور الاقتصادات السياسية في بريطانيا وفرنسا وألمانيا، أجادل أن هناك ثلاثة نماذج على الأقل لاقتصاد السوق، فرنسا ثالثها وهو الأنموذج المدعوم من الدولة[58]. أخيرًا مال بول

(54) C. Hay and D. Wincott, «Structure, Agency and Historical Institutionalism,» *Political Studies*, vol. 46, no. 5 (1998), pp. 951-957.

(55) Ellen Immergut, *Health Politics: Interests and Institutions in Western Europe* (New York: Cambridge University Press, 1992).

(56) Thelen, *How Institutions Evolve*.

(57) P. Hall and D. Soskice, «Introduction,» in: *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(58) V. A. Schmidt, *The Futures of European Capitalism* (Oxford: Oxford University Press, 2002), part 2.

بيرسون[59] في دراسته بُعد الزمن في التحليل السياسي إلى الجانب الآخر في مسعى إلى تقديم بُعد موقت لمؤسساتية الاختيار العقلاني[60].

المؤسساتية السوسيولوجية

ترجع بدايات المؤسساتية السوسيولوجية، كما المؤسساتية التاريخية، إلى أواخر سبعينيات القرن الماضي، وبصورة رئيسة إلى الميدان السوسيولوجي الفرعي لـ «النظرية التنظيمية». رفض منظرو المؤسساتية السوسيولوجية المقاربات المنهجية القديمة أيضًا، وهذا يشمل السلوكية ومقاربات النظم، إضافة إلى تحليلات الاختيار العقلاني. وعلى الضد من الافتراضات الفيبرية المتصلة بعقلانية المنظمات وفاعليتها على الخصوص، تحوَّل منظرو المؤسساتية السوسيولوجية إلى صور وإجراءات الحياة التنظيمية النابعة من ممارسات ثقافية التوجه. تُمثل المؤسسات بالنسبة إلى منظري المؤسساتية السوسيولوجية أعرافًا وأطرًا إدراكية ونظمَ المعاني التي توجه أعمال البشر، إضافة إلى نصوص ثقافية ومخططات متفشية في البيئات التنظيمية، فتخدم كغايات رمزية وشعائرية عوضًا عن غايات نفعية فحسب. بالتالي، يجري التسليم هنا أيضًا، كما هي الحال في مؤسساتية الاختيار العقلاني، بأن الدولة بيئة تحصل فيها الأعمال؛ لكن دولة منظري المؤسساتية السوسيولوجية تبدو مختلفة كل الاختلاف عن دولة المنظرين للمؤسساتية العقلانية، كون الدولة تشرب معانيها من الممارسات الثقافية لا من العمل العقلاني.

العقلانية في نظر منظري المؤسساتية السوسيولوجية ذات بناء اجتماعي ومشروطة بعوامل ثقافية وتاريخية. وهي معزَّزة بوساطة مؤسسات ثقافية تضع حدود المخيلة، وتحدد التفضيلات والهُوية الأساسية، وتُملي السياق الذي يُعتبر فيه العملُ القصدي المبني على الأهداف مقبولًا بحسب «منطق

(59) P. Pierson, *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis* (Princeton: Princeton University Press, 2004).

(60) Ibid.

ملاءمة»[61] [جدارة]، أي إن المؤسساتية السوسيولوجية تتناقض بشكل صارخ مع وجهات نظر العقلانيين حيال سلوك البشر كونه يتبع «منطق المصلحة» الذي يتقدم على المؤسسات التي ربما تؤثّر في الأفراد لكنها لا تعرّفهم.

تتضمن التحليلات المؤسساتية السوسيولوجية التي تكتسي أهمية خاصة عند العلماء السياسيين: دراسة فرانك دوبين[62] في شأن سياسات سكك الحديد في القرن التاسع عشر، حيث «أُخفيت» سياسات متشابهة تقريبًا بصفتها أعمالَ دولةٍ في الولايات المتحدة، لكنها «ظهرت» باعتبارها أعمال دولة في فرنسا؛ توصيف نيل فليغستاين[63] لتحوُّل سيطرة الشركات نتيجة تغيُّر البيئات الاقتصادية وكذلك تغيُّر العدسات التصورية لدى قادة الشركات؛ مقارنة ياسمين سويسال[64] بين سياسة الهجرة في أوروبا وأميركا وأظهرت أهمية «نظم الدمج» في استيعاب المهاجرين بناء على نماذج متباينة للمواطنة. وفي العلوم السياسية ذاتها، لدينا العمل الفذ لجيمس مارش ويوهان أولسن[65] اللذَين جادلا أن للبنى الثقافية والتاريخية أهميتها، ولذلك زعم منظرو المؤسساتية التاريخية أنهما ينتميان إلى مدرستهم بقدر ما زعم منظرون المؤسساتية السوسيولوجية بأنهما ينتميان إلى مدرستهم. ومؤخرًا، انتقل عدد من منظري العلوم السياسية

---

(61) P. DiMaggio and W. Powell, «The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields,» *American Sociological Review*, vol. 48 (1983), pp. 147-160; «Introduction,» in: *The New Institutionalism in Organizational Analysis* (Chicago: University of Chicago Press, 1991); J. G. March and J. P. Olsen, *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics* (New York: Free Press, 1989); John W. Meyer and Brian Rowan, «Institutionalized Organizations: Formal Structure as Myth and Ceremony,» *American Journal of Sociology*, vol. 83 (1977), pp. 340-363;

يُنظر المناقشات في: J. L. Campbell and O. K. Pedersen (eds.), *The Second Movement in Institutional Analysis* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001), pp. 7-8; Hall and Taylor, pp. 947-948.

(62) F. Dobbin, *Forging Industrial Policy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1994).

(63) N. Fligstein, *The Transformation of Corporate Control* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990).

(64) Y. N. Soysal, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago: University of Chicago Press, 1994).

(65) March and Olsen, *Rediscovering Institutions.*

إلى المؤسساتية السوسيولوجية[66]، ولاسيما في ميدان العلاقات الدولية حيث يصفون أنفسهم غالبًا بـ «البنائيين». أبرز أعمال هؤلاء الكتاب الذي حرره بيتر كاتزينشتاين[67]، والذي يركّز على كيفية تطور المصالح انطلاقًا من هُويات الدول، حيث تعمل الأعراف كتوقعات جمعية في شأن السلوك اللائق لهُوية محددة، وحيث تبني هُويات الدول التصورات الوطنية المتصلة بقضايا الدفاع والأمن.

أنسب عمل تؤديه المؤسساتية السوسيولوجية هو توصيف المفاهيم والأعراف المشتركة التي تُؤطر العمل وتصوغ الهُويات وتؤثّر في المصالح وتلامس ما يُتصور أنها مشكلات وما يُعتقد أنها حلول. وهي على تناقض مباشر مع مؤسساتية الاختيار العقلاني في افتراضها أن الأعراف والهُويات والثقافة تشكّل المصالح، وبالتالي فهي ذاتية المنشأ لأنها متجذرة في الثقافة، مقارنة باعتبارها خارجية المنشأ، وفي اعتبار الثقافة والأعراف والهُوية مظاهر ناشئة من المصالح لا أنها سابقة لها[68].

لكن النتيجة هي أنه عوضًا عن أن تكون شديدة العمومية، تُتهم أحيانًا بأنها تُفرط في التعيين، وأن «المعرفة الثقافية» التي تتيحها نافعة أساسًا كتمهيد لعالمية الاختيار العام. لكن عندما تصنَّف غاياتُ المؤسساتية السوسيولوجية ضمن تفسيرات الاختيار العقلاني، يضيع جوهر المؤسساتية السوسيولوجية؛ الأعراف والقواعد والأسباب التي هي فريدة أو منحرفة ثقافيًا لأنها لا تلائم دوافع مصلحية متوقعة بشكل عام. وبما أنه يجري التوصل إلى هذه التفسيرات بالاستقراء لا بالاستنتاج، يمكنها توفير رؤى حيال الأسباب التي تدفع الأفراد

---

(66) M. Finnemore, «Norms, Culture, and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism,» *International Organization*, vol. 50, no. 2 (1996), pp. 325-347.

(67) P. J. Katzenstein (ed.), *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics* (New York: Columbia University Press, 1996).

(68) J. Ruggie, «What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge,» *International Organization*, vol. 52, no. 4 (1998), pp. 855-885, and A. Wendt, «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory,» *International Organization*, vol. 41, no. 3, (1987).

إلى العمل بطرائق لا يمكن مؤسساتية الاختيار العقلاني توفيرها، متلائمة أكانت مع الأعراف أم متنافرة معها. يضاف إلى ذلك، أنه بما أن هذه التفسيرات تعلل الأسباب التي تدفع الأفراد إلى العمل، نجد أن المؤسساتية السوسيولوجية أقدر على تفسير الحوادث التي تُبنى عليها تفسيرات المؤسساتية التاريخية. وبما أن تفسيرات المؤسساتية السوسيولوجية تشدد على الدور الذي تضطلع به العمليات الجمعية للتغيير والتقنين في بناء المؤسسات وتطورها، فيمكنها تعليل صور انعدام الكفاءة في المؤسسات بعكس مؤسساتية الاختيار العقلاني[69].

لكن بما أن المؤسساتية السوسيولوجية لا تدلي بأي مزاعم شمولية في شأن العقلانية، وتركز عمومًا على التوصل إلى تفسيرات ضمن الثقافات لا في ما بينها، فهي عرضة لخطر الاتصاف بالنسبية ضمنيًا، وهذا ما يقود المرء إلى التساؤل عما إذا كانت المؤسساتية السوسيولوجية تبيح التوصل إلى تعميمات شاملة لدول عدة. في الحقيقة، التوصل إلى التعميمات ممكن هنا أيضًا بدراسة وجوه الشبه، إضافة إلى وجوه الاختلاف في الأعراف والهُويات الثقافية على طريقة المؤسساتية التاريخية مع البنى والعمليات المؤسساتية الخاصة بالدول. لكن التفسير الناتج يشمل مستوى عمومية متدنيًا و«وصفًا أغلظ» وأقل شحًا من المؤسساتية التاريخية، فكيف بمؤسساتية الاختيار العقلاني.

أخيرًا، عوضًا عن أن تبدو المؤسساتية السوسيولوجية حتمية على الصعيد الاقتصادي أو التاريخي، يمكن أن تبدو حتمية على الصعيد الثقافي حيث تشدد على الروتينات والطقوس الثقافية باستثناء العمل الفردي الخارج عن الأعراف الثقافية، أي العمل الذي يبني القاعدة في مقابل العمل الذي يتبع القاعدة. زد على ذلك أنها تشدد على الأنماط الكلية التي ربما تظهر مثل «عمل من دون إرادات فاعلة»[70]، أو ربما تظهر كبنى من دون إرادات فاعلة وهو الأسوأ[71].

---

(69) Meyer and Rowan, and Hall and Taylor, pp. 953.

(70) Hall and Taylor, pp. 954.

(71) يُنظر نقد: Jeffrey Checkel, «The Constructivist Turn in International Relations Theory,» *World Politics*, vol. 50 (1998), p. 335.

وعلى غرار مقاربة الاختيار العقلاني، يمكن أن تكون شديدة الجمود هي الأخرى أو مركزة على التوازن، وعاجزة عن تعليل التغير بمرور الوقت؛ مع أنها ربما تبيّن كيفية إضفاء طابع مؤسساتي على الأعراف عندما تضيف منظورًا تاريخيًا، كما في حالة الشرطة والجيش في اليابان وألمانيا بعد الحرب[72] أو كيفية تغيُّر هُويات الدول وجذب المصالح معها، كما في حالة معاداة النزعة العسكرية في ألمانيا واليابان[73].

المؤسساتية الاستطرادية

المؤسساتية الاستطرادية هي العبارة التي أستخدمُها في وصف رابع فروع المؤسساتية الجديدة وأحدثها[74]، مع أن عبارات أخرى يمكن أن تكون ملائمة أيضًا مثل المؤسساتية الافتكارية[75] (ideational)، والمؤسساتية البنائية[76]، والبنائية الاقتصادية[77]. انبثقت هذه المقاربة من قلق كثير من منظري المؤسساتية الجديدة من عجز الفروع المؤسساتية الجديدة السابقة عن تفسير التغير بالنظر إلى رأيها الجامد غالبًا حيال المؤسسات. عاودت المشكلة مع المقاربات الأخرى الظهور بفعل حوادث حقيقية، خصوصًا انهيار الدول الشيوعية في عقب سقوط جدار برلين، وبالنظر إلى جمود الافتراضات المسبقة

(72) P. J. Katzenstein, *Cultural Norms and National Security: Police and Military in Postwar Japan* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

(73) Thomas U. Berger, *Cultures of Antimilitarism: National Security in Germany and Japan* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998).

(74) Schmidt, *The Futures of European*; J. L. Campbell, «Institutional Analysis and the Role of Ideas in Political Economy,» in: J. L. Campbell and O. K. Pedersen (eds.), *The Second Movement in Institutional Analysis* (Princeton, NJ: Princeton University Press).

(75) C. Hay, «The 'Crisis' of Keynesianism and the Rise of Neoliberalism in Britain: An Ideational Institutionalist Approach,» in: John L. Campbell and O. K. Pedersen (eds.), *The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis* (Princeton: Princeton University Press, 2001).

(76) C. Hay, «Constructivist Institutionalism,» in: R. A. W. Rhodes, Sarah Binder and Bert Rockman (eds.), *The Oxford Handbook of Political Institutions* (Oxford: Oxford University Press, 2006).

(77) Rawi Abdelal, Mark Blyth and Craig Parsons, *Constructivist Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 2005).

الثابتة لجميع المقاربات الثلاث[78]، وبعد أن واجهت الافتراضاتُ المسبقة للعقلانيين تجاه الليبرالية الجديدة مشكلات مع الانتقال الديمقراطي[79]. كان التحول إلى دور الأفكار والخطاب خطوةً طبيعية تالية للعلماء المتعمقين في جميع فروع المؤسساتية الجديدة، لكن المنشغلين بتفسير التغيرات التي تطرأ على الدولة وضمنها. وبقيامهم بذلك، أضافت أغلبيتهم السياقَ المؤسساتي لمقارباتها المفضّلة. لكن إذا كان التحول إلى الأفكار يعني في رأي بعضهم البقاء ضمن التركيبات الأولية لمقاربتهم المؤسساتية الخاصة، فقد مضى آخرون إلى أبعد من ذلك إلى المؤسساتية الاستطرادية، وإلى اهتمام رئيس بالأفكار وبكيفية توصيلها من خلال الخطاب.

دام التعمق في مجال الأفكار في أوساط منظري مؤسساتية الاختيار العقلاني وقتًا قصيرًا نسبيًا. وفي ميدان العلاقات الدولية، قامت جوديث غولدشتاين[80] بانتقال مبكر إلى الأفكار، وأشارت إلى أن الأفكار تعمل في حالات عدم اليقين كمفاتيح تحويل (أو «خرائط طرائق») لتوجيه المصالح في اتجاهات سياسية معينة، فتخدم كمرشحات، أو كنقاط بؤرية أو كعدسات توفر لصناع السياسة استراتيجيات[81]. هنا، لم تتجاوز الأفكارُ المصالحَ مسافة بعيدة كونها مجرد آليات للاختيار من بين المصالح، أو نقاطًا بؤرية للتحول بين التوازنات[82]. لكن دوغلاس نورث[83] مضى إلى ما هو أبعد من ذلك، مستخدمًا أولًا الأفكارَ في التغلب على مشكلة كيفية تفسير البناء المؤسساتي،

---

(78) M. Blyth, «Structures do not Come with an Instruction Sheet: Interests, Ideas, and Progress in Political Science,» *Perspectives on Politics*, vol. 1, no. 4 (2003), pp. 695-706.

(79) Campbell, «Institutional Analysis and the Role of Ideas,» pp. 7-8, and *Institutional Change and Globalization* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

(80) J. Goldstein, *Ideas, Interests, and American Trade Policy* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993).

(81) Bates et al., *Analytic*; J. Goldstein and R. Keohane, *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions and Political Change* (Ithaca: Cornell University Press, 1993), and B. Weingast, «A Rational Choice Perspective on the Role of Ideas: Shared Belief Systems, State Sovereignty, and International Cooperation,» *Politics and Society*, vol. 23, no. 4 (1995), pp. 449-464.

(82) Ruggie, «What Makes the World Hang Together?», pp. 866-867.

(83) North.

ثم بتقديم الأفكار كـ «أنماط عقلية مشتركة». لكن كما يجادل مارك بلايث[84] بحنكة، ربما تكون التناقضات المتأصلة في فرعَي المقاربات «جسرًا بعيدًا جدًّا». أولًا، إذا كانت الأفكار تبني المؤسسات، كيف يمكن المؤسسات أن تجعل الأفكار «قابلة للتنفيذ»؟ ثانيًا، إذا كانت الأفكار «أنماطًا عقلية»، ما الذي يمنع الأفكار إذًا من امتلاك تأثير في محتوى المصالح، وليس في ترتيب المصالح فحسب؟ وإذا كانت الأفكار تشكّل المصالح وليس العكس، كيف للعقلانيين التمسك بالمفهوم القائل بالطبيعة «الثابتة» للتفضيلات التي هي أساس أنموذجهم الرقيق للعقلانية؟ يساعد ما تقدّم في تفسير أسباب تخلّي منظري مؤسساتية الاختيار العقلاني بسرعة عن متابعة الأفكار.

دام التحول إلى الأفكار وقتًا أطول في المذهب المؤسساتي التاريخي. السؤال هنا هو عن موضع نقطة التحول فعلًا بين منظري المؤسساتية التاريخية الذين لا يزالون يرون في المؤسسات أداة لبناء الأفكار، فتحدد الأفكار المقبولة، وبين الأشخاص الذين ربما يليق وصفهم بمنظري المؤسساتية الاستطرادية ضمن مذهب مؤسساتي تاريخي لأنهم يرون الأفكار أداة لتأسيس المؤسسات ولو كانت المؤسسات من يصوغ تلك الأفكار. لذلك، نجد أن بيتر هول الذي تنتمي أعماله الأولى إلى المؤسساتية التاريخية بالكامل، يركّز على الاستقرار المؤسسي للمؤسسات بمرور الزمن[85]، والذي دَمجت أعمالُه الأخيرة البنيَ المؤسساتية التاريخية للرأسمالية في تركيز مؤسسي اختياري عقلي على التنسيق الاستراتيجي الصارم[86]، مع تركيز الطرفَين على دور الأفكار الاقتصادية في تفسير التغيير. لكن [هول] إذا كان في مقاربته الافتكارية الأولى المتصلة باعتماد أفكار المذهب الكينزي[87] قد بقي مؤسساتيًا تاريخيًا إلى حد بعيد لأن

(84) Blyth, «Structures do not Come with an Instruction» pp. 696-967, and Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century (New York: Cambridge University Press, 2002), chap. 2.

(85) Hall, *Governing the Economy*

(86) Hall and Soskice.

(87) P. Hall, «Conclusion,» in: *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations* (Princeton: Princeton University Press, 1989).

البنى التاريخية تتقدم على الأفكار، فتؤثّر في إمكان اعتمادها، فإنه قد تجاوز في مقاربته الثانية المتصلة بعرض الأفكار النقودية في بريطانيا في عهد تاتشر[88] الخط نحو المؤسساتية الاستطرادية، بما أن الأفكار محورية بالنسبة إلى التغير وتأسيسية للمؤسسات الجديدة. اللافت هو أن الفصول القليلة الأولى التي ركّزت على الأفكار في الكتاب الذي أعطى المؤسساتية التاريخية اسمها[89]، وأن الفصول القليلة التي ركّزت على الأفكار - أفكار بيتر هول وديزموند كينغ ومارغريت وير - تنقلنا إلى ما هو أبعد من المؤسساتية التاريخية. يقوم ديزموند كينغ[90] في كتابه الذي يتحدث عن السياسة الاجتماعية الليبرالية في بريطانيا والولايات المتحدة بهذه الخطوة بصراحة من خلال التركيز على دور الأفكار والمعرفة في صنع السياسة، مع أنه متمسك بمكون مؤسساتي تاريخي قوي بتشديده على السياق التاريخي الذي جعل تبنّي الأفكار وفرض الإصلاح أسهل على الحكومة البريطانية منه على إدارة الولايات المتحدة.

في الواقع، استند عموم الأعمال الحديثة التي اهتمت بالأفكار ضمن المذهب المؤسساتي التاريخي إلى ما أسميه المؤسساتية الاستطرادية، مع أن الخط الفاصل غير واضح المعالم على نحوٍ لا يمكن إنكاره. ما يُميّز هذه الأعمال تركيزها على الأفكار باعتبارها أدوات لتفسير التغير، مع إثبات في الأغلب حقيقة أن هذه الأفكار لا تلائم اهتمامات «العقلانيين» المتوقعة التي تُضعفها عوامل بنيوية، و/أو تمثل خروجًا عن المسارات التاريخية[91]. تتضمن الأمثلة دراسة شيري بيرمن[92] للتباين التاريخي بين إذعان الاجتماعيين الديمقراطيين الألمان قبل النازية، وذلك عائد بدرجة كبيرة إلى

(88) P. Hall, «Policy Paradigms, Social Learning and the State: The Case of Economic Policy-Making in Britain,» *Comparative Politics*, vol. 25 (1993), pp. 275-296.

(89) Steinmo, Thelen and Longstreth.

(90) D. King, *In the Name of Liberalism: Illiberal Social Policy in the United States and Britain* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

(91) Blyth, «Structures do not Come with an Instructions»

(92) *Sheri Berman, The Social Democratic Moment: Ideas and Politics in the Making of Interwar Europe* (Cambridge: Harvard University Press, 1998).

عدم قدرتهم على التفكير خارج إطار أفكارهم الماركسية التي اعتنقوها زمنًا طويلًا، ونجاح الاجتماعيين الديمقراطيين السويديين في محاربة الفاشية، وكذلك في بناء دولة اجتماعية ديمقراطية لأنهم كانوا متحررين من أي إرث افتكاري وقادرين على إعادة صوغ الاشتراكية؛ وتوصيف كايت ماكنمار[93] للاتحاد النقدي الأوروبي الذي افترض عملية تعليمية مؤلفة من ثلاث مراحل: الأولى هي إخفاق السياسة، والثانية البحث عن أفكار جديدة أفضت إلى إجماع ليبرالي جديد على الاقتصاد النقدي، والثالثة اعتماد الأنموذج الألماني، وأخيرًا تحليل مارك بلايث[94] لدور الأفكار الاقتصادية التأسيسية في أوقات الأزمات الاقتصادية بـ«تضمين» الليبرالية أولًا في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم بـ «عزلها» في بداية سبعينيات القرن الماضي في السويد والولايات المتحدة. ويسلط تحليلي الخاص للاقتصادات السياسية البريطانية والفرنسية والألمانية الضوء على الفروق بين المقاربات المؤسساتية التاريخية والمقاربات المؤسساتية الاستطرادية بعرض معاينة مؤسساتية تاريخية حسابية التوجه[95] لتطور الممارسات الاقتصادية في الدول الثلاث أولًا، تليها[96] مناقشة مؤسساتية استدلالية لتأثير الأفكار والخطاب في سياسات التعديل السياسي.

من المشوق أن نشير إلى أن أغلبية المقاربات الافتكارية المنبثقة من المذهب المؤسساتي التاريخي أقرب إلى الطرف الوضعي للاستمرارية الوضعية البنائية، وهي موجودة غالبًا في السياسات المقارنة. يُنظَر إلى الأفكار في هذه المقاربات على أنها تمثل الأوضاع اللازمة لعمل جمعي في داخل الدولة، وذلك من خلال إعادة تعريف المصلحة الاقتصادية وإعادة تشكيل ائتلافات معتمدة على المصالح. يميل التركيز إلى أن يكون على النواحي

---

(93) K. McNamara, *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998).

(94) Blyth, *Great Transformations*.

(95) Schmidt, *The Futures of European*, part 2.

(96) Ibid., part 3.

الإدراكية للأفكار، أي على كيفية القبول بالأفكار الجديدة، وكيفية تحديد أنواع ودرجات أو «مراتب» التغيير، تبعًا لكون[97]، وتحديد معايير النجاح التي يمكن تطبيقها بدلالة الصلة والقابلية للتطبيق والتساوق أو الاتساق[98].

في المقابل، نجد أن أغلبية المقاربات الافتكارية الواقعة ضمن المذهب المؤسساتي السوسيولوجي أقرب إلى الطرف البِنائي، وهي موجودة غالبًا في العلاقات الدولية. تشكّل الأفكارُ في هذه المقاربات الأعرافَ والتوصيفات والخطابات والأطر المرجعية التي تخدم «إعادة» بناء أفهام الجهات الفاعلة للمصالح وإعادة توجيه أفعالها ضمن مؤسسات الدولة. التركيز منْصبّ هنا على النواحي المعيارية للخطاب، أي على الأسباب التي تجعل الأفكار الجديدة «تردد صدى» القيم الوطنية وكيفية ذلك، وكيف يمكن أن «تعيد تقييم» القيم، ضمن منطق الملاءمة في جميع ما تقدّم[99].

لا يمكن المرء في التقليد المؤسساتي السوسيولوجي التحدّث عن انتقالٍ إلى الأفكار بهذه الطريقة لأنه كثيرًا ما كانت الأفكار أساسَ المقاربة - مثل الأعراف والأطر الإدراكية ونظم المعاني. لكن يوجد نقطة تحوُّل هنا أيضًا. فمن جانب، هناك باحثون يرون الأفكار أقرب إلى بنى افتكارية استاتية (static)، وأعراف وهُويات تصوغها الثقافة، ولذلك بقوا إلى حد بعيد منظرين للمؤسساتية السوسيولوجية بحسب التعريف السابق. من هؤلاء «بِنائيون» من أمثال كاتزينشتاين وزملائه[100] الذين بقوا بدرجة كبيرة ضمن المؤسساتية السوسيولوجية لأنهم «اختزلوا مشكلة البنية الافتكارية على مستوى 'التمثيلات

---

(97) Hall, «Policy Paradigms, Social Learning and the State»; Hay, «The 'Crisis' of Keynesianism,» and Schmidt, *The Futures of European*, chap. 5.

(98) Schmidt, ibid., chap 5.

(99) March and Olsen, *Rediscovering Institutions*; M. Rein and D. A. Schon, «Frame-Reflective Policy Discourse,» in: P. Wagner et al. (eds.), *Social Sciences, Modern States, National Experiences and Theoretical Crossroads* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991); V. A. Schmidt, «Values and Discourse in the Politics of Adjustment,» in: Fritz W. Scharpf and Vivien A. Schmidt (eds.), *Welfare and Work in the Open Economy*, vol. 1, *From Vulnerability to Competitiveness* (Oxford: Oxford University Press, 2000).

(100) Katzenstein, *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*.

الجمعية" للحقائق الاجتماعية الافتكارية ثم تبعوا وَقْع هذه التمثيلات على السلوك»[101]. ومن جانب آخر، هناك البنائيون المتآلفون على نحوٍ أوضح مع قاعدة المؤسساتية الاستطرادية لأنهم يمثلون أفكارًا أكثر ديناميةً، أي إنهم يمثلون أعرافًا وأطرًا وتوصيفات تؤكد كيفية تصوُّر الجهات الفاعلة للعالم، وتمكّنها أيضًا من إعادة صوغ تصورها للعالم، لتكون بذلك مصدرًا للدفع باتجاه التغيير. من هؤلاء ألكسندر وينت الذي يرى أن في البنى الاجتماعية «بُعدًا استدلاليًا متأصلًا باعتبار أنه لا يمكن فصلها عن الأسباب والأفهام الذاتية التي يضفيها أصحاب الإرادات الفاعلة على أفعالهم»، فيما أصحاب الإرادات الفاعلة والبنى «تأسيسيون على نحوٍ متبادل»، حيث «يمثل كل منهما من بعض النواحي تأثير الآخر»[102]. من الباحثين الذين يستطلعون إمبريقيًّا هذا البُعد الأكثر دينامية مارثا فينيمور[103] التي تعاين انتشار الأعراف الدولية في الدول النامية، وتوماس ريس[104] الذي يدرس الطرائق التي استخدمتها بنجاح الدولُ الأوروبية المختلفة في بناء وإعادة بناء هُويّاتها وأفكارها الوطنية في شأن التكامل الأوروبي.

بعض الباحثين لا يتواءم بشكل مثالي مع هذا المعسكر أو ذاك. ربما يبدو الذين يركّزون على دور الأفكار الاقتصادية في السياسات المقارنة خصوصًا وضعيين لأنهم يدرسون الاستخدامات الإدراكية لتلك الأفكار في إسباغ الشرعية على التغيير السياسي. لكنهم بنائيون غالبًا أيضًا في انتقادهم النسيج المعياري لتلك الأفكار. إن كولن هاي وبن روزاموند خصوصًا صريحان في تحقيقاتهما في الأسس المعيارية للأفكار الليبرالية الجديدة وبنائها الاجتماعي

---

(101) Ruggie, «What Makes the World Hang Together?,» pp. 884-885.

(102) Alexander Wendt, *Social Theory of International Relations Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 359-360.

(103) M. Finnemore, «Constructing Norms of Humanitarian Intervention,» in: Peter Katzenstein (ed.), *The Cultural of National Security* (Ithaca: Cornell University Press, 1996).

(104) T. Risse, «Who Are We? A Europeanization of National Identities?,» in: Maria Green Cowles, James Caporaso and Thomas Risse (eds.), *Europeanization and Domestic Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001).

في عملية العولمة[105]. لكن يمكن اعتبار شميت[106] وبلايث[107]، وبدرجة أقل شميت[108]، بنائيين في توليفات تحليلاتهم الإدراكية والمعيارية للأفكار.

تميل أغلبية منظري المؤسساتية الاستطرادية الذين ناقشنا أفكارهم للتو - سواء في التقليد المؤسساتي التاريخي أو السوسيولوجي أو الذين يتخذون موقفًا ملتبسًا بين الاثنين - إلى التعامل مع الأفكار أساسًا، متغاضية عن العمليات التفاعلية للخطاب الضمني في سياق مناقشتها الأفكار التي أنتجتها الجهاتُ الفاعلة المنوعة وقبلت بها وتبنّتها. غير أن بعض الباحثين وصل إلى حد تكوين عمليات لتوليد الأفكار وقبولها وتقنينها، وتوضيح كيفية بنائها. ويميل إلى النظر إلى الخطاب كمصدر تستخدمه الجهات الريادية الفاعلة في إنتاج تلك الأفكار وتقنينها لا كمجموعة أفكار تجلب قواعد وقيمًا وممارسات جديدة فحسب. يمكن تقسيم مقارباتهم إلى مجموعة ركّزت على الخطاب «التنسيقي» في أوساط الجهات السياسية الفاعلة ومجموعة أكثر اهتمامًا بالخطاب «التواصلي» بين الجهات السياسية الفاعلة وعموم الناس[109].

يميل المؤسساتيون الانتقاليون في المجال التنسيقي إلى التشديد على وجود الأفراد والمجموعات أساسًا في مركز بناء السياسة وأنهم يولّدون الأفكار التي تشكّل أسس العمل الجمعي والهُوية الجمعية. يركّز بعض هؤلاء الباحثين على الأفراد الذين تجمع بينهم صلات فضفاضة وتوحدهم مجموعة مشتركة من الأفكار في «مجتمعات إبستيمولوجية» على الساحة الدولية[110]. ويستهدف

---

(105) C. Hay and B. Rosamond, «Globalisation, European Integration and the Discursive Construction of Economic Imperatives,» *Journal of European Public Policy*, vol. 9, no. 2 (2002), pp. 147-167; Hay, «Constructivist Institutionalism»; B. Rosamond, «Imagining the European Economy: 'Competitiveness' and the Social Construction of 'Europe' as an Economic Space,» *New Political Economy*, vol. 7, no. 2 (2002), pp. 157-177.

(106) Schmidt, «Values and Discourse in the Politics.»

(107) Blyth, *Great Transformations*.

(108) Schmidt, *The Futures of European*

(109) Ibid., chap. 5.

(110) P. Haas (ed.), «Knowledge, Power and International Policy Coordination,» *International Organization*, special issue (1992).

آخرون الأفراد الشديدي الترابط والذين توحدهم محاولةُ وضع تلك الأفكار موضع التطبيق من خلال «ائتلافات مناصرة» في سياقات سياسية موضعية[111] أو من خلال «شبكات مناصرة» (advocacy networks) لناشطين في السياسات الدولية[112]. لكن هناك آخرين ميّزوا الأفراد الذين يعتمدون على أفكار المجتمعات والائتلافات الاستطرادية في مجالات سياسية معينة على الساحة المحلية أو الدولية.

يشدد المؤسساتيون الاستطراديون في المجال التواصلي على استخدام الأفكار في العملية الجامعة لإقناع العامة في المجال السياسي. يركز بعض هؤلاء الباحثين على السياسات الانتخابية وعلى الرأي الجامع[113] عندما يترجم السياسيون الأفكارَ التي طورتها النخبُ السياسية إلى برامج سياسية توضَع تحت الاختبار من خلال التصويت والانتخابات؛ ويغلب على آخرين الاهتمامُ بـ «العمل التواصلي»[114] الذي يؤطر المفاهيم السياسية الوطنية، فيما يهتم آخرون، في المداولات الأكثر تخصصًا في «المنتديات السياسية» للجماهير المستنيرة[115]، بالمبادرات السياسية الجارية للحكومات.

خير مجال للمؤسساتية الاستطرادية تفسير ديناميات التغيير (واستمراريته كذلك) من خلال اهتمامها بالأفكار والتفاعلات الاستطرادية، الحديثة منها والجارية. بناء على ذلك، تتفادى إلى حد بعيد الحتمية الاقتصادية أو التاريخية أو الثقافية لـ «المذاهب المؤسساتية الجديدة» الثلاثة الأخرى. لكن للسبب

---

(111) P. Sabatier and H. C. Jenkins-Smith (eds.), *Policy Change and Learning: An Advocacy Coalition Approach* (Boulder, CO: Westview, 1993).

(112) M. E. Keck and K. Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1998).

(113) D. C. Mutz, P. M. Sniderman and R. Brody (eds.), *Political Persuasion and Attitude Change* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996).

(114) J. Habermas, *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996).

(115) M. Rein and D. A. Schon, «Frame-Reflective Policy Discourse,» in: P. Wagner et al. (eds.) *Social Sciences, Modern States, National Experiences, and Theoretical Crossroads* (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).

عينه، تخاطر بالظهور في مظهر إرادوي مفرط ما لم تُدرَج قيود بنيوية مستمدة من المذاهب المؤسساتية الجديدة الثلاثة. ليس لهذه القضية شأن يُذكر لدى الباحثين المؤسساتيين الاستطراديين الذين ناقشنا طروحاتهم أعلاه، بالنظر إلى أن مقارباتهم تتبع أساسًا من أحد التقاليد المؤسساتية أو من توليفة منها، لكن «النص» يبدو من دون سياق؛ لكن كما في مقاربات مابعد الحداثة، فإن الأخطار كبيرة.

لكن ذلك لا ينفي وجود مشكلات أخرى، لأنه يوجد دائمًا في المقاربات الاستطرادية التي تتبع التقليد المؤسساتي السوسيولوجي خطر متمثل في الإفراط في البناء الاجتماعي، وفي تجاهل المصالح المادية بصفتها مصالح مادية لمصلحة اعتبار أن كل شيء مبني اجتماعيًا ضمن ثقافة معينة[116]. وهذا ما يُوصل المرء إلى السؤال عما إذا كان «يوجد هناك» أي شيء أصلًا قابل للاعتراف المتبادل من جانب الثقافات. لكن إذا كانت المقاربات الاستطرادية في التقليد المؤسساتي السوسيولوجي تعاني الإفراط في المؤسساتية، فربما تعاني المقاربات في التقليد المؤسساتي التاريخي الإفراط في الوضعية، حيث من المفترض أن العمل السياسي مدفوع بالعقلانية الأداتية وحدها (ولو وُضعت في سياق تاريخي وثقافي)، حيث تفرط الأفكار الإدراكية في شأن المصالح في تحديد اختيار الأفكار، وتجميع القيم المعيارية التي تلون كذلك أي تصوير مفاهيمي للمصلحة.

أخيرًا، يمكن أن يسبب إثبات السببية مشكلة. فربما يكون الخطاب مهمًا في تفسير التغيير وربما لا يكون كذلك كحال أي عامل آخر. والقضية هي في تحديد متى يكون الخطاب مهمًا، أي في تحديد متى يكون له تأثير حرَضي في تغيير السياسة كما في إعادة تعريف المصالح عوضًا عن أن يكون مجرد انعكاس لها في حسابات العقلانيين[117]، وفي تحديد متى تكون العوامل

---

(116) يُنظر انتقاد سيكينك 1991 من طرف: J. K. Jacobsen, «Much Ado about Ideas: The Cognitive Factor in Economic Policy,» *World Politics*, vol. 47 (1995), pp. 283-310.

(117) Schmidt, *The Futures of European*.

الأخرى أهم، حيث يتسنى مثلًا تصوير المسارات المؤسساتية الجديدة أو الأعراف الثقافية على نحو أفضل بوساطة التحليل التاريخي أو المؤسساتي السوسيولوجي، لأنه ليس لدى الجهات الفاعلة أي فكرة واضحة عما تقوم به عندما تقوم به. يعود بعض الأسباب التي تحمل منظري العلوم السياسية على تلافي التفسيرات المتصلة بالخطاب إلى صعوبة فصله عن المتغيرات الأخرى لتحديده بصفته المتغير المستقل. لكن عوضًا عن تجاهل الخطاب بسبب الصعوبات لتعذّر أن يكون السبب، الأحرى أن نسأل متى يكون الخطابُ سببًا، أي عندما يخدم الخطاب في إعادة التصوير المفاهيمي للمصالح عوضًا عن أن يكون مجرد انعكاس لها، لرسم مسارات مؤسساتية جديدة بدلًا من مجرد سلوك مسارات قديمة، ولإعادة تأطير الأعراف الثقافية عوضًا عن مجرد تجسيدها.

خلاصة

رأينا أن دراسة الدولة تختلف اختلافًا كبيرًا بحسب نوع المذهب المؤسساتي الجديد. فلكل مذهب غايةٌ مختلفة من التفسير - سواء أكان السلوك الثقافي أم البنى التاريخية أم الأعراف والثقافة أم الأفكار والخطاب، ومنطقٌ مختلف في التفسير - المصالح أو الاعتماد على المسار أو الملاءمة أو التواصل، وتشديدٌ مختلف على الاستمرارية أو التغيير - سواء على الاستمرارية من خلال تفضيلات ثابتة أو من خلال الاعتماد على المسار أو من خلال الأعراف الثقافية، أو على التغيير من خلال الأفكار والتفاعلات الاستطرادية (يُنظر الجدول (5-1)). والنتيجة هي ظهور أنواع شديدة الاختلاف من الدراسات المؤسساتية للدولة التي لا يركز عدد منها على الدولة إلا قليلًا، عوضًا عن التركيز على الأنواع المختلفة للعمل في داخل الدولة.

لتكوين فهم لكيفية انسجام كل ما تقدّم بطريقة شديدة العمومية، أختم حديثي بمخطط يضع الأعمال المذكورة أعلاه ضمن المذاهب المؤسساتية الأربعة الجديدة، مع ترتيب هذه المذاهب بتسلسل أفقي يبدأ بالرضعية وينتهي بالبنائية - من المصالح إلى الثقافة والتاريخ بينهما - وبتسلسل رأسي يبدأ

بالاستاتيكا وينتهي بالدينامية، حيث المصالح والتاريخ والثقافة في الطرف الاستاتيكي، والأفكار والخطاب في الطرف الدينامي (أنظر الشكل (5-1)). وأنا أضع المؤسساتية التاريخية بين الاختيار العقلاني والمؤسساتية السوسيولوجية، وذلك عائد أساسًا إلى كون الاختيار العقلاني والمؤسساتية السوسيولوجية متباينَين إلى حد بعيد، فيما يمكن المؤسساتية التاريخية أن تميل إما إلى الطرف الوضعي أو الطرف البنائي عندما تضيف الإرادة الفاعلة. وأنا أضع مؤسساتية الخطاب في أسفل المذاهب المؤسساتية الثلاثة لإمكان أن تعتمد، في تمييزها، على رؤى أي من المذاهب المؤسساتية الثلاثة ولأن الباحثين يرون أنفسهم غالبًا بأنهم يواصلون التماهي مع هذا المذهب أو ذاك وإن كانوا يتماهون على نحوٍ أفضل مع المؤسساتية الاستطرادية. ورسمت خطًّا مستمرًا في أسفل مؤسساتية الاختيار العقلاني للإشارة إلى عجزها عن التعامل مع الأفكار والخطاب بطريقة دينامية.

الجدول (5-1)

المذاهب المؤسساتية الجديدة الأربعة

	مؤسساتية الاختيار العقلاني	المؤسساتية التاريخية	المؤسساتية السوسيولوجية	المؤسساتية الاستطرادية
هدف التفسير	السلوك العقلاني	البنى التاريخية	الأعراف والثقافة	الأفكار والخطاب
منطق التفسير	مصلحة	اعتماد على المسار	الملاءمة	تواصلي
القدرة على تفسير التغيير	استاتيكي: تشديد على الاستمرارية من خلال تفضيلات ثابتة	استاتيكي: تشديد على الاستمرارية من خلال الاعتماد على المسار	استاتيكي: تشديد على الاستمرارية من خلال الأعراف الثقافية	دينامي: تشديد على التغيير والاستمرارية من خلال الأفكار والتفاعل الاستطرادي

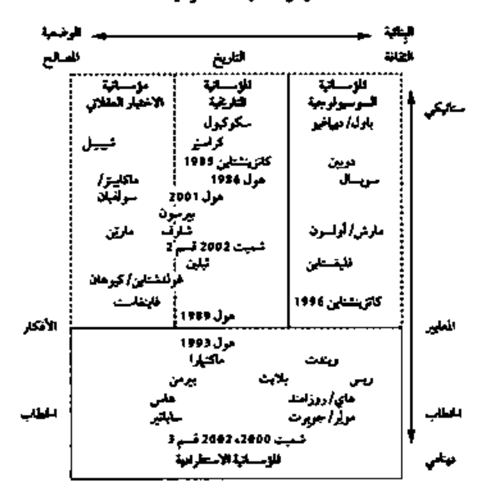
يتبع

تابع

أمثلة	نظرية الأصيل والوكيل، نظرية الألعاب	عملية مؤسساتية تاريخية تصحب نماذج الرأسمالية	البنائية، الأعراف، التحليل الثقافي	الأفكار، الخطاب، البنائية، السرديات، الأطر، الائتلافات المناصرة، المجتمعات الإبستيمية

الشكل (5-1)

استخدام الباحثين للمذهب للمؤسساتية الأربعة: مؤسساتية الاختيار العقلاني والمؤسساتية التاريخية والمؤسساتية السوسيولوجية والمؤسساتية الاستطرادية



من جملة الأسئلة التي تبقى من دون إجابة هذا السؤال الحرج: هل يمكن هذه المذاهب المؤسساتية الأربعة أن يتلاءم بعضها مع بعض؟ وهل يمكن الدراسات الإمبريقية لأي قضية بعينها مزج المقاربات؟ سيجيب عدد من المؤسساتيين الجدد الأكثر اندفاعًا بالنظرية بالنفي لأن غايتهم إظهار كيف أن مقاربتهم الخاصة خير طريقة لتفسير السياسة. في المقابل، نجد أن الباحثين الأكثر تركيزًا على المشكلات يمزجون المقاربات طوال الوقت مستخدمين أيَّ مقاربات تبدو الأنسب في تفسير غايات دراساتهم. ويعالج بعض الباحثين مؤخرًا مسألة كيفية استخدام رؤى المقاربات الأربع في أعماله الإمبريقية. ففي ميدان التحليل السياسي على سبيل المثال لا الحصر، اقترح ديفيد مارش ومارتن سميث[118] مقاربة جدلية لفهم شبكات الاتصال السياسية التي تستخدم طرائق مستنبطة من مذاهب المؤسساتية الأربعة كلها في تفسير وجوه اختيار الجهات السياسية الفاعلة، في سياقات مؤسساتية معينة وفي ظل قيود معينة وتجارب وأفكار تعليمية خاصة تختار مسارات عمل مختلفة بمرور الوقت. لكن إذا كان ذلك يُساهم في الإجابة عن سؤال عملي في شأن كيفية مزج المقاربات في تحقيق إمبريقي، فهو لا يحل مسألة كيفية انسجامها نظريًا. في الحقيقة، يتجلى ذلك بإلقاء نظرة على الردود على مارش وسميث أيضًا، لأن الجميع عادوا إلى الدفاع عن مقارباتهم الخاصة[119]. وكي نتوصل إلى إجابة نظرية للسؤال عن كيفية انسجام هذه المقاربات المتنوعة معًا، يجب على المؤسساتيين الجدد التوقف أولًا عن النظر إلى علاقاتهم بمقاربات خصومهم على أنها حروب منهجية تخاض فيها المعارك من أجل أرض مفاهيمية. سيقومون بعمل أفضل إذا دعوا إلى السلام وشرعوا في استطلاع نواحي التوافق المشترك على امتداد حدودهم. سيؤدي ذلك إلى السير بالمذاهب المؤسساتية الأربعة كلها قدمًا بالتأكيد مع تقديم أكبر المنافع للبحث الإمبريقي.

---

(118) D. Marsh and M. Smith, «Understanding Policy Networks: Towards a Dialectical Approach,» *Political Studies*, vol. 48 (2000), pp. 4-21.

(119) K. Dowding, «There Must Be an End to Confusion: Policy Networks, Intellectual Fatigue, and the Need for Political Science Methods Courses in British Universities,» *Political Studies*, vol. 49, no. 1 (2001), pp. 89-105, and C. Raab, «Understanding Policy Networks: A Comment on Marsh and Smith,» *Political Studies*, vol. 49 (2001), pp. 551-556.

مطالعة إضافية

Hall, Peter and Rosemary Taylor. «Political Science and the Three New Institutionalisms.» *Political Studies* (1996).

March, James G. and Johan P. Olsen. *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics.* New York: Free Press, 1989.

Pierson, Paul. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Schmidt, Vivien A. *The Futures of European Capitalism.* Oxford: Oxford University Press, 2002.

Somit, Albert and Joseph Tanenhaus. *The Development of American political Science from Burgess to Behavioralism.* New York: Irvington, 1982.

Thelen, Kathleen. «Historical Institutionalism in Comparative Politics.» *The Annual Review of Political Science.* Palo Alto: Annual Reviews, Inc., 1999.

الفصل السادس

النظرية النسوية

يوهانا كانتولا

تبدأ المؤلفات التي تتحدث عن النظرية النسوية والسياسة بالإشارة دائمًا إلى العلاقة الشائكة بين المقاربات النسوية والعلوم السياسية[1]. الإشكاليات التي يواجهها دعاة المساواة بين الجنسين (feminists) عند دراسة هذا المجال واضحة تمامًا حيال أحد مفاهيمه الأساسية: الدولة. ودعاة المساواة متباينون في شأن الحاجة إلى وضع نظرية للدولة. ففي ستينيات القرن الماضي، بحث ما يسمى الموجة الثانية للحركة النسوية عن قنوات بديلة من النفوذ السياسي انطلاقًا من المجتمع المدني أساسًا. وفي مرحلة لاحقة، أفرزت فكرة نظرية نسوية للدولة تبرمًا شديدًا في أوساط الباحثين في قضايا المرأة، إذ هناك من زعم أن نظرية من هذا النوع غير موجودة والحاجة إليها ماسة[2]، فيما زعم آخرون أن ليس لها لزوم[3]. وراوحت التفاعلات النسوية القياسية مع المفهوم بين وعد بمكاسب كبيرة في الصراعات من أجل المساواة الجذرية ومخاوف من الاستيعاب والتسوية.

هذا هو واقع الحال في السياق الأنكلو-أميركي خصوصًا، حيث أصاب الشللُ المناقشات النسوية في شأن الدولة بسبب ثنائية «داخل» و«خارج». مثّل دعاةُ المساواة الليبراليون في النظريات النسوية الخاصة بالدولة من هم في «داخل» موقع الدولة. الهدف في هذه الحالة إصلاح الدولة من «الداخل». لكن جادل منتقدو النظرية النسوية الليبرالية أن هذه النظرية تُبرز خطر الاستيعاب في

---

(1) Anne Phillips, «Introduction,» in: *Feminism and Politics* (Oxford: Oxford University Press, 1998), and V. Randall, «Feminism,» in: David Marsh and Gerry Stoker (eds.), *Theories and Methods in Political Science*, 2nd ed. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002).

(2) C. A. MacKinnon, *Towards a Feminist Theory of the State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989).

(3) J. Allen, «Does Feminism Need a Theory of the State?,» in: S. Watson (ed.), *Playing the State: Australian Feminist Interventions* (London: Verso, 1990).

البنى البطريركية (البطريركية) لـ «الدولة». في المقابل، مثّل دعاةُ المساواة الراديكاليون من هم «خارج» الدولة. ابتعد هؤلاء عن الدولة وبحثوا عن طرائق عمل بديلة، ورموا إلى تطوير صورة فائقة السكون لعالم السياسة. اختزل هذا الفرزُ الاستراتيجياتِ النسوية في التعامل مع الدولة إلى استراتيجيتين: إما الدمج (في داخل الدولة) أو الاستقلال (خارج الدولة). سخّر عدد من الباحثين في قضايا المرأة جهدهم من ذلك الحين لتفكيك هذه الثنائية التي لا تزال تخيّم على وجهات النظر النسوية تجاه الدولة.

يتجاوز هذا الفصلُ المسلك الأنكلو-أميركي المهيمن في النظرية النسوية الخاصة بالدولة الذي يُختصَر بثنائية «الداخل والخارج». يستند هذا المسعى إلى رغبة في التشديد على التنوع في داخل الحركة النسوية، وإلى التركيز على دعاة المساواة بين الجنسين [النسويين][4]. تتميز مساهمات الحركة النسوية في المناقشات الدائرة في شأن الدولة بالتنوع، بل وبتضارب مقارباتها أحيانًا. لكن على الرغم من هذه التباينات، تبقى المساهمة الرئيسة للحركة النسوية تعرية الطابع الجنساني والذكوري لمؤسسات الدولة وممارساتها وسياساتها. ففي العمليات الجنسانية الطابع [نجد] المحاسن والمساوئ، والاستغلال والسيطرة، والمعنى والهُوية منمطة من خلال التمييز بين الذكر والأنثى، والرجولة والأنوثة[5]. يشير دعاة المساواة بين الجنسين إلى أن الدولة تؤثّر في المرأة بطرائق متمحورة حول الجندر وتساعد في بناء علاقات جندرية، لكن نشاطات المرأة والحركات النسوية المختلفة تؤثّر في الدولة في الوقت عينه، وتخضع بدورها لتأثيرات الدولة[6].

هدف هذا الفصل الرئيس هو تمثيل تنوُّع وجهات النظر النسوية حيال الدولة، وهنا يشمل الحركات النسوية الليبرالية والراديكالية الماركسية

---

(4) Randall, «Feminism.»

(5) Joan Acker, «Gendering Organizational Theory,» in: Albert J. Mills and Peta Tancred (eds.), Gendering Organizational Analysis (Newbury Park, London and New Delhi: Sage, 1992), pp. 251-255.

(6) G. Waylen, «Gender, Feminism and the State: An Overview,» in: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.), *Gender, Politics and the State* (London: Routledge, 1998), p. 1.

والاشتراكية والاسكندنافية ومابعد البنيوية. وضع هؤلاء نظريات للدولة بصفتها: (1) الدولة الحيادية، (2) الدولة البطريركية، (3) الدولة الرأسمالية، (4) دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة، (5) الدولة مابعد البنيوية على التوالي. يبدأ الفصل بمعاينة مساهمات وجهات النظر هذه، ثم يركز على الانتقادات الموجهة إلى هذه الطرائق التي تضع الدولة في إطار مفاهيمي. وأخيرًا، يعرض المناقشات النسوية المتصلة بالدولة من خلال تحليل اتجاهين متعارضَين. فمن ناحية، يشكك بعض الباحثين في جدوى استراتيجيات إصلاح الدولة بالنسبة إلى دعاة المساواة والناشطين في الحركات النسوية. ومن ناحية أخرى، يزداد دعاة المساواة انخراطًا في الدولة على الصعيدين النظري والعملي. كما يناقش الفصل أن فهم مزالق ومنافع الاتجاهين يستلزم التحلي بالصراحة في شأن مفهوم الدولة الذي تستند إليه تحليلاتنا.

مساهمات دعاة المساواة بين الجنسين

الدولة الحيادية

وضع دعاةُ المساواة الليبراليون الدولةَ في إطار مفاهيمي باعتبارها حَكَمًا محايدًا بين جماعات مصلحة مختلفة بطريقة شبيهة بنظريات التعددية الخاصة بالدولة[7]. أقروا بأن مؤسسات الدولة خاضعة لهيمنة الرجال باعتمادها سياسات تعكس مصالح ذكورية، لكنهم جادلوا أنه يمكن «استرداد» الدولة من مصالح الرجال ونفوذهم. بناء على هذا التصور، فإن الدولة انعكاس لمصلحة الجماعات التي تتحكم في مؤسساتها. ويرى عدد من دعاة المساواة الليبراليين أن زيادة أعداد النساء «في» الدولة (كما في مِلاك الدولة) يُثمر مزيدًا من السياسات النسوية، وهذا يشمل مبادرات وتشريعات للترويج للمساواة الجندرية ولمعالجة هواجس المرأة[8]. ويشدد دعاةُ المساواة الليبراليون على

(7) يُنظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

(8) Sophie Watson, «The State of Play: An Introduction,» in: Sophie Watson (ed.), Playing the State (London: Verso, 1990), and Waylen.

المساواة الرسمية في المعاملة أمام القانون، ويجدر ألّا تكون الفروق بين النساء والرجال بارزة في الحياة العامة؛ إذ يجب على الدولة، بل يمكنها، التعامل مع الطرفين كمواطنين متساوين.

يُوضح كتاب اللغز الأنثوي لبيتي فريدان[9] بعض مضامين المنظور النسوي الليبرالي. انتقدت فريدان بانفعال وضع المرأة في أميركا في حقبة ستينيات القرن الماضي، وجادلت أنه يتعين على المرأة دخول المعتركين العام والحكومي والنضال لسن تشريعات. ورأت أن المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع معتمدة على جعل الفوارق بين الجنسين عرَضية. وناقشت أن التشديد على الفوارق يناوئ مساواة المرأة. بالتالي، ترى فريدان أن الحركة النسوية تُبرز أولاً وقبل كل شيء إعلاء شأن الحقوق الرسمية للمرأة وتوطيدها.

جادلت سوزان مولر أوكين، وهي ناشطة نسوية أخرى، أنه يتعين توسيع نماذج العدالة الليبرالية خارج مجال الدولة المحتدلة لتشمل مجال الأسرة، وأن الأسرة ساحة أساسية للعلاقات غير النديّة ومصدر لفرص انعدام المساواة[10]. وانتقدت دور الدولة غير المباشر في إعادة إنتاج صور انعدام المساواة في الأسر. وعلى الرغم من الالتزام المجرد بأهمية حظر تدخّل الدولة في الحياة الخاصة، نظّمت الدولُ الليبرالية من الناحية العملية الأسرةَ وسيطرت عليها[11]. يكمن حلّ هذه المشكلات في نظر أوكين في الدولة الليبرالية: في سياساتها العامة وفي إصلاحات قانون الأسرة. لكنها خرجت عن تيار الليبراليين السائد بقبول توسيع الدولة كونها وسيلة لتحقيق العدالة للأسرة، وهذا يناقض الأنموذج الليبرالي لدولة تتمتع بأدنى قدر من السلطات.

كان لأفكار الحركة النسوية الليبرالية تأثير في المصطلحات السياسية. ويبقى مفهوما المساواة والعالمية - اللذان يجسدان النظريات الليبرالية -

---

(9) B. Friedan, *The Feminine Mystique* (New York: Dell, 1962).

(10) S. M. Okin, *Justice, Gender, and the Family* (New York: Basic Books, 1989), p. 170.

(11) J. Squires, «Politics Beyond Boundaries? A Feminist Perspective,» in: Adrian Leftwich (ed.), *What is Politics?* (Cambridge: Polity Press, 2004).

مركزين في المناقشات العامة المتمحورة حول المساواة في الراتب والمحاصصة والمواطنة في الدول الغربية، وهما أداتان قويتان في المطالبة بانخراط المرأة في مؤسسات الدولة التي يسيطر عليها الرجال. والخلاصة هي أن دعاة المساواة الليبراليين قدّموا سلسلة من الأفكار المهمة والمؤثّرة في شأن العدالة، وهي لا تزال متداوَلة في المناقشات النسوية.

الدولة البطريركية

كانت تحليلات الحركات النسوية الراديكالية والماركسية والاشتراكية للدولة بمنزلة نقد جوهري لمفهوم الدولة عمومًا وللمفهوم النسوي الليبرالي للدولة الحيادية خصوصًا. عكست هذه المقاربات بروز ما يسمى نسوية الموجة الثانية في ستينيات القرن الماضي. تحدّت هذه الحركةُ النسوية الليبراليةَ. وكانت الطبيعة الراديكالية لنسوية الموجة الثانية بمنزلة تشخيص للتحرر من أوهام السياسات النسوية الليبرالية. وكانت تلك الحقبة مهمة في الطعن في المفاهيم النسوية المتغيرة لتصورات السياسة والدولة والنظام البطريركي والجندر.

عرّف دعاةُ المساواة الراديكاليون الدولةَ بدلالة طبيعتها البطريركية. بالنسبة إلى كايت ميليت، حاز مفهوم البطريركية معنىً جديدًا[12]. جسّدت البطريركية، إلى حين صدور كتابها السياسة الجنسية حكم الأب أو حكم رب المنزل[13]. وجادلت (ميليت) أن ما تعنيه البطريركية فعلًا هو حكم الرجال؛ أي سيادة الذكر. كما أن مفهوم البطريركية صوّر الرؤية التي فحواها أن اضطهاد المرأة ليس عشوائيًا أو تدرّجيًا، بل إن الصور المتنوعة للاضطهاد الذي تعانيه المرأة متشابكة ومعتمد بعضها على بعض في بقائه. تُعزى الطبيعة الراديكالية لهذا التحليل النسوي إلى الزعم بأن الدولة ليست بطريركية على نحوٍ عرَضي فحسب، بل إن هذه الصفة لازمة أيضًا. وزادوا على ذلك أن البطريركية سمة

---

(12) K. Millett, *Sexual Politics* (Garden City: Doubleday, 1970).

(13) D. Coole, *Women in Political Theory* (Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1988), p. 71.

عالمية، وليس للأشكال الخاصة التي ظهرت عليها الدولة أهمية تُذكر كون جميع هذه الدول بطريركية الطابع(14).

فيما فهم دعاةُ المساواة الليبراليون الدولةَ بدلالة مؤسساتها السياسية، وسّع نظراؤهم الراديكاليون تركيزهم ليشمل البنى الأوسع للدولة والمجتمع. وقد أظهرت تحليلاتهم الطابعَ البطريركي للممارسات الرسمية وغير الرسمية في صناعة القرار. كما استمد دعاة المساواة من مفهوم البطريركية استراتيجياتهم وأهدافهم السياسية: لا بد من تفكيك تركيبة الهيمنة الذكورية برمتها إذا كان المراد تحريرَ المرأة(15). وانطلاقًا من وجهة النظر النسوية الراديكالية، لا يمكن الدولة، لطبيعتها البطريركية ولكون الرجال من أرسى قيمها وهياكلها المهيمنة عليها، أن تساعد في حلّ مشكلات النظام البطريركي في المناحي الأخرى. لذلك، لا جدوى في اللجوء إلى الدولة، أي إن المجتمع المدني، وليس الدولة، هو المجال الذي يجب على المرأة أن تصرف طاقاتها فيه لتتحدى السلطة البطريركية.

صاغت كاترين ماكينون موقفًا نسويًا راديكاليًا من الدولة(16) وجادلت أن:

> الدولة ذكورية في التصور الأنثوي: ينظر القانونُ إلى المرأة ويعاملها على طريقة نظر الرجل إلى المرأة ومعاملته لها. والدولة الليبرالية تشكّل بالإكراه والقهر النظامَ الاجتماعي بما يخدم مصلحة الرجل كجنس؛ من خلال تقنين الأعراف والنماذج والعلاقات بالمجتمع والسياسات الجوهرية(17).

---

(14) للاطلاع على مناقشات في شأن هذا الموضوع، يُنظر: D. Dahlerup, «Confusing Concepts, Confusing Reality: A Theoretical Discussion of the Patriarchal State,» in: Anne Showstack Sassoon (ed.), *Women and the State* (London: Routledge, 1987); J. Dale and Peggy Foster, *Feminists and State Welfare* (London: Routledge & Kegan Paul, 1986), and J. B. Elshtain, *Public Man, Private Woman: Women in Social and Political Thought* (Oxford: Martin Robertson, 1981).

(15) Joan Acker, «The Problem with Patriarchy,» *Sociology*, vol. 23, no. 2 (1989), p. 235.

(16) C. A. MacKinnon, «Feminism, Marxism, Method and the State,» in: Sandra Harding (ed.), *Feminism and Methodology* (Milton Keynes: Open University Press, 1987), and *Towards a Feminist Theory*.

(17) MacKinnon, *Towards a Feminist Theory*, pp. 161-162.

لا يمكن دعاة المساواة توقُّع أن تعمل الدولة على تحرير المرأة لاستحالة فصل سلطة الدولة عن سلطة الرجل. ونعود إلى ماكينون التي صوّبت انتقاداتها نحو الدولة الليبرالية على الخصوص وعابت عليها قوانينها وسياساتها. فمن ناحية، الرجال هم الذين صاغوا القوانين من منظور ذكوري، وهي قوانين تصب في مصلحة الرجل في مناسبات كثيرة. ومن ناحية أخرى، القوانين المتصلة بجرائم الاغتصاب والإجهاض والدعارة وإن وُجِدت بشكل رسمي فهي لا تُطبّق بطريقة شاملة وفاعلة أبدًا[18].

استعانت الحركة النسوية الراديكالية بمفاهيم الجندر والجنسانية. شددت ماكينون على أن «الجنسانية بالنسبة إلى الحركة النسوية مثل العمل بالنسبة إلى الماركسية: أعز ما يملكه المرء لكنه أكثر ما يُسلَب منه»[19]. طبّقت الدولُ معادلة المرأة من منطلق الجنسانية. لكن من خلال زيادة الوعي، باتت إعادة اكتشاف ما يعنيه أن تكون المرأةُ أنثى فعلًا أمرًا ممكنًا، مع استعادة قدرة المرأة على الحديث في السياسة بصوتها. ومع أن دُعاة المساواة الليبراليين رأوا أن الفوارق بين الجنسين ليست ذات أهمية، فقد احتفى بها دعاةُ المساواة الراديكاليون وثمّنوها. والأبرز ذلك، في أحسن الأحوال، رؤى جديدة في شأن طرائق بديلة وغير هرمية للعمل على سبيل المثال[20].

باختصار، أتاحت مساهمات دعاة المساواة الراديكاليون أدوات مهمة للنظريات النسوية الخاصة بالدولة بتشديدها على الطابع البطريركي للدولة. وساعدت تحليلاتُها النقدية في تعرية دور الدولة في إدامة أشكال انعدام المساواة الجندرية. وشدد المنظرون للحركة بطريقة نافعة على الهواجس المختلفة عند المرأة وعرضوا رؤى بديلة جديدة من أجل التصدي لها.

---

(18) Ibid.

(19) C. Smart, *Feminism and the Power of Law* (London: Routledge, 1989), p. 76.

(20) Kathy Ferguson, *The Feminist Case Against Bureaucracy* (Philadelphia: Temple University Press, 1984), p. 5.

الدولة الرأسمالية

انعكس تأثير الماركسية القوي في الحركة النسوية إبان سبعينيات القرن الماضي في التحليلات النسوية للدولة أيضًا. وإذا كانت الدولة في نظر دعاة المساواة الراديكاليين دولة بطريركية، فهي في نظر دعاة المساواة الماركسيين دولة رأسمالية[21]. الدولة ليست مجرد مؤسسة، لكنها أحد أشكال العلاقات الاجتماعية[22]. وكان لإخضاع المرأة دور في الإبقاء على الرأسمالية من خلال إعادة إنتاج القوة العاملة في داخل الأسرة. يمكن ملاحظة تأثير الفئات الماركسية في المناقشات الدائرة في شأن مفاهيم العمل وإعادة الإنتاج في ما يسمى «الجدال في شأن العمل المنزلي»[23]. المرأة مضطهَدة في العمل كما في إقصائها منه، ويجادل دُعاة المساواة الماركسيون أن اللوم يقع على أيديولوجيا الأسرة. ويجادلون في سياق نقدهم دول الرفاهية أن الدولة ساعدت في إعادة إنتاج أيديولوجيا الأسرة وفي المحافظة عليها من خلال سياسات دولة الرفاهية أساسًا. وعلى الضد من دعاة المساواة الراديكاليين، يجادل الدعاة الماركسيون أن للمرأة كونها عاملة لا كونها امرأة دورًا مهمًّا في الصراع ضد الرأسمالية[24] واستُخدمت فئة النساء في إعادة إنتاج المصطلحات؛ النساء هن الأمهات اللاتي يُعِدْن إنتاج القوة العاملة[25].

---

(21) M. McIntosh, «The State and the Oppression of Women,» in: A. Kuhn and A. Wolpe (eds.), *Feminism and Materialism: Women and Modes of Production* (London: Routledge & Kegan Paul, 1978), p. 259.

(22) Watson, «The State of Play,» p. 4.

(23) Michèle Barrett, *Women's Oppression Today: Problems in Marxist Feminist Analysis* (London: Verso, 1980); C. Delphy and D. Leonard, *Familiar Exploitation: A New Analysis of Marriage in Contemporary Western Society* (Cambridge: Polity Press, 1992); A. Kuhn and A. M. Wolpe, eds., *Feminism and Materialism: Women and the Modes of Production* (London: Routledge & Kegan Paul, 1978), and M. Molyneux, «Beyond the Domestic Labour Debate,» *New Left Review*, vol. 116 (1979), pp. 3-27.

(24) McIntosh, «The State and the Oppression.»

(25) Lydia Sargent, «New Left Women and Men: The Honeymoon is Over,» in: Lydia Sargent (ed.), *Women and Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism* (London: Pluto Press, 1981), p. xxi.

سعى دعاةُ المساواة الاشتراكيون إلى الجمع بين رؤى دعاة المساواة الماركسيون ونظرائهم الراديكاليون فاستوحوا من دعاة المساواة الراديكاليين فهمَهم نظام اضطهاد يوصف بالبطريركي، ومن دعاة المساواة الماركسيين أهمية الاضطهاد الطبقي الذي يحدد وضع جميع العمال[26]. دُمجت المقاربتان في تحليلات هذا «النظام الثنائي» للرأسمالية والبطريركية. وبالنسبة إلى زيلا آيزنستاين، يصور مفهومُ البطريركية الرأسمالية «علاقة جدلية بين تركيبة الطبقة الرأسمالية والتكوين الجنسي الهرمي على نحو يقوّي أحدهما الآخر»[27]. وحددت ميشيل باريت بدورها طرائق عدة ترسِّخ الدولةُ من خلالها اضطهاد المرأة، مثل إقصاء المرأة عن أعمال معينة بموجب تشريعات حمائية، وممارسة الدولة الرقابة على طرائق تمثيل الجنسانية بموجب قوانين متصلة بالدعارة وسياسة الإسكان الحكومية التي لا تلبي حاجات الأسر «غير النواة»[28] (non-nuclear).

تمحورت المناقشات حول أسئلة متصلة بالاستقلالية النسبية للنظامين. جادل بعض المنظرين أن النظام البطريركي أكثر استقلالية من النظام الرأسمالي[29]، وجادل آخرون أن للنظام الرأسمالي اليد العليا[30]. وترى آيزنستاين أن الطبقة الرأسمالية لا تحكم الدولة أو الحكومة بشكل مباشر، بل تمارس الهيمنة. ويكمن قسم كبير من دور الدولة في التعمية، في هذا التحديد الظاهر لمصالح الذكور ومصالح البرجوازية[31].

---

(26) Ibid., p. [illegible]

(27) Z. Eisenstein, «Developing a Theory of Capitalist Patriarchy and Socialist Feminism,» in: Z. Eisenstein (ed.), *Capitalist Patriarch y and the Case for Socialist Feminism* (New York and London: Monthly Review Press, 1979), p. 17.

(28) Barrett, *Women's Oppression Today*, pp. 231-237.

(29) S. Harding, «What is the Real Material Base of Patriarchy and Capital?,» in: Sargent, *Women and Revolution*, and H. Hartmann, «The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism: Towards a more Progressive Union,» in: Sargent, *Women and Revolution*.

(30) I. M. Young, «Beyond the Unhappy Marriage: A Critique of the Dual-Systems Theory,» in: Sargent, *Women and Revolution*.

(31) Z. Eisenstein, *Feminism and Sexual Equality: Crisis in Liberal America* (New York: Monthly Review Press, 1984).

تتمثل مساهمة دعاة المساواة الماركسيين والاشتراكيين في وضع الدولة في إطار مفاهيمي بصفتها علاقة اجتماعية، وفي إبراز أهمية فهم العلاقات الرأسمالية عند وضع نظريات خاصة بالدولة. ركزت هذه المساهمة على العمل الذي لا تتقاضى في مقابله المرأةُ أجرًا في الأسرة، وأضاف أبعادًا جديدة لوجهات نظر دعاة المساواة الليبراليين والراديكاليين حيال الدولة. ويشدد دعاةُ المساواة الاشتراكيون على أن أهمية العدالة الاقتصادية تتعاظم عند بعض دعاة المساواة بين الرجل والمرأة[32].

دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة

بحلول نهاية ثمانينيات القرن الماضي، واجهت وجهات نظر دعاة المساواة الليبراليين والراديكاليين والماركسيين والاشتراكيين حيال الدولة تحديات من أماكن خارج النواة الأنكلو-أميركية، فسلّط دعاة المساواة في الدول الاسكندنافية، والفيموقراطيون في أستراليا، والباحثون في الجندر والتنمية الضوء على الفوارق بين الدول. اتفق هؤلاء الباحثون على أن هناك حاجة إلى تخطي المفاهيم الأنكلو-أميركية الضيقة للدولة، التي تقدّم الحديث عنها.

صيغت عبارة «فيموقراط» في أستراليا كناية عن دعاة المساواة العاملين ضمن الأجهزة الإدارية الحكومية لتحقيق تغيير اجتماعي إيجابي[33]. وأظهر الباحثون في التنمية، بدورهم، معنى الدولة المختلف تمامًا في الدول غير الغربية[34]. اهتمت هذه المؤلفات، أسوة بالمناقشات الغربية، بمعاينة عمليات

(32) Jane S. Jaquette, «Feminism and the Challenges of the 'Post-Cold War' World,» *International Journal of Feminist Politics*, vol. 5, no. 3 (2003), pp. 331-354.

(33) يُنظر: H. Eisenstein, «Speaking for Women? Voices from the Australian Femocrat Experiment,» *Australian Feminist Studies*, vol. 14 (1991), pp. 29-42; *Inside Agitators: Australian Femocrats and the State* (Philadelphia: Temple University Press, 1996); M. Sawer, *Sisters in Suits: Women and Public Policy in Australia* (Sydney: Allen & Unwin, 1990); «Why has the Australian Women's Movement Had More Influence on Government in Australia than Elsewhere?,» in: Francis Castles (ed.), *Australia Compared* (Sydney: Allen & Unwin, 1991), and Sophie Watson, «Femocratic Feminisms,» in: Mike Savage and Anne Witz (eds.), *Gender and Bureaucracy* (Oxford: Blackwell, 1992).

(34) Haleh Afshar (ed.), *Women and Politics in the Third World* (London: Routledge, 1996).

ووظائف مؤسسات الدولة في ممارسة السلطة في نواحي الحياتين العامة والخاصة المختلفة للمرأة ومقاومة النساء لهذه التدخلات[35]. لكن هناك اختلافات مهمة، إذ برز التركيز على حقبة ما بعد الاستعمار والقومية والتحديث الاقتصادي، وقدرة الدولة كموضوعات أساسية في مؤلفات العالم الثالث، فيما اعتبر دعاةُ المساواة الغربيون هذه القضايا مسلّمات، مركزين عوضًا عن ذلك على كيفية الانخراط في الدولة بالشكل الأنسب[36].

هناك اختلاف جوهري بين تحليلات الحركة النسوية الاسكندنافية للدولة ووجهات نظر الحركتين النسويتين الراديكالية والماركسية، اللتين كان صداهما في السياق الشمالي لدول الرفاهية الاجتماعية الديمقراطية أضعف منه في الديمقراطية النخبوية البريطانية التي تعمل من الأعلى إلى الأسفل، على سبيل المثال، والتي تخضع لهيمنة تركيبة طبقية هرمية[37]. لكن تجربة الحركة النسوية الاسكندنافية لم تكن مع طابع أبوي طاغ[38]، وسلّطت تحليلاتُها الضوء على أن الدول المختلفة تعني للمرأة أمورًا مختلفة. وعلى الضد من نظريات دعاة المساواة الماركسيين الخاصة بالدولة، أتاحت مفاهيم دعاة المساواة الاسكندنافيين المتصلة بالدولة مجالًا للعمل من خلال بنى الدولة.

عرّفت هيلغا ماريا هيرنيس الدول الاسكندنافية بأنها مجتمعات رفيقة

Sonia E. Alvarez, *Engendering Democracy in Brazil: Women's Movements in Transition Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990); E. Dore and M. Molyneux (eds.), *Hidden Histories of Gender and the State in Latin America* (Durham, NC and London: Duke University Press, 2000); S. Rai and G. Lievesley (eds.), *Women and the State: International Perspectives* (London: Taylor & Francis, 1996), and N. Visvanathan et al. (eds.), *The Women, Gender and Development Reader* (London: Zed Books, 1997).

(35) Rai and Lievesley, p. 1.

(36) Louise Chappell, «Interacting with the State,» *International Feminist Journal of Politics*, vol. 2, no. 2 (2000), p. 246.

(37) N. Raaum, «The Political Representation of Women: A Bird's Eye View,» in: Lauri Karvonen and Per Selle (eds.), *Women in Nordic Politics* (Aldershot, Hants: Dartmouth Publishing Company, 1995), p. 25.

(38) Anette Borchorst and Birte Siim, «Women and the Advanced Welfare State: A New Kind of Patriarchal Power,» in: Anne Showstack Sassoon (ed.), *Women and the State: The Shifting Boundaries of Public and Private* (London: Hutchinson, 1987), and H. M. Hernes, *Welfare State and Woman Power* (Oslo: Norwegian University Press, 1987).

بالمرأة[39]. تدل دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة على أن التمكين السياسي والاجتماعي للمرأة يتم من خلال الدولة وبدعم من السياسة الاجتماعية للدولة[40]. ونتج من التقليد الاجتماعي والديمقراطي للمواطنة قبول بالدولة بمزيد من التفاؤل بصفتها أداة للتغيير الاجتماعي. وجادلت هيرنيس قائلة:

> لا يوجد مكان آخر في العالم استُخدمت فيه الدولةُ بهذا القدر من الاتساق من الجماعات كلها، وهذا يشمل المرأة ومنظماتها، في حل مشكلات تطال الجميع[41].

ترى هيرنيس أيضًا أن المرأة الاسكندنافية تعمل بتناغم مع ثقافتها باللجوء إلى الدولة، ولو في لحظات تمنت فيها بناء مؤسسات بديلة[42].

اهتمت الدراسات المتصلة بدول الرفاهية الاسكندنافية الرفيقة بالمرأة بأدوار النساء كجهات سياسية فاعلة. وهناك من يجادل في الحركة النسوية في الدول الاسكندنافية أن المرأة باتت متمكنة بصفتها مكونًا سياسيًا من خلال تقنين المساواة الجندرية[43]. في المقابل، يكشف التركيزُ الحصري على الطابع البطريركي خطرَ اختزال المرأة بتصويرها ضحية البنى البطريركية، ما يعني أن مساهماتها في المحافظة على العلاقات الجندرية أو تغييرها باتت خفية[44].

لكن الحركة النسوية في الدول الاسكندنافية أكثر تشاؤمًا وأقل تبسيطًا في تحليلها الجنوسة والدولة من دعاة المساواة الليبراليين، إذ تحوّل اعتمادُ المرأة

---

(39) Hernes, *Welfare State.*

(40) Anneli Anttonen, «Hyvinvointivaltion naisystävällinen kasvot,» in: Anneli Anttonen, Lea Henriksson and Ritva Nätkin (eds.), *Naisten hyvinvointivaltio* (Tampere: Vastapaino, 1994).

(41) H. M. Hernes, «Women and the Welfare State: The Transition from Private to Public Dependence,» in: Anne Showstack Sassoon (ed.), *Women and the State* (London: Routledge, 1988b), p. [illegible].

(42) Ibid., p. 210.

(43) Borchorst and Siim, «Women and the Advanced Welfare State,» p. 91.

(44) B. Siim, «Towards a Feminist Rethinking of the Welfare State,» in: Kathleen Jones and Anna Jonasdottir (eds.), *The Political Interests of Gender* (Oxford: Sage, 1988).

على الرجل في الحياة الخاصة إلى اعتماد عام على الدولة في دول الرفاهية الرفيقة بالمرأة[45]. المؤسسات التي يهيمن عليها الرجال هي ما خطّط لتوسيع القطاع العام وتنفيذ خططه حتى إن أفاد المرأة. ويجري على نحوٍ متزايد تحديد بارامترات توزيع السياسات وإعادة توزيعها ضمن إطار النظام المشترك، حيث تضطلع المرأة بدور أكثر هامشية منه في النظام البرلماني. وبالتالي، فإن المرأة خاضعة للسياسات[46] وما يزيد هذا الميل حدة ملاحظة أن حياة المرأة أكثر اعتمادًا على سياسات الدولة وأكثر خضوعًا لإصلاحاتها من حياة الرجل[47].

ساهمت هذه المقاربة في مناقشات دعاة المساواة للدولة بإظهار أهمية السياق في نظرية نسوية خاصة بالدولة، وأن المعرفة مترسخة. أقرّت النظرية بتنوّع الدول تاريخيًا وحيزيًا وتحاشت الإدلاء بمزاعم بدهية في شأن الدول الجندرية الطابع. إحدى مساهماتها التحليلية كانت الطعن في النظريات والاستنتاجات الشاملة في شأن علاقة المرأة بدولة الرفاهية التي بُنيت على النظرية والبحث الأنكلو-أميركيين[48]. المساهمة الأخرى كانت لفت المحللين إلى أهمية الإرادة الفاعلة للمرأة عند وضع نظريات متصلة بالجندر والدولة[49]. لكن الإقرار بالقيود البنيوية المفروضة على تفاعل المرأة مع الدولة لم يحجب عن التحليلات الفرصَ المتاحة لعمل المرأة.

الدولة مابعد البنيوية

كان لمذهب مابعد البنيوية وَقْع مزدوج على نظريات دعاة المساواة الخاصة

---

(45) Dahlerup, «Confusing Concepts, Confusing Reality».

(46) H. M. Hernes, «Scandinavian Citizenship,» *Acta Sociologica*, vol. 31, no. 3 (1988a), p. 83.

(47) Ibid., p. 77.

(48) Anette Borchorst and Birte Siim, «The Women-friendly Welfare States Revisited,» *NORA: Nordic Journal of Women's Studies*, vol. 10, no. 2 (2002), p. 91, and R. Lister, *Citizenship: Feminist Perspectives* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1997), p. 174

(49) Christina Bergqvist et al. (eds.), *Equal Democracies: Gender and Politics in the Nordic Countries* (Oslo: Scandinavian University Press, 1999), and B. Siim, *Gender and Citizenship: Politics and Agency in France, Britain and Denmark* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

بالدولة. نتج من التفكيك مابعد البنيوي للدولة أولًا رفض لفئة الدولة ذاتها. وعن هذا الأمر قالت جوديث ألن:

> لا يقع على الحركة النسوية ذنب الإشراف على تطوير نظرية «الدولة» أو الفشل في ذلك. وفي المقابل، يتمتع اختيار المنظرين من دعاة المساواة في شأن الأجندات النظرية التي لا تشكّل «الدولة» إحدى أولوياتها بأساس عقلاني متين يستحق التعامل معه بجدية. «الدولة» فئة تجريدية شديدة العمومية وأحادية البعد عن التحديد إلى حد أنه يتعين أن تكون أكثر القضايا إلحاحًا في نظر دعاة المساواة[50].

دافعت ألين أيضًا عن أولويات أخرى في التحليل السياسي عوضًا عن إيلاء مفهوم الدولة العقلاني اهتمامًا سخيًا.

التأثير الثاني هو أن مابعد البنيوية أتيحت، بالنسبة إلى الذين لا ينكرونها جملة وتفصيلًا، نظريات أكثر تلوّنًا للدولة. وسلطت المقاربات النسوية مابعد البنيوية الضوء على الفوارق بين الدول وفي داخلها. شكاك المنظرون في وحدة الدولة في النظريات النسوية السابقة وجادلوا أن الدولة مؤلفة من مجموعة ميادين مفتقرة إلى الاتساق[51]. بعبارة أخرى، الدولة مجموعة مميزة من المؤسسات والوكالات والخطابات، ويتعين دراستها بناء على ذلك[52]. وصرفت المقاربات تشديدها إلى ممارسات الدولة وخطاباتها عوضًا عن التشديد على مؤسساتها. وصُورت الدولة أنها عملية استطرادية، وجرى وصف السياسة والدولة بتعابير عمومية[53].

يرى هؤلاء أن الدولة ليست بطريركية بذاتها، لكنها بنيت على هذه الشاكلة على مر التاريخ في عملية سياسية كانت حصيلتها مكشوفة[54]. وبالتالي، لا

(50) Allen, «Does Feminism Need a Theory?,» p. 22.

(51) R. Pringle and S. Watson, «Fathers, Brothers, Mates: The Fraternal State in Australia,» in: Watson, *Playing*, p. 229.

(52) Waylen, «Gender, Feminism and the State,» p. 7.

(53) Ibid., p. 8.

(54) R. W. Connell, *Gender and Power* (Cambridge: Polity Press, 1987), p. 129

يمكن اعتبار الدولة البطريركية تجسيدًا لجوهر البطريركية، لكنها مركز يردد صدى مجموعة علاقات سلطوية وعمليات سياسية شُرّبت الطابع البطريركي وصارت محل نزاع في آن[55]. وهناك خطابات وتواريخ معينة رسمت حدود الدولة وحددت هُويتها وإرادتها الفاعلة[56].

يركز دعاة المساواة المنشغلون بالأيديولوجيات النسوية مابعد البنيوية على الممارسات الدقيقة للدولة[57]. مثال ذلك، تعاين دافينا كوبر المناقشات المتصلة بالصيد والفنون والتزمّت الديني والجنسانية والحيز العام والتعليم الثانوي لفهم طبيعة الحوكمة في دولة ليبرالية[58]. تحليلها مدفوع بسيل من الأسئلة المحددة: هل تجاوزت الدولةُ حدودها؟ هل يجب إعادتها إلى وضعها الطبيعي؟ أين يوجد الحد الفاصل بين الحياتين العامة والخاصة؟[59]. ويسلط آخرون الضوء على طرائق تقديم ميادين السياسة المختلفة صورة مختلفة للدولة. وأشرفت ليندا بريسكين ومنى إلياسون على تحرير مجموعة مؤلفات تدرس النقابات التجارية والهجرة والعنف ضد المرأة والجنسانية للطعن في الصور النمطية لكندا والسويد[60].

ساهمت مقاربات مابعد البنيوية بالكثير في مناقشات دعاة المساواة في شأن الدولة بتسليط الضوء على الطبيعة المميزة للدولة، وبالتشكيك في وحدة

---

(55) Ibid., pp. 129-130.

(56) D. Cooper, *Power in Struggle: Feminism, Sexuality and the State* (Buckingham: Open University Press, 1995), p. 60; R. Pringle and S. Watson, «'Women's Interests' and the Post-Structuralist State,» in: Michèle Barrett and Anne Phillips (eds.), *Destabilizing Theory* (Cambridge: Polity Press, 1992), p. 54.

(57) D. Cooper, *Governing out of Order: Space, Law and the Politics of Belonging* (London and New York: Rivers Oram Press, 1998); B. Gwinnett, «Policing Prostitution: Gender the State and Community Politics,» in: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.), *Gender, Politics and the State* (London: Routledge, 1998).

(58) Cooper, *Governing out of Order*

(59) Ibid., p. 4.

(60) Linda Briskin and Mona Eliasson, «Preface: Collaboration and Comparison,» in: *Women's Organizing and Public Policy in Canada and Sweden* (Montreal; Kingston: McGill-Queen's University Press, 1999).

ردود الدولة. أحد الأسئلة المهمة في نظر دعاة المساواة مابعد البنيويين يُعنى بالاستراتيجيات الأكثر فاعلية لتمكين المرأة في تفاعلاتها مع الدولة[61]. بعبارة أخرى، بات هدف الحركة النسوية فهم تأثير الدولة في الجندر وفهم الطرائق أيضًا التي تتيح الاستفادة من الدولة وتغييرها من خلال الكفاح النسوي. بهذه الطريقة، هزّ دعاة المساواة مابعد البنيويين أركان الثنائية التي تربط بين «داخل» الدولة و«خارجها»، مجادلين أن هذه الثنائية فشلت في تصوير طبيعة الدولة المتعددة الوجوه. وأتاحت تحليلاتُهم الاعتراف بالعلاقات المعقدة والمتعددة الأبعاد والمميزة بين الدولة والجندر. وأقرّ دعاة المساواة مابعد البنيويين بإمكان أن تكون الدولة مصدرًا إيجابيًا أو سلبيًا لدعاة المساواة، ولفتوا إلى التنوع الجندري والطبيعة العائمة والمركبة لفئة النساء.

انتقادات وجهات نظر دعاة المساواة بين الجنسين في موضوع الدولة

الواضح أن دُعاة المساواة تعاطوا مع الدولة انطلاقًا من عدد من وجهات النظر المختلفة، وتوصلوا إلى بعض الرؤى المهمة في الدول ذات الطابع الجندري. ومع ذلك، تبقى وجهات نظر دعاة المساواة حيال الدولة مثار إشكاليات لجملة من الأسباب المختلفة. تُعزى الانتقادات التي نناقشها في هذا المبحث إلى مناقشات الحركة النسوية ذاتها أساسًا. وبما أن المؤلفات التي تخوض في النظرية السائدة حيال الدولة لا تزال تخفق في إدراج المقاربات النسوية على نطاق مكثف، دارت مناقشات دعاة المساواة أساسًا في أوساطهم فحسب مع مدخلات يسيرة من الباحثين المعروفين.

أخفق دعاة المساواة الليبراليون أحيانًا، كما التعدديون، في التمييز بين العناصر المعيارية والفرضية والوصفية في نظريات الدولة[62]. النقطة الخلافية هي أن من غير الواضح أحيانًا إن كان دعاة المساواة الليبراليون يحللون الدولة

(61) V. Randall, «Gender and Power: Women Engage the State» in: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.), *Gender, Politics and the State* (London: Routledge, 1998), p. 200.

(62) انظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

كفكرة مجردة أم أنهم يحللون دولًا حقيقية. أضف إلى ذلك أن مفهوم دعاة المساواة الليبرالي للدولة ضيق ويفهم الدولة بدلالة المؤسسات أساسًا. قوبل هذا التصور الضيق للدولة والسياسة بالرفض من دعاة ومناصرين آخرين. جادل النقّاد مثلًا أن دعاة المساواة الليبراليين من أمثال بيتي فريدان أخفقوا في فهم العلاقات البنيوية التي تموضعت حياة المرأة فيها – الأسرة، التقسيم الجنسي للعمالة، الاضطهاد الطبقي الجنسي – كجزء من الحياة السياسية للمجتمع[63]. وبما أن دعاة المساواة الليبراليين لم يتحدوا البنى العميقة للهيمنة الذكورية، يمكن المجادلة دفاعًا عن إيجاد حيز لأنموذج جديد للبطريركية، أنموذج غير ملحوظ، وأكثر استقرارًا وقوة من النماذج السابقة[64]. وفرت التشريعات المساواة على المستوى الرسمي، لكنها صرفت الانتباه بعيدًا عن الأسس الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لعدم المساواة. وجادلت زيلا آيزنستاين أن:

> الغاية الأساسية للبطريركية، إلى جانب تحقيق نظام سلطتها، هي إخفاء قاعدة هذه السلطة ليتعذر على المضطهدين ملاحظتها[65].

بالمثل، ترى كاثي فيرغسون أن دعاة المساواة الليبراليين أضحوا صوتًا خاضعًا لخطابات البطريركية المهيمنة[66]. وقد أوجد التركيز الحصري على دمج المرأة في مؤسسات الدولة وضعًا أدام الخطابات والأعراف البطريركية المهيمنة عوضًا عن تحديها. لم تُطرَح أسئلة مهمة، ولم تُصَغ حجج حاسمة، ولم تُتصور بدائل[67].

في المقابل، مال دعاة المساواة الراديكاليون إلى اختزال وصف الدولة بصفة البطريركية. مثال ذلك، رأت ويندي براون أن مقاربة ماكينون خاطئة

---

(63) Z. Eisenstein, *The Radical Future of Liberal Feminism* (Boston: Northeastern University Press, 1986), p. 181.

(64) Pringle and Watson, «Fathers, Brothers, Mates: The Fraternal State in Australia» p. 231.

(65) Ibid., p. 223.

(66) Ferguson, *The Feminist Case*, p. 193.

(67) Ibid., p. 29.

لتطبيعها مع الهيمنة الذكورية[68]. المثير للإشكاليات أيضًا سعي دعاة المساواة الراديكاليين إلى تحديد قضية وحيدة لاضطهاد المرأة، وعلى التحديد التركية الاستغلالية للبطريركية[69]. وبناء على هذا الأنموذج، غدت الدولة مصدرًا أساسيًا للسلطة البطريركية، وأصبحت السلطة سلطةَ الرجل أو قبضته أو هيمنته على المرأة[70]. لكن، رأى النقاد أن لا الدولة ولا البطريركية تمثل مصدرًا وحيدًا أو ميدانًا للسلطة[71]. تقول كارول سمارت:

> يكمن جزء من السلطة المتاحة للقانون في قبضة من تمنحه إياها. وبالتشديد على مدى عجز الحركة النسوية في مواجهة القانون والطريقة القانونية، نزيد تلك السلطة قوة[72].

انسجامًا مع هذه المقولة، يكشف فهمّ دعاة المساواة الراديكاليين للدولة خطرَ تضخيم علاقات السلطة الطاغية بعدم إدراج الدولة البطريركية.

لا تبالي الحركةُ النسوية الراديكالية بالفروق التي بين النساء وتخاطر بزعمها أن الدولة تضطهد المرأة في كل مكان بالطريقة ذاتها[73]. مثال ذلك، أشارت كاثرين ماكينون إلى مكونات التمثيل الإباحي (pornographic) على نحوٍ غامض في الحديث عن وضع الضحية إلى حد أنها أنكرت امتلاك المضطهَد إرادةً فاعلة. لذلك، أخفقت في الاعتراف بأن الإباحية السحاقية واللواطية لا تكرر ببساطة بنى لصنع الضحايا، بل له، في الواقع، مضامين تحررية لأولئك الذين كانوا سيُحرَمون من التعبير العلني لميولهم الجنسية لولا ذلك[74].

(68) Wendy Brown, *States of Injury: Power and Freedom in Late Modernity* (Princeton: Princeton University Press, 1995), p. 178.

(69) Michèle Barrett and Anne Phillips (eds.), *Destabilizing Theory* (Cambridge: Polity Press, 1992), p. 3.

(70) Dahlerup, «Confusing Concepts, Confusing Reality,» p. 94.

(71) Brown, *States of Injury*, p. 179.

(72) Smart, *Feminism and the Power*, p. 25.

(73) Acker, «The Problem,» p. 235.

(74) L. McNay, «Subject, Psyche and Agency: The Work of Judith Butler,» *Theory, Culture and Society*, vol. 16, no. 2 (1999), p. 180.

رُفض تعميم الميول بقوة أيضًا من دعاة المساواة السود الذين أشاروا إلى أن الغالب عليهم التضامن مع الرجل الأسود لا مع المرأة البيضاء. انتقاد الدعاة السود موجّه إلى دعاة المساواة الراديكاليين والليبراليين على السواء لإخفاقهم في فهم المعاني المختلفة لتصورات المرأة السوداء لمفاهيم مثل العمل والأسرة. لم يشكّل العمل رمزًا لـ«الحرية» أبدًا بالنسبة إلى المرأة السوداء بل كان ضرورة، ومجال الأسرة ليس ساحة اضطهاد كما افترض دعاة المساواة البيض[75]. كما أن المرأة السوداء الأميركية لا تعتبر نفسها سيدة ضعيفة وعاطلة من العمل واتكالية كما تُصورها النظرية النسوية الغربية[76]. زد على ذلك أن نظريةً من هذا النوع تتجاهل إلى حد بعيد تجربة المرأة في العالم الثالث في دول ما بعد الاستعمار. ركزت الافتراضات على الغرب لكن التنظير استخدم لغةً معولمة[77].

تعرضت وجهات نظر دعاة المساواة الماركسيين والاشتراكيين حيال الدولة الرأسمالية للنقد أيضًا. جادلت صوفي واتسون أن تشديد دعاة المساواة الماركسيين والاشتراكيين على الدولة كونها أحد أشكال العلاقات العامة لا يفي استمرار ظهورها كـ «كيان يقيد حياتنا ويقررها، ويعمل بما يوافق مصالح رأس المال، ويحدد من نكون وما نحن في حاجة إليه، ويحرف الصراع الطبقي ويُعتِّم على الانقسامات الطبقية»[78]. وعلى التحديد استخدمت بحوث دعاة المساواة الماركسيين الحجج الاختزالية والوظيفية في تفسير بقاء الانقسامات الجنسية وأنموذج الأسرة الخاضعة لسلطة الرجل التي أفضت إلى تضمين العلاقات الجندارية في النظام الفائق القوة لما يسمى «حاجات رأس المال».

---

(75) Valerie Amos and Pratibha Parmar, «Challenging Imperial Feminism,» *Feminist Review*, vol. 17 (1984), pp. 3-19; Michèle Barrett and Mary McIntosh, «Ethnocentrism and Socialist-Feminist Theory,» *Feminist Review*, vol. 20 (1985), pp. 23-47, and P. Palmer, «White Women/Black Women: The Dualism of Female Identity and Experience in the United States,» *Feminist Studies*, vol. 9, no. 1 (1983).

(76) Coole, *Women in Political Theory*, p. 258.

(77) S. Rai, «Women and the State in the Third World: Some Issues for Debate,» in: Shirin Rai and Geraldine Lievesley (eds.), *Women and the State: International Perspectives* (London: Taylor & Francis, 1996), p. 5.

(78) Watson, «The State of Play,» p. 4.

بعبارة أخرى، انتُقد دعاة المساواة الماركسيون لمحاباتهم فئات التحليل الماركسية على حساب فئات التحليل النسوية. وقالت هايدي هارتمان:

> يبدو «زواج» الماركسية والنسوية أشبه باقتران الزوج والزوجة كما هو موصوف في القانون العام الإنكليزي: الماركسية والنسوية شيء واحد وذلك الشيء هو الماركسية. والمحاولات الأخيرة للجمع بين الماركسية والنسوية لا ترضينا بصفتنا دعاة مساواة لأنها تُدرج الصراع النسوي في الصراع الأكبر ضد رأس المال. وكي ندفع تشبيهنا قدمًا، إما أن نكون في حاجة إلى زواج أكثر عافية وإما إلى طلاق[79].

فحوى محاباة الفئات الماركسية أن دعاة المساواة الماركسيين لا يزالون يعانون المشكلات التي واجهها الماركسيون: البنيوية والحتمية والإفراط في التشديد على الاقتصاد[80]. ومع أن دعاة المساواة الاشتراكيين قدّموا تحليلات أكثر دقة للنظامَين، فقد ظلت بنى المجتمع الرأسمالية والبطريركية في بعض الأوقات شديدة الهيمنة إلى حد أن بالكاد يوجد مجال لتغيير اجتماعي إيجابي.

جادل النقاد أن نظرية دعاة المساواة الاسكندنافيين الخاصة بدولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة أقرب إلى أن تكون «استراتيجيا سياسية إجماعية» منها إلى أن تكون نقطة انطلاق متماسكة تحليليًا لدعاة المساواة كي يقترحوا نظرية للدولة[81]. يمكن الحديث عن أن تركيز دعاة المساواة الاسكندنافيين على الجهات الفاعلة وعلى التمكين قلل من شأن الأنماط المستمرة للهرميات والفصل الجندري في الدولة وفي المجتمع[82]. الأمر المثير للإشكاليات أنه جرى الترويج لقيم دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة على أساس معياري خارج سياق الدول الاسكندنافية، كما في دول أوروبية أخرى[83].

---

(79) Hartmann, «The Unhappy Marriage,» p. 2.

(80) انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(81) E. Kreisky, «Der Staat ohne Geschlecht? Ansätze feministischer Staatskritik und feministischer Staatserklärung,» in: Eva Kreisky and Birgit Sauer (eds.), *Feministische Standpunkte in der Politikwissenschaft: Eine Einführung* (Frankfurt am Main: Campus, 1995), p. 215.

(82) Borchorst and Siim, «The Women-friendly Welfare,» p. 92.

(83) Borchorst and Siim, «The Women-friendly Welfare,» and A. Towns, «Paradoxes of (In) =

بما أن عبارة دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة مبنية على فكرة المصالح المشتركة والجمعية للمرأة[84]، تبدو فئة المرأة شديدة التجانس. أشارت هيلغا هيرنيس نفسها إلى أن للقيم المساواتية حدودها عند تقديم التعددية في أي صيغة[85]. لكن لا تزال هواجس السحاقيات والأقليات الإثنية مثلًا تنتظر إضافتها إلى أجندة الحركة النسوية الاسكندنافية، علمًا أن هناك النزر اليسير جدًّا من تحليلات وَقْع دولة الرفاهية على الأقليات الإثنية، وأن هناك القليل جدًّا من تحليلات وَقْع الأقليات الإثنية على دولة الرفاهية[86]. يتبنى المساواة الجندرية أولًا، وقبل كل شيء، المساواة التي تتمتع بها الأم البيضاء التي ترغب في الجنس المغاير في سياق الدول الاسكندنافية[87]. التنوع والميوعة في فئة المرأة وهُوية المرأة غائبة عن تحليلات دعاة المساواة الاسكندنافيين لدول الرفاهية الرفيقة بالمرأة.

يميل دعاة المساواة الاسكندنافيون، مثل نظرائهم الليبراليين، إلى إيثار المسار المتماثل الموصل إلى المساواة الذي أوضح فكرة المساواة الجندرية كشرط عندما تكون حياة الرجل وحياة المرأة متماثلتين[88]. استند الأساس المعياري لدولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة إلى أنموذج المُعيل المزدوج حيث يكون الرجل والمرأة عاملين بأجر. بعبارة أخرى، اعتمد الخطاب النسوي المتصل بالرفق بالمرأة على المقدمة القائلة إن مشاركة المرأة في سوق العمل مفتاح للمساواة الجندرية[89]. أُهملت الإجراءاتُ الملازمة للحقوق المدنية، عوضًا عن الحقوق الاجتماعية، وكذلك أهمية تلك الإجراءات في المؤلفات

Equality: Something is Rotten in the Gender Equal State of Sweden,» *Cooperation and Conflict*, vol. 37, no. 2 (2002), pp. 157-179.

(84) Borchorst and Siim, Ibid., p. 91.

(85) Hernes, *Welfare State*, p. 17.

(86) Anne-Dorte Christensen and Birte Siim, *Køn, Demokrati og Modernitet* (Copenhagen: Hans Reitzel, 2001).

(87) J. Lindvert, «A World Apart: Swedish and Australian Gender Equality Policy,» *NORA*, vol. 2, no. 10 (2002), pp. 99-107.

(88) Ibid., p. 100.

(89) Borchorst and Siim, «The Women-friendly Welfare States,» p. 92.

التي تناقش دولة الرفاهية الرفيقة بالمرأة[90]. وجادلت جوليا أوكونور، وآن شولا أورلوف، وشيلا شافير أن الدول الليبرالية - الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وبريطانيا - استحدثت مجموعة إجراءات للمساواة الجندرية مختلفة بعض الشيء عن المجموعة التي استُحدثت في الدول الديمقراطية الاشتراكية[91]. تشمل هذه المجموعة الحقوق التناسلية أو حقوق البدن، وتشريعات لمحاربة التمييز، وسياسات تخص أماكن العمل. وارتبطت هذه الإجراءات بالحقوق المدنية لا بالحقوق الاجتماعية.

قالت نانسي فريزر بدورها إن لا سياسات إعادة توزيع - تعالج صور انعدام المساواة الاجتماعية - ولا سياسات اعتراف - تعيد تقويم الهُويات المحتقَرة - كافية في حد ذاتها[92]. وأظهر دُعاة المساواة الاسكندنافيون على نحوٍ مثير للجدل انحيازًا إلى سياسات إعادة التوزيع، ولذلك باتت المساواة الجندرية مفصولة عن السياسات الثقافية[93]. لكن تأخرت إضافة قضايا تمس الحقوق المدنية، مثل الحق في السلامة الجسدية (المنتهَك بالعنف ضد المرأة)، على نحوٍ سافر إلى الأجندة الاسكندنافية، وذلك عائد من بعض المناحي إلى الدور الثانوي لمقاربة الاختلاف الجندري في النظرية الجندرية.

وُوجهت المفاهيم النسوية مابعد البنيوية الخاصة بالدولة بانتقادات نظرًا إلى تركيزها على العمليات الاستطرادية، إذ أدى ذلك إلى صرف الانتباه بعيدًا عن المؤسسات والسياسات. ركز الفوكويون خصوصًا على العلاقات وعلى تقنيات الحوكمة، وتعاملوا مع المؤسسات بصفتها تأثيرًا لعمليات وممارسات

---

(90) Lindvert, «A World Apart,» p. 101.

(91) J. O'Connor, A. S. Orloff and S. Shaver, *States, Markets, Families: Gender, Liberalism and Social Policy in Australia, Canada, Great Britain and the United States* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(92) N. Fraser, «False Antitheses: A Response to Seyla Benhabib and Judith Butler,» in: Seyla Benhabib et al. (eds.), *Feminist Contentions: A Philosophical Exchange* (London: Routledge, 1995), and *Justice Interruptus: Critical Reflections on the 'Post-Socialist' Condition* (Routledge: London, 1997).

(93) Siim, *Gender and Citizenship*, p. 126; Borchorst and Siim, «The Women-friendly Welfare States,» pp. 95-96.

لا بصفتها مصدر تلك الممارسات والعمليات(94). وبسبب عدم تركيز هذه المقاربات على المؤسسات والآليات المؤسساتية، قللت من شأن صعوبة تحقيق التغيير مقارنة بالسهولة النسبية لإعادة إنتاج علاقات سلطة الوضع الراهن(95). أحد المضامين الإضافية لرقابة مؤسسات الدولة إهمال الروابط بين الهيئات الحكومية مثل تأثير الحكومة المركزية في الحكومات المحلية(96). كما يمكن انتقاد الحركة النسوية مابعد البنيوية أيضًا لافتقارها إلى التحديد. جرى التعامل مع الدولة باعتبارها ساحة صراع من دون التفكير مليًا في وجوه اختلاف الدولة عن الساحات الأخرى(97).

وُجهت انتقادات أكثر الحجج المعارضة ثباتًا إلى تفكيك ذاتية المرأة وهُويتها في مذهب مابعد البنيوية. قيل إنه ما إن تكتسب المرأة القوة والسلطة لمحاربة الاضطهاد من الموقع الذاتي للمرأة حتى يلحق بها منظرو مابعد الحداثة ويفككوا مفهوم الذاتية(98). وهناك من يجادل أن هجوم فوكو على الذاتية كثير الشمولية إلى حد أنه أغلق أي مجال نظري بديل تُصور فيه الأشكال غير المتجانسة للذاتية(99). وآل مفهوما «المرأة» و«الرجل» إلى تركيبات اجتماعية متحولة ومتغيرة افتقرت إلى التماسك والثبات بمرور الزمن(100). وزُعم أن ذلك أحبط صراع المرأة ضد الاضطهاد. تقول سيلا بن حبيب(101):

> يعمل مذهب مابعد الحداثة على إضعاف الالتزام النسوي بالإرادة الفاعلة للمرأة وحس الشخصية الفردية لديها، وبإعادة الاستحواذ على التاريخ الذاتي

---

(94) Cooper, *Governing out of Order*, p. 10.

(95) D. Cooper, *Sexing the City* (London: Rivers Oram Press, 1994), p. 7.

(96) Ibid., p. 7; O'Connor, Orloff and Shaver, p. 11.

(97) Cooper, *Sexing*, p. 7.

(98) S. Walby, «Post-Post-Modernism? Theorizing Social Complexity,» in: Michèle Barrett and Anne Phillips, (eds.), *Destabilizing Theory* (Cambridge: Polity Press), p. 40.

(99) L. McNay, *Foucault and Feminism: Power, Gender and the Self* (Cambridge: Polity Press, 1992), p. 12.

(100) Walby, ibid., p. 34.

(101) Seyla Benhabib, «Feminism and Postmodernism: An Uneasy Alliance,» in: Seyla Benhabib et al. (eds.), *Feminist Contentions* (London: Routledge, 1995), p. 29.

للمرأة باسم مستقبل محرر، وبممارسة النقد الاجتماعي الراديكالي الذي أظهر الجندر «في جميع أنواعه التي لا حصر لها وتشابهها الرتيب».

فيما بدا أن المرأة تكتسب نفوذًا في العالم الغربي، فكك مذهب مابعد الحداثة أساس عملها وهُويتها المشتركة.

إضافة إلى الانتقادات المحددة التي تَقدَّم ذكرها، أخفقت جميع المقاربات في الانخراط في المناقشات الدائرة في شأن العولمة والحوكمة المتعددة المستويات والتغير المؤسساتي. لذلك، يمكن مناقشة مدى إتاحة هذه المقاربات أدوات لدراسة التغيرات المؤسساتية الأخيرة مثل تفويض السلطات أو الاتحاد الأوروبي. هذه القضايا ليست أساسية في نظر دعاة المساواة الليبراليين الذين يركّزون على الدول الحيادية، وفي نظر الراديكاليين الذين يركّزون على الدول البطريركية. وللمرء أن يتساءل إن كانت هذه المؤسسات الجديدة حيادية وبطريركية بطرائق متشابهة كما الدول. هل تسري الاستراتيجيات التي تروّجها النظريات النسوية، مثل التكامل أو الاستقلالية، على المستويات الجديدة للحوكمة أيضًا؟ يمكن المجادلة أن هذه المقاربات لا تصوّر طرائق تأثير الخطابات والجهات الفاعلة والمؤسسات في مستويات الحوكمة وحدود الدولة.

مناقشات نسوية جارية

يسعى أحدث النقاشات النسوية المتصلة بالجندر والدولة إلى معالجة قضية التغيرات المؤسساتية المعقدة الجارية على الصعيد دون الوطني والوطني والدولي، ولتقويم مدلولاتها بالنسبة إلى مناقشات دعاة المساواة المتصلة بالدولة. وفي هذا السياق، يمكن تمييز اتجاهين يُلهمان التحقيقات السياسية والاجتماعية النسوية. فمن ناحية، يجادل عدد متزايد من الباحثين أن سُلطات الدولة تخضع لتحولات وأنها على التحديد تقلصت. ومن ناحية أخرى، يجادل المشككون أن الدولة تظل مهمة، وأن دعاة المساواة ينخرطون في الدولة على نحوٍ متزايد. لكن أيًا من هاتين المقاربتين لم يولِ الأسئلة التحليلية المتصلة بالدولة اهتمامًا.

يظهر الموقف الأول باستمرار في مؤلفات دعاة المساواة التي تتحدث عن العولمة[102]، وعن الحوكمة المتعددة المستويات[103]، وعن شبكات الاتصال التي تتخطى حدود الدول[104]. كما أنه لقي دعمًا في تحليلات السياسات العالمية المتغيرة. فعمليات التجارة العابرة الحدود، والهجرة، وحفظ الأمن العالمي وحقوق الإنسان على المستوى الدولي، واقتصاد الخدمات المعولَم تجري في داخل حدود الدول وخارجها وبصرف النظر عنها. ولا يزال دعاة المساواة ينتقدون العولمة والاتجاهات المرتبطة بها، وهم يشيرون إلى عواقبها المتصلة بالجندر، إذ وجب على المرأة في سياق اضطلاعها بدورها المنزلي والتناسلي التعويض عن انحسار الدولة وعن إخفاقها في إتاحة البنية التحتية الاجتماعية والدعم الاجتماعي[105]. وفي ما يتصل بالجندر والدولة - الخطابات النسوية المتصلة بالدولة والنشاط النسوي والحركات النسوية - أبرزت هذه الاستنتاجات هاجسًا حيال تحويل اتجاه الحاجات التنظيمية للمرأة بعيدًا عن تركيزها على الدولة وعن اعتمادها عليها[106].

واجه بعض دعاة المساواة هذا المأزق وجادل أن الدولة أعادت تشكيل سُلطاتها الرسمية ومسؤولياتها السياسية وأعادت تموضعها وصوغها طوال

---

(102) S. Jacobs, «Globalization, States and Women's Agency: Possibilities and Pitfalls,» in: Susie Jacobs, Ruth Jacobson and Jen Marchbank (eds.), *States of Conflict: Gender, Violence and Resistance* (London and New York: Zed Books, 2000); R. Kelly et al. (eds.), *Gender, Globalization and Democratization* (Oxford: Rowman & Littlefield, 2001); J. J. Pettman, «An International Political Economy of Sex?,» in: E. Kofman and G. Youngs (eds.), *Globalization: Theory and Practice* (London: Pinter, 1996), and «Globalization and the Gendered Politics of Citizenship,» in: Nira Yuval-Davis and Pnina Werbner (eds.), *Women, Citizenship and Difference* (London and New York: Zed Books, 1999).

(103) Lee Ann Banaszak, Karen Beckwith and Dieter Rucht, «When Power Relocates: Interactive Changes in Women's Movements and States,» in: *Women's Movements Facing the Reconfigured State* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003), and Elisabeth Prügl and Mary K. Meyer, «Gender Politics in Global Governance,» in: *Gender Politics in Global Governance* (Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1999).

(104) M. E. Keck and K. Sikkink, *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics* (Ithaca: Cornell University Press, 1998).

(105) Pettman, «Globalization and the Gendered Politics,» p. 212.

(106) Linda Briskin, «Mapping Women's Organizing in Sweden and Canada: Some Thematic Considerations,» in: Linda Briskin and Mona Eliasson (eds.), *Women's Organizing and Public Policy in Canada and Sweden* (Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press, 1999), p. 29.

عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وتواجه الحركات النسائية دولة أعيد تشكيلها وتتيح لها فرصًا للدفع بالأجندات النسوية، لكنها تهدد نجاحات دعاة المساواة أيضًا[107]. يعتقد هؤلاء الباحثون أن سُلطة الدولة جرى تحميلها (uploaded) لمنظمات فوق وطنية وتنزيلها (downloaded) على كاهل حكومات كيانات دون الدول أو حكومات قُطرية أو إقليمية. يمثل إضعاف سلطات هيئات حكومية منتخَبة وتزايد الاعتماد على هيئات أخرى وعلى هيئات حكومية غير منتخَبة جزئيًا تحميلًا جانبيًا[108]. ومع زيادة انخراط الحكومات في التحميل الجانبي، يُعرَض على الحركات النسائية مجموعة أبعد ومتنوعة الصفة السياسية من وكالات صنع السياسة الحكومية على المستوى الوطني[109].

مع أن التركيز على تحوُّل الدولة شغل شاغل لعدد من دُعاة المساواة، فقد طرأ تطور جوهري آخر في ما يتصل بالجندر والدولة، وهو زيادة صور الانخراط النسوي في الدولة، على الصعيدين البحثي والنشاطي. ويجادل بعض الباحثين من دعاة المساواة أن الدولة فقدت مركزيتها في سياق تثبيت فئات استطرادية وإعادة تحديد مصادرها مؤسساتيًا[110]. في المقابل، اضطلعت الدولة بدور تكاملي في إعادة هيكلة التأمينات الاجتماعية طوال تسعينيات القرن الماضي، ولا يمكن وصف التغيرات من دون دراسة دولة (الرفاهية).

زد على ذلك أن السنين الأخيرة شهدت زيادة في نسوية الدولة – نشاط لبنى حكومية مكلفة رسميًا بإعلاء مكانة المرأة وحقوقها – وفي الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة[111]. الاهتمام منصبّ هنا على طرائق تحدي الحركات

---

(107) Banaszak, Beckwith and Rucht, p. 3.

(108) Ibid., pp. 4-5.

(109) Ibid., p. 6.

(110) O'Connor, Orloff and Shaver, p. 11.

(111) A. Mazur (ed.), *State Feminism, Women's Movements and Job Training: Making Democracies Work in the Global Economy* (New York and London: Routledge, 2001); Joyce Outshoorn, «Introduction: Prostitution, Women's Movements and Democratic Politics,» in: *The Politics of Prostitution: Women's Movements, Democratic States and the Globalisation of Sex Commerce* =

النسوية للدول في التعاطي مع مكانة المرأة التي حملت الدول على إشراك المرأة بصفتها جهة سياسية فاعلة. تتضمن الأسئلة البحثية كيفية رد الدولة على مطالب دعاة المساواة وتحديد الأدوار التي تضطلع بها المؤسسات في الدفع بأهداف الحركات النسائية[112]. وتبقى الدولة مفهومًا أساسيًا في تلك المناقشات على الرغم من بعض الاهتمام بالتغيرات الدولية.

التطور الحديث الآخر في التحليلات السياسية النسوية هو الاهتمام بتعميم مراعاة المنظور الجندري. يُعنى تعميم مراعاة المنظور الجندري بتقويم مضامين أي عمل مدروس بالنسبة إلى المرأة والرجل، وهذا يشمل التشريعات والسياسات أو البرامج في جميع المناحي وعلى المستويات كلها[113]. يكتسب تعميم مراعاة المنظور الجنساني زخمه من المستويات الدولية، مثل الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة، لكنه يتعامل مع الدولة وهياكلها كموقع لتطبيق مراعاة المنظور الجندري. بالتالي، فهو موجّه إلى الدولة ويرمي إلى التأثير في سياساتها أو عملياتها. أضف إلى ذلك شيوع المحاصصة الجندرية في أنحاء العالم، وتعهدت أغلبية الدول تقريبًا بتعزيز صنع القرارات المتوازنة جندريًا[114]. كما أن الحملات التي تروّج المحاصصة الجندرية متأثرة بالجهات الدولية الفاعلة وتدفقات الأفكار بطرائق معقدة[115]، وتجعل من مستوى الدولة هدفًا لهذه الحملات أيضًا.

تُجمِل جيليان يونغز هذا الاتجاه بالقول إنه يجب استصلاح الدولة

(Cambridge: Cambridge University Press, 2004); D. Stetson and A. Mazur, «Introduction,» in: Comparative State Feminism (London: Sage, 1995).

(112) Outshoorn, p. 1.

(113) S. Rai, «Institutional Mechanisms for the Advancement of Women: Mainstreaming Gender, Democratizing the State?» in: *Mainstreaming Gender, Democratizing the State? Institutional Mechanisms for the Advancement of Women* (Manchester: Manchester University Press, 2003); Teresa Rees, *Mainstreaming Equality in the European Union* (London: Routledge, 1998).

(114) D. Dahlerup, «Using Quotas to Increase Women's Political Representation,» in: Azza Karam (ed.), *Women in Parliament: Beyond Numbers*, 2nd ed. (Stockholm: International IDEA, 2002), and M. L. Krook, «Politicizing Representation: Campaigns for Candidate Gender Quotas Worldwide,» Ph.D. dissertation, Columbia University, New York, 2004.

(115) Krook, «Politicizing Representation.»

باعتبارها حيزًا سياسيًا في النظريات والممارسات النسوية[116]. تقول إن الحدود المركبة اجتماعيًا وحيزيًّا ضمن الدول وعبرها التي تؤثّر في العِرق والطبقة والجندر، منزوعة الصفة السياسية إذا لم يجرِ تحديدها كنواحٍ لديناميات علاقات السلطة وصراعاتها[117]. لذلك، هناك حاجة إلى دراسة الدولة باعتبارها حيزًا سياسيًا يشهد باستمرار صراعات على السلطة[118].

ربما يبدو أن اتجاهَي مناقشات دعاة المساواة المتصلة بالدولة - تحوُّل الدولة ولجوء دعاة المساواة إلى الدولة - متعاكسان، لكنها يتقاسمان بعض السمات المهمة. يسعى الباحثون الذين يركّزون على تحوُّل الدولة[119]، وعلى نسوية الدولة[120] وعلى نظم دول الرفاهية[121] إلى تصوير التطورات الأخيرة من خلال مقارنات منهجية واسعة النطاق للدول الغربية. يحاول هؤلاء تلمُّس الفوارق الوطنية والإشارة إلى أعمال دعاة المساواة مابعد البنيويين المتصلة بالدولة بأنها تؤثّر في مقارباتهم. ومع ذلك، ينصبّ تشديدهم على التعميمات - محاولات لتعريف الدولة على الأقل، إن لم يكن جميع الدول، والحركة النسوية في «الغرب» أو في «الشمال». لذلك تُعرّف أوكونور وأورلوف وشافير هدفهن أنه «الانتقال من أطر العمل المؤسساتية وحدها إلى تحليل واسع النطاق للدولة»[122]. وتناقش جويس آوتشورن بدورها سمات «نظرية نسوية الدولة» والشروط اللازمة لإنجاح نسوية الدولة[123]. وهي تقر

---

(116) G. Youngs, «Breaking Patriarchal Bonds: Demythologizing the Public-Private,» in: Marianne Marchand and Anne Sisson Runyan (eds.), *Gender and Global Restructuring* (London and New York: Routledge, 2000).

(117) Ibid., p. 47.

(118) Ibid., p. 46.

(119) Banaszak, Beckwith and Rucht.

(120) Mazur, *State Feminism, Women's Movements and Job Training*, and D. Stetson, *Abortion Politics, Women's Movements and the Democratic State: A Comparative Study of State Feminism* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(121) O'Connor, Orloff and Shaver.

(122) Ibid., p. 12.

(123) Outshoorn, pp. 290-291.

بأن هذا المشروع أدى إلى «ضياع التفصيلات» و«المخاطرة بإزالة الأوجه الثقافية المهمة للسياسة في الدولة»[124].

إحدى النتائج المترتبة عما تقدَّم هي نشوء وضع متناقض حيث تكون هذه المقاربات في مواجهة مع النزعة النسوية مابعد البنيوية على الرغم من اعترافها بمدلولات حجج مابعد البنيوية المتصلة بالدولة المتغايرة. بيّنا في المبحث الأول من هذا الفصل أن كلًّا من دعاة المساواة في الدول الاسكندنافية ومابعد البنيوية شكك إيجابيًا في إمكان التحقق من ماهية الدولة على المستوى العالمي. وفي ضوء ذلك، أشير إلى الحاجة إلى البحث عن أدوات حاسمة لتحليل الدولة عوضًا عن التحقيق في ماهيتها. يمكن المرء في هذا المقام دراسة مساهمات النظريات النسوية السابقة بالترافق مع أحدث المناقشات الدائرة في شأن أهمية الدولة المتحولة بالنسبة إلى دُعاة المساواة.

أكد دعاة المساواة في الدول الاسكندنافية ومابعد البنيوية الحاجة إلى التركيز على الاختلافات بين الدول والاختلافات في داخل الدول. وإذا كان دعاة المساواة في الدول الاسكندنافية يشددون على الحاجة إلى إجراء بحث مقارن، فإن دعاة المساواة مابعد البنيويين يسلطون الضوء على الحاجة إلى دراسة التركيبات الاستطرادية للدولة التي تختلف بين دولة وأخرى وفي داخل الدولة الواحدة. كما أن الجمع بين الطرائق الاستطرادية والمقارنة يُبرز الحاجة إلى التركيز على خطابات خاصة بالسياق، وعلى المؤسسات والإرادة الفاعلة عوضًا عن التنظير المجرد. بوضع تحليلات الدولة في السياق بهذه الطريقة، يتم تحدي هيمنة اللغة الأنكلوأميركية المتصلة بالدولة، بما في ذلك المفاهيم والبحوث النسوية[125].

يستلهم الجدال الدائر حاليًا من ثنائية «داخل» الدولة و«خارجها» من بعض الوجوه، وهي الثنائية التي عرّفناها في مقدمة هذا الفصل، لذلك يمكن

---

(124) Ibid., pp. 290-291.

(125) Siim, *Gender and Citizenship*, p. 9.

المرء أن يشكك في جدوى هذا الجدال. لكنه يبقى مهمًا لأنه يُظهر أنه لا يمكن دراسة الدولة في معزل عن التغيرات المؤسساتية المنوعة الجارية حاليًا التي تنتج منها أطر عمل مختلفة للحوكمة المتعددة المستويات. المضامين المترتبة عن النظريات النسوية المتصلة بالدولة هي أنه لا يمكن دعاة المساواة وضع الدولة في إطار مفاهيمي في معزل عن المؤسسات ومستويات الحوكمة الجديدة. كما تلفت أحدث هذه المناقشات الباحثين إلى حركية الخطابات والمؤسسات بين مستويات الحوكمة المختلفة، كما من الاتحاد الأوروبي إلى الدول الأعضاء فيه والمشكلات المتصلة بذلك.

خلاصة

هناك من يطعن بوجود نظرية نسوية متصلة بالدولة وبالحاجة إليها في مناقشات دعاة المساواة. ويُبني هذا الفصل على فحوى أننا في حاجة إلى أدوات نسوية نقدية لتحليل الدولة. والكثير من طاقات الحركة النسوية سُخّر في البداية للإجابة عن أسئلة تتعلق بجوهر الدولة: ما هي الدولة؟ راوحت الإجابات بين الدولة الليبرالية والدولة البطريركية والدولة الرأسمالية وصولًا إلى الدولة الرفيقة بالمرأة أو الدولة مابعد البنيوية. لكن، أشارت المناقشة التي تقدّمت في المبحث الأخير إلى أن السؤال الذي يجب طرحه لا يتعلق بجوهر الدولة بل بالطريقة المُثلى لتحليلها. والواضح أن أحدث مناقشات دعاة المساواة المتصلة بالدولة التي ناقشناها أعلاه، تُظهر الحاجة إلى هذه الأدوات. وعرَض هذا الفصل طريقة ممكنة للسير قُدمًا وجادل دفاعًا عن الجمع بين العناصر المقارِنة والعناصر الاستطرادية للنظريات النسوية السابقة المتصلة بالدولة. كما يلفت تحليل الخطاب النسوي المقارِن تحليلات الحركة النسوية إلى أهمية السياق. وأثمر إطارُ العمل المنهجي فهمًا لاستحالة التثبت عالميًا من ماهية الدولة. كما أنه يتيح تحليل الاختلاقات ضمن الدول: في داخل المؤسسات وبينها، وكذلك الخطابات والجهات الفاعلة، ويتيح وضع الدول في السياق المؤسساتي المتغير.

مطالعة إضافية

Banaszak, Lee Ann, Karen Beckwith, , and Dieter Rucht, (eds). *Women's Movements Facing the Reconfigured State*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Bergqvist, Christina et al. (eds). *Equal Democracies: Gender and Politics in the Nordic Countries*. Oslo: Scandinavian University Press, 1999.

MacKinnon, Catharine. *Towards a Feminist Theory of the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

O'Connor, Julia, Ann Shola Orloff, and Sheila Shaver. *States, Markets, Families: Gender, Liberalism and Social Policy in Australia, Canada, Great Britain and the United States*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Rai, Shirin and Geraldine Lievesley. *Women and the State: International Perspectives*. London: Taylor & Francis, 1996.

Randall, Vicky and Georgina Waylen, (eds). *Gender, Politics and the State*. London: Routledge, 1998.

Watson, Sophie. (ed). *Playing the State*. London: verso, 1990.

الفصل السابع

النظرية الخضراء

ماثيو باترسون وبيتر دوران وجون باري

كثيرًا ما استحوذت الدولة على أهمية مركزية في نظر طلاب العلوم السياسية، لكنها لم تحظَ بالأهمية الملائمة في نظر حركات الخضر والمنظرين الخضر الذين يُفصحون عن اهتماماتهم بطريقة أكثر تجردًا أو منهجية.

يُعزى ذلك من بعض النواحي إلى عنصر «الشخصي هو السياسي» في السياسات الخضراء، مع تصوُّر أشمل للسياسة من تصوُّر عدد من النظريات الأكثر تقليدية أو كثير من المشاركين في الدراسة الأكاديمية للسياسة. لذلك يلمس المرء غالبًا ما في السياسات الخضراء فهمًا واسعًا على نحوٍ مفرط لأفق السياسات «الخضراء» التي تشمل أساسًا كل ما يقوم به المرء من الاختيارات الشخصية المتصلة بالاستهلاك، إلى النقل والمخلفات وانتهاءً بالخصوبة وغير ذلك. ستُعرض هذه المفاهيم غالبًا بعبارات شديدة العمومية إلى حد أنه يمكن اعتبارها «سابقة للسياسة»، أو ببساطة اعتبارها أكبرَ وأشد إلحاحًا وأهمية بالنسبة إلى «السياسة» والنشاط السياسي. على أن يقدِّم ذلك في معزىً فحواه أن السياسات الخضراء معنية بقضايا البقاء الإيكولوجي التي تجعل «السياسة» غير ذات شأن، أو أن «القضية» الحقيقية لـ «الأزمة الإيكولوجية» «تتخطى السياسة» ومتصلة بالوعي الهدام إيكولوجيًا وبجهل البشرية و/أو اعتلال الحداثة الروحي[1]. لذلك يتأرجح الخضر بين وصف «بدهي» للسياسة بأنها مثل قذارة المكننة بالنسبة إلى سلطة الدولة، وبالتالي يجب تلافيها، ووصف يشمل جميع نواحي الحياة. وفي كِلا الوصفين، لا تلقى الدولة اهتمامًا جديًّا.

---

(1) كما في «الإيكولوجيا العميقة»، مثل: B. Devall, *Simple in Means, Rich in Ends: Practicing Deep Ecology* (Salt Lake, Utah: Gibbs Smith, 1988), p. 160, and A. Naess, «Deep Ecology and Lifestyle,» in: G. Sessions (ed.), *Deep Ecology for the 21st Century* (Boston and London: Shambhala Press, 1995), p. 261.

يُعزى هذا الإهمال من بعض النواحي أيضًا إلى عنصر الـ «لا يسار ولا يمين» في حركات الخضر، وهو عنصر «يعادي السياسة» ويتحاشى المناقشة الجدية للعناصر المركزية في السياسة لمصلحة تحريضات أيديولوجية معنية بـ«المصالح المشتركة للبشرية»؛ يبغي عدم النظر إلى البشر على أنهم مواطنون أو عمال أو ما إلى ذلك، لكن بصفتهم «أفرادًا بسطاء» في «مجتمع الأرض»[2]. لذلك، نجد الخضر مفكرين عالميين بالبداهة غالبًا، وأضحى شعار «التفكير عالميًا، والعمل محليًا» أحد أكثر الشعارات رواجًا. لكن هذا التحريض الساذج المعني بالمصالح العالمية المشتركة صار الحفاظ عليه أصعب بالتدرُّج. وفي النظرية الخضراء صارت هناك خسارة للبراءة تميزت بالتراجع عن رفض فوضوي للدولة. وكما يجادل غروف وايت[3]، يجب النظر إلى حركة الدفاع عن البيئة على أنها تطورت كرد على الآثار الضارة التي تسببها ممارسات صناعية واجتماعية معينة، وعلى أنها تعبير اجتماعي أيضًا، على نحوٍ جوهري، عن التوترات الثقافية التي تكتنف الأنطولوجيات والإبستيمولوجيات التي أفضت إلى مسارات كهذه في المجتمعات المعاصرة. ونتيجة ذلك، زادت أهمية استطلاع دور الدولة بالنظر إلى التطور المشترك لنظام الدولة والحداثة والجيو-سياسة في تأمين الممارسات المتلازمة مع التنمية المستدامة.

لذلك هناك اتجاه خفي لمواقف الخضر من الدولة، ولصياغاتها النَّظرية من طرف المنظرين الخضر التي تسمح بالتوسع في نظرية خضراء أو ربما تسمح، بعبارة أكثر تحديدًا، بطائفة من النظريات الخضراء المتصلة بالدولة. زد على ذلك أن الجدل الدائر في أوساط (بعض) الخضر زاد وضوحًا في العقد الأخير، ويمكن ملاحظة وجود تحوُّل لدى الخضر في التوجه نحو الدولة وفي نمط تحليلها. يسعى هذا الفصل إلى رسم حدود ساحة هذا الجدل. يفصل المبحث الأول أصناف انتقادات الدولة الصادرة عن الخضر، ثم تناقش الزعم القائل إن ذلك يرقى إلى نظرية خضراء تتخذ صور نظرية فوضوية متصلة

---

(2) Aldo Leopold, *A Sand County Almanac* (Oxford: Oxford University Press, 1949).

(3) R. Grove-White, «Environmentalism: A New Moral Discourse for Technological Society,» in: Kay Milton (ed.), *Environmentalism: The View from Anthropology* (London: Routledge, 1993).

بالدولة. ويعاين المبحث الثالث المساعي الأخيرة في النظرية الخضراء لتجاوز طريقة «مع أو ضد» في التعاطي مع الدولة، وللنظر إلى طريقة بناء الدولة التي يمكن إعادة بنائها من جديد استجابة لمخاوف إيكولوجية.

انتقادات الخضر للدولة

على الرغم من إهمال الدولة بشكل عام في النظرية الخضراء وفي ممارستها، لا يزال من الممكن ملاحظة عدد من توصيفات الدولة فيها. وهي متوافقة إلى حد ما في موقفها الشديد النقد لكن طبيعة هذه التوصيفات النقدية متباينة بقوة. يمكن تمييز أربعة عناصر منفصلة عريضة في انتقادات الدولة عند عرض مؤلفات الخضر منذ ستينيات القرن الماضي:

1 - الفصل المكاني بين الدولة المنظمة مناطقيًا والخصائص المكانية للمشكلات الإيكولوجية.

2 - نمط العقلانية السائد في الدول البيروقراطية.

3 - طبيعة الدولة بصفتها مؤسسة تركيز للهيمنة والعنف، والتي تروّج تسريع إنتاجية الموارد نتيجة ذلك.

4 - طريقة ضمان الدولة الديمقراطية الليبرالية لأنموذج مواطنة ديمقراطية وحوكمة ديمقراطية «رقيق» ومجرّد للصلاحيات.

تستلزم هذه الانتقادات اقتراحًا بأن الأزمات البيئية هي تحريضات، من الناحية الفعلية، على النظر مجددًا إلى غايات الدولة ونظام الدولة.

الدولة والبيئة: صور الاختلال الوظيفي المكاني

أحد الموضوعات الأولى في مؤلفات الخضر المعنية بالدولة متمحور حول قضايا الحجم. يمكن تمييز توجهَين منفصلَين تمامًا هنا: **الأول** مُدرَج في ترنيمة

«الصغير جميل» التي عممها فريتز شوماخر[4] وتشير إلى أن المشكلة المركزية هي أن المجتمعات الحديثة زادت حجمًا على نحوٍ أكبر مما يلائم رفاهيتها الاجتماعية الإيكولوجية. جاءت أغلبية هذه المؤلفات ردًّا (محافظًا اجتماعيًا أو تقدمي الطابع) على «البيروقراطيات المتجردة» وعلى المتطلبات المكانية للحياة العصرية (مواصلات، السفر من أجل العمل، وغير ذلك) كما جاءت ردًّا جماليًا على المنشآت المعمارية «الكبيرة» والمدن ونظم الحوكمة. لكن البُعد الإيكولوجي على نحوٍ مميز أفصح عنه على أمثل وجه جون درايزيك[5] وجوليان سورين[6]. فحوى المنطق الإيكولوجي أنه كلما كبر حجم نشاط البشر زاد بُعْد صنّاع القرارات المتصل باستغلال الموارد وإنتاج التلوث عن عواقب تلك القرارات. يرى درايزيك أنه يجب أن تكون حلقات المراجعات الاجتماعية والإيكولوجية قصيرة لاتخاذ قرارات منطقية إيكولوجيًا، فيما يرى سورين أن التباعد المتلازم مع الحداثة/ العولمة يؤثّر في عزل التأثيرات الإيكولوجية على نطاقات واسعة. عمومًا، الاعتقاد السائد في هذه الصورة أن المسائل الإيكولوجية محلية على نحوٍ لا يمكن اختزاله، وعلى صلة بأماكن ونظم إيكولوجية محددة وبإدارتها. زد على ذلك إظهار زيغمونت باومان[7] كيف أن معالم الحداثة، بما في ذلك التباعد تعرقل قدرتنا على التفكير والتصرف في سياق التأثيرات المدفوعة بيئيًا على الصعيد العالمي مثل التأثيرات الناجمة عن أنماط الاستهلاك. بالنسبة إلى بومان، العولمة مرادف لخُلُق الأداتية، واللاتماثل الذاتي في العلاقات العالمية بين القوي والعاجز، وكيف أن عالم الأقلية في الغرب/ الشمال مثلًا «جاهز على الدوام» ليؤذي عالم الأغلبية في الجنوب.

كانت هذه العمليات ولا تزال مدفوعة بعملية سياسية في الجوهر لإعادة

---

(4) E. F. Schumacher, *Small is Beautiful* (London: Sphere, 1976).

(5) J. Dryzek, *Rational Ecology: Environment and Political Economy* (Oxford: Basil Blackwell, 1987).

(6) J. Saurin, «Global Environmental Degradation, Modernity and Environmental Knowledge,» in: Caroline Thomas (ed.), *Rio: Unravelling the Consequences* (London: Frank Cass, 1994).

(7) Zygmunt Bauman, *Modernity and the Holocaust* (Cambridge: Polity Press, 1989), p. 25.

صوغ العلاقات المتصلة بالملكية التي تسمى في المادة «مرفقًا»[8]. تتيح المرافق التحول من إدارة أماكن معينة من خلال ممارسات عمومية متنوعة إلى النظام الحديث لحقوق الملكية الخاصة. تبشر المرفقات بنظام سياسي جديد يحرر النشاط الاقتصادي من قيوده الاجتماعية، ويعيد بناءه من خلال حقوق الملكية الخاصة ونظم تصريف النقود والعقود المُلزمة قانونًا، من دون إغفال الجهاز الحكومي اللازم لفرضها. و«الموارد» التي كانت محلية وخاصة بشكل قاطع سابقًا باتت من خلال هذه العملية مجردة، وبالتالي متاحة للسوق العالمية، مع عمليات الإبعاد المذكورة أعلاه كلها. ويعاد بناء «الطبيعة» لغويًا في الوقت عينه بصفتها مواد لإطارة المولود[9].

لذلك، أطلقت الدولةُ مجموعة العمليات هذه المثيرة للإشكاليات إيكولوجيًا، وغدت بالتالي محور هذه الأسئلة المعنية بالحجم. الدولة هي الموقع الذي تلتف حوله الأسئلة المركزية، والمكان الذي تُبنى فيه صور التمثيل المعنية بتأثيرات الانحلال الإيكولوجي. لكن عندما يُعد الممثلون أنفسهم بشكل حسي عن المواقع التي يمثلونها، فيما هم يمثلون شريحة سكانية كبيرة ومتنوعة ومصالحها متضاربة (ولاسيما بالنسبة إلى مسائل إيكولوجية معينة، مثل نشاط استخراج الموارد)، يصبح إمكان الرد بالشكل الملائم على صوغ الهواجس والمصالح الإيكولوجية بعيدًا.

لكن هناك عبارة مجازية مكانية ثانية سائدة في تفكير الخضر، وهي «الأرض واحدة لكن العالم ليس واحدًا»[10]. التناقض المركزي في هذا الخطاب واقعٌ بين الطابع العالمي (المفترَض) للمسائل الإيكولوجية والفصل

---

(8) The Ecologist, *Whose Common Future? Reclaiming the Commons* (London: Earthscan, 1993), and S. Latouche, *In the Wake of the Affluent Society: An Exploration of Post-Development* (London: Zed Books, 1993).

(9) انتبه للمزدوجَين اللذَين يحيطان بكلمة الطبيعة والقصد من ذلك الإشارة إلى مكانتها المثير للكثير من النزاع والخلاف في الخطاب السياسي، خصوصًا للخضر بالطبع. للاطلاع على مناقشة نافعة للمقاربة يُنظر: B. Latour, *Politics of Nature* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004).

(10) WCED, *Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development* (Oxford: Oxford University Press, 1987), p. 27.

المكاني للمؤسسات السياسية بحسب الدول المنظمة مناطقيًا بعبارة واضحة للغاية، المنطق هو منطق الحكومة العالمية[11]. وبما أن الدول تركّز على نحوٍ لا يمكن الحياد عنه على حماية مصالح أولئك الذين يعيشون على أراضيها، فلن تقدر أبدًا على مواصلة التعاون البيئي بالقدر اللازم لتفادي انهيار إيكولوجي. لكن هناك مزيدًا من المناقشات الأكثر تواضعًا في شأن «عمليات نقل للسلطة»، وهي تدعو إلى تطوير مؤسسات تتجاوز الحدود الوطنية و«لها أسنان» قادرة على فرض حلول المشكلات الإيكولوجية العالمية على الدول. يمكن ملاحظة هذه المناقشات في المداولات «الاستبدادية إيكولوجيًا» في سبعينيات القرن الماضي[12]، وفي مناقشات «اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية»[13]، وفي المناقشات الحالية في شأن «منظمة بيئة عالمية»[14]، وفي العناصر البيئية في المناقشات المتصلة بإصلاح الأمم المتحدة، وآخرها محاولة «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» الدعوةَ إلى منح سُلطات جديدة لـ «مجلس الحكم/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي» في المرحلة التي سبقت «مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ» (2002)، التي شهدت مناقشات في شأن الحوكمة البيئية المتعددة المستويات[15]، ومنها مناقشات روبين إكيرسلي لنظام سياسي «متعدد الطبقات» التي اشتُهرت في النظرية الخضراء[16]، وبعض المناقشات في داخل حركة «العدالة الاجتماعية»[17].

---

(11) W. Ophuls, *Ecology and the Politics of Scarcity* (San Francisco: Freeman, 1977).

(12) Robert Heilbroner, *An Inquiry into the Human Prospect* (New York: Harper & Row, 1974).

(13) WCED.

(14) N. Low and B. Gleeson, *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology* (London: Routledge, 1998); P. Newell, «New Environmental Architectures and the Search for Effectiveness,» *Global Environmental Politics*, vol. 1, no. 1 (2001), pp. 35-44, and Frank Biermann, «The Case for a World Environment Organization,» *Environment*, vol. 42, no. 9 (2000), pp. 22-31.

(15) J. Vogler, «Taking Institutions Seriously: How Regime Analysis Can Be Relevant to Multilevel Environmental Governance,» *Global Environmental Politics*, vol. 3, no. 2 (2003), pp. 25-39.

(16) R. Eckersley, *Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach* (London: UCL Press, 1992), pp. 144, 175, 178.

(17) G. Monbiot, *The Age of Consent: A Manifesto for a New World Order* (New York: The New Press, 2004).

إذا كان لكل من شِقّي هذه المناقشات أنصار في أوساط الخضر، فإن المناقشات اللامركزية هي المهيمنة في النظرية والممارسة الخضراء. اللامركزية هي أحد البنود الرئيسة في برنامج حزب الخضر الألماني[18]، مثل وثيقة اعتُبرت على نطاق واسع أنها إعلان أساس لمبادئ الخضر، علمًا أن أغلبية أحزاب الخضر في أنحاء العالم المختلفة تدافع بالمثل عن سحب السلطات من الدول المركزية.

العقلانية البيروقراطية

العنصر الثاني في خطاب الخضر هو رفض أشكال العقلانية السائدة في المجتمعات الحديثة، وهي شائعة في عمليات الدولة التي تعمل الأخيرة على ترسيخها على نطاق واسع في المجتمع. توصف الصورة العامة لذلك غالبًا بالعقلانية البيروقراطية أو الإدارية. بالنسبة إلى جيمس سكوت[19]، إن فن الحكم في أوروبا مكرس لعقلنة تعقيد المجتمع وتنوّعه وتملجتهما في صورة واضحة وأكثر ملاءمة من الناحية الإدارية. وهناك صور معينة للمعرفة والسيطرة، ولاسيما تلك المتلازمة مع تطور فن الحكم الحديث، تستلزم تضييق الرؤية لجعل المجتمع والطبيعة قابلين للقياس المتأني والسيطرة والتلاعب. وهذا يصدق اليوم كما كان يصدق في الدولة الأوروبية الحديثة الأولى. وكما في المرفقات، كانت الغاية من هذه العقلانية، ولمّا تزل إلى حد بعيد، إيجاد صور للمعرفة تمكّن مجتمعات السوق من تطوير وإيجاد أصناف من الناس الذين يمكنهم الانخراط بفاعلية في عمليات السوق و«تحرير» السوق من القيود الاجتماعية الواسعة[20].

نتيجة ذلك، أضحى فن إدارة الموارد الشكلَ السائد لعقلانية الدولة المهيمنة على المسائل البيئية[21]. هذه المقاربة مفعمة بمفردات الكفاءة والإدارة

---

(18) Anonymous, *Programme of the German Green Party* (London: Heretic, 1983).

(19) J. C. Scott, *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition Have Failed* (New Haven and London: Yale University Press, 1998).

(20) K. Polanyi, The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time (Boston: Beacon Press, 1949 [1944]).

(21) T. Luke, *Capitalism, Democracy, and Ecology: Departing from Marx* (Illinois: University of Illinois Press, 1999).

والموارد. ويتم اللجوء في الإدارة الحديثة للموارد وهي إدارة مرتبطة بشكل وثيق بالخلق المُحافظ الذي ترسَّخ في الولايات المتحدة في مستهل القرن العشرين، إلى الخبراء في الإيكولوجيا لفرض الحاجات المشتركة والأجندات العامة على الطبيعة لرفد الاقتصاد وتزويد المجتمع بالموارد الطبيعية التي في عُهدة سُلطات الدولة المركزية. تعكس إدارةُ الموارد طابعَ الاقتصاد كونه «علم الوسائل». وتركِّز هذه المقاربة المتمحورة حول الكفاءة على العلاقة بين الوسائل والغايات، ومن المهم أن نشير إلى عدم أخذ الجودة الإجمالية للحصيلة في الحسبان؛ فالاعتبار هو لكفاءة الوسائل فحسب[22]. يرى ساكس أن «فن إدارة الموارد» أضحى اليوم خطابًا مهيمنًا للمؤسسات العالمية وبعض الجماعات البيئية.

ينتقد الخضر العقلانية الأداتية التي يتردد بعض أصدائها في جملة انتقادات دعاة المساواة بين الجنسين والنظريين النقديين (مدرسة فرانكفورت) ومابعد البنيويين. وعلى التحديد، يرى الخضر أن العقلانية الأداتية التي برزت كأنموذج مهيمن منذ الثورة العلمية تشمل عددًا من الخطوات التي تُسبب انحلالا إيكولوجيًا. أولًا، البشرية منفصلة عن باقي الطبيعة بطريقة ثنائية، حيث تكون البشرية في موقع متفوق على «الطبيعة» (أخلاقيًا وإمبريقيًا) في الوقت عينه. ثانيًا، يجري فصل الحقائق أنطولوجيًا عن القيم. ثالثًا، يجري تطوير طريقة لإنتاج المعرفة المتصلة بالعالم وتُعنى على سبيل الحصر (زعمًا على الأقل) بإنتاج «الحقائق». رابعًا، توصَف هذه الطريقة بأنها ذرية، بمعنى أنها تختزل العالم بظواهر يمكن وصفها بمعزل عن بقية العالم. لكن فيما الشائع لدى العلماء تأكيد أن ذلك يعني فصل الوسيلة عن الغاية، على الأقل بالنسبة إلى فرانسيس بيكون، «الأب المؤسس» للثورة العلمية، فإن الهدف من إنتاج إبستيمولوجيا واضحة هو إتاحة هيمنة بشرية أكثر فاعلية على الطبيعة[23].

---

(22) W. Sachs, *Planet Dialectics: Explorations in Environment and Development* (London: Zed Books, 1999).

(23) وهيمنة الرجال على النساء، يُنظر: C. Merchant, *The Death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution* (San Francisco: Harper & Row, 1980).

يمكن على نطاق أعم تمييز أمرين هنا: الأول رفض الخضر المزاعم في شأن «حيادية» المعرفة التي تستند في العادة إلى حجة عواقبية فحواها أنه لا يمكن المرء أن يعرف مسبقًا عواقب إنتاج معرفة معينة، لذلك يتعيّن عليه إطلاق يد العلماء في متابعة تحقيقاتهم الفكرية. ثانيًا، يؤكد الخضر وجود غاية ضمنية، ولو في العقلانية الأداتية، ومشمولة في إنتاج المعرفة، وتستند إلى فصل (أخلاقي) للبشرية عن الطبيعة، حيث يكون البشر غاية في حد ذاتهم، مع اختزال «الطبيعة» بكونها وسائل في تصرّف غايات البشرية. يرى الخضر أن هذه العقلانية الأداتية (مزاعم معرفية مؤطّرة بالسلطة) يُتمسك بها على نطاق واسع لتأكيد الانحلال الإيكولوجي لأنها تفشل على المستوى الأخلاقي في توليد نظم لتقويم الكيانات والمنظومات غير البشرية بطريقة ملائمة، ولأنه باعتبارها طريقة تعريف على المستوى الإمبريقي، فإنها تفشل في تحديد المشكلات الإيكولوجية التي لا يمكن فهمها إلا بشكل كلي أو عقلاني.

عقلانية الدولة صورة معينة لهذه العقلانية الأداتية. فهي «تزعم» بالمثل أنها تحقق مبدأ الوسيلة/ الغاية أو الحقائق/ القيم، والتمييز حيث تكون نشاطات الدولة ومؤسساتها محايدة بالنسبة إلى الغايات، ومجرد وسائل إمداد لهذه الغايات. من الأمور الدقيقة بالنسبة إلى المؤلفين الخضر (الذين يعتمدون على فيبر غالبًا) أن تتطور المؤسسات لتصبح بذاتها غاياتها. وتتصدى الإيكولوجيون للعقلانية الأداتية والذهن الإداري شديد الميل إلى الحسابات والتكهنات والسيطرة. يذكر تورغيرسون[24] أن الإيكولوجيا تسمى «علمًا هدامًا» يستمد خاصيته الهدامة من قدرته على توجيه الاستعارات اللفظية التي تتحدى الاعتقادات السائدة لدى العقل الإداري. ومؤخرًا، جاء بروز نماذج معرفية متعددة الاختصاصات، مثل علم الاقتصاد الإيكولوجي و«العلم المستدام»، في سياق محاولة لإعادة دمج العلوم الطبيعية والاجتماعية، وكذلك لـ «إعادة تسييس» و«إعادة إضفاء الطابع الأخلاقي»، واستعادة المعايير الديمقراطية والمساءلة آخر الأمر، في شأن الإبداع العلمي والتكنولوجي على امتداد محاور

---

(24) D. Torgerson, *The Promise of Green Politics: Environmentalism and the Public Sphere* (London, Duke University Press, 1999), p. 100.

يدافع عنها منظرو «مجتمع الأخطار» من أمثال بيك. وما بروز «المبدأ الوقائي» التصحيحي إلا تتويج لهذه المناقشات التي يثيرها الإيكولوجيون.

الهيمنة والعنف وتجميع الأموال

يتضمن الموضوع الثالث في فكر الخضر مزاعم قوية في شأن الطبيعة الإيكولوجية للدولة، ويبني على النقطتين السابقتين المتصلتين بالسيادة والعقلانية. المراد من ذلك الإشارة، في الحد الأدنى، إلى أن الدول التي وُجدت على مر التاريخ تسببت بانحلال بيئي كجزء من عملياتها العادية ومنطقها الداخلي. العنصران التوأمان والمترابطان هنا هما الهيمنة/العنف وتجميع الأموال. يمكن هنا الاستلهام من فيبر أيضًا، علمًا بأن سبرِتناك وكابرا أشارا إلى أن السمات التي حددها فيبر مركزية بالنسبة إلى كيان الدولة - [أي] الإقليمية واحتكار العنف الشرعي - هي المشكلة غالبًا من وجهة نظر الخضر[25].

بوكتشين هو أفضل المدافعين عن اعتبار الدولة أداةً للهيمنة. يقول مثلًا[26]: إن الدولة هي المؤسسة الهرمية النهائية التي ترسّخ سائر المؤسسات الهرمية الأخرى. تسهّل مؤسساتُ الهيمنة هذه غلبة بعض الناس بعضهم على بعض وغلبة المجتمعات البشرية على غير البشر أيضًا. الأنموذج السياسي الذي تكرسه الدولة بشكل ملموس أنموذج يُرسي مجموعة من الممارسات المستدامة إيكولوجيًا. وفي مناقشة تشترك في كثير من الأمور مع التوصيفات السوسيولوجية التاريخية[27]، يذكر كارتر أن الدولة جزء من دينامية المجتمع الحديث الذي أحدث الأزمة البيئية الراهنة. يتحدث عن «دينامية خطرة بيئيًا»

---

(25) C. Spretnak and F. Capra, *Green Politics: The Global Promise* (London: Paladin, 1985), p. 177.

(26) Murray Bookchin, *Toward an Ecological Society* (Montreal: Black Rose Books, 1980), and *The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy* (Palo Alto, CA: Cheshire Books, 1982).

(27) Michael Mann, *The Sources of Social Power* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986), vol. 1, and Charles Tilly, *Coercion, Capital and European States, AD 990-1992* (Oxford: Basil Blackwell, 1990).

حيث «تعمل دولة مركزية وتمثيلية في الظاهر وشبه ديمقراطية على توطيد علاقات اقتصادية تنافسية غير منصفة تطوّر تكنولوجيات «قاسية» مضرة بيئيًا ويصعب استخدامها والتي تساند إنتاجيتُها القوى القمعية (القومية والعسكرية النزعة) التي تمكِّن الدولة»[28]. وغالبًا ما يكون بناء الدولة شديد الترابط مع المنافسة بين الدول. وتهدد المشروعات العسكرية المصاحبة بانحلال بيئي، لكنها قادت الدولة على مر التاريخ أيضًا إلى استحداث آليات لتشجيع تجميع الأموال لإتاحة الموارد للرفاهية، وهذا التكديس والنمو الاقتصادي، جوهر كثير من الطبيعة غير المستدامة للمجتمعات الحديثة. إن ميول الدولة العدوانية والعسكرية النزعة أو قدراتها مرتبطة بخاصيتها كـ «دولة قومية»، ودور القومية القتالية مركزيٌّ لحيازة فهم كامل للأساس الأيديولوجي لقدرة الدول على تعبئة «شعوبها» ضد الشعوب «المعادية» للدول القومية المنافسة الأخرى. كما إن بناء المعرفة الاقتصادية استلهم من التوجه العسكري أيضًا. مجمل عملية تطوير نظام محاسبة وطني في مطلع القرن العشرين، وعلى التحديد مقياس الناتج المحلي الإجمالي، جاء مدفوعًا بحاجة الدول إلى حساب قدرتها على خوض الحروب. وبالمثل، جاءت أغلبية الأساس المنطقي لمنافع دولة الرفاهية الأولى مدفوعة بالحاجة إلى أن يكون السكان أصحاء لبناء جيش منهم. وبالتالي، فإن صون «الهُوية القومية» والتقاليد والممارسات وصور التضامن المصاحبة جزء لا يتجزأ من الآليات التي اعتمدتها الدولة القومية المعاصرة لتأمين نفسها في عيون «أمتها».

مؤخرًا، وسّع مؤلفون من أمثال بول روذرفورد[29] وتيموثي لوك[30] مفرداتنا المتصلة بالهيمنة والسياسات البيئية بالاعتماد على أعمال فوكو، خصوصًا مؤلفاته المتصلة بالحاكمية. يوفر هؤلاء المؤلفون الأدوات النظرية والقواعد

---

(28) Alan Carter, «Towards a Green Political Theory,» in: Andrew Dobson and Paul Lucardie, eds., The Politics of Nature: Explorations in Green Political Theory (London: Routledge, 1993).

(29) P. Rutherford, «The Entry of Life into History,» in: Eric Darier (ed.), Discourses of the Environment (Oxford: Blackwell, 1999).

(30) Luke, Capitalism, Democracy.

للمؤلفين المعنيين بالسياسات البيئية لاستطلاع الصلات بين أنموذج معرفة معينة (مثل العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والأمن) والذاتية (مثل المواطن والمستهلك والعامل) المتلازمة مع الصور الحديثة لسلطة الدولة. لكن التفاعل مع صور السلطة هذه لا يجري دائمًا بصفتها مصادر خارجية للهيمنة من طرف جهاز دولة مركزي، فيما يجري التفاعل مع الصور الحديثة للسلطة بصفتها سلسلة متعددة من تكتيكات محلية تلامس كل ناحية في حياتنا. وبمعاينة تطوُّر صوَر جديدة للسلطة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اقترح فوكو مصطلح «السلطة الحيوية» لوصف صورة للسلطة تركِّز على تعهُّد الحياة والاعتناء بالسكان[31]. تطورت السلطة الحيوية في صورتين متمايزتين ومترابطتين: «سياسة تشريحية» لجسم الإنسان تركِّز على تربية بدن الفرد لزيادة نفعه وقابليته للإدارة عبر دمجه في منظومات السيطرة والكفاءة الاقتصادية، مع تركيز على الإشراف على «بدن النوع» أو السياسة الحيوية للسكان. كان عمل السلطة الحيوية لازمًا مثلًا لبناء حضارة العمل وإنشاء هيئات طيّعة للصناعة بحسب وصف تايلور[32]. أشار فوكو إلى أن التحول إلى الصناعة والإنتاج المصاحب للهيئات المرنة أثار ضمنًا قضايا إيكولوجية لأنها شوّشت على المفاهيم التقليدية التي تتيحها الإبستيمولوجيا الكلاسيكية لتحديد التفاعلات البشرية مع الطبيعة.

عرض روثرفورد[33] ثلاثة مقترحات في شأن كيفية تأطير فهمنا السياسة البيئية ودور الحاكمية: الأول هو إمكان النظر إلى الاهتمام بالمشكلات الإيكولوجية والأزمات البيئية على أنه تطوير لما وصفه فوكو بـ «السياسة الحيوية التنظيمية للسكان». والثاني أن السياسة الحيوية المعاصرة أفصحت عن نمط عقلانية حكومية مرتبطة بإسباغ الطابع المؤسساتي على النواحي الجديدة للخبرات العلمية التي تعتمد بدورها على فهم اقتصادي حيوي لنظم

---

(31) Gordon Burchel, Colin Gordon and Peter Miller (eds.), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Chicago: University of Chicago Press, 1991).

(32) C. Taylor, *Philosophy and the Human Sciences* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985).

(33) Rutherford.

الإيكولوجيا العالمية. والثالث، أفسح الصوغ الحديث نسبيًا للسياسة الحيوية المجال لبروز تقنيات جديدة لإدارة البيئة والسكان يمكن وصفها بـ «الحاكمية البيئية». بالنسبة إلى السياق الذي نحن فيه، خير وسيلة لفهم هذه العناصر في مقاربةٍ فوكويةٍ أن نختبرها طرائق نافعة لفهم الديناميات السياسية لمجتمع الأخطار والتحديث الإيكولوجي و«تخضير الدولة» الذي نناقشه أدناه.

التجريد من السلطة والديمقراطية

سواء أتم التعبير بدلالة النقد «التحريري» للدولة الليبرالية الحديثة[34] أم بطريقة مباشرة بدلالة العجز البنيوي عن رعاية صور تشاركية للحوكمة وتمكين المواطن، أم عدم رغبة الديمقراطية الليبرالية في توسيع إطار الديمقراطية لتشمل مجالات الإنتاج (كاقتراح إيكولوجي ماركسي) وإعادة الإنتاج (كما يجادل بعض دُعاة المساواة الإيكولوجيين) والعلم والتكنولوجيا (بيك)، يجد الخضر أن الدولة الليبرالية الحديثة غائبة على الصعيد الديمقراطي وعلى الصعيد الإيكولوجي أيضًا.

توفر الديمقراطية التمثيلية المبنية على نظام حزبي تنافسي وانتخابات دورية وصفًا «رقيقًا» للمواطَنة الناشطة، مواطَنة تُختزَل في المواطن كونه حامل الحقوق القانونية الرسمية حيث توجد العلاقة الأساسية بين الدولة والمواطن وفي امتثال المواطن للعمليات التنظيمية التي تديرها الدولة. وكما جادل أحدنا في موضع آخر[35]، يجب ربط مناقشات «المواطَنة الخضراء» وتحليلاتها بالعمل على تطوير نظريات خضراء جديدة للدولة، إضافة إلى تطوير رؤى في شأن «تخضير الدولة» وخصائص «الدولة الخضراء». المواطَنة الخضراء ليست متلازمة مع الدولة حصرًا، ويجب أن تتموضع في المجتمع المدني أيضًا (بحسب ما يقول درايزيك وآخرون أدناه)، وأن تُنظَّم لإتاحة صور الديمقراطية

---

(34) Eckersley, *Environmentalism and Political Theory*.

(35) John Barry, «Resistance is Fertile: From Environmental to Sustainability Citizenship,» in D. Bell and A. Dobson (eds.), *Environmental Citizenship: Getting from Here to There?* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

العابرة الحدود[36]، وأن تكون على دراية على الخصوص بصور «مقاومة» المواطَنة الخضراء، وهي قضايا محورية بالمطلق لبناء دول «أكثر اخضرارًا».

لفت الخضرُ بانتقادهم الدولة الليبرالية على امتداد هذه المحاور أيضًا إلى الطرائق التي تؤدي الديمقراطية الليبرالية من خلالها إلى تقديم المستهلك والقيم والممارسات الاستهلاكية على المصالح وصور الهُوية الأخرى، وهذا يشمل الصور المتلازمة مع المواطَنة الناشطة[37]. بالنسبة إلى الاستبداديين الإيكولوجيين، النتيجة هنا أنه يتعين التضحية بالديمقراطية ذاتها سعيًا وراء الاستدامة، ولاسيما أنه يُفهم أن الديمقراطية تستلزم السعي إلى الرخاء المادي ضمانًا لشرعيتها. مثال ذلك، وصف أوفولس الرخاء الذي عاشته المجتمعات الغربية في المئتي سنة السابقة تقريبًا بأنه «غير طبيعي»، وضع مادي أرسى الحرية الفردانية والديمقراطية والاستقرار[38]، ويخلص إلى أن مع اندلاع الأزمة الإيكولوجية التي فُسرت بأنها عودة إلى الندرة، يوشك «العصرُ الذهبي للفردانية والحرية والديمقراطية» على النهاية.

تتمحور مناقشة الاستبداديين الإيكولوجيين حول إعطاء الأولوية لـ «البقاء» و«الأمن» على حساب رخاء مادي غير مستدام إيكولوجيًا ومُولِّد للأزمات وعلى الترتيبات السياسية الديمقراطية التي يُديمها الرخاء. لكنها تدور أيضًا حول الافتراض بأن الديمقراطية بصورها كلها تعاني الضعف ذاته الذي تعانيه الليبرالية، وعلى التحديد ميلها البنيوي إلى تعزيز الفردانية والنزعة الاستهلاكية وغير ذلك. لكن الخضر يجادلون دفاعًا عن تعميق الديمقراطية، وعن صور الديمقراطية التشاركية التي لا تُبنى على مبادئ فردية النزعة، بل تعتبر الأفراد مضمَّنين في مجتمعات وفي مسؤوليات في داخل هذه المجتمعات وخارجها[39].

---

(36) R. Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge MA: MIT Press, 2004).

(37) John Barry, *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress* (London: Sage, 1999a), and M. Sagoff, *The Economy of the Earth: Philosophy, Law and the Environment* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988).

(38) Ophuls, p. 12.

(39) انظر أدناه أيضًا للاطلاع على مفاهيم الديمقراطية الإيكولوجية.

فوضوية خضراء؟

إن مجموعات النقد السابقة للدولة شائعة في أوساط أغلبية المنظرين والناشطين الخضر. أحد الأسئلة التي يثيرونها هو تحديد إن كان ذلك يرقى إلى مستوى نظرية سياسية خضراء على شكل أنموذج مغاير للفوضوية، وهم بذلك يدافعون عن فكرة تفكيك بنى الدولة لمصلحة مجتمعات صغيرة الحجم معتمدة على ذاتها ومنظمة سياسيًا داخليًا على شكل ديمقراطيات مباشرة، وفي ما بينها على شكل كونفدراليات فضفاضة. أشهر تلك الطروحات صوغ بوكشين لـ «الفدرالية البلدية»[40]. غير أن هذا الموقف المناهض للدولة عُرضة لنقد متواصل من خارج النظرية الخضراء ومن داخلها. ويتضمن هذا النقد جملة من العناصر[41].

الأول هو الزعم بأن المجتمعات الفوضوية الصغيرة الحجم ستكون أضيق أفقًا وربما أكثر نفعية من أن تتيح أجواء مواتية للتعاون بين المجتمعات[42]. لذلك، فحوى هذه الحجة من بعض النواحي أن ذلك يعني تسفيه أفراد تلك المجتمعات أو قمعهم، وأن هذه المجتمعات لن تكون معنية بالتأثيرات الجارية على حدودها.

العنصر الثاني نقد أكثر عمومية فحواه أن الخضر برفضهم الدولة إنما يرفضون الحداثة نفسها، وأن لديهم وصفًا رومانسيًا لماضٍ شاعري في غير محله ويوتوبي في آنٍ (بالمعنى الازدرائي).

العنصر الثالث من الاستجابات الفوضوية لكارتر وبوكشين وغيرهما أن المجتمعات الصغيرة الحجم المعتمدة على ذاتها لن تقدر على التعامل بفاعلية مع تلك المشكلات الإيكولوجية العالمية الطابع. المنطق الذي تقوم عليه هذه

---

(40) Murray Bookchin, «Libertarian Municipalism,» *Society and Nature*, vol. 1, no. 1 (1992), pp. 93-104.

(41) للاستفاضة في الموضوع، يُنظر: M. Paterson, «Green Politics,» in: Scott Burchill et al., *Theories of International Relations* (London: Palgrave, 2001).

(42) A. Dobson, *Green Political Thought* (London: Unwin Hyman, 1990), pp. 101, 124.

الحجة مبني على نظرية الألعاب[٤٣]. نظرية الألعاب مقاربة شائعة الاستخدام ترجع أصولها إلى علم الاقتصاد الذي يحلل التفاعل الاستراتيجي للجهات الفاعلة في أوضاع تحقق فيها كل جهة غاياتها الخاصة بالاعتماد على أفعال الجهات الأخرى. وعلى هذا الأساس، يرى غودين أن المجتمعات الصغيرة لن تقدر على التعامل مع المشكلات البيئية العالمية لأن عدد هذه المجتمعات سيكون أكبر كثيرًا من أن يسود التعاون بينها ولو كانت تركيبة اللعبة لعبة تنسيق مباشر (حيث لا يكون لما تقوم به الجهات الفاعلة أهمية كونها تؤدي عملًا واحدًا؛ تحديد ذلك الجانب من الطريق التي يجب قيادة السيارة فيه مثال أنموذجي).

العنصر الرابع معني بالأسئلة المتصلة بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية. الشائع أن العدالة الاجتماعية مكون أساسي في البرامج السياسية للخضر. واعترافًا بحقيقة تعاظُم انعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية واشتداد الفقر، على الصعيد العالمي أو في داخل المجتمعات، تقر حركات الخضر أيضًا بالآفاق المحدودة للسياسة الاجتماعية الراهنة ولردود الدول على هذا الواقع. لكن ذلك يشمل في الوقت عينه النظر إلى الدولة على أنها مؤسسة ضرورية (لكن ليست كافية) لتنظيم الاقتصاد العالمي الخاضع لهيمنة الشركات والتقليل من انعدام المساواة الاجتماعية الاقتصادية. يقدِّم كثير من الاشتراكيين والديمقراطيين الاشتراكيين أوصافًا مشابهة لصور الظلم المعاصرة. لكن الأمر الذي يتمايز فيه موقف الخضر هو رفض وجهة النظر الديمقراطية الاشتراكية السائدة التي ترى أنه لا يمكن التقليل من انعدام المساواة والإقصاء الاجتماعي، ولا يمكن تحقيق تطور بيئي إلا بإعادة توزيع ثمار رأسمالية متنامية ووجود اقتصاد تنافسي. في الواقع، الحال هي العكس تمامًا؛ إذ إن تعهُّد النمو الاقتصادي يستلزم بالضرورة القبول بصور انعدام المساواة الاجتماعية. من هذا المنطلق، إن الأمور التي يتفق عليها الليبراليون الجدد والديمقراطيون الاشتراكيون تزيد كثيرًا على نظيرتها التي يتفق عليها أصحاب وجهات النظر الأخرى - [إذ] يفترض

(43) R. Goodin, *Green Political Theory* (Cambridge: Polity Press, 1992), pp. 156-168.

الطرفان، وإن لأسباب مختلفة، أن النمو هدف السياسة. في المقابل، طريقة الخضر في معالجة انعدام المساواة مبنية على إعادة توزيع (الثروة الاجتماعية الحالية) من دون التزام تنمية اقتصادية غير مستدامة ومشوّهة، إلى جانب انصراف جذري عن أقيسة الرفاهية المعتمدة على المال والسلع إلى تركيز على الرفاهية، ونوعية الحياة، والوقت الحر. وبالتالي، على الرغم من الإقرار بأهمية الدول في سياسة إعادة توزيع الثروة، يختلف طابع تدخّل الدولة لتأمين ذلك في هذه الرؤية اختلافًا كبيرًا عنه في وجهات النظر التقليدية.

إن تحسين نوعية حياة الأفراد والمجتمعات يستلزم صرف الانتباه عن أقيسة الدخل والمنافع وحدها (وهي ثمرات النمو الاقتصادي) إلى مكونَي افتقاد الدخل (وافتقاد الوظيفة) لنوعية الحياة والرفاهية. وبحسب تعبير ليفيت المقتضب، «المفتاح في استهداف الرفاهية مباشرة، والتوقف عن التعامل مع التنمية الاقتصادية كوكيل لها»[44].

عمومًا، نرى في هذا المقام أن كثيرًا من هذه الانتقادات الموجهة إلى النظرية الفوضوية الخضراء نصفُ صحيحة في أحسن الأحوال. لا ريب، مثلًا، في القول إن المجتمعات الصغيرة ضيقة الأفق وتميل إلى الرجوع إلى أمثلة تاريخية سابقة للحداثة، ولذلك يُغفَل في التساؤل عما يجري عندما تعيد المجتمعاتُ الحديثة تحديد حجمها عن وعي وإن احتفظت بعدد من عناصر الحداثة الأخرى مثل الأخلاق العامة. كما أنه تُغفل حقيقة أن الدول القومية ذاتها ضيقة الأفق على نحوٍ مذهل وأن مبدأ السيادة، إضافة إلى الأيديولوجيات الوطنية، يقوّي ضيق الأفق هذا ويرسّخه. كما أن في هذه الحجة عيوبًا متصلة بالتعاون الدولي، وذلك عائد في بعض المناحي إلى أن الكثير من الانتقادات الموجهة إلى حجج الفوضويين الخضر يمكن توجيهها بالمثل إلى المدافعين عن الدولة ذات السيادة.

أقوى هذه الحجج تلك التي تركّز على انعدام المساواة. يصعب رؤية كيف يمكن الخضر انتهاج سياسات مساواتية من دون مؤسسات شبيهة بالدولة

R. Levett, «What Quality, Who's Lives?» Green Futures, vol. 28 (May/June 2001), p. 31. (44)

لسنِّ إجراءات هدفها تقليص انعدام المساواة على اختلاف صوره. لكن الشيء الواضح في مناقشة ذلك أنه لتقليل انعدام المساواة بحسب الطرائق التي يتصورها الخضر، يتبين أن خاصية العلاقات بين الدولة والاقتصاد هي المفتاح لفهم «التخضير» المحتمل للدولة الذي نناقشه بعد قليل.

من وجهة نظرنا، إن طريقة ملاحظة نقاط الضعف في النقد الفوضوي الأخضر، ليست [قائمة] كثيرًا على كونها [النقاط] معينة على نحو فاضح، بل على تلمُّسها الضعيف لماضي الدول التاريخي وكيانات الدول، وبالتالي تلمُّسها الضعيف لطبيعة الدولة التناقضية. بعبارة أخرى، النقاد الخضر للدولة مصيبون في الوقت عينه، لكنهم يميلون إلى العمل ضمن إطار افتراض فحواه أن الدولة كيان جامد، وهم يعتمدون في ذلك على صورة فيبرية أساسية عوضًا عن وصف تأريخي للدولة. وكما ألمحنا أعلاه، إذا كان المرء ينظر إلى الدول إما من منظور السوسيولوجيا التاريخية، أو من منظور ماركسي بدلالة التناقضات/ نظم تجميع الأموال وما إلى ذلك، فلا تعود الدولة كيانًا شديد الغموض إما أن نكون معه وإما ضده، بل تصبح كيانًا معرّضًا لجدال مستمر معقد وإعادة تكوين، كيانًا يمكن أن تُضاف إليه غايات (وتناقضات). وعلى حد تعبير إكيرسلي، الغاية بالتالي ليست الانخراط في نقد مبهم للدولة، ولكن في نقد جوهري[49]. النقد الجوهري نقد يركّز على تلك العناصر التي في نظام سياسي قائم وتوحي بإمكان السير نحو نظام مختلف بشكل جوهري. وهذا يتيح بالتالي فرصة للخضر ليتصوروا تخضير الدولة وليس تفكيكها.

تخضير الدولة؟

يمكن بالتالي تفسير المناقشات الراهنة للنظرية السياسية الخضراء بأنها مناورات (وإن لم يُذكَر ذلك صراحة) تسعى إلى التفكير من خلال ما يستوجبه تخضير الدولة. تبدأ هنا بمناقشات مميزة في شأن «مجتمع الأخطار» و«التحديث الإيكولوجي» قبل الانتقال إلى مناقشات أوسع للتخضير المعاصر للدول من

---

(49) Eckersley, *The Green State.*

درايزيك وزملائه ومن إكيرسلي أيضًا. هناك تفسيرات كثيرة متنوعة لهذه المناقشات والظواهر التي تحللها؛ غاية الخضر مواصلة نقد النواحي التي تجعل الدولة المعاصرة مثار إشكاليات، مع الاعتراف بالتحولات التي تمر بها الدول بسبب الإصلاحات الإيكولوجية، والتركيز على آفاقها.

مجتمع الأخطار والتحديث الإيكولوجي

آذنت السياسات البيئية بظهور «مجتمع الأخطار»[46]، وهو مجتمع تتلازم فيه المنافسات الآن على توزيع السلع مع مداولات في شأن توزيع الأخطار. إن تبلور الوعي البطيء لكن العنيد بالأخطار المتعددة التي يولّدها النشاط البشري الصناعي والتكنولوجي بدأ بإثارة شكوك في شأن افتراضات ظلت راسخة مدة طويلة من الزمن حيال غايات السياسة؛ وفرض عملية تأمُّل وتعلُّم متسارعة على مستويات النشاط البشري كلها، الفردية كما على مستوى المؤسسات ومنها الدولة. إننا نواجه الآن بشكل مباشر أكثر من أي وقت مضى ملاحظة فوكو[47] التي ترى أن الحداثة تقف على عتبة باتت حياة الجنس البشري مرهونة باستراتيجياتها السياسية الخاصة. تشير هذه العتبة إلى مستوى الخطر الراهن وتحدي التشكيك في الرواية الغربية (النخبية) المهيمنة بأن أنموذجها التنموي الاجتماعي الاقتصادي السائد هو الأنموذج الوحيد المتاح كي يحتذي به العالم، وهو ما «تمثله» الحداثة.

انطلاقًا من هذه المعلومة التي تستحضرها الإرادة الفاعلة للحركة البيئية وغيرها، تبلورت جملة من الخطابات في شأن التحديث الإيكولوجي. هنا أيضًا، يمكن اعتبار مجتمع الأخطار تحليلًا لطريقة إخفاق الآليات التنظيمية للمجتمع المعاصر التي تطورت في مجملها في القرن التاسع عشر في التعامل مع «الأخطار الهائلة» التي تواجه الحياة المعاصرة. لكن يمكن اعتباره حجة أيضًا أن منطق مجتمع الأخطار نتاج وسائل جديدة للرد على تلك الأخطار.

---

(46) Ulrich Beck, *Risk Society: Toward a New Modernity* (Cambridge: Polity Press, 1992), and *Ecological Politics in an Age of Risk* (Cambridge: Polity Press, 1995).

(47) M. Foucault, *The History of Sexuality*, part 1: *An Introduction* (Harmondsworth: Penguin, 1987).

وعلى التحديد، يولّد التركيز على الأخطار ضغطًا يدفع آليات انعكاسية قادرة على صوغ التوجهات الشعبية حيال الخطر عوضًا عن صوغ توجهات تكنوقراطية تعيد توزيع هذه الأخطار وتدبيرها.

التحديث الإيكولوجي صوغ معاصر أساس لما قد يكون عليه الاقتصاد، وهو في طريق التحول في اتجاه إيكولوجي. يوجد في صميم ذلك تأكيد ومحاولة في بعض الأحيان لإظهار القدرة المحتملة للتنمية الاقتصادية والاستدامة الإيكولوجية. لكنه ساحة أيضًا لتحدٍّ استطرادي، وحلبة يمكن أن تُصاغ فيها نماذج راديكالية.

بالنسبة إلى هاجر فإن التحديث الإيكولوجي «في الأساس مقاربة حداثية وتكنوقراطية للبيئة تشير إلى وجود علاج تكنومؤسساتي للمشكلات الراهنة»[48]. في هذه الصيغة، لا يوجد قضايا أساسية كثيرة على صعيد تحويل الدولة المعنية، ويشير الخضر إلى أن الكثير من العناصر الأساسية المناهضة للإيكولوجيا في الدولة باقية على حالها. وبالنسبة إلى الدولة، تقوم هذه الصورة «الضعيفة» للتحديث الإيكولوجي[49]، إلى حد بعيد، على التوفيق بين التقاليد التشاركية الأوروبية القارية والعولمة الليبرالية الجديدة، ومحتواها الإيكولوجي تأكيد بلاغي من الناحية الفعلية على إضافة بُعد «إيكولوجي» إلى صنع السياسة.

لكن ذلك يخفي نزاعًا في صلب خطاب التحديث الإيكولوجي. يمكن مقارنة هذه الصورة «الضعيفة» للتحديث الإيكولوجي بالصور «الأقوى» التي يشكّل فيها توسيعُ إجراءات صنع القرار الديمقراطية وإعادة هيكلة أشمل للاقتصاد عنصرًا مركزيًا، وربما مع تغيُّر اجتماعي أوسع يمكن تسميته «التحديث الانعكاسي»[50]. إن الصورة القوية التي تستلزم امتلاك القدرة على

(48) M. Hajer, *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernisation and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995), p. 32.

(49) P. Christoff, «Ecological Modernisation, Ecological Modernities,» *Environmental Politics*, vol. 5, no. 3 (1996), pp. 476-500.

(50) John Barry, «Ecological Modernisation,» in J. Proops and E. Page (eds.), *Environmental Thought* (Cheltenham, Glos.: Edward Elgar, 2003); Ulrich Beck, Scott Lash and Anthony Giddens, *Reflexive Modernization* (Cambridge: Polity Press, 1994), and Christoff.

إحداث تغيير اجتماعي واقتصادي أبعد أثرًا، وعلى توصيف سياسي لائق لعمليات التحديث الإيكولوجي، تستلزم أيضًا إعادة هيكلة أشمل كثيرًا للدولة. مثال ذلك، يُرخي كتاب يانيك، وهو أحد المدافعين الرئيسيين عن عمليات التحديث الإيكولوجي، بظلال من الشك على الفصل بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية، أي على مقاربة «العمل كما هو معتاد» للتحديث الإيكولوجي الضعيف. وخلَص هو وزملاؤه في كتاب شاركهم تأليفه إلى:

> وجوب التشكيك في السعي الحثيث وراء التنمية الاقتصادية... تؤدي معدلات النمو الكبيرة إلى تحييد التغيير الاقتصادي النافع إيكولوجيًا، وأن معدلات النمو في ذاتها مشكلة بيئية. والواضح أن التنمية النوعية يمكن أن تمثل نموًا محدودًا فحسب في الأمد البعيد إذا كان المراد التعويض عن تأثيرات النمو السالب إيكولوجيًا بتغيير تكنولوجي وبنيوي... ولن تكون الدول الصناعية قادرة على تحمُّل معدلات النمو المرتفعة مدة أطول. يتعين أن تحتاد هذه الدول حلّ المشكلات الكونية بالعمل السياسي لا بالنمو الاقتصادي كما في قضايا التوزيع"[51].

الاعتقاد السائد غالبًا هو أن التحديث الإيكولوجي القوي يشمل تطوير إجراءات لصنع القرار بطريقة تداولية، واقتران اللامركزية في صنع القرار بمجموعة من العمليات التشاركية (هيئات محلفين من المواطنين وما شابه ذلك). يتبنى ويتصور أنموذج التحديث الإيكولوجي الانعكاسي هذا تحولاتٍ تطال مجالات الديمقراطية والحياة العامة بهدف كسر الاحتكار العلمي لمزاعم المعرفة الحديثة.

الدولة الخضراء

ردًّا من بعض النواحي على مناقشات التحديث الإيكولوجي ومجتمع الأخطار، هناك من سعى مؤخرًا إلى صوغ نظريات وإعداد تحليلات للدولة الخضراء

---

(51) M. Jänicke, H. Mönch, and M. Binder, «Structural change and environmental policy,» in: Stephen Young (ed.), *The Emergence of Ecological Modernisation: Integrating the Environment and the Economy?* (London: Routledge, 2000), p. 149.

كمجموعة شاملة[52]. وقاموا بذلك بطريقة تامة رائعة. يُجري درايزيك وآخرون تحليلات إمبريقية لأربع دول بحثًا عن طرائق تحويلها عبر الردود على الأسئلة البيئية، فيما تطرح إكيرسلي أسئلة أكثر معيارية عن الشكل الذي ربما تكون عليه دولةٌ خضراء ويفسر التطورات الراهنة بأنها تتيح فرصًا لهذا التحول على صعد تخطيطية أكثر عمومية. لكن التحولات المعاصرة في طرائق عمل الدول توحي للفريقين بوجود فرص لتطوير ما اتفقا على تسميته «الدولة الخضراء».

يركّز درايزيك وآخرون على أربع دول صناعية: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج وألمانيا. يعاين هؤلاء كيف ردت هذه الدول على المخاوف البيئية وعلى العوامل التي أوجدت فرصًا لـ «تخضيرها» وفرضت قيودًا على ذلك. وهم يستخدمون أربع حالات لاقتراح تصنيف لعلاقات الدولة بالمجتمع المدني يُظهر تلك الأوضاع الأكثر ملاءمة لنشوء دول خضر. هناك بُعدان لتصنيفها – تحديد إن كانت العلاقات بين الدولة والمجتمع المدني (خصوصًا الحركة البيئية) شاملة أو حصرية، وتحديد إن كانت هذه الشمولية أو الحصرية سلبية أو إيجابية. وعلى الرغم من الحديث عن أنواع مثالية، يشير هؤلاء إلى أن الدول الأربع التي يحللونها تناظر الأنواع المحتملة الأربعة التي تولّدها. لذلك، فإن الولايات المتحدة شمولية على نحوٍ سلبي، والنرويج شمولية على نحوٍ إيجابي، وألمانيا حصرية على نحوٍ سلبي، والمملكة المتحدة حصرية على نحوٍ إيجابي (حتى أوائل تسعينيات القرن الماضي على الأقل).

انطلاقًا من هذا التصنيف، يجادل هؤلاء أن أرجح الصور التي تُبرز دولًا تحديثية قوية إيكولوجيًا هي صورة السلبي الحصري التي تمثلها ألمانيا. مرد ذلك إلى أن صورة السلبي الحصري تسمح بتسرب الأفكار – الأفكار الأساسية المتصلة بسياسات معينة، وكذلك التحولات الواسعة التي تشهدها الثقافة والقيم – إلى الدولة عن طريق الضغط، لكنها تُبقي حياة عامة منفصلة خارج الدولة، حيث يمكن أن تتبلور الأفكار بلا قيود وتتيح إمكان بروز عنصر ثقافة

(52) John Barry and Robyn Eckersley (eds.), *The Global Ecological Crisis and the Nation-State* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005); J. Dryzek et. al., *Green States and Social Movements* (Oxford: Oxford University Press, 2003), and Eckersley, *The Green State*.

معارضة أيضًا، وهذا ما يفسح المجال أمام الحركات البيئية لصوغ استراتيجيات متباينة. إن ما يجعل هذه القدرة ممكنة هو على التحديد إرفاق أهداف المحافظة على البيئة باعتبارها «مستلزم الدولة الجوهري» الاقتصادي بحسب وصفهم عبر التحديث الإيكولوجي[53]. وعلى حد تعبيرهم، «يمكن إرفاق مصلحة البيئة في الحد من التلوث والمحافظة على الموارد المادية بالمستلزم الاقتصادي من خلال فكرة التحديث الإيكولوجي. لكن المطالبات بحماية القيمة الذاتية للنظم الطبيعية لا يمكنها إقامة هذا الرابط»[54]. لكنهم واضحون بالقول إنه بربط السياسات الخضر بتقنين مستلزم الدولة فحسب (وليس بالمستلزم الاقتصادي وحده) يمكن إعداد أهداف خضر أكثر راديكالية وديمقراطية وربما تحقيقها[55]. يظهر أن هذه النتائج تصبّ في مصلحة المدافعين عن أنموذج قوي للتحديث الإيكولوجي كونهم يشددون على العلاقة التكافلية بين ثقافة سياسية منفتحة والقدرة على الإبداع السياسي البيئي.

في المقابل، نجد في الدول الشمولية سلبيًا مثل الولايات المتحدة حدوث تطوُّر محدود ضعيف جدًّا ضمن الحركة، مع أن هذه البنية أتاحت تطوير جلّ السياسات البيئية وجعلت الولايات المتحدة تحتل الصدارة في هذا المجال في سبعينيات القرن الماضي لإمكان وصول الحركات البيئية إلى صناع السياسة بسهولة نسبيًا. وعنى ذلك أيضًا أن مجموعات أخرى تمتعت بإمكان التواصل مع صناع السياسة بسهولة مماثلة، وتمكنت في بعض الأحيان من مقاومة إحراز دعاة المحافظة على البيئة مزيدًا من المكاسب. وفي الجانب الآخر، في الدول الشمولية إيجابيًا مثل النرويج، حيث ترعى الدولةُ مباشرة جماعات المجتمع المدني، لا يوجد من الناحية الفعلية أي حياة عامة خارج الدولة حيث يمكن بروز أفكار جديدة. وفي الدول الحصرية إيجابيًا مثل بريطانيا، هناك حياة عامة حيوية، لكن بلا قنوات تتيح وصول الأفكار المنبثقة منها إلى الدولة.

---

(53) Dryzek et al., p. 2.

(54) Ibid., p. 161.

(55) Ibid., p. 193.

تعرض إكيرسلي مناقشة مستفيضة معنية بالتطور المحتمل لدول خضر. هدفها على التحديد تطوير نقد جوهري يركّز على تلك العناصر التي في ممارسات حوكمة، موجودة فعلًا أو قيد التكوين، والتي يمكن الخضر تحويلها في اتجاه الاستدامة. والنقاط الأساسية التي أشارت إليها في سياق غاياتنا، أي العنصران المركزيان في كيان الدولة، حيث سيتيح التحول إمكان تخضير الدولة، هما السيادة والديمقراطية. العنصر الأول هو عبارة عن تحولات في طريقة نظر الدول إلى مسؤولياتها تجاه أولئك القاطنين خارج حدودها، التي هي شرط بروز إمكان تخضير الدولة لأن شروط الإيكولوجيا تعني أن حكمًا معتمدًا على أرض حصرًا يفشل في ابتكار سياسات وممارسات تتعامل بالشكل اللائق مع التحديات التي يواجهها. وفي ما يخص الديمقراطية، [أي] العنصر الثاني، فهي بمنزلة تجديد جذري للمؤسسات والممارسات الديمقراطية التي ستتيح التفكير في الهواجس البيئية التي تتخطى الحدود الإقليمية للدولة، لكنها ستتيح أيضًا تطوير استراتيجيات لتحديث إيكولوجي «قوي». ولخصت إكيرسلي مناقشاتها العامة تلخيصًا حسنًا في بداية استنتاجاتها حيث قالت:

> ساهم نظام الدولة الفوضوية والرأسمالية العالمية والدولة الإدارية بطرائق مختلفة في كبح نشوء دول ومجتمعات أكثر اخضرارًا. بيّنتُ في هذا الكتاب كيف برزت تطورات مناوئة ثلاثة يستلهم بعضها من بعض، وهي التعددية البيئية والتحديث الإيكولوجي وتبلور تصاميم استطرادية خضراء، لتلطيف وتقييد الديناميات المتناوئة إيكولوجيًا للبنى الضارية الجذور بل وتحويلها في بعض الحالات... لكن لا يمكن تعميق هذه العلاقة الفاضلة من دون الانتقال من الديمقراطية الليبرالية إلى الديمقراطية الإيكولوجية"[96].

قصدت إكيرسلي بعبارة الديمقراطية الإيكولوجية الإشارة إلى أنموذج ديمقراطي مختلف عن الديمقراطية الليبرالية في ناحيتين أساسيتين: الأولى رفضه افتراضات الديمقراطية الليبرالية بوجود أفراد مستقلين قبل نشوء الدولة، ولذلك لا جدال في تفضيلاتهم واهتماماتهم. والثانية أنه تشكّل كـ «ديمقراطية

---

(96) Eckersley, *The Green State*, p. 241.

للمتأثرين» عوضًا عن (أو بعبارة أدق إضافة إلى) «ديمقراطية للعضوية». و«بالتالي فإن المثال التنظيمي أو الزعم الذي يكتنف الديمقراطية الإيكولوجية هو أنه يجدر بجميع الذين يمكن أن يتأثروا بالأخطار الإيكولوجية امتلاك فرصة ما ذات معنى للمشاركة، أو التمتع بتمثيل، في تقرير السياسات أو القرارات التي يمكن أن تولِّد أخطارًا»[57]. هكذا، يعني ذلك أن المداولات عنصر أساس في الممارسات الديمقراطية الإيكولوجية (وهي تُضعف الفصل بين العام والخاص في الديمقراطية الليبرالية) وأن نزعة تأكيد الحدود الإقليمية غير مهمة (وكذلك الجنس أو السلطة الزمنية مع أنها ليست نقطة تركيز تحليل إكيرسلي) لتحديد من يجب عليه المشاركة في القرارات.

تُوفر تحليلات إكيرسلي ودرايزيك وآخرين مجتمعة حججًا قوية تشير إلى مبالغة في تحديد الموقف «الفوضوي الأخضر»، وأن على الرغم من وجود العناصر المناهضة للإيكولوجيا بشكل واضح في ممارسات الدولة المعاصرة؛ وبناها، يجب اعتبار هذه العناصر سمات مرحلية تاريخيًا وليست سمات متأصلة بنيويًا لكيان الدولة. هناك عنصران أساسيان في إثبات هذا الزعم في ما يتصل بتخضير الدولة: الأول تحديد إن كان يمكن، أو لا يمكن، التعامل مع الدولة بصفتها لا تمتلك أي سمات أو أدوار أساسية وإنما بصفتها مجموعات من مؤسسات/سلطات تطوّر وظائف معينة ردًا على مقتضيات مختلفة أو ضغط تاريخي مختلف. والثاني تحديد إن كانت المكونات المختلفة في أدوار/ وظائف الدولة منسجمة هيكليًا مع ديمقراطية استدامية/إيكولوجية كدور/ وظيفة.

يرى درايزيك وآخرون مثلًا أنه ليس هناك شيء بنيوي في طبيعة مسؤولية الدولة عن التنمية الاقتصادية، لتقل خارج الطبيعة المتّجة والمترسبة تاريخيًا لتلك المسؤولية. يبدأ درايزيك وآخرون وصفهم بـ«تاريخ موجز للدولة»[58] يتدور بسرد

(57) Ibid., 349.

(58) Dryzek et al., pp. 1-2.

نجده مألوفًا في السوسيولوجيا التاريخية حول تطوُّر الدولة[59]. بالتالي، كان «المستلزم الجوهري» الأول للدول حماية أراضيها من هجوم خارجي، واحتوت على ثلاثة عناصر: «مستلزمات النظام الداخلي، والبقاء، والدخل»[60].

يشير درايزيك وآخرون إلى أنه يمكن تفسير التحولات الجارية حاليًا ردًّا على حشود الحركات البيئية بدلالة تطوير وظيفة إيكولوجية للدول. وبالمثل، تعتمد حجة إكيرسلي على رواية مشابهة حيال وظائف الدولة. تناظر «تحدياتها الجوهرية الثلاثة» - الفوضى بين الدول والرأسمالية العالمية والديمقراطية الليبرالية - في الإطار الواسع، ثلاثَ وظائف للدولة تطورت على مر التاريخ بيّنها درايزيك وآخرون. طورت إكيرسلي في الأساس خطوتها النظرية في فصلها الذي تحدثت فيه عن الفوضى بين الدول[61] في سياق تحوُّلها إلى البنائية (في العلاقات الدولية) للإشارة إلى أن صورة السياسات الدولية، باعتبارها مجالًا لتنافس وعداء مستمرين بين الدول ذات السيادة المعتدّة بذاتها، ليست إلا واحدة من عدد من «ثقافات الفوضى» المحتملة[62].

لكن فحوى المسألة الثانية أنه حتى إن كانت الوظائف المتنوعة للدول قد تبلورت على مر التاريخ وأنها قابلة للتحول، فهذه الوظائف المتنوعة منسجم (ربما) بعضها مع بعض ومع وظيفة الاستدامة الناشئة. بعبارة أخرى، إلى أي حد يمكن الموافقة على كون الوظائف التي تؤديها الدولة لصون أمن ترابها من خلال القوة العسكرية أو التنمية الاقتصادية منسجمةً مع الاستدامة؟ فحوى رد إكيرسلي على المقترح الأول هو الإشارة إلى أنها غير منسجمة، لكن النزعة العسكرية ليست سمة لازمة للدولة، وأن الضعف يعتريها بسبب الاعتماد

---

(59) Mann, *The Sources of Social*. vol. 1; Dryzek et al.

وفي اعتماد واضح على: T. Skocpol, *States and Social Revolutions* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979).

(60) Dryzek et al., p. 1.

(61) Eckersley, *The Green State*, chap. 2.

(62) قارن: R. E. Goodin, «International Ethics and the Environmental Crisis,» *Ethics and International Affairs*, vol. 4 (1990), pp. 91-105, and K. Litfin (ed.), *The Greening of Sovereignty* (Cambridge, MA: MIT Press, 1998).

الاقتصادي المتبادل، ولاسيما بسبب إشاعة الديمقراطية. غير أن رقما على الاحتمال الثاني أكثر مراوغة. إنها مُحقة في انتقاد التحديث الإيكولوجي لتركيزه الحصري على التغير التكنولوجي وعلى رعاية الدول لـ «الخدمات والصناعات البيئية»[63]، وتستنتج أن النمو الاقتصادي هو نقطة الضعف الأساسية في هذه الاستراتيجيا، وهنا ما يستحضر الحجة التقليدية القائلة إن النمو يتجاوز المكاسب على صعيد الكفاءة الآتية من التكنولوجيا[64]. ومن هنا تبرز الحاجة إلى تحديث إيكولوجي «قوي» يشمل تطوير آليات استطرادية/تشاورية؛ وهي آليات تتيح التأمل في الغايات واتخاذ قرارات في شأنها عوضًا عن الاقتصار على دراسة الوسائل ببساطة. لكنها تقدّم في سياق تطوير ذلك إجابة أقل وضوحًا عن سؤال التوافق المحتمل بين النمو والاستدامة:

> من ناحية، ستظل الدولةُ الخضراء معتمدة على الثروة الناتجة من تجميع رؤوس الأموال الخاصة، ومن خلال فرض الضرائب والبرامج التي تنفقها الدولة، وبهذا المعنى تظل دولة رأسمالية. ومن ناحية أخرى، لن يعود تأمين جمع رؤوس الأموال الخاصة السمة المُحددة للدولة أو سبب وجودها. ستكون الدولةُ أكثر انعكاسية ونشاطُ السوق منضبطًا، وفي بعض الحالات مكبوحًا بوساطة الأعراف الاجتماعية والإيكولوجية[65].

يبرز سؤال في شأن ما إذا كان يمكن اعتبار طرفي هذه الجملة متوافقَين، بمعنى أنه إذا كانت الدولة الخضراء معتمدة على رؤوس الأموال لجباية الضرائب، ورؤوس الأموال معتمدة على التجميع لجني الأرباح (التي ستُقتطع منها الضرائب)، فما هو مدى قابلية تطبيق استراتيجيا الحد من التكديس العام للأموال (عوضًا عن إعادة توجيهها ببساطة كما في التحديث الإيكولوجي الضعيف)؟ يرى كثير من منظري الدولة أن مسؤولية الدولة عن تكديس الأموال في المجتمع الرأسمالي ذات بنية أكثر جوهرية من الصيغة التي تقترحها

(63) Eckersley, *The Green State*, pp. 70-77.

(64) Ibid., p. 76.

(65) Ibid., p. 83.

إكيرسلي[44]. وهذا يعيدنا بالتالي إلى الوصف التاريخي المعني بوظائف الدولة - القراءة البديلة هي التطور المشترك للأنموذج الرأسمالي الاجتماعي (الأجور- العمالة، المنافسة في السوق، أولوية الملكية الخاصة) مع الأنموذج السياسي للدولة الحديثة (تأكيد الخصائص المحلية/الفوضى، الحكومة الدستورية، سيادة القانون) وأن الأنموذج الأول يضع شروطًا معينة على عمل الأنموذج الأخير.

خلاصة

سعينا إلى الإشارة إلى أنه يجب على الخضر الاطلاع على آراء الفوضويين الإيكولوجيين التي تقول إن الدولة في كل مكان وزمان عصيّة على الإصلاح، ويجب بالتالي تجاوزها أو رفضها أو النظر إليها بخلاف ذلك على أنها المشكلة وليست جزءًا من المشكلة. لكن يجدر بالخضر التزام الحذر في الوقت عينه حيال تأييد مقاربة تحديث إيكولوجي إصلاحي/ ضعيف ليست أقل سذاجة من الأولى، وتفترض أنه يمكن الدولة تحقيق أهداف الخضر من دون مشكلات (هذا النوع من المناقشات يضاهي أنواعًا أخرى منطلقاتها مختلفة وملتزمة بالتغيير الاجتماعي الراديكالي مثل النسوية والاشتراكية). الفكرة هي أن الدولة ربما تكون قوة إيجابية في الانتقال إلى مجتمع مستدام، لكن ذلك شديدُ الاعتماد على السياق ومسألةُ استراتيجيا سياسية في الأساس.

إحدى طرائق الرد على هذا السؤال هي أن نشدد على الطبيعة الاستراتيجية لتوجه الخضر نحو الدولة. يشير برايان دوهيرتي مثلًا إلى أن «الخضر ردّوا على الأوضاع والقضايا الجديدة باستراتيجيا حديثة على نحوٍ مميز، قائمة على

---

(44) B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990); D. Harvey, *The Condition of Postmodernity* (Oxford: Blackwell, 1990); C. Hay, «Environmental Security and State Legitimacy,» in: M. O'Connor (ed.), *Is Capitalism Sustainable? Political Economy and the Politics of Ecology* (New York: Guilford Press, 1994), and M. Paterson, *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000).

القبول بمحدودية قدرة الدولة على ضمان التغيير الاجتماعي والسياسي»[67].
بعبارة أخرى، إذا كان هدف الخضر تطبيق الديمقراطية في الدولة ونزع صفة المركزية عنها وانقاص حجمها (لكن ليس على الطريقة التي يتصورها الليبراليون الجدد)، فستكون أقل اعتمادًا على تجميع رؤوس الأموال وعلى النمو الاقتصادي التقليدي.

بناء على هذا المنحى الاستراتيجي تجاه الدولة، فإن الدول الخضراء مؤلفة من مواطنين خضر اجتمعوا في مجتمع مدني (في داخل الدولة وخارجها في آنٍ واحد) مُرغِمين الدول (ونظام الدولة على المستوى الدولي) على التغيير. ولن تصبح الدول خضراء في حد ذاتها، أو لن تكون «خضراء» بكل ما في الكلمة من معنى على الأقل، كما ذكرنا، ذلك أن أقصى ما يمكننا توقّعه من تحوُّل ذاتي للدولة هو تحديث إيكولوجي «ضعيف» بصورة ما، كما أشرنا آنفًا. وفي صراع من أجل مجتمعات أكثر استدامة وعدالة وديمقراطية، نحن في حاجة إلى عصيان مدني قبل الطاعة، وفي حاجة أكثر من أي وقت مضى إلى مواطنين متمردين لا إلى مواطنين يطيعون القوانين فحسب.

بهذه الطريقة، تقود اعتبارات الاستراتيجيا والتحول أو التحولات المحتملة للدولة إلى قضايا متصلة بالاقتصاد السياسي وتُبرز حاجة كي يركّز الخضر بوضوح أكثر من أي وقت مضى على الاقتصاد السياسي للدولة ضمن اقتصاد عالمي رأسمالي معولَم. وفي هذا الصدد، هناك الكثير مما يجب للخضر تعلُّمه من الأنموذج الماركسي ومن صور الاقتصاد السياسي المعقد الأخرى في تطوير استراتيجياتهم الخاصة بالانخراط في الدولة ونظامها وبفك الارتباط بهما.

هناك مثال لافت على الدولة في الفكر الاستراتيجي الأخضر يقدمه أليكس بيغ الذي يكتب من منظور ناشط ويستخدم التحليلات والفوضوية والماركسية، واصفًا الدولة القائمة بأنها تجسد «السلطة على» عوضًا عن «السلطة لـ [وهي] الأكثر تحررية. بحسب بيغ:

---

(67) B. Doherty, «The fundi-realo controversy: An analysis of four European green parties,» *Environmental Politics*, vol. 1, no. 1 (1992), p. 102.

العمل في صلة الوصل بين نظم السلطة يفتح من الناحية الفعلية قناة بين الاثنين. أنت تسمح بانسياب الطاقة أو المورد من جانب إلى آخر (أو غالبًا توليفة من الاثنين)... سيكون لدى كل من يعمل على التمكين أو المساواة أو التغيير الاجتماعي علاقات بكيانات كثيرة صاغتها «السلطةُ على» وحكمتها... لكن ليس في كل حالة تُضعِف الصلةُ بديناميات «السلطة على» عمليةَ التغيير الاجتماعي[68].

بحسب استنتاجاته البراغماتية الطابع، «في نهاية اليوم، المسألة هي تحديد إن كانت الملعقة طويلة بما يكفي وليس تحديد إن كان يجب الارتشاف مع الشيطان»[69].

يرى بيغ أن القضية الحقيقية المتصلة بالتغيير الاجتماعي هي تقييم «شروط التبادل التجاري» لأي «تسوية إثنية» يجريها المرء بين نظامَي سلطة تبعًا لكل حالة؛ أي هل الوقع الإجمالي للتسوية زيادة وتقوية نظام «السلطة لـ» و/أو إضعاف نظام «السلطة على»؟ هذه القضية أشد تعقيدًا ومقاومة، على نحو لا يعوّض، لـ «العالمية» أو «النظريات العظيمة»، لذلك لا يمكن تحليلها بشكل ملائم إلا بدلالة عملية تكرارية لنقاط انخراط/ فك ارتباط معينة، لأن ممارسات ومؤسسات «السلطة على» و«السلطة لـ» لم توضَّح معالمها بطريقة متقنة في الدولة والنظام الرأسمالي من ناحية، وفي المجتمع المدني من ناحية أخرى، أي إن «السلطة على» و«السلطة لـ» موزعتان في المجالين وعبرهما.

تحذيرًا من أولئك المنتمين إلى حركة الخضر ويسمون إلى «تجاوز» الدولة وعالم السياسات الليبرالية الديمقراطية والسوق ومجتمع المستهلكين ببساطة، يقول بيغ[70]:

لا توجد «طريق وسطى» عندما تمتلك إحدى الجهات في المنافسة هيمنة

(68) Alan Begg, *Empowering the Earth: Strategies for Social Change* (Totnes: Green Books, 2000), p. 211.

(69) Ibid., p. 214.

(70) Ibid., p. 221.

واسعة. وما من سبيل للبقاء فوق عالم السياسة والتجارة القذر عندما يكون معنى العزوف عن السلطة فصلَ المرء نفسه عن وسائل الحياة. يتعين إقامة صلات... والمسألة ليست في مسايرة التيار السائد لتحقيق نتائج، ولا في التمرد، إنها الصلة بين الاثنين، والقدرة على وضع قدم في المعسكرين وذلك في التمكين.

مطالعة إضافية

Begg, Alex. *Empowering the Earth: Strategies for Social Change*. Totnes: Green Books, 2000.

Bookchin, Murray. *Toward an Ecological Society*. Montreal: Black Rose Books, 1980.

Dryzek, J. et al. *States and Social Movements*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Eckersley, Robyn. *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Sachs, Wolfgang. *Planet Dialectics: Explorations in Environment and Development*. London: Zed Books, 1999.

The Ecologist. *Whose Common Future? Reclaiming the Commons*. London: Earthscan, 1993.

Torgerson, Douglas. *The Promise of Green Politics: Environmentalism and the Public Sphere*. London: Duke University Press, 1999.

الفصل الثامن

مابعد البنيوية

ألن فينلايسون وجيمس مارتن

نستطلع في هذا الفصل ونقيّم مقاربات مابعد البنيوية في النظرية السياسية وتحليل الدولة. يبدأ الفصل بوضع مابعد البنيوية في سياق فلسفي عريض جدًا، ونربطه بالتغيرات التاريخية التي شهدها المجتمعُ والثقافة الغربية، وبالتيارات الحالية في العلوم السياسية. ونرى أن مابعد البنيوية مذهب مميز في معارضته التحليلات التي تعالج السياسة بصفتها نتاج قوى غير سياسية صراحة أو ضمنًا. ويجادل مابعد البنيويين أن «السياسي» هو بُعد الوجود الاجتماعي الذي فيه تُصاغ العلاقاتُ الاجتماعية ويُتنازَع عليها، لذلك يكون سببًا لظواهر اجتماعية لا مجرد تأثير لها. وتعتبر الدولة حصيلة نشاط سياسي بقدر ما هي مساهمة فيه، ومرد ذلك كما سنرى لاحقًا إلى أن مذهب مابعد البنيوية يفسر الدولة بأنها ممارسة أو مجموعة ممارسات وليست «شيئًا». وكي نوضح هذا الرأي، سندرس من دون نقد بعض نماذج نظرية مابعد البنيوية وتحليلها: نظرية الخطاب التي طوّرها لاكلاو وموف، والنظريات الناقدة للعلاقات الدولية، والمقاربات الفوكوية لـ «الحاكمية».

تحديد موقع مابعد البنيوية

لا يوجد أنموذج وحيد لمابعد البنيوية. وقد تكيفت مع أوضاع عدد من الفروع المعرفية وحاجاتها، بما في ذلك التاريخ[1] والدراسات الأدبية والجغرافيا[2]. لكن أيًا يكن الفرع المعرفي، تردّ مابعد البنيوية على مشكلات نشأت في النظرة

(1) K. Jenkins, *Re-thinking History* (London: Routledge, 1991), and H. White, *The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987).

(2) M. Doel, *Poststructuralist Geographies: The Diabolical Art of Spatial Science* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1999).

العالمية التي تميز الغرب العلمي والليبرالي والمستنير. أهم هذه المشكلات الشكوك القوية في «التقاليد الغربية» وانعدام الثقة بقيمها، وقلق من أنها ليست صحيحة عالميًا بالقدر الذي كان يُتصور ذات مرة وأنها ربما لا تكون نافعة وصائبة لجميع الناس وفي الأوقات المختلفة. ولتيسير فهمنا هذا القلق، سنصفه على الصعيدين الفلسفي والتاريخي.

وصف إيمانويل كانط في مرحلة مبكرة في كتابه نقد العقل المحض زمانه – عصر التنوير الأوروبي – بأنه عصر يتمتع بـ«قدرة ناضجة على الحكم». يقول: «عصرنا هو العصر الحقيقي للنقد الذي يجب أن يخضع له كل شيء» بما في ذلك الدين والقانون والحكم الملكي. ربما تسعى هذه المؤسسات إلى تفادي الانتقادات، لكنها إذا فعلت ذلك «لن يمكنها ادعاء ملكية تلك الناحية الصادقة التي يمنحها العقل للقادر فحسب على الصمود أمام معاينته الحرة والعلنية»[3]. بعبارة أخرى، يتعين على المؤسسات العامة على اختلاف أنواعها تبرير وجودها أمام عقلانية البشر، ولا يمكنها الاعتماد على التقاليد أو العقيدة أو الخرافة. هدفَ مشروع كانط السياسي الفلسفي إلى توطيد مكانة العقل والدفاع عنها والمساعدة في «إقامة محكمة عدل يمكن العقل تأمين مزاعمه الحقة من خلالها... من خلال قوانينها الخالدة وغير القابلة للتغير وليس من خلال إصدار مراسيم فحسب»[4]. يرى كانط أن العقل مدار الفلسفة والأخلاق والعمل السياسي العام، وهو وحده القادر على تقييم مزاعم امتلاك السلطة والمعرفة. تلك كانت ولا تزال رؤية عجيبة ذات مضامين جذرية. فمنها جاء الرأي الليبرالي القائل إنه يتعين على الدولة ألا تتدخل في حياة الأفراد، لكن عليها ضمان قدرة كل فرد على استخدام عقله العمومي، وهذا يعني إخضاع جميع المؤسسات للفحص الدقيق.

غير أن مذهب مابعد البنيوية يشكك في تتويج العقل على هذا النحو،

(3) Immanuel Kant, *Critique of Pure Reason*, trans. by Norman Smith, 1st ed. (New York: Macmillan, 1929), p. xx.

(4) Ibid., p. xii.

ولذلك اُتُّهم باللاعقلانية. يتخيل النقاد أن مذهب مابعد البنيوية برفضه التنوير الكانطي لا بد من أنه يتوق إلى خرافات ما قبل عصر التنوير. لكن مذهب مابعد البنيوية لا يرفض التنوير؛ فهو يسير به حتى النهاية. لكن بأخذ المستلزم النقدي على محمل الجد، ينتقد مابعد البنيويين النقد ويستخدمون العقل ضد العقل، ويشككون في منطلق «الخالد وغير القابل للتغير» الذي يزعم مذهب مابعد البنيوية أنه يستمد السلطة منه. وهذا أمر ليس سهلًا، إذ كيف يمكن المرء استخدام العقل ضد نفسه من دون الوقوع في الجهالة أو فقدان القدرة على التفكير؟ لكن يتعين علينا السؤال إن كان العقل منطقيًا دائمًا وإن كان متسقًا وغير قابل للتغير بقدر ما يمكنه إظهار أنه كذلك. ويجادلون أيضًا أن أبعد ما يكون عن زعم عدم وجود شيء اسمه عقل، وجود أشكال متعددة للعقل وعدد من صور العقلانية.

يرى كانط أن عملية التفكير تشمل تحديد مبدأ عالمي يُعمَل به. المراد بـ«العالمي» شيء يمكن تطبيقه على حالات معينة، أيًا تكن تلك الحالات. والحقيقة العالمية صحيحة دائمًا وتصح بالنسبة إلى أي شخص كان. يفيدنا المبدأ الكانطي بالضرورة أن علينا العمل انسجامًا مع مبادئ يمكننا الافتراض على نحوٍ منطقي أنها مبادئ كل شخص آخر. لكن منتقدي كانط يطعنون في هذا الزعم العالمي، معتبرين أنه يجب أن يكون كل زعم حيال تحقق العالمية محددًا دائمًا على الصعيدين التاريخي والسياسي. لم تكن منطلقات هذا النقد فلسفية فحسب، بل إنه صدر ضمنًا لكن بقوة عن حركات اجتماعية تاريخية تحدّت عمليًا حدود مفاهيم العقل.

عندما منحت الدولُ المستنيرة أولًا «الشعبَ» الحقوق، لم تمنحها للجميع، إذ استُثني في العادة من ليس لديه ملكية والطبقة العاملة والنساء والأقليات الإثنية والدينية وشعوب الدول المستعمَرة. لم يُتصور امتلاك الجميع قدرة متماثلة في التفكير. ويمكن حكاية قصة أوروبا الحديثة حيث طرأت زيادة إضافية على الأفراد الذين اعتُبروا قادرين على التفكير ويستحقون نيل الحقوق المدنية وغيرها. ربما تود أن تتخيل لو أن تلك الحكاية انتهت بعالمية حقة

تجسّدت في أمر مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وأن التوسع التالي كان ضمنيًا منذ البداية، وأننا شهدنا على مر الزمن سلسلة إضافات، وليس تعديلات، إلى فهمنا الأساسي لماهية العقلانية. غير أن كل مواءمة متالية شملت نقدًا للأوضاع العامة السابقة. لم يُعدَم العقلُ أبدًا الأسباب التي تفسر سبب عدم تحلي الفقراء أو الإناث أو الشعوب المستعمَرة بالعقلانية الكاملة، وعجزهم عن ممارسة الحقوق أو استحقاقها. وأثار كل تحدٍ لقيود ما هو منطقي إمكان ألا يكون المفهوم السابق للعقل محدودًا فحسب، بل معيبًا أيضًا: السبب أن طريقة تعيين العقل واستخدامه اعتمدت على إقصاء وجهات النظر البديلة.

مثال ذلك، لم يلُم النقدُ الماركسي، المفصَح عنه في البيان الشيوعي، ليبراليةَ القرن التاسع عشر لإقصائها الفقراء والمحرومين فحسب. هاجم ماركس الليبراليةَ لتصوّرها أن طريقتها في الحياة والوجود والتفكير هي الطريقة العالمية. وانتقادات دعاة المساواة بين الجنسين للسلطة البطريركية في القرن العشرين لم تطالب ببساطة بدمج النساء في عالم المواطَنة الذكوري، لكنها فضحت الطرائق التي كان إقصاء المرأة فيها ضروريًا للبنى الاجتماعية والسياسية. وأُضيفت إلى هذه الانتقادات تُهمٌ بأن طريقتنا في التفكير تُقصي بالبداهة وجهات النظر غير الأوروبية، أو أنها مبنيّة على موقف عاية في الخصوصية وضعيف على نحوٍ متزايد من العالم الطبيعي. لا ينظر هؤلاء النقاد إلى العقل التقليدي باعتباره محرِّرًا، بل أداة نافعة ومقيِّدة موجَّهة نحو بلوغ أهداف معينة[5]، وباعتباره مُقصِيًا، بوضعه حدودًا لما يُعتبر تفكيرًا لائقًا، معتبرًا طرائق التفكير الأخرى هراءً يجب تجاهله أو قمعه ابتداءً.

لكن ليس واضحًا في المجتمع الغربي إن كانت هذه العقلانية المتسقة لا تزال مهيمنة. فالتقسيم التقليدي للعمالة بين الرجال والنساء في الغرب لم يختفِ، بل عُدّل بطرائق شتى. ولا يزال الانطباع السائد أن ثقافاتنا الوطنية منسجمة أو متسقة غالبًا، لكن الهُويات الإقليمية تفرض نفسها على نحوٍ متزايد، وتزداد

(5) T. W. Adorno and M. Horkheimer, *Dialectic of Enlightenment* (London: Allen Lane, 1973 [1944]), and David Held, *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas* (London: Hutchinson, 1980).

الحقائق الصعبة للمجتمعات المتعددة الثقافات والعابرة الحدود الوطنية وضوحًا. كما أن العوالم المغلَقة للمجتمعات التقليدية بأشكالها كلها (من ويلز الريفية إلى أفغانستان الحضرية) موصولة بشبكات الاتصال أو التجارة الدولية ومكشوفة أمامها. وتطور وسائل الإعلام (محطات التلفزة الفضائية والإنترنت) بسرعة وحجم من الكثير غيّرا تصوراتنا تجاه الزمن والسرعة[6]، ونحن محاطون بمدد وافر من الصور إلى حد أن بيئتنا العقلية مختلفة جذريًا عن عقلية الثقافات المتنورة قبل قرن مضى فحسب[7]. إن القوة المتفشية للتسليع تشوش الأخلاقَ التقليدية، حيث استماض روتين التبرير عنها بصور عقلانية وطنية لاختيار السوق. إننا نعيش وسط انقطاع وفصل حيث يمتزج التقليدي والحديث و«مابعد الحديث»، وحيث تبدو المحافظة على هيمنة أي طريقة معينة في التفكير صعبة.

رغمًا على ذلك، هناك من سعى إلى الدفاع عن أنموذج العقل الكانطي أو إعادة اكتشافه، وجعله ملائمًا لعالم اجتماعي مستقطَب، لكنهم قلقوا من أن غياب «العقل» الأحادي و«الحقيقة» الأحادية باعتبارهما ضمانة لاختياراتنا سيُحدث فوضى وانهيارًا أخلاقيًا[8]. ويظهر أن هناك بعضًا آخر مبتهج بالجهالة ورفض الطريقة «الغربية» في الوجود بالكلية، باحثًا عن «عصر جديد» يُعتقَد أنه أكثر طبيعية أو روحانية أو تقليدية. لكن يوجد احتمال آخر: المشاركة في نوع من النقد والتحليل لا يرفض العقل، بل يسعى إلى إظهار حدوده التاريخية ثم تخطّيها. استمر نقد العقلانية هذا بإظهار كيف أن التفكير في صورة معينة يعتمد على ما يستثنيه، وعلى الحدود التي يضعها لنفسه، وكيف أنه يلزم تفسيره بأنه مناهض للعقلانية، لوضعه بعض الأمور خارج تلك الحدود ويستحق المشاركة في «محكمة» العقل.

---

(6) A. Giddens, *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age* (Stanford: Stanford University Press, 1991b), and Ulrich Beck, Scott Lash and Anthony Giddens, *Reflexive Modernization* (Cambridge: Polity Press, 1994).

(7) Marshall McLuhan, *Understanding Media: The Extensions of Man* (London: Routledge & Kegan Paul, 1964).

(8) J. Habermas, *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy* (Cambridge, MA: MIT Press, 1996); J. Rawls, *A Theory of Justice* (Oxford: Clarendon Press, 1972), and *Political Liberalism* (New York: Columbia University Press, 1996).

لا يسعى مذهب مابعد البنيوية إلى تبديد العقل، بل إلى فهمه بصفته متعدد الأشكال ومحدودًا ومنحازًا. وأي مواصفة محددة لما يوصف بأنه عقلاني في سياق معين تُدرج أمورًا أو تُقصيها سلفًا. ويسعى مذهب مابعد البنيوية إلى فتح هذه القضية أمام التفكير النقدي، وذلك يستلزم توضيح صور العقلانية التي تمثل الأساس لمؤسسات وأيديولوجيات ونظريات وممارسات وحركات ولحظات سياسية مختلفة. ويجادل مابعد البنيويين أنه كي نفهم الدولة، يلزم فهم ذلك التفكير في العناصر التي تمثل الدولة والعناصر المشكِّلة بوساطتها، وهذا يحدد البارامترات التي يمكن من خلالها (ومن دونها) بناء الشرعية.

لكن هذا التصور على طرفي نقيض مع التيار الإيجابي السائد في حقل الدراسات السياسية. مثال ذلك، تُعامل نظريات الاختيار العقلاني الأفرادَ غالبًا بصفتهم وحدات معزولة لها تفضيلات ثابتة إلى حد ما، ويمكن أن تُعدَّ أساس النماذج التفسيرية. لكن مقاربتنا تستقصي العقلانية التي تقف خلف الاختيارات والعمليات الفكرية والتداولية والثقافية والأيديولوجية المندرجة فيها. بالتالي، لمذهب مابعد البنيوية صلات بنماذج العلوم السياسية التأويلية أو التفسيرية. فهناك اختلاف جوهري بالنسبة إلى هذه الصلات بين غايات العلوم الطبيعية وغايات علم الاجتماع: البشر مخلوقات واعية ومفكرة وانعكاسية ويعيشون في عالم يرونه ذا معنى لأنهم يملأونه بالرموز والعلامات والقيم والمعاني. وبدراسة نظم المعاني، يأمل التفسيريون بإمكان حيازتنا تبصّرًا في أنماط أو صور العقل التي تستخدمها مجموعات معينة.

يزداد شيوع الاهتمام بالمعنى والخطاب في العلوم السياسية[9] والإدارة العامة[10] ودراسات الحوكمة[11] فمن أجل فهم تفاعلات الناس في

---

(9) V. A. Schmidt, «The European Union: Democratic Legitimacy in a Regional State?,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 42, no. 5 (2004), pp. 975-997.

(10) C. J. Fox and H. T. Miller, *Postmodern Public Administration* (London: Sage, 1995).

(11) Mark Bevir and R. A. W. Rhodes, *Interpreting British Governance* (London: Routledge, 2003), and Mark Bevir et al., «The Interpretive Approach in Political Science: A Symposium,» *British Journal of Politics and International Relations*, vol. 6, no. 2 (2004), pp. 129-64.

البيروقراطيات الحكومية أو السياسيين الذين يفاوضون على السياسات، علينا أن نفهم العوالم الثقافية التي يأتون منها والعلاقات بين هذه العوامل وصور العقلانية التي ربما يوجدونها. بات من الصعب الآن في السياسة، كما في الفلسفة الغربية عموماً، أن نفكر في نشاط الحكومة أو نشاط الدولة على أنه تعبير مباشر عن تقليد أو سلطة أو تعليل سياسي وحيد بكل بساطة. يتعين على الدول والحكومات أن تكون «انعكاسية»، بإعادة تقويم نشاطها في سياق تكتنفه شكوك كثيرة وتغيرات عالمية وسياسية وثقافية واقتصادية[12]. يود العلماء السياسيون الغربيون مساعدتنا في فهم كيفية انخراط الدولة في علاقات متعددة ومستمرة تجمعها قيم ومعانٍ مشتركة (أو متعارضة). على سبيل المثال، يعاين بعضُ صور المؤسساتية «الجديدة» الأعرافَ غير الرسمية والقيم والصور الرمزية التي تصوغ المؤسسات[13]، وهذا يشمل صور انسياب الأفكار التي تبني «قوالب» مؤسساتية الطابع للعمل. يشدد بيفير وروودس[14] على القصص التي تستخدمها الجهات السياسية الفاعلة (والعلماء السياسيون) لفهم الحوكمة، مصرّين على أنه لا يمكن فهم الأفعال ما لم نفهم كذلك المعتقدات والقيم التي تحفّزها، وذلك يعني معاينة «المعتقدات والممارسات الراسخة» التي تؤلّف التقاليد المتباينة.

يتقاسم مذهب مابعد البنيوية كثيرًا من هذه المقاربات. ويعاين بالمثل أطر العمل التي تعمل ضمنها الجهاتُ الفاعلة. لكن، يُصرّ مذهب مابعد البنيوية على أنه لا يمكننا إرساء قواعد ثابتة للفكر أو اللغة والتقاليد والمجتمع بحيث تؤازر المؤسسات كلها أو الجماعات السياسية أو بعضها. القرارات والأفعال السياسية ليست مجرد تعبير عن التقاليد كون تلك التقاليد وقواعدها تجليات لانتصارات سياسية سابقة: سلطة «رسوبية» من نوع ما. إنها نُظُم المعاني التي هي هدف

(12) C. Hay, *Political Analysis* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002), pp. 197-198.

(13) V. Lowndes, «Varieties of New Institutionalism: A Critical Appraisal,» *Public Administration*, vol. 74 (1996), p. 182, and «Institutionalism,» in: David Marsh and Gerry Stoker (eds.), *Theory and Methods in Political Science* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2002).

(14) Bevir and Rhodes.

وآلية السيطرة والتحدي الاجتماعي. ويرى مابعد البنيويين إن لجميع الأعمال والأهداف معنىً، لكنها تستمد معناها من علاقتها بالأعمال والأهداف الأخرى: أي من التقاليد والمؤسسات، ومن الطرائق التي تتبعها الجهات الفاعلة السياسية (وغيرها) في استخدامها أو تفعيلها. زد على ذلك، يرى مابعد البنيويين أن ليس لـ «الجهة الفاعلة» وجود مستقل عن «أطر عمل» أو نُظم المعاني؛ وأن «الذات»، ذلك الكيان صاحب الهُوية الذي يقوم بالفعل، معرَّف بذلك النظام والأفعال التي تُؤدى من خلاله أو ضده (ربما تكون الحال كذلك، كما سنرى، عندما تكون الهُوية المعنية هُوية الدولة).

مثال ذلك، يتعجب بعض العلماء السياسيين من الأسباب التي تدفع الناس إلى التصويت، هناك من يرى التصويت نشاطًا غير عقلاني لأنه يستهلك الوقت والطاقة على نحوٍ لا يتلاءم مع التأثير الذي يمكن صوت واحد امتلاكه. لكن ما معنى التصويت؟ بالنسبة إلى الذين مُنحوا الحق في التصويت حديثًا، الاقتراع جزء من تعبير شديد الاتساع عن التحرر، والإدلاء بالصوت يبني هُوية «المواطن الحر» ويُفصح عنها. لكن ذلك لا يستنزف السياق أو الهُويات المحتملة (التي ربما تكون غير قابلة للاستنزاف)؛ ويوجد دائمًا معانٍ محتملة أخرى للأوضاع والأفعال والأقوال. ربما يكون التصويت تعبيرًا عن التحرر في سياق ما، وتعبيرًا عن نقل السلطة إلى ممثل بعيد في سياق آخر، وهنا ما يوجد هُوية «الذات القانونية». ربما يكون التصويت هتافًا أو احتفالًا أو تعبيرًا عن الفردانية أو واجبًا يخدم المصلحة العامة. لكن بصرف النظر عن المعنى أو الهُوية المهيمنة، سيكون الاقتراع معتمدًا على صراع علني أو خفي، حاضر أو سابق على السلطة: محاولة لتنظيم نُظم المعاني التي نعمل من خلالها. ويرى مابعد البنيويين في ذلك نشاطًا سياسيًا جوهريًا يتجاوز كثيرًا المجالات الضيقة لغرف المناقشات البرلمانية أو المؤسسات القضائية أو المقرات العسكرية. الأفراد ليسوا في بوتقة واحدة وتطلُّعاتهم وتصوراتهم ومصالحهم مشكَّلة بالكامل أصلًا، لكن صَدَفَ امتلاكهم هُوية من خلال موقعهم ضمن نظام حدودي مسيَّس للمعاني. لذلك، يضطلع كثير من الجهات الفاعلة والمؤسسات بدور في النظم الاجتماعية التنظيمية للمعاني لتطبيع المزاعم السياسية وقوننتها، الأمر الذي يُرسي «قواعد

اللعبة» ومدى اعتبار تصرّفنا بشكل «طبيعي» و«عادي» أمرًا محتومًا وراسخًا. يوجد «خطابات» أو «بنى استطرادية» تحدد أطر الإقصاء والإدماج، وما يُعتبر «خطوة قانونية» في اللعبة وما لا يُعتبر كذلك أو ما يُعتبر هُوية ذات شأن «ترسم... التخوم السياسية بين «الداخليين» و«الخارجيين»... وتُقصي خيارات وعلاقات هيكلة معينة»[15]. ومن أجل العمل في مجالات معينة يُفهَم أنها سياسية، يتعين على المرء أن يكون قادرًا على المشاركة في «لعبة لغة» معينة ربما تصوغ قواعدُها صورَ الأعمال التي يمكن أن تتم. مثال ذلك، الأجهزة الإدارية الحكومية ميادين متخصصة مبنية على مدونات مهنية بأشكالها كلها، تضفي شرعية على أشخاص وأفعال معينة أو تنزع الشرعية عنها، مانحة الإذن بالدخول لمن أتقنوا المدوّنات مع تيسير إقصاء من لم يتقنوها. وعندما يتكوّن لدى الجهات السياسية الفاعلة أفضليات، وتتخذ قرارات وتسنّ سياسات وما إلى ذلك، فهي تعتمد على مجموعة من المواد المنتَجة استطراديًا التي تحدد وتصوغ نتائج الفكر والفعل، بمعنى أنها تتصرف على أساس نظرية اجتماعية ضمنية لكنها غير مفحوصة. يحقق مابعد البنيويين في خطاب سياسي من هذا النوع لتصوُّر شيء متصل ببنيته وقواعد الأداء والتكوين النظامي. لكننا لا نقوم بذلك لإظهار هيكل منطقي ضمني لاقتراحات يمكن عندئذٍ التحقق منها أو إبطالها. نحن نقوم بذلك للتثبت مما أُقصي وكيفية إقصائه، وتجربة أمر جديد وجعله قابلًا للتحقيق. «الخطابات» نُظم مفتوحة مُنتِجة إمكاناتٍ جديدة دائمًا. ربما تسعى «السلطات» على اختلاف أنواعها إلى ضبط اللغة والمعنى والهُوية ضمن بارامترات ضيقة مستقرة، لكن المعنى يتجاوز دائمًا ذلك الضبط. وليس هناك بنية استطرادية واحدة في المجتمع ككل، ولا ضمن المجال الحكومي، لكن يوجد صور متعددة لـ «لعبة اللغة»[16] وصور عقلانية متعددة ربما تتعارض أو تتصادم. الصراع بين الانفتاح والانغلاق هو في قلب الصراع السياسي، ومن هذا المنظور ربما ندرس ظاهرة الدولة. وسنتطرق الآن إلى بعض الطرائق المختلفة للقيام بذلك.

---

(15) David Howarth, Aletta J. Norval and Yannis Stavrakakis (eds.), *Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change* (Manchester: Manchester University Press, 2000), p. 4.

(16) L. Wittgenstein, *Philosophical Investigations* (Oxford, Blackwell, 1958).

لاكلاو وموف: استحالة الدولة

تمثل «نظرية الخطاب» المتلازمة مع إرنستو لاكلاو وشانتال موف[17] محاولة مهمة لتبنّي المنظور الذي ناقشناه وتطبيقه على النظرية والتحليل السياسي. يتصور لاكلاو وموف المجتمع أنه مجموعة معقدة من الممارسات الاستطرادية المتداخلة التي يحد ويمثّل بعضُها بعضًا. هذه الخطابات ليست مغلقة، كما أنها ليست منظمة أو مستمدّة من مركز أو نقطة أصل ثابتة. في الواقع، يرى لاكلاو وموف أن المجتمع منظم بناء على انتفاء هذا المركز. وللمفارقة، قالا إن المجتمع «مستحيل»، وعنيا بذلك أن المجتمع ليس كيانًا مكتملًا ومغلقًا وموحّدًا أبدًا، ولا يمكن تفسيره بالرجوع إلى مبدأ ناظِم وحيد من نوع ما[18]. وعوضًا عن المجتمع، يوجد «الاجتماعي» الذي هو دائمًا في العملية التي يجري بناؤها من خلال المحاولات الرامية إلى توفير مرساة، أو نقطة مرجعية مؤكدة يمكنها ضم وربط عناصر متنوعة، مُحددةً ماهيّتها وكيفية ترابطها. لذلك، يمكن التحليل السياسي معاينة التشكيلات الاجتماعية بمعاينة الطرائق التي من خلالها تُصاغ العناصرُ المتنوعة (بتجميعها وإعادة تجميعها) وتتشكل الهُويات الاجتماعية.

على سبيل المثال، نجد في الاقتصادات المتقدمة، مثل الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة، «صوغ» الإنتاج الرأسمالي والمقايضة مع الفردانية الليبرالية والصورة التمثيلية للديمقراطية. هذا التطابق لظواهر متميزة ثلاث (نمط إنتاج، وأيديولوجيا أو هُوية شخصانية، ونظام سياسي) لا يأتي مصادفة. ترى نظرية «الصوغ» أنه عند اجتماع هذه المكونات، يطرأ تعديل جوهري على هذه الظاهرة. كما أنه ليس للرأسمالية أو الفردانية أو الديمقراطية التمثيلية «جوهر» دائم، وينتج من صوغها صور مميزة: ديمقراطية، وليبرالية، ورأسمالية. من المهم بالتالي عدم الاكتفاء بدراسة ما نتخيّل أنه «الأشياء في حد ذاتها» وذلك بدراسة العلاقات بينها. على سبيل المثال، ربما يصاغ الإنتاجُ الرأسمالي

(17) Ernesto Laclau and Chantal Mouffe, *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics* (London, Verso, 1985).

(18) Ibid., p. 111.

مع القومية الإثنية وتركية سياسية متمحورة حول جماعة ممجية بشخصية مستبدة: الفاشية النازية. يُعنى تحليل الخطاب للاكْلاو وموف بطريقة عمل هذه الصياغات على إنتاج تشكيلات اجتماعية مميزة. وهو لا يعتبرها صورًا طبيعية أو لازمة للمجتمع، بل حصيلة موقتة لممارسات وصراعات سياسية مستمرة سعت إلى تعريف المجتمع من خلال الجمع بين عناصره (وهذا يشمل الاقتصاد والأفراد والنظام السياسي) بطرائق معينة.

يستخدم لاكلاو وموف عبارة «الهيمنة» التي استخدمها غرامشي في تعريف هذه العملية التي تثبت العناصر والهُويات وتجمعها، فارغة معنى مهيمنًا على الممارسات الاجتماعية بطرائق تحُد من مدى الإمكانات ضمن تركية معينة[19]. كما تلفت نظرية الخطاب وتحليله على نحوٍ حاسم إلى المكبوتين أو المقموعين، وهم المقصيون أو المشكلون بصفتهم «آخرين» أو عدوًّا في مسعى إلى صون مظهر الوحدة. ومؤخرًا، توصّل لاكلاو إلى فهم عملية محاولة تحقيق الهيمنة بأنها عملية ربط لطائفة من الهُويات الشخصية تبدو تابعة لفئة جامعة[20]. مثال ذلك، عندما أعلن الرئيس جورج دبليو بوش «الحرب على الإرهاب»، صاغ سياسة على أساس «محور شر»، وسعى إلى تشكيل «ائتلاف الراغبين» حيث صُنفت الدول بموجب عبارة «إما أن تكون معنا أو تكون ضدنا» بدلالة مجموعة خاصة جدًّا من الهُويات والعلاقات. فعلى هذا الجانب هناك «الأصدقاء» الذين يدافعون عن الحرية والديمقراطية، والذين اجتمعوا، على خلافاتهم، تحت هذه الفئات «الجامعة». وعلى الجانب الآخر «الأعداء» المتلازمون مع فئات الدكتاتورية والشر الجامعة. وعلى كل جانب عناصر لها «علاقات تكافؤ»، وجميع هذه العناصر مشاركة في مكوِّن أكثر شمولية ومكافئ له. يشكّل ذلك منطقًا سياسيًّا ينظِّم مجال العلاقات بين الدول بطريقة معينة ومحدودة ويطالب انطلاقًا من هذا الترتيب الصارم بأفعال سياسية محددة كونها لازمة.

---

(19) انظر: Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks*, ed. by Quintin Hoare and Geoffrey Nowell-Smith (London: Lawrence & Wishart, 1971).

(20) Ernesto Laclau, *Emancipation(s)* (London and New York: Verso, 1996).

ليس لدى لاكلاو وموف نظرية للدولة بصفتها ظاهرة مفتتة أو موحدة. رفضا محاولات وضع نظرية للمجتمع من منظور «منطقة» أو مركز واحد معين مثل الدولة. وكما أشار تورفينغ[21]، يجب تصوُّر الدولة باعتبارها مجموعة معقدة من صور عقلانية متنوعة تشكلت بطريقة استطرادية: القانون والسيادة والمزاعم المتنوعة بامتلاك «الخبرة» والمعلومات والمعرفة، وصور التواصل أو المهارات فيه، إضافة إلى المؤسسات والدوائر والأجهزة الإدارية وصور التشريع الشعائرية الطابع، ومنظمات القمع والسيطرة. يمكن التحليل السياسي أن ينظر إلى كيفية الجمع بين ما تُقدِّم وإعادة جمعه، متسائلًا عن تأثيرات كل منها في المكونات الأخرى. ربما يمكّننا ذلك من وصف الطرائق المتنوعة التي يُنظَّم بوساطتها «المركز» بحسب كل دولة. مثال ذلك، ربما تصاغ نُظم القانون والحكومة والجيش في بعض الدول مباشرة مع «الشعب» الذي كُلفت بالإعراب عن مصالحه. هذا تأسيس لما نسميه «الاستبدادي» ونقارنه بالنظام الديمقراطي الليبرالي حيث يختفي «الشعب» على نحوٍ مطرد، لكن يوجد أفراد مستقلون فحسب وليسوا مرتبطين بالحكومة بشكلٍ مباشر. لكن، تسعى الأحزاب الفاشية إلى ربط الشعب بالحكومة وتقوم بذلك بتعريف الشعب على نحوٍ مغاير للشعوب الأخرى. وترتبط دول أخرى بالدين أو الشريعة الإلهية، وربما يجوز تصوُّر «الشعب» بدلالة دينية تُفضي إلى سلاسل علاقات مختلفة مع القانون أو الجيش. ففي جمهورية إيران الإسلامية مثلًا، الدولة منظمة وفقًا لمبادئ الشريعة الإلهية. ويصاغ المجتمع والقانون والسياسة والجيش في أسفل لائحة هذا المبدأ الوحدوي العميق الأثر.

نظرية لاكلاو وموف كلية المستوى، تُعنى بتحديد واستكشاف «صور منطق» معينة عالية المستوى، تصوغ التكوينات الاجتماعية. وهما يريان أنه لا يوجد في كيان الدولة عنصر توحيدي لازم. فالدولة ذات طابع آخذ في التطور ولا يمكن التكهن به، وسياساتها ووزاراتها وأجهزتها الإدارية وملاكها يواجهون دائمًا إمكان نشوب صراع وتفكك محتمل، أي إن الدولة ليست «مؤسسة»

---

(21) J. Torfing, «A Hegemony Approach to Capitalist Regulation,» in: R. B. Bertramsen, J. P. F. Thomsen and J. Torfing (eds.), *State, Economy and Society* (London: Unwin Hyman, 1991).

وحيدة ولا حتى هي عدد من «المؤسسات» المترابطة، بل سلاسل ممارسات وأفعال وردات فعل تستمدها الدولة من «التقاليد» و«العادات»، وتُعبد صوغها أيضًا في كل فعل. الدولة في نظرية الهيمنة ساحةُ ممارساتٍ سياسية وحصيلتُها في آن، وهي مشروع مستمر لـ «الهيمنة» على تعددية أجهزتها ومجتمعها نفسه. لذلك، لا يمكن الدولة «تفسير» السياسات كونها حصيلة سياسات، ومجموع صور عقلانية تعمل من خلال بنى الدولة وبناء عليها.

يجب توقُّع ضعف القدرة على تحليل مؤسسات معينة انطلاقًا من نظرية عامة ومجردة مثل هذه النظرية. لاكْلاو وموف منشغلان في تحديد «صور منطق» عامة عوضًا عن إصدار أحكام معينة. وهما يلفتان إلى طريقة التنازع على الدولة ذاتها سياسيًّا، بدلًا من الحديث عن شرط جازم للنشاط السياسي. ومع ذلك، تُعنى نظريات «ما بعد الماركسية» بالأنواع المختلفة للنشاط المهيمن الملاحَظ في مجالات محددة، وتسلِّم بأن الدولة القومية ساحة صراع على الهيمنة[22]. ويمكن استخدام نظرية كهذه في معاينة دولة معينة ومجتمع معين أو تكوين اجتماعي، لكن وجود الدول مرتبط بالدول الأخرى. فهل يمكن لتركيزِ مابعد البنيوية على صور العقلانية المتعددة التي تكوِّن كيان الدولة إطلاعنا على أي شيء يخص السياسة على المستوى الدولي؟

زعزعة أركان سيادة الدولة

كثيرًا ما تمتّع مفهوم الهيمنة بمكانة مهمة في دراسة العلاقات الدولية، حيث استُخدم في وصف طريقة هيمنة دول على دول أخرى في نظام «دول». الدولة أمر مسلَّم به بشكل أو بآخر في هذه النظريات، كما لو أنها جهة شركة فاعلة لها مصالحها وقدراتها في الحسابات الاستراتيجية. هذه الفكرة التي تتحدث عن جهة فاعلة واحدة وموحدة وتوابعها ووجود عدد من الجهات الفاعلة الأخرى التي تتنازع على السلطة في «حلبة دولية» فوضوية بالبداهة، كان محل تشكيك

(22) K. Nash, «Thinking Political Sociology: Beyond the Limits of Post-Marxism,» *History of the Human Sciences*, vol. 15, no. 4 (2002), pp. 97-114.

عدد من النظريات «النقدية» المتصلة بالعلاقات الدولية. عاينت هذه النظريات فكرة كيان الدول ذات السيادة ذاتها، كاشفة حدودها ومتحققة من صور التحليل المفترض سلفًا بالتفكير في الدولة باعتبارها وحدة رسمية.

مثال ذلك، يناقش ريتشارد آشلي[23] في نقده مؤلفات الواقعيين والواقعيين الجدد، أن خطاب السيادة الوطنية يقتضي مفهوم الفوضى الدولية. وتُعدّ الدول ذات السيادة والسلطة على أراضيها الداخلية العناصرَ الجوهرية للنظريات المتصلة بالسياسة الدولية. ويُتخيّل أن الدول «الخارجية» هي حيز فوضوي غير منظم، تتنافس فيه مجموعة قوى أو تتعاون. وبالتالي الفوضى هي «الجهة الأخرى» للسيادة، حيث تُعرّف السيادة بموجبها. وهذا يُرسي الأساس لـ«عقلانية» تسأل باستمرار الحلبةَ الدولية «كيف يمكن أن يكون النظام ممكنًا؟» و«كيف يمكن المحافظة على النظام؟» و«كيف يمكن تنسيق السياسات؟»، تواجه «الإرادةُ الفاعلة للدولة» العقلانيةُ والنفعيةُ بيئةً غامضةً وغيرَ متسقة يتعين على الدولة بسط امتدادها عليها. وتصبح النظريات المقابلة لـ «توازن القوى» والحاجةُ إلى صونه الأساسَ لسياسات الدولة. لكن الدولة ذاتها ليست محل خلاف لأن «وجودها العقلاني ماثل أصلًا، هُوية ذات سيادة ومصدر مكتفٍ ذاتيًا لمعنى التاريخ الدولي»[24]. لكنه يمضي فيقول إن هذه الثنائية الجامدة التي تجمع السيادة والفوضى تُوجِد البيئة التي تزعم وصفها[25]. وبما أن السيادة هي الأساس الموضوعي لجميع السياسات الدولية، يجري التجاهل والتقليل من شأن الممارسات الغامضة التي تقوّض مفهوم الدولة ذات السيادة، كونها النقطة المستقرة في بيئة غير مستقرة. والجهات الفاعلة من غير الدول والوكالات التي تنافس الدول حتى الفروع البعيدة للجهاز الإداري الحكومي نفسه، تعمل كلها على تعقيد فكرة الجهات الفاعلة الوحدوية، بل ربما تعمل ضدها. الدولة موجودة جنبًا إلى جنب مع الشركات عبر الوطنية

---

(23) Richard K. Ashley, «Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique,» Millennium, vol. 17, no. 2 (1988), pp. 227-262.

(24) Ibid., p. 231.

(25) Ibid., p. 241.

والحركات السياسية والمنظمات غير الحكومية، وتتخطى كلها حدود الدولة وتخرقها، فيما تولّد هجرة السكان أو اللاجئون مشكلات أمام مسؤولية الدولة تجاه المواطنين. جميع هذه العناصر واقعة خارج حدود السيادة الوحدوية وتثير شكوكًا في مفهوم كيان الدولة عينه المحاط بحدود. لكن تعريف العقلانية المتمحورة حول «مصالح السيادة» بشكل واضح لا يتم ما لم تحدَّد أطر هُوية الدولة بين «داخلي» محلي و«خارجي» دولي[26]. نتيجة ذلك، تهيمن على العلاقات الدولية افتراضات متصلة بالصراع والنظام ومستمَدة من افتراض العقلانية وليس من معاينة الإمكانات المتاحة ضمن تحديات معقدة للسياسات العالمية.

لذلك، يعتمد نقّاد مابعد البنيوية مقاربة «بنائية» في العلاقات الدولية. ومعنى ذلك أنها مهتمة بدراسة طريقة صوغ مفاهيم وممارسات السيادة أو الفروق بين الداخلي والخارجي اجتماعيًا، من خلال الاعتراف المتبادل مثلًا من جانب دول أخرى تتمتع بهُوية وطنية أو سلامة أراضيها أو افتراضات تُعنى بالتجارة في الأسواق الرأسمالية[27]. وعند إرفاق الدولة زعمها للسلطة على مفاهيم مثل البقاء القومي أو النجاح الاقتصادي، فإنها تظل تواجه مقاومةً لجهدها (غالبًا ما تكون نتيجة تدخلاتها) وهذا ما يكشف انحيازها ورجحان مزاعمها. ويلفت مابعد البنيويين إلى دور السلطة والإقصاء في هذه العملية، وهذا ما يُبرز طبيعتها السياسية. وبحسب تعبير آشلي، «شخصية» الدولة ذات السيادة «لا تعدو كونها تمثيلًا سياسيًا اعتباطيًا داخلًا دائمًا في عملية الكتابة في التاريخ من خلال الممارسة، وفي مواجهة أنواع التفسيرات المُعترضة كلها التي يتعين إقصاؤها إذا كان المراد اعتبار التمثيل حقيقة بديهية»[28]. ليس المراد من ذلك الإشارة إلى أنه ليس للدولة وجود فعلًا أو أنها مجرد شيء زائف، لكن

(26) انظر: R. B. J. Walker, *Inside/Outside: International Relations as Political Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

(27) T. J. Biersteker and Cynthia Weber (eds.), *State Sovereignty as Social Construct* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

(28) Ashley, p. 252.

المراد فحسب الإشارة إلى أن وجودها ككيان ذي سيادة في بيئة دولية خرافةٌ معتمدة على عمليات مستمرة تعرف وتعيد تعريف «داخلها» و«خارجها» من خلال ممارسات الإقصاء التي تهيئ البيئة التي يُعتقد أن الدولة تعمل فيها.

إن تعريف الدولة ومصالحـ«ها» ليس مسألة اختراع «مجرد» حكايات. إنه يشمل في العادة صور العنف المادي ذاتها ضد كيانات وهُويات. ويلفت مفكرو مابعد البنيوية (وغيرهم) النظر إلى «تشييد» البيئة الدولية من خلال أفراد وهُويات مكوّنة تبعًا لعلاقتها بهُويات وحدود و«تهديدات» أخرى. مثال ذلك، يجادل ديفيد كامبل[29] أنه ينبغي عدم فهم السياسة الخارجية بصفتها تعبيرًا ناجحًا إلى حد ما عن مصالح وهُوية مقررة للدولة، بل كجزء من سعي متواصل إلى توطيد تلك الهُوية وتلك المصالح عبر تصوير الأعداء والأخطار التي يمكن تنسيق أفعال الدولة ضدها، وتعريفها في سياق العملية. وهذا يعني أن الدولة كما رأينا تنشد الفوضى التي تسعى إلى إزالتها، والأعداء الذين تُوطد هُويتها ضدهم. وعلى حد تعبير كامبل، «إن عجز المشروع الأمني للدولة عن النجاح هو الضامن للنجاح المتواصل للدول ولفرض الهُوية»[30]. وفي المشهد التلفزيوني الحي للضربات الناجحة المسددة إلى الأهداف المعادية، يبدو أن الدولة تحمينا، لكن يراودنا في الوقت عينه حس عميق بانعدام الأمن الشخصي الذي يلجم قدرتنا على رؤية ما هو أبعد من تلك الحدود[31]. في الحقيقة، الهُوية والعنف شديدا الترابط غالبًا. ويبين كامبل[32] كيف يمكن السياسات التي تأتي ردًّا على صراع إثني أن تكون مضرة لأنها تصاغ بحسب الافتراضات ذاتها التي تسعى إلى تحدّيها (وهي أن الهُويات ثابتة ومعبرة عن نظرة سياسية أحادية). ويجادل أننا لا نولي احتمالات وسبل تكوينات الهُوية السياسية

---

(29) David Campbell, *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity* (Manchester University Press: Manchester, 1992).

(30) Ibid., pp. 11-12

(31) M. Dillon, *Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought* (London: Routledge, 1996), and J. Edkins, *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In* (Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999).

(32) David Campbell, *National Deconstruction: Violence, Identity and Justice in Bosnia* (University of Minnesota Press: Minneapolis, 1998).

الاهتمام الكافي، ويسعى إلى «تفكيك» الثنائيات الجامدة التي تشكّل أساس علاقات السياسة الخارجية أو حل الصراعات. وهذا يفتح الطريق أمام أخلاقيات انبثقت من محاولة التعامل مع «الآخر» كشيء متفرد معقد ومميز لا يمكن إخضاعه لقانون معياري شامل ومسبق التعريف وليس كفرصة لتعريف أنفسنا[33].

يوصلنا ما تقدَّم إلى كيفية تشكيل صور العقلانية لحيز البيئة الدولية التي يُعتقد أن الدول تنشط فيها وكيفية تعريفه. يعاين مؤلفون يدرسون «الجيوسياسة» أمثال جيرويد أو تيواثايل[34] وجون أغنيو[35] طرائق تصيير الحيز الدولي ساحة مُجْدِبة ومُتحكَّم بها عمليًا من خلال التمثيلات الاستطرادية المجسدة في صور متنوعة مثل الخرائط و«الحس العام» ونماذج التعليل الفكري التي تُساهم في رؤية نظام دولي يُؤْثِر أنواعًا محددة من الأفعال على أنواع أخرى. وعلى سبيل المثال، شملت الحربُ الباردة جهدًا لتصوُّر انقسام ثنائي للحيز [الدولي] إلى معسكرين متجانسي العناصر ومتخاصمين على نطاق واسع، وبالتالي إخفاء الفوارق الحقيقية بين الدول التي يُفترض أنها في «المعسكر» نفسه.

أثبت الخطابُ الحيزي القائم على «الشرق بإزاء الغرب» صحة صور معينة للهُوية وفهمًا انتقائيًا لغايات الدول الأخرى ووظائفها. أتاح تخيُّل الولايات المتحدة أنها «المدافع» عن الحضارة الغربية وتفسير الحوادث التي تحصل في كل مكان في العالم بدلالة تلك الثنائية الطاغية (كما لو أن الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا مجرد مسرحين للحرب الباردة). لدى فحص أمور كثيرة اليوم – من المناخ والحركات السكانية إلى النشاط التجاري والإجرامي –

---

(33) David Campbell and Michael Shapiro, *Moral Spaces: Rethinking Ethics and World Politics* (Minneapolis: Minnesota University Press, 1999).

(34) G. Ó Tuathail, *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space* (London: Routledge, 1996).

(35) John Agnew and Stuart Corbridge, *Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy* (London: Routledge, 1995), and John Agnew and Gearóid Ó Tuathail, «Geopolitics and discourse: practical geopolitical reasoning in American foreign policy,» *Political Geography*, vol. 1 (1992) pp. 190-204.

يمكن أن نرى كيفية سحب كل منها إلى فلك التهديد الأمني الطاغي الذي يمثله الإرهاب.

تُظهر تحليلات مابعد البنيويين لسيادة الدولة الحدودَ الاعتباطية المتحولة التي تؤكد استقرار الدولة المفترَض كمبدأ وضامن للنظام. تضع عقلانية السيادة القراراتِ والأحكام المعقدة ضمن إطار مستقر وحدته مفترَضة سلفًا، لذلك هو ليس مفتوحًا للنقاش والطعن. والطابع السياسي يُنزَع عن الدولة ذاتها في كل مرة تتخذ فيها قرارًا سياسيًا.

فوكو والسلطة والحاكمية

رأينا إلى الآن كيف يمكن فهم رأي مابعد البنيويين بـ «فتح» الدولة عبر معاينة صور العقلانية السياسية التي تشكلها. وبالنظر إلى صور العقلانية الاستطرادية التي تُبرز صورة الدولة باعتبارها مركزًا للحياة الاجتماعية، نزع هؤلاء الصفة المركزية عن فكرة سلطة سياسية أحادية. وبات المفهوم القائل إنه يجب على الدولة، أو السيادة بالطبع، أن تكون مركز التحليل السياسي، مثار إشكاليات، وباتت غاية التحليل السياسي وطريقته غير مستقرتين. وهذا أوان العودة إلى عمل ميشيل فوكو.

طعن فوكو بأسلوب انفعالي في النظرية والتحليل السياسي بتنديده بمفهوم السيادة. وأشار إلى أن «النظرية السياسية لم تنفك عن الهوس بشخص السيادة»[36]. إنها منشغلة بالموقع ومصدر السلطة الوحيد وبمسائل ثانوية متصلة بكيفية ممارسة الشرعية واحتوائها وتوجيهها. زد على ذلك أن من المفترض على السلطة السيادية أن تعبّر عن ذاتها من خلال وضع القيود المعبّر عنها عادة بقوانين معنية بما لا يمكن فعله. وهذا على التحديد ما سعى فوكو إلى نقاشه، مثيرًا بذلك إشكاليات في شأن مفهوم السيادة من أجل فتح الطريق أمام معاينة قريبة للاستراتيجيات والممارسات الخاصة والمحددة التي تمثل

---

(36) M. Foucault, «Truth and Power,» in: Colin Gordon (ed.), *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977* (London: Harvester Wheatsheaf, 1980), p. 121.

السلطة المعاصرة[37]. إن اختزال السلطة بدولة معلنة بأنها موضوع حسابي عقلاني يحجب التواصل التنظيمي بين الدولة والوكالات غير الحكومية التي تعمل في شرائح المجتمع المختلفة لإدارة التقنيات «التأديبية» و«التطبيعية» للحوكمة. سعى فوكو إلى «فلسفة سياسية ليست متمحورة حول مشكلة السيادة، وتاليًا ليست متمحورة حول مشكلة القانون والحظر»، وصرح أننا «في حاجة إلى قطع رأس الملك: في النظرية السياسية التي لا يزال يتعين صوغها»[38].

من هذا المنطلق، ليست الدولةُ هدفَ تحليلنا، بل طائفة متنوعة من وكالات وأجهزة وممارسات تُنتج آليات السيطرة وصورًا معرفية متنوعة تجعل مساحات أو نواحيَ في الحياة الاجتماعية مفتوحة أمام العمل الحكومي. تعمل الحكومة من خلال مجموعة سُلطات ومعارف وميادين خبراتية وبوساطتها (طبية، أكاديمية فكرية، اقتصادية وما إلى ذلك). الدولة باعتبارها سلطة ذات سيادة جزء من خرافة السلطة التي تُميز الحداثة: وعلى التحديد أداة قمعية تابعة من مصدر متماسك وحيد. وفي المقابل، اهتم فوكو بعملية السلطة باعتبارها قوة إيجابية موزعة على شرائح المجتمع كلها، ومعنى ذلك أنها قوة لا تقمع السلوك ولا تحُدّه، لكن تولّد صورًا معينة منه وتشجع عليها. إن نشاط الدولة والحكومة ليس مستقلًا، بل تابع من «سلاسل كاملة من شبكات سلطوية تستمر الجسم، والجنسانية والأسرة والقرابة والمعرفة والتكنولوجيا وغير ذلك»[39].

تعقّب فوكو في الدراسات التاريخية بروز شبكاتِ الاتصال السلطوية هذه على صعيد تقنيات السيطرة والمراقبة والانضباط، مُظهرًا كيفية اعتمادها ضمن عدد من الوضعيات المؤسساتية في القرن الثامن عشر: السجون والمدارس والمصانع والمشافي. أفسحت هذه الممارسات المجال أمام أنواع جديدة من

(37) Ibid., and M. Foucault, «Governmentality,» in: Graham Burchell, Colin Gordon and Peter Miller (eds.), *The Foucault Effect: Studies in Governmentality* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991).

(38) Foucault, «Truth,» p. 121.

(39) Ibid., p. 122.

المعرفة المتصلة بسلوك البشر، الأمر الذي يؤدي إلى تقنين إضافي للإجراءات لمراقبة الرعية ورصدها، وإجراء مقابلات معها، وجمع المعلومات، وتوثيق النتائج وجدولتها. أتاحت هذه المعرفة للتقنيات قولبة السلوك وأفرزت أوصافًا جديدة للشخص: نافع، مطيع، ذاتي المراقبة. وأضحت هذه السيطرة الاجتماعية الأكثر مكرًا من القوة الوحشية معتمة على نحوٍ متزايد في المجتمع المعاصر، أي «فيزياء مكروية للسلطة» (microphysics of power) حيث جسم الإنسان هدف المعارف التي تصنف الإشكاليات وتُثيرها وتضبط وتطبّع[40].

بالتالي، لفت فوكو إلى ممارسة ما سمّاه «السلطة الحيوية» (bio-power). هناك سلطة أساسية للسيادة في النظرية الكلاسيكية للسيادة وهي السلطة على الحياة والوفاة. تستخدم السيادةُ السلطة في تحديد من يجب أن يعيش ومن يجب أن يموت. إن الإشراف على مزاولة تلك السلطة، وهذا على التحديد ما اهتمت به النظرية والتحليل السياسي الليبرالي، هو ما ينجم عنه تنظيم الحق في التقييد والكبح والقتل في نهاية المطاف. لكن، يرى فوكو أن السلطة الحكومية في العصر الحديث ليست معنية بالأفراد، بل بـ «الأمة» أو «الجماهير» و«الشعب» ككل، وأدرجت أوضاع الشعب (حجمه وعافيته وبيئته) في غايات السياسة. لم تعد السلطة مهتمة بالوفاة حصرًا، إذ إنها تدير أوضاع الحياة ذاتها وعملياتها. مثال ذلك، تفيد دراسةُ نسبة المواليد أو الوفيات سياساتِ إدارة السكان، وتُنتج الديموغرافيا وعلم الأوبئة والتحقيق الأكتواري (actuarial) المعرفةَ والمعلومات التي تتيح التدخل في السكان المقيمين.

تصبح النظافة العامة قضية تثير القلق، وإدارتها تشمل إضفاء المركزية على السلطة وتطوير المعرفة ذات الصلة وصور العقلانية المطبّقة. يصبح المرض مشكلة اجتماعية وليس مشكلة فردية فحسب، مشكلة تحتاج إلى حل مجتمعي، ولاسيما عند التقدم في السن والعجز. تستلزم هذه الأمراض نظمًا تأمينية أو تقاعدية منظمة بطريقة عقلانية وتضمنها الدولة. وهناك تدخُّل منهجي أيضًا في

(40) M. Foucault, *Discipline and Punish* (Harmondsworth: Penguin, 1977), pp. 24-31.

البيئة بنيّة عقلانية: الري وتصريف المياه وإعادة توجيه مجاريها لإدارة البيئة الحضرية بنظم صرف صحي أو جعل نوعية الهواء هدفًا سياسيًّا. ينشأ عن هذا التدخل علاقة بين الدولة والمجتمع أو بينها وبين العمل الاجتماعي وهو عمل ليس قمعيًّا أو تأديبيًّا بكل بساطة. كما أن وصف هذا التدخل بدلالة الحقوق ليس سهلًا، بل يشمل إدارة السكان وأفعالهم، وتقنين التدخل الواسع وجعله ممكنًا. فعندما يكون حجم السكان هدفًا للسياسة، يصبح التدخل في التناسل الجنسي ذاته ضرورة.

لن يكون هذا النشاط ممكنًا من مركز وحيد للسلطة السيادية أو موجهًا منها. بالنسبة إلى فوكو، الأمر أشبه بإعلان حالة طوارئ عامة ودائمة في مجتمع ينشط فيه كثير من الوكالات والمؤسسات والجهات الفاعلة التي تطور باستمرار تقنيات جديدة وتحدد نواحيَ جديدة تقتضي معاينة وتدخلًا. وعلى حد تعبير فوكو، «وُضعت الآليات الأمنية حوالى العنصر العشوائي المتأصل في مجموعة من الأحياء من أجل استغلال حالة الحياة... باستخدام آليات شاملة والعمل بطريقة تحقق حالات توازن إجمالية؛ والسيطرة على الحياة والعمليات البيولوجية للرجل كجنس وضمان عدم انضباطها لكن تنظيمها»[41]. لا يمكن إحالة هذه السلطة إلى إرادة فاعلة سابقة «تستخدمها»، لأن إراداتها الفاعلة تؤثّر أيضًا في الممارسات المعارف المعنية[42]. يتطلب الفهم والتحليل معاينة العلاقات التي تقف خلف تدخلات معينة، وبروزها التاريخي وردات الفعل التي تولدها وإعادة تشكيلها.

بالتالي، لم تُعنَ مؤلفات فوكو في شأن «الحاكمية» بالممارسات التأديبية التي تنتهجها مؤسسات معينة، لكن اعتنت بتقنيات خاصة بإدارة مجاميع سكانية كاملة، وصوغ وتوجيه سلوك الرعايا الذين هم أحرار من الناحية الشكلية في المجتمع الليبرالي الحديث، لكنهم يفون أهدافَ السياسة الاجتماعية[43].

---

(41) M. Foucault, *Society Must Be Defended* (Harmondsworth: Penguin, 2003), pp. 246-247.

(42) Foucault, *Discipline*, pp. 27-28.

(43) يُنظر: Foucault, «Governmentality,» and C. Gordon, «Governmental Rationality: An Introduction,» in: Burchell, Gordon and Miller.

السلوك الفردي ليس هدفًا للسياسة في حد ذاته، بل بالأحرى «سلوك السلوك»، أي طرائق تأطير ممارسة الحرية. الليبرالية من وجهة النظر هذه ليست مجرد أيديولوجيا، بل «عقلانية حكومة» مميزة أيضًا: «نظام تفكير في طبيعة الحكومة وممارساتها... قادر على جعل بعض صور ذلك النشاط متصوَّرًا وعمليًا بالنسبة إلى ممارسيه والأشخاص الذين يمارَس عليهم»[44]. تشكّل الصور العقلانية للحكومة أهداف الحكم بصفتها قضايا يجب حلها أو إخفاقات يجب تقويمها، ودعوة إلى صوغ «برامج» و«مبادرات» تبرر استغلال «التكنولوجيات»، سواء أكانت تدابير مالية أم ضوابط قانونية أم إجراءات تفاوضية أم سياسات تجريمية أم جهود للتأثير في النظام الغذائي والرياضة أم غير ذلك. جميع ما تقدّم محاولات لتحويل حقيقة عصيّة إلى شيء قابل لتطبيق حساب نافع[45] مع إسباغ الشرعية على الحكومة بقدر ما تحافظ على فاعليتها في هذه المجالات.

كان الكتاب الذي تحدّث فيه فوكو عن «الحاكمية» مصدر إلهام لعدد كبير من التحقيقات في إشكاليات الحكومة في الخطابات الليبرالية والليبرالية الجديدة[46]. ركّزت هذه التحقيقات على إدارة الاقتصاد والسياسات الاجتماعية المعنية بالأسرة والفقر واستخدامات الإحصاءات وطبيعة الرفاهية والخبرة العلمية الاجتماعية[47]. التكنولوجيات المستخدَمة في هذه النواحي، مثل استخدام «الخبراء» في التخطيط بعد الحرب، أو وضع حوافز لتشجيع المؤسسات المهنية على جعل نفسها أكثر «تنافسية»، أو الجهد الأخير الذي بذلته الدول الديمقراطية الاجتماعية لتعزيز دور «الجماعة» ومنظمات المجتمع

---

(44) Gordon, «Governmental Rationality,» p. 3.

(45) N. Rose and P. Miller, «Political Power beyond the State: Problematics of Government,» *British Journal of Sociology*, vol. 43, no. 2 (1992), pp. 181-187.

(46) Burchell, Gordon and Miller; Andrew Barry et al. (eds.), *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government* (London: UCL Press, 1996), and N. Rose, *Powers of Freedom: Reframing Political Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(47) Rose and Miller; N. Rose «Governing 'Advanced' Liberal Democracies,» in: Barry et al.; *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*; I. Hacking, «How Should We Do the History of Statistics?» in: Burchell, Gordon and Miller et al., and J. Donzelot, *The Policing of Families* (London: Hutchinson, 1980).

المدني في تقديم الرعاية، ما هي إلا محاولات لتعديل سلوك المواطنين. إذ تُدرَج الحاجات والمصالح والهيئات المنضرية للمواطنين (تفكير في مخططات نقل المساكن أو البرامج الصحية وبرامج التطعيم) في خطابات «التطوير» و«الكفاءة» و«الرعاية»، وبالتالي تعيد تعريف ماهية تلك الحاجات والمصالح والهيئات. هذه التكنولوجيات والسياسات لا تنظِّم وتسيطر ببساطة، وإنما تبني بطريقة إيجابية أنواع الذات. تُظهر هذه الدراسات كيف أن الدولة واحدةٌ من وضعياتٍ عدة تمارَس عمليات الحكم من خلالها. ليس لدى الدولة وظيفة جليلة (مثل المحافظة على الرأسمالية أو تمثيل الشعب) يمكننا إحالة أفعال الدولة إليها. لكنها تمنح صور العقلانية «بقاء مؤسساتيًا موقتًا». الدولة، أو بعبارة أكثر تحديدًا، الخطابات التي تصوغ الدولة «جهاز لغوي متغير تاريخيًا لتصور طرائق الحكم وصوغها» بحسب تعبير روز وميلر[48].

يسلط تحليلُ الحاكمية الضوء على طبيعة ممارسات الدولة المتعددة والمعقدة وغير القابلة للاختزال: في الحقيقة، تبدأ الدولة بالظهور كما لو أنها سُلطات مصغرة سامية تستغل المعرفة في تصنيف وصوغ الموضوعات التي هي ليست وحدها في نشاط الحكم. يكتسي الاهتمام بهذا التعقيد أهمية في إعداد توصيفات الدولة؛ واستخدم الماركسيون ودعاة المساواة بين الجنسين على حد سواء المؤلفات الفوكوية في الابتعاد عن تصوُّر قمعي صرف للدولة[49]. ونعتقد أن استبدال دراسة الدولة بدراسة صور العقلانية المحتواة فيها، التي ربما تتجاوزها، خطوة جريئة في التحليل السياسي، توسِّع مداه وتعمّق أثره.

لكن، دأبت القوى الاجتماعية والسياسية على استحضار «الدولة» أو «الحكومة» كما لو أنها مثلت غاية موحدة. وعلى الرغم من تنوُّع الدولة

---

(48) Rose and Miller, p. 177.

(49) Nicos Poulantzas, *State, Power, Socialism* (London: New Left Books, 1978); B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990); R. Pringle and S. Watson, "'Women's Interests' and the Post-Structuralist State," in: Michele Barrett and Anne Phillips (eds.), *Destabilizing Theory* (Cambridge: Polity Press, 1992).

التنظيمي، يجري استحضار وحدتها الرمزية المصونة لتبرير استخدام القوة المنظمة ضد «الأعداء» في داخل حدودها وخارجها[٥٠]. كما أن الدولة تُستغَل في الأوقات الحرجة كما في زمن الحرب أو في أثناء حالات «الطوارئ الاجتماعية» من جماعات معينة توحدت على غايةٍ تقنن وظائف الدولة القمعية المميزة وتصوغ عناصرها المنوعة اعتمادًا على مشروع متماسك نسبيًا. تستخدم الدولةُ سلطتها السيادية «القمعية» في هذه الأوقات لتحديد من يمكنه العيش ومن سيموت. وربما نحتاج إلى دمج التحليلات الفوكوية في دراسة «الهيمنة» وتكوين الهُويات في الحيز الدولي.

خلاصة

لا نعتقد، وهيغل من قبلنا، أن الدولة تجسيدٌ للعقل. لكننا نتصور الدولة تمارس الحكم بالعقلانية ومن خلال صورها. ولا تسعى مقاربات مابعد البنيويين إلى إنكار الرغبة في النظام وإغراق العقل ببساطة في تعددية ألعاب اللغة المحيرة، ففي مستطاع العالم فعل ذلك نيابة عنا. وكل ما نوده هو تأكيد طريقة الاعتماد في الوقت عينه على صور العقلانية التي تناهض حدودها. ويجب فهمها بحد ذاتها (باعتبارها عناصر دينامية للعمليات السياسية) عوضًا عن اعتبارها تعبيرات لمبدأ أساسي مقرر.

إن مذهب مابعد البنيوية لا يقنن في حد ذاته أي توجُّه سياسي معين، لكنه يتبنى موقفًا معيّنًا من العالم ومن «السياسي» بناء على ذلك؛ ومن السياقات الأنموذجية الأشمل التي تمارَس من خلالها السياسة (بمعنى ضيق)، والتي تشكلت من خلال صور السلطة والإقصاء الذي غالبًا ما يُحجَب بتركيز حصري على السياسة مثل المفاوضات والمساومات والحوارات. الدولة في نظر مابعد البنيويين في موقع غامض نوعًا ما من السياسي المفهوم بهذا المعنى، لأنها ساحة لسياسة تعمل على الرغم من ذلك من خلال إغلاق بارامترات السياسي.

---

(50) Poulantzas, *State, Power*, pp. 76-86

رأينا ذلك مثلًا في المناقشات الدائرة في شأن الهيمنة وكذلك في الآراء المتعلقة بالتمثيل الحيزي في الجيوبولوتيكا. يمكن الدولة، كما يشار إلى ذلك ضمنًا، تأمين إدارتها للبيئة الأوسع نطاقًا فحسب بتحديد السياسات وإخضاعها لصور التحليل التي تقرر طبيعة «اللعبة السياسية» سلفًا. لذلك، الدولة مسرحٌ للسياسة ومصدر كذلك لنزع الصفة السياسية. تمارس الدولُ الحكمَ، سواء من خلال السياسات الاجتماعية والاقتصادية أو العمل ضمن البيئة الدولية، عبر تحديد المجال الذي يُفهم أنها تعمل فيه، وبالتالي تجعل بيئتها طيّعة للحكم بإغلاق الطرائق البديلة لتعريف الوضع. نقول إن نزع الطابع السياسي على نحوٍ يوحي بالتناقض ليس خطيئة نتحملها ببساطة في عالم تكتنفه الشكوك؛ لكنه الشرط غير القابل للاستئصال والمفروض على الجهد كله الرامي إلى فرض النظام على العالم، وبالتالي شرط السياسة ذاتها.

مطالعة إضافية

Burchell, Graham (ed.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.

Edkins, Jenny. *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.

Finlayson, Alan and Jeremy Valentine. (eds). *Politics and Poststructuralism*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2002.

Howarth, David. *Discourse*. Milton Keynes: Open University Press, 2000.

Howarth, David, Aletta Norval and Yannis Stavrakakis. *Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change*. Manchester: Manchester University Press, 2000.

Rose, Nikolas. *Powers of Freedom*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Torfing, Jacob. *New Theories of Discourse: Laclau, Mouffe and Zizek*. Oxford: Blackwell, 1999.

Walker, R. J. B. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

الفصل التاسع

العولمة والدولة

ديفيد مارش ونيكولا ج. سميث ونيكولا هوثي

يظهر أن هناك صناعة حقيقية لعمل أكاديمي عن العولمة، وهي بدورها تعكس طريقة استخدام هذه العبارة بكثرة في الإعلام بل وفي الخطاب العام. إن قضيةَ العولمة، خصوصًا مدى تقييد العملية لاستقلال الدولة القومية وجعلها السعي وراء حلول اقتصادية ليبرالية جديدة وتسويق جميع نواحي الحياة أمرًا محتومًا، قضيةٌ جوهرية لسببين على الأقل: الأول والأهم هو أنها حاسمة لمستقبل الديمقراطية الاجتماعية. وإذا كان الكثير من مؤيدي أطروحة العولمة على حق، يكون مصير الديمقراطية الاجتماعية الفشل. والثاني هو أن أي دراسة لهذه القضية تسلّط الضوء على المسائل النظرية الشمولية الدقيقة في علم الاجتماع، وعلى العلاقات بين الهيكلية والإرادة الفاعلة، وبين المادي والافتكاري. بناء على ذلك، هدفنا هنا أن نعاين، على مستوى مفاهيمي في الأساس، لكن على مستوى إمبريقي أيضًا، الادعاء أن العولمة تقيِّد بشدة استقلال الدولة. ونرى أنها علاقة نادرًا ما يفصَح عنها وأشد تعقيدًا مما يُفترض في أغلبية المعالجات.

نقاش العولمة

العولمة، كمفهوم، شديدة الرواج ومحل نزاع كبير في آن. شهد العقد الماضي نشر كمٍّ هائل من المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع. الواضح أن تقديم وصف مسهب لهذه المؤلفات الضخمة التي تعاظم حجمها باستمرار مهمة مستحيلة. ومع ذلك، يمكن التعرف إلى خمس «مدارس فكرية» منفصلة في المؤلفات التي تتحدث عن العولمة: أطروحة العولمية الفائقة، والأطروحة التشكيكية، وأطروحة العولمة المعقدة، والأطروحة المؤسساتية الجديدة، والأطروحة الافتكارية. وسنتكلم تباعًا على كل واحدة منها بالتفصيل.

أطروحة العولمية الفائقة

أطروحة العولمية الفائقة هي الموقف الأصلي والأشهر في نقاش العولمة. وهي متلازمة مع طائفة من المؤلفين المؤثرين للغاية من أمثال روبرت رايش[1] وكينيشي أوهماي[2]. يرى هؤلاء المؤلفون أن العالم الذي نعيش فيه اليوم مختلف كل الاختلاف عنه قبل عشرين أو ثلاثين عامًا. فإذا كانت الدول القومية قد هيمنت على خريطة الاقتصاد العالمي يومًا، فإن العالم اليوم بات «بلا حدود» في تكوينه. وهذا يصح على المستوى الاقتصادي بشكل خاص. يُعتقد أن الحركة الكثيفة للبضائع ورؤوس الأموال والعمالة والمعلومات تتم من دون عناء عبر الحدود الوطنية. على سبيل المثال، ازداد حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة (أي الاستثمار في الشركات في دول أخرى) زيادة هائلة في الأعوام الأخيرة (من 59 مليار دولار في عام 1982 إلى 651 مليار دولار في عام 2002)[3]. ويُعتقد أن هذه التطورات «قلّصت» العالم حتى أصبح مكانًا أصغر كثيرًا على صعيد المسافات الجغرافية. وعلى سبيل المثال، يمكن إرسال بريد إلكتروني إلى مكان ما في العالم في غضون ثوانٍ، أو السفر إلى أي بقعة في العالم في ساعات قليلة. وهذا يعني أن في وسع المستثمرين نقل مقادير ضخمة من المال إلى دول أخرى بنقرة على فأرة كومبيوتر بكل بساطة. في الحقيقة، يقول أوبراين[4] إننا نشهد «نهاية الجغرافيا».

كان لذلك مضامين عميقة الأثر في نظر العولميين الفائقين بالنسبة إلى دور الدول القومية[5]، إذ يُعتقد أن حركة البضائع ورؤوس الأموال والعمالة عبر

---

(1) Robert Reich, *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism* (New York: Knopf, 1991).

(2) K. Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: HarperCollins, 1996).

(3) UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production* (New York: United Nations, 2003).

(4) R. O'Brien, *Global Financial Integration: The End of Geography* (New York: Council on Foreign Relations Press, 1992).

(5) J. Gray, *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism* (London: Granta, 1998); W. Greider, *One World, Ready or Not* (New York: Simon & Schuster, 1997), and Ohmae.

الحدود الوطنية تُضعف دور الحوكمة الوطنية. وعلى سبيل المثال، في «عالم بلا حدود»، يمكن الشركات ببساطة انتقاء واختيار المكان الذي تستثمر فيه أموالها كونها لم تعد مقيّدة بالجغرافيا. وبما أن غاية الشركات تحقيق الأرباح أساسًا، فستجذب إلى المواقع المتدنية التكلفة، وهذا يفرض ضغطًا على الحكومات غايته إبقاء التكاليف الضريبية عند أدنى مستوى ممكن حتى لا تُغرَى الشركات بالانتقال إلى أماكن أخرى آخذة معها الوظائف والأموال. ولهذا الضغط بدوره مضامين اجتماعية وسياسية هائلة. فإذا كانت الحكومات تواجه ضغطًا لخفض الضرائب، فذلك سيقلص بدرجة كبيرة قدرتها على تمويل «السلع العامة» مثل الصحة والتعليم. لذلك تلازمت العولمة مع نمو سوق حرة فعلًا. ويجب على الحكومات عدم التدخل في الاقتصاد لأن السوق ستكون الفائزة دائمًا. في الحقيقة، يرى أوهماي[6] أن العولمة أفضت إلى «نهاية الدولة القومية».

الأطروحة التشكيكية

في حين أن أطروحة العولمية الفائقة بالغة التأثير، فقد طعن فيها عدد من المنظرين المشككين مثل هيرست وتومبسون[7]، وروغمان[8] وواید[9] وزيسمان[10]. يرى هؤلاء أن العالم اليوم ليس شديد الاختلاف عما كان عليه حتى قبل قرن. في الواقع، الاقتصاد العالمي أقل انفتاحًا وتكاملًا من بعض النواحي، مثل مستويات التجارة والاستثمار، منه قبل الحرب العالمية الأولى. كما يشكك التشكيكيون في المزاعم التي تقول إن العالم اليوم «بلا حدود».

---

(6) Ohmae.

(7) P. Hirst and G. Thompson, *Globalization in Question. The International Economy and the Possibilities of Governance* (Cambridge: Polity Press, 1999).

(8) A. Rugman, *The End of Globalization* (London: Random House, 2000).

(9) R. Wade, «Globalization and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated,» in: S. Berger and R. P. Dore (eds.), *National Diversity and Global Capitalism* (London: Cornell University Press, 1996).

(10) J. Zysman, «How Institutions Create Historically Rooted Trajectories of Growth,» *Industrial and Corporate Change*, vol. 3, no. 1 (1994), pp. 243-283.

وكما أشار هيرست وتومبسون[11]، فإن حركات التجارة والاستثمار أبعد ما يكون عن «العالمية»، لكنها شديدة التركيز ضمن «ثالوث» أميركا الشمالية وأوروبا واليابان. في المقابل، استحوذت الدول النامية على حصة ضئيلة من الاستثمار والتجارة. وهما يقدّران أن ثلث سكان العالم حصل على 16 في المئة فقط من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مطلع تسعينيات القرن الماضي. كما أن رؤوس الأموال لا تتحرك تلقائيًا من دون عناء عبر الحدود الوطنية، كما يفترض بعض العولميين المتطرفين. في الواقع، إذا استثمرت شركة ما قسطًا كبيرًا من وقتها ومالها في ناحية معينة (كما في تدريب الموظفين)، تكون تكلفة «الخروج» ضخمة – في الواقع، ربما تكون أكبر من دفع ضرائب باهظة. وعوضًا عن أن تكون الشركات «عالمية» بحق، تواصل أغلبيتها العمل من مقر وطني بعيد[12].

لذلك يرى التشكيكيون أن الاقتصاد العالمي أبعد ما يكون عن الاقتصاد المعولم، وأنه في المقابل يبقى «اقتصادًا دوليًا مفتوحًا لا يزال مميزًا بشكل أساسي بمبادلات بين اقتصادات وطنية منفصلة نسبيًا، وحيث تتقرر إلى حد بعيد نتائج كثيرة، مثل الأداء التنافسي للشركات والقطاعات، بوساطة عمليات تحدث على المستوى الوطني»[13]. وبالتالي، المزاعم التي تقول إن الدولة القومية آخذة في الانحسار سابقة لأوانها «في أحسن الأحوال وواهية الأسس في أسوأ الأحوال»[14]. في الواقع، يشير التشكيكيون إلى نمو الحكومة في الحقبة التي تلت الحرب. مثال ذلك، بلغت حصة النفقات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي 47 في المئة في المتوسط في أواسط تسعينيات القرن الماضي، مقارنة بـ 21 في المئة فقط قبل الحرب العالمية الثانية[15]. وبالتالي

---

(11) Hirst and Thompson.

(12) Wade.

(13) Ibid., p. 7.

(14) M. Gertler, «Flexibility Revisited: Districts, Nation-States, and the Forces of Production,» *Transactions of the Institute of British Geographers*, vol. 17 (1992), p. 48.

(15) D. Rodrik, *Has Globalization Gone Too Far?* (Washington D. C.: Institute of Int. Economics, 1997), p. 49.

يرى التشكيكيون أن العولمة لم تكتسح الدولة القومية، لأنه يمكن الحكومات الاضطلاع بدور مهم في الاقتصاد وهذا ما تقوم به.

أطروحة العولمة المعقدة

علينا في حالة مؤلفين مثل هيلد وآخرين[16] وديكن[17] وضع العولمة في إطار مفاهيمي بشكل مختلف. فعوضًا عن اعتبار العولمة حصيلة (أي أمرًا حصل فعلًا)، يجادل هؤلاء أن علينا اعتبارها عملية (أي أمرًا يجري حصوله). وإذا كانت تدفقات التجارة والاستثمار أبعد ما يكون عن العالمية (كونها مركزة ضمن «الثالوث»)، فإن بروز كتل تجارية إقليمية جزء في حد ذاته من عملية عولمة أوسع نطاقًا[18]. وعلى سبيل المثال، يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي اعتماد تدابير تحريرية، تفتح بدورها اقتصاداتها أمام العالم أجمع.

بالتالي يرى هؤلاء أن العالم اليوم مختلف عنه قبل قرن مضى. وفي حين أن مستوى التكامل مشابه، فإن طبيعة هذا التكامل ليست كذلك. يُعزى ذلك إلى كونه أعمق كثيرًا، وهذا يشمل الاتجار بالسلع والخدمات بين الدول وكذلك إنتاج السلع والخدمات في الدول الأخرى. مثال ذلك، كانت ثلاثة أرباع سيارات فورد تُصنَّع في الولايات المتحدة، لكن بات الإنتاج الأميركي من تلك السيارات أقل من الربع الآن. في الحقيقة، الاسم «مونديو» يعني «سيارة عالمية». لكن ذلك لا يعني أن العالم «بلا حدود» اليوم. في المقابل، يشدد مؤلفون من أمثال ديكن[19] على صور التباين في خريطة الاقتصاد العالمي حيث يجري «تأريض» (grounded) كل نشاط في مكان معين. لكن يُنظر إلى

---

(16) D. Held et al., *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999).

(17) P. Dicken, *Global Shift: Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century* (London: Sage, 2003).

(18) S. Breslin and R. Higgott, «Studying Regions: Learning from the Old, Constructing the New,» *New Political Economy*, vol. 5, no. 3 (2000), pp. 333-353.

(19) Dicken.

ذلك في حد ذاته بأنه جزء لا يتجزأ من عملية العولمة التي تقتضي «إعادة تشكيل للسلطة على المستويات كلها وإنتاج فضاءات جديدة»[20].

بهذا المعنى، يرى منظرو العولمة المعقدة أن العالم يخضع لتحول أساسي. لكن ذلك مختلف تمامًا عن التحول الذي تصوّره المنظرون العولميون الفائقون لأسباب ليس أقلها أنه ليس اقتصاديًا بشكل أساسي. وعوضًا عن ذلك، يشير مؤلفون مثل هيلد وآخرين[21] إلى مروحة واسعة من التغيرات على المستويات السياسية والاجتماعية والثقافية. وعلى سبيل المثال، يرى روبرتسون[22] أننا شهدنا فورة في «الوعي العالمي» – الحس بأننا جزء من مجتمع أوسع. لذلك، العولمة (مجموعة) عملية (عمليات) معقدة وليست حصيلة – ربما لا يكون العالمُ معولَمًا، لكنه في طور التعولُم.

يرى منظرو العولمة المعقدة أن لهذا انعكاسات مهمة على دور الدول القومية. وفيما يرفضون المزاعم القائلة إن العولمة قضت على الدولة القومية، يعتقدون أنها غيّرت دورها[23]. كتب ديكن[24]: «يجري إعادة تحديد وضع الدولة في سياق نظام سياسي اقتصادي متعدد المراكز، حدوده الوطنية أكثر مسامية مما في الماضي». ويُنظر إلى سلطة الدولة على أنها انتقلت إلى أعلى (إلى المنظمات والحركات الدولية) وإلى أسفل أيضًا (إلى جماعات الضغط المحلية مثلًا)، وكذلك جانبيًا إلى الجهات الفاعلة في الأسواق (مثل الشركات المتعددة الجنسية). يُعتقد أن انتقال السلطة هذا من الدول إلى الأسواق أذكى المنافسة بين الدول، لذلك يتعين على الحكومات إعطاء الأولية على نحوٍ متزايد للحاجة إلى

---

(20) G. W. Bernard, *Power and politics in Tudor England: Essays* (Aldershot, Burlington, Vt.: Ashgate, 2002), p. 15.

(21) Held et al.

(22) R. Robertson, *Globalization: Social Theory and Global Culture* (London: Sage, 1992).

(23) P. G. Cerny, «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalization,» *Government and Opposition*, vol. 32, no. 2 (1997), pp. 251-274; A. Giddens, «Runaway World: The Reith Lectures Revisited,» Lecture given at London School of Economics (LSE), no. 1, 10/11/1999, and J. A. Scholte, *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 2000).

(24) Dicken.

التنافس على الصعيد الاقتصادي عوضًا عن إعطائها لقضايا اجتماعية مثل توزيع الثروة[25]. وكدليل على ذلك، يشير منظرو العولمة المعقدة إلى طائفة من الإجراءات الليبرالية الجديدة (أو سوقية التوجه) مثل الخصخصة في داخل أوروبا وخارجها. كما أن الإنفاق الحكومي ليس شخصيًا بالقدر الذي يُلمّح إليه المنظرون التشكيكيون. وكما يزعم رودس[26]، يمكن بدرجة كبيرة تعليل الإنفاق المتزايد على الرعاية بدلالة عوامل مثل الضغط الديموغرافي وتدنّي النمو الاقتصادي. وبعد احتساب هذه العوامل، تكون عملية خفض التقديمات الاجتماعية في الواقع جلية. وبهذا المعنى، إذا لم يكن هناك «نصر لليبرالية الجديدة»، يظل هناك تحوُّل نحو الليبرالية الجديدة في شتى أنحاء العالم.

الأطروحة المؤسساتية الجديدة

إذا كانت الأطروحة المعقدة قد أثبتت تأثيرها الكبير في المؤلفات المتصلة بالعولمة، فإن الموقف الآخر الذي حقق شهرة كبيرة هو الموقف الذي يحمل اسم أصحابه «المؤسساتيين الجدد». وكما يوحي هذا الاسم، يهدف مؤلفون مثل بيتر هول وديفيد سوسكايس[27]، وقاريت[28]، وويس[29]، وفريتز شارف[30] إلى «إعادة المؤسسات» لدراسة العولمة، ودراسة الرأسمالية عمومًا بالطبع. يجادل هؤلاء أنه إذا كانت الدول تواجه ضغطًا شائعًا، فإن وجود بيئات مؤسساتية ودستورية مختلفة يعني أنها ترد بطرائق مختلفة وتحقق نتائج مختلفة. بهذا المعنى، يجادلون أن «المؤسسات المحلية تستطيع، بحسب خصائصها، إعاقة الدولة أو تمكينها من الرد على التحديات الجديدة وإنجاز مهمات

---

(25) Cerny, «Paradoxes of the Competition State».

(26) R. Rhodes, *Understanding Governance* (Milton Keynes: Open University Press, 1997).

(27) P. Hall and D. Soskice, «Introduction,» in: *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

(28) G. Garrett, *Partisan Politics in the Global Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

(29) L. Weiss, *States in the Global Economy: Bringing Domestic Institutions Back in* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(30) F. W. Scharpf, *Governing in Europe* (Oxford: Oxford University Press, 1999).

جديدة، وبالتالي تخفيف التأثيرات المحتملة التي تكبح الأسواق العالمية أو تحييدها أو مضاعفتها[31].

لذلك، يزعم المؤسساتيون الجدد أن العولمة ربما تخدم في تمكين الدول القومية وليس تقييدها ببساطة. في الحقيقة، يرى غاريت[32] أنه بسبب العولمة، وليس على الرغم منها، واصلت الدول الديمقراطية الاجتماعية نموّها. مرد ذلك إلى أن العولمة تكافئ الاستراتيجيات «المتناسقة» - ليبرالية سوقية أكانت أم تشاركية ديمقراطية اجتماعية - لكنها تعاقب النظم «غير المتناسقة». يمكن النظم التشاركية الديمقراطية الاجتماعية إتاحة منافع جليلة للقطاع المهني (مثل التعاون بين أرباب العمل والموظفين وقوة عاملة فائقة المهارات) توفر عوائد أكبر على الاستثمار من تلك التي توفرها بيئة متدنية الضرائب. وعلى هذه الأسس، يتفق المؤسساتيون الجدد بصدق مع التشكيكيين على وجود مجال واسع للتدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. لكن ذلك لا يقودهم، بخلاف التشكيكيين، إلى رفض العولمة بصفتها «خرافة». لكنهم يرون أن العولمة متلازمة مع تباعد متواصل، وحتى متعاظم، بين النظم الليبرالية السوقية والديمقراطية الاجتماعية[33]. بهذا المعنى، لا يزال يُنظر إلى العولمة على أنها قوة دافعة حاسمة نحو التغيير.

أطروحة العولمة الافتكارية

على غرار محاولة المنظرين للعولمة المعقدة تقويم مفهوم العولمة، سعت مجموعة أخرى من المؤلفين إلى التشكيك في العولمة (أو «توضيحها»)[34]. وهم بذلك يعتمدون مقاربة مختلفة تمامًا عن مقاربة منظري العولمة الفائقة، والمنظرين التشكيكيين، ومنظري العولمة المعقدة، والمؤسساتيين الجدد. زعم

---

(31) Weiss, *States in the Global Economy*, pp. 27-28.

(32) Garrett.

(33) Ibid.; Hall and Soskice, and Weiss, *States*.

(34) يُنظر على الخصوص: C. Hay and D. Marsh, *Demystifying Globalization* (London: Macmillan, 2000).

هؤلاء المؤلفون خصوصًا أنه ينبغي لنا عدم الاقتصار على معاينة العولمة من منظور وجودها من عدمه، بل يجب علينا النظر إليها من منظور افتكاري أيضًا (أي بدلالة فكرة العولمة مقارنة بـ «حقيقتها المادية»). تعكس مقاربتهم تحولًا أوسع ضمن علوم الاجتماع نحو تأكيد أكبر على دور الأفكار في صوغ التغيير الاجتماعي والسياسي.

متى علينا بالتالي معاينة دور الأفكار؟ الطريقة الأخرى للنظر في هذه القضية هي أن نسأل: هل يجب علينا دائمًا حيازة معرفة ممتازة بالعالم الذي نعيش فيه؟ الجواب بوضوح هو «لا». وهذا يعني أن علينا تفسير العالم؛ [أي إن] أفكارنا في شأن العالم تصوغ سلوكنا. ادرس مثلًا نشوء الاتحاد السوفياتي. إن إيمان قادة مثل لينين بالأفكار الماركسية صاغ أفعالهم بصرف النظر إن كانت الماركسية محقة فعلًا أم لا. بعبارة أخرى، يمكن أن تؤدي الأفكار دورًا سببيًا مستقلًا في صوغ النتائج، أي إنه ربما يكون للأفكار «تأثيرات مادية».

إن لذلك انعكاسات مهمة على النقاش الدائر في شأن العولمة والدولة. يرى هاي[35] مثلًا أن هناك تحولًا سياسيًا بالفعل نحو الليبرالية الجديدة في داخل أوروبا وخارجها. لكن ذلك لا يعني وجود العولمة فعلًا بحسب افتراض منظري العولمة المعقدة. وفي المقابل، يتفق هاي[36] مع التشكيكيين على وجود قليل من البراهين الإمبريقية التي تشير إلى أن العالم بات «معولمًا». وجد هاي أن الدول الأوروبية نُزعت عنها صفة العولمة في الأعوام الأخيرة كون المسافات الجغرافية باتت أكثر أهمية، عوضًا عن أن تصبح أقل أهمية، على صعيد التجارة والصفقات الاستثمارية. ومع ذلك، ربما تضطلع العولمة بدور قوي على الصعيد الافتكاري. فإذا كان صنّاع السياسة يؤمنون بالعولمة، فيرجح أن يؤدي ذلك إلى صوغ مقاربتهم، سواء أكان للعولمة وجود فعلًا أم لا. بعبارة

(35) C. Hay, «Contemporary Capitalism, Globalization, Regionalization and the Persistence of National Variation,» *Review of International Studies*, vol. 26 (2000), pp. 509-531.

(36) C. Hay, «Common trajectories, variable paces, divergent outcomes? Models of European capitalism under conditions of complex economic interdependence,» *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 2 (2004b), pp. 231-262.

أخرى، ربما ينشأ عن الأفكار الليبرالية الجديدة سياسات ليبرالية جديدة. وهذا بدوره يُساهم في تقويض الدولة القومية. ربما تعتمد الحكوماتُ في الواقع سياسات تؤثّر بدورها في سلطتها وسيادتها. مثال ذلك، عندما تنضم الدول إلى «الاتحاد النقدي الأوروبي»، توقّع «ميثاق الاستقرار والنمو» الذي يؤثر بدوره في حجم الأموال التي يمكنها إنفاقها.

بهذا المعنى، ربما تكون العولمة أشبه بنبوءة تحقق ذاتها. عندما يتصرف صنّاع السياسة كما لو أن العولمة حقيقة، فهم يجعلونها حقيقة في الواقع. لذلك، خير منظور لفهم العولمة في نظر هاي اعتبارها نتيجة (سياسية) وليس سببًا (اقتصاديًا). إنه فهم حاسم لأنه يفتح المجال أمام إمكان التغيير. فحين يُتصور أن العولمة حصيلة طارئة بدلًا من اعتبارها منطقًا خارجيًا، يمكن صوغ العولمة في النهاية، وحتى مقاومتها. وبحسب هاي ومارش[37]، يتعين علينا «إعادة اكتشاف القدرة (التي يحرمنا منها غالبًا خطابُ العولمة) على صوغ العالم المعولَم الذي صنعناه، والذي يتعين علينا العيش فيه الآن وتوجيهه وتحويله في نهاية المطاف».

هذه المقاربة «الافتكارية» مهمة لأنها تركّز على دور الأفكار، وإن كانت لا تخلو من مشكلات. فما من شك في أن العلاقة بين الأفكار والعلاقات المادية ونتائج السياسة لم تحظَ بدراسة وافية في المؤلفات القائمة. وكما رأينا، يعتبر منظرو العولمة الفائقة أن العولمة تُفضي إلى نتائج سياسية من دون تدخُّل أطراف ثانية غالبًا. ويعتبر التشكيكيون ومنظرو العولمة المعقدة أن عوامل مؤسساتية تتدخل في العمليات الاقتصادية الخارجية في بلد معين ويجعلها هذا التدخل تؤثّر في نتائج السياسات. لكنهم لا يعترفون بالتأثير المستقل المفترض لخطاب أو خطابات العولمة. في المقابل، يرى المنظرون الافتكاريون في التكوين الاستطرادي للعولمة أنه ربما يكون متغيرًا تفسيريًا محتملًا في تفسير نتائج السياسات. لكن كما سنناقش بعد قليل، تثير مقاربتهم أسئلة أيضًا في شأن كيفية ارتباط تلك الأفكار بالسياق الاقتصادي والسياسي

(37) Hay and Marsh, p. 14.

الأعم الذي تتكون فيه. حجتنا هنا هي أن أي تقدير وافٍ للخيارات السياسية المتاحة للدولة والمعتمدة من قبلها، يجب أن يراعي: البيئة الاقتصادية الخارجية التي توجد فيها الدول والطرائق المتمايزة التي يُنقل بوساطتها الضغط من بيئات مؤسساتية وثقافية قائمة (ولاسيما على المستوى الوطني)، والتكوين الاستطرادي لذلك الضغط، وأخيرًا طريقة تحكيم هذه الخطابات بوساطة السياق الأعم الذي توجَد فيه. وسنناقش في المبحث الآتي هذه القضايا كلًا على حدة.

تفصيل العلاقة بين العمليات الاقتصادية والخطابات ونتائج السياسات

هدفنا في هذا المبحث معاينة العلاقة بين العملية أو العمليات الاقتصادية وخطاب العولمة ونتائج السياسات. وسنركز اهتمامنا على إظهار أن هذه العلاقات بالغة التعقيد، لذا يجب تفصيلها.

العولمة: الهوس بالقياس

سنخصص لهذه القضية حيزًا ضئيلًا نسبيًا مع أنها استحوذت على جلّ الاهتمام. أشرنا سابقًا إلى وجود خلاف كبير في شأن مدى العولمة وطبيعتها ووقعها. لكننا نرى أن هذا النقاش يثير جعجعة أكثر مما يعطي أجوبة. انتقد التشكيكيون بقوة منظري العولمة الفائقة، وكانوا محقين في ذلك. قدّم هيرست وتومبسون[38] دليلًا إمبريقيًا قاطعًا على أن العالم ليس «معولمًا» ولا هو «بلا حدود». لكن كتاب هيلد وآخرين[39] رد في حد ذاته على المشككين؛ ففي النهاية، منظرو العولمة الفائقة موجهون إمبريقيًا إن لم يكن الاستطرادية. وينحو هاي[40] منحى هيرست وتومبسون في التشديد، خصوصًا، على الأقلَمة، ويستخدم نماذج

(38) Hirst and Thompson.

(39) Held et al.

(40) Hay, «Common trajectories, variable paces, divergent outcomes?».

الجاذبية في إثبات أن التجارة والاستثمار في داخل أوروبا باتا «غير معولَمين» في الواقع.

لا جدال في أهمية هذه القضايا، لكن ينبغي ألّا تصرف انتباهنا عن ثلاث نقاط رئيسة: الأولى هي أن انكشاف جميع الدول أمام الضغط الاقتصادي الدولي، أي غير المحلي، بات أكبر منه في السابق، وهو أمر لا يختلف فيه أي من المؤلفين الذين تقدّم الحديث عنهم. والنقطة الثانية أن جميع الدول معرضة بطرائق مختلفة وبنسب مختلفة لضغط اقتصادي خارجي، لذلك المهم لدى معاينة كل دولة هو وضعها وليس الصورة «العالمية» الإجمالية. والثالثة اتفاق هيرست وتومبسون وهيلد وآخرين هنا على أن وقْع نتائج السياسات ليس تلقائيًا. ذلك أن وقْع الضغط الاقتصادي الخارجي على أي دولة يصاغ من بعض النواحي بوساطة البنى المؤسساتية الاقتصادية والسياسية في تلك الدولة ومن نواحٍ أخرى بوساطة تصورات صناع السياسة لمدى انكشاف الدولة أمام القوى الدولية والقيود البنيوية الاقتصادية والسياسية.

مناقشاتنا الرئيسة هنا تحتمل التكرار. لكن دعونا لا نصبح مهووسين بالمناقشات الدائرة في شأن قياس العولمة إلى حد يجعلنا نتجاهل قضايا مهمة أخرى.

لنتعامل مع المتغيرات المتداخلة بجدية

يليق بنا البدء هنا بإعادة سرد استنتاجات هيلد وآخرين والتي نثق أن هيرست وتومبسون ووِيس وهاي سيوافقون عليها. الضغوط الاقتصادية الخارجية («عالمية» أكانت أم «دولية» أم «إقليمية»):

> تتأثر بقوة بوضع الدولة في الهرميات العالمية السياسية والعسكرية والاقتصادية؛ وبناها المحلية الاقتصادية والسياسية، والنمط المؤسساتي للسياسة المحلية، والاستراتيجيات الحكومية والمجتمعية لتحدي المستلزمات المعولمة أو إدارتها أو تحسينها.

يصعب التعامل مع هذه القضية من هذا المنظور، وذلك عائد من بعض الوجوه

إلى كونه يعتمد مقاربة عشوائية تستحضر مجموعة واسعة من المتغيرات. ولا شك في أنه منظور يحتاج إلى تفصيل، وخير وسيلة لذلك ربما تكون في معالجة كل من هذه العناصر على حدة.

(أ) الوضع السياسي والعسكري والاقتصادي على الصعيد الدولي

هناك، بالطبع، ثلاثة متغيرات (على الأقل) وإن كانت مترابطة بشكل واضح. سندرسها بإيجاز، مركّزين على حالة المملكة المتحدة. أشرنا عرضًا إلى أهمية وضع الدولة الاقتصادي. لكن يظهر لنا أن هذه القضية محل تجاهل بعض الشيء في المؤلفات التي تبالغ في التركيز، كما رأينا، على الجدل الدائر في شأن المستوى الإجمالي للعولمة/الأقلمة. من الواضح أن الدول كلها ليست مدرجة في الاقتصاد الدولي بالقدر نفسه وبالطريقة ذاتها، والراجح أن لهذه الفوارق تأثيرًا ما في القرارات السياسية التي تتخذها الدول. لذلك، يتضح مثلًا أن المملكة المتحدة أكثر اندماجًا في الاقتصاد الدولي، وبالتالي فإن انكشافها أمامه/ تأثرها به أكثر احتمالًا من أغلبية الدول الأوروبية الأخرى (ودول «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» بالتأكيد). في الحقيقة، تُظهر الأرقام التي ذكرتها أ. ت. كيرني[41] أن من بين 62 دولة شملتها دراسة في عام 2001، احتلت المملكة المتحدة المرتبة الرابعة على صعيد التجارة الإجمالية بالسلع والخدمات، والمرتبة الرابعة على صعيد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة، والمرتبة الثالثة على صعيد المدفوعات التحويلية والإيرادات الإجمالية، والمرتبة الثانية على صعيد مدفوعات الدخل والمقبوضات، والمرتبة الرابعة على صعيد التدفقات الداخلية والخارجية لاستثمارات المحفظة الاستثمارية الإجمالية. وهذا لا يعني بالطبع أن الحكومة تعاني مزيدًا من القيود، لكنه عامل يجب مراعاته.

كثيرًا ما كانت المملكة المتحدة أكثر اندماجًا في الاقتصاد الدولي من الدول الأخرى نظرًا إلى ماضيها السياسي والعسكري، إذ انعكس دورها

(41) A. T. Kearney, Globalization (Foreign Policy, 2003).

الاستعماري والمهيمن بالتأكيد، بقوة، على الاستثمارات الخارجية[41]. ليس هذا مكان التعمق في هذه المناقشة أكثر من ذلك، لكن هناك اعتمادًا واضحًا على المسار هنا. يفسر التوجه السياسي والاقتصادي الدولي السابق للمملكة المتحدة، ولو جزئيًا، شدة اندماجها في الاقتصاد الدولي. وفي الوقت عينه، وبالنظر إلى الدور الأساسي الذي تضطلع به الأسواق المالية في الاقتصاد الدولي، من الواضح أن دور لندن التاريخي كقطاع مالي أتاح لها مزية قوية جدًّا غداة تحرير الأسواق المالية في ثمانينيات القرن الماضي. ومع أن دور المملكة المتحدة العالمي انحسر طوال القرن الماضي بالتأكيد، فإن اندماجها الاقتصادي تعمق، وكذلك السياسي وإن بشكل متردد في الحقبة الأخيرة. ومع أن القضايا التي يشملها هذا الموضوع خارجة عن نطاق هذا البحث، يهمنا تأكيد نقطة واحدة، هي أنه لا يمكن فهم طريقة تأثير تدويل/عولمة العلاقات الاقتصادية في السياسات الحكومية بشكل وافٍ ما لم يتم التعرف إلى طريقة تأثير الطبيعة المتغيرة للدور السياسي/العسكري البريطاني في هذه الحالة، في تلك العلاقة.

(ب) السياق الاقتصادي المحلي

- البنية الاقتصادية

من الواضح أن الوضع الاقتصادي المحلي في دولة ما يؤثر في رد حكومتها على الضغط الاقتصادي الدولي. يسلط هيلد وآخرون الضوء على الهيكل الاقتصادي، وهو عامل مهم، كما هو واضح. في الحقيقة، يعرض هيرست وتومبسون[42] مقارنة مشوّقة بين السويد والدانمارك، ويجادلان أن أزمة دولة الرفاهية السويدية تأثرت كثيرًا بالبنية المميزة للاقتصاد السويدي، إذ يعتمد الاقتصاد بقوة على التصدير، مع إنتاج نحو نصف مخرجات الشركات السويدية في خارج البلاد، علمًا أنه يهيمن على الاقتصاد هناك عدد قليل من الشركات

---

(42) Hay, «Common trajectories, variable paces, divergent outcomes?,» and Hirst and Thompson.

(43) Hirst and Thompson.

السويدية المتعددة الجنسية الضخمة. ويوجد في الوقت عينه مستويات مرتفعة للعمالة الحكومية. انهار مبدأ الإجماع على السياسة في المجتمع السويدي في ثمانينيات القرن الماضي، واستخدم كبار أرباب العمل مواقعهم الاقتصادية في مطلع التسعينيات في رفض المساومة التشاركية واتفاقات الحوكمة التي كانت تجليًا مؤسساتيًا لذلك الإجماع. لذلك، تخلّى «اتحاد الموظفين السويديين» عن المساومة المركزية على الأجور في عام 1990، وانسحب من المؤسسات الثلاثية للحوكمة الاقتصادية في عام 1991. وخلص هيرست وتومبسون[44] إلى أن:

من الواضح أن مشكلات السويد تُعزى إلى تركيبة الهيكل الاقتصادي، وأخطاء السياسات وعوامل ظرفية، لكن اعتماد الاقتصاد بشدة على الصادرات الصناعية الضخمة المتعددة الجنسية من ناحية، والعمالة الحكومية من ناحية أخرى ضيّق إلى حد بعيد الخيارات المتاحة.

لكن تجربة الدانمارك خلال المدة ذاتها، أي بين أواخر ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، كانت مختلفة، وهذا يعني أن أي علاقة بين التدويل وتراجع التقديمات الاجتماعية مثار إشكاليات كبيرة في أحسن الأحوال. التركز الاقتصادي أدنى كثيرًا في الدانمارك منه في السويد، وهناك شركات كثيرة صغيرة ومتوسطة الحجم تضطلع بدور حاسم في الاقتصاد الدانماركي. كما أن ليس هناك بنية تشاركية عالية التركيز، لكن إعانات البطالة سخية ونظام المساعدات يتميز بدرجة عالية من الشمولية. إن توليفة من نظام المساعدات هذا وسياسة سوق عمالة ناشطة تعني أن العاطلين من العمل ليسوا مهمشين. وبحسب اعتقاد هيرست وتومبسون[45]:

يظهر أن المواطنين الدانماركيين والمصالح المنظمة مستعدون للتكيف مع الأزمات، وتقديم التضحيات في أوقات الضائقة الاقتصادية. وما لا شك فيه أن النوعية والشمولية تساعدان في ترسيخ هذا السلوك التضامني والشعبي

(44) Ibid., p. 169.

(45) Ibid., p. 175.

التوجه: يمتلك المواطنون والمصالح المنظمة قدرًا كبيرًا من النفوذ في العملية السياسية ولديهم توقعات منطقية بأن تتصرف الحكومات والجهات السياسية الفاعلة الأخرى بإنصاف.

في الحقيقة، يثير ذلك القضيةَ التي سنناقشها بعد قليل، وهي السياق السياسي المحلي. لكن، يرى هيرست وتومبسون أن بنية الاقتصاد الدانماركي إلى جانب بنية دولة الرفاهية والسياق السياسي والثقافة السياسية يصوغون رد الدانمارك على الضغط الاقتصادي الدولي.

- البنى التشاركية

يثير هيرست وتومبسون في هذه المقارنة مسألة دول البنى التشاركية التي ربما يمكن فهمها بأفضل صورة عند اعتبارها بنى سياسية اقتصادية. يخفف وجود هذه البنى بوضوح تأثير التدويل في نتائج السياسات. وهذا يتجلّى في حالة أخرى عاينها هيرست وتومبسون بإيجاز، حالة هولندا. الاقتصاد الهولندي مدول بدرجة كبيرة، بل إنه ربما كان الأكثر في هذا المجال في العالم على صعيد التجارة. لكن يوجد فيه شبكة من المؤسسات التشاركية الكثيفة، ويجري التفاوض على سياسة إنقاص الأجور منذ عام 1982، ثم أعيد التفاوض عليها في عام 1993 مع أرباب العمل والنقابات المهنية. في الواقع، يشدد هيرست وتومبسون[46] بالاقتباس من كتاب المعجزة الهولندية (*A Dutch Miracle*) لفيسر وهيمريك، على أن كثرًا من المراقبين يرون أن تحديد الأجور المقنن هو السلاح الأمضى والوحيد في يد هولندا للرد على المنافسة الدولية. هذه المفاوضات التشاركية، إضافة إلى الطبيعة التوافقية للتركيبة السياسية الهولندية، كانت حاسمة في نظر هيرست وتومبسون في تمكين هولندا من التعامل مع الضغط الدولي المتزايد مع المحافظة على معدل مرتفع للإنفاق الاجتماعي. وتم التوصل إلى استنتاجات مشابهة في شأن ألمانيا والنمسا[47].

(46) Ibid., p. 177.

(47) B. Ebbinghaus and A. Hassel, «The role of tripartite concertation in the reform of the welfare state,» in: *State Intervention and Industrial Relations at the End of the 1990s* (Brussels: ETUI, 1999), P. C. Schmitter and J. R. Grote, *The Corporatist Sisyphus: Past, Present and Future* (Florence: =

يشير هيرست وتومبسون أيضًا[48] إلى أن أحد الردود على ضغط المنافسة الدولية في أوروبا كان التحول نحو بنى تشاركية/مواثيق اجتماعية وليس التحول عنها. صحيح أن هذه التطورات اقتصرت على الدول الصغيرة أساسًا، مثل فنلندا وإيرلندا والبرتغال والنرويج وإسبانيا، لكن الحالة الإيطالية مثيرة للاهتمام أيضًا. بُدئ بالإصلاح هنا من الأعلى، لكنه شمل تعاونًا بين النقابات وأرباب العمل على سياسة الأجور، والعلاقات الصناعية، وإصلاح دولة الرفاهية. جاء الضغط في اتجاه الإصلاح من الخارج، ولاسيما من الشروط المرفقة بعضوية «آلية أسعار الصرف الأوروبية». ومع ذلك، تأثر التوجه نحو التركز أيضًا بالأوضاع المالية المحلية العامة، وتركيبة نظام التقاعد الإيطالي، وانهيار النظام السياسي القديم في عام 1992. وكانت النتيجة: إلغاء السلّم المتحرك للأجور (الذي شمل ربط الأجور بمؤشر التضخم) وفرض تجميد للأجور في عام 1992، وتأسيس إطار عمل جديد لسياسة الدخول والمساومة الجمعية في عام 1993، واتفاق جديد على المعاشات التقاعدية جرت الموافقة عليه من خلال استفتاء في عام 1995. الفكرة هنا أيضًا أن العلاقة بين العولمة والبنى التشاركية ونتائج السياسات ليست بسيطة.

تجدر الإشارة إلى ثلاث نقاط متمايزة لكنها مترابطة: أولاها متصلة بوجود، أو عدم وجود، بنى تشاركية. والثانية متصلة بدور هذه البنى، والثالثة متصلة بتأثيرها. ربما تؤدي المنافسة الدولية المتزايدة إلى استحداث بنى تشاركية، أو مواصلة الاعتماد عليها، كما في الحالات التي توقفنا عندها أعلاه، بإيجاز. فمن ناحية، ربما تردّ حكومة ما على هذا الضغط بالانسحاب من المناقشات الدائرة في شأن الأسعار والدخول كما كانت حال المملكة المتحدة بعد عام 1979. لكن الراجح أن تتأثر الاستراتيجيا التي تعتمدها حكومة ما بالسياق الاقتصادي والسياسي المحلي.

لا ريب في أنه حتى عندما تستحدث حكومة ما بنى تشاركية، أو تواصل

European University Institute, 1997), and S. Vitols and S. Casper, «The German model in the 1990s: problems and prospects,» *Industry and Innovation*, vol. 4, no. 1 (1997), pp. 1-14.

(48) Hirst and Thompson, pp. 180-185.

استخدام بنى قائمة، فلا يعني ذلك أن الوظائف التي أدتها تلك البنى في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته هي ذاتها الوظائف التي أدّتها في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. لذلك، يرى مارتن رودس[49] أن التشاركية التنافسية التي سادت في ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته صُممت لتعزيز المنافسة الدولية وليس لتقاسم أهداف التشاركية القديمة المتصلة بالمساواة وإعادة توزيع الثروة. ويرى أيضًا أن العلاقة التبادلية في التشاركية المعاصرة مختلفة تمامًا لأن ما تحصل عليه النقابات هو إسماع صوتها وفرصة للتأثير في سوق العمالة وسياسة الرفاهية وليس حقوقًا ومستحقات.

المسألة الجوهرية من بعض الوجوه هي تحديد إن كان وجود بنى تشاركية من هذا النوع يؤثّر في ما تقوم به الحكومات. يؤكد هيرست وتومبسون[50] وجود هذا التأثير، وأنه يساعد خصوصًا في ضمان تقديم رعاية مستمرة عالية. وعلى نحوٍ مشابه، كما في حالة أستراليا، رأى بعض المراقبين أنه كان للتشاركية، المتلازمة مع ثماني اتفاقات توصّل إليها المجلس الأسترالي للنقابات التجارية (ACTU) بين عامي 1983 و1996 تأثير مهم في سوق العمل والسياسة الصناعية خلال تلك المدة[51]. في الحقيقة، تزعم كابلينغ وغاليغان أن أستراليا لم تحرر نظامها التجاري إلا بعد استحداث عدد من الخطط الصناعية على النسق التشاركي، وقد صُممت لتمكين الصناعة من الرد بفاعلية أكبر على المنافسة الدولية. الفكرة هي أن وجود تلك الاتفاقات، ولاسيما في ثمانينيات القرن الماضي، إلى جانب دواعٍ سياسية/انتخابية نناقشها بعد قليل، كان عاملًا مهمًا في التأثير في طريقة تأثّر ضغط المنافسة الدولية في نتائج السياسات.

---

(49) Rhodes, *Understanding Governance.*

(50) Hirst and Thompson.

(51) A. Capling and B. Galligan, *Beyond the Protective State: The Political Economy of Australia's Manufacturing Industry* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), S. Goldfinch, *Remaking New Zealand and Australian Economic Policy: Ideas, Institutions and Policy Communities* (Wellington: Victoria University Press, 2000), and G. Singleton, *The Accord and the Australian Labour Movement* (Melbourne: Melbourne University Press, 1990).

التأثير لا يقتصر على هيكل الاقتصاد أو وجود بنى تشاركية أو عدم وجودها. حتى إن لم نؤمن بالقوة الكاملة لحجة نيكولاس روز[52] التي تقول إن في مجالي صنع السياسة وتطبيقها، الميراث أهم من الاختيار، ومع ذلك، من الواضح أن السياسات السابقة هي ما يصوغ السياسات الراهنة. بهذه الطريقة، إذا اتخذنا المملكة المتحدة مثالًا، فسنجد أن التحول إلى سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، خصوصًا سرعة البلاد في اعتماد الخصخصة وسياسات سوق العمالة الناشطة، راجع بدرجة كبيرة إلى الطابع المحدود لديمقراطيتها الاجتماعية في المرحلة السابقة. وهناك عدد كبير من المؤلفات التي تشكك في كون المملكة المتحدة طبقت مبدأ كينز يومًا، أو اعتمدت الديمقراطية الاجتماعية أو مبدأ الإجماع بعد الحرب[53]. القوة الدافعة لهذه الحجة هي أن هناك استمرارية إلى حد بعيد في السياسة الاقتصادية البريطانية التي اعتُمدت قبل الحرب، وفي أثناء ما يسمى إجماع ما بعد الحرب، وفي أثناء التاتشرية. الدفاع عن الجنيه الاسترليني كان السياسة الأساسية طوال تلك المدة. لكن أغلبية المراقبين لن توافق كير وديفيد مارش[54] في مقولتهما التي فحواها أن التاتشرية تجسيد للماضي بقدر ما كانت ابتعادًا منه. لكن أغلبية المراقبين ستقر بأن الديمقراطية الاجتماعية في المملكة المتحدة كانت من نوع خاص ومحدود جعل التحول إلى الليبرالية أسهل في المملكة المتحدة منه في أوروبا.

(ج) السياق الاجتماعي-السياسي المحلي

ذكرنا سابقًا أن المشكلات التي يعانيها جلّ المؤلفات التي تناولت العولمة

---

(52) R. Rose, «Inheritance Before Choice in Public Policy,» *Journal of Theoretical Politics*, vol. 2, no. 3 (1990), pp. 263-291.

(53) للاطلاع على عرض لذلك، يُنظر: P. Kerr, «The Postwar Consensus: A Woozle that Wasn't?,» in: D. Marsh, J. Buller, C. Hay et al., *Post-war British Politics in Perspective* (Cambridge: Polity Press, 1999).

(54) P. Kerr and D. Marsh, «Explaining Thatcherism: Towards a Multidimensional Approach,» in: Marsh, Buller, Hay et al.

اقتصادية الطابع، وتركِّز على التطورات الاقتصادية وتعتبرها عوامل تُملي القرارات الحكومية أو تقيّدها بقوة. لكن البنى الاجتماعية والسياسية تقيّد يد الحكومات أو تُطلقها أيضًا.

- البنية السياسية

من الواضح أنه يمكن البنى السياسية أن تكون كابحًا لتغيير راديكالي، وبالتالي تخفف من تأثير الضغط الاقتصادي العالمي. ولا شك في أن تغيير التوجه السياسي في النظم التي تتميز بسلطة تنفيذية قوية أسهل. لذلك، يرى هيرست وتومبسون[55] أن:

> الدانمارك لا تفتقر إلى أصوات النخب التي حققت نجاحًا باهرًا في تحويل دول مثل المملكة المتحدة ثم نيوزيلندا نحو مسار مناهض لدولة الرفاهية. لكن الشيء الذي لا يزال غائبًا هو القدرة السياسية. فأغلبية الحكومات الدانماركية عبارة عن ائتلافات تفتقر إلى أغلبيات مطلقة. وعندما تواجه الأحزابُ السياسية دعمًا شعبيًا قويًّا لدولة الرفاهية، تتردد هذه الأحزاب في العمل بموجب الحجج الداعية إلى إصلاح جذري.

في الواقع، تكتسي حالة نيوزيلندا أهمية خاصة هنا. شرعت الحكومة العمالية التي انتُخبت في عام 1984 في برنامج بعيد المدى للتحرر الاقتصادي. بتوافر أغلبية برلمانية كافية، استطاعت الحكومة الدفع باتجاه هذه التغييرات على الرغم من حقيقة أنه لم تُطلَق حملة دفاعًا عن برنامج إصلاحات اقتصادية[56]. لكن نيوزيلندا طبّقت النظام الانتخابي النسبي المختلط في عام 1996 بعد 150 عامًا من نظام التمثيل الأكثري، لأسباب جلّها الحيلولة دون شروع حكومة مستقبلية في سلوك اتجاهات جذرية جديدة من دون تفويض حقيقي أو تشاور مع المصالح الاجتماعية. ويصعب الاعتقاد أن هناك دليلًا أفضل على الدور الذي يمكن أن تضطلع به البنى السياسية.

---

(55) Hirst and Thompson, p. 174.

(56) Goldfinch.

يمكن البنى الفدرالية أيضًا أن تؤثِّر في قدرة الحكومة على الرد على المنافسة العالمية المتزايدة. في هذه البنى الفدرالية، خصوصًا البنى الشبيهة بالبنى الأسترالية حيث تشكِّل الغرف التشريعية (المجلس) الثانية القوية مصالحَ الدولة، يجب على الحكومة المركزية أخذ تلك المصالح في الحسبان. في الواقع، يشير غولدفينش إلى أن الهيكل الفدرالي في أستراليا عامل مهم يساعد في تفسير التطور المختلف للسياسات العقلانية الاقتصادية ونجاحها في أستراليا مقارنة بنيوزيلندا.

- التغيرات في القيم الاجتماعية والسياسية

تميزت حقبتي ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته بتحويل متزايد للمنافسة الاقتصادية. لكن تعاظمت أهمية القضايا البيئية والجندرية على المستوى السياسي ولدى الحركات الاجتماعية التي تناضل من أجل هذه القضايا على المستويين الوطني والدولي. أضف إلى ذلك تعاظُم أهمية القضايا المتصلة بمعاملة الشعوب الأصلية في دول مثل أستراليا ونيوزيلندا وكندا. ويليق بنا الإشارة إلى نقطتين في هذا المقام: الأولى هي أن هذه القضايا أثرت في سلوك الناخبين وسلوك الحكومات[57]. والثانية هي أن العلاقة بين هذه القضايا واشتداد التنافس الاقتصادي علاقة معقدة وعدائية غالبًا. ويرى دُعاة حماية البيئة والمدافعون عن حقوق الشعوب الأصلية غالبًا أن الشركات العابرة الحدود الوطنية جزء من المشكلة. بناء على ذلك، ربما تقف الحكومات ضد مصلحة الشركات العابرة الحدود الوطنية في الأسواق المالية الدولية استجابة لهذه القضايا ولأسباب أيديولوجية أو انتخابية أيضًا.

في المقابل، يعرض ميشيل كيتنغ[58] صورة مختلفة للقيم الاجتماعية والسياسية المتغيرة في أستراليا خلال هذه المدة. يشير إلى زيادة التعليم ومجتمع أكثر انفتاحًا قاد إلى زيادة الازدهار بالنسبة إلى أكثر الناس. وأثمرت

---

(57) لمعرفة تأثيرها في أستراليا ونيوزيلندا، يُنظر: Goldfinch.

(58) M. Keating, «The pressures for change» in: M. Keating and G. Davis, *The Future of Governance* (Sydney: Allen & Unwin, 2000).

التغيرات الاقتصادية في الوقت عينه أمنًا أقل وشكوكًا أكبر في السلطة، وسخطًا سياسيًا، وفردانية أكبر واستعدادًا أقل لمساندة فرض ضرائب أكبر وهذا هو الأهم. ويرى أن سياسة الحكومة تتأثر بهذه التغيرات، وأن الحكومات الأسترالية سعت إلى الرد باستهداف الخدمات، وتنفيذ سياسات أكثر فاعلية وكفاءة، لكن ليس في مواجهة الناخبين في مسألة الضرائب.

لا يهمنا في هذا المقام البت في هذا الجدال أو الزعم بأن أستراليا حالة قياسية. لكننا نود تأكيد ثلاث نقاط: الأولى هي أنه من الأهمية وضع التغيرات الاقتصادية في سياق التغيرات الاجتماعية الأخرى وليس تفضيلها. والثانية أن من المهم بالتالي معاينة كيفية ارتباط التغير الاقتصادي بالقيم الاقتصادية والتغير الاجتماعي والقيم الاجتماعية والاقتصادية. والثالثة التي بدورها تقودنا إلى الموضوع الرئيس لهذا البحث هي أنه لا يمكن المرء بالتأكيد قراءة العواقب السياسية أو تقديم مسارات سياسية حالية ومستقبلية بمجرد العلم باشتداد المنافسة الدولية[59].

– القيود الانتخابية

تنشأ الأحزاب السياسية في أغلب الحالات لمحاولة الوصول إلى السلطة. بناء على ذلك، يتأثر سلوك الحكومات دائمًا برغبتها في أن يُعاد انتخابها. ومن الواضح أن لأداء الحكومات الاقتصادي تأثيرًا حاسمًا في فرص إعادة إنتخابها، مع أن التكوين الاستطرادي لذلك الأداء الاقتصادي وكيف يتصوّره الناخبون ربما يكون ذا أهمية خاصة، كما سنناقش بعد قليل. لكن عوامل أخرى، مثل العوامل التي ناقشناها في المبحث الأخير، تؤثّر أيضًا في السلوك الانتخابي وفي تحديد الحكومات للسياسات التي ستُكسبها أو تُفقدها أصواتًا انتخابية. وإضافة إلى ذلك، ربما يكون للحكومات صلات بنيوية أو تاريخية أو أيديولوجية معينة بجماعات مصلحة معينة تؤثّر في قراراتها السياسية. وفي هذا الصدد، المثال الأسترالي معبّر هنا أيضًا. ففيما انتهجت حكومتا هاوكي

(59) P. Kelly, *The End of Certainty* (Sydney: Allen & Unwin, 1992).

وكيتينغ سياسات اقتصادية عقلانية مدفوعة بدرجة كبيرة بضغط تنافسي اقتصادي دولي، واجهتا أيضًا تطورات اجتماعية أخرى كان لها صدىً انتخابي، وعملتا في سياق سياسي كان لصلاتهما التاريخية بالحركة النقابية التجارية فيه أهمية.

(د) الخطابات

القضية الأخيرة التي نود مناقشتها هي دور الخطابات في صوغ نتائج السياسات. يرى هاي[60] أن القوة الحقيقية للعولمة تكمن في تكوينها الاستطرادي لا في «حقيقتها» المادية. وعلى التحديد، يرى هاي أن مدى العولمة محل خلاف (يتقاسم موقفُه هنا كثيرًا مع موقف هيرست وتومبسون)؛ وأن الصلة بين النفقات الاجتماعية والتنافس الدولي معقدة، لذلك هناك حجة قوية في أن الإنفاق الاجتماعي يمكن أن يقوي التنافس عوضًا عن إضعافه؛ وأنه يوجد خطابات للعولمة تثير الخلاف، ومزيج هذه الخطابات يختلف بحسب الزمان والمكان. ويبيّن هاي بالتعاون مع روزاموند الشروط الكثيرة التي تُستخدَم العولمة بموجبها عوضًا عن التكامل الأوروبي، والعكس بالعكس. مثال ذلك، يجادلان أن الاستدلال بالعولمة يصبح راجحًا حيث يفتقر التكامل الأوروبي إلى الشعبية و[رفضه] غير محل خلاف، حيث لا يمكن الحكومات زعم أنها مؤثّرة في عملية التكامل، وحيث المقاربة في التكامل تتم على قدم المساواة عادة، وحيث يُنظر إلى العولمة على أنها إيجابية[61].

إذا كان هاي يشير في الظاهر إلى أن الأفكار المتصلة بالعولمة تؤدي دورًا مهمًا في صوغ نتائج السياسات، فإن عمله يثير أسئلة مهمة أيضًا (يقرّ بها هاي نفسه) عن كيفية ارتباط هذه الخطابات بالسياق الاقتصادي والسياسي

---

(60) C. Hay, «Common trajectories, variable paces, divergent outcomes? Models of European capitalism under conditions of complex economic interdependence,» *Review of International Political Economy*, vol. 11, no. 2 (2004b), pp. 231-62.

(61) C. Hay and B. Rosamond, «Globalisation, European Integration and the Discursive Construction of Economic Imperatives,» *Journal of European Public Policy*, vol. 9, no. 2 (2002), pp. 147-167.

والثقافي الأعم الذي تُطرح فيه. ذلك أنه لحيازة فهم وافٍ للعولمة، يجب استطلاع: العمليات الاقتصادية الفعلية التي تقيد الدول والتكوين الاستطرادي لتلك القيود وطريقة صوغ هذه الخطابات بدورها بالسياق الذي تُطرح فيه. وبحسب هيفرمان[62]، يجب على الأفكار «أن تعمل مع بذرة المصالح الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وليس ضدها، ومع الدولة أو من دونها، وبما يتفق ومتطلبات الاقتصاد». وهذا يعني استطلاع الخطابات المهيمنة التي تستخدمها النخب السياسية وكذلك استطلاع السياق الأعم الذي تُطرح فيه هذه الخطابات. وكما أشار بلايث[63]، «ربما تُنبئنا لعبةُ النخبة بكيفية انتقال الأفكار من لوح الطباشير إلى الحزب، لكنها لا تُنبئنا بكيفية تفضيل أفكار على أفكار أخرى أو سبب ذلك». لذلك، إذا كان المراد التعامل مع الأفكار بجدية، علينا أن ندرس الأسباب التي تفسر هيمنة خطابات معينة (خطابات العولمة في هذه الحال).

لنعد إلى حالة المملكة المتحدة. رأينا أن المدى الفعلي للعولمة محدود مع أن المملكة المتحدة أكثر انكشافًا أمام الضغط الاقتصادي الخارجي من الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. لكن الحكومة العمالية تجادل بشراسة أن العولمة تعني أن لا خيار إلا انتهاج سياسات ليبرالية جديدة[64]. لذلك، الحكومة مقيّدة بالخطاب المهيمن للعولمة أو الذي يتحدث عنها وليس بـ «حقيقة» الهيمنة.

يثير كل ما تقدّم السؤال الجلي الآتي: لِمَ تنتهج الحكومة العمالية سياسات ليبرالية جديدة إذا كان الضغط الاقتصادي الدافع في هذا الاتجاه ليس بالشدة

---

(62) R. Heffernan, «'The possible as the art of politics': understanding consensus politics,» *Political Studies*, vol. 50, no. 4 (2002), p. 749.

(63) M. Blyth, «'Any More Bright Ideas?' The Ideational Turn in Comparative Political Economy,» *Comparative Politics*, vol. 29, no. 2 (1997), p. 230.

(64) M. Watson and C. Hay, «The Discourse of Globalisation and the Logic of No Alternative: Rendering the Contingent Necessary in the Political Economy of New Labour,» *Policy & Politics*, vol. 31, no. 3 (2003), pp. 289-305, and N. J.-A. Smith, *Showcasing Globalisation? The Political Economy of the Irish Republic* (Manchester: Manchester University Press, 2005).

التي يشير إليها بعضهم؟ إذا أمعنا النظر في المضامين الخطرة لهذا السؤال، فسنرى أن العلاقة (العلاقات) بين الحقيقة (الحقائق) والخطاب (الخطابات) معقدة.

ربما يجادل المرء أن حزب العمال الجديد لا يعرف الحقيقة. ربما يكون في هذه الدعوى قدر من الصحة. وكما يشير هاي[65] بحق، لا تمتلك الجهات الفاعلة معلومات وافية عن السياق الذي تجد نفسها فيه، لكن يتعين عليها تفسير ذلك السياق، وربما تكون تفسيراتها خاطئة. ومع ذلك، يتعين أن يردَّد صدى ما للأفكار في تجارب الناس إذا كان المراد اعتمادها[66]. وكما ذكرنا، باتت دول عدة أكثر انكشافًا أمام الضغط الدولي الآن منها في الماضي. لذلك، ربما يكون مفهوم العولمة قويًا لأنه يظهر أنه يصور العمليات «الحقيقية» على التحديد. وبحسب ما يكتب والش[67]، «تقلص الأفكارُ الشكوكَ حيال كيفية عمل العالم الاجتماعي بإتاحة نماذج مبسطة للحقيقة لصناع السياسة». ربما تشوّه هذه الحقيقة بشكل صارخ بالطبع. لكن النقطة الأساسية هنا هي أن خطاب العولمة الذي يتبناه حزب العمال الجديد لم يأتِ ببساطة من فراغ، بل إنه مرتبط، جزئيًا على الأقل، بالعمليات الاقتصادية «الحقيقية».

ربما يفترض المرء أيضًا أن حزب العمال الجديد انتهج سياسات ليبرالية جديدة لأنه يرى أنها الأفضل، مستخدمًا حجة العولمة باعتبارها أداة نافعة لدعم رأيه. تصبح العولمة فرصة هنا بالطبع، لا مجرد قيد (كما أنه يمكن أوروبا أن تكون فرصة وليس قيدًا فحسب، خصوصًا في نظر حزب المحافظين). يستخدم حزب العمال الجديد مقولة العولمة، خصوصًا للإشارة إلى أنه ليس هناك خيار إلا انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة، كي لا

---

(65) Hay and Rosamond.

(66) D. Marsh, «Explaining Change in the Post-war Period,» in: *Post-war British Politics in Perspective* (Cambridge: Polity Press, 1999)

(67) J. I. Walsh, «When do Ideas Matter? Explaining the Successes and Failures of Thatcherite Ideas,» *Comparative Political Studies*, vol. 33, no. 4 (2000), p. 485.

يُلام على أي تخفيضات في التقدمات الاجتماعية أو أي زيادات في عدم المساواة. وكانت تلك أداة نافعة في يد حزب العمال الجديد بالتأكيد في تقليص مدى فاعلية الهجمات التي شنّها «حزب العمال القديم» على السياسة الاقتصادية.

لكن حتى لو اعتمدنا هذا النهج، فإنه يقودنا مباشرة إلى السؤال الآتي: ما سبب اعتقاد حزب العمال الجديد أن السياسات الليبرالية الجديدة هي الأفضل؟ ربما يليق بنا في هذا المقام النظر إلى دور السياق الاقتصادي الخارجي (انكشاف بريطانيا أمام الأسواق الدولية أكبر من انكشاف الدول الأخرى في أوروبا). في المقابل، ربما يشير المرء إلى أن تفضيلات سياسة حزب العمال الجديد مدفوعة بدواعٍ سياسية، وانتخابية خصوصًا. لذلك، ربما ينتهج هذه السياسات لتوليد صورةِ امتلاك مقدرة اقتصادية في الحكم في وضعية انتخابية ومؤسساتية حزبية. تفتح هذه المقولةُ محاور لافتة أخرى: إذا كانت الحكومات مدفوعة بدرجة كبيرة بالرغبة في الفوز في الانتخابات، وإذا كانت الانتخابات تتقرر بناء على المقدرة الاقتصادية للحكم، فإن الشغل الشاغل هو العوامل التي تصوغ صور المقدرة الاقتصادية للحكم؟ وهذا يعيدنا إلى المقدرة الاقتصادية «الحقيقية» وكيفية تكوينها استطراديًّا.

ترتبط هذه النقطة بنقطة أخرى، لأن تأثير الخطابات تضعفه عوامل مادية وكذلك الخطابات الراهنة. ربما تبدو الأفكار المتصلة بالعولمة مُغرية، ويعود ذلك جزئيًا إلى أنها وسيلة لإعادة صوغ الخطابات الراهنة، ولاسيما خطاب الليبرالية الجديدة. وكما يجادل هيرست وتومبسون[(68)]، إن خطاب العولمة كان هبة لليمين لتوفيره حجة جديدة تدعم رفع الضوابط، والتجارة الحرة، وتقليص القطاع العام «عقب الإخفاق الكارثي لتجارب السياسات النقدية والفردانية في ثمانينيات القرن الماضي».

يتعيّن أن يتردد صدى الأفكار بدورها في الخطابات الاجتماعية الثقافية

---

(68) Hirst and Thompson, p. 262.

الأعم إذا كان المراد لها النجاح. ففي إيرلندا مثلًا، أُدرجت الأفكار المتصلة بالعولمة في الخطابات الراهنة للهُوية الوطنية[69]. انطلق الخطاب الوطني الإيرلندي منذ ستينيات القرن الماضي «من افتراض أن الغاية الأساسية جني ثمار المشاركة الاقتصادية الكاملة في الاقتصاد العالمي»[70]. قُدمت العولمة باعتبارها وسيلة تمكّن إيرلندا من أن تصبح ندًّا على الساحة الدولية على الصعيدين الاقتصادي والسياسي. وكما صرّح سياسي إيرلندي، العولمة تعني «أننا جميعًا قوى عظمى الآن»[71].

لكن بموجب ما تقدّم، لا تسهّل الخطابات الراهنة بالضرورة أفكارًا معينة، بل يمكن أن تقيّدها. ففي أستراليا مثلًا، قوبل خطاب العولمة المهيمن باستجلاء المشاعر الراهنة المناوئة للهجرة التي صيغت بدلالة شعار «أمة واحدة». يجري هذا الصراع الاستطرادي في سياق التغيرات الاجتماعية والسياسية الأعم، مثل تحديث ثقافة المستوطنين البيض والدفاع عن حقوق الشعب الأصلي. وبحسب ما كتب جونسون (2000: 146)، «إن قضايا الجنوسة والجنسانية والعِرق والإثنية تتحدى علاقات السلطة القديمة ومفاهيم المواطنة الليبرالية... القضايا الاقتصادية الأساسية تشمل تغير العلاقات بين الدولة والاقتصاد في الخطاب الأسترالي المتلازم مع تطوير أيديولوجيا ليبرالية جديدة». ربما يكون هذا الطعنُ ظاهرة عالمية - أبرزتها الطبيعة الدولية الحقيقية للحركة المناهضة للعولمة، بل إنه يجري تحدي خطاب العولمة حتى في الدول التي يهيمن فيها هذا الخطاب. ففي إيرلندا مثلًا، اعتُبر رفضُ الناخبين معاهدة نيس الخاصة بتوسيع الاتحاد الأوروبي، ولو من بعض الوجوه، انعكاسًا للمشاعر المناهضة للعولمة وتنامي مشاعر السخط على الأنموذج السياسي المهيمن[72]. وهنا أيضًا، يسلط ذلك

---

(69) Smith, *Showcasing Globalisation?*.

(70) R. Breen et al., *Understanding Contemporary Ireland: State, Class and Development in the Republic of Ireland* (Dublin: Gill & Macmillan, 1990), p. 38.

(71) L. O'Donnell, «Opening address by the Minister of State at the Department of Foreign Affairs with Special Responsibility for Overseas Aid and Human Rights,» paper presented to 19th Annual Conference, *Royal Irish Academy*, 20/11/1997.

(72) *Irish Times*, 09/06/2001.

الضوء على التعقيد الفائق وعلى الطريقة المشروطة التي يُستخدم خطاب العولمة بوساطتها.

خلاصة

إن الهدف من هذا الفصل ذو شقين: **الأول** عرض المواقف المنوعة في المؤلفات التي تناولت موضوع العولمة، ولاسيما تلك المتصلة بتأثير العولمة في الدولة القومية؛ **الثاني** معاينة، بمزيد من التفصيل، العلاقة المعقدة بين العمليات الاقتصادية والخطاب أو الخطابات ونتائج السياسات. وكان لنا في سياق ذلك ثلاثة مزاعم أساسية: **الأول** أننا جادلنا، على الضد من كثير من الروايات التقليدية، أنه لا يمكن المرء استنتاج حصول «تجويف» للدولة بسبب العولمة. ليس مرد ذلك إلى أن الضغط الاقتصادي الخارجي يخف بدرجة كبيرة في السياقات الوطنية المتمايزة فحسب، بل ولأن هذا الضغط الاقتصادي، بحسب ما أثبت هاي، ليس «معولَمًا» على الإطلاق. **والثاني**، وعلى الضد أيضًا من أغلبية الروايات التقليدية وهذا يشمل أطروحة العولمة المعقدة، هو تشديدنا على الحاجة إلى التعامل مع دور الخطابات بجدية. وإذا كانت العوامل الاقتصادية الخارجية تؤثِّر بالتأكيد في الخيارات السياسية المتاحة لدولة ما، فإن التكوين الاستطرادي لذلك السياق يثير ردود الحكومات بدرجة كبيرة. **والثالث**، واعتمدنا هنا على مقاربة هاي، هو أن تلك الخطابات لم تبرز من فراغ ببساطة، بل تبلورت بشكل حاسم من خلال السياق الاقتصادي والسياسي والثقافي الأعم الذي طُرحت فيه. بهذا المعنى، من الأفضل اعتبار العلاقة بين المادي والافتكاري جدلية، أي إنها تفاعلية وتكرارية. لذلك، المسألة لا تتعلق بما إذا كان للضغط الاقتصادي والعوامل السياسية والعوامل الافتكارية وما إلى ذلك «أهمية» بقدر ما هي متعلقة بكيفية تفصيلها للبحث في الطريقة المعقدة لتفاعل هذه العوامل ضمن سياقات معينة. سعينا إلى إعطاء فكرة عن الطريقة التي ربما تتيح القيام بذلك عبر طائفة من الأمثلة المختلفة ودراسات حال بعض الدول.

مطالعة إضافية

Dicken, P. *Global Shift: Transforming the World Economy*. London: sage, 2003.

Hay, C. and D. Marsh. *Demystifying Globalization*. Basingstoke and New York: Macmillan, 2000.

Held, D. et al. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Polity, 1999.

Hirst, P. and G. Thompson. *Globalization in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. Cambridge: Polity Press, 1999.

Weiss, L. *States in the Global Economy: Bringing Domestic Institutions Back In*. Cambridge University Press, 2003.

الفصل العاشر

تحوُل الدولة

غيورغ سورنسن

مقدمة

هناك جدل شامل دائر منذ وقت في شأن تحوُّل الدولة[1]. جدل مدفوع بالعولمة الاقتصادية؛ إذ سارع مراقبون كثر إلى الإشارة إلى أن شبكات الاتصال الاقتصادية العالمية غيرت الجوهر الاقتصادي للدول بطرائق رائدة كونها أضعفت ما كان ذات يوم اقتصادات وطنية سائدة. كما إن هذا الجدل مدفوع بعمليات التعاون والتكامل السياسي في أوروبا وتطوُّر شبكات الاتصال للحوكمة على نطاق عالمي. ساعدت هذه العمليات الاقتصادية والسياسية بدورها في تحدي المفاهيم التقليدية لكيان الدولة والمواطنة، وبالتالي أثارت جدلًا جديدًا في شأن الهُوية والجماعة. وساعد جميع ما تقدَّم في الحث على تأملات جديدة في تكوين السيادة ومستقبل الدولة ذات السيادة. أخيرًا، ساهمت نهاية الحرب الباردة، إضافة إلى حوادث 11 أيلول/ سبتمبر (2001)، في إجراء مداولات جديدة في شأن مستقبل الحرب والصراع العنيف. ونظرًا إلى الدور المحوري الذي تقوم به الدول في الرفاهية الاجتماعية، يُعنى هذا الجدل بمصير الدولة أيضًا.

يسعى هذا الفصل إلى تعريف أهم عناصر الجدل الدائر في شأن تحوُّل

---

(1) J. N. Rosenau, *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity* (Princeton: Princeton University Press, 1990); J. A. Camilleri and J. Falk, *The End of Sovereignty?* (Aldershot: Edward Elgar, 1992); K. Ohmae, *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economies* (London: HarperCollins, 1996); S. Strange, *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy* (New York: Cambridge University Press, 1996); D. Held et al., *Global Transformations: Politics, Economics and Culture* (Cambridge: Cambridge University Press, 1999); L. Weiss, *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era* (Cambridge: Polity Press, 1998), and R. Rosecrance, *The Rise of the Virtual State* (New York: Basic Books, 1999).

الدولة، والتحقيق في كيفية ارتباط المواقف المعتمدة بالآراء النظرية الأساسية المختلفة[2]. يتضمن هذا الجدل ثلاث وجهات نظر محورية، تتميز بآراء مختلفة حيال ما يحصل للدولة[3]. يمكن تسمية أحد هذه الآراء برأي «انكفاء الدولة»، ويجادل أن التغيرات الجارية تهديد خطر لسلطة الدولة واستقلالها. وهناك من يرى أن التغيرات تبشر بانتهاء الدولة ذات السيادة كما نعرفها الآن. والرأي الآخر هو رأي «مركزية الدولة»، وفحواه أن الدولة تحتفظ بأهميتها المميزة. ونشير إلى أن التغيرات الجارية ليست جديدة في الواقع ولا هي شديدة الاختلاف عما حصل سابقًا، وتبقى الدول قوية وتتمتع بسلطات خاصة.

أخيرًا، يركز الرأي الثالث على تحوُّل الدولة، مُعتبرًا أن موقفَي «الانكفاء» و«مركزية الدولة» يوفران رؤى، لكنّ فيهما عيوبًا خطرة. تُعنى هذه الرؤى بحقيقة أنه إذا كانت الدول قد خسرت نفوذها واستقلالها في بعض النواحي بحسب ما ورد في مقولة «الانكفاء»، فقد قويت شوكتها في نواحٍ متنوعة بحسب ما تؤكد مقولة «مركزية الدولة». العيوب التي أشرنا إليها هي التعريفات الضيقة والافتقار إلى تحليل شامل. يقلل الرأيان على نحوٍ زائد من شأن عملية التغير العامة في كيان الدولة ذات السيادة بمرور الوقت، ما يؤدي إلى بروز نقاط قوة جديدة في بعض النواحي وإلى بروز نقاط ضعف جديدة في نواحٍ أخرى.

يمكن وصف هذا الرأي الأكثر شمولية بالتحولي. ربما سيقول أغلبية الباحثين إنها تحولية اليوم، لكن الشيطان يكمن في التفصيلات: ما هو مقدار التغير وفي أي النواحي المهمة حصل، وماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الوضع الإجمالي للدولة؟ هل يمكن تعميم هذه التغيرات، أم أن كل دولة ذات سيادة فريدة حيث يكون التعميم مُحالًا؟

---

(2) للاطلاع على معالجة معمقة، علمًا أن بعض ما يأتي يعتمد على ذلك العمل، يُنظر:
G. Sørensen, *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2004).

(3) Sørensen and Held et al.

سيبحث هذا الفصل في أن تحديد بعض الاتجاهات العامة ممكن: نحن نعرف أن الأنموذج القديم للدولة قومية محددة المعالم مناطقيًا كما كان في أواسط القرن العشرين لم يعد صالحًا. ومع أننا لسنا متأكدين بالمطلق من الشيء الذي يحل محلّها، فإن هذا سببٌ شمية عدم الدقة في «مابعد المصطلح» (post-terminology): يُزعم غالبًا أن الدولة في طور «مابعد الوطنية»، أو «مابعد الصناعية» أو ما «مابعد السيادية»، أو غير ذلك، ويمكن استنباط بعض الأفكار العامة حيال ما يجري.

تعاين المباحث الآتية الجدل الدائر في شأن تحوُّل الدولة في النواحي الأساسية: الاقتصاد والتغيرات الاقتصادية؛ الجماعة؛ السيادة. ثم تجمع التغيرات المنوعة في كيان الدولة ونشير إلى كيفية تفسيرها بدلالة دولة (من نوع مابعد الحداثة) مثالية جديدة. وتثبت في مبحث تالٍ من وجود صلة بين نظرية الدولة والمواقف الرئيسة في الجدل الدائر في شأن تحوُّل الدولة. وسنبين كيف أن النظريات المختلفة في شأن الدولة مرغمة على النظر إلى التغيرات الجارية من منظور معين. وبالتالي فإن الآراء النظرية منحازة دائمًا في تحليلها لما يجري.

قبل أن نبدأ، حريٌّ بنا الإشارة إلى أن مجمل الجدل الدائر في شأن تحوُّل الدولة يكتنفه انحياز أوروبي التوجه: هذا الجدل معني بالدولة الليبرالية المتقدمة في أوروبا وأميركا الشمالية وشرق آسيا. وليس فيه ذكر للدول الضعيفة جدًا في الجنوب، خصوصًا جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، أو الدول المتعصرنة في آسيا وأميركا اللاتينية. وبما أن هذا الفصل يتابع ذلك الجدل، فهو يتضمن أيضًا هذا الانحياز الأوروبي التوجه أو «الغربي التوجه».

التحول الاقتصادي: تأثيرات العولمة

تتمحور العولمة الاقتصادية[4] حول استشراء العلاقات الاقتصادية بأشكالها كلها عبر الحدود: الإنتاج، التوزيع، التمويل، الإدارة. لا أحد ينكر نشوء العولمة الاقتصادية: باتت الاقتصادات الوطنية في العالم أكثر ترابطًا في ما بينها من أي

(4) انظر الفصل التاسع أيضًا من هذا الكتاب.

وقت مضى. لكن الآراء لا تكون على هذا القدر من التوافق عند تفسير هذه التطورات.

يرى بعض المنظرين أن هناك اقتصادًا عالميًا في طور التكوين[5]، إذ إنه يجري استبدال ما يسمى «التكامل السطحي» الذي «تجلى بدرجة كبيرة من خلال الاتجار الصرف بالسلع والخدمات بين شركات مستقلة» بـ «التكامل العميق» الذي يعني أن «قطاعات واسعة من النشاط الاقتصادي باتت منظمة أساسًا بوساطة شركات عابرة الحدود الوطنية. يمتد التكامل «العميق» إلى مستوى إنتاج السلع والخدمات، ويزيد التجارة المرئية وغير المرئية، إضافة إلى ذلك. من هنا، تزداد الصلات بين الاقتصادات الوطنية تأثرًا بالنشاط الذي يضيف قيمة عبر الحدود ضمن الشركات العابرة الحدود الوطنية... وضمن شبكات الاتصال التي أقامتها تلك الشركات»[6]. يساند هذا النوعُ من التحليلات في الأغلب رأي «انكفاء الدولة».

في المقابل، يجادل منظرو مركزية الدولة أن العولمة الاقتصادية ليست جديدة في الواقع، فقد كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول غاية في التطور أصلًا غداة الحرب العالمية الأولى. بعبارة أخرى، الحديث عن الاعتماد الاقتصادي المتبادل ليس جديدًا[7].

إن حسم هذا الجدل في شأن نتائج العولمة الاقتصادية ليس سهلًا كون العملية بأسرها بالغة التعقيد في مداها ومحتواها إلى حد أنه يمكن دائمًا إيجاد دليل يساند وجهتي النظر اللتين نعرضهما هنا. لكن هناك هامشًا أيضًا لأرضية مشتركة بين الطرفين. ستوافق أغلبية المراقبين في كلا الجانبين على أن العولمة الاقتصادية جارية في الطرائق الآتية:

---

(5) P. Dicken, *Global Shift: Transforming the World Economy* (London: Paul Chapman, 1998).

(6) UNCTAD, *World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production* (New York: United Nations, 1993), p. 113.

(7) J. E. Thomson and S. D. Krasner, «Global Transactions and the Consolidation of Sovereignty,» in: E. Czempiel and J. N. Rosenau (eds.), *Global Changes and Theoretical Challenges: Approaches to World Politics for the 1990s* (Lexington, MA: Lexington Books, 1989).

- تدويل الفضاءات الاقتصادية الوطنية عبر الاختراق المتنامي (التدفقات الداخلية) والانبساط (التدفقات الخارجية).

- تشكيل كتل اقتصادية إقليمية تضم اقتصادات وطنية عدة - وهذا يشمل، خصوصًا، تشكيل كتل متنوعة منظمة بشكل رسمي في المناطق الثلاث: أميركا الشمالية وأوروبا وشرق آسيا - وتطوُّر صلات رسمية بين هذه الكتل، خصوصًا من خلال «منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ» و«الأجندة الجديدة عبر الأطلسية» واللقاءات الآسيوية الأوروبية.

- تعاظم «التدويل المحلي» أو «المناطق الافتراضية» من خلال تطوير روابط اقتصادية بين السلطات المحلية والإقليمية في المناطق المتجاورة وغير المتجاورة في الاقتصادات الوطنية المختلفة؛ روابط تتخطى غالبًا مستوى الدولة القومية مع أنها ربما تحظى برعايتها.

- توسيع التدويل وتعميقه مع انتقال الشركات المتعددة الجنسية، والمصارف العابرة الحدود الوطنية، والشركات الدولية المُنتِجة للخدمات من النشاط الاقتصادي المحدود في الخارج إلى استراتيجيات أكثر شمولًا وعالمية تصل في بعض الأحيان إلى حد «توطين العولمة»، حيث تنتهج الشركات استراتيجيا عالمية مبنية على استغلال و/أو التكيف مع الفوارق المحلية.

- توسيع النظم الدولية التي تغطي القضايا الاقتصادية والقضايا الأخرى ذات الصلة بالاقتصاد وتعميقها.

- نشوء عولمة مُرْضية من خلال اقتراح أعراف ومعايير عالمية وقبولها، واعتماد قياس عالمي للمعايير، وتطوير أسواق متكاملة عالميًا واستراتيجيات عالمية التوجه، و«استئصال» الشركات التي ليس لها قاعدة عملانية وطنية واضحة[8].

---

(8) B. Jessop, *The Future of the Capitalist State* (Cambridge: Polity Press, 2002), pp. 115-116.

كانت للعولمة الاقتصادية انعكاسات أيضًا على العلاقة بين الدول والأسواق. يعتقد الباحثون الذين يتبنون رأي «مركزية الدولة» أن الدول لا تزال تسيطر على الأسواق، فيما يرى الباحثون الذين يتبنون رأي «انكفاء الدولة» أن الأسواق أقوى كثيرًا والدول، بالتالي، أضعف. لكن عوضًا عن الرأي القائل بـ «خسارة الدول» و«فوز الأسواق» أو الرأي المعاكس، ربما يجوز لنا النظر إلى العلاقة بين الدولة والأسواق على أنها علاقة دائمة التذبذب والتغير لاختلاف السياقات السياسية والاقتصادية. ساهمت الحرب العالمية الثانية في زيادة مستوى مشاركة الدولة في الاقتصاد. وفي أوروبا الغربية على الخصوص، استمر الدور الرائد للدولة بعد الحرب في سياق سياسات التقديمات الاجتماعية الكينزية الحكومية.

لكن التغيرات التي طرأت منذ ثمانينيات القرن الماضي لم تعنِ انكفاء دور الدولة، بل غيّرته بعد وقت وجيز. أولًا، ابتعد نشاط الدول عن التشديد على وظائف الإدارة الاقتصادية إلى التشديد على الوظائف الإجرائية التنظيمية. وعلى سبيل المثال، انطوى نشوء سوق واحدة في سياق الاتحاد الأوروبي على عدد هائل من التوجيهات التنظيمية الرامية إلى إتاحة الحركة الحرة للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والناس.

ثانيًا، تُقسَم السلطة السياسية إلى مصفوفة متنوعة من الوكالات الحكومية أو الأهلية، وكل منها يتفاعل مع طائفة واسعة من الشركات الخاصة والجماعات والمنظمات. تتضمن شبكات الاتصال العامة هذه وحداتٍ خاصة ووحدات حكومية لتكملة الترتيبات القائمة المعتمدة على السوق أو على الحكومة، التي اعتُبِرت غير كافية[9].

بهذه الطريقة، يجري التقريب بين الدول والأسواق. تصبح الدولة كيانًا متعدد الأشكال ومنتشرًا في شبكات معقدة تتضمن مجموعة من الجهات الفاعلة الأخرى. فمن ناحية، يجري الابتعاد عن «الدور المركزي لجهاز الدولة

(9) W. H. Reinicke, «The Other World-wide Web: Global Public Policy Networks,» *Foreign Policy*, vol. 117 (2000), p. 50.

الرسمي في تأمين مشروعات اقتصادية واجتماعية ترعاها الدولة»[10]. ومن ناحية أخرى، يجري سنّ تشريعات حكومية في شبكات عبر حكومية تشمل غالبًا أيضًا مجموعة متنوّعة من الجهات الفاعلة الأخرى.

الخلاصة هي أن الدول تحولت، كما الأسواق، بفعل أوضاع العولمة الاقتصادية. لكن دور الدولة تغيّر بدلًا من أن يتقلّص. تعمل الدول في أحوال مختلفة عن السابق، وهي خاضعة لقيود جديدة من بعض النواحي، لكن الدول طوّرت أيضًا طرائق جديدة لتنظيم السوق، أي إن التحول الجاري يتضمن عناصر «خسارة» و«ربح» للدول.

التحول السياسي: نحو حوكمة متعددة المستويات

ساعدت العولمة الاقتصادية وعوامل أخرى في زيادة الاتصال بين الدول. بعبارة أخرى، تزداد الدول تأثّرًا بحوادث وقرارات تُتخذ خارج أراضيها. وفي الوقت عينه، بات للنشاط الذي تقوم به الدول انعكاسات مطّردة على نطاق صلاحيات هذه الدول وخارجها أيضًا. والنتيجة هي طلب متزايد على التعاون السياسي عبر الحدود[11].

التعاون عبر الحدود آخذ في التطور بطرائق رئيسة ثلاث: في الأولى توسع العلاقات بين الدول، ولاسيما من خلال التعاون في المنظمات الحكومية الدولية. وفي أثناء الحقبة ذاتها، زادت أهمية كثير من المنظمات الدولية بالنسبة إلى الدول الأعضاء[12]. وفي الثانية نمت العلاقات بين الحكومات حيث تزداد وتيرة تواصل الوزارات والوحدات الحكومية الأخرى (مثل الهيئات التنظيمية والمحاكم والفروع التنفيذية) مع نظيراتها في الدول الأخرى ضمن بوتقة كثيفة من شبكات الاتصال السياسية. وبحسب أحد

---

(10) Jessop, *The Future*, p. 574.

(11) Michael Zürn, «The State in the Post National Constellation - Societal Denationalization and Multilevel Governance,» *Arena Working Papers*, WP 99/35 (1999).

(12) Held et al., p. 54.

المراقبين، «منحى تخطي الحكومات يتطور بسرعة ليصبح نمط الحوكمة الدولية هو الأكثرَ فاعلية وانتشارًا»[13].

التطور المهم الثالث هو توسع العلاقات العابرة الحدود الوطنية، أي العلاقات العابرة الحدود بين الأفراد والجماعات والمنظمات في المجتمع المدني (جهات فاعلة من غير الدول)، إذ زاد عدد المنظمات غير الحكومية الدولية من 832 منظمة في عام 1951 إلى 5472 منظمة بحلول أواسط ثمانينيات القرن الماضي[14]، وغالبًا ما تشكّل جزءًا من شبكات اتصال سياسية عامة تطرقنا إليها في المباحث السابقة.

يرى كثير من المراقبين أن تحولات مهمة جارية. مارست الحكومات الوطنية في الأيام الغابرة الحكم ضمن حدود مناطقية واضحة المعالم. واليوم، باتت السياسة تأخذ على نحوٍ متزايد شكل الحوكمة الدولية أو العالمية، وهي عبارة تشير إلى النشاطات الجارية في كل مكان - محلية، وطنية، إقليمية، وعالمية - والشاملة التنظيم والسيطرة. بالتالي، فإن الحوكمة نشاط دولي وعابر للحكومات وعابر للحدود الوطنية، وتشمل المنظمات غير الحكومية والجهات الأخرى من غير الدول وليس الحكومات أو الوحدات الحكومية والمنظمات الدولية التقليدية فحسب.

هناك من يرى أن «نظام حكم عالميًا» في طور البروز[15]، يتضمن تغيرين مهمين مقارنة بمرحلة سابقة للحكومة الوطنية: الأول تزايد تشابك الحكومات في شبكة اتصال معقدة من المنظمات الدولية تتعهد أمامها الحكوماتُ بالتزامات متنوعة، بعضها أكثر إلزامًا من الالتزامات السابقة. والثاني هو أن

(13) A. M. Slaughter, «The Real New World Order,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (1997), p. 183.

(14) Held et al.; M. V. Zacher, «The decaying pillars of the Westphalian temple: implications for international order and governance,» in: J. Rosenau and E. Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992).

(15) M. Ougaard and R. Higgott, «Introduction,» in: M. Ougaard and R. Higgott (eds.), *Towards a Global Polity* (London: Routledge, 2002).

جهات كثيرة من غير الدول تؤثّر في عمليات الحوكمة، بمعنى أن التنظيم والسيطرة ما عادا حكرًا على الحكومات.

التعاون العابر للحدود ليس عالمي الأفق عادة، لكنه إقليمي. وبلغ التعاون الإقليمي أقصى درجات التطور في أوروبا، حيث إن الاتحاد الأوروبي يتضمن مكوّنًا مهمًّا للحوكمة العابرة وتعميق الحدود الوطنية، وهذا يعني أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتمتع في بعض المجالات بسلطة كتابة القواعد للدول الأعضاء. يمكن مثلًا محكمة العدل الأوروبية والمفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري الأوروبي اتخاذ قرارات لا تواتي دولًا أعضاء فردية، والأحكام الصادرة عن المحكمة الأوروبية مقدمة على الأحكام الصادرة عن المحاكم الوطنية.

لذلك، الاتحاد الأوروبي هو أوضح مثال على ما يمكن تسميته حوكمة متعددة المستويات: إنه وضع تتفشى فيه السلطة السياسية وتُزال عنها صبغةُ المركزية. وعوضًا عن تنظيم سياسي وطني صرف أو وطني بشكل أساسي، نشأت شبكة اتصال معقدة من تشريعات متجاوزة للحدود الوطنية، ووطنية، ودون وطنية. إنها عملية ثنائية الاتجاه من حيث إن التكامل على أحد المستويات السياسية حفّز التكامل بين المجتمعات والعكس بالعكس.

هناك أمثلة عدة أخرى على التعاون الإقليمي في العالم، لكن الاتحاد الأوروبي فئة في حد ذاته على صعيد عمق التعاون واتساعه. والمبادرات الإقليمية الأخرى أقرب إلى النوع التقليدي ومقتصرة على مجالات اقتصادية أو سياسية معرّفة على نحو أكثر حصرًا، ومن دون انتهاك سيادة أعضائها، أي حقهم (الأعضاء) في تنظيم الشؤون المحلية.

كيف لنا تفسير الأهمية المتعاظمة للحوكمة المتعددة المستويات؟ يرى الباحثون من أصحاب رأي «الانكفاء» أن في ذلك مؤشرًا إلى أن الدول باتت أقل تأثيرًا ونفوذًا منها في الماضي. ويشدد القائلون بمركزية الدولة على أن الدول تبقى مسيطرة. وهذا جدال ذو شقين: **الأول** ميل «باحثي الانكفاء» إلى التشديد على أن التعاون بات كثير المطالب ويتضمن عناصر تجاوز الحدود

الوطنية وتؤثّر في سيادة الدول. ويصر القائلون بمركزية الدولة على أن أغلبية نواحي التعاون تبقى تقليدية الطابع بحيث لا تزال الدول تُمسك بالدفة ويمكنها صد الضغط الذي تمارسه المنظمات الدولية. والثاني يرى «باحثو الانكفاء» أن التعاون يجعل الدول أضعف بوجه عام لأنه يجري تخصيص مزيد من السُّلطات لجهات فاعلة أخرى، ومنها المنظمات الدولية. وعلى الضد من ذلك، يرى القائلون بمركزية الدولة أن التعاون يُساهم في تقوية الدول، لأنه بالتعاون تمتلك الدول سُلطات تنظيمية ما كانت لتمتلكها لولاه في مجالات مثل التنظيم البيئي أو تثبيت العملة أو منع الجريمة.

الأمر ليس في حاجة إلى كثير من التأمل للقول إن لدى الباحثين القائلين بمركزية الدولة والباحثين القائلين بانكفائها نقاطًا وجيهة، حيث يتيح التعاون الدولي فرصًا جديدة للتشريعات، كما يفرض قيودًا جديدة على الدول. كما أن بعض صور التعاون أكثر تطلبًا (وربما أكثر تقدمًا) من بعضها الآخر. ما يمكن قوله على الصعيد العام هو أن الدول في طور تحوُّل، ربما يجعلها أقوى في بعض المجالات وأضعف في مجالات أخرى. لكن يصعب حساب النتيجة النهائية سلفًا، علمًا أنها ستتفاوت تفاوتًا كبيرًا بين دولة وأخرى، وبين قضية وأخرى.

يجب التطرق إلى ناحية إضافية واحدة في هذا التحول السياسي هي أن الأهمية المتعاظمة للحوكمة المتعددة المستويات تُبرز تحديات جديدة للديمقراطية. الحوكمة المتعددة المستويات لا تستند إلى إطار عمل دستوري مميز. لذلك، لا يمكن إخضاع صنّاع السياسة الأساسيين لمساءلة ورقابة كافيتين. والقرارات تُتخذ خلف أبواب موصدة غالبًا وفي أغلبية الأوقات من إداريين رفيعي المستوى لا يملكون تفويضًا ديمقراطيًا واضحًا. ولا يتم إطلاع المواطنين بالقدر الملائم على القضايا المهمة ولذلك يتعذّر عليهم الخوض في جدل عام في شأنها. كما أنه ليس هناك أي عامية (Demos) واضحة من الناس على المستوى الدولي، ونعني بذلك أنه لا يوجد جماعة سياسية أو أخلاقية حسنة التعريف خارج الدولة المستقلة. وفي ظل غياب جماعة محددة بوضوح،

تصبح نواحٍ كثيرة في العملية الديمقراطية مثار إشكاليات، مثل المشاركة والمناقشة والمساءلة والشفافية والشرعية.

لكن في وسع المرء المجادلة أيضًا أن الحوكمة المتعددة المستويات نافعة للديمقراطية لأنها تساعد في وضع العمليات الإقليمية والعالمية المعقدة تحت السيطرة السياسية: عند النظر إلى هذه الناحية من منظور الدولة الإفرادية، يعني ذلك تحسين القدرة على تنظيم القوى التي تصوغ حياة الناس. أضف إلى ذلك أن بعض الباحثين يعتقد بإمكان مواجهة التحديات الجديدة للديمقراطية بنجاح. وعلى سبيل المثال، يجادل جوزف ناي أنه يمكن صَون الشرعية الديمقراطية للحوكمة المتعددة المستويات إذا صُممت المؤسسات الدولية بطريقة «تحفظ أكبر حيّز ممكن لتطبيق العمليات السياسية المحلية»[16].

لكن الحوكمة المتعددة المستويات كيان معقد، والجدل الدائر في شأن حسناتها ومساوئها الديمقراطية سيستمر بالتأكيد. ولم يعد كافيًا الاقتصار على دارسة الديمقراطية ضمن إطار عمل الدولة المستقلة.

تحوُّل الجماعة

الدولة القومية مبنية على نوعين من الجماعات: جماعة المواطنة المعنية بالعلاقات بين المواطنين والدولة (وهذا يشمل الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية والاقتصادية)؛ وجماعة الوجدان، وتعني بذلك لغة مشتركة وهُوية ثقافية وتاريخية مشتركة مبنية على المؤلفات الأدبية والأساطير والرموز والموسيقى والفنون وما إلى ذلك. فهل هذان النوعان من الجماعات في طور التحول، وإذا كان الجواب بالإيجاب، فأي شيء يحلّ محلهما؟

لننظر إلى جماعة المواطنين أولًا. أحد التطورات الرئيسة في هذه الناحية أن الحقوق المدنية وغيرها لم تعد تُمنَح من الدولة ذات السيادة حصرًا، إذ حُدِّدت مجموعة عالمية من حقوق الإنسان على المستوى العالمي. وقد أدى

(16) J. S. Nye Jr., «Globalization's Democratic Deficit,» *Foreign Affairs*, vol. 80, no. 4 (2001), p. 1.

التعاون الوثيق في بعض السياقات الإقليمية إلى تبلور حقوق مشتركة للمواطنين في الدول المختلفة.

الاتحاد الأوروبي هو الحالة الإقليمية الأهم. أُسست مواطنة الاتحاد مع توقيع معاهدة ماسترخت في عام 1992. يتمتع مواطنو الاتحاد الأوروبي بحق العمل والإقامة والضمان الاجتماعي في جميع الدول الأعضاء. الحقوق السياسية الكاملة هدف طويل الأمد، ويمكن المواطنين حاليًا التصويت والترشح في الانتخابات المحلية والأوروبية.

يفد العمال الأجانب إلى الاتحاد الأوروبي من دول غير أعضاء في الاتحاد، وهم لا يملكون جنسية الدول المُضيفة، لكنهم يتمتعون بحقوق في النظامين الاجتماعي والسياسي. درست ياسمين سويْسال (Yasemin Soysal) العمال الوافدين إلى ألمانيا، ووجدت أنهم «يشاركون في النظام التعليمي، وفي البرامج الاجتماعية، وفي أسواق العمل. وهم يلتحقون بالنقابات التجارية، ويشاركون في السياسة عبر المساومة الجمعية والنشاط الترابطي، بل يقترعون في الانتخابات المحلية أحيانًا. وهم يمارسون حقوقًا وواجبات بالنسبة إلى النظام الحاكم والدولة المضيفة»[17]. ترى سويْسال في ذلك تحوُّل المواطنة نحو «عضوية مابعد وطنية» بناء على حقوق الإنسان العالمية وليس على الحقوق الوطنية النابعة من مواطنة قومية مشتركة وجماعة قومية ذات وجدان. وتقول «تأخذ الحقوق على نحو متزايد طابعًا عالميًا وانتظامًا قانونيًا وتجريديًا، وهي معرَّفة على الصعيد العالمي. في المقابل، لا تزال الهُويات تعبّر عن خاصية، وهي تُعتبر مؤطرة إقليميًا»[18].

بعبارة أخرى، تشير العملية إلى فصام بين حقوق المواطنة من ناحية وجماعة الوجدان الثقافية التاريخية من ناحية أخرى. كان هذان العنصران متشابكَين بإحكام في العمليات التاريخية السابقة لتكوين الدولة القومية. كما

---

(17) Y. N. Soysal, *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe* (Chicago: University of Chicago Press, 1994), p. 2.

(18) Ibid., p. 159.

أن أحد التحديات الإضافية لجماعة المواطنين يُعنى بما يسميه الباحثون ممارسة «المواطنة من دون روابط مثبتة»[19].

توفر النواحي المنوعة للعولمة، وهذا يشمل إمكانًا أكثر تطورًا للتفاعل والتواصل بين الناس على نطاق عالمي، وسيلةً كي يعالج الناس مثل هذه القضايا العالمية في حوار عبر وطني بين الأفراد المعنيين (لا بين مجموعات محددة لمواطنين قوميين). كما أن القدرة على التأثير الواضح في الأجندة العالمية، والمساعدة في تغيير مسار الحوادث تُرخي بظلال من الشك في القيادة السياسية الوطنية التقليدية وفي ولاء المواطن ودعمه، أكثر من أي وقت مضى. فالمواطنون «بالتالي أكثر استعدادًا لإعادة النظر في الجموع التي يُعرفون بناء عليها، ولإعادة تحديد التوازن بين مصلحتهم الخاصة ومصلحة المجتمع»[20].

باختصار، هناك عدد من القوى المختلفة التي تعمل على تحويل «جماعة المواطنين» المنسجمة بحسب الصورة التي هي عليها في سياق الدول القومية. لكن ماذا عن الارتباط العاطفي بالوطن؟ الواضح أنه يتعين توقّع أن تتغير «جماعة الوجدان الوطنية» في السياق الجديد للعلاقات عبر الوطنية الأكثر كثافة.

يجادل أنتوني غيدنز أن تعريف الذات أصبح «مسعىً منظمًا على نحوٍ انعكاسي»[21]. لم يعد الأفراد «قانعين بهُوية يتسلّمونها أو يرثونها ببساطة أو مبنية على مكانة تقليدية. بات يتعين إعادة اكتشاف هُوية الشخص بدرجة كبيرة، وبناؤها وصونها بنشاط»[22].

عندما تكون الهُوية شيئًا يجب على الأفراد إيجاده وصونه بنشاط، لن يعود الارتباط بـ«جماعة الوجدان» الوطنية مسلّمًا به. فما هو الشيء الذي يكمل، إن

(19) J. N. Rosenau, *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), p. 282.

(20) Ibid., p. 286.

(21) A. Giddens, *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern* (Stanford: Stanford University Press, 1991b), p. 5.

(22) A. Giddens, *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics* (Stanford: Stanford University Press, 1994), p. 82.

وُجد، أو حتى يحل محل الارتباط بتلك الجماعة الوطنية؟ أحد الاحتمالات بروزُ هُوية جمعية «فوق» الوطن. هذه «الهُوية المدنية الغربية إجماع في شأن مجموعة أعراف ومبادئ، أهمها الديمقراطية السياسية، والحكومة الدستورية، والحقوق الفردية، والنظم الاقتصادية المعتمدة على الملكية الخاصة، والتسامح مع التنوع في النواحي غير المدنية ذات الصلة بالإثنية والدين»[23].

يبقى عدم حلول هُوية مدنية غربية محل «جماعة الوجدان» الوطنية، لكن يمكنها التعايش معها. والمسألة هي معرفة إن كانت لهذه الهُويات صلة بالنخب واسعة الثقافة، بالدرجة الأولى، وبالمجموعات الأخرى، بالدرجة الثانية. يجادل مانويل كاستلز أن المجموعات المعرضة للتأثيرات السلبية للعولمة وشبكة الاتصال عبر الوطنية ستميل إلى حمل «هُوية مقاومة: تُنشئها تلك الجهات الفاعلة التي هي في وضعيات/أحوال منخفضة القيمة و/أو معيرة بوساطة منطق الهيمنة، ولذلك تحفر خنادق مقاومة وبقاء على أساس مبادئ مختلفة، أو معارضة للمبادئ المتغلغلة في مؤسسات المجتمع»[24]. وهناك حركات إقليمية تدعو إلى الانفصال، أو إلى زيادة كبيرة في الاستقلالية الإقليمية على الأقل. وهناك حركات قومية تشدد على تعريف حصري للغاية للهُوية الوطنية. وهناك حركات محلية أو دينية أو إثنية.

كيف يجب فهم هذه التغيرات في سياق جدل أوسع في شأن تحوُّل الدولة؟ يجادل القائلون بـ «الانكفاء» أنه مع تحوُّل كيان الدولة، تصبح الدولة ضعيفة بسبب توهين الصلة بين الدولة وشعبها؛ وتتسع الولاءات في اتجاهات جديدة وتبرز مصادر إضافية للمواطنة. ويرى القائلون بمركزية الدولة أن كيان الدولة يبقى قويًا في ناحيتي «جماعة المواطنين» و«جماعة الوجدان»، وأن الرابط بين الدولة والشعب لا يعتريه وهن شديد.

---

(23) D. Deudney and G. J. Ikenberry, «The Nature and Sources of Liberal International Order», *Review of International Studies*, vol. 25, no. 2 (1999), p. 193.

يُنظر أيضًا: A. Linklater, *The Transformation of Political Community* (Cambridge: Polity Press, 1998)

(24) M. Castells, *The Power of Identity* (Oxford: Blackwell, 1997), p. 8.

عند القائلين بمركزية الدولة وجهة نظر تقوم على أن الدولة لا ترزح تحت ضغط شديد، بمعنى أنه يجري استبدال الجماعات الوطنية بجماعة من نوع آخر. لكن ذلك لا يعني أن كل شيء لا يزال كما كان في السابق. ذلك أن محتوى كيان الدولة ذاته يخضع لتحوُّل لإدراج نواحٍ جديدة. بعبارة أخرى، تضمن الهُويات الوطنية بشكل متزايد عناصر غير وطنية وعناصر أخرى محلية. وأي التزام بتعاون أوروبي يمثل، على نحو مطرد، جزءًا من الهُويات الوطنية لشعوب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أن الهُويات المحلية تزداد قوة في الوقت عينه. لذلك تبقى النتيجة في الأمد البعيد لهذه العمليات غير مؤكدة. لكن لا يظهر في الوقت الراهن أن هذه التحولات التي تعتري الجماعة تُضعف الدولة كونها لا تُوهن بدرجة كبيرة الانتماءات إلى الهُويات الوطنية.

تحوُّل السيادة

تشمل السيادةُ القواعد التي تحدد حيز السلطة السياسية وتضع السياقَ للعلاقات بين الدول. السلطة الحديثة ذات السيادة سلطة مركزية وفي عهدة الحكومة التي تحكم شعبًا ضمن أرض محددة. لذلك، يُضفي تأسيس السيادة سلطة عليا على الحكومة. وعندما تكون الدولة ذات سيادة، تتمتع باستقلال تكويني، حيث لا يكون للكيانات الأخرى أي سلطة سياسية في داخل أراضي تلك الدولة[25].

الاستقلال المؤسساتي هو الجوهر القانوني للسيادة. لكن السيادة تزيد على ذلك، فهي مجموعة من القواعد التي تنظِّم طريقة أداء الدول ذات السيادة في لعبة السيادة وكيفية إدارة العلاقات في ما بينها. وهناك ميدآن تنظيميان أساسيان في لعبة السيادة الكلاسيكية: مبدأ عدم التدخل ومبدأ المعاملة بالمثل. عدم التدخل يعني أن للدول حقًّا في اختيار مسارها الخاص وإدارة شؤونها من دون تدخُّل خارجي. الدول حرة في تحديد ما تريد من دون تدخُّل الآخرين.

(25) A. James, «The Practice of Sovereign Statehood in Contemporary International Society,» *Political Studies*, vol. 47, no. 3 (Special Issue 1999), pp. 457-74.

والمراد من المعاملة بالمثل التعاطي بما يخدم مزية مشتركة. تُبرم الدول صفقات بعضها مع بعض بصفتها شركاء متساوين، وليس هناك معاملة تفضيلية ولا تمييز إيجابي.

يرى عدد من الباحثين أن تغيرًا طرأ على جوهر الدول لأسباب أقلّها العولمة[26]. وبحسب هؤلاء، باتت الفرصة المتاحة للدول أقل اليوم لضبط وتنظيم ما يجري في داخل حدودها أو خارجها، مثل الاتصالات الإلكترونية، ووسائل الإعلام، والتدفقات المالية العالمية، والمشكلات البيئية العابرة الحدود والشركات العالمية المتعددة الجنسية. ذلك كله يعني أن الدول تخضع لعملية انتقال تتجاوز السيادة أو انتقال نحو «غسق السيادة» (twilight sovereignty)[27].

أجاب الباحثون المشككون أن هذه التطورات متصلة بجوهر كيان الدولة، وأنها على صلة بالقدرة الفعلية للدولة على ضبط انسياب الحركة على اختلاف أنواعها عبر الحدود والأوضاع عندها. ويشدد المشككون على أن فكرة «غسق السيادة» مبنية على خطأ تصنيفي. فالسيادة مؤسسة شرعية، تشمل الاستقلال المؤسساتي والقواعد التنظيمية. وعندما يجادل بعض الباحثين أن السيادة في طور الأفول نظرًا إلى تقلص الفرص المتاحة للدولة كي تمارس السيطرة، فهو يرتكب خطأ تصنيفيًا بدمج قضية جوهر الدولة في قضية المؤسسة الشرعية للسيادة[28].

يرى الباحثون المشككون أيضًا أن مؤيدي فكرة «الغسق» يميلون إلى إساءة عرض التاريخ لأنهم يبالغون في تقدير المقدار الفعلي لسيطرة الدولة في الأيام الغابرة، إذ لم يكن هناك عصر ذهبي غابر مارست فيه الدول سيطرة فاعلة

---

(26) J. A. Scholte, *Globalization: A Critical Introduction* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000); D. J. Elkins, *Beyond Sovereignty: Territorial and Political Economy in the Twenty-First Century* (Toronto: University of Toronto Press, 1995), and R. Lapidoth, «Sovereignty in Transition,» *Journal of International Affairs*, vol. 45, no. 2 (1992), pp. 325-346.

(27) W. B. Wriston, *The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming Our World* (New York: Charles Scribner, 1992).

(28) R. Jackson, «Sovereignty in World Politics: A Glance at the Conceptual and Historical Landscape,» *Political Studies*, vol. 47, no. 3 (1999), pp. 431-457.

على انسياب الحركة عبر حدودها. لكن باتت الدول أقوى كثيرًا بمرور الوقت على صعيد القوة العسكرية والقدرة على ضبط المواطنين ومراقبتهم وجباية الضرائب منهم[29].

تركِّز هذه الملاحظات على التغيرات الجوهرية التي طرأت على كيان الدولة وعلى انعكاساتها على السيادة. وسنلقي نظرة فاحصة الآن على السيادة بصفتها مؤسسة شرعية. هل طرأت تغيرات على المحتوى الأساسي للسيادة (الاستقلال المؤسساتي) أو على المبادئ الناظمة للسيادة؟ وإذا كانت الحال كذلك، فما هي نتائج هذه التغيرات؟

بالنسبة إلى الاستقلالية المؤسساتية، تتفق الأغلبية العظمى من الباحثين على أنها لا تزال على حالها. السيادة بصفتها استقلالية مؤسساتية هي المبدأ المهيمن على التنظيم السياسي في النظام الدولي. لكن عندما يتعلق الأمر بمضامين ذلك الوضع، لا يعود هناك توافق على الإطلاق. فمن ناحية، يميل المتعاطفون مع أطروحة «الفسق» إلى رؤية استمرار السيادة على أنها لا تعدو كونها قشرة فارغة تحجب التغيرات الراديكالية التي تمت[30]. وفي المقابل، يرى الباحثون المشككون في استمرار هيمنة مبدأ السيادة بصفتها استقلالية مؤسساتية استمرار بقاء مؤسسة السيادة. وتبقى الدولة ذات السيادة الأنموذج المفضَّل في التنظيم السياسي، إذ لم يبرز أي منافس جدي[31].

لنتحول إلى القواعد التنظيمية للسيادة. ثمة توافق في هذه الناحية على أن تغيرات حصلت فعلًا، لكن يجري تفسير مضامين تلك التغيرات بأشكال مختلفة هنا أيضًا، إذ يرى الأشخاص الداعمون لأطروحة «الفسق» أن أنماطًا جديدة للسلطة في طور البروز وهي تضع سُلطات تنظيمية في أيادي جهات فاعلة من غير الدول. بهذه الطريقة، يجري بالتدرُّج استبدال لعبة عدم التدخل التي تُبقي جميع السُلطات السياسية في يد الدولة ذات السيادة بلعبة مختلفة

---

(29) Thomson and Krasner.

(30) Camilleri and Falk.

(31) Jackson, «Sovereignty in World Politics.»

اسمها «ما بعد السيادة»[32] حيث يجري توزيع السلطة السياسية على جهات فاعلة مختلفة كثيرة. والنتائج هي أن الدول ترزح تحت ضغط لأنها تخسر احتكارها التقليدي للتنظيم والسيطرة السياسية.

لكن المشككين يخالفونهم الرأي ويُدلون بحجتين مختلفتين: الأولى ألا يُنظَر إلى بروز مصادر جديدة للسلطة السياسية على المستوى عبر الوطني (مثل الاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة العالمية وإن على مستوى أدنى) بأنه خسارة أو حتى قيد مُوهِن مفروض على تلك الدول التي تبرز فيها تلك المصادر. وهم يرون في المقابل أن المصادر الجديدة للسلطة وسيلة لإكمال القوى التنظيمية للدولة الإفرادية أو حتى تعزيزها.

لندرس حالة الاتحاد الأوروبي. اكتسبت المؤسسات على المستوى الأوروبي نفوذًا عظيمًا في المجالات التي كانت على نحوٍ تقليدي امتيازات للسياسة الوطنية، مثل العملة وضبط الحدود والسياسة الاجتماعية وما إلى ذلك. لكن يُصرّ المشككون على القول إن ذلك حصل بطرائق ليس لها علاقة بأطروحة «الفسق». تُساهم الدول في الامتثال للتشريعات عبر الوطنية لكنها تقوم بذلك بما يخدم مصالحها الخاصة لأن هذه الدول، ككتلة، تمثل في حد ذاتها مصادر لمثل هذه التشريعات. ولو نظرنا إلى هذه التركيبة الجديدة من زاوية الدولة الإفرادية، فسنجد أنها تتيح زيادة النفوذ في الدول الصديقة. بالتالي، تتولى الدولةُ الإفرادية مسؤوليات جديدة في مجال السيطرة على الحوادث التي تجري خارج ولايتها الإقليمية.

حجة المشككين الثانية في رد أطروحة «الفسق» حجة تاريخية. وهي تكرر الرأي الذي عرضناه أعلاه: التحديات التي تواجهها سُلطات الدول ذات السيادة ليست جديدة على الإطلاق. فعلى مر التاريخ كانت السيادة موضوع نزاع. وفي هذا السياق، فإن التحديات التي أوجدتها العولمة لا هي بالأمر الجديد ولا تمثل خطرًا ذا شأن على صعيد تحدي السيادة.

---

(32) Scholte, p. 138.

باختصار، ليس للجدل في شأن السيادة في وجه العولمة علاقة كبيرة بالتغير أو الاستمرارية، بل إن الباحثين متفقون على أن جوهر ولاية السيادة - الاستقلالية المؤسساتية - باقٍ على حاله. وهم متفقون أيضًا على حصول بعض التغيرات في الجوهر الحقيقي لكيان الدولة وفي القواعد التنظيمية للسيادة. لكن الجدل الحقيقي دائر في شأن التفسير اللائق لتلك التطورات الجديدة، وهذا يشمل مدى انحرافها عن المراحل التاريخية التي مر بها كيان الدولة ذو السيادة أو عدم انحرافها عنها. لكن لأعرض وجهة نظري حيال مضامين التغيرات التي ذكرناها هنا.

هناك تغيُّر في جوهر كيان الدولة المتقدمة في سياق العولمة. وهذا ما يتجلى في حالة الاتحاد الأوروبي خصوصًا، إذ عوضًا عن الاقتصادات الوطنية المنفصلة، تُدمَج أجزاء مهمة من النشاط الاقتصادي في شبكات اتصال عابرة الحدود. وعوضًا عن نظم الحكم الوطنية، هناك حوكمة متعددة المستويات تشمل المؤسسات عبر الوطنية. أحدثت هذه التطورات تغييراتٍ في القواعد الناظمة للعبة السيادة. وعوضًا عن مبدأ عدم التدخل، تقوم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بتدخُّل شامل، بعضها في شؤون بعض. وهذا يعني أنها موافقة على أن تكون المبادئ التي تعتمدها الدول الخارجية (الأعضاء في الاتحاد) قوانين للدول وضمن ولاياتها. وهي تقوم بذلك لتنظيم الشؤون عبر الوطنية التي لا تمتلك الدولةُ الفردية سيطرة كبيرة عليها أو لا تسيطر عليها على الإطلاق. ويمكن تسمية ذلك «التدخل المنظم».

عدَّلت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أيضًا مبدأ المعاملة بالمثل، إذ إنها تعتمد أحيانًا معاملة تفضيلية، أو معاملة غير متماثلة، لدول أعضاء بناء على حاجات خاصة. مثال ذلك، تلقى المناطق الفقيرة في الاتحاد معاملة تفضيلية، فيُعاد توزيع موارد اقتصادية إضافية على تلك المناطق بسبب حاجاتها الخاصة. ويمكن تسمية ذلك «المعاملة التعاونية بالمثل».

يرى بعض الباحثين أن هذه التغيرات التي طرأت على السيادة لا تقتصر على الاتحاد الأوروبي، لأنها تطاول دولًا أخرى أيضًا بسبب العولمة الاقتصادية

والحوكمة المتعددة المستويات. إذا كان ذلك صحيحًا، فذلك يعني أن تغيرًا كبيرًا في مؤسسة السيادة جارٍ على قدم وساق. لكن ذلك لا يعني أننا تجاوزنا «غسق السيادة» أو دخلناه، إذ إن السيادة التي في صورة الاستقلالية المؤسساتية تبقى مبدأ مهيمنًا عالميًا في التنظيم السياسي. لكن اللعبة الحقيقية في مبدأ السيادة، كما هو معبّر عنه في القواعد الناظمة لمؤسسة السيادة، ستتطور وتتغير بالتأكيد لأسباب ليس أقلها التحديات التي جلبتها العولمة.

الصلة بالنظريات: تفسيرات تحوُّل الدولة

ذكرنا آنفًا أن هناك تفسيرات مختلفة لما هو جارٍ على صعيد تحوُّل الدولة. لا يقتصر هذا الجدل على الاختلاف الإمبريقي لأن تقاليد نظرية مختلفة تكمن خلف المواقف الرئيسة في الجدل الدائر في شأن الدولة. وهي مرغمة بحكم مقارباتها النظرية على النظر إلى التغيرات الجارية من زاوية معينة.

هناك ثلاث طرائق رئيسة للنظر إلى الدول والسلطة: الأولى تركِّز على الدولة، وهي على صلة بالنخبوية في العلوم السياسية وبالتقليد الواقعي في العلاقات الدولية. والثانية نابعة من التقليد التعددي أو الليبرالي في الفكر السياسي. والثالثة التي أسميها الرأي الحرج، على صلة بالنظريات التي تستلهم من الاقتصاد السياسي الدولي ومن الماركسية الجديدة[33] ومن السوسيولوجيا التاريخية. غالبًا ما يكون الرأي القائل بـ «مركزية الدولة» على صلة بالمقاربة الواقعية، فيما يعتمد الباحثون القائلون بـ «الاكتفاء» على التقاليد الليبرالية غالبًا. أخيرًا، يوافق القائلون بـ «التحول» على الرأي الحرج، لكن هناك استثناءات، علمًا أن تصنيف جميع الباحثين بهذه الطريقة ليس سهلًا. فلا مجال هنا لمقدمة شاملة للنظريات المتصلة بالدولة[34]. وكل ما أود القيام به إظهار كيف تساعد النظريات في إقناع الباحثين باعتماد آراء معينة في شأن تحوُّل الدولة.

---

(33) يُنظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(34) للاطلاع على عرض عام يُنظر الفصول الأول والثاني والثالث من هذا الكتاب.

يفترض تحليل مركزية الدولة وفقًا للمدرسة الواقعية ببساطة[35] أن النظام الدولي نظام لدول ذات سيادة. تسيطر الدول على وسائل العنف، وتضع قواعد اللعبة لجميع الجهات الفاعلة الأخرى، وهذا يشمل الشركات والأفراد والمنظمات. وتصون الدول بغيرة حريتها واستقلالها، ولهذا السبب لا يوجد حكومة عالمية ولن يكون لها وجود في يوم من الأيام.

إزاء هذه الخلفية، يسهل فهم الأسباب التي تجعل الواقعيين القائلين بمركزية الدولة يواجهون بالفكرة القائلة إن الدولة في حالة انكفاء. عندما يكون الافتراض الأساسي هو أن الدول تضع قواعد اللعبة لكل من عداها، وعندما تكمن قوة الدول في ترسانات من القوى العسكرية التي تتحكم بها دول عبارة عن جهات فاعلة أحادية ومنسجمة، فإن أي زعم بأن الدول في حالة انكفاء لتعاظم نفوذ الشركات الخاصة أو لتطور قوى السوق بوجه عام يتعين مقابلته بتشكيك قوي. الجواب السريع للواقعيين هو أن الأسواق والشركات (وجميع الجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول) تتطور لأن الدول تريد منها ذلك، وعندما يحين وقت السحق، وعندما يلوح صراع عنيف في الأفق مجددًا (وهذا ما سيحصل دائمًا في مرحلة ما)، تظل قبضة الدول شديدة، خصوصًا القوية منها.

لكن رأي التعدديين أو الليبراليين في الدول والسلطة مختلف. المواطن الفرد نقطة البداية عند الليبراليين، والدول ليست نقاط تركيز أو أدوات سلطة أساسًا، وهي الوصية على حكم القانون وحق المواطن في الحياة والحرية وحيازة الملكية. لذلك، الأفراد والجماعات في المجتمع المدني هم محل التركيز المحوري لليبراليين من البداية. وهم يجادلون أن العلاقات عبر الوطنية - أي العلاقات العابرة للحدود بين الأفراد والمجموعات (الجهات

(35) H. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: Alfred Knopf, 1966); K. N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, PA: Addison-Wesley, 1979), and R. Jackson and G. Sørensen, *Introduction to International Relations* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

الفاعلة من غير الدول) - زادت أهمية في العقود الأخيرة. وهذا سبب رئيس لـ «تآكل الدولة وسلطة الحكومة»[36]. لم يسبق أن كانت الدولة يومًا جهة فاعلة قوية ومركزية ومتماسكة ومستقلة في نظر الليبراليين، لكنها كانت دائمًا حارس الأفراد والمجموعات في المجتمع المدني، ولذلك تتأثر بقوة بهذه الجهات الفاعلة من غير الدول. ووفقًا للرأي الليبرالي، السلطة موزعة على جهات فاعلة كثيرة وعلى مروحة شاسعة من القضايا. وتتزعزع الدول على نحوٍ متزايد تحت ضغط ناشئ عن العلاقات عبر الوطنية التي يقيمها الأفراد والمجموعات. وهذا هو أساس الرأي القائل بـ «انكفاء الدولة» الذي يسانده ليبراليون كثر.

أخيرًا، يُقرّ الرأي الحرج بوجود نظام من دول ذات سيادة قائم على الأرض والسكان والحكومة. لكن الرأي الحرج يشدد على تعايش الدول ذات السيادة مع نظام اقتصادي عالمي معتمد على الرأسمالية. يهتم أنصار هذا الرأي في الأغلب بالعلاقة بين نظام الحكم والاقتصاد، وبقدرة الدول على استغلال الفرص المتاحة للتطور الاقتصادي والاجتماعي، خصوصًا في نظام عالمي رأسمالي[37]. إحدى نقط التركيز الرئيسة في هذا السياق العلاقة بين الدول والأسواق. ويحذو الرأي الحرج حذو كارل بولاني[38] في تصوُّر تلك العلاقة أنها جدلية. المراد بذلك أن الدول تُنشئ الأسواق وتنظّمها، لكن ما إن تنشأ الأسواق حتى تصبح هي الأخرى مصادر للسلطة وربما تقيّد الدول. ويزعم الواقعيون أن الدول تسيطر على الأسواق، بينما يرى ليبراليون كثر أن الأسواق قوة تتحدى الدول وتقيّدها.

في المقابل، يتصور الرأيُ الحرج أن الصلة بين الدولة والسوق علاقة

---

(36) J. N. Rosenau, «Citizenship in a changing global order,» in: J. N. Rosenau and E. Czempiel (eds.), *Governance without Government: Order and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 274.

(37) Jessop, *The Future*.

(38) K. Polanyi, *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time* (Boston: Beacon Books, 1957 [1944]).

استقلال آخذة في التطور، حيث إن كل طرف في حاجة إلى الطرف الآخر (ويخضع منه). كما أن الدول والأسواق في الوقت عينه مصادر للسلطة السياسية والاقتصادية، وهو ما يجعل أنواعًا مختلفة من التوازن بينهما ممكنة. وهذا يؤدي إلى رأي «تحولي» فحواه أن الدول لا «تربح» ولا «تخسر»، وإنما قد يطرأ تغيّر على الوضع النسبي لسلطة الدول (والجهات الفاعلة الأخرى) من وقت إلى آخر وبين قضية وأخرى.

يتعذّر وصف أي من هذه الآراء النظرية المختلفة بأنه محق أو خاطئ بذاته. إنها تصوّر نواحي مختلفة لواقع معقد، وكل منها نقطة البداية لتحليل يسلط الضوء على بعض نواحي ذلك الواقع ويترك النواحي الأخرى مظلمة. إنها ألعاب مختلفة من بعض الوجوه، وربما يكون كل منها نافعًا لغايات تحليلية معينة وأقل نفعًا لغايات أخرى. وكما أننا نحترم رغبة الناس في ممارسة ألعاب مختلفة، يتعيّن علينا احترام الحسنات الإفرادية لكل رأي نظري قائم بذاته.

في الوقت عينه، لدى النظريات الثلاث جميعًا شيء تقوله في شأن الدول والسلطة وكيف تتطور سلطة الدول بمرور الوقت. عندما نود أن نعرف كيف تتغير الدول وانعكاسات ذلك على سلطتها بالنسبة إلى الآخرين، يتعين علينا البدء برأي نظري مفتوح؛ إذ لا يمكننا الاقتصار على افتراض بقاء الدول في سدة الأمور، أو أن الأفراد والمجموعات في المجتمع المدني تحت السيطرة دائمًا. يتعين علينا أيضًا البدء بالموقف النظري المفتوح، أي الدول تخضع لتحوُّل بطريقة ربما تزيد سلطتها ونفوذها أو تقلّصهما في النظام الدولي. بهذا المعنى المحدد، يتميز الرأي المحرج على النظريتين الأخريَين ببساطة لأنه أكثر انفتاحًا على استيعاب الطرائق المتعددة التي تتحول الدول من خلالها.

لا أسعى إلى إقناع القارئ بتبنّي الرأي المحرج ورفض الرأيين الآخرَين. قصدي هو مجرد التشديد على الكيفية التي ترغمنا بها نقاط البداية النظرية المختلفة على النظر إلى العالم الحقيقي بطرائق مختلفة.

دعني أوجز الآن التغيرات التي طرأت على كيان الدولة كما ذكرنا أعلاه، وأحاول فهم كيفية مرور الدولة فيها.

التغيرات في كيان الدولة

الدول في مراحل تطور وتغيُّر، على الدوام. فهناك تحوُّل طرأ على الدولة القومية المناطقية الحديثة في أواسط القرن العشرين. ولا يمكننا الجزم في شأن ما حصل لأن التغيرات لا تزال جارية. عندما نستحضر الماضي يسهل تحديد التطورات الرئيسة. مثال ذلك، استمر تطوُّر الدولة الحديثة عقودًا كثيرة وحتى لقرون. ونحن نعرف بإدراكنا المتأخر أن الدولة الحديثة بلغت النضج التام بحلول أواسط القرن العشرين. وإذا ركّزنا على النواحي الرئيسة الثلاث لكيان الدولة التي ناقشناها آنفًا - الاقتصاد والحكومة والأمة - يمكن اعتبار الدولة الحديثة نوعًا مثاليًا له بعض الخصائص المميزة (انظر الجدول (١٠-١)).

لكن، كما ذكرنا سابقًا، طرأ تحوُّل على الدولة الحديثة، وليس هناك مرحلة يقال فيها إن الدول «تطورت بشكل كامل»؛ لأن تحوُّل الدولة هو القاعدة وليس الاستثناء. وعملية التغيير الراهنة استغرقت عقودًا كثيرة ولا تزال تتبلور. لهذا السبب أقترح عبارة «دولة مابعد الحداثة» (الدولة اللاحقة الحداثة) باعتبارها وسيلة لتلخيص تلك التغيرات التي لا تزال جارية[(٣٩)]. وكما ذكرنا آنفًا، البادئة «ما بعد» وسيلة للتشديد على عدم امتلاكنا صورة واضحة لشكل دولة مابعد الحداثة وصورتها في آخر الأمر، لكننا متأكدون في الوقت عينه من أنها ستكون مختلفة عن الدولة الحديثة. ويجب أن ينتبه القارئ إلى أن الباحثين يستخدمون عبارة «مابعد الحداثة/ اللاحق الحداثة» بطرائق مختلفة كثيرة، بعضها لا يناظر طريقة استخدامها هنا. ويبين الشكل الآتي النوع المثالي للدولة الحديثة ودولة مابعد الحداثة.

---

(٣٩) استخدم روبرت كوبر هذه العبارة في مقالة نُشرت في عام ١٩٩٦ ولذلك يعزوها كثيرون إليه، لكنني اقترحتُ العبارة في كتاب صادر في عام ١٩٩٥، حرره هانز هنريك هولم. يُنظر: H. H. Holm and G. Sorensen, «International Relations Theory in a World of Variation,» in: Whose World Order? Uneven Globalization and the End of the Cold War (Boulder, CO: Westview, 1995), p. 203.

الجدول (١٠-١)

الدولة الحديثة ودولة مابعد الحداثة

	الدولة الحديثة	دولة مابعد الحداثة
الحكومة	نظام مركزي لحكم ديمقراطي، قائم على مجموعة مؤسسات إدارية وبوليسية وعسكرية تملك تفويضًا من نظام قانوني، وتزعم احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، وجميع ذلك ضمن أرض محددة.	حوكمة متعددة المستويات في حلبات مترابطة ومتشابكة بعضها مع بعض. الحوكمة في السياق عبر الوطني، والدولي، والحكومي، والعلاقات عبر الوطنية.
الأمة	شعب ضمن أرض يشكّل جماعة من المواطنين (يتمتعون بحقوق سياسية واجتماعية واقتصادية) وجماعة وجدان قائمة على روابط لغوية، وثقافية، وتاريخية. تتميز الأمة بمستوى عالٍ من الانسجام الذي يجمع الشعب والدولة معًا.	عناصر عبر وطنية في الأمة، سواء بالنسبة إلى «جماعة المواطنين» أو «جماعة الوجدان». ولاءات جمعية تُحيل بعيدًا من الدولة على نحو متزايد.
الاقتصاد	اقتصاد وطني متصل، مكتفٍ ذاتيًا من حيث إنه يضم القطاعات الرئيسة اللازمة لإعادة إنتاجه. يجري الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي في داخل البلاد.	«تكامل عميق»: الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي مدرج في شبكات اتصال عابرة للحدود. الاقتصاد «الوطني» أقل اكتفاءً ذاتيًا من السابق.

المصدر: نقلًا عن الجدولين ١-١ و٩-٢ في: Sørensen, *The Transformation*.

دولة مابعد الحداثة محاولة لتصوير الاتجاهات الرئيسة لتحوّل الدولة على مستوى الدول المتقدمة في عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتجدر القول إن دولة مابعد الحداثة مثالية في نوعها. لذلك تسعى إلى رسم الاتجاهات الرئيسة في العالم الحقيقي وإيضاحها، لكنها ليست صورة دقيقة لهذا العالم. ستوافق الدول الحقيقية مع النوع المثالي بدرجات متفاوتة. وهناك من سيجادل أن النوع المثالي كثير التركيز على أوروبا بالمعنى الضيق، وأنه متصل بالاتحاد الأوروبي؛ أوروبا فحسب، فيما دول أخرى مثل اليابان والولايات المتحدة ليست لاحقة للحداثة [مابعد حداثية] بقدر الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

هناك قدر من الحقيقة في هذا الزعم كون النماذج الأكثر متطلبات للحوكمة المتعددة المستويات مثلًا هي الأكثر تقدمًا في سياق التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي. لكن سيكون الزعم بأن لمفهوم نظام حكم مابعد الحداثة صلة بغير أوروبا زعمًا مضلِّلًا. ما علينا إلا إلقاء نظرة فاحصة على الولايات المتحدة. فإذا نظرنا إلى مستوى التكامل العام نجد أن الولايات المتحدة تحتل مرتبة عليا في القائمة. وفي هذا الصدد، يقيس مؤشر العولمة السنوي أربع نواحٍ: (أ) المشاركة السياسية: العضويات في المنظمات الدولية، وبعثات مجلس الأمن الدولي التي تشارك فيها كل دولة، والسفارات الأجنبية التي تستضيفها كل دولة؛ (ب) التكنولوجيا: عدد مستخدمي الإنترنت، ومضيفو الإنترنت، والخدمات الآمنة؛ (ج) الاتصال الشخصي: السفر، والسياحة الدولية، وحركة الاتصالات الهاتفية الدولية، وعمليات النقل العابرة للحدود؛ (د) التكامل الاقتصادي: التجارة، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ودفقات رؤوس أموال المحافظ الاستثمارية، ودفعات الدخل وإيراداته. بناء على ذلك المؤشر، تحتل الولايات المتحدة المرتبة الحادية عشرة متقدمة على دول مثل ألمانيا وإسبانيا ونيوزيلندا وفرنسا.

في المجال الاقتصادي، الانتقال من التكامل «السطحي» إلى التكامل «العميق» في حالة الولايات المتحدة تؤكده المستويات المرتفعة للتجارة بين الشركات (أي التجارة بين الشركات عبر الوطنية والشركات التابعة لها)؛ بلغ حجم هذه التجارة 47 في المئة من إجمالي قيمة المستوردات الأميركية في عام 2001، و32 في المئة من قيمة الصادرات[40]. وفي ما يخص الأمة، يوجد على الدوام عنصر شمولي في الهُوية الوطنية الأميركية؛ بل ربما يقول المرء إن «الهُوية المدنية الغربية» المعرّفة سابقًا ناشئة في الولايات المتحدة. كما إن فكرة «المواطنة من دون مَرَاسٍ [جمع مرسى]» وثيقة الصلة بالولايات المتحدة أيضًا.

يبقى الحديث عن مجال السياسة أو الحكم. تشارك الولايات المتحدة بالتأكيد في تطوير العلاقات عبر الحدود، وهذا يشمل العلاقات بين الدول

(40) A. T. Kearney, «Globalization Index,» *Foreign Policy* (2003).

والعلاقات بين الحكومات والعلاقات عبر الوطنية[41]. وفي الوقت عينه، بدا تفرُّد الولايات المتحدة واضحًا ردًّا على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر وفي خطوات أحادية أخرى (مثل الانسحاب من اتفاقية كيوتو، ورفض بروتوكول الأسلحة البيولوجية، ورفض المصادقة على معاهدة المحكمة الجنائية الدولية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية). هناك من يرى في ذلك عودة إلى نظام أحادي قائم على سطوة أميركية متحررة من القيود.

لكن هذا التفسير يبالغ في تقدير التغيرات المذكورة هنا. والواجب في المقابل وضعها في سياق الأهداف الأكثر جوهرية للسياسة الخارجية الأميركية. تعكس هذه الأهداف القيمَ الأساسية للمجتمع المدني المحلي في الولايات المتحدة: اقتصادات السوق المفتوحة، والديمقراطية الليبرالية، والحريات المدنية والسياسية. وفي ما يتصل بأسس الترويج للقيم السياسية والاقتصادية الليبرالية، فإن السياسات الأميركية منسجمة مع قضايا الديمقراطيات الوطيدة في أوروبا. وفي هذا الصدد، يظهر أن الانحرافات في التوجه الأحادي المذكور أعلاه أقل خطورة مما يقال في الجدل الحالي.

زد على ذلك أنه حتى الفصيل السياسي المحافظ الجديد واسع النفوذ حاليًا في الولايات المتحدة، ويشدد كثير من المراقبين على أن الولايات المتحدة «لا تستطيع العمل بمفردها» في عالم معقد ويزداد تكاملًا على الرغم من قوتها العسكرية الطاغية[42]. يجادل جوزف ناي أنه إذا كان الأحاديون «يسعون إلى رفع مستوى الأحادية من تكتيك اتفاقي موقت إلى مصاف استراتيجيا كاملة، فالراجح أنهم سيخفقون لثلاثة أسباب: (1) الطبيعة الذاتية المتعددة المستويات لعدد من القضايا عبر الوطنية المهمة في عصر العولمة، (2) التأثيرات المكلفة في سلطتنا الناعمة، (3) الطبيعة المتغيرة للسيادة»[43]. تعرّف السلطة الناعمة بأنها «القدرة على ترتيب وضع يجعل الدول الأخرى

---

(41) A. M. Slaughter, *A New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2004).

(42) J. S. Nye, *The Paradox of American Power* (Oxford: Oxford University Press, 2002).

(43) Ibid., p. 163.

تطوّر أولويات أو تعرّف مصالحها بطرائق منسجمة مع مصالح الدولة المعنية [التي تستخدم هذه القوة]»[44].

على صعيد آخر، سيحتاج الصراع ضد إرهاب الجرائم الجماعية إلى شبكات اتصال لـ «وكالات حكومية متعاونة»[45] بقدر ما سيلزم القيام بعمل عسكري أحادي. وحتى في موضوع العمل العسكري، ستبقى القيود الذاتية الخانقة مفروضة على استخدام الولايات المتحدة لقوتها الساحقة[46].

باختصار، نزعم أن العمليات الحالية لتحوّل الدولة على صعيد الدول المتقدمة عبارة عن انتقال مستمر من الدولة الحديثة إلى دولة مابعد الحداثة. إن أنواع نظم الحكم هذه مثالية وربما تتكيف معها دول العالم الحقيقي بدرجات متفاوتة. لكنها على صلة بمجموعة ضخمة من الدول، ونعني دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ولا تقتصر على الاتحاد الأوروبي وأوروبا.

خلاصة: مناقشات جديدة غداة تحوُّل الدولة

ربما لا يبدو التحوّل من كيان الدولة الحديثة إلى كيان دولة مابعد الحداثة جذريًا، غير أن له مضامين واسعة في مجالات مهمة كثيرة أتينا على ذكر بعضها أعلاه. لم تعد الديمقراطية تتطور في سياق الدولة ذات السيادة فحسب. لذلك تستحق الأسئلة الأساسية الثلاثة الآتية في شأن الديمقراطية إجاباتٍ جديدة. السؤال الأول «من هو الشعب؟ والثاني بأي طريقة يجب أن يحكم الشعب؟ والثالث إلى أي حد يجب بسط الحكم الشعبي؟»[47].

---

(44) J. S. Nye, *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power* (New York: Basic Books, 1990), p. 91.

(45) J. S. Nye, «US Power and Strategy After Iraq,» *Foreign Affairs*, vol. 82, no. 4 (2003), p. 65.

(46) B. R. Posen, «Command of the Commons: The Military Foundation of US Hegemony,» *International Security*, vol. 28, no. 1 (2003), pp. 5-46.

(47) قارن بما ذكره هايوود: A. Heywood, *Politics* (Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 1997), p. 66.

كما أن مؤسسة السيادة تمر بتحول أيضًا، إذ إن الحوكمة المتعددة المستويات نقيض مبدأ عدم التدخل كونها تدخلًا منهجيًا في الشؤون الوطنية. والمعنى الذي آلت إليه السيادة مختلف كثيرًا في ظل أوضاع الحوكمة المتعددة المستويات مقارنة بالأوضاع التقليدية للحكومة الوطنية. أضف إلى ذلك أن الفصل بين الشؤون «المحلية» والسياق «الدولي» لأي دولة لم يعد سهلًا. لكن مجال العلاقات الدولية ومجال السياسة المقارنة باقيان على حالهما كما لو أن شيئًا لم يحصل.

يجري الطعن في المفاهيم التقليدية لسلطة الدولة أيضًا. وبما أن الحرب بين دول مابعد الحداثة غير واردة، فيبدو أن القوة العسكرية تخسر أهميتها، فيما تتعاظم أهمية مصادر القوة غير المادية وغير الملموسة مثل قوة الإقناع. وأثبتت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في الوقت عينه هباء أهمية القوة العسكرية. فما هي بالتالي قوة الدولة في أوضاع كيان دولة مابعد الحداثة ومن يملكها؟

باختصار، يوفر تحوّل كيان الدولة للباحثين قائمة ضخمة جديدة من التحديات التحليلية والجوهرية. يجب مواصلة تطوير المقاربات التقليدية لمواجهة الوضع الجديد. وهناك أسئلة كبيرة كثيرة تتطلب أجوبة أفضل من الأجوبة التي توصّل إليها الباحثون (وصنّاع السياسة) إلى الآن. وهذا يعني أن مسألة تحوّل الدولة وعواقبه ستحتل مكانة بارزة في أجندتنا التحليلية مدة طويلة من الزمن.

مطالعة إضافية

Dicken, P. *Global Shift. Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century*. London: Sage, 2003.

Held, D. et al. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Jessop, B. *The Future of the Capitalist State*. Cambridge: Polity Press, 2002.

Political Studies, vol. 47, no. 3 (1999) (Special Issue on Sovereignty with a Wide-ranging Coverage of that Important Institution).

Sorensen, G. *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat*. London: Palgrave Macmillan, 2004.

Weiss, L. *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*. Cambridge: Polity Press, 1998.

الفصل الحادي عشر

الحوكمة والحكومة والدولة

براينارد غاي بيترز وجون بيير

الحوكمة عبارة تختزل متابعة المصالح الجمعية وتوجيه المجتمع وتنسيقه. ظهرت في تسعينيات القرن الماضي نماذج حوكمة جديدة أو ناشئة وأضحت مثار جدل في أوساط علماء الاجتماع والمهنيين على السواء، كنتيجة موحدة لخفض الموازنات و«تجويف» الدولة والتطور في اتجاه دولة تمكينية أو تنظيمية، وزيادة اهتمام السياسيين ببناء شراكات مع جهات مجتمعية استراتيجية فاعلة، واستحداث «طبقات متعددة» للسلطة السياسية. أثارت هذه التطورات بمجموعها أسئلة في شأن قدرة الدولة على أن تكون مركز الحوكمة. باختصار، الشيء الذي يتغير هو دور الحكومة في الحوكمة، وجلب هذا التغير مجموعة أسئلة في شأن المدخلات الديمقراطية والمساءلة.

أرخى الجدال الدائر مؤخرًا في شأن دور الدولة في توفير الحوكمة شكوكًا متزايدة حيال المدى الذي لا يزال مُتاحًا أمامها للاضطلاع بهذا الدور. يظهر أن منظري العولمة والمراقبين القائلين بـ «تجويف الدولة» يجادلون أن الحوكمة عملية تُهيمن عليها بشكل متزايد جهاتٌ فاعلة من غير الدول أكثر مما تهيمن عليها الدولة ومؤسساتها. نناقش في هذا الفصل أن هناك وجهة نظر أكثر إفادة حيال هذه القضايا، وهي أن ننظر إلى التغيرات الأخيرة التي برزت في داخل الدولة وخارجها بدلالة تحوُّل الدولة وعلاقاتها بالجهات الفاعلة في بيئتها الخارجية. وتساعدنا نظريات الحوكمة في فهم المسار التاريخي لهذه التطورات، ودور الدولة الحالي في الديمقراطيات الغربية المتقدمة.

إحدى المهمات الأساسية لأي مجتمع أن يحكم نفسه. وعلى مدى نحو ثلاثة قرون مضت أو يزيد، قرَنَّا تلك المهمة بالدولة، وباحتكارها القوة الشرعية ضمن أراضيها. يشيع استخدام عبارة «الدولة الويستفالية» في إشارة إلى ظهور هذا النوع من بنية الحكم غداة انتهاء حرب الثلاثين عامًا في أوروبا. وفي

أصقاع أخرى في العالم، مثل الصين واليابان، انبثقت بنى دولة مشابهة بشكل مستقل من هذا المفهوم. الهرمية هي النمط السائد في الحكم، حيث تقرر الحكوماتُ، بوسائل ديمقراطية أو بغيرها، القوانين والسياسات التي ستُعتمَد ثم تمضي في محاولة تطبيق تلك القواعد. ربما يصار إلى إشراك جهات مجتمعية فاعلة في هذه العملية في المدخلات والمخرجات، خصوصًا في النظم الديمقراطية، لكن تظل الحكومة الحكَمَ النهائي في القانون والسياسة.

لا يزال دور الدولة التقليدي في الحوكمة يواجه تحديات من خارج المجتمع (العولمة) ومن داخل المجتمع نفسه في صورة شبكات وجهات اجتماعية فاعلة أخرى تنشُد استقلاليةً أكبر. وستتبنى في هذه الدراسة الرأي غير الشعبي حاليًا وفحواه أنه على الرغم من التغير الذي طرأ على الحوكمة، لا تزال الدولة تضطلع بدور رئيس، إن لم يكن الدور الرئيس، في الحوكمة. وسنجادل أيضًا أنه يجب علينا تقويم الحوكمة، في الدولة الديمقراطية خصوصًا، من خلال مؤسسات خاضعة عمومًا للمساءلة، وإن بشكل ناقص، أمام الشعب مقارنة بأنماط متصورة على نحوٍ أضيق للحوكمة القطاعية.

فهم ما يسمى التحول من الحكومة إلى الحوكمة

> الاستخدام الحالي لا يعالج الحوكمة بصفتها مرادفًا للحكومة. في المقابل، تجسّد الحوكمة تغيرًا في معنى الحكومة، وهذا يشير إلى عملية جديدة للحكم أو وضع متغير لقيادة موصى بها، أو طريقة جديدة يُحكم بوساطتها المجتمع[1]*.

حسنًا، الجواب نعم ولا. تشير مقولة رودس التي يُستدَل بها على الحوكمة، أي «الحوكمة الجديدة» كما هي، إلى أن التغيرات الجوهرية في الحكم كانت نافعة في إثارة اهتمام واسع بالحوكمة باعتبارها ظاهرة. اعتقد رودس أن التغير في أسلوب الحكم في المملكة المتحدة في ثمانينيات القرن الماضي عنى نشوء

---

(1) R. A. W. Rhodes, «The New Governance: Governing Without Government,» Political Studies, vol. 44 (1996), pp. 652-653.

* التشديد في الأصل.

عملية حكم جديدة تمامًا، ملخّصها «الحكم من دون حكومة». واعتُبرت الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والإصلاح الإداري المعتمد على السوق، وتحجيم الدولة المقترن برفع القيود عن الأسواق، عناصرَ تحوُّل واسع في طرائق حكم الدولة الحديثة - «الدولة المجوفة» - للمجتمع.

استُبدلت، على نطاق واسع، مؤسساتُ الحكومة الرسمية في هذه «الدولة المجوفة» بقدرة الجهات الفاعلة في المجتمع على الحكم، وكمثال شبكات الاتصال والأسواق. وبقدر ما أن دور الحكومة مهم في تقنين أفعال الجهات الاجتماعية الفاعلة وبناء ديمقراطية تمثيلية، يعبّر عن الديمقراطية «الحقيقية» من خلال مشاركة الأفراد والجماعات في شبكات الاتصال. ومن الواضح أن التاتشرية مثّلت حقبة جديدة في السياسة البريطانية والمجتمع البريطاني، وأن ذلك النمط استمر، بل وسّعته حكومة بلير من بعض النواحي.

على الرغم من كل ما تقدَّم، يبدو واضحًا أيضًا أن بعض الاستنتاجات التي استخلصها رودس من هذه التغيرات ركّز على الإثنية أو كان مبالَغًا فيه أو ربما كان الأمرين معًا. نقول بداية إنه فيما كان بروز صور مؤسساتية الطابع للعمل المنسق بين القطاعين العام والخاص ابتكارًا في الوسط السياسي البريطاني، فإنه كان ظاهرة مألوفة بالتأكيد في (باقي أنحاء) أوروبا[2]، بل وفي الولايات المتحدة[3]. ربما تكون التشاركية أبهى مثال على هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص، لكن توجد صور متنوعة كثيرة أخرى، إما خاصة بغرض معين وإما أكثر استمرارية ومؤسساتية الطابع للتبادلات بين العام والخاص على مستويات النظام السياسي كلها. وبالتالي إن ما أذهل رودس لكونه جديدًا أو مبتكرًا في بريطانيا جزء من التاريخ السياسي في عدد من أصقاع العالم الأخرى. ليس المراد بهذا القول الحط من شأن عمله، لكن ما أردناه هو الإشارة إلى أن دعوى الابتكار المنسوبة إلى هذه الظاهرة مشكوك

(2) P. J. Katzenstein, *Corporatism and Change* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985), and P. E. Kraemer, *The Societal State* (Amsterdam: Kalma, 1966).

(3) يُنظر مثلًا: E. Beauregard, *History of Academic Freedom in Ohio: Case Studies in Higher Education, 1808-1976* (New York: P. Lang, 1988).

فيها عند تطبيقها مقارنة بين الدول. لكن التطورات البريطانية في العقود القليلة الماضية ولو في تلك الحالة كانت أعمق أثرًا ومضامينها بالنسبة إلى النظام السياسي كانت أكبر منها في معظم المناطق الأخرى في العالم باستثناء أستراليا ونيوزيلندا (Antipodes).

الأمر الثاني والأهم على صعيد نظرية التطور أن الذي يتغير هو دور الحكومة في الحوكمة وليس عملية انتقال الحكم من الحكومة إلى الحوكمة. ليس المراد بالطبع القول إن الحوكمة البريطانية المعاصرة تتم من دون حكومة، بل الذي تغيّر هو مركزية الحكومة في الحوكمة وأسلوب عمل الحكومة ضمن أنموذج الحوكمة الجديد ذاك. إذا وضعنا في إطار مفاهيمي التطوراتِ التي يستعين بها رودس في توضيح حجته بتلك الطريقة، يصير التأكد مما هو جديد وما هو ليس بجديد عملية أسهل. كما أننا سنكون في وضع أفضل لتطبيق نظرية الحوكمة في بحث مقارِن. أخيرًا، بالقيام بذلك نُقلت كذلك من شرَك إفراد سياق وطني واحد - حالة يمكن القول إنها تُظهر أكثر التحولات تطرفًا في هذه النواحي - بأنه معيار أو مقياس نقيم بوساطته تطورات مشابهة في سياقات مؤسساتية وسياسية أخرى.

بالتالي، ماذا يحصل على التحديد على صعيد التغيرات في الحوكمة؟ سنناقش في المبحث الآتي بعض الأنماط العامة لتغيُّر الحوكمة المعاصرة. ثم نناقش بإيجاز كيف أثّرت تلك التغيرات في الدولة. وسنُمعن النظر في المبحث التالي من هذا الفصل في مرونة المؤسسات وكيف تتكيف مع التغيرات الجارية في بيئتها.

بروز نماذج حوكمة

توسّع المؤلفان[4] في سياق مختلف في تصنيف أنموذج حوكمة يهدف إلى التمييز بين النماذج المختلفة والأبعاد الأساسية المنوعة للحوكمة، مثل

---

(4) J. Pierre and B. G. Peters, *Governing Complex Societies* (Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 2004).

الجهات الفاعلة والعمليات والنتائج. إحدى المشكلات العميقة الأثر في تصميم حوكمة مستدامة هي تحديد كيفية تقدير أهمية المؤسسات، بصفتها ناقلات مصالح وأهداف جمعية، إزاء الجهات المجتمعية الفاعلة والأسواق.

نرى في أحد جانبي الطيف مؤسسات تتمتع بقوة ودهاء كافيين لتقوم في الأساس بما تراه ملائمًا - إما على صعيد مصالحها الخاصة أو على صعيد ما تراه ملائمًا لمصالح المجتمع - في أي وضع معين (انظر الجدول (11-1)). يضمن أنموذج الحوكمة هذا فرض الأهداف الجمعية على المجتمع لكنه يجلب خطر اختناق السوق والمجتمع المدني. كما يرجّح أن تنتج من أنموذج الحوكمة هذا قراراتٌ غير حكيمة لأن مقدار الكفاية الذاتية المؤسساتية لهذا النوع من الحوكمة لا يتيح حوافز كثيرة كي تشارك المؤسسات في حوار مع الجهات الفاعلة الأساسية في بيئتها الخارجية. ونرى في الطرف الآخر للطيف الحوكمةَ بصفتها عملية صاغتها شبكات مشتركة بين منظمات عدة على مستوى قطاع السياسة على نحو شديد الشبه بطريقة وصف رودس[9] لـ «الحوكمة الجديدة». تعمل ائتلافات لجهات ومصالح قطاعية فاعلة هنا على تعسير بلوغ الأهداف الجمعية. وفيما يجوز القول إن أنموذج الحوكمة هذا على اتصال كافٍ بالمجتمع، لتمكينه من انتقاء خيارات جيدة، فإن تلك الخيارات لن تعكس الأفضلياتِ الجمعية لنظام الحكم بل أفضليات شريحة صغيرة جدًا من المجتمع.

يوجد بين هذين البديلَين الواضحَين صور متنوعة للحوكمة ترتبط بالدولة والمجتمع بطرائق مختلفة، لكنها تجد وسيلة للموازنة بين أدوار هذين القطاعين الواسعين في الحياة السياسية والاجتماعية. مثال ذلك، يُبقي أنموذجُ الحوكمة التعددي (الليبرالي) على القطاع العام بصفته الجهة الفاعلة المهيمنة، ويبقي ويختار من بين ممثلي المجتمع المدني البدلاء، لكنه يسمح لذلك المجتمع المدني بامتلاك قدر من النفوذ في السياسة. وبالمثل، يسمح تصوُّر للحوكمة

---

(9) Rhodes, «The New Governance».

يركّز على الدولة، ومتجسد في النماذج التشاركية[6]، للجهات الفاعلة في المجتمع بمشاركة أكبر مما يسمح به الأنموذج السابق، لكن في مقابل الانخراط في نشاط الحوكمة التي تؤديها الدولة. أخيرًا، يستخدم الأنموذج «الهولندي»[7] شبكات الاتصال في قسم كبير من نشاط الحوكمة، لكن تظل الحكومة محتفظة بالقدرة على «التوجيه من بعيد».

الجدول (11-1)

نماذج الحوكمة

الأنموذج	الخصائص
الدولاني	الدور المهيمن لمؤسسات الدولة. مشاركة ومراجعات محدودة من المجتمع.
الليبرالي	مشاركة عدد محدود من الجهات المجتمعية الفاعلة تختارها مؤسساتُ الدولة بعناية. تعددي حيث تختار الحكومةُ الجهات الفاعلة الشرعية.
الدولة المركزية	تبقى الدولةُ الجهة الفاعلة المهيمنة، لكن الجهات المجتمعية الفاعلة تمتلك بعض المصادر المستقلة للشرعية، ويطالب بعض الجهات بالمشاركة، المساومة التشاركية مثال أساسي.
«الهولندي»	تصبح شبكات الاتصال جهات مركزية مشاركة من غير أن تكون مهيمنة، لكن الدولة تحتفظ بالقدرة على اتخاذ قرارات مستقلة و«التوجيه من مسافة بعيدة».
الحوكمة من دون حكومة	شبكات الاتصال والأسواق هي الجهات الفاعلة المهيمنة. والدولة تقنن الأفعال التي تقوم بها تلك الجهات المجتمعية الفاعلة.

بالنظر إلى هذه المقايضات المعقدة بين أوجه الحوكمة المختلفة، ربما لن نفاجأ كون جلّ التصميم المعاصر للحوكمة يخضع لعملية تجربة وخطأ. من

(6) H. J. Wiarda, *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great Ism* (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1996).

(7) J. Kooiman, *Governing as Governance* (London: Sage, 2004).

الأمثلة على ذلك الموجة الحالية للإصلاحات المؤسساتية الإقليمية التي تجتاح أوروبا حيث ترتبط الأهدافُ بالتنمية الاقتصادية ويوزَن التوافق مع الاتحاد الأوروبي إزاء مدخلات جمعية، وجدل ومساءلة ديمقراطية. والنتيجة بحسب أحد المراقبين تمكُّن قلة من الدول، إن وُجدت، من الشروع في إصلاح يبشر بالنجاح"[8]. يمكننا التعرف إلى مثال آخر على تصميم حوكمة مثير للإشكاليات في مجال الإصلاح الإداري. يظهر أن دولًا كثيرة تعاني مخلفات إصلاحات جذرية معتمدة على السوق، يعود تاريخ تطبيقها إلى ثمانينيات القرن الماضي وتسعينياته، وهي تبحث الآن عن استراتيجيات بديلة تعزيزًا لدور المؤسسات والجهات الفاعلة السياسية. كانت أستراليا ونيوزيلندا مثلًا رائدتين في إصلاح معتمد على السوق للإدارة العامة الجديدة، لكنهما تجدان الآن طرائق لتجديد تأكيد دور حوكمي أقوى للقطاع العام.

يجب أن نشير في الوقت عينه إلى أن على الرغم من أن عددًا من صور الحوكمة الناشئة تقوم على مقايضة ما ذات طابع مؤسساتي بين الدولة والمجتمع، فإن هدف الإصلاح لا يبدو راجعًا بالذاكرة إلى نماذج الحوكمة التي كانت سائدة في دول كثيرة قبل تاتشر، والإدارة العامة الجديدة والأسواق المالية المحررة. في المقابل، هناك علامات على أن الحركة المتأرجحة ترجع ببطء إلى نماذج حوكمة تمنح المؤسسات السياسية دورًا مركزيًا أكبر. ويظهر في الدول الاسكندنافية كما لو أن الافتتان بالحكومة اللامركزية يزول ببطء، وأن عمليات صور إعادة المركزية الحاذقة جارية. ففي السويد مثلًا، تعاين لجان حكومية رئيسة عدة كلًّا من نظام الحكومة المحلية اللامركزية ونظام الإدارة العامة غير المركزة.

يبدو واضحًا من الجدل الحالي في دول عدة أن المؤسسات أقدر على التكيف مما ظنت أغلبية المراقبين إلى الآن، وهي قضية سنتطرق إليها لاحقًا في هذا الفصل. والدولة التي لا تزال تواجه تغيرات كثيرة في الحوكمة تبقى

---

(8) P. Newman, «Changing Patterns of Regional Governance in the EU,» Urban Studies, vol. 37 (2000), pp. 895-909.

جهة فاعلة وقوية. وعلى الرغم من حصول بعض التجويف لهذه الدول، يمكننا أن نرى الآن لدى تقويمها بمزيد من الدقة أن «القشرة» الباقية تحتفظ بأغلبية قوتها الحقيقية. وإذا كان يصعب إنكار أنه توجد الآن سوق دولية قوية تؤثّر في القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة، فهذه السوق موضع تفاوض في حد ذاتها وليست مستقلة، وتبقى الحكومات الطرف المفاوض الرئيس في منتديات مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي وضمن عدد كبير من النظم الدولية الأخرى.

بالمثل، ربما ينتج من التخلص من بعض مسؤوليات الدولة الهرمية على المستوى المحلي إتاحة مزيد من القدرة على الحكم. يتجلّى هذا الافتنان في قدرة الحوكمة ببساطة، لأن السلطة لا تُستخدم في دقائق السياسة، لكن تُستخدم في رسم التوجهات السياسية ووضع الأهداف الرئيسة للحكم. وكما سبق بيانه في مواضع عدة، تعمل الدولة الآن على «التمكين» بقدر ما تعمل على «التوجيه»، لكنها لا تزال تستطيع اختيار تلك الأمور اللازمة للتمكين والأمور التي لن تساندها. تصبح هذه الانتقائية بالتالي وسيلة لإدارة الموارد بطريقة راشدة، واختيار المعارك التي يتعين خوضها، واعتماد خيارات استراتيجية في شأن الحوكمة. لذلك، يمكن الدولة التمكينية أن تصبح الدولة الاستراتيجية أيضًا.

مرونة المؤسسات

الدولة شيء أكبر من تجمُّع مؤسسات، لكن تلك المؤسسات تفعل الكثير لتعريف الدولة، وصوغ قدرتها على الحكم[9]. عندما توجد مجموعة مؤسسات حسنة الإعداد والفاعلية، يرجَّح أن تكون الدول التي تنعم بتلك المؤسسات قادرة على التعامل مع القوة المتعاظمة والضغط المنوع الناشئ عن كل من البيئات المحلية والدولية. وعلى العكس، لو نظرنا إلى الدول الفاشلة، كما هي

---

(9) N. Painter and J. Pierre (eds.), *Challenges to Policy Capacity* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2004).

حال أغلبية الدول الأفريقية ودول القوقاز، نجد أن المؤسسات حاضرة في الصورة لا في العمل، لذلك هذه الدول واقعة إلى حد بعيد تحت رحمة القوى الخارجية التي تعتدي عليها. وبالتالي، ربما ليست الدولة في ذاتها التي تخفق في الحوكمة، بل صور معينة للدولة التي تعمل في أوضاع معينة.

أشار جويل ميغدال[10] إلى أهمية الأنواع المختلفة للتوافق وعدم التوافق بين القوى النسبية للدول ومجتمعاتها. تصبح التفاعلات بين الدولة وبيئتها أشد تعقيدًا عندما تصبح السوق الدولية لاعبًا أيضًا، إذ ربما تقدر الدول القوية على التوسط بين مجتمعاتها والبيئة الدولية، فيما ربما تُصبح الدول الأضعف تحت رحمة مجموعتي القوى الخارجية معًا. تستطيع الدول في بعض الحالات استخدام قوة الجهات الاقتصادية الفاعلة الخارجية - منظمة التجارة العالمية أو المصرف المركزي الأوروبي - في التغلب على قوة المصالح الاجتماعية المستحكِمة، بل وبناء تحالفات مع جهات فاعلة محلية قوية (ربما تكون المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة مثالًا عليها) لمواجهة جهات فاعلة خارجية[11]. من أوضح الأمثلة الدالة على ذلك الأمانة المالية للحكومتين الإيطالية والإيرلندية حاليًا تجاوبًا مع متطلبات عضويتيهما في نظام الإدارة البيئي بعد عقود من العجز. النقطة الجوهرية هي أن الدول ليست تحت رحمة الجهات الفاعلة التي هي من غير الدول، وأنها تستطيع الحكم. صحيح أنها لا تحكم منفردة، لكنها قادرة على الحكم.

جادلنا في مواضع أخرى[12]، وسنجادل هنا أيضًا أن الدولة هي المكان الأكثر ملاءمة، وليس الجهات الفاعلة الخارجية الاجتماعية أو الاقتصادية، للشروع في تحليل الحوكمة. هذا موقف تحليلي من بعض الوجوه، لكنه موقف

---

(10) J. Migdal, *Strong Societies and Weak States* (Princeton: Princeton University Press, 1988).

(11) L. Pauly and E. Grande, *Complex Sovereignty* (Toronto: University of Toronto Press, 2005).

(12) B. G. Peters, «The Future of Governance: Bringing the State Back In–Again» in: J. Moon and B. Stone (eds.), *Power and Freedom in Modern Politics* (Perth: University of Western Australia Press, 2002), and J. Pierre and B. G. Peters, *Governance, Politics and the State* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000).

نظري أيضًا. الشروع بالدولة من الناحية التحليلية يمكّننا من تحديد وقت حصول الانحرافات عن هذه التوقعات البديهية، وبالتالي تحديد القوى الاقتصادية الدولية أو القوى الاجتماعية المحلية التي ربما كان لها دخل في ذلك. وسنجادل من الناحية النظرية أنه على الرغم من التغيرات المهمة التي حددها (وربما بالغ في تحديدها) كثير من الباحثين في الحوكمة[13]، يجري جزء كبير من أعمال الحوكمة من خلال أجهزة الدولة في أغلبية المجتمعات.

ما هي الأعمال التي تؤديها مؤسسات الدولة للحوكمة؟

بعدما ذكرنا أن الدولة ومؤسساتها عناصر مركزية في فهم الحوكمة، كيف نتصور طريقة أداء تلك العملية فعلًا؟ وبما أننا عرّفنا الحوكمة بأنها عملية توجيه الاقتصاد والمجتمع، وحددنا أربعة عناصر أساسية داخلة في ذلك التوجيه، يمكننا أن نحدد بطريقة مباشرة طريقة تأثير مؤسسات الدولة الرسمية و(غير الرسمية) في عملية التوجيه تلك. العنصر المركزي في هذا التحليل أننا نعرّف التوجيه، وبالتالي الحوكمة، بأنه نشاط موجه نحو هدف، وهذا يُبرز الحاجة إلى تحديد أهداف جمعية وتطوير الوسائل الكفيلة ببلوغ تلك الأهداف. يلزم في سياق ديمقراطي تحديد تلك الأهداف المجتمعية من خلال عملية شاملة بعض الشيء، وسيتم بلوغ الأهداف من خلال عملية تعترف بالحقوق الفردية والعملية اللازمة، غير أن أي طريقة للحوكمة ستستلزم وضع أهداف وتطبيقها. وكما جادل جيمس بوشنان وغوردن تالوك[14]، متى ما ترسّخ الاتفاق الأولي العام على حكم الأغلبية في أغلبية المجتمعات بقواعد رسمية، يصبح وسيلة قوية تضمن شرعية القرارات.

أهم الأمور المتصلة بمؤسسات الدولة اللازمة لعملية الحوكمة هو أنها توفر آلية متفقًا عليها لتحديد الأولويات والاختيار من بين الأولويات المتنافسة.

(13) R. Rhodes, *Understanding Governance* (Milton Keynes: Open University Press, 1997), and S. Tiihonen, *From Governing to Governance* (Tampere: University of Tampere Press, 2004).

(14) J. M. Buchanan and G. Tullock, *The Calculus of Consent* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962).

يوجد لدى الجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية عدد من الأهداف التي تود أن يسعى المجتمعُ إلى بلوغها، واستخدام سلطة الدولة ومواردها المالية لجعل ذلك ممكنًا. لكن بالنظر إلى محدودية الموارد، يجب ترتيب أولوية تلك الأهداف. تتيح العملية السياسية، من خلال هيئة تشريعية ما، الوسيلةَ اللازمة لصنع القرارات التي لها سلطة القانون. سواء بموجب مبدأ الأغلبية أو مبادئ تصويتية أخرى، تتيح تلك المؤسسات وسيلةً لانتقاء الخيارات الصعبة اللازمة.

هناك شرط ثانٍ من أجل حوكمة فاعلة في التوفيق بين الأهداف والبرامج التي ربما تكون متضاربة أو تعاني قدرًا ضئيلًا من عدم الاتساق حتى عند انتقاء خيارات تشريعية. تعتمد الحكومات أيَّ عدد من القوانين، لكن مع حشد ائتلافات مختلفة لتحقيق غايات مختلفة للحكومات، يصير الاتساق غير مضمون. لذلك، يلزم وجود وسائل لتنسيق السياسات التي أقرتها الحكومة[15] وتوضيحها من أجل حوكمة جيدة. ومع أن وسائل أقل انتظامًا ربما تتمتع بقدرة ما[16]، فإن الوسيلة العامة لتنسيق السياسات هي المؤسسات، مثل الوزارات والأجهزة المركزية.

المكوّن الثالث في الحوكمة هو التطبيق، أو التوجيه الفعلي للاقتصاد والمجتمع؛ إذ كثيرًا ما يُعتبر التطبيق ميدان الجهاز الإداري العام، مع أنه يستخدم على نحوٍ متزايد جهات فاعلة غير حكومية وأدوات «الحوكمة الجديدة»[17]، لكن حتى تلك الأدوات تميل إلى العمل في «ظل الهرمية» وإلى المنع المدعوم بإمكان استخدام السلطة. أضف إلى ذلك أن بنية دولة مؤسساتيًا مكبرة تميل إلى امتلاك نفوذ عظيم في التطبيق، بالنظر إلى أهمية الفدرالية، أو بنى الحكومة على مستوى دون وطني، وذلك في تطبيق برامج الحكومة المركزية.

---

(15) انظر، مثلًا: F. W. Scharpf, «Negative and Positive Integration in the Political Economy of European Welfare States,» in: G. Marks et al. (eds.), *Governance in the European Union* (London: Sage, 1996).

(16) E. Bardach, *Getting Agencies to Work Together* (Washington, DC: The Brookings Institution, 1998).

(17) L. M. Salamon, «Introduction,» in: *Handbook of Policy Instruments* (New York: Oxford University Press, 2002).

أخيرًا، للتمكن من التوجيه الفاعل، على المرء أن يعي عواقب قراراته السابقة، لذلك المراجعات والمساءلة مهمة في الحوكمة. لا غنىً عن عنصر المراجعات في أي مجتمع لتيسير التصحيح المستمر للسياسة وتغييرها، لكن عنصر المساءلة المدرّج في هذه المرحلة مهم بالنسبة إلى الحكومات الديمقراطية أيضًا. تعين مساءلة الجهاز الإداري العام ووكلائه عن أفعالهم، عندما لا تطبّق البرامج بوساطة الموظفين الحكوميين مباشرة، كي يحظى المواطنون ببعض التطمينات بأن حقوقهم مصونة، وأن المال العام يُستخدم بطريقة ملائمة. لذلك، يشمل مكوّن المراجعات في الحوكمة كلًا من تغير السياسة والتدقيق في أعمال الأفراد المسؤولين. وتشمل هذه الناحية في الحوكمة أيضًا عددًا من الفاعلين المؤسساتيين، بدءًا بالمشرعين وانتهاءً بالوكالات المتخصصة التي تتولى الرقابة والمساءلة[14]. يمكن القول إن المسؤولية النهائية عن المساءلة تكمن في المؤسسات العامة مع أن بعض «لجان المراقبة» من القطاع الخاص ربما يكون نافعًا.

بعد وصف دور مؤسسات القطاع العام الراهنة في عملية الحوكمة، من المهم أن نفهم دور هذه المؤسسات بدلالات غير الدلالة الوصفية. بنى الدول المؤسساتية الموروثة والباقية مكوّن حيوي أولًا في إسباغ الشرعية على الخيارات السياسية التي تعتمدها الحكومة. ربما تحتاج الحكومات الوطنية إلى الرد في عالم أكثر عولمة وتشابكًا على القوى الخارجية، لكن ستبقى الخيارات السياسية في حاجة إلى صبغة شرعية من خلال بعض الآليات التقليدية. وبالمثل، في عالم حوكمة تكتسي فيه شبكات الاتصال للجهات الفاعلة في القطاع الخاص أهمية حاسمة في صوغ السياسة العامة، بل وفي تطبيقها وهو الأهم، تغدو تفاعلات هؤلاء الشركاء الاجتماعيين مع الحكومة مهمة لنجاحها، لكن لا يمكنها الحلول محل التفويضات القانونية للدول والحكومات. لذلك، ستجري أعمال شبكات الاتصال في أغلبية الأوضاع في سياق سلطة الدولة، وهي سلطة يمكن سحبها متى دعت الضرورة.

---

(14) C. Hood, H. Rothstein and R. Baldwin, *The Government of Risk* (Oxford: Oxford University Press, 2001).

إضافة إلى إسباغ الشرعية، فإن بعض مؤسسات القطاع العام في وضع ملائم جدًا لأداء نشاط حوكمة معينة. ذلك أن هذه المؤسسات صُممت على الخصوص لفضّ النزاعات، في حين أن الأسواق وشبكات الاتصال ليست مصممة للقيام بذلك. تميل الأسواق إلى تلافي الصراعات، أو الافتراض أن الجهات الاقتصادية الفاعلة الأقوى ستنتصر (ويجب عليها ذلك). ومن المفترض بوجه عام أن تكون شبكات الاتصال تعاونية وغير تنافسية، لكن إذا كانت شبكة الاتصال تكتنف ناحية سياسية وتتضمن طائفة من المصالح الاجتماعية الاقتصادية، ربما تجد أن التوصل إلى حلول تعاونية للمشكلات مستحيلًا لعدم توافر طريقة سابقة للفصل بطريقة شرعية بين الفائزين والخاسرين. لكن المؤسسات السياسية صُممت بناء على افتراض نشوب صراع، عنيف عادة، وتتيح مبادئها التأسيسية وسائل التوصل إلى حلّ.

أضف إلى ذلك أن المؤسسات التقليدية لدى الحكومة تؤدي عملًا جيدًا على نحوٍ معقول في تمرير مطالب المجتمع إلى داخل عمليات صنع القرار، مع أن منتقدي الحكومة المعاصرة لن يوافقونا الرأي بالتأكيد. ويجادل مؤيدو الحكومة التداولية[19] والجماعاتية[20] والاستفتاءات[21] وشبكات الاتصال أن هذه المؤسسات التقليدية تحابي أنواعًا معينة من المصالح وتستثني مصالح أخرى. ومع أن هذا الموقف لا يخلو من منطق، يشير مراقبون آخرون إلى وجوب القيام بذلك. أولًا، تُرسي المؤسسات السياسية التقليدية مبادئ سابقة لتضمين المصالح، وهي طورت بنى تمرر المصالح وتجمعها بحيث تكون طريقة التضمين معروفة سلفًا. كما أن هذه البنى شديدة التنوع ويمكنها إتاحة عدد من سُبُل المشاركة. مثال ذلك، الجهاز الإداري العام حيزٌ مشاركة رئيس، إن لم يكن حيز المشاركة الرئيس، للمصالح الاجتماعية.

---

(19) J. Dryzek et al., *Green States and Social Movements* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

(20) P. Selznick, *The Communitarian Persuasion* (Washington, DC: Woodrow Wilson Center, 2002).

(21) لكن يُنظر: I. Budge, *The New Challenge of Direct Democracy* (Cambridge: Polity Press, 1996)

يجب أن نشير أيضًا إلى أن البدائل المقترحة لأدوات توسيط المصالح ليست أكثر شمولًا من المؤسسات الأكثر تقليدية. مثال ذلك، مع أن المراد أن تكون الديمقراطية الاستطرادية شمولية، فإن اعتمادها على الدعم والخطاب ينفع الأكثر فصاحة، ولا سيما أفراد الطبقة الوسطى. وبالمثل، تميل شبكات الاتصال إلى إشراك الجهات الاجتماعية الفاعلة المعنية مباشرة بالناحية السياسية، لكن ليس لدى المجتمع ككل قدرة كافية أو أي قدرة على ممارسة أي نفوذ حتى وإن كان قد يتأثر بالخيارات السياسية إذا لم يوجد سبب غير كونه دافع ضرائب. لذلك، يمكن أن يشير المدافعون عن صور الحوكمة الأخرى إلى وجود مشكلات عويصة في التوصل إلى نتائج أفضل من خلال وسائل يُفترض أنها أكثر انفتاحًا وديمقراطية للمشاركة العامة.

المؤسسات والتغير السياسي

ربما يبدو التركيز على المؤسسات تعبيرًا عن قلق مفرط من استمرار أنماط الحكم. إن التعويل على المسار الذي يشكّل موضوعًا مركزيًا في دراسة السياسة العامة من منظور مؤسساتي، يمكن أن يطبّق على المؤسسات ذاتها أيضًا، لذلك ربما يبقى كثير من المؤسسات القديمة في الحكومات المعاصرة. فبعد بناء المؤسسات، تميل هذه المؤسسات وسياساتها إلى الاستمرار ما لم توجد قوة سياسية فاعلة يمكنها إحداث تغيير. لكن حتى عندما يزداد تجاوب الحكومات مع الخصائص التي تميز بيئتها الاجتماعية الاقتصادية، فهي تُبدي تلك الردود في سياق هيكل مؤسساتي ربما يكون موروثًا منذ عقود، إن لم يكن منذ قرون. ويميل التحليل المؤسساتي، خصوصًا التحليل المؤسساتي التاريخي، إلى التركيز على بقاء تلك المؤسسات، لكن ينبغي ألا يحجب ذلك حقيقة أنه طرأ تغيّر مؤسساتي، وأن المؤسسات يمكن أن تكون قابلة للتكيف. لكن ربما يتخذ التغيير غالبًا شكل «توازن نقطي» [متقطع] لا شكل تكيّف مستمر مع الأوضاع المتغيرة بالنظر إلى قدرة المؤسسات على حماية نفسها من الضغط الخارجي.

الدولة ليست مستحكِمة وعديمة المرونة بقدر ما قد يود النقّاد منا اعتقاده.

أحد التبريرات القياسية لوجهات النظر حيال الحوكمة، التي تشدد على شبكات الاتصال وعلى وسائل العمل الأخرى الأقل رسمية، هو أن الدولة بيروقراطية ومتحجرة وعديمة التجاوب. ولا شك في أن الحكومات تبدو في بعض الأحيان مشابهة لتلك الأوصاف الجافية، لكن النظام السياسي أثبت أنه يستطيع أن يكون متجاوبًا وإصلاحيًّا. وهذا يصح على صعيد إصلاح السياسات التي تقوم بها الدولة، وعلى صعيد إصلاح الدولة ذاتها[22]. وفي هذا الصدد، يجب الإشارة هنا إلى ثلاث صور تكيف مميزة من جانب الدولة بصفتها تعكس قدرتها على التعامل مع الأوضاع المتغيرة.

أحد أهم أنماط التغير في الدول المعاصرة قدرتها على التعامل مع سيادة مختلطة أو ثنائية، وعلى إيجاد الوسائل اللازمة لمواصلة العمل ككيانات دولة، ولو في مواجهة الاندماج في اتحادات أكبر على شاكلة الدول - الاتحاد الأوروبي مثال واضح - أو في نظم عبر وطنية معقدة مثل التي تديرها منظمة التجارة الدولية، بل وفي المحكمة الجنائية الدولية وهو الأهم. وعلى الرغم من استمرار المؤسسات، فإنها تتقاسم السيطرة على القطاعات المهمة لنظمها السياسية مع جهات فاعلة أخرى، لكنها استطاعت في الأغلب القيام بذلك من دون صعوبة تُذكر. لذلك، التكيف ممكن ولو في النواحي التي «تحدد وظائف» الدولة[23]، والحوكمة المدفوعة بالدولة تستمر (ولو لم تعد شمولية).

التغير المهم الثاني في أنماط الحوكمة في الدولة المعاصرة هو اختيار الأدوات المستخدَمة في تحقيق غاياتها السياسية. على أحد المستويات، عوضًا عن الاعتماد على أدوات القيادة والسيطرة كما في الماضي، تستخدم الحكومات الآن أدوات «ألْيَن» لتحقيق أهدافها السياسية. وعلى سبيل المثال، يجري تطبيق برامج اجتماعية بشكل متزايد من خلال ترتيبات تعاونية مع شركاء في القطاع غير الربحي تؤدي إلى خفض التكاليف التي تتحملها الحكومة، وأهم من ذلك

(22) G. Bouckaert and C. Pollitt, *Public Management Reform: A Comparative Analysis*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2004).

(23) R. Rose, *The Problem of Party Government* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1974).

تقليص التطفل المتصور في هذه البرامج. أحد أفضل الأمثلة على استخدام «القانون اللين» نجده في الاتحاد الأوروبي باستخدامه «طريقة التنسيق المفتوحة»[24] باعتبارها وسيلة لبلوغ الأهداف الأوروبية الاجتماعية والمتصلة بالتوظيف. وعلى مستوى ثانٍ، تحولت الحكومة من التأمين المباشر لبعض المنافع إلى منظِّم لعملية تأمينها بوساطة القطاع الخاص، وبهذه الطريقة يمكن تقديم الخدمات ذاتها من جديد لكن بطريقة أقل تطفلًا وتكلفة.

أخيرًا، تغيرت الدول على الصعيد البنيوي، وتخلّت بدرجة كبيرة عن مركزيتها وتركيزها. يكمن جانب من المنطق الإداري للإدارة العامة الجديدة في تمكين مدراء المؤسسات العامة المستقلة وشبه المستقلة من اتخاذ مزيد من قراراتهم المتصلة بالسياسة والإدارة، وفي تقليص السيطرة الهرمية على هؤلاء المديرين ومؤسساتهم. أقرت هذه السياسة الإدارية سعيًا إلى امتلاك فاعلية أكبر في القطاع العام، لكن ربما تُعتمد سياسات أخرى وتكون لها ارتدادات سياسية أيضًا. ربما أدى هذا التغير البنيوي خصوصًا إلى انفتاح الحكومة على نفوذ متعاظم للجهات الفاعلة الاجتماعية، مع الحد من قدرة القادة السياسيين على السيطرة على الحكومة. لكن تلك التغيرات أثمرت برامج لدى بعض الحكومات من أجل العودة إلى المركز والسعي إلى إيجاد سبُل لفرض أولويات سياسية أكثر مركزية على الحكومة ككل[25].

جميع أنواع التغيرات السابقة مهمة، وهي سبب تعديل بعض نواحي الحوكمة، لكنها لا ترقى بحال من الأحوال إلى مستوى عجز الحكومة المعاصرة عن الحكم، أو عن الحكم بفاعلية. في الحقيقة، بقدر ما كان لأحد هذه التغيرات ذلك التأثير، عملت الدولة على تجديد تأكيد نفوذها وعكست عملية الإصلاح ولو جزئيًا. لذلك، الإحساس بأن هيكل الدولة ليس رشيقًا بما يكفي للانسجام مع التغير الذي لا يساندة دليل على ما يبدو. ولو أردنا أن

(24) C. Radaelli, *The Open Method of Coordination: A New Governance Architecture for the European Union* (Stockholm: Swedish Institute for European Policy Studies, 2003).

(25) يُنظر: B. G. Peters, «Back to the Centre: Rebuilding the State,» *Political Quarterly*, vol. 75, special issue (2004), pp. 130-140.

تعاين التغيرات السياسية على مستوىً كلي أعلى، كما في أنواع محددة من الضرائب المفروضة، يمكننا أن نجد أيضًا أن الدول نهضت لمواجهة التحديات التي أوجدها التغير الاقتصادي، وأنها لا تزال قادرة على المحافظة على سبل عائداتها على الرغم من تلك التحديات.

موجز

تمر الدولة ومؤسساتها بعملية تغيير، لكنها تظل جهات فاعلة حيوية في صنع السياسات وتطبيقها، وفي الحوكمة بوجه عام. لا ريب في أن الدولة تحتفظ إلى حد بعيد بموقعها المركزي في اختيار الأهداف السياسية وقوننتها، مع أنها قد تقوم بذلك بطريقة أكثر تعاونًا وأقل تطفلًا من السابق. يمكن أن تؤثر البيئة الدولية في نطاق الأعمال المتاحة للدول، مع تباين بين دولة وأخرى بالتأكيد. كما أن الحكومات زادت تعاملها مع شركاء اجتماعيين في اختيار القوانين وتنفيذها، لكن المؤسسة الرسمية تحتفظ بأهمية كبيرة. في الحقيقة، السمة الأبرز للحوكمة المعاصرة من وجوه عدة ليست في ما تغيّر بقدر ما هي في ما لم يتغير.

الحوكمة والدولة والسلطة السياسية

لا زلنا نرسم إلى الآن صورة لتحوّل الدولة الهرمية والمستقلة التي كانت المكون المركزي في نظام الدولة الويستفالية في السياسة الدولية، والتي هي أيضًا مركز دولة الرفاهية ذات الاقتصاد المختلَط في السياسات المحلية. كان ذلك الأنموذج في الحكم ملائمًا مع الجهات الواقعة في مركز الجهاز المؤسساتي. ففي مقدورهم اتخاذ القرارات وتوقُّع تنفيذها بأدنى توجيه مباشر للجهات الفاعلة الأخرى. وإذا كانت المؤلفات التي تناولت موضوع التطبيق أوضحت للأكاديميين أن هذه النظم الخاصة بصنع السياسات وتطبيقها لا تعمل بالضرورة بذلك القدر من السلاسة الذي توحي به النماذج، فإنها أدّت عملها وساعدت في عقب الحرب العالمية الثانية في إطلاق مرحلة نمو اقتصادي كبير ومساواة متزايدة في الفرص، ولو في الديمقراطيات الغربية على الأقل. ومع أن

أنموذج الحوكمة هذا بدا ناجحًا مدة طويلة من الزمن، فإن الأحمال الزائدة للمطالب والمشكلات المالية أحدثت مشكلات كبيرة. كما أن المجتمع تغيّر وطالب بمزيد من المشاركة. لذلك، برزت مطالبات بالتغيير في اليمين السياسي وفي اليسار السياسي على السواء، وحصلت تغييرات جوهرية فعلًا. وكما ذكرنا سابقًا، شمل بعض هذه التغيرات تعديل صور تقديم الخدمات تعزيزًا لفاعلية القطاع العام. وشملت التغيرات الأخرى القضاء على البيروقراطية مع إشراك الجهات الاجتماعية الفاعلة في القرارات. يمكننا إحصاء عدد التغيرات على الصعيدين، لكن النقطة الجوهرية أن التصور الخطي المستقل للحكم استُبدل بترتيبات أشد تعقيدًا لصنع السياسات وتنفيذها.

لكن التعقيد المتأصل في أنماط الحوكمة المعاصرة لا يستلزم خسارة الحكومات سلطتها في الحكم. ما يعنيه هنا هو أن الدولة تمارس هذه السلطة بطرائق مختلفة. مثال ذلك، بعد أن زاد شيوع الشراكات ووسائل الربط الأخرى بين القطاعين العام والخاص، تمارَس سلطة الدولة من خلال المساومة وربط موارد الدولة بموارد القطاع الخاص. ربما تعزز هذه الترتيبات من وجوه عدة السلطة العامة. أولًا مع أن الحكومة قد ترغب من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص إتاحة ما لديها من موارد، فإنها ربما تضع موردًا أكثر مركزية، تحديدًا الشرعية، قيد التطبيق باسم الشعب. ومع أن الحكومات تبدد ذلك المورد في بعض الأحيان، يبقى رصيدًا أساسيًا.

إضافة إلى ذلك، في مقدور القطاع العام توفير توجيه مركزي لجهات فاعلة أكثر تنوعًا وانتشارًا في القطاع الخاص إذا كان القطاع العام متسقًا وقادرًا على السعي إلى تحقيق أهداف سياسية متسقة. أحد أهم المعايير الخاصة بالحوكمة الحاجة إلى إيجاد مجموعة أهداف مشتركة للمجتمع، ووظيفة وضع الأهداف تلك يرجَّح حصولها في أروقة الحكومة وليس في المجموعات المتنوعة التي تضغط بمطالبها على القطاع العام. لذلك، ربما تكون مجموعة مشتركة من الأهداف أكثر فاعلية في الحكم من المجموعة التي يضعها المجتمع، وهي أشد تعقيدًا وربما إرباكًا. ومع إتاحة تلك الفرصة للحكم على

المستوى الاستراتيجي، ربما يكون «العقل المركزي للحكومة» بحسب تعبير درور[26]، مزية حاسمة في الحكم.

انطلاقًا من النقطة السابقة، فإن حلّ الصراعات نشاط محوري للحكومة والحكم. هناك جملة من الآراء السياسية لأفراد المجتمع تتضمن أغلبيتها بعض عناصر المصلحة العامة أيضًا، إضافة إلى المصالح الأكثر انتقائية لدى المناصرين. لذلك، تكمن الصعوبة في الحكم في الاختيار من بين هذه المجموعة الوجيهة من الاقتراحات السياسية. ولدى مؤسسات القطاع العام الآليات اللازمة للقيام بذلك، سواء من خلال التصويت في الهيئات التشريعية أو في الصور التي يغلب عليها الطابع التكنولوجي في صنع القرار في الجهاز الإداري، بل وفي القرارات القضائية في المحاكم. ليس في شبكات الاتصال آلياتُ حلّ صراعٍ اتُّفق عليها سابقًا من هذا النوع. ومع أن المساومة تتيح وسيلة لحل بعض الصّراعات، فإنها لا تحلّ بوجه عام الصراعات التي ينشب فيها صدام مباشر بين المجموعات. لذلك، فإن أي تحرك في اتجاه «الحوكمة من دون حكومة» يعقّد حلّ الصراعات، لكن ربما يتعين على الحكومة العودة في آخر الأمر إلى التعامل مع الخلافات الجوهرية.

يتمثل أحد الكماليات، التي يتيحها تطوُّر شبكات الاتصال ومشاركة القطاع الخاص للحكومة في الحوكمة، في إمكان أن تكون مشاركتُه انتقائية وذات أثر فاعل، بمعنى أنه في استطاعة الحكومة الآن أن تحكم مع تحمُّل أعباء أقل، وأن تستخدم أدوات «الحوكمة الجديدة» تلك[27] التي ربما تكون أقل تطفلًا. وما دامت القرارات التي تتخذها شبكات الاتصال تظل ضمن الأطر المقبولة لدى القانون الراهن والقيم السياسية العامة للحكومة، فليس هناك سبب لتبديد رأس المال السياسي والتدخل. لكن ينبغي ألا ننسى أن تلك الأدوات لا تزال تعتمد على القوة وعلى السلطة الشرعية التي يتمتع بها القطاع العام في امتلاك أغلبية عناصر فاعليتها، وأن جلّ عملية تحديد الأهداف لا تزال تتم من خلال القطاع العام.

---

(26) Y. Dror, *The Capacity to Govern* (London: Frank Cass, 2001).

(27) Salamon.

خلاصة

إن الشائعات التي تتحدث عن زوال الدولة مبالَغ فيها. ونحن لن نرغب بالتأكيد في إنكار أن الحكم تغيّر وأن الجهات الفاعلة الدولية، خصوصًا المجتمعية، جهات مهمة. ذلك أنها بقيت في دول كثيرة مكونات أساسية في الحوكمة طوال عقود أو حتى قرون. أضف إلى ذلك أن البُعْد الدولي للحوكمة ربما زاد، لكنه ربما يخدم كحيز وحلبة لأعمال الدولة بقدر ما يخدم كإعاقة حقيقية للحكم؛ في الدول الصناعية الغنية على الأقل.

لذلك، ندعو إلى التزام قدر من الحذر عند دراسة كثير من المناقشات المعاصرة للحوكمة. ويجب دراستها في ضوء تاريخ معقد للحكم والحكومة. كما يجب معاينتها في ضوء تعقيد عمليات وبنى الحوكمة المعقدة. ولا يزال الحكم يتضمن عملية الاختيار، لذلك يحابي البنى التي لديها القدرة على إنتاج قرارات أكثر اتساقًا واستراتيجية. وعلى الرغم من الانتقادات الكثيرة الموجهة إلى الحكومة، ربما لا تزال أقدر على تقديم صورة متماسكة لمستقبل المجتمع من أي مؤسسة أخرى، وهي أقدر على حل الصراعات المتأصلة بين قطاعات المجتمع إلى حد أن لا غنىً عنها لتحقيق تلك الصورة.

مطالعة إضافية

Jreisat, J. S. *Governance and Developing Countries*. Leiden. Brill, 2002.

Kjaer, A. M. *Governance*. Cambridge: Polity, 2004.

Kooiman, J. *Governing as Governance*. London: Sage, 2004.

Nye, J. S. and J. D. Donahue. *Governance in a Globalizing World*. Washington, DC: The Brookings Institution, 2000.

Pierre, J. and B. G. Peters. *Governance, Politics and the State*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

www.worldbank.org/wbi/governance.

الفصل الثاني عشر

العام / الخاص، تخوم الدولة

ماثيو فلندرز

بيّنت الفصول السابقة أن «الدولة» مفهوم محيّر ومثار جدل. وفهم طبيعتها ومسارها ودورها ليس سهلًا نظرًا[1] إلى أن العدسات المفاهيمية التي استُخدمت على مر التاريخ في دراسة الدولة اعتمدت بؤرة مؤسساتية ضيقة إلى حد ما. وبسبب هذه النظرة المقيّدة إلى طوبوغرافيا الدولة وتشديدها على دوائر الدولة على المستوى الوطني وعلى الحكومة المنتخَبة على مستوى المحلة/ الدولة/ المحافظة، تولّد انطباع أن الدولة كيان منسجم وثابت ومستقر. لكن العكس هو الصحيح. في الحقيقة، تخوم الدولة أبعد ما تكون عن الوضوح، سواء لجهة طبيعتها أو دورها أو اتجاهها. وعلى صعيد دولي، شهد الربع الأخير من القرن العشرين تغيرات كبيرة في بنية الدولة وحوكمتها، تغيرات مفعمة بالاعتقاد أن ليس لزامًا على المؤسسات العامة الصرفة تقديم الخدمات العامة أو القيام بالوظائف العامة. لذلك، الحجة المحورية في هذا الفصل هي أن الدولة مؤلفة من شبكة اتصالٍ للمنظمات غاية في الانسجام، وأن السيطرة على هذا الكم الهائل من المنظمات والشراكات وتوجيهها والتدقيق في أعمالها، علمًا أن بعضها يتمتع بقدر لا بأس به من الاستقلالية عن السياسيين والمشرعين المنتخَبين، تبقى التحدي الرئيس للحوكمة الحديثة.

لا تستطيع الدولةُ الحديثة العمل من دون تفويض. ويقتضي تزايد المسؤوليات الواقعة على كاهل الدولة الحديثة، قدرة هيكلية يتعذّر امتلاكها إلا من خلال تفويض واسع. يمكن القول إن تفويض المسؤوليات إلى جهات فاعلة شبه مستقلة «تابعة للدولة» وتعمل على تخوم الدولة، يمكّن الحكومات من التصدي لطائفة واسعة من القضايا الاجتماعية في آنٍ من دون الحاجة إلى الانخراط في دقائق التفاعلات الاجتماعية السياسية اليومية. ومع تطوُّر الأجهزة البيروقراطية الجنينية الحكومية في القرن التاسع عشر بمرور التاريخ، شاع

تفويض المهمات لمجالس أو لجان مستقلة أو إبرام عقود مع شركات القطاع الخاص لتقديم خدمات معينة. على سبيل المثال، لدى فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة تاريخ طويل ومتنوع في استخدام شراكات العام والخاص، أو «3P» كما تسمى في كندا وأميركا الشمالية، من خلال بنى الدولة المناظرة[1]. وعلى الرغم من الهواجس المتصلة بالمساءلة والتعقيد المؤسساتي، فإن الاتجاه العام طوال القرن العشرين، وإن تخللته تذبذبات متقطعة، هو تزايد أعداد الهيئات العامة المفوضة وأدوارها والطمس المُرافق للتمايز بين العام والخاص.

لكن مقدار الحوكمة المفوضة ومداها توسّعا على نحوٍ لافت في العقود الأخيرة ليصلا إلى مستوى لا سابق له كجزء من توجُّه عالمي نحو تشكيل وكالات وهيئات مستقلة وشراكات بين العام والخاص (التي تعرَّف بأنها شراء طويل الأجل لعقود خدمية بين الدولة وهيئات ربحية في القطاع الخاص). وأدّى ضغط الطرد المركزي الناشئ عن الإدارة العامة الجديدة إلى زيادة سريعة في عدد الهيئات «الهجينة»، وإلى طمس مُرافق للتمايز بين العام والخاص في عدد كبير من الدول[2]. وعلى الرغم من أن التفاوت في حيّز الإصلاح أو في العلاقة بأنموذج الحوكمة المفوضة الخاص المستخدَم سيظهر لدى المقارنة بين الدول المختلفة، ستظهر الميول والقضايا والموضوعات التي تسلط الضوء عليها بعد قليل، في الولايات المتحدة والقارة الأوروبية وأستراليا، وفي عدد متزايد من الدول النامية مثل جامايكا[3]، وفي الدول «الانتقالية» مثل لاتفيا[4].

S. Osborne, *Public-Private Partnerships: Theory and Practice in International Perspective* (1) (London: Routledge, 2000).

C. Pollitt and C. Talbot, *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to* (2) *Agencies, Quangos and Contractualisation* (London: Routledge, 2004); A. Ghobadian et al., *Public-Private Partnerships* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004), and G. Hodge and C. Greve, *The Challenge of Public-Private Partnerships* (Cheltenham: Edward Elgar, 2005).

P. Osei, «Public-Private Partnerships in Service Delivery in Developing Countries» in: (3) Ghobadian et al., and C. Talbot, «A Radical Departure? Executive Agencies in Jamaica» in: C. Pollitt and C. Talbot (eds.), *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to Agencies, Quangos and Contractualisation* (London: Routledge, 2004).

C. Pollitt, «Castles Built on Sand? Agencies in Latvia» in: Pollitt and Talbot. (4)

يُبرز منظور تاريخي نافع العلاقةَ الداخلية بين المسؤوليات والقدرة والتفويض وتخوم الدولة في سياق المحاولات السابقة إما لتحجيم دورها أو ترقيته[5]. لكن محاولات الليبراليين الجدد لـ «رد» تخوم الدولة في عدد من الديمقراطيات الليبرالية المتقدمة استجابة لأزمة متصورة في سبعينيات القرن الماضي لم تؤدِّ على ما يقال إلى تقليص دور الدولة أو موازنتها أو سُلطاتها، بل إلى إعادة تعريف لبنية الدولة أو تحويلها أو تغييرها. وطرأ تغيير على أطر عمل الحكم من أجهزة إدارية هرمية إلى شبكات اتصال وأسواق معقدة: تحوُّل من الحكومة إلى الحوكمة، حيث اتسع مدى المسؤوليات المفوضة ودور المتعاقدين من القطاع الخاص. تمثل الهيئات التابعة للدولة والشراكات بين العام والخاص أدوات للوفاء بواجبات الدولة وتوفير قدرة بنيوية تحتية للتعامل مع الأزمة والمطالب الشعبية[6].

لكن هذا النمو في الحوكمة المفوضة لم يلقَ ترحيبًا دائمًا، لأن أغلبية البحوث والمؤلفات التي نُشرت في القرن العشرين عن موضوع الحوكمة المفوضة - الهيئات طرفية وهيئات عامة غير وزارية وما سوى ذلك»[7] - شابها انحياز معياري ضمني وصريح غالبًا ضد دور هذه الهيئات واستخدامها. على أن سلسلة مؤلفات أكثر توازنًا صدرت منذ أواسط تسعينيات القرن الماضي في المملكة المتحدة والقارة الأوروبية، والولايات المتحدة حيث سعت إلى الترغيب في تحليل أكثر تأمّلًا يُقرّ بالمشكلات الملازمة للصور التقليدية للحوكمة، إضافة إلى التحديات التي أوجدتها الهيئات العامة شبه المستقلة وشراكات العام والخاص. تشمل هذه السلسلة كتاب فلندرز وسميث،[8] وفان

(5) للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع، انظر: G. Gill, *The Nature and Development of the Modern State* (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2003).

(6) D. Cohn, «The Public-Private 'Fetish': Moving beyond the Rhetoric,» *Revue Gouvernance*, vol. 1, no. 2 (2005), pp. 2-15.

(7) D. N. Chester, «Fringe Bodies, Quangos and All That,» *Public Administration*, vol. 57, no. 1 (1979), pp. 51-54.

(8) M. Flinders and M. J. Smith (eds.), *Quangos, Accountability and Reform: The Politics of Quasi-Government* (London: Palgrave, 1999).

تيل[9]، وتقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[10] وكوبيل[11] وفلندرز[12] وبوليت وتالبوت[13]. سعى كل من هذه الكتب بطريقة مختلفة إلى تفسير الافتراضات المبسطة في شأن هيكل الدولة وطبيعتها، فيما قُدمت أيضًا أفكار وآراء من خلال بحث متعمق نظريًا.

هدفُ هذا الفصل تعريفُ القارئ بمجال الحوكمة المفوضة (الهيئات العامة المستقلة، وشراكات العام والخاص) وتسليط الضوء على عدد من الموضوعات والقضايا ذات الصلة، وغايتنا من وراء ذلك الإضاءة على التعقيد المتأصل في الحوكمة الحديثة والترغيب في مقاربة جامعة ومبتكرة لتحديد كيفية فهم «الدولة» إمبريقيًا ومفاهيميًا. وعلى سبيل المثال، يثير الطمس المتزايد لتخوم الدولة أسئلة عن قدرة الهيئات التنفيذية الأساسية وعن توجيه شبكات الاتصال المعقدة. من وجهة نظر مفاهيمية، يثير التهجين المؤسساتي المتزايد أسئلة عن شرعية الدولة ومساءلتها، خصوصًا في ضوء حقيقة أن المفاهيم والإجراءات التقليدية المتصلة بتلك المفاهيم رُبطت من الناحية التاريخية بهيكل دولة لم يعد لها وجود إلى حد ما. كما أن طمس التخوم بين العام والخاص يثير أسئلة أيضًا عن «الحياة العامة» ومقدار ما يجب حمايته من أبعاد أو قدرات مجتمعية معينة أو عزله عن المصالح الخاصة.

بالتالي، يركّز هذا الفصل على الأطراف الخارجية للدولة أو تخوم الدولة («المنطقة الرمادية» بحسب التسمية الدانماركية)، حيث يصبح الفارقُ بين العام والخاص باهتًا، وأطرُ العمل الثابتة لضمان الشرعية والمساءلة والسيطرة أقل وضوحًا. يُقسَم الفصل إلى ثلاثة مباحث. يسعى المبحث الأول إلى تشريح

---

(9) S. van Thiel, *Quangos: Trends, Causes, Consequences* (London: Ashgate, 2001).

(10) OECD, *Distributed Public Governance: Agencies, Authorities and other Autonomous Bodies* (London: OECD, 2002).

(11) J. Koppell, *The Politics of Quasi-Government* (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

(12) M. Flinders, «Distributed Public Governance in Britain,» *Public Administration*, vol. 82, no. 4 (2004), pp. 883-909.

(13) Pollitt and Talbot.

الهيكل المؤسساتي للدولة المعاصرة وتفصيله لإظهار التباين التنظيمي الكبير القائم. ويستطلع المبحث الثاني ثلاثة موضوعات (المساءلة، والتعقيد، وإزالة الصفة السياسية) على المستويين المفاهيمي والإمبريقي اللذين يكتنفان وجود هذه الطبقة الكثيفة من الحوكمة المفوضة. ويسعى المبحث الأخير إلى إثارة مزيد من الاهتمام بدراسة الحوكمة المفوضة عبر الإسهاب في عدد من القضايا الحرجة الخاصة بالمستقبل. لكننا سنعرض في المبحث الآتي طوبوغرافيا الحوكمة المفوضة ونطاقها.

طوبوغرافيا الدولة

يسعى هذا المبحث إلى تفصيل تشريح الدولة لإظهار النطاق الشاسع من المنظمات الهجينة والتابعة للدولة الموجودة على المستوى الوطني حاليًا. من المهم أن نفهم هذه التضاريس الإدارية الكثيفة لجملة من الأسباب أقلها كون عرض من هذا النوع ينير ويفسر المناقشات التعريفية التي هيمنت على هذا المجال، وحجبت إلى حد ما مناقشات أهم لمسار الدولة وبنيتها ودورها. زد على ذلك أن تبيان نطاق الصور التنظيمية الموجودة حاليًا ربما يضيف وزنًا إلى آراء الذين يرون أن الأنموذج البرلماني البريطاني (الخدمات المفاهيمية المهيمنة في دول تشمل أستراليا ونيوزيلندا وكندا والمملكة المتحدة) بتشديده على وزارات يرأس كلًا منها وزير، عفا عليه الزمن إلى حد ما، ومضلل ومفرط في التبسيط. ومع أن وزارات الدولة لا تزال موجودة كما هو واضح، فهي تشكّل قسمًا متقلصًا في مجال إداري يزداد تنوعًا.

من خلال عرض خريطة، أو مخطط على الأقل، لطوبوغرافيا الدولة المعاصرة، يسهل فهم الأفكار المتعلقة بدرجات الاستقلالية. ومن الواضح أن بعض صور الحوكمة المفوضة صُمم وأريد منه امتلاك استقلالية تفوق استقلالية صور أخرى. المراد من الوكالات المحتشدة (المعنى أنها لا تزال من الناحية الرسمية جزءًا من قسمها الأصل) أن تتمتع باستقلالية أقل من استقلالية الهيئات الموزعة. وإذا كان تخطيط طيف الاستقلالية هذا ممكنًا، يصعب بدرجة

كبيرة التأكد من أسباب تخصيص وظائف معينة لصور تنظيمية معينة. ومن الصعوبة بالمثل فهم الأسباب التي تدعو السياسيين والمسؤولين إلى اعتبار مهمات معينة ملائمةً للتفويض، في حين لا يتم تفويض مهمات مشابهة أخرى. التحدي الآخر متصل بتقدير الفارق بين الاستقلالية التنظيمية النظرية والفعلية. سيكون من السذاجة الافتراض تلقائيًا أن منظمة ما تتمتع فعلًا بالاستقلالية العملية التي يُفترض أن مكانتها توفّرها لها. فالتجارب في مجموعة من الدول تشير إلى أن السياسيين يترددون دائمًا في التنازل عن السيطرة، وسيسعون غالبًا إلى تطوير آليات سيطرة غير رسمية.

من الواضح أن درجة المرونة التي يتمتع بها السياسيون على صعيد تفويض وظائف الدولة إلى هيئات شبه مستقلة وشراكات بين القطاعين العام والخاص تتفاوت بين دولة وأخرى، ومحكومة بمزيج من العوامل المؤسساتية والقانونية والثقافية والتاريخية. تؤسس هذه العوامل معًا للاعتماد على مسار إما أن يسهّل عملية تفويض المهمات إلى أدوات أو صور حوكمة جديدة أو يفشّلها. إن حرية أعضاء السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة وهولندا مقيدة بدرجة معينة بالصلاحيات الدستورية الممنوحة للمجالس التشريعية في هاتين الدولتين على صعيد تأليف هيئات عامة مفوضة أو دمجها أو حلها. في المقابل، يتمتع أعضاء السلطة التنفيذية في المملكة المتحدة بمرونة أكبر في ما يتصل بهيكل الدولة. لكن تأثير القيود الخاصة بالدولة في التفويض والمسارات الوطنية المختلفة التي تُفضي إلى تزايد استخدام شراكات العام والخاص (3Ps) صُوِّبت بدرجة معينة بتحوُّل واسع في عقلية الحوكمة، وهو تحوُّل قُبِل بوجه عام بمنطق التفويض وقاد إلى ميل عام إلى ما يسميه بوليت وتالبوت[14] «تفكيك» الحكومة.

يمكن اعتبار هيكل الدولة الحديثة على المستوى الوطني سلاسل لدوائر أو موجات متحدة المركز على سطح بركة، حيث توجد وزارات الدولة في المركز مع عدد من الصور التنظيمية التي يتمتع كل منها باستقلالية أكبر كلما

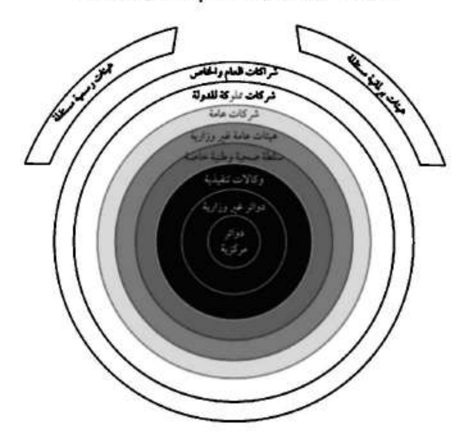
---

(14) Pollitt and Talbot.

ابتعدت عن المركز. يبيّن الشكل (12-1) نظرة عامة إلى بنية الدولة البريطانية على المستوى الوطني لغاية آذار/ مارس 2005 على سبيل المثال.

الشكل (12-1)

الحوكمة المفوضة وشراكات العام والخاص: نظرة عامة



السمة الأكثر إثارة للدهشة في هذا الشكل هي التنوع البسيط للمنظمات الموجودة خارج الدوائر الوزارية التي يناهز عددها العشرين دائرة. وهذا يشمل 26 دائرة غير وزارية على الأقل، و11 شركة عامة، و127 وكالة تنفيذية، و17 سلطة صحية وطنية خاصة، و439 هيئة عامة استشارية غير وزارية، و36 هيئة عامة عدلية غير وزارية، وأكثر من 200 هيئة عامة تنفيذية غير وزارية، و147 مجلسًا رقابيًا مستقلًا. ويوجد عند تخوم الدولة عدد من الشركات المملوكة

للحكومة وشراكات العام والخاص. ودخلت الحكومة في بريطانيا في أكثر من 550 مشروعَ مبادرة مالية خاصة، وهي أنموذج مغاير لشراكة العام والخاص، برأسمال إجمالي مقداره 35 مليار جنيه استرليني. تشمل هذه المشروعات 34 مشفًى، و119 مشروعًا صحيًّا آخر، و239 مدرسة مرمّمة، و23 مشروع نقل، و34 مركز شرطة وإطفاء، و13 سجنًا ومركزًا تدريبيًّا أمنيًّا، و12 منشأة لمعالجة المخلفات والمياه وطائفة من المشروعات الأخرى، منها مشروعات دفاعية وترفيهية وسياحية وثقافية وإسكانية ومعلوماتية.

يبيّن الشكل (12-1) أيضًا صورتين تنظيميتين متمايزتين ومنفصلتين عن طيف المنظمات المستقلة. تشمل الهيئات التشريعية المختصة هيئات منظمة متخصصة (مثل المجلس الطبي العام وجمعية المحامين). تضطلع هذه الهيئات بأدوار تنظيمية بالتأكيد، وتؤسَّس بموجب قانون، لكنها لا تحصل على أي أموال عامة، ويُنظر إليها على أنها منفصلة تمامًا عن إطار عمل الحكومة. لكن ذلك لا يمنع الحكومة من دراسة تعديل قانون التأسيس عندما يُعتبر التنظيم الذاتي المهني مثيرًا للإشكاليات. تشير الصورة التنظيمية المنفصلة الثانية في الشكل (12-1) إلى الهيئات البرلمانية المستقلة، مثل اللجنة الانتخابية ووقف الكنائس، وهي هيئات مستقلة بشكل رسمي عن النفوذ السياسي، لكنها مموّلة من البرلمان، لا من الحكومة، وتخضع للمساءلة أمامه.

هذا المشهد الإداري المقسّم لا يقتصر على المملكة المتحدة[15]، إذ يوجد في كندا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وهولندا ونيوزيلندا وإسبانيا والسويد وأستراليا... وغيرها كثير، بنى دولة مشابهة مفوضة ومعقدة (يُنظر الجدول (12-1)). مثال ذلك، تضم الدولة في نيوزيلندا نحو 3000 منظمة، غير أن أقل من 50 منها دوائر حكومية، والباقي عبارة عن طبقة معقدة من كيانات التاج شبه المستقلة. إننا نفاجأ بهذا النطاق الواسع للحوكمة المفوضة على صعيد الموارد والأدوار والمستخدمين، ولاسيما بالنظر إلى الندرة النسبية

---

(15) T. Modeen and A. Rosas, *Indirect Public Administration in Fourteen Countries* (Helsinki: Abo Academy Press, 1988).

للبحوث الأكاديمية في هذا المجال. وجَد بحثٌ أجرته منظمةُ التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2002 أنه ليس بالأمر المستغرب أن تكون أعداد الموظفين العاملين في ما وصفته المنظمة بمنظمات «الحوكمة العامة الموزعة» أكبر من أعداد الموظفين في الدوائر الحكومية التقليدية. إن عدم التجانس الضمني والمتزايد في بنى الدولة الحديثة على صلة مباشرة بالتحول من الحكومة إلى الحوكمة الذي ناقشه بيير وبيترز في الفصل السابق. ليس مرد ذلك إلى أن آليات الحوكمة حلّت محلّ المؤسسات التقليدية التابعة للحكومة، بل لأن هذه المؤسسات توجد الآن وتعمل من خلال مجموعة أو شبكة اتصال تزداد كثافة من منظمات يتمتع كل منها بدرجة كبيرة من الاستقلالية اليومية عن السياسيين المنتخَبين.

يشير تحليل وجودِ الحوكمة المفوضة وتطورها ضمن بنى الدولة المتنوعة إلى وجود تباينات محددة بحسب كل دولة في الصورة والمدى، وإلى وجود عدد من النقاط شبه التطورية أو نواحي التقارب. في النمط التطوري الأول، سعت الموجات الإصلاحية الواحدة تلو الأخرى منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي لتفويض أكبر عدد من الوظائف على امتداد طيف المنظمات المستقلة انطلاقًا من المركز. لذلك انتقل دور الدوائر المركزية من إدارة السياسة العامة إلى تنسيق شبكة المنظمات التي تتمتع بدرجات متفاوتة من الاستقلالية، والتي فُوضت الآن القيام بتلك الوظائف.

نشأ نمط تطوري ثانٍ عن بحث مقارن حيث لم تجرِ عملية تفويض الأدوار والمسؤوليات إلى هيئات تابعة للدولة أو إلى شراكات عام وخاص بطريقة منهجية أو منطقية[16]. يفتقر تفويض المهمات في جانب كبير منه إلى إطار عمل قانوني متماسك بل ويفتقر إلى إعلان مبادئ واسع، إذ يجري تفويض الوظائف على أساس غاية محددة، وهذا ما يفسر الفوضى والإرباك على تخوم الدولة وخلوّها من أي تعليل أو منطق أساسي. في الحقيقة، لم يتم التنبه إلى كون الحوكمة المفوضة قضية منهجية في الديمقراطيات الليبرالية

(16) OECD.

المتقدمة، وإلى مضامينها الديمقراطية وانعكاساتها على السياسة العامة إلا في الأعوام الأخيرة.

الجدول (12-1)

عرض مقارن: أمثلة على هيئات مفوضة أو «تابعة للدولة»

الدولة	هيئات شبه مستقلة (أمثلة)
فرنسا	مؤسسات عامة سلطات إدارية مستقلة
ألمانيا	وكالات فدرالية إدارة فدرالية غير مباشرة كيانات قانونية خاصة
هولندا	هيئات إدارية مستقلة وكالات
السويد	مجالس ووكالات
الدانمارك	وكالات عامة متخصصة شركات مملوكة للدولة مؤسسات حرة شركات خاصة ملتزمة بعقود لتقديم خدمات عامة
إسبانيا	هيئات مستقلة كيانات عامة هيئات عامة
إيطاليا	مؤسسات عامة سلطات إدارية مستقلة وكالات
الولايات المتحدة	وكالات مستقلة لجان رقابية مستقلة مؤسسات/ شركات مملوكة للدولة هيئات هجينة

يتبع

تابع

اليابان	مؤسسات إدارية مستقلة
تايلند	منظمات عامة مستقلة
نيوزيلندا	كيانات التاج هيئات شبه مستقلة
كندا	وكالات تشغيل متخصصة وكالات خدمية مأذونة وكالات إدارية

يظهر أن ناحية عامة ثالثة في التقارب تتمثل في ابتعاد عن تفويض المهمات إلى هيئات عامة شبه مستقلة لمصلحة إقامة شراكات عامة وخاصة مع القطاع الخاص، مثل المبادرة المالية الخاصة في المملكة المتحدة، والمشروعات الممولة من القطاع الخاص في أستراليا. هذه العملية مدفوعة في بعض الدول، مثل المملكة المتحدة، بحقيقة ندرة المسؤوليات الحكومية غير المفوضة أصلًا. لكن هناك تحولًا واسعًا نحو استغلال شراكات العام والخاص باعتبارها وسيلة مبتكرة لتقديم خدمات معينة من خلال شراكة مع الدولة لكن بطريقة غير مباشرة، وبالتالي بناء نظام دولة «وسطي» بين النماذج التشاركية للديمقراطيين الاجتماعيين التقليديين وأنموذج الليبراليين الجدد المثالي المؤيد للخصخصة مع دور محدود للدولة. لا يلزم أن يكون الهدف من تفويض المسؤوليات إلى هيئات أو شراكات على تخوم الدولة إنشاء دولة أصغر أو تقليص الخدمات العامة، لكنه اعتراف صريح بأن الدولة الحديثة ربما لا تكون المدير الأفضل للخدمات العامة، وأن بنى أخرى ربما تقدّم خدمات بمستويات أرقى. كما أن التفويض مرتبط بمسألة القدرة كون الحكومات تسعى على نحوٍ متزايد إلى شراء القدرة من القطاع الخاص لتكميل القدرة المتاحة بوساطة البنى التقليدية للدولة أو تحسينها.

هناك مؤسسات دولية كبيرة ترعى هذا التحول في فن إدارة شؤون الدولة وتشجع عليه، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الأوروبي

لإعادة الإعمار والتنمية»[17]. والنتيجة هي أن شراكات العام والخاص باتت ناحية تزداد أهمية في بنى الدولة في شتى أنحاء العالم. في الواقع، يشير بوفايرد[18] إلى دخول شراكات العام والخاص في تشريعات دول كثيرة (مثل تشريعات السياسة الحضرية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة، والسياسات الصناعية في فرنسا، وممارسات التنمية الاقتصادية في إيطاليا وهولندا). لكن مفهوم شراكات العام والخاص واستخدامها موضع خلاف ساخن في أغلبية الدول، وربما نستثني إيرلندا. ذلك أن بعض السياسيين أفصح عن مخاوف في شأن التقليص المتزايد للسيطرة السياسية المباشرة، وفسرت نقاباتٌ تجارية مرارًا شراكات العام والخاص بأنها «خصخصة في السر»، وانتقدت جماعات المصلحة العامة إصلاحاتِ الدولة المبنية على إدخال حافز الربح. وعلى الرغم من هذه المخاوف والانتقادات، يشير بوفايرد[19] إلى أن شراكات العام والخاص تحولت من «مفاهيم متنازَع عليها إلى ممارسة سائدة».

يشير اتجاه رابع إلى نمط شائع لتطور شراكات العام والخاص. والشائع أن تبدأ نظم الدولة بتجربة العملية في شراكات بناء أو شراكات قليلة الأهمية (شق الطرق، جمع النفايات، وغير ذلك)، ثم تنتقل إلى عملية تدرُّجية يصار من خلالها إلى فتح مزيد من نواحي نشاط الدولة بالتدرُّج أمام شراكات عام وخاص (رعاية المسنين، توفير التعليم، الطب السريري، برامج تهيئة العاطلين من العمل للعمل، إدارة السجون... وغير ذلك). يُظهر البحث المقارِن المختلط أيضًا وجود سبب أساسي شائع لتفويض الوظائف إلى تخوم الدولة، وهو القيود التي تحد من القدرة على صرف الموارد، إضافة إلى نفور الشعب من دفع

(17) R. Jones, «The European Union as a Promoter of Public-Private Partnerships,» *International Journal of Public-Private Partnerships*, vol. 1, no. 3 (1999), pp. 289-305

(18) T. Bovaird, «Public-Private Partnerships in Western Europe and the US,» in: Ghobadian et al.

(19) T. Bovaird, «Public-Private Partnerships: From Contested Concepts to Prevalent Practice,» *International Review of Administrative Sciences*, vol. 70, no. 2 (2004b), pp.199-215.

ضرائب أكبر. في هذا السياق، تصبح الكفاءة المكتسبة (لكنها غير متاحة إلا نادرًا) بتفويض الوظائف إلى هيئات عامة مستقلة أو الدخول في شراكات عام وخاص سمةً جذابة.

يمكن تلمس اتجاه أخير في العالم وهو على صلة بالانسياق التنظيمي. من الشائع أن «تنساق» الوظائف على امتداد طيف المنظمات المستقلة هذا من المركز إلى المحيط، لكن من النادر نسبيًا، وإن لم يكن من غير المعلوم، أن تنساق وظيفة مجددًا نحو دائرة حكومية. مديرية الطب الشرعي في المملكة المتحدة مثال جيد على «الانسياق» التنظيمي. كانت المديرية تابعة لوزارة مركزية (وزارة الداخلية) إلى أن أصبحت وكالة تنفيذية في عام 1991، ثم وكالة أُسست بموجب قانون صناديق التداول الحكومية في عام 1999، ثم أعلنت الحكومة في عام 2005 عزمها على تأسيس مديرية الطب الشرعي كشركة مملوكة للدولة في خطوة نحو تأسيس المديرية كشراكة عام وخاص في مرحلة لاحقة. لا تقتصر المنظمات على التطور و«الانسياق» المتكرر، بل إن صورًا تنظيمية معينة للحوكمة المفوضة أفرزت مرارًا كيانات فرعية تتمتع في حد ذاتها باستقلالية أكبر. وعلى سبيل المثال، سيؤدي بناء شراكات العام والخاص إلى إنشاء كيان مستقل جديد غالبًا للإشراف على العلاقة بين السلطة الحكومية التي منحت التفويض وشريكها في القطاع الخاص وتنظيم هذه العلاقة. على سبيل المثال، يوجد في المملكة المتحدة كيان مستقل يسمى مكتب وسيط شراكة العام والخاص، يفصل في النزاعات الناشئة عن شراكات العام والخاص التي تمتد إلى 30 عامًا من أجل صيانة أجزاء من نظام قطار الأنفاق تحت الأرض في مدينة لندن وتجديده وتحديثه. وفي الولايات المتحدة، عادة ما تشمل شراكات العام والخاص لشقّ الطرقات السريعة أو تجديدها تشكيلَ كيان شبه حكومي وشبه مستقل، منفصل عن الحكومة المحلية أو حكومة الولاية أو الحكومة الفدرالية، مع درجات متفاوتة من المسؤولية

المتزايدة لتطوير المشروع وتمويله[20]. لذلك، يمكن متابعة تطور شبكة ويب معقدة من المنظمات المستقلة التي تتمتع بالاستقلالية بدرجات متفاوتة، والتي يمكن أن تزيد إجهاد الصور التقليدية للتنسيق والمساءلة. وبتقدير وجود هذه الناحية المتعددة المستويات وتأثيرها ربما تُضاف حجة أخرى إلى حجج المدافعين عن مقاربة الحوكمة المتعددة المستويات كمنظور تنظيمي أكثر واقعية ودقة لدراسة عمليات الحوكمة الحديثة[21].

في الواقع، لا غنىً عن تقدير كون تخوم الدولة تعمل أفقيًا وكذلك رأسيًا باعتبار أن الصور التنظيمية المفوضة موجودة على المستوى دون الوطني، والمستوى فوق الوطني، وعلى المستوى العالمي. مثال ذلك، يوجد عدد من الوكالات المنفصلة ضمن البنية الآخذة في التطور لما يمكن تفسيره بأنه مشروع دولة أوروبية (يُنظر الجدول (12-2)).

يوجد خارج الإطار فوق الوطني عدد من الجهات العالمية الفاعلة والمستقلة مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمجلس الدولي للتحكيم الرياضي، والوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. من شأن تفويض المهمات إلى جهات فاعلة شبه مستقلة على المستوى فوق الوطني وعلى المستوى العالمي إقامة صلة واضحة بالبحوث الأخيرة المتصلة بالبنى والعمليات المتطورة للحوكمة المتعددة المستويات سواء في داخل الدول أو بينها. ويتعين على المنظمات العاملة على تخوم الدولة الوطنية إعداد تقاريرها والعمل بشكل متزايد ضمن بيئة خارجية تُمليها إلى حد ما المنظمات المستقلة المشابهة على المستوى فوق الوطني.

---

(20) S. Lockwood, *Public-Private Partnerships in US Highway Finance* (London: PTRC, 1990).

(21) للاطلاع على مناقشة لهذا الموضوع، يُنظر: I. Bache and M. Flinders, *Multi-level Governance* (Oxford: Oxford University Press, 2004).

الجدول (12-2)

الوكالات شبه المستقلة والمؤسسات المالية المستقلة الأوروبية

المبدأ التأسيسي	الوكالات
معاهدة المجموعة الأوروبية (EC Treaty)	الوكالة الأوروبية للبيئة الوكالة الأوروبية لإعادة الإعمار الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية الهيئة الأوروبية لسلامة الأغذية الوكالة الأوروبية لسلامة الطيران الوكالة الأوروبية لأمن الشبكات والمعلومات المكتب المجتمعي لضروب النباتات مركز الترجمة لهيئات الاتحاد الأوروبي الوكالة الأوروبية للسلامة والصحة في العمل مكتب المواءمة في السوق الداخلية الوكالة الأوروبية للأدوية المركز الأوروبي لمراقبة المخدرات والإدمان مؤسسة التدريب الأوروبية المؤسسة الأوروبية لتحسين أوضاع المعيشة والعمل المركز الأوروبي لرصد العنصرية وكراهية الأجانب المركز الأوروبي لتطوير التدريب المهني
الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية	وكالة إمداد الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية
الركيزتان الثانية والثالثة	معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية مكتب الشرطة الأوروبي (يوروبول) مركز سواتل الاتحاد الأوروبي القضاء الأوروبي الوكالة الأوروبية لإدارة الحدود الخارجية
مؤسسات مالية مستقلة	البنك المركزي الأوروبي بنك الاستثمار الأوروبي

مثال ذلك، تضطلع الوكالات التنظيمية الأوروبية على الخصوص بدور يتعاظم أهمية في العلاقة بالحوكمة العالمية بإتاحة حيز مؤسساتي واضح يمكن من

خلاله إقامة صلات بهيئات فوق وطنية وعالمية. فالوكالة الأوروبية للأدوية تضطلع بدور مزدوج الغايات، إذ إنها تؤدي أولًا دورًا تنظيميًا وتنسيقيًا نزوليًا في العلاقة بشبكة اتصال تضم 42 هيئة تنظيمية مستقلة مختصة على المستوى الوطني (الوكالة الرقابية للأدوية، ومنتوجات الرعاية الصحية في المملكة المتحدة، والمعهد الوطني للطب والصيدلة في البرتغال، والمجلس الإيرلندي للأدوية... وغير ذلك). ثانيًا، تؤدي الوكالة الأوروبية للأدوية دورًا توفيقيًا وتنسيقيًا صعوديًا من خلال علاقتها بجهات فاعلة فوق وطنية وعالمية أخرى في هذا المجال السياسي (ولاسيما إدارة الأغذية والعقاقير في الولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية). ويمكن ملاحظة شبكة اتصال مشابهة في مجال الصيرفة والتمويل حيث يضطلع البنك المركزي الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي العاملان من خلال النظام الأوروبي للبنوك المركزية بوظيفة حوكمية ثنائية مشابهة: دور تنسيقي وتنظيمي نزولي في ما يتصل بالمصارف المركزية الوطنية المستقلة، ودور صعودي في ما يتصل بالجهات الفاعلة المالية العالمية، وهذا يشمل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يمكن بالتالي التعرف إلى بنى ناشئة للحوكمة المتعددة المستويات موجودة وعاملة على مقربة من البنى الحكومية. وأفضت نتائج الإصلاحات السياسية والإدارية، ولاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، إلى إنشاء مصفوفات معقدة أُعيد توزيع الوظائف فيها رأسيًا وأفقيًا. لذلك، واقع بنى الدولة المعاصرة أنها شبكات اتصال شديدة الميوعة وغير متجانسة مؤلفة من طبقة كثيفة أو «سميكة» من منظمات فُوّضت إليها مسؤوليات محددة في التخوم الخارجية. نتيجة ذلك، أضحت التخوم مشبكة ومتداخلة على نحوٍ متزايد وزاد إبهام الحدود الفاصلة بين القطاعين العام والخاص. ومع أن هذه الهيئات العامة المفوضة وشراكات العام والخاص تضطلع بدور مركزي وإيجابي إلى حد بعيد في الحوكمة الحديثة، يؤدي وجودها إلى بروز جملة من التحديات (الإدارية والديمقراطية)، وهي موضوع مبحثنا الآتي.

الدولة: التعقيد والمساءلة ونزع الصفة السياسية

تُستخدم الهيئات القريبة من الدولة وشراكات العام والخاص على نحوٍ متزايد كأداة حوكمة في مشروعات الدولة لأنها تتيح من الناحية النظرية مجموعة من المنافع لا تتيحها البنى الحكومية التقليدية أو طرائق تدبير المستلزمات. يشير المدافعون عن شراكات العام والخاص إلى أنه بدعوة الشركاء من القطاع الخاص إلى تصميم المنشآت العامة وبنائها، وحتى إدارتها في بعض الأحيان، يمكن تقديم مستويات كفاءة أعلى مع نقل الخطر إلى الشريك الذي من القطاع الخاص. يعتمد قرار تفويض المهمات من الدوائر الحكومية المركزية إلى هيئات تابعة للدولة على افتراضات متصلة بالمرونة الإدارية، والكفاءة، والخبرات النادرة، والشرعية والقدرة على بناء بنى واسعة جامعة تجمع طائفة من أصحاب المصلحة"[22]. لكن عددًا من هذه الخصائص الإيجابية مفترَض وليس مُثبَتًا. يركِّز هذا البحث على المسائل الأساسية الثلاث التي تمثل تحديات أو قضايا كبيرة بالنسبة إلى المهتمين بفهم الدولة المعاصرة: التعقيد، والمساءلة، ونزع الصفة السياسية.

التعقيد

إن النتيجة غير المقصودة لنقل المهمات من الدوائر الوزارية الضخمة المتعددة الأغراض إلى وكالات قريبة أحادية الغرض عمومًا وللمشاركة المتزايدة من القطاع الخاص هي تراجع في القدرة الاستراتيجية غالبًا، خصوصًا عندما تتمتع المؤسسات باستقلالية راسخة قانونًا. من الواضح أن التنسيق بين مجموعة واسعة من المنظمات والجهات الفاعلة مهمة معقدة لأنه يتعين على المديرين التنفيذيين الوطنيين السعي إلى تقوية أدوات السيطرة لديهم مع العمل من خلال عدد متزايد من الروابط البيروقراطية وعبر بنية مقسّمة. وفي هذا السياق، نجد

---

(22) M. Flinders, *Walking Without Order: Delegated Governance and the British State* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

أن قوانين أنتوني داونز[23] وثيقة الصلة. بعبارة بسيطة، كلما زاد عدد المنظمات المنخرطة في شبكةٍ ما زاد عدد نقاط الاعتراض المحتملة، وبالتالي صعب على السياسيين توجيه النظام نحو الغايات السياسية المنشودة. من الواضح أيضًا أن الزيادة في عدد الهيئات وشراكات العام والخاص المستقلة ضمن نظم الدولة في العقود الأخيرة زادت بشكل ملحوظ عدد الروابط في سلسلة التفويض.

لكن، كما أظهر تحليل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2002 لـ «الحوكمة العامة الموزعة» في تسع دول، لم يقابل الاتجاه نحو التفويض أي تفكير أو تحليل منهجي لانعكاسات هذه العملية على السيطرة والتنسيق. وخلص السير ريتشارد ويلسون، رئيس الخدمة المدنية البريطانية، في هذه النقطة بالذات في عام ١٩٩٩، إلى «أنني لا أزعم أن طريقة تطبيق جميع هذه الإصلاحات على مر الأعوام كانت أنموذجًا ينبغي محاكاته. فليس هناك نظرة إجمالية كافية ولا تخطيط استراتيجي». الزيادة في عدد الروابط، وربما في عدد نقاط التضييق، مثار إشكاليات على الخصوص في القطاعات السياسية التي تطالب بمقاربة متكاملة أو لا تتلاءم مع الفروق الوظيفية المتعارَف عليها تقليديًّا. هناك قضايا مثل الصحة العقلية، والتشرد، والتحذير من المخدرات، تقتضي مستوىً عاليًا من التعاون بين المنظمات لتحقيق نتائج فاعلة. يتمثل أحد العيوب المؤسساتية والثقافية في «تفكيك» الدولة وتحويلها إلى هيئات عامة تغلب عليها الغاية الواحدة وإلى شراكات عام وخاص، في «ضيق الأفق»، حيث تركِّز الجهات الفاعلة على تحقيق أهدافها، وبالتالي تُضعف حوافز التعاون بين وكالات متعددة.

لذلك، يتعين على السياسيين المنتخَبين ابتكار طرائق لتوجيه شبكات اتصالٍ تزداد تعقيدًا مع المحافظة على الاستقلالية العملانية للمنظمات المعنية. إن المشروعات المعاصرة المتصلة بالحوكمة «المتضافرة» و«الشمولية» محاولة لابتكار آليات أو أدوات جديدة لتوجيه شبكات الويب التنظيمية الكثيفة. حلل

(23) A. Downs, *Inside Bureaucracy* (Boston: Little, Brown, 1967).

فينسنت رايت وجاك هايوارد[24] كيف سعت الهيئات التنفيذية في فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا إلى زيادة قدرتها التوجيهية. وجاء في استنتاجاتهما[25]:

> هناك حاجة مستمرة ومتزايدة إلى التنسيق، ليس في الدول الست التي شملها تحقيقنا فحسب. إنها خاصية المجتمعات الصناعية المتقدمة. فالهيئات التنفيذية الرئيسة في كل مكان عالقة في تعددية صور الاعتماد المتبادل على التبادل التنسيقي، والجمع بين عمليات التعديل المنفرد والكيفيات التفاعلية للتنسيق والهرمية وشبكة الاتصال.

يمكن تطبيق مجموعة من الإصلاحات الإجرائية والمؤسساتية بهدف زيادة القدرة والتكامل الاستراتيجي (موازنات مشتركة، بنى مدمجة، ترتيبات للتواصل المشترك، ترتيبات للخدمات العامة بين الدوائر... وغير ذلك). والمفارقة أن أداة مستخدمة بكثرة في زيادة القدرة التوجيهية لدى المركز متمثلة في تشكيل وكالة تنظيمية مستقلة جديدة للإشراف على شبكة اتصال معقدة من الجهات الفاعلة في قطاع سياسي معين حيث أبرزت المشكلاتُ الحاجةَ إلى تكامل أوسع. وهذا ما يشاهد بوضوح في بريطانيا في سلامة الغذاء، وتنظيم الإعلام، ونظام سكك الحديد. إن وكالة معايير الغذاء، ومكتب تنظيم الاتصالات، وهيئة سكك الحديد الاستراتيجية هيئات تابعة للدولة وقامت الحكومة العمالية بتشكيلها منذ عام 1997 لتولّي مسؤولية الإشراف على قطاعات سياسية معينة يسود اعتقاد أن تقسيمها أبرز عددًا من المخاوف.

إن قضية توجيه مجموعات أو شبكات اتصالٍ تزداد تعقيدًا، من طرف منظمات تعمل غالبًا على مستويات مختلفة ومتقاطعة في الحكومة والحوكمة، تحدٍّ مركزي للسياسيين. من حيث الجوهر، يظهر أن بنى الدولة تتطور بطريقة

---

(24) V. Wright and J. Hayward, «Governing from the Centre: Policy Co-ordination in Six European Core Executives,» in: R. A. W. Rhodes (ed.), *Transforming British Government, Changing Roles and Relationships* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000), vol. 2.

(25) Ibid., p. 31.

سمّاها جيمس روزناو[26] «التقسيم». ولذلك صلة بإقامة بنية دولة مقسّمة على نحوٍ متزايد (أي استحداث مزيد من الوكالات المفوضة الأحادية الغرض وشراكات العام والخاص... وغير ذلك) مع سعي في الوقت عينه إلى دعم تكامل أوسع (عبر مفهومَي الحكومة «المتضافرة» و«الشمولية») ضمن النظام الكلي. لكن ازدياد التعقيد ليس مجرد تحدٍّ على صعيد التوجيه والتنسيق، بل إنه ربما يثير مشكلات على صعيد المرونة أيضًا.

يتجلى بُعد المرونة هنا بشكل خاص في شراكات العام والخاص، لأن مدة عقود كثيرة تراوح بين 15 و30 عامًا، وأكثر من ذلك في بعض الأحيان، وهذا يثير أسئلة في شأن الواجبات التعاقدية المقيِّدة التي تضعها على الحكومات المستقبلية التي لا تشارك الحكومةَ السابقة أهدافَها السياسية، أو عندما تتبدل الأحوال ببساطة. إن وجود عقد مُلزم قانونًا يعني أنه عند بروز حاجة إلى إعادة التفاوض على عقد عام وخاص من مصلحة حكومية، سيكون المقاول من القطاع الخاص في وضع قوي للغاية - وهذا يعني أن إحداث تغيُّر في السياسة ربما يتطلب إعادة تفاوض على العقد تتميز بتكلفتها وطول مدتها. هناك أيضًا حقيقة أن تعدد صور شراكات العام والخاص يعني أن الحكومات الجديدة سترث التزامات مالية ثقيلة. وهذا يثير إمكان تقييد المرونة السياسية للحكومات المستقبلية إزاء بنى الدولة تقييدًا كبيرًا بسبب الحاجة إلى دفع فوائد مستحقات مالية تعاقدية ضخمة تحملتها الحكومات السابقة. والمرجح أن تزداد أهمية هذه المسألة لتعاظم حصة الاستثمارات الإجمالية في شراكات العام والخاص؛ «سيصار إلى تكريس مبالغ تتزايد باستمرار من الموازنة، وهذا ما سيقلل باستمرار من المبالغ الباقية المتاحة للوكالات العامة ويقلص المرونة»[27].

إن أبعاد المرونة والتعقيد متصلة بما يظهر أنه الموضوع الأساس لهذا

---

(26) J. Rosenau, «Huge Demand, Over-Supply: Governance in an Emerging Epoch,» in: Bache and Flinders.

(27) A. Pollock et al., *Public Services and the Private Sector* (London: Catalyst, 2001), p. 14.

الفصل – قدرة الدولة. ذلك أن التخوم المتغيرة للدولة تؤدي إلى التقسيم المؤسساتي على صعيد المعرفة وليس على صعيد البنى فحسب. فتفويض المهمات إلى جهات تابعة للدولة أو من خلال شراكات العام والخاص مصمَّمة لإتاحة قدرة مؤسساتية متزايدة، غير أنه يكتنف هذه العملية خطرُ تقويض القدرة الفكرية لدى الدولة على صعيد تاريخها المؤسساتي والقدرة الإبستيمية، كون تفويض المهمات محفوف بخطر تجريد الدولة من مهاراتها في نواحٍ ومجالات معينة، وبالتالي يُوجِد صور لاتماثل معلوماتي تُضعف موقعها التفاوضي وتقلِّص قاعدتها المعرفية الشمولية. إن مسألة القدرة الفكرية والمعرفة ليست مجرد مسألة بالنسبة إلى الدوائر الأساسية، بل هي قضية أيضًا للجهات الفاعلة الخارجية التي ربما ترغب في إخضاع الهيئات المفوضة والشراكات للمساءلة. ينتج من تفويض المهمات إلى جهات تابعة للدولة وإلى شراكات عام وخاص شبكة اتصال معقدة من الاعتماد المتبادل، وعندما تطرأ مشكلة ضمن هذه الشبكة أو عندما تبرز توترات بسبب المواصفات المتوقعة أو أعراف العمل، تصبح المساءلة وتحديد المسؤولية في هذه القضايا مثار إشكاليات، وهو موضوع المبحث الفرعي الآتي.

المساءلة

الهيئات العامة المفوضة وشراكات العام والخاص موضوع مؤلفات كثيرة تناقش أطر عمل المساءلة التي تحيط بها. يمكن القول إن من الإنصاف الإشارة إلى أنه يُنظَر إلى هذه الهيئات على أنها مريبة ديمقراطيًا في أحسن الأحوال، وغير شرعية ديمقراطيًا في أسوأ الأحوال. لكن المناقشات الدائرة في شأن قابلية الصور التنظيمية المفوضة للمساءلة مالت إلى تبني رأي متفائل حيال الفائدة العملية لأطر عمل المساءلة التقليدية في النصف الثاني من القرن العشرين. زد على ذلك فشلًا على صعيد الشرعية في الاعتراف بأن الشرعية «الانتخابية» ليست إلا صيغة واحدة لمفهوم معقد، وأنه ينبغي عدم الاستخفاف بالصيغ الأخرى (الخبرة، التجربة، الموضوعية، الاحترافية). أضف إلى ذلك أن تراجع الإقبال على المشاركة في الانتخابات العامة في أنحاء أوروبا كلها،

ومؤشرات الثقة الشعبية المتدنية وطائفة من الأمثلة على الفضائح السياسية لا تزرع الثقة بالنماذج «التقليدية». من المهم بالتالي تحديد العبارات المتصلة بمساءلة الهيئات العامة المفوضة وشراكات العام والخاص ضمن سياق يعترف بالملاءمة (أو عدم الملاءمة) العملية، وليس التشغيل النظري، لأنماط السلوك التقليدية. ربما تؤدي إقامة شراكات بين العام والخاص أو هيئات مستقلة في بعض الحالات إلى تحسين مستويات المساءلة، وإلى صور جديدة ومبتكرة للمساءلة النزولية، وتوفير حلبات ديمقراطية جديدة يمكن أفراد الشعب المشاركة فيها.

لكن من الواضح على صعيد المقاربة (الصعودية) التقليدية في المساءلة بدءًا بالدوائر ووصولًا إلى الوزارات وانتهاءً بالتشريع، أن تفويض المهمات إلى منظمات أسست بوضوح لتتمتع بدرجة استقلالية عالية عن الدوائر الأساسية يثير إشكاليات. واعتُمدت علاقة تنظيمية قُطعت بموجبها الصلة المباشرة بين الوزير وأفراد الجهاز الإداري في الدولة. ذلك أن إقامة علاقة شبه مستقلة بين الوزراء والهيئات العامة المفوضة يُوجد «منطقة عازلة» تمكّن الوزراء من السعي من حين إلى آخر إلى إعفاء أنفسهم من المسؤولية و«نقل اللوم»[28]. يمكن إلى حد ما تقليل فرص نقل اللوم من خلال إجراءات رقابية برلمانية فاعلة. لكن موضوعًا مركزيًا يظهر في جميع تقارير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتصلة بالتحقيق الذي أجرته المنظمة[29] في «الحوكمة العامة الموزعة» وهو إخفاق آليات الرقابة البرلمانية في أن تتطور بالشكل الملائم بطريقة تمنحها فاعلية في الإشراف على بنى الدولة الخاضعة لإشرافها. وكثيرًا ما تحسرت اللجان التي يختارها مجلس العموم البريطاني على إخفاقها في الإشراف على الأغلبية العظمى من الهيئات المستقلة، فيما يُشتهر البرلمان الفرنسي بأنه «الغريب الأكبر» على صعيد الاضطلاع بدور في تشكيل هيئات مفوضة أو الإشراف عليها.

(28) C. Hood, «The Risk Game and the Blame Game,» *Government and Opposition*, vol. 37, no. 1 (2002), pp. 15-37.

(29) OECD.

إن مساءلة الهيئات العامة المفوضة التي تعمل على تخوم بنى الدولة مضمونة في بعض الأحيان، وإن بطريقة غير ملائمة، لكون هذه المنظمات تعمل تحت إشراف دائرة رئيسة. يوجد بوجه عام سكرتير أول يمكن مساءلته في تشريع يخص مسألة معينة أو على حادثة مرتبطة بإحدى هذه المنظمات. إن القدرة على نقل اللوم في الديمقراطيات البرلمانية المشابهة للديمقراطية البريطانية خصوصًا، مثل كندا ونيوزيلندا وأستراليا، مقيّدة باصطلاح المسؤولية الفردية الوزارية التي تتيح «مِصَدًّا» (Back-stop) في صورة وزير. فإذا برزت قضية تبدو مهمة في نظر الشعب أو أعضاء البرلمان، يستطيعون اللجوء إلى الوزراء ليطلعوهم على رواية أو يتحملوا المسؤولية، بصرف النظر إن كانت السياسة مسؤولية شركة مملوكة للدولة أم وكالة تنظيمية مستقلة أو شبه مستقلة.

لكن يوجد في شراكات العام والخاص مجموعة عوامل تزيد قضية المساءلة تعقيدًا، الأمر الذي أقرّ به معهد بحوث السياسات العامة عندما قال[30]: «شراكات العام والخاص تعرقل بنى المساءلة التقليدية، كالعديد من صور التعاقد على تقديم الخدمات العامة». لهذه القضية أهمية خاصة بالنظر إلى بروز مشكلات طنانة وفضائح وإخفاقات في شراكات العام والخاص. مثال ذلك، اكتشف مدققو الحسابات في هولندا أن تكلفة شراكات العام والخاص في مشروعات النقل في المدن الكبيرة أكبر كثيرًا من تكلفة الشراء التقليدية؛ في نيوزيلندا، وضعت «فضيحةُ أرمسترونغ» في عام 2002 شراكات العام والخاص في صلب نقاش وطني في شأن الأخلاق والنزاهة والمصلحة العامة؛ وفي الولايات المتحدة، تجاوزت تكلفة شراكات معالجة المخلفات التقديراتِ الأصلية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء المشروع؛ وفي الدانمارك، عانت بلدية فاروم موقفًا محرجًا في فضيحة مالية كارثية متصلة بعقود أبرمتها في شراكات بين العام والخاص؛ وفي مقاطعة نوفا سكوتيا في كندا، انهارت شراكة بين العام والخاص لبناء ثلاثين مدرسة جديدة، وهذا ما أوقع المقاطعة في ديون طويلة الأجل وتكلفة إجمالية للمشروع بلغت 32 مليون دولار فوق تكلفة الشراء

(30) IPPR, *Opening It Up: Accountability and Partnerships* (London: IPPR, 2004), p. 4.

التقليدية؛ وفي المملكة المتحدة، ابتُليت بإخفاقات شراكةٍ بين العام والخاص لنظم حكومية لتكنولوجيا المعلومات بقيمة ملايين عدة من الجنيهات الاسترلينية.

سلّطت هذه المشكلات الضوء على مشكلة ضمان وضوح المساءلة في شبكات الاتصال المعقدة. هذه المخاوف مثار إشكاليات خصوصًا إذا لم تكن الهيئةُ العامة المسؤولةُ عن إدارة العلاقة بالشريك الخاص الهيئةَ ذاتها التي فاوضت على العقد في المقام الأول. كما أن تغيرًا في السيطرة السياسية على المستوى المحلي أو الوطني ربما يُحدِث توترًا إذا لم تكن الحكومة المقبلة تتقاسم القيم والمضمون المذكورين في عقد الشراكة. ومن المرجح، سيؤدي ذلك إلى مساءلة فاسدة، مع إمكان تقاذف التهم بين أصحاب المصلحة ضمن الشراكة. غير أنه إذا كان تطبيق الشراكة يُظهر على نحوٍ متزايد نقاط الخلاف التي وُجدت طوال عقود في مجالات المساءلة، فربما يشير أيضًا إلى أن بعض شراكات العام والخاص قد يقدِّم صورًا جديدة للمساءلة وقدرة ديمقراطية معينة. ذكر معهد بحوث السياسات العامة[37] أن:

> تُوجِد الشراكاتُ تحديات جديدة للمساءلة العامة. إن نقل السلطة المتصلة بصناعة القرار والإنفاق العام إلى شراكات غير منتخَبة يُبرز الحاجة إلى صور جديدة وقوية للمساءلة. ربما تساعد مشاركة المجتمع في التصدي للافتقار المحتمل إلى الشرعية المتعلق ببعض صور شراكة العام والخاص... لأنه مع ازدياد شيوع الصور الهجينة لمؤسسات الخدمات العامة، تزداد الحاجة إلى نماذج هجينة للمساءلة.

زعمت وزارة الصحة في بريطانيا بقوة مثلًا (2002) أن بناء عدد من المشافي كشركات مصلحة عامة بقدر أكبر من التحرر والاستقلالية عن وايتهول سيُوجِد «صورة جديدة للملكية الاجتماعية حيث تكون الخدمات الصحية مملوكة لسكان محليين وخاضعة لمساءلتهم عوضًا عن أن تكون مملوكة للحكومة المركزية وخاضعة لمساءلتها». بالنسبة إلى المساءلة المالية، من الواضح أن

---

(37) IPPR, *Building Better Partnerships* (London: IPPR, 2002), p. 203.

بعض صور شراكة العام والخاص تُدرج عددًا من الضمانات الطويلة الأجل والواضحة حيال جودة الخدمة التي يمكنها تقديم مستوى مساءلة عامة لا يمكن تقديمه بموجب طرائق الشراء التقليدية العامة. تدرج عقودٌ كثيرة خصوماتٍ نظير الأداء الضعيف وتحتفظ بصلاحيات تجيز للوزراء تولّي السيطرة المباشرة على تشغيل الخدمة في أوضاع معينة. لكن يبرز سؤال في شأن ما إذا كانت الغرامات المالية المطبّقة على شركات أبرمت شراكات بين العام والخاص غرامات ملائمة، إذ يتردد السياسيون كثيرًا في ممارسة حقوقهم التعاقدية في ما يخص الغرامات المالية، بل والمتصلة بإنهاء العقود، خوفًا من تنفير القطاع الخاص من الدخول في شراكات العام والخاص المستقبلية. بيد أن هذا التردد يقوّض المنطق الأساسي للدخول في شراكات بين العام والخاص ومنافع الدخول فيها كبداية.

مع أنه يظهر أن هناك خللًا في التوازن بين عوائد النجاح وغرامات الفشل، فإن هناك أنواعًا ونماذج كثيرة مختلفة للمساءلة. وربما يكون من الأفضل تقنين بعض صور الحوكمة المفوضة لكن ليس من خلال الأنموذج التقليدي الذي يركّز إما على أعضاء المجالس المحلية أو الوزراء. سيتخذ ذلك شكل نماذج جديدة للديمقراطية تتضمن إنشاء منتديات جديدة منتخبة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. تخصص هيئات عامة مستقلة مراكز في مجالسها لأفراد من عامة الناس ليكون دورهم تمثيل مصلحة العامة عوضًا عن جماعة قطاعية معينة. كما إن عددًا من الهيئات العامة المستقلة على دراية بتصوُّر واسع النطاق بأنها خاضعة لمساءلة ملائمة وقطعت شوطًا طويلًا في تصميم وتنفيذ ساحات لمساءلة جديدة ومبتكرة وتدفُّق المعلومات (اجتماعات مفتوحة، مسوحات المستخدمين، تشاورات معتمدة على الإنترنت... وغير ذلك). يمكن كذلك تخصيص مقاعد في مجالس إدارات بعض شراكات العام والخاص لأفراد من عامة الناس يُختارون في عقب إجراء انتخابات محلية كما هي الحال في بعض شركات المصلحة العامة في المملكة المتحدة. بالتالي، ربما تتيح تخوم الدولة ترتيبات حوكمة مدنية جديدة وقيّمة تسمح بإعادة اتصال أفراد من عامة الناس بالحياة العامة مهما كان نوع المؤسسة التي تقدّم الخدمة.

غير أن هناك تحديَين خطيرَين يواجهان أنصار بناء بنى مساءلة تعددية في ما يتصل بالحوكمة المفوضة: الأول أنه يصعب من منطلق مفاهيمي التوفيق بين بناء بنى مساءلة «ضبابية» أو «متعددة المراكز» تعكس الدولة المتباينة والمقسمة على نحوٍ متزايد، وبين رابط مساءلة واضح وفاعل بين الحاكمين والمحكومين. تكمن جودة اصطلاح المسؤولية الوزارية الفردية مثلًا في وضوحها وتركيزها. لذلك، يكتنف الترويجَ لمنظور تعددية أيضًا خطرُ جعل النظام الكلي ضعيفًا وفارغًا وأشد تعقيدًا. والثاني إن إطار العمل الحالي لاستخدام شراكات العام والخاص لا يضمن من منطلق إمبريقي الشفافيةَ والانفتاح في ما يتصل بالمعلومات اللازمة إذا كان المراد منح صور الحوكمة هذه مقدرة ديمقراطية. تتضاءل في عدد من الدول صلاحياتُ إجراء تدقيق حسابي خارجي، لمعاينة استخدام الأموال العامة ضمن شراكات العام والخاص، مقارنة ببيئة التدقيق الحسابي لأغلبية الهيئات العامة. وإضافة إلى ذلك، نادرًا ما يمكن تشريعُ حرية المعلومات للأطراف المهتمة بالاطلاع على المعلومات حتى الأساسية منها، وهناك استخدام مفرط لإعفاء «الخصوصية التجارية»، من دون داعٍ غالبًا، لمنع نشر المعلومات[32]. المثير للسخرية أن نشر تلك المعلومات ذاتها ربما يُظهر قيمة المال، ويُسكِت الناقدين ويُعين على توطيد الثقة العامة. ومن شأن توافر إطار عمل أقوى وأشمل لنشر المعلومات المتصلة بشراكات العام والخاص أن يساعد في توطيد الثقة، وبالتالي يشجع الأفراد من عامة الناس على المشاركة في ما يمكن أن يصبح ميادين ديمقراطية جديدة.

غير أن استحداث ميادين ديمقراطية جديدة يثير أسئلة في شأن من سيشارك فيها وكيف ستكون بنىُ الدولة الجديدة قادرة على تشجيع المقصيين سياسيًا على المشاركة ومنع جماعة صغيرة من الناشطين في حشد غير تمثيلي من حيازة سُلطات واسعة. ومع اتجاهٍ عام نحو تراجع نسب الإقبال على الانتخابات على المستويين الوطني والمحلي، لا يتوافر دليل على وجود رغبة

(32) للاطلاع على حالة المدروسة، يُنظر بحث أورباخ (Auerbach) في كتاب: L. Auerbach et al., *Funding Hospital Infrastructure: Why P3s Don't Work, and What Will* (Ottawa: CCPA, 2003).

لدى عامة الناس في زيادة المشاركة الانتخابية. وعانت هيئات كثيرة تابعة للدولة صعوبةً بالغة في محاولة تجنيد «أفراد من عامة الناس» في مجالسها. ومع أن خطاب الحوكمة التقدمية والملكية الاجتماعية والمساءلة المباشرة يفترض أن الناس يرغبون في المشاركة في إدارة بنى الحوكمة الجديدة، فلا يوجد دليل يدعم هذا الافتراض. وعلى سبيل المثال، انتُخبت في عام 2004 مجالس المجموعة الأولى من المشافي ذات أمانات الاستثمار المستقلة في بريطانيا بعد إقبال هزيل على الانتخابات - في إحدى الحالات، انتُخب مجلس بنسبة أقل كثيرًا من 1 في المئة ممن يحق لهم التصويت[33].

لدى المتحمسين لـ «الحوكمة التقدمية» في أنحاء أوروبا المختلفة اعتقاد أساس أنه يلزم إعادة تعريف بنى وثقافة الأجهزة الإدارية في الدولة لرفع مستوى الكفاءة والمعايير والاختيار مع حماية أخلاقيات القطاع العام. وكجزء من هذه الأجندة، سعت حكومات كثيرة إلى تحدي التمييز التقليدي للعام - الخاص ولتطوير «طريق ثالثة» يمكن فيها الجمع بين الخصال الإيجابية للقطاعين العام والخاص. إن القدرة النظرية للهيئات المنفصلة عن الدولة وشراكات العام والخاص على إتاحة الاستقلالية والسيطرة مع المزاوجة بين القطاعين العام والخاص في الوقت عينه تجعلها آلية حوكمة جذابة بشكل خاص. نجم عن ذلك تحوُّل ملحوظ في طبيعة الدولة ومعالمها. أحد الأسباب الرئيسة لهذا التحول ذو صلة باعتقادٍ بإمكان «نزع الصفة السياسية» ومنافعها كأداة مركزية في فن الحكم. ولذلك انعكاسات واضحة على التعقيد والمساءلة، إضافة إلى المفاهيم الأوسع لمفهوم الدولة، وهذا هو موضوع المبحث الفرعي الآتي.

نزع الصفة السياسية

مع أن مفهوم نزع الصفة السياسية باعتباره موضوعًا مهمًا ظهر منذ زمن في السياسة الدولية، وفي دراسات التنمية، والنظرية السياسية، فقد أصبح في

(33) R. Klein, «The First Wave of NHS Foundation Trusts,» *British Medical Journal*, vol. 328 (2004), p. 1332.

الأعوام الأخيرة قضية جوهرية بالنسبة إلى الباحثين المهتمين بالحوكمة والدولة[34]. كما اقترحت مؤسسات فكرية وجماعات ضغط نزع الصفة السياسية في الحقبة ذاتها كحل لتحديات السياسة العامة والتحديات المؤسساتية. وصف منتدى السياسة الأوروبي[35] «نزع الصفة السياسية عن قرارات حكومية كثيرة» بأنه «أحد أهم التطورات الواعدة» منذ الحرب العالمية الثانية، بينما صرحت الحكومة العمالية في المملكة المتحدة أن:

> ما يحكم مقاربتنا رغبة واضحة في وضع السلطة، حيث يجب أن تكون: زيادة دعمها بالأشخاص الأصلح في طرائق مختلفة لنشرها لا بالسياسيين. مصرف إنكلترا هو ما يحدد أسعار الفائدة لا السياسيون في وزارة المالية. والحد الأدنى للأجور تقرره لجنةُ الأجور المتدنية وليس وزارة التجارة والصناعة. وعضوية مجلس الأعيان تحددها لجنة تعيينات مستقلة وليس داونينغ ستريت. إن نزع الصفة السياسية هذه عن مراكز صناعة القرارات الرئيسة عنصر حيوي في جعل السلطة أقرب إلى متناول الشعب[36].

تشير عبارة نزع الصفة السياسية إلى محاولة قطع الصلات السياسية، أو كما يعرّفها بورنهام[37]: «إنها عملية نزع الطابع السياسي عن صناعة القرار». وسعى جيم بولر وماثيو فلندرز[38] للتمييز بين الأنواع المختلفة لتكتيكات نزع الصفة السياسية وبيّنوا ثلاث صور متمايزة لكنها مرتبطة (أنظر الجدول (12-3)).

---

(34) P. Burnham, «New Labour and the Politics of Depoliticisation,» *British Journal of Politics and International Relations*, vol. 3, no. 2 (2001), pp. 127-49.

(35) European Policy Forum, *Making Decisions in Britain* (London: European Policy Forum, 2000).

(36) Lord Falconer, «Department for Constitutional Affairs: Justice, Rights and Democracy,» speech given to the Institute for Public Policy Research, London, 03/11/2003, and «Constitutional Reform,» Speech given at the University College London, 08/12/2003.

(37) Burnham, «New Labour and the Politics,» p. 128.

(38) J. Buller and M. Flinders, «Democracy, Depoliticisation and Arena-Shifting,» paper presented at the SCANCOR 'Autonomization of the State' Conference', Stanford University, 01/04/2005.

الجدول (12-3)

تكتيكات نزع الصفة السياسية

تكتيك نزع الصفة السياسية	الصورة	مثال
مؤسساتي	علاقة الأصيل-الوكيل الناشئة بين وزير ووكالة مستقلة.	وكالة معايير الغذاء
معتمد على القواعد	إدراج قواعد واضحة في عملية صنع القرار.	آلية سعر الصرف
صرف التفضيلات	مساندة موقف خطابي يسعى إلى تصوير قضايا معينة بأنها خارج سيطرة السياسيين الوطنيين.	العولمة

تثير تكتيكات نزع الصفة السياسية هذه أسئلة أساسية في شأن طبيعة الدول الحديثة ودورها وقدرتها وهيكلها. أضف إلى ذلك أنه ينبغي عدم النظر إلى تقنيات بمعزل عن التقنيات الأخرى، إذ يشيع استخدام مجموعة إجراءات نزع الصفة السياسية ضمن المجال السياسي نفسه بطريقة تكاملية.

يظهر في السياق الواسع أن منطق نزع الصفة السياسية حظي بقبول عامة الناس وليس القبول في عقلية الحكم لدى النخبة السياسية في عدد من الدول القومية فحسب. وعلى حد تعبير اللورد داهرندورف في كلمته الختامية في الديمقراطيات الساخطة (*Disaffected Democracies*)[39]:

> في الظاهر، المؤسسات غير السياسية ليست أكثر قبولًا لدى كثير من المواطنين من المؤسسات السياسية صراحة. لذلك، يتوافر دعم كبير للمصارف المركزية المستقلة... ولا توجد مقاومة تُذكر في الوقت عينه لتشكيل مزيد من الهيئات العامة غير الوزارية أو منظمات تبدو غير حكومية فيما هي تؤدي في الواقع وظائف حكومية.

يمكن القول إن الصورة المؤسساتية هي أكثر صور نزع الصفة السياسية شيوعًا،

(39) S. Pharr and R. Putnam (eds.), *Disaffected Democracies: What's Troubling the Trilateral Countries?* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2000), p. 312.

وتشمل تشكيل هيئات تابعة للدولة تفوّض إليها صلاحيات سياسية، أو صلاحيات صنع قرارات أو صلاحيات تنظيمية معينة. الأساس المنطقي النظري لذلك أن السياسيين يعظّمون المنفعة وتفعيون وعقلانيون، حيث إنه ربما يقرّون سياسات غير عقلانية تحقيقًا لمكاسب سياسية على المدى القصير، وأقل ما يمكن أن يُقال عن تأثيراتها إنها تقوّض الصدقيةَ السياسية والتزامَ الجهات الفاعلة الخاصة. غير أن إقرار موقف نظري من هذا النوع من أجل إسباغ الشرعية على نقل الوظائف إلى هيئات معزولة خارج نطاق السياسات البرلمانية إلى حد بعيد يجب التثبت منه، كما يُقال، بدليل إمبريقي لإسباغ شرعية على التكلفة الديمقراطية لإصلاح من هذا النوع. لكن الصلة بين التفويض والنتائج السياسية الباهرة ووجهت بانتقادات كثيرة بحسب تعبير كريستوفر بوليت[40] الذي يقول:

> لم تُجرَ أي دراسة علمية في المملكة المتحدة أو في هولندا أو في أي دولة أخرى على ما يظهر، تبيّن أن الانتقال من دائرة تابعة لوزارة إلى وكالة مستقلة أو إلى هيئات غير وزارية يؤدي باستمرار إلى تعزيز الكفاءة أو الفاعلية.

يمكن القول إن الهيئات التابعة للدولة مبررة في الأوضاع الاستثنائية فحسب كون المضامين الديمقراطية عميقة الأثر. وبحسب تعبير شابيرو[41]: «إن إنشاء وكالة مستقلة "لاسياسية" من هذا النوع أشبه بضمان الحقوق بطريقة دستورية. إنه إعلان من عامة الناس أنهم لا يثقون بأنفسهم ويرغبون في وضع مسائل سياسية معينة خارج متناولهم». هناك أيضًا صلة واضحة بين نزع الصفة السياسية والتعقيد والمساءلة. ساهمت بدعة نزع الصفة السياسية الحالية في تكوين بنية دولة تزداد تعقيدًا. أضف إلى ذلك أنه يمكن من منطلق المساءلة الإشارةُ إلى أن نزع الصفة السياسية استراتيجيا يمكن استخدامها للتخلي عن المسؤولية السياسية في إصدار أحكام معتمدة على القيمة ومفعمة بالعواطف في القطاعات

---

(40) Pollitt, «Castles Built on Sand?,» p. 331.

(41) M. Shapiro, «The Problems of Independent Agencies in the United States and the European Union,» *Journal of European Public Policy*, vol. 4, no. 2 (1997), p. 289.

السياسية الخالية من سابقة سياسية أو توافق مجتمعي. الخطر ماثل في إمكان حصول انقطاع بين الدولة والسياسات من خلال تفويض المسؤوليات والمظاهر الخطابية التي لنزع الصفة السياسية. وفي هذا الصدد حذر بوغي[42] من مغبة «تحييد السياسات الديمقراطية وإبدالها بسياسات بيروقراطية... سياسات غير مرئية»، وأشارت شانتال موف[43] بالمثل إلى وجود «مفارقة ديمقراطية» نابعة من اعتقاد أن تقليص دور السياسيين المنتخَبين يمكن أن يعزز شرعية عملية صنع القرار. وعلى الضد من ذلك، تجادل موف أن نزع الصفة السياسية يمكن أن يقوي الإرباك العام على خلفية تحديد الجهات التي تتحمل المسؤولية وكيفية الاضطلاع بدور في عملية صنع القرار وأن الميادين الظاهرة للتنافس السياسي عنصر حيوي في ديمقراطية صحية وعصرية، ومن دونها ينسحب الناس من السياسة ويشمئزّون منها ويعتمدون صورًا تعبيرية أقل إيجابية.

يوجد أيضًا عدد من القضايا العملية التي تستحق تعليقًا موجزًا: الأولى هي أن على الرغم من زعم السياسيين أن منظمةً ما تعمل خارج سيطرتهم السياسية، فمن السذاجة الافتراض أن هذه المنظمة منزوعة الصفة السياسية أو أنه لا يمكن السياسيين ممارسة نفوذهم عبر عدد من القنوات غير الرسمية. إن البحث الدولي المقارِن الذي أجرته شبكة الاتصال كوبرا، ومقرها في الجامعة الكاثوليكية في لوفين (Leuven)، في شأن الاستقلالية والسيطرة في القطاع العام، أظهر تباينًا متكررًا بين الاستقلالية التي يُفترض أن بعض المنظمات المفوضة تتمتع بها من الناحية النظرية مقارنة باستقلالها الفعلي. تجلّت هذه «الفجوة بين الخطاب والواقع» في عدد من المنظمات المنزوعة الصفة السياسية نظريًّا. مثال ذلك، أُسست هيئة الإذاعة البريطانية باعتبارها مؤسسة عامة على أساس الحاجة إلى عزل المؤسسة عن النفوذ والتلاعب السياسي. لكن مذكرات مديرها العام السابق غريغ دايك تسلط الضوء على مدى الضغط غير الرسمي الذي مورس

---

(42) G. Poggi, *The State: Its Nature, Development and Prospects* (Cambridge: Polity Press, 1990), p. 192.

(43) C. Mouffe, *The Democratic Paradox* (London: Verso, 2000).

على المؤسسة في عامي 2003 و2004 من مدير الاتصالات في رئاسة الوزراء ومسؤولين آخرين[44].

تُبرز مسألة السيطرة والنفوذ السياسي غير الرسمي مشكلة أعمق وأخطر حيال مفهوم نزع الصفة السياسية إزاء الدولة؛ مسألة لم يقلل من طابعها السياسي تفويض المسؤولية عن تلك الناحية السياسية إلى هيئة منفصلة بالتعيين. وإذا كان السياسيون يسعون إلى عزل قضايا معينة عن المجال السياسي، يُستبعد قبول الجمهور العريض المتابع لتلك السياسة بأن قضية معينة لم تعد «سياسية»؛ تبقى القرارات المتصلة بأسعار الفائدة، أو استنساخ البشر، أو سلامة الغذاء قرارات ذات طابع سياسي قوي. لذلك، فإن نزع الصفة السياسية تسمية خاطئة لعملية ربما يمكن وصفها على نحوٍ أدق بأنها نقل ميدان: تبقى السياسة على حالها لكن ميدان صنع القرار يتغير.

كما أن مقدار «نزع الصفة السياسية» الحقيقي مشكوك فيه على المستويين الإمبريقي والمفاهيمي، إذ إنه ليست الهيئات «المنزوعة الصفة السياسية» فحسب التي تعمل ضمن إطار عمل سياسي تقادمي ضيق وضعه وزراء، بل إن الوزراء على العموم يعيّنون أعضاءها ويموّلونهم أيضًا. إن المخاوف المتصلة بنزع الصفة السياسية وتزايد تفويض المسؤوليات إلى هيئات منفصلة وشراكات عام وخاص مناقشات متصلة، بالبداهة، بتوزيع (أو إعادة توزيع) السلطة ضمن مشروعات حكومية تتطور: التفويض مرادف لنقل السلطة. ويشير مايوني[45] إلى أن «الجدل الدائر في شأن تفويض السلطات إنما هو جدل في الواقع في شأن التنظيم السياسي الأساسي لنظام الحكم، وليس مجرد قضية كفاءة سياسية وإدارية». إن القضايا الأوسع مثل دور الدولة وهيكلها ومسؤوليات مشروعاتها المتطورة، ولاسيما المتصلة بالمنظمات الواقعة على التخوم أو على الأطراف هي موضوع مبحثنا الآتي الختامي.

(44) G. Dyke, Inside Story (London: HarperCollins, 2004).

(45) G. Majone, «The European Commission: The Limits of Centralization and the Perils of Parliamentarization,» Governance, vol. 15, no. 3 (2002), p. 332.

أوضاع متقلبة: تخوم الدولة

يمكن القول إن الهيئات العامة المفوضة وشراكات العام والخاص أضحت جزءًا ضروريًا من الدولة ومكملًا لها. ولهذا السبب هدفَ هذا الفصل إلى تعريف القارئ بمجال الحوكمة المفوضة وسلّط الضوء على عدد من الموضوعات والقضايا ذات الصلة، وذلك بقصد الإضاءة على التعقيد المتأصل في الحوكمة الحديثة والتشجيع على مقاربة شاملة ومعقدة لكيفية فهم الدولة إمبريقيًا ومفاهيميًا. في الحقيقة، يمكن القول إن الدولة مفهوم عديم النفع ومضلل من دون تنقيح مفصّل ودقة أعلى كونه يشير إلى استقرار وتجانس غير موجودَين ببساطة. كما إن الحجم الحالي للحوكمة المفوضة وانفتاح عدد متزايد من ساحات نشاط الدولة على شراكات العام والخاص يكشف عددًا من أوجه الغموض والافتراضات الخاطئة في النظريات التقليدية للدولة، إضافة إلى طرح أسئلة جديدة في شأن تعقيدات الحوكمة الحديثة (المتعددة المستويات)، والمقايضة بين مفاهيم معينة متصلة بالدولة وما إذا كانت هناك مسؤوليات أساسية محددة يتعين أن تبقى في عداد وظائف الدولة. وهذه الأسئلة الواسعة الناشئة من وجود آليات حوكمة مفوضة هي ما يعاينها هذا المبحث الختامي.

يوفر العمل الذي قامت به هوغي وماركس(44) في موضوع الحوكمة المتعددة المستويات و«توضيح خبايا» مشروعات الدولة إطارَ عمل قيّمًا لوضع الميول والتحديات الأخيرة في سياق مفاهيمي. حددا نوعين للحوكمة المتعددة المستويات: يردد الأول صدى الفكر الفدرالي، ويتصور بأن انتشار السلطة مقيد بـ «عدد محدود من التخوم القضائية غير المتداخلة على عدد محدود من المستويات». بموجب هذا الرأي، السلطة ثابتة نسبيًا والتحليل يركّز على المستويات الفردية للحكومة لا على سياسات معينة. ويقدّم النوعُ الثاني رأيًا في الحوكمة بأنها «خليط معقد ومائع من صلاحيات قضائية متداخلة وتفوق

(44) L. Hooghe and G. Marks, «Unraveling the Central State, But How?» *American Political Science Review*, vol. 97, no. 2 (2003), pp. 233-243.

العصر». تتمحور الحوكمة هنا حول وظائف معينة، وتميل الصلاحيات القضائية إلى المرونة مع تغيُّر المطالب المتصلة بالحوكمة. تكمن قيمة إطار العمل البسيط هذا في كونه يحدد بروز هيئات عامة أحادية الغرض وبدرجات متفاوتة من الاستقلالية اليومية، بموازاة أطر العمل الحكومية التقليدية، لكنها لا تحلّ محلها. كما أن بُعْد «المستويات المتعددة» يشدد على حقيقة أن الهيئات العامة المفوضة على المستوى الوطني تعمل على نحوٍ متزايد، كما أسلفنا، ضمن سياق منظم ومعرَّف بدرجة معينة بوساطة جهات فاعلة مستقلة على المستوى فوق الوطني وعلى المستوى العالمي. وكما قال هيكس[47]،

> يقوم الاتحاد الأوروبي بتحويل السياسة والحكومة على المستويين الأوروبي والوطني إلى نظام حوكمة متعددة المستويات، تداولية، وغير هرمية، وغير سياسية، من خلال مجموعة معقدة من شبكات الاتصال العامة والخاصة والوكالات شبه المستقلة.

كما أن التأمل في مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات يدخل في الجدل الدائر في شأن قدرة الدولة - أو ما اصطُلح على تسميته «تجويف» الدولة[48]. ربما يُستدَل بتشكيل هيئات عامة مفوضة وشراكات عام وخاص عاملة على مقربة من الفروع التنفيذية في الدولة على أنه دليل إضافي على تضاؤل سلطة الدولة. وعلى العكس، يمكن تفسير إقامة هيئات مستقلة استراتيجية جديدة بأنه محاولة لـ «مل» أو تمكين قدرة الدولة. ووجهُ الاستدلال أن أي تحليلات لآليات الحوكمة المفوضة يتعين أن تكون في سياق تقدير المناقشات الأوسع في شأن نقل السلطة وموقعها، والانعكاسات التي يمكن أن تنجم عن ذلك على قدرات الحكم.

تتمحور هذه المناقشات في حالات كثيرة حول مقايضات حقيقية أو

---

(47) S. Hix, «The Study of the EU II,» *Journal of European Public Policy*, vol. 5, no. 1 (1998), p. 54.

(48) R. Rhodes, «The Hollowing Out of the State,» *Political Quarterly*, vol. 65 (1994), pp. 138-151, and H. Milward and K. Provan, «Governing the Hollow State,» *Journal of Public Administration Research and Theory*, vol. 10, no. 2 (2000), pp. 359-379.

متصوَّرة بين مفاهيم معينة متصلة بالدولة تقدَّم عادة على أنها ألعاب حالة متعادلة تؤدي فيها زيادة في أحد الأبعاد إلى نقصان مباشر ومساوٍ في البُعد الآخر - مثل المساءلة إزاء الكفاءة، والاستقلالية إزاء السيطرة، وأخلاقيات الخدمة العامة إزاء قيم القطاع الخاص، أو «العام» إزاء «الخاص» ببساطة - بينما هذه المفاهيم أكثر تباينًا وأبعادًا متعددة من أن تُفهَم بمثل هذه العبارات المبسطة والمعيارية. يجب على أي فهم لـ «الدولة» والمفاهيم المتلازمة معها أن يبدأ بموقف أكثر تأملًا ودقة يتقبّل التعقيد المتأصل في الحوكمة الحديثة. ربما تكون الاستقلالية والسيطرة متكاملتين (حالة إيجابية) عوضًا عن أن تكونا متضاربتين (حالة متعادلة) في بيئات سياسية وحوكمية معينة. إن فرض أطر عمل مساءلةٍ معينة ربما يزيد كفاءة منظمةٍ ما، لكن ربما لا تكون هذه الأطر قنوات تقليدية تدقيقية صعودية التركيز وإنما آليات تدقيق نزولية تركِّز على المواطن. وبالمثال، فإن تفويض الوظائف التنفيذية أو التنظيمية الأساسية إلى هيئات منفصلة لا يعني بالضرورة أن المركز «فقد» السيطرة، بل حدوث تغيُّر في الملكية، وهذا بدوره يعني أن سيطرة الموكل الاستراتيجية على الوكيل أكبر من السابق.

من المهم أيضًا تقدير أن التخوم المتحولة للدولة والتمييز الذي يزداد ضبابية بين القطاعين العام والخاص يثير جدالًا حاميًا في شأن حدود التفويض، وما إذا كان لوظائف جوهرية للدولة وجود. ويجري طرح أسئلة جوهرية في شأن حدود الدولة، والدور المستقبلي للقطاع الخاص، وما إذا كانت أعراف أو مبادئ ثقافية معينة - أخلاقيات الخدمة العامة - شكلت إلى حد ما مادة لاحمة بين الموظفين الحكوميين. بالتالي، ربما تحمي قيمًا معينة (النزاهة، الأصول المتبعة، الإنصاف، الاستقامة، الولاء... وغير ذلك) بعد أن اعتراها ضعف وما كان لذلك أهمية. تشير ليتش وموشن(49) إلى أن إحدى العواقب المحتملة لطمس الخط الفاصل بين القطاعين العام والخاص فتح «فجوة شرعية». يُعتقد أن هذه الفجوة تنشأ عندما يوجد فارق محسوس بين تصورات عامة الناس

(49) S. Leitch and J. Motion, «Public-Private Partnerships: Consultation, Co-operation and Collusion,» *Journal of Public Affairs*, vol. 3, no. 3 (2003), pp. 273-278.

للطريقة التي يجب على منظمة أو شراكة أن تتصرف وفقها وبين سلوكها عمليًا. كما أن المشكلات التي تكتنف شراكات عام وخاص كثيرة (مثل «فضيحة أرمسترونغ» في نيوزيلندا) تركزت خصوصًا على اختلاف في القيم أو الأخلاق العامة في ما يتصل بالدور الشرعي والمقبول للقطاع الخاص في عمليات صنع القرار في دولة ديمقراطية.

بناء على ما تقدّم، يتبع من فهم دور الحوكمة المفوضة ومداها أمثلة إمبريقية في شأن موضع بداية «الدولة» وموضع نهايتها وتكوينها المؤسساتي والمراحل الإنمائية والتطورية، واحتدام مناقشات مجازية ورمزية أيضًا في شأن حدود الدولة، والحياة العامة، والطبيعة الأساسية لمهمات أو عمليات معينة، يمكن القول إنها في حاجة إلى عزل لجملة من الأسباب عن نزوات السوق ودوافع تحقيق الربح. الدولة من حيث الجوهر كيان يتطور بسرعة ويشهد توترًا حادًا بين ضغط الإصلاح الإداري الطارد من المركز ومنطق السيطرة السياسية الجاذب إلى المركز. يكمن جذر هذا التوتر في معضلة أساسية تواجه الدول المعاصرة، معضلة متصلة بتصورات عامة الناس إزاء الدولة وقدرة الجهات الفاعلة السياسية على السيطرة أو كبح توقعات عامة الناس في سوق سياسية. إن التوقعات الكبيرة لدى الناس ومقاومتهم دفع ضرائب كبيرة، إلى جانب عوامل مثل عمر متوقع أطول، تضغط على الحكومات في أنحاء العالم المختلفة كي تختبر أدوات حوكمة مبتكرة في مسعى إلى رفع الكفاءة إلى أعلى مستوى في القطاع العام. يعتمد هذا الدافع إلى «الحصول على مردودية أعلى»، وعلى نحوٍ متزايد، على إعفاء الدولة النواة من المسؤوليات والدخول في شراكات العام والخاص. نتيجة ذلك، تصبح العلاقة بين بنى الدولة وأطر العمل الديمقراطية أكثر ضبابية، وهذا ما يجعل خطر حصول انقطاع أكثر شدة.

في الواقع، يوحّد موضوع الانقطاع قضايا التعقيد، والمساءلة، ونزع الصفة السياسية التي ناقشناها أعلاه. فتفويض المهمات حيث تكون خارج السيطرة السياسية المباشرة بوساطة منظمات تابعة للدولة وشراكات عام وخاص لم يتلاءم بنجاح مع إطار العمل الديمقراطي للديمقراطية التمثيلية. لذلك، فإن

الاعتماد المتبادل والمتزايد بين نظام الحكم وبنى الدولة المعقدة يستلزم مفاهيم بديلة لطبيعة الديمقراطية وقابليتها للتطبيق، وللعلاقة بين الأفراد والدولة. وهو يوائم طريقة تطوُّر الدولة ضمن بنية ديمقراطية متماسكة وواضحة يُعد تحديًا مركزيًّا للمنظرين المعاصرين لكل من الديمقراطية والدولة.

مطالعة إضافية

Flinders, Mathew. *Walking Without Order: Delegated Governance and the British State.* Oxford: Oxford University Press, 2006.

Gill, G. *The Nature and Development of the Modern State.* London: Palgrave, 2003.

Hodge, G. and C. Greve. *The Challenge of Public-Private Partnerships.* Cheltenham, Glos.: Edward Elgar, 2005.

Koppell, J. *The Politics of Quasi-Government.* Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Poggi, G. *The State: Its Nature, Development and Prospects.* Cambridge: Polity Press, 1990.

Pollitt, C. and C. Talbot. *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to Agencies, Quangos and Contractualization.* London: Routledge, 2004.

خاتمة

مايكل ليستر وديفيد مارش

استطلع هذا الكتاب عددًا كبيرًا من المؤلفات التي تناولت موضوع الدولة وعاين آراء مجموعة مختلفة من المؤلفين. لذلك يستحيل تقديم استنتاجات بسيطة تعكس كل ذلك التنوع. لكننا سنركّز على سؤالين يشملان، صراحة أو ضمنًا، عددًا من المساهمات ويردّان على بعض الموضوعات الأساسية التي أثيرت في المقدمة. إلى أي حد تغيرت نظريات الدولة في العقود القليلة الماضية؟ وهل تراجعت أهمية الدولة، والدولة القومية تحديدًا خلال تلك المدة؟

تغيير نظريات الدولة: هل حصل تقارب؟

ذكرنا في توطئة هذا الكتاب أن جزءًا من مادته تبلور من المبحث الذي يتحدث عن السلطة والدولة في الطبعة الأولى لكتاب النظرية والطرائق في العلوم السياسية[1] لمارش وستوكر. وهناك من شعر أن ذلك المبحث، على حسناته، شمل نطاقًا محدودًا لنظريات الدولة وأخفق في معاينة الأعمال التطبيقية المتصلة بالدولة. وفي الوقت عينه، إحدى الحجج الواردة في ذلك المبحث والتي أثارت بعض التعليقات هي زعمُ مارش[2] حدوث بعض التقارب بين

---

(1) D. Marsh and G. Stoker (eds.), *Theory and Methods in Political Science* (Basingstoke, New York: Palgrave Macmillan, 1995).

(2) Ibid., chap. 14.

النظريات الثلاث التي شملها الكتاب: النظرية الماركسية والنظرية النخبوية ونظرية التعددية. نودّ هنا أن نعيد معاينة تلك الحجة في ضوء فصول هذا الكتاب، والإجابة عن السؤال الآتي: إلى أي حد تصح دعوى التقارب في ضوء النطاق الواسع للنظريات التي نوقشت هنا؟

يتحدث مارش عن حصول قدر من التقارب، وإن بقيت اختلافات أساسية، ولاسيما بين نظرية التعددية وباقي النظريات الأخرى. زعم على التحديد وجود ست نواح أساسية لذلك التقارب: تركيز متزايد على الأساس البنيوي للامتيازات؛ دور أكبر للإرادة الفاعلة؛ تحديد عدد محدود من أسس انعدام المساواة المنظمة؛ سيطرة دولة متنامية؛ تشديد على الأرجحية؛ السير في اتجاه عزو السيادة إلى الدولة. وبناء على المناقشة التي أوردناها في هذا الكتاب، نركّز هنا على خمس نواحٍ متفاوتة بقدر بسيط، حيث تقدّم مساهماتنا بعض الأدلة على حصول تقارب: تشديد على الأرجحية؛ قبول بأن السلطة مركزة؛ وتشديد على دور البنية والإرادة الفاعلة؛ و«انعطاف ثقافي»؛ وتركيز متزايد على الدولة ومؤسساتها. هدفنا تحديد مدى التقارب والاختلافات الباقية.

الأرجحية: أليست نظرية للدولة ممكنة؟

يظهر إلى حد ما أن الأرجحية سمة أساسية لأغلبية المواقف النظرية التي حللناها هنا. أكثر الأمور وضوحًا أن الأرجحية ماثلة في صلب التعددية ومابعد التعددية، وإن ليس بالطريقة ذاتها. ترى التعددية أن السلطة منتشرة، حيث لا يوجد مصلحة تنتصر باستمرار في كل زمان ومكان. لذلك، لا تدفع الحكومة بمصلحة أي طبقة، أو جندر، أو جماعةٍ مصلحةٍ بعينها بالتأكيد، وبالتالي فإن حصيلة أي قرار سياسي متأرجحة. في المقابل، يتعامل منظرو مابعد التعددية مع مفهوم للأرجحية أشد راديكالية. يتمثل رأي هؤلاء، وهو رأي معارض للتأسيس أنطولوجيًا، في أنه لا توجد «حقيقة» ثابتة في معزل عن فهمنا لها. وفي الوقت عينه، إن المعاني التي نُرفقها بالمؤسسات والممارسات متأرجحة ومبنيّة ضمن خطابات، وبالتالي هي محل نزاع. وهذا ما يجعل صوغ نظرية

عامة للدولة قابلة للتطبيق في كل زمان ومكان، وبالتالي فاقتة الاستطراد، أمرًا مستحيلًا.

مع أن أغلبية النظريات الأخرى لا تصل إلى حد اعتماد مثل هذا الموقف المناهض للتأسيسية، فإن قلة من المنظرين، إن وُجدوا، يمكن أن تجادل الآن بأن تطوير نظرية عامة للدولة أمر ممكن. في الحقيقة، لم يكن لمذهب التعددية نظرية للدولة. جادل التعدديون بالتأكيد أن السلطة ليست مركزة، لكن الطبيعة الدقيقة لتوزيع النفوذ في مجتمع معين مسألة إمبريقية ولا بد من أن يتغير التوزيع بمرور الوقت. وبالمثل، كما يشير إيفانز، هناك من يجادل أن خير وسيلة للنظر إلى النخبوية الحديثة اعتبارُها دحضًا إمبريقيًا للتعددية لا نظرية دولة. في المقابل، قدمت الماركسية، على مر التاريخ، نظرية واضحة للدولة إلى جانب نظرية للتاريخ. غير أن أغلبية الماركسيين المعاصرين ما عادت تلتزم نظرية مادية للتاريخ أو تؤمن بإمكان صوغ نظرية ماركسية عامة للدولة أو حتى نظرية للدولة الرأسمالية، وهذا ما أثبته هاي. في المقابل، يرى منظرون ماركسيون معاصرون من أمثال جيسوب[3] أن الماركسية تقدّم مجموعة من المفاهيم التي يمكن استخدامها في دراسة دول معينة.

بناء على ما تقدّم، صار إمكان تطوير نظرية عامة للدولة أمرًا مستبعدًا على نطاق واسع، وإن لأسباب مختلفة، تبعًا للمواقف المختلفة. لم يبق أن اهتمت التعددية بنظرية للدولة، وإذا كان لدى النخبوية الكلاسيكية مثل هذه التطلعات، فإن النخبوية المعاصرة متجذرة في انتقاد إمبريقي للتعددية. وفي هذه الناحية، المذهب الماركسي هو أكثر ما تغيّر وبات الماركسيون المعاصرون يرفضون [النزعة] الاقتصادوية (economism)، والحتمية، ويتبنون الأرجحية، واللاحتمية. كما أن مابعد التعددية يعتمد في الجوهر على الأرجحية، وعدم الاستقرار، والصراع؛ وهذا يعني أن الدولة سلسلة معقدة ومتنازَع عليها من المواقع، حيث تتشابك الخطابات المختلفة وتتنافس. بالتالي، فإن صوغ نظرية واحدة في هذه التضاريس مستحيل.

---

(3) B. Jessop, *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place* (Cambridge: Polity Press, 1990).

تركيز للسلطة: لكن بأي مقدار؟

يظهر أن الرأي القائل إن المواقف كلها متفقة على أن السلطة مركزة، بدرجة معينة على الأقل، بات مؤكدًا بعد هذا الاستطلاع الواسع لنظريات الدولة، مع وجود مؤهلات رئيسة لا مفر منها في مذهب التعددية. لا ريب في أن النخبوية والماركسية تشددان دائمًا على أن السلطة مركزة. أضف إلى ذلك أنه من بين المقاربات الإضافية التي عاينّاها في هذا الكتاب، ترى النظرية النسوية والنظرية الخضراء أن السلطة مركزة، ويرى دعاة المساواة بين الجنسين أن البطريركية تضمن ممارسات الرجال للسلطة، بينما يرى المنظرون الخضر أن الدولة والمصالح الاقتصادية المهيمنة تجتمع لتضمن استغلال البيئة بما يخدم مصالح الطرفين.

بل إن مذهب التعددية المعاصر يعترف بوجود مجموعات أقوى من غيرها. يشدد سميث على هذه النقطة مجادلًا أنه مع تطور التعددية الكلاسيكية لتصبح التعددية الجديدة، يعترف لووي[4] وماكونيل[5] وليندبلوم خصوصًا[6] أن بعض المجموعات، خصوصًا، المهنية منها، في موقع مميز في النظم الرأسمالية الليبرالية، بمعنى أنها تتمتع بسلطة/ نفوذ أكبر. وإضافة إلى ذلك، يوافق هؤلاء ضمنًا، وإن لم يكن صراحة دائمًا، على أن هذه المواقف بنيوية، ولو جزئيًا. لذلك، يرى ليندبلوم مثلًا أن الحكومات في حاجة إلى تعاون من جانب القطاع المهني لتضمن حصول التنمية الاقتصادية التي تعتمد عليها لإعادة انتخابها. بالمثل، ربما تتمتع مجموعات أخرى بموقع أفضلية في ما يتصل بنواحٍ سياسية معينة، مثل جماعات المزارعين على صعيد السياسة الزراعية أو الهيئات المهنية الطبية على صعيد السياسة الصحية. إن موقف هذه المجموعات بنيوي إلى حد بعيد هنا أيضًا، حيث تعتمد عليها الحكومة لتنفيذ سياساتها بفاعلية. لا ريب في

(4) T. Lowi, *The End of Liberalism* (New York: Norton, 1969).

(5) G. McConnell, *Private Power and American Democracy* (New York: Alfred A. Knopf, 1966).

(6) C. Lindblom, «Another State of Mind,» *American Political Science Review*, vol. 76, no. 1 (1982), pp. 9-21.

أن التعدديين غير معنيين أساسًا، فكيف حصرًا، بهذه السلطة البنيوية، لكنهم يتمسكون بالتشديد على نشاط جماعات المصلحة وعلى الدور الذي يؤديه التفاعل بين هذه المجموعات والحكومة في تطور السياسات، وهي نقطة سأتطرق إليها في المبحث الآتي.

لكن تبقى طريقة واحدة تختلف فيها نظرية التعددية عن جميع نظريات الدولة التي عاينّاها هنا. فمن بين سائر النظريات التي ناقشناها في هذا الكتاب، ربما لن يوجد غير بعض اتجاهات النخبوية التي لن توافق على التزام معياري بنظام سياسي تنتشر فيه السلطة، أو يكون تركيزها محدودًا على الأقل (إنها ملاحظة لافتة أي فيما يعتقد جميع المنظرين للدولة تقريبًا أن السلطة شديدة التركيز، فإن قلة منهم حددت مقداره)، غير أن لا أحد غير التعدديين يجادل أن الحال كذلك من الناحية الإمبريقية. ربما تقبل أغلبية التعدديين بالفكرة القائلة إن جماعات معينة تحتل موقعًا تفضيليًا على صعيد بنيوي، لكنهم يرون أن ذلك لا يعني أن السلطة مركزة. ويجادلون في المقابل أنه لا يوجد مجموعة واحدة تهيمن على الزمان والمكان في آنٍ واحد. لذلك، ربما يكون القطاع المهني في موقع أفضلية على صعيد صنع القرارات الاقتصادية، بتعريفها الواسع، في الوقت الحالي، لكنه لا يملك نفوذًا في مجالات سياسية أخرى، علمًا أن نفوذه يتقلب بمرور الوقت وسيظل كذلك.

بناء على ذلك، تغلغلت الفكرةُ القائلة إن بعض المجموعات تملك سلطة أكبر بسبب موقعها البنيوي التفضيلي في الفكر التعددي، لكنها تظل ناحيةً أهم كثيرًا في النخبوية، وفي الماركسية، وفي أغلبية نواحي النسوية منها في التعددية. وإضافة إلى ذلك، يرى مذهب مابعد البنيوية أن التعدد بديهي، معتبرًا أن السلطة موزعة على شرائح المجتمع كلها، وهو ما يهز أركان فكرة وجود سلطة سياسية أحادية وهو الرأي الذي يراه فينلايسون ومارتن. بهذه الطريقة، يظهر أنه يشاطر التعدديةَ أمورًا كثيرة، بيد أن هذا التشابه الظاهري وهمي. ذلك أن منظري مابعد البنيوية، بخلاف التعدديين، لا يرون السلطة منتشرة من حيث إنها تتقاسمها مجموعات متنوعة في داخل المجتمع. لكنهم يرون خطابًا مهيمنًا في أي وقت

ربما يجعل بعض المجموعات في المجتمع مفضّلة. لكن هذا التفضيل غير ثابت، ومحل نزاع.

البنية والإرادة الفاعلة: نحو مقاربة جدلية

جادل مارش[7] أن التعددية تعترف، على نحو متزايد، بدور البنى والمفضّلين بنيويًا. وأشار في المقابل إلى أن الماركسيّة ابتعدت عن جذورها البنيوية لتعترف بالدور المتعاظم للإرادة الفاعلة. يؤكد الفصل الذي كتبه سميث في هذا الكتاب تحليل التعددية هذا مع التشديد على أن تركيز التعددية منصَبٌّ على البنى السياسية؛ ومن هنا جاء الاهتمام بشبكات الاتصال السياسية والمثلثات الحديدية. ويبيّن الفصل الذي كتبه هاي عن الماركسية تفصيلات خطوة الابتعاد من [النزعة] الاقتصادوية والحتمية، ويوضح أن هذا الابتعاد يُفسح المجال لدور الإرادات الفاعلة، ويرى أن النتائج التي تتمخض عن هذه العملية مرجحة - وهي نقطة ناقشناها أعلاه.

النقطة الأساسية هنا أنه بات من المتعارف عليه على نطاق واسع الآن أنه يتعيّن على أي تحليل لعلاقات الدولة بالمجتمع المدني أن يقر بدور البنى والإرادات الفاعلة. ومن بين المواقف التي ناقشناها هنا، وحده مذهب مابعد التعددية ربما يعارض هذا الرأي لأن التمييز بين البنى والإرادات الفاعلة قليل النفع في نظره، إذ لا معنى للحديث عن البنى وعن الإرادات الفاعلة بالتأكيد، خارج أي خطاب. وفي الوقت عينه، لا تزال هناك اختلافات واضحة في طريقة نظر المواقف النظرية التي ناقشناها هنا إلى مشكلة البنية/ الإرادة الفاعلة. لذلك، لا يزال التعدديون يميلون إلى تفضيل الإرادة الفاعلة مثلهم في ذلك مثل نظرية الاختيار العام. لكن الشائع، على نحو متزايد، اعتبار العلاقة بين البنية والإرادة الفاعلة جدلية، أي تفاعلية وتكرارية. وعلى هذا الرأي، ربما تقيد البنى الإرادات الفاعلة أو تيسّرها، لكن الإرادات الفاعلة تفسر البنى وتغيّرها بأفعالها. هذا

---

(7) D. Marsh, «The Convergence between Theories of the State,» in: D. Marsh and G. Stoker (eds.), *Theory and Methods of Political Science* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1995).

الصوغ التصوري شائع في الماركسية المعاصرة، وفي النخبوية التي تستلهم من الفيبرية، وفي المؤسساتية التاريخية والاستطرادية. وسنتطرق إلى هذه القضية في المبحث الثاني من هذه الاستنتاجات.

الانعطاف الثقافي: تشديد على دور الافتكاري

تأثر علم الاجتماع بكليته بما يسمى غالبًا «الانعطاف الثقافي». أشد تجليات هذا «الانعطاف» في هذه المجموعة نجده في الفصول التي كتبتها شميت وفيلايسون ومارتن. وكما شددنا، يعمل مذهب مابعد البنيوية، على العموم، من منطلق موقف أنطولوجي مناوئ للتأسيسية يرفض المفهوم القائل بوجود عالم حقيقي مستقل عن الخطاب. لذلك، يُبنى «الحقيقي» اجتماعيًا أو ثقافيًا؛ و«الحقيقة» معقدة ومتعددة على نحوٍ لا يمكن اختزاله. ذلك يعني بالتأكيد أن لدى مابعد البنيوية والمواقف المناوئة للمؤسساتية الأخرى، كما رأينا أعلاه، تصورًا مختلفًا كثيرًا للدولة والسلطة عن تصور أغلبية المواقف الأخرى. غير أن النقطة الجوهرية هنا هي أن لهذه المقاربة تأثيرًا مهمًا في المواقف الأخرى، ولاسيما بالتشديد على الحاجة إلى التعامل مع دور الثقافة والافتكاري بشكل أكثر جدية.

يتجلّى هذا التأثير خصوصًا في مؤلفات المؤسساتيين الجدد التي عاينتها شميت. ولا ريب في أن المؤسساتية السوسيولوجية والتاريخية، خصوصًا الاستطرادية، اعترفت بالدور المركزي للأفكار والثقافة في تفسير صورة الدولة وأفعالها. أضف إلى ذلك أن الانعطاف التاريخي اضطلع بدور حاسم أيضًا من خلال النسوية بكونه، بطرائق عدة، في صلب نسوية الموجة الثالثة، وفي جل الماركسية الحديثة.

في الوقت عينه، تعتمد الممارسة السياسية للخضر، بدرجة كبيرة بالطبع، على الرأي القائل إن الأفكار، أي أفكار الخضر، يمكنها تقويض «الحقيقة» المادية المتصلة بالاستغلال الرأسمالي للبيئة. وبأسلوب مختلف، أتاحت التعددية دائمًا حيزًا لدور الأفكار، معتبرة العملية السياسية صنوًا للسوق، حيث

تروّج جماعات المصلحة لأفكارها، وتتنافس السياسات على التأثير في الحكومة.

لذلك، هناك إقرار عام بدور المجال الافتكاري في النظرية المعاصرة للدولة. لكن إذا كان مذهب مابعد البنيوية يُعطي الأولوية للخطاب، ولا يرى معنى في أي تمييز بين المادي والافتكاري (كلاهما مبني في الخطاب ومن خلاله)، فإن أغلبية الماركسيين ترى العلاقة بين المجالين المادي والافتكاري جدلية. وبالتالي، يساعدنا المجال الافتكاري في تركيب فهم للعالم المادي وتغييره من خلال ذلك البناء، فيما يؤثر العالمُ المادي برتين، أي بفاعلية، تلك التركيبات الافتكارية. ولنا عودة إلى هذه القضية أيضًا في المبحث الآتي.

سيطرة الدولة والمؤسساتية: هل يوجد تركيز أكبر على الدولة؟

هذا الكتاب مبني، من بعض النواحي، على الرأي القائل إن الدولة تبقى مهمة، وهي قضية سنتطرق إليها في المبحث الآتي. في الواقع، هناك آراء متناقضة نوعًا ما في المواقف التي ناقشناها هنا حيال دور الدولة وأهميتها. لذلك، أولت الماركسية والتعددية مؤخرًا الدور المستقل للدولة مزيدًا من الاهتمام. ففي الماركسية، أدى الابتعاد عن [النزعة] الاقتصادية، كما أثبت هاي، إلى التركيز على الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية. في الحقيقة، جادل جيسوب وبلوك في زمان أقرب أنه يمكن أن تكون الدولة مستقلة بالكامل عن الطبقة الرأسمالية الحاكمة. ولا ريب في أن أغلبية التعدديين تميل إلى الحديث عن الحكومة لا عن الدولة. ومع ذلك، هناك من يرى، مثل نوردلينجر[*]، أن التعددية الحديثة متميزة بصراع بين أقسام الحكومة وجماعات المصلحة فيها (مثل وزارة الزراعة وجماعات المزارعين) وبين أقسام أخرى في الحكومة وجماعات المصلحة فيها (مثل وزارة الصحة ومجموعات الأطباء) على ناحية في السياسة (قد تكون

(*) E. A. Nordlinger, *On the Autonomy of the Democratic State* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981).

النظام الغذائي والصحة في هذه الحالة). تبقى التعددية أيضًا لأنه ما من مصلحة واحدة تفوز باستمرار في كل زمان ومكان.

لا شك في أن صعود المؤسساتية الجديدة خير انعكاس، من بعض الوجوه، للاهتمام المتجدد بالدولة. وكما أثبتت شميث، على الرغم من وجود اختلافات مهمة بين أنواع المؤسساتية الجديدة، ترى المؤسساتية بجميع أنواعها أن الدولة ومؤسساتها نقطة تركيز حيوية للدراسة، وإن لم يكن بالضرورة بصفتها مركز السلطة.

في المقابل، هناك مواقف نظرية أخرى أقل تركيزًا على الدولة، أو ترى أن دور الدولة ضارٌ إلى حد بعيد، كما في حالة نظرية الاختيار العام. هنا أيضًا، مذهب مابعد البنيوية هو أبرز الطاعنين في الأفكار الأخرى المتصلة بدور الدولة. وكما يجادل فينلايسون ومارتن، يرى منظرو مابعد البنيوية أن أغلبية المقاربات الأخرى تتعامل مع السلطة باعتبارها أداة تملكها الدولة وتستخدمها (وإن كانت تُستخدم خدمة لمصالح شرائح معينة في المجتمع، أو الرأسماليين، أو الرجال... أو غيرهم). لكن السلطة في نظر أتباع مذهب مابعد البنيوية عملية وليست أداة. إنها موزعة على المجتمع ومقلمة في مؤسسات الدولة وممارساتها. تتميز هذه الممارسات بكونها معقدة ومتعددة، وهي لا تعكس أو تدعم إحدى مجموعات المصالح ببساطة، لكن ما من دون تعددية هناك. بناء على ذلك، الدولة معقدة ويجب تفكيكها إلى مؤسسات وممارسات متنوعة. إنها موقع أو سلسلة مواقع تتنافس فيها الخطابات حتى النهاية. لذلك تتميز بالتغير، وعدم الاستقرار، والصراع. وعلى العموم، التعقد هو السمة الأساسية للسلطة والدولة. وبموجب هذا الموقف، ربما تكون الدولةُ ومؤسساتها وممارساتها نقطة تركيز مهمة للدراسة، لكنها لا تمارس السلطة، بل إنها ليست بالضرورة البؤرة الرئيسة للسلطة.

هناك مواقف أخرى تشكك، في الوقت عينه، في الأسبقية اللازمة للدولة كحيز للسلطة أو نقطة تركيز للدراسة. وهذا ما ينعكس بوضوح في الانتقال إلى الحديث عن الحوكمة عوضًا عن الحكومة، وهذا مشاهَد في أغلبية النخبوية،

والتعددية الحديثة، وفي أوساط بعض المؤسساتيين الجدد. المقولة هنا أنه تم تجويف الدولة في اتجاه صعودي في المملكة المتحدة عبر نقل السلطة إلى الاتحاد الأوروبي، وجانبيًا عبر تنامي الوكالات التنفيذية وشراكات العام والخاص، ونزوليًا عبر التفويض وتنامي شبكات الاتصال السياسية القوية. وبموجب هذا الرأي، يُفهَم من التطورات المجتمعية المعاصرة المتميزة غالبًا بالانصراف عن مجتمع حديث إلى مجتمع ما بعد حداثي [لاحق للحداثة] - مثل العولمة والهُويات الاجتماعية التي تزداد تعقيدًا، وتعاظم أهمية الانقسامات الاجتماعية القائمة على الاستهلاك، عوضًا عن الإنتاج والأماكن، إضافة إلى انحسار الدولة القومية - أن التحليلات والتفسيرات التي تركِّز على الدولة خاطئة.

عمومًا، مع بروز اهتمام متجدد بالدولة في الماركسية والتعددية والمؤسساتية، طغت مواقف أخرى في هذا التركيز. ربما يكون الجواب هنا أيضًا أننا في حاجة إلى رفض الازدواجية التي تؤدي إما إلى تفضيل الدولة أو تفضيل المجتمع المدني. في المقابل، يجب التركيز بشكل مباشر على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني وليس على تفضيل واحد من الطرفين.

دور الدولة: التحديات والردود

نعود في هذا المبحث إلى المسألة التي أثيرت في المقدمة في شأن بقاء أهمية الدولة، ثم نتطرق إلى المسائل التي يجب أن تسمح بتكوين رأي أكثر ابتكارًا حيال دور الدولة.

يبقى للدولة أهميتها: لكن ربما لم تعد تؤدي الوظائف التي كانت تؤديها

نعود في هذا المبحث إلى مسألة الدور الذي تضطلع به الدولة في المجتمع المعاصر. جادل كثيرون أنه جرى تجويف الدولة القومية من خلال سلسلة من العمليات المترابطة. وكما ذكرنا سابقًا، ركزنا في هذا الكتاب على أربع عمليات يراها كثر مترابطة: العولمة، والتحوُّل من دولة حديثة إلى دولة مابعد الحداثة،

والانتقال من الحكومة إلى الحوكمة، وانحسار القطاع العام مع ما يرافق ذلك من تعاظم دور القطاع الخاص في الحوكمة. سنجادل هنا، سائرين على خطى المساهمين في كتابنا، أن حصول هذه العمليات لا يعني أن دور الدولة انحسر بطريقة مبسطة. لكننا نقول إن دور الدولة تغيّر، ولذلك نحن في حاجة إلى تحليل أكثر دقة وتعقيدًا للدولة المعاصرة، شيء بدأ هذا الكتاب بتقديمه.

من الواضح أن هذا الكتاب حدد التغيرات الجارية ضمن العمليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي كان لها تأثير في الدولة. يحلل ديفيد مارش ونيكي سميث ونيكي هوتي الطرائق التي من خلالها كان للتغيرات، المتصورة والحقيقية، التي شهدها الاقتصاد العالمي، والتي ربما يكون وصفُها بالتدويل أدق من وصفها بالعولمة، وَقْع على استقلالية الدولة وسيادتها. وبالمثل، يحدد غيورغ سورنسن تغيرًا من دولة حديثة إلى دولة مابعد الحداثة. اعتمدت الدولة الحديثة على جماعة من الناس تربطهم وشائج لغوية وثقافية وتاريخية، وبالتالي اعتمدت على هُوية مشتركة وحكومة وطنية مركزية، إذا كانت ديمقراطية، وعلى اقتصاد محلي أساسًا. في المقابل، باتت الحكومةُ في دولة مابعد الحداثة أكثر تمايزًا ومستويات، والهُوياتُ أكثر تعقيدًا باحتوائها عناصر دون وطنية (إثنية غالبًا) وعناصر فوق وطنية (الهُوية الأوروبية أو الهُوية الإسلامية)، و[بات] النظامُ الاقتصادي دوليًا على نحو متزايد. ويناقش غاي بيترز وجون بيير في الوقت عينه الانتقال المفترَض من الحكومة إلى الحوكمة، الذي تميز بانتقال إلى حوكمة متعددة المستويات تقوم على شبكات اتصال لا على هرمية أو أسواق (وهو فرق نناقشه بإسهاب أدناه). أخيرًا، يركز ماثيو فلندرز على توسُّع الحوكمة المفوضة، حيث ضعفت سيطرة الدولة وقدرتها على المساءلة وتوسُّع دور القطاع الخاص.

لكن النقطة الأساسية هنا هي أن على الرغم من اعتراف هذه المساهمات بأن العمليات التي يحددونها غيّرت دور الدولة، إلى حد ما، لم يرَ أي منها في ذلك مؤشرًا بالضرورة إلى انحسار دور الدولة. في المقابل، يرى المساهمون أن أي قول يحكي عن تآكُل أهمية الدولة ومركزيتها مفرط في التبسيط. لذلك،

إذا كانت العولمة قد حوّلت السياق الذي تعمل فيه الدولة، سواء على الصعيد المادي أو الافتكاري، فهي لم تجعلها أقل أهمية، لأن الدولة تظل جهة فاعلة جوهرية في هذه العمليات المُعَولمة. وبالمثال، إذا كانت دول مابعد الحداثة، إذا جازت التسمية، قد فقدت بعضًا من سيطرتها المباشرة على صوغ السياسات وتطبيقها، فهي تحتفظ بأدوار قونة وتنسيق حاسمة. لذلك، الحوكمة الحديثة تستلزم إقامة الدولة علاقات أشد تعقيدًا مع جهات فاعلة حكومية ومجتمعية أخرى، لكنها لا تقلص حتمًا دورها أو سلطتها. من المهم بالتالي ألا ننظر إلى العلاقة بين الدولة والجهات الفاعلة المجتمعية أو العامة والخاصة من منظور الحالة المتعادلة، حيث يمارس «طرفٌ» السلطة على حساب الطرف الآخر.

الطريقة الأخرى لمقاربة هذه القضايا هي إبراز الفارق بين شبكات الاتصال، والهرميات، والأسواق كأنماط حوكمة[9]. الهرمية نمط حوكمة يشمل صلات وثيقة (اقتران قوي) بين الحياتين العامة والخاصة، حيث تمارس الحكومةُ سيطرةً مركزية. في المقابل، تشمل السوق نمط حوكمة أكثر تنوعًا، حيث لا يوجد اقتران هيكلي ويكون الناتج ثمرة تفاعلات في السوق بين الجهات الفاعلة العامة والخاصة من دون أن تؤدي الدولة أي دور تنسيقي. وبالنظر إلى أن أنماط الحوكمة الهرمية تبدو على نحوٍ متزايد قديمة الطراز، وإلى تزايد التذمر من الحلول التي تقدمها السوق، غدت شبكات الاتصال نمط حوكمة جذابًا بشكل مطرد وشائعًا أكثر فأكثر[10]. لا تزال الدولة هنا تضطلع بدور أساسي، ولا تزال تمارس السلطة، لكن بطريقة أقل مباشرة في سياق شبكات الاتصال، ومن خلالها إلى حد ما، حيث يكون للجهات الفاعلة مصالح مشتركة (حاصل التفاعل إيجابي) وتبني علاقات مستقلة بناء على مبدأ المعاملة

---

(9) O. Williamson, *The Economic Institutions of Capitalism* (New York: Free Press, 1985), and G. Thompson et al. (eds.), *Markets, Hierarchies and Networks: The Coordination of Social Life* (London: Sage, 1991).

(10) G. Thompson, *Between Hierarchies and Markets: The Logic and Limits of Network Forms of Organization* (Oxford: Oxford University Press, 2003).

بالمثل والثقة والتضامن[11]. وفي هذا الصدد، يوجد نقاط مهمة ثلاث: أولاها أنه سيكون من الخطأ، كما أشار ترمبـــون، اعتبار أنماط الحوكمة هذه إقصائية بالضرورة، بل شبكات اتصال يمكنها التعايش مع الهرميات والأسواق. النقطة الثانية هي إنه إذا كانت شبكات الاتصال في طريق التحول إلى نمط الحوكمة المهيمن، يبقى دور الدولة حيويًا كونها تضطلع بدور تنسيقي وقانوني حاسم. والنقطة الثالثة هي أنه من بين أنماط الحوكمة الثلاثة، وحدها الأسواق تستلزم دورًا محدودًا للدولة، وسنجادل أن الأسواق نمط حوكمة أقل أهمية في نظام سياسي مثل المملكة المتحدة حيث يرجّح أن تظل الهرمية النمطَ المهيمن حتى وإن كانت أهمية شبكات الاتصال في ازدياد[12].

كيف سيكون شكل الصوغ التصوري الأكثر تعقيدًا للدولة؟

نركّز هنا على ثلاث قضايا مهمة: التحول من الإكراه إلى الموافقة باعتباره محورًا أساسيًا للحكم؛ استمرار دور الدولة الناشط؛ الطبيعة المتغيرة للدولة.

من الإكراه إلى الموافقة

حججنا هنا أن التشديد، في أغلبية المؤلفات التي تتناول الدولة، على سيطرتها على وسائل الإكراه المشروعة خاطئٌ في حقبة يتزايد فيها اعتماد الحكم على الموافقة أكثر من أي وقت مضى. لكن تظل الدولة تضطلع في الوقت عينه بدور غاية في النشاط في بناء هذه الموافقة.

نرى أنه إذا كان دور الدولة يتغير، فهذا التغير لا يُترجَم مباشرة إلى انحسار أو أفول. في الحقيقة، ربما يكون واقع الحال أن ما يحصل في سياق تغيُّر أنماط الحوكمة ليس إضعافًا لسلطة الدولة، بل تغيُّر في طرائق ممارستها تلك السلطة.

---

(11) V. Lowndes and C. Skelcher, «The Dynamics of Multi-organizational Partnerships: An Analysis of Changing Modes of Governance,» Public Administration, vol. 76, no. 2 (1998), pp. 313-333.

(12) لمعرفة المزيد عن هذا الموضوع، يُنظر: D. Marsh, D. Richards and M. Smith, Changing *Patterns of Governance within the UK* (Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2001).

تشير مناقشة الفرق بين الهرميات، والأسواق، وشبكات الاتصال، التي تقدمت أعلاه إلى أننا نشاهد ذلك بدلالة تحوُّل من الدولة التي تمارس السلطة من خلال الإكراه إلى دولة تعمل منسِّقًا أو موجهًا. وهذا يمثل ابتعادًا عن المفهوم الفيبري أو الفيبري الجديد للدولة الذي يعرِّفها بدلالة مستخدمين متفرغين يتمتعون باحتكار القوة الشرعية. ولا ريب في أن الدول أو الجهات الفاعلة من الدول مارست على مر التاريخ سلطة مركزية حظيت بدعم، في اللحظة الأخيرة، من خلال سيطرة احتكارية شرعية على سلطة الإكراه؛ يرى بعض المنظرين بالطبع، خصوصًا الماركسيين والنخبويين، أن الأفعال التي تقوم بها تلك الجهات الفاعلة آزرت مصالح معينة في المجتمع. وفي النتيجة، استندت الهرمية كنمط حوكمة على هذه السيطرة بدرجة كبيرة، في المرحلة الأولى على الأقل. من الواضح أنه فيما لا تزال الدولة القومية تتمتع بذلك الاحتكار، في معظم النواحي، فهو احتكار أقل شأنًا، وأقل وضوحًا بكل تأكيد، إذ يعتمد الحكم الحديث على الموافقة أكثر مما يعتمد على الإكراه؛ مع أن هناك من سيجادل بالطبع أن هذه الموافقة مصنعة أو مزائفة. بعبارة أخرى، تعتمد شرعية الدولة المعاصرة والمعقدة على نحو متزايد، حيث تضطلع شبكات الاتصال بدور تتعاظم أهميته، على عملها كمنسق أو موجِّه. بناء على ذلك، نحن في حاجة إلى تصوُّر أشمل للدولة يتجاوز التعريف الفيبري ويعكس حقيقة أن جهات فاعلة كثيرة، بعضها من غير الدول، ضالعة في الحوكمة الحديثة، وأن دور الدولة بات مختلفًا الآن، حيث زاد تشديده على تنسيق نمط حوكمة يتزايد تعقيدًا وقل تشديده على احتكار السيطرة على الإكراه المشروع.

ما لا شك فيه أنه ينبغي عدم المبالغة في الطعن بهذه الحجج، فالدولة لم تصبح جهة فاعلة من بين جهات كثيرة فاعلة، وهناك جملة من الأسباب التي تبرر إعطاء الدولة مكانة خاصة في تحليلات العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وحقيقة أن الدولة تُكثر من استخدام جهات فاعلة من غير الدول ينبغي ألا تحجب حقيقة أنه يرجع إلى الدولة تحديد نواحي مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول في نقل السياسة أو تطبيقها أو تصميمها. ربما يكون هناك ضغط متصور للتوصل إلى حلول من جهات من غير الدول لنواحٍ أو قضايا

معينة، لكن القرار يبقى في يد الجهات الفاعلة من الدول في تحديد إمكان استخدام المؤسسات العامة أو اللجوء إلى موارد القطاع الخاص. مثل هذه القرارات كانت وستبقى على الأرجح قرارات سياسية محل نزاع كونها تعكس مجموعات مختلفة من الأفكار.

دور الدولة الناشط

الصورة أكثر تعقيدًا على صعيد الدعاوى التي تقول إن استقلال الدولة تقيّد على نحو متزايد عوامل اقتصادية خارجية. ونرى أن التغيرات التي تحصل في النظام الاقتصادي العالمي لا تلقى ردًا ببساطة من الدول. في المقابل، تتأثر ردات فعل الدول على التغيرات التي تحصل في الاقتصاد على صعيد الردود السياسية وإعادة التشكيل المؤسساتية، تأثرًا شديدًا بالأفكار التي تتبناها الجهات الفاعلة من الدول حيال البيئة التي توجَد فيها. بناء على ذلك، نزعم أن عملية العولمة لا تستلزم ردًا فرديًا من الدولة. لكن الطرائق الخاصة لرد الدولة على ذلك الضغط تُمرر بقوة بمرشح افتكاري. لذلك، إذا شرع بعض الدول في أعمال يظهر أنها تقوّض قوتها وسلطتها، فذلك قرارها وليس ردًا على ضرورة تنظيمية ما. في الحقيقة، على الرغم من وجود مؤلفات كثيرة تتحدث عن تقارب الدولة[13]، فقلة هي ما سيجادل أن الطرائق الخاصة التي تتكيف من خلالها الدولُ مع التغيرات الاقتصادية ناجمة عن مستلزمات بنيوية. ترزح الدول تحت ضغط يدفعها إلى التغيير والتكيف، وكثيرًا ما كانت حالها كذلك. لكن الطرائق الخاصة التي تردّ الدولة من خلالها على تلك التحديات لا تزال تعكس بالدرجة الأولى القراراتِ التي تتخذها الجهات الفاعلة للدول.

هناك سمة غريبة في المناقشات الدائرة في شأن تجويف الدولة وهي أنها تظهر عملية من دون إرادات فاعلة. قيل لنا إن الدولة تفقد القوة والسلطة صعودًا لمصلحة مؤسسات فوق وطنية، وجانبيًا لمصلحة القطاع الخاص،

---

(13) C. Hay, «Contemporary Capitalism, Globalization, Regionalization and the Persistence of National Variation,» *Review of International Studies*, vol. 26 (2000), pp. 509-531, and G. Garrett, *Partisan Politics in the Global Economy* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).

وتزوليًا لمصلحة مطالب متزايدة بتقليم المصالح المحلية وتفويض الحكم. لكن من الواضح أن هذه التغيرات تحصل من غير أن يفعل أحد شيئًا. توصف العولمة دائمًا بأنها قيد (بنية) خارجية. يؤدي انعدام كفاءة الدولة لا محالة إلى مشاركة أكبر من القطاع الخاص، ويستلزم تنوعُ الدول القومية الحديثة تفويضًا متزايدًا للسلطة ولصنع القرار إلى الأطراف. لكن هذه العمليات ليست من دون إرادات فاعلة. وكما ناقشنا بإيجاز أعلاه، الدول هي ما يُجري التغيرات المرافقة للعولمة على أساس مفاهيم معينة لما يحصل، وهناك عنصر حاسم هو أن الدول المختلفة تتخذ قرارات مختلفة في هذه المسائل.

تؤكد مناقشةُ مارش وسميث وهوتي موضوع العولمة هذه النقطة بوضوح. يعالج كثير من المؤلفات المتصلة بالعولمة هذه الظاهرة باعتبارها عملية تعمل كقيد هيكلي مفروض على الدولة. غير أنه كثيرًا ما كانت الدولة جهة فاعلة أساسية في بناء العمليات والمحافظة عليها. لذلك، انتهجت الدولُ باستمرار سياسات، في مقدمها تحرير التعريفات الجمركية والأسواق والموارد المالية، وهي سهّلت عمليات العولمة. والأهم من ذلك كله إشارة مارش وسميث وهوتي إلى أنه بقيام حكومة حزب العمال الجديد البريطاني بذلك، ربما تستخدم تهديد العولمة ومنطق انتفاء البديل الملازم لذلك (أي دعوى أن العولمة تعني أنه ليس هناك خيار إلا انتهاج سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة) باعتبارهما وسيلة لسيطرة الحزب وكبح الدعم للسياسات الديمقراطية الاجتماعية التقليدية. وبقدر ما يُعتبر ذلك صحيحًا، تُستغَل العولمة في تيسير انتهاج سياسات يود حزب العمال الجديد انتهاجها، أي إن العولمة ليست قيدًا.

يتضح بالتالي أن القرارات التي تتخذها الدول ويظهر أنها تُضعف سلطتها ونفوذها يمكن أن تتمخض عن نتائج مواتية ونافعة. مثال ذلك، بدا أن القرار الذي اتخذته الحكومةُ العمالية في بريطانيا بمنح بنك إنكلترا استقلالية حال وصولها إلى السلطة في عام 1997 جرّد الدولة من عدد من الأدوات التي كانت تُعتبر إلى ذلك الحين حيوية في الإدارة الاقتصادية، وبالتالي قوّض استقلالها. لكن يمكن المجادلة أن ذلك مكّن الدولة على الصعيد السياسي على الأقل،

لأنها لم تعد مسؤولة عن السياسة المالية ولذلك لم يعد لَوْمها ممكنًا، بل صار في مقدورها الاستمتاع بوهج السياسة المالية الناجحة، وهذا ما فعله، زاعمة أنها تدير دفة استقرار اقتصادي وازدهار لا يضاهيان. ومن المحتمل على نحوٍ مثالي النظر إلى نزعة تقديم المصالح المحلية الجديدة في المملكة المتحدة حيث تحدد الدولةُ المركزية الأهدافَ التي يُتوقع من الخدمات المحلية تحقيقها، والتي تُعتبر أحيانًا شكلًا لتفريغ الدولة، بطريقة مشابهة تمامًا. بات على عاتق الحكومات المحلية مسؤوليات أكبر وهي ما يتلقى الانتقادات إذا لم تنفَّذ السياسات الحكومية بفاعلية. ولكون الدولة جهة فاعلة نفعية، فهي متورطة بقوة في هذه العمليات ولأسباب سياسية بحتة في بعض الأحيان.

يجب أن نشدد أيضًا على أن الدول المختلفة مقيدة بشكل أو بآخر بالضغوط العالمية. مثال ذلك، ربما يتاح لدولة نامية هامش ضئيل للمناورة إذا كان قرض من صندوق النقد الدولي مشروطًا بالتحرر الاقتصادي. في المقابل، تجد الولايات المتحدة سهولة في مقاومة الضغط الدولي الرامي إلى حملها على توقيع اتفاقية كيوتو في شأن تغيُّر المناخ. بالتالي، فإن تقلص استقلالية الدولة متفاوت بين دولة وأخرى، ولذلك ربما لا نشهد تقلصًا في الدولة في حد ذاتها، لكن نشهد زيادة صورة اللاتكافؤ في السلطة بين الدول.

الدولة ومشكلات الشرعية

ذكرنا من قبل أن الدولة ربما تختار تفويض تقديم السياسات، أو تصميمها مع تقديمها أحيانًا، لكن الدولة هي الجهة التي تشرّع ذلك. فلا يمكن القطاع الخاص الزعم بوجه شرعي أنه يمثل المصلحة العامة، فهو زعم لا يتم إلا برعاية تفويض الدولة فحسب. وبموجب هذه الدعوى، الدولة هي ما يمثل الشعب. هناك من سيجادل بالطبع أن هذا الزعم تبسيطي للغاية كون الشرعية مفهومًا معقدًا، فشرعية الملك كانت تُستمَد من الله. لكن عندما وُوجهت هذه الفكرة بانتقادات متزايدة، جادل المنظرون أن الشرعية مستمَدة من الشعب، وأن

الشعب سيد وهو الذي يختار ممثليه. والدولة تمتلك الشرعية لأنها تمثل الشعب.

لكن ربما يُنظَر إلى مفهوم الشرعية أنه مثار إشكاليات لسببين: الأول هو التراجع الكبير في حجم المشاركة السياسية في دول كثيرة. ومع تضاؤل عدد الأشخاص المنخرطين في اختيار ممثليهم شيئًا فشيئًا، ربما تُصبح شرعية الدولة والحكومة موضع شك على نحوٍ متزايد. ربما هناك من يرى أن انعدام المشاركة السياسية يشير إلى سياسة الرضى، بمعنى أنه ليس هناك سخط حقيقي على الحكومة والدولة يُعزّى إليه تدنّي المشاركة السياسية، لكنه الرضى، لذلك لا شيء يهدد شرعية الدولة. لكن بحسب تعبير بيفين وكلوارد المختصر والمفيد، «لم يفسر أحد على نحوٍ مُرْضٍ سبب تركز «سياسة السعادة» باستمرار في أوساط الناس الأقل ثراءً»[14].

السبب الثاني منفصل وهو أن هناك جدلًا في كثير من الدول في شأن من هو المواطن، لذلك هناك خلاف في شأن تعريفات «الشعب». نعود هنا إلى قضية الهُوية، علمًا أن مفاهيم الهُوية الوطنية أبعد ما يكون عن السهولة. هناك أعداد من السكان تتنامى بشكل متزايد في الدول الأكثر تقدمًا، بدءًا بالعمال الأجانب وانتهاءً بطالبي اللجوء غير الشرعيين وهم ليسوا مواطنين. ويوجد في الوقت عينه أعداد من الناس تفوق هؤلاء عددًا من المهاجرين من أبناء الجيل الأول أو الثاني وهم مواطنون لكن كثيرًا من سكان البلد المُضيف يعتبرونهم فاشلين في التماهي أو الاندماج. من وجهة نظر الطرف الآخر، كثير من أبناء الأقليات الإثنية والثقافية والدينية يشعر غالبًا أنه يعامَل كمواطن من «الدرجة الثانية»، وأن الدولة لا تمثله من الناحية الفعلية. في الواقع، النقطة الأساسية هنا هي أن الدول الحديثة باتت متعددة الإثنيات ومتعددة الثقافات الآن، وأن مواطنيها ينتمون إلى عقائد دينية متنوعة، يتمسك بعضهم بها بقوة. والنتيجة هي أن للناس في الدول المعاصرة هُويات معقدة انعكست في بروز مصطلحات

(14) F. F. Piven and R. A. Cloward, *Why Americans Don't Vote* (New York: Pantheon, 1988), p. 13.

جديدة يستخدمها الناس للتعريف عن أنفسهم، مثل آسيوي بريطاني أو مسلم بريطاني. من الواضح أن هذه التعقيدات تزيد صعوبة التقارب، وإذا لم تُعالَج هذه وتُحَل، ربما تصبح شرعية الدولة موضع شك. كل ذلك يعني أنه عند العمل على بناء الدولة يجب الاعتناء بشدة بالصلة بين الدولة والهُويات الوطنية والإثنية والدينية.

لا ريب في أنه ينبغي عدم الذهاب بعيدًا بتلك الدعاوى. ففي عامة الدول الديمقراطية المتقدمة، المشاركون في الانتخابات أكثر من الممتنعين. وفي الوقت عينه، إذا كانت طبيعة التعددية الثقافية للدول الحديثة تضغط على الدولة كي تعترف بهذا التنوع وتترجمه، فقلة هم أبناء جماعات الأقليات الذين يرفضون سلطة الدولة. لذلك، إذا كان هناك ضغط على الدولة، فهي لا تواجه منافسًا حقيقيًا. لا ريب في أن كيانات سياسية فوق وطنية، مثل الاتحاد الأوروبي، أشد ابتلاءً بمشكلات تتعلق بالشرعية من الدول القومية[15]. لذلك، فيما تواجه الدول تحديات متصلة بالشرعية، تبقى، الآن، وفي المستقبل المنظور، الكيان الأفضل تجهيزًا للتعامل معها.

اتجاهات مستقبلية

تنبهنا في سياق جمع مادة هذا الكتاب لقضايا أخرى يمكن تغطيتها بشكل مفيد في طبعات لاحقة، ونخص بالذكر العلاقة بين الدولة والأمة والقومية والإثنية، والعلاقة بين الدولة والمنظمات الدولية.

بالنسبة إلى العلاقة بين القومية والإثنية والدولة، تصبح القضية مسألة تشكيك في وضعية مفهوم الدولة القومية. تشير فكرة الدولة القومية إلى صورة تعريف وانتماء تصنف الانتماءات المحلية، وهي ملازمة لعملية التحديث[16].

---

(15) V. A. Schmidt, «The European Union: Democratic Legitimacy in a Regional State?,» *Journal of Common Market Studies*, vol. 42, no. 5 (2004), pp. 975-997, and G. Majone, «Europe's Democratic Deficit,» *European Law Journal*, vol. 4, no. 1 (1998), pp. 5-28.

(16) E. Gellner, *Nations and Nationalism* (Blackwell, Oxford, 1983).

لكن يقال في بعض الأوساط إن عمليات مثل العولمة أوهنتْ الروابط الإثنية والثقافية التي تشكّل أساس الأمة، وبالتالي قوّضت مفهوم الدولة. وإذا لم تعد الدولُ دولاً قومية، فما هي العناصر التي تقويها وتشد أزرها؟ إذًا، الدور الذي تقوم به القومية والأمم في التطورات الجارية في الدول المعاصرة مثير للاهتمام. جادل بعض المؤلفين أنه ليس لدى الدول اتصال أسطوري بمجتمعات قديمة. وهناك فرق بين الجماعات الإثنية التي تسود فيها مفاهيم القرابة وحس مشترك بالتاريخ والثقافة، والأمم التي تُعتبر منظمات سياسية عقلانية ربما تعتمد على رموز إثنية لغايات تربيتية[17]. إن لكيفية تصورنا للأمم والقومية والإثنية وعلاقاتها بالدولة مضامين مهمة على صعيد كيفية سعينا إلى تحليل التغيرات والتحديات التي موضوعُها الدولة وفهمها.

أشار عدد من الفصول السابقة إلى الدعاوى القائلة إن الدولة في طور الأفول، وزعمت أنها مفرطة في التبسيط ويجب النظر إلى التطورات على أنها تغيرات تحمل مكاسب على صعيد سلطة الدولة واستقلاليتها في بعض النواحي يقابلها تراجعات في نواحٍ أخرى. لكن هناك إقرارًا بالدور المتعاظم الذي تضطلع به المنظمات الدوليةّ، سواء أكانت جزءًا من مجتمع مدني عالمي أم جماعات مهنية عابرة الحدود الوطنية أم هيئات دولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ربما يكون من المشروع القول إن هذا الكتاب حلل بإسهاب العلاقة بين مثل هذه المنظمات والدولة. ويناقش أن الدولة تظل مهيمنة في الوقت الراهن وإن كانت أهمية المنظمات الدولية تتعاظم. ويمكن القول بالطبع إن هذا الرأي يعكس حقيقة أننا نعيش ونعمل في دول غربية، وأن العلاقة بين المنظمات الدولية والدول النامية مختلفة تمامًا، وهي نواحٍ تظل ساحات لاستطلاع مستقبلي بالتأكيد.

(17) J. Breuilly, «Approaches to Nationalism» in G. Balakrishnan, *Mapping the Nation* (London: Verso, 1996), and E. J. Hobsbawm, *Nations and Nationalism Since 1780* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990).

المراجع

Abdelal, Rawi, Mark Blyth and Craig Parsons. *Constructivist Political Economy*. Princeton: Princeton University Press, 2005.

Abrams, P. A. «Notes on the Difficulty of Studying the State.» *Journal of Historical Sociology*. vol. 1, no. 1 (1988).

Acker, Joan. «Gendering Organizational Theory.» In: Albert J. Mills and Peta Tancred (eds.). *Gendering Organizational Analysis*. Newbury Park, London and New Delhi: Sage, 1992.

Acker, Joan. «The Problem with Patriarchy.» *Sociology*. vol. 23, no. 2 (1989).

Adler, E. and P. Haas. «Conclusion: Epistemic Communities, World Order, and the Creation of a Reflective Research Programme.» In: P. Haas (ed.). *Knowledge, Power and International Policy Co-ordination*. Special issue of International Organization, South Carolina press, 1992.

Adorno, T. W. and M. Horkheimer. *Dialectic of Enlightenment*. London, Allen Lane, 1973 [1944].

Afshar, Haleh, (ed.) *Women and Politics in the Third World*. London: Routledge, 1996.

Aglietta, M. *A Theory of Capitalist Regulation*. London: New Left Books, 1979.

Agnew, John and Gearóid Ó Tuathail. «Geopolitics and discourse: practical geopolitical reasoning in American foreign policy.» *Political Geography*. vol. 11 (1992).

Agnew, John and Stuart Corbridge. *Mastering Space: Hegemony, Territory and International Political Economy*. London: Routledge, 1995.

Allen, J. «Does Feminism Need a Theory of the State?» In: S. Watson (ed.). *Playing the State: Australian Feminist Interventions*. London: Verso, 1990.

Almond, G. A. and G. B. Powell. *Comparative Politics Today: A World View*. London and New York: HarperCollins, 1966.

Almond, Gabriel. «Political Theory and Political Science.» *American Political Science Review*. vol. 60, no. 4 (1966).

Althusser, L. *For Marx*. London: Allen Lane, 1969.

Althusser, L. *Essays in Self-Criticism*. London: New Left Books, 1974.

Altvater, E. «Notes on Some Problems of State Interventionalism.» *Kapitalistate*. vol. 1 (1973).

Alvarez, Sonia E. *Engendering Democracy in Brazil: Women's Movements in Transition Politics*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1990.

Amos, Valerie and Pratibha Parmar. «Challenging Imperial Feminism.» *Feminist Review*. vol. 17 (1984).

Anttonen, Anneli. «Hyvinvointivaltion naisystävälliset kasvot.» In: Anneli Anttonen, Lea Henriksson and Ritva Nätkin (eds.). *Naisten hyvinvointivaltio*. Tampere: Vastapaino, 1994.

Arrow, K. and Debreu, G. «Existence of an Equilibrium for a Competitive Economy.» *Econometrica*. vol. 22 (1954).

Ashley, Richard K. «Untying the Sovereign State: A Double Reading of the Anarchy Problematique.» *Millennium*. vol. 17, no. 2 (1988).

Auerbach, L. et al. *Funding Hospital Infrastructure: Why P3s Don't Work, and What Will*. Ottawa: CCPA, 2003.

Avineri, S. *The Social and Political Thought of Karl Marx*. Cambridge: Cambridge University Press, 1968.

Axelrod, Robert. *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books, 1984.

Bache, I. and M. Flinders. *Multi-level Governance*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Bachrach, P. and M. Baratz. «Two Faces of Power.» *American Political Science Review*. vol. 56 (1962).

Banaszak, Lee Ann, Karen Beckwith and Dieter Rucht. «When Power Relocates: Interactive Changes in Women's Movements and States.» In: *Women's Movements Facing the Reconfigured State*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Banuri, Tariq and Erika Spanger-Siegfried. «UNEP and Civil Society: Recommendations for a Coherent Framework of Engagement.» paper prepared for UNEP by the Stockholm Environment Institute. Boston Centre and Tellus Institute. 2000.

Bardach, E. *Getting Agencies to Work Together*. Washington, DC: The Brookings Institution. 1998.

Barrett, Michele and Anne Phillips (eds.). *Destabilizing Theory*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Barrett, Michele. *Women's Oppression Today: Problems in Marxist Feminist Analysis*. London: Verso. 1980.

_______ and Mary Mcintosh. «Ethnocentrism and Socialist-Feminist Theory.» *Feminist Review*. vol. 20 (1985).

Barrow, C. W. *Critical Theories of the State: Marxist, Neo-Marxist, Post-Marxist*. Madison: University of Wisconsin Press, 1993.

Barry, Andrew et al. (eds.). *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*. London, UCL Press. 1996.

Barry, John. *Environment and Social Theory*. London: Routledge. 1999.

_______. *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress*. London: Sage, 1999.

_______ and B. Doherty. «The Greens and Social Policy: Movements, Politics and Practice?» *Social Policy and Administration*. vol. 35, no. 5 (2001).

_______. «Ecological Modernization.» In: J. Proops and E. Page (eds.). *Environmental Thought*. Cheltenham, Glos.: Edward Elgar, 2003.

_______ and Robyn Eckersley (eds.). *The Global Ecological Crisis and the Nation-State*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

_______. «Resistance is Fertile: From Environmental to Sustainability Citizenship.» In: D. Bell and A. Dobson (eds.). *Environmental Citizenship: Getting from Here to There?* Cambridge, MA: MIT Press. 2005.

Bates, Robert. «Contra Contractarianism: Some Reflections on the New Institutionalism.» *Politics and Society*. vol. 16 (1987).

_______ et al. *Analytic Narratives*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1998.

Bauman, Zygmunt. *Modernity and the Holocaust*. Cambridge: Polity Press, 1989.

Beauregard, E. *History of Academic Freedom in Ohio: Case Studies in Higher Education, 1808-1976*. New York: P. Lang, 1988.

Beck, Ulrich. *Risk Society: Toward a New Modernity*. Cambridge: Polity Press, 1992.

_______, Scott Lash and Anthony Giddens. *Reflexive Modernization*. Cambridge: Polity Press, 1994.

_______. *Ecological Politics in an Age of Risk*. Cambridge: Polity Press, 1995.

Begg, Alex. *Empowering the Earth: Strategies for Social Change*. Totnes: Green Books, 2000.

Bell, S. *Australia's Money Mandarins: The Reserve Bank and the Politics of Money*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Benhabib, Seyla. «Feminism and Postmodernism: An Uneasy Alliance.» In: Seyla Benhabib et al. (eds.). *Feminist Contentions*. London: Routledge, 1995.

Benson, J. K. «A Framework for Policy Analysis.» In: D. Rodgers et al. (eds.). *Intergovernmental Coordination*. Ames: Iowa State University Press, 1982.

Bentley, A. *The Process of Government*. Chicago: Chicago University Press, 1967.

Berg, A. van den. *The Immanent Utopia: From Marxism on the State to the State of Marxism*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1988.

Berger, Thomas U. *Cultures of Antimilitarism: National Security in Germany and Japan*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1998.

Bergqvist, Christina et al. (eds.). *Equal Democracies: Gender and Politics in the Nordic Countries*. Oslo: Scandinavian University Press, 1999.

Berman, Sheri. *The Social Democratic Moment: Ideas and Politics in the Making of Interwar Europe*. Cambridge: Harvard University Press, 1998.

Bernard, G. W. *Power and politics in Tudor England: essays*. Aldershot, U. K: Burlington, Vt.: Ashgate, 2002.

Bertrantam, R. B. et al. *Economy and Society*. London: Unwin Hyman, 1991.

Bevir, Mark and R. A. W. Rhodes. *Interpreting British Governance*. London: Routledge, 2003.

Bevir, Mark et al. «The Interpretive Approach in Political Science: A Symposium.» *British Journal of Politics and International Relations*. vol. 6, no. 2 (2004).

Biermann, Frank. «The Case for a World Environment Organization.» *Environment*. vol. 42, no. 9 (2000).

Biersteker, T. J. and Cynthia Weber (eds.). *State Sovereignty as Social Construct*. Cambridge: Cam bridge University Press, 1996.

Birch, A. *The Concepts and Theories of Modern Democracy*. London: Routledge, 1993.

Blackburn, R. (ed.). *Ideology in Social Science*. London: Fontana, 1972.

Block, F. «Beyond Relative Autonomy: State Managers as Historical Subjects.» In: *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism*. Philadelphia: Temple University Press, 1987.

_______. «The Ruling Class Does Not Rule: Notes on the Marxist Theory of the State.» In: *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism*. Philadelphia: Temple University Press, 1987.

_______. *Revising State Theory: Essays in Politics and Postindustrialism*. Philadelphia: Temple University Press, 1990.

Blyth, M. «'Any More Bright Ideas?' The Ideational Turn in Comparative Political Economy.» *Comparative Politics*. vol. 29, no. 2 (1997).

_______. *Great Transformations: Economic Ideas and Institutional Change in the Twentieth Century*. New York: Cambridge University Press, 2002.

_______. «Structures do not Come with an Instruction Sheet: Interests, Ideas, and Progress in Political Science.» *Perspectives on Politics*. vol. 1, no. 4 (2003).

Bonefeld, W. «Crisis of Theory: Bob Jessop's Theory of Capitalist Reproduction.» *Capital & Class*. vol. 50 (1993).

Bookchin, Murray. *Toward an Ecological Society*. Montreal: Black Rose Books, 1980.

_______. *The Ecology of Freedom: The Emergence and Dissolution of Hierarchy*. Palo Alto, CA: Cheshire Books, 1982.

_______. «Libertarian Municipalism.» *Society and Nature*. vol. 1, no. 1 (1992).

Borchorst, Anette and Birte Siim. «Women and the Advanced Welfare State A New Kind of Patriarchal Power.» In: Ann Showstack Sassoon (ed.). *Women and the State: The Shifting Boundaries of Public and Private*. London: Hutchinson, 1987.

_______. «The Women-friendly Welfare States Revisited.» *NORA: Nordic Journal of Women's Studies*. vol. 10, no. 2 (2002).

Bottomore, T. «Ruling Elite or Ruling Class.» In: J. Urry and J. Wakeford (eds.). *Power in Britain*. London: Heinemann, 1973.

_______. *Elites and Society*. London: Routledge, 1993.

Bouckaert, G. and C. Pollitt. *Public Management Reform: A Comparative Analysis*. 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Bovaird, T. «Public-Private Partnerships in Western Europe and the US.» In: A. Ghobadian et al. *Public-Private Partnerships*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2004.

_______. «Public-Private Partnerships: From Contested Concepts to Prevalent Practice.» *International Review of Administrative Sciences*. vol. 70, no. 2 (2004b).

Breen, R. et al. *Understanding Contemporary Ireland: State, Class and Development in the Republic of Ireland*. Dublin: Gill & Macmillan, 1990.

Brennan, G. and L. Lomasky. *Democracy and Decision*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Breslin, S. and R. Higgott. «Studying Regions: Learning from the Old, Constructing the New.» *New Political Economy*. vol. 5, no. 3 (2000).

Breuilly, J. «Approaches to Nationalism.» In: G. Balakrishnan. *Mapping the Nation*. London: Verso, 1996.

Briskin, Linda. «Mapping Women's Organizing in Sweden and Canada: Some Thematic Considerations.» In: Linda Briskin and Mona Eliasson (eds.). *Women's Organizing and Public Policy in Canada and Sweden*. Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press, 1999.

_______ and Mona Eliasson. «Preface: Collaboration and Comparison.» In: *Women's Organizing and Public Policy in Canada and Sweden*. Montreal and Kingston: McGill-Queen's University Press, 1999.

Brown, Wendy. «Finding the Man in the State.» *Feminist Studies*. vol. 18, no. 1 (1992).

_______. *States of Injury: Power and Freedom in Late Modernity*. Princeton: Princeton University Press. 1995.

Bryson, V. *Feminist Political Theory*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan. 1992.

Buchanan, J. M. and G. Tullock. *The Calculus of Consent*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962.

_______ and R. Wagner. *Democracy in Deficit*. New York: Basic Books, 1977.

_______ and R. Wagner. *The Consequences of Mr. Keynes*. London: IEA, 1978.

_______. «Politics without Romance.» In: J. Buchanan and R. Tollison (eds.). *The Theory of Public Choice II*. Ann Arbor: University of Michigan Press. 1984.

_______. «Market Failure and Political Failure.» *Cato Journal*. vol. 8 (1988).

Budge, I. *The New Challenge of Direct Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1996.

Bukharin, N. I. *Historical Materialism: A System of Sociology*. London: Allen & Unwin. 1926 [1921].

Buller, J. «A Critical Appraisal of the Statecraft Interpretation.» *Public Administration*. vol. 77, no. 4 (1999).

_______. and M. Flinders. «Democracy, Depoliticization and Arena-Shifting.» Paper presented at the SCANCOR 'Autonomization of the State' Conference. Stanford University, USA. 01/04/2005.

_______. *National Statecraft and European Integration*. London: Pinter, 2000.

Bulpitt, J. «Continuity, Autonomy and Peripheralization: the Anatomy of the Centre's Statecraft in England.» In: Z. Layton-Henry and P. Rich (eds.). *Race, Government and Politics in Britain*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1986.

_______. «The Discipline of the New Democracy: Mrs. Thatcher's Domestic Statecraft.» *Political Studies*. vol. 34 (1986).

_______. «Historical Politics: Macro, In-Time, Governing Regime Analysis.» In: J. Lovenduski and J. Stanyer (eds.). *Contemporary Political Studies 1995*. vol. 2. Exeter: PSA, 1995.

Burchell, Graham, Colin Gordon and Peter Miller (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Chicago: University of Chicago Press. 1991.

Burnham, J. *The Managerial Revolution*. London: Putnam, 1943.

Burnham, P. «New Labour and the Politics of Depoliticization.» *British Journal of Politics and International Relations*. vol. 3. no. 2 (2001).

Blackburn, R. (ed.). *Ideology in Social Science*. London: Fontana, 1972.

Cameron, D. R. «The Expansion of the Public Economy: A Comparative Analysis.» *American Political Science Review*. vol. 72, no. 4 (1978).

Camilleri. J. A. and J. Falk. *The End of Sovereignty?* Aldershot: Edward Elgar. 1992.

Campbell. David. *Writing Security: United States Foreign Policy and the Politics of Identity*. Manchester University Press: Manchester, 1992.

_______. *National Deconstruction: Violence Identity and Justice in Bosnia*. University of Minnesota Press: Minneapolis. 1998.

_______ and Michael Shapiro. *Moral Spaces: Rethinking Ethics and World Politics*. Minneapolis: Minnesota University Press. 1999.

Campbell. J. L. «Institutional Analysis and the Role of Ideas in Political Economy.» In: J. L. Campbell and O. K. Pedersen (eds.). *The Second Movement in Institutional Analysis*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

_______ and Ove K. Pedersen. *The Rise of NeoLiberalism and Institutional Analysis*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

_______ and _______ (eds). *The Second Movement in Institutional Analysis*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001.

_______. *Institutional Change and Globalization*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004.

Capling, A. and B. Galligan. *Beyond the Protective State: The Political Economy of Australia's Manufacturing Industry*. Cambridge: Cambridge University Press. 1992.

Carnoy, M. *The State and Political Theory*. Princeton. NJ: Princeton University Press, 1984.

Carter, Alan. «Towards a Green Political Theory.» In: Andrew Dobson and Paul Lucardie (eds.). *The Politics of Nature: Explorations in Green Political Theory*. London: Routledge, 1993.

Castells, M. *The Power of Identity*. Oxford: Blackwell, 1998.

Cerny, P. G. «Paradoxes of the Competition State: The Dynamics of Political Globalization.» *Government and Opposition*. vol. 32, no. 2 (1997).

_______. «Political Globalization and the Competition state.» In: R. Stubbs and G. R. D. Underhill (eds.). *Political Economy and the Changing Global Order*. Ontario: Oxford University Press, 2000.

Chappell, Louise. «Interacting with the State.» *International Feminist Journal of Politics*. vol. 2, no. 2 (2000).

Checkel, Jeffrey. «The Constructivist Turn in International Relations Theory.» *World Politics*. vol. 50 (1998).

Chester, D. N. «Fringe Bodies, Quangos and All That.» *Public Administration*. vol. 57, no. 1 (1979).

Chondroleou, G. «Policy Networks in Comparative Perspective: Media Policy Networks and Regulation Policy in Britain and Greece.» Ph.D. dissertation. York University, Toronto, 2002.

Christensen, Ann-Dorte and Birte Siim. *Køn, Demokrati og Modernitet*. Copenhagen: Hans Reitzel, 2001.

Christoff, P. «Ecological Modernisation, Ecological Modernities.» *Environmental Politics*. vol. 5, no. 3 (1996).

Cockett, R. *Thinking the Unthinkable: Think-Tanks and the Economic Counter-Revolution, 1931-1983*. London: Fontana, 1995.

Cohn, D. «The Public-Private «Fetish»: Moving beyond the Rhetoric.» *Revue Gouvernance*. vol. 1, no. 2 (2005).

Colletti, L. *From Rousseau to Lenin: Studies in Ideology and Society*. New York: Monthly Review Press, 1972.

_______. «Introduction.» In: *Karl Marx: Early Writings*. London: Pelican, 1975.

Collier, D. and R. Collier. *Shaping the Political Arena*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1991.

Conca, K. «Untying the Ecology-Sovereignty Debate.» *Millennium*. vol. 23, no. 3 (1994).

Connell, R. W. «The State, Gender and Sexual Politics: Theory and Appraisal.» *Theory and Society*. vol. 19 (1990).

Connell, R. W. *Gender and Power*. Cambridge: Polity Press, 1987.

Coole, D. *Women in Political Theory*. Brighton, Sussex: Wheatsheaf Books, 1988.

Cooper, D. *Sexing the City*. London: Rivers Oram Press, 1994.

_______. *Power in Struggle: Feminism, Sexuality and the State*. Buckingham: Open University Press, 1995.

_______. *Governing out of Order: Space, Law and the Politics of Belonging*. London and New York: Rivers Oram Press, 1998.

Cooper, R. *The Post-Modern State and World Order*. London: Demos, 1996.

Cox, R. «Political Economy and World Order: Problems of Power and Knowledge at the Turn of the Millennium.» In: R. Stubbs and G. R. D. Underhill (eds.). *Political Economy and the Changing Global Order*. 2nd ed. Ontario: Oxford University Press, 2000.

Crone, P. *Pre-Industrial Societies*. Oxford: Blackwell, 1989.

Dahl, R. «A Critique of the Ruling Elite Model.» *American Political Science Review*. vol. 52, no. 2 (1958).

_______. «The Behavioral Approach in Political Science: Epitaph for a Monument to a Successful Protest.» *American Political Science Review*. vol. 55, no. 4 (1961).

_______. *Who Governs?*. New Haven: Yale University Press, 1961.

_______. *Pluralist Democracy in the United States: Conflict and Consent*. Chicago: Rand McNally, 1963.

_______. «The Behavioral Approach in Political Science.» In: Heinz Eulau (ed.). *Behaviorism in Political Science*. New York: Atherton, 1969.

Dahlerup, D. «Confusing Concepts, Confusing Reality: A Theoretical Discussion of the Patriarchal State.» In: Anne Showstack Sassoon (ed.). *Women and the State*. London: Routledge, 1987.

_______. «Using Quotas to Increase Women's Political Representation.» In: Azza Karam (ed.). *Women in Parliament: Beyond Numbers*. 2nd ed. Stockholm: International IDEA, 2002.

Dahrendorf, R. *Class and Class Conflict in Industrial Society*. Stanford: Stanford University Press, 1959.

Dale, J. and Peggy Foster. *Feminism and State Welfare*. London: Routledge & Kegan Paul, 1986.

Daly, M. and J. Lewis. «Introduction: Conceptualising Social Care in the Context of Welfare State Restructuring.» In: Jane Lewis (ed.). *Gender, Social Care and Welfare State Restructuring in Europe*. Aldershot: Ashgate, 1998.

Davies, J. S. *Partnerships and Regimes: The Politics of Urban Regeneration in the UK*. Aldershot: Ashgate, 2001.

Defilippis, J. «The Myth of Social Capital in Community Development.» *Housing Policy Debate*. vol. 12 (2001).

Delphy, C. and D. Leonard. *Familiar Exploitation: A New Analysis of Marriage in Contemporary Western Society*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Deudney, D. and G. J. Ikenberry. «The Nature and Sources of Liberal International Order.» *Review of International Studies*. vol. 25, no. 2 (1999).

Devall, B. *Simple in Means, Rich in Ends: Practicing Deep Ecology*. Salt Lake, Utah: Gibbs Smith, 1988.

Di Maggio, P. J. and W. W. Powell. «The Iron Cage Revisited: Institutional Isomorphism and Collective Rationality in Organizational Fields.» *American Sociological Review*. vol. 48 (1983).

_______. «Introduction.» In: *The New Institutionalism in Organizational Analysis*. Chicago: University of Chicago Press, 1991.

Dicken, P. *Global Shift: Transforming the World Economy*. London: Paul Chapman, 1998.

Dillon, M. *Politics of Security: Towards a Political Philosophy of Continental Thought*. London: Routledge, 1996.

Dobbin, F. *Forging Industrial Policy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Dobson, A. *Green Political Thought*. London: Unwin Hyman, 1990.

Doel, M. *Poststructuralist Geographies: The Diabolical Art of Spatial Science*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1999.

Doherty, B. «The fundi-realo controversy: An analysis of four European green parties.» *Environmental Politics*. vol. 1, no. 1 (1992).

Domhoff, G. W. *Who Rules America?* Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.

_______. *The Higher Circles: The Governing Class in America*. New York: Random House, 1970.

_______. *The Power Elite and the State*. New York: Aldine de Gruyter, 1990.

_______. *The Powers That Be: Processes of Ruling Class Domination in America*. New York: Vintage Books, 1979.

_______. *Power Structure Research*. Beverly Hills, CA: Sage, 1980.

_______. *Who Rules America?*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1987.

Donzelot, J. *The Policing of Families*. London: Hutchinson, 1980.

Dore, E. and M. Molyneux (eds.). *Hidden Stories of Gender and the State in Latin America*. Durham, NC and London: Duke University Press, 2000.

Dowding, K. *The Civil Service*. London: Routledge, 1995.

_______. «There Must Be an End to Confusion: Policy Networks, Intellectual Fatigue, and the Need for Political Science Methods Courses in British Universities.» *Political Studies*, vol. 49, no. 1 (2001).

Downs, A. *An Economic Theory of Democracy*. New York: Harper & Row, 1957.

_______. *Inside Bureaucracy*. Boston: Little, Brown, 1967.

Draper, H. *Karl Marx's Theory of Revolution*. vol. 1: *State and Bureaucracy*. New York: Monthly Review Press, 1977.

Dror, Y. *The Capacity to Govern*. London: Frank Cass, 2001.

Dryzek, J. *Rational Ecology: Environment and Political Economy*. Oxford: Basil Blackwell, 1987.

_______. «Political Inclusion and the Dynamics of Democratization.» *American Political Science Review*, vol. 90, no. 1 (September 1996).

_______. *Deliberative Democracy and Beyond: Liberals, Critics, Contestations*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

_______. et al. *Green States and Social Movements*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Dunleavy, P. and B. O'Leary. *Theories of the State: The Politics of Liberal Democracy*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987.

_______. *Democracy, Bureaucracy and Public Choice: Economic Explanations in Political Science*. London: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Dyke, G. *Inside Story*. London: HarperCollins, 2004.

Die Grünen. *Programme of the German Green Party*. London: Heretic, 1983.

Easton, D. *The Political System*. New York: Harper, 1953.

_______. *A Framework for Political Analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1967.

Ebbinhaus, B. and A. Hassel. «The role of tripartite concertation in the reform of the welfare state.» In: *State Intervention and Industrial Relations at the End of the 1990s*. Brussels: ETUI, 1999.

Eckersley, R. *Environmentalism and Political Theory: Towards an Ecocentric Approach*. London: UCL Press, 1992.

_______. *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*. Cambridge MA: MIT Press, 2004.

Edkins, J. *Poststructuralism and International Relations: Bringing the Political Back In*. Boulder, CO: Lynne Rienner, 1999.

Eisenstein, H. «Speaking for Women? Voices from the Australian Femocrat Experiment.» *Australian Feminist Studies*. vol. 14 (1991).

_______. *Inside Agitators: Australian Femocrats and the State*. Philadelphia: Temple University Press, 1996.

Eisenstein, Z. «Developing a Theory of Capitalist Patriarchy and Socialist Feminism.» In: *Capitalist Patriarchy and the Case for Socialist Feminism*. New York; London: Monthly Review Press, 1979.

_______. *Feminism and Sexual Equality: Crisis in Liberal America*. New York: Monthly Review Press, 1984.

_______. *The Radical Future of Liberal Feminism*. Boston: Northeastern University Press, 1986.

Elkin, S. «Regulation and Regime: A Comparative Analysis.» *Journal of Public Policy*. vol. 6. no. 1 (1986).

Elkins, D. J. *Beyond Sovereignty: Territorial and Political Economy in the Twenty-First Century*. Toronto: University of Toronto Press, 1995.

Elshtain, J. B. *Public Man, Private Woman: Women in Social and Political Thought*. Oxford: Martin Robertson, 1981.

Elster, J. and A. Hylland (eds.). *Foundations of Social Choice Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

_______. «Introduction.» In: *Rational Choice*. Oxford: Blackwell, 1986.

_______. *The Cement of Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.

Engels, F. *Anti- Duhring*. Moscow: Progress Publishers, 1947 [1878].

_______. «Outline of a Critique of Political Economy.» In: K. Marx and F. Engels. *Collected Works*. vol. 3. London: Lawrence & Wishart, 1975 [1844].

_______. *The Origin of the Family, Private Property and the State*. Peking: Foreign Language Press, 1978 [1884].

Enloe, C. *Bananas, Beaches and Bases: Making Feminist Sense of International Politics*. Berkeley, CA: University of California Press, 1990.

European Policy Forum. *Making Decisions in Britain*. London: European Policy Forum, 2000.

Evans, M. «Understanding Dialectics in Policy Network Analysis.» *Political Studies*. vol. 49, no. 3 (2001).

Evans, P. B., D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds.). *Bringing the State Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Falconer, Lord. «Constitutional Reform.» Speech given at the University College London. 08/12/2003.

Falconer, Lord. «Department for Constitutional Affairs: Justice, Rights and Democracy.» Speech given to the Institute for Public Policy Research. London. 03/12/2003.

Femia, J. V. *Gramsci's Political Thought: Hegemony, Consciousness, and the Revolutionary Process*. Oxford: Clarendon Press, 1981.

Ferguson, Kathy. *The Feminist Case Against Bureaucracy*. Philadelphia: Temple University Press, 1984.

Finegold, K. and T. Skocpol. «Marxist Approaches to Politics and the State.» In: *State and Party in America's New Deal*. Madison: University of Wisconsin Press, 1995.

Finer, S. *Anonymous Empire*. London: Pall Mall, 1966.

Finnemore, M. «Constructing Norms of Humanitarian Intervention.» In: Peter Katzenstein (ed.). *The Cultural of National Security*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

_______. «Norms, Culture, and World Politics: Insights from Sociology's Institutionalism.» *International Organization*. vol. 50, no. 2 (1996).

_______ and K. Sikkink. «International Norm Dynamics and Political Change.» *International Organization*. vol. 52 (1998).

Fiore, G. *Antonio Gramsci: Life of a Revolutionary*. London: New Left Books, 1970.

Fligstein, N. *The Transformation of Corporate Control*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1990.

_______ and I. Mara-Drita. «How to Make a Market: Reflections on the Attempt to Create a Single Market in the European Union.» *American Journal of Sociology*. vol. 102 (1996).

_______ and M. J. Smith (eds.). *Quangos, Accountability and Reform: The Politics of Quasi-Government*. London: Palgrave, 1999.

_______. «Distributed Public Governance in Britain.» *Public Administration*. vol. 82, no. 4 (2004).

_______. «The Politics of Public-Private Partnerships.» *British Journal of Politics and International Relations*. vol. 7, no. 2 (2005).

_______. *Walking Without Order: Delegated Governance and the British State*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Follett, M. P. *The New State*. New York: Longmans, Green, 1918.

Foreign Policy. «Globalization Index 2003.» (Kearney, A. T.) *Foreign Policy* (March/April 2004).

Foucault, M. *Discipline and Punish*. Harmondsworth: Penguin, 1977.

_______. «Truth and Power.» In: Colin Gordon (ed.). *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972-1977*. London, Harvester Wheat sheaf, 1980.

_______. *The History of Sexuality*. Part 1: *An Introduction*. Harmondsworth: Penguin, 1987.

_______. «Governmentality.» In: Graham Burchell et al. (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991.

_______. *Society Must Be Defended*. Harmondsworth: Penguin, 2003.

Fox, C. J. and H. T. Miller. *Postmodern Public Administration*. London: Sage, 1995.

Fraser, N. «False Antitheses: A Response to Seyla Benhabib and Judith Butler.» In: Seyla Benhabib et al. (eds.). *Feminist Contentions: A Philosophical Exchange*. London: Routledge. 1995.

_______. *Justice Interrupts: Critical Reflections in the 'Post-Socialist' Condition*. Routledge: London. 1997.

Friedan. B. *The Feminine Mystique*. New York: Dell, 1962.

Friedman. M. and A. Schwartz, *A Monetary History of the United States. 1867-1960*. Princeton: Princeton University Press, 1963.

Gais, T. L., M. A. Peterson and J. L. Walker. «Interest Groups, Iron Triangles and Representative Institutions in American National Government.» *British Journal of Political Studies*. vol. 14. no. 2 (1984).

Galbraith, J. K. *American Capitalism*. Harmondsworth: Penguin. 1963.

Gamble. A. *Politics and Fate*. Cambridge: Polity Press. 2000.

Garrett, G. *Partisan Politics in the Global Economy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Gellner, E. *Nations and Nationalism*. Blackwell: Oxford, 1983.

Gertler, M. «Flexibility Revisited: Districts, Nation-States, and the Forces of Production.» *Transactions of the Institute of British Geographers*. vol. 17 (1992).

Ghobadian, A. et al. *Public-Private Partnerships*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Giddens, A. *The Constitution of Society*. Cambridge: Polity Press, 1984.

_______. *The Consequences of Modernity*. Cambridge. Polity Press, 1991.

_______. *Modernity and Self-Identity: Self and Society in the Late Modern Age*. Stanford: Stanford University Press, 1991.

_______. *Beyond Left and Right: The Future of Radical Politics*. Stanford: Stanford University Press, 1994.

_______. *Runaway World: The Reith Lectures Revisited*. Lecture 1. 1999.

Gill, G. *The Nature and Development of the Modern State*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2003.

Gold, D. A. et al. «Recent Developments in Marxist Theories of the Capitalist State: Part 1.» *Monthly Review*. vol. 27, no. 5 (1975).

Gold, D. A. *et al*. «Recent Developments in Marxist Theories of the Capitalist State: Part 2.» *Monthly Review*. vol. 27, no. 6 (1975).

Goldfinch, S. *Remaking New Zealand and Australian Economic Policy: Ideas, Institutions and Policy Communities*. Wellington: Victoria University Press, 2000.

Goldsmith, E. *The Way: 87 Principles for an Ecological World*. London: Rider, 1991.

Goldstein, J. *Ideas, Interests, and American Trade Policy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1993.

_______ and R. Keohane. *Ideas and Foreign Policy: Beliefs, Institutions and Political Change*. Ithaca: Cornell University Press, 1993.

Goodin, R. E. «International Ethics and the Environmental Crisis.» *Ethics and International Affairs*. vol. 4 (1990).

_______. *Green Political Theory*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Gordon, C. «Governmental Rationality: An Introduction.» In: Graham Burchell et al. (eds.). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Gordon, D. M. «The Global Economy: New Edifice or Crumbling Foundations?» *New Left Review*. vol. 168 (1988).

Gourevitch, P. A. *Politics in Hard Times: Comparative Responses to International Economic Crises*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1986.

Gramsci, Antonio. *Selections from the Prison Notebooks*, ed. by Quentin Hoare and Geoffrey Nowell-Smith. London: Lawrence & Wishart, 1971.

Gray, J. *False Dawn: The Delusions of Global Capitalism*. London: Granta, 1998.

Green, D. and I. Shapiro. *Pathologies of Rational Choice Theory*. New Haven: Yale University Press, 1994.

Greider, W. *One World, Ready or Not*. New York: Simon & Schuster, 1997.

Greve, C., M. Flinders and S. van Thiel. «Quangos – What's in a Name? Defining Quangos from a Comparative Perspective.» *Governance*. vol. 12, no. 2 (1999).

Grofman, B. «Introduction.» In: *Information, Participation and Choice: An Economic Theory of Democracy in Perspective*. Michigan: University of Michigan Press, 1995.

Grove-White, R. «Environmentalism: A New Moral Discourse for Techno logical Society.» In: Kay Milton (ed.). *Environmentalism: The View from Anthropology*. London: Routledge, 1993.

Guttsman, W. *The British Political Elite*. London: MacGibbon & Kee, 1963.

Gwinnett, B. «Policing Prostitution: Gender the State and Community Politics.» In: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.). *Gender, Politics and the State*. London: Routledge, 1998.

Haas, E. *When Knowledge is Power: Three Models of Change in International Organizations*. Berkeley: University of California Press, 1990.

Haas, P. M. «Introduction: Epistemic Communities and International Policy Coordination.» *International Organization*. vol. 46 (1992).

_______. (ed.). «Knowledge, Power and International Policy Coordination.» *International Organization*. Special Issue (1992).

Habermas, J. *Legitimation Crisis*. London: Heinemann, 1975.

_______. *Between Facts and Norms: Contributions to a Discourse Theory of Law and Democracy*. Cambridge, MA: MIT Press, 1996.

Hacking, I. «How Should We Do the History of Statistics?.» In: Graham Burchell et al. (eds). *The Foucault Effect: Studies in Governmentality*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1991.

Hajer, M. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process*. Oxford: Clarendon Press, 1995.

Hall, J. A. and G. J. Ikenberry. *The State*. Buckingham: Open University Press, 1989.

Hall, P. *Governing the Economy: The Politics of State Intervention in Britain and France*. New York: Oxford University Press, 1986.

_______. «Conclusion.» In: *The Political Power of Economic Ideas: Keynesianism across Nations*. Princeton: Princeton University Press, 1989.

_______. «Policy Paradigms, Social Learning and the State: The Case of Economic Policy-Making in Britain.» *Comparative Politics*. vol. 25 (1993).

_______. A. and R. C. R. Taylor. «Political Science and the Three New Institutionalisms.» *Political Studies*. vol. 44, no. 4 (1996).

_______ and D. Soskice. «Introduction.» In: *Varieties of Capitalism: The Institutional Foundations of Comparative Advantage*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Hall, S. and M. Jacques. *The Politics of Thatcherism*. London: Lawrence & Wishart, 1983.

Harding, S. «What is the Real Material Base of Patriarchy and Capital?.» In: Lydia Sargent (ed.). *Women and Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism*. London: Pluto Press, 1981.

Hartmann, H. «The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism: Towards a more Progressive Union.» In: Lydia Sargent (ed.). *Women and Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and* Feminism. London: Pluto Press, 1981.

Harvey, D. *The Condition of Postmodernity*. Oxford: Blackwell, 1990.

Hay, C. «Environmental Security and State Legitimacy.» In: M. O'Connor (ed.). *Is Capitalism Sustainable? Political Economy and the Politics of Ecology*. New York: Guilford Press, 1994.

_______. «Werner in Wonderland: Bob Jessop's Strategic-Relational Approach.» In: F. Sebai and C. Vercellone (eds.). *Ecole de la Regulation et Critique de La Raison Economique*. Paris: L'Harmattan, 1994.

_______. «Narrating Crisis: The Discursive Construction of the Winter of Discontent.» *Sociology*. vol. 30, no. 2 (1996).

_______. *Re-Stating Social and Political Change*. Buckingham: Open University Press, 1996.

_______ and D. Wincott. «Structure, Agency and Historical Institutionalism.» *Political Studies*. vol. 46, no. 5 (1998).

_______. «Contemporary Capitalism, Globalization, Regionalization and the Persistence of National Variation.» *Review of International Studies*. vol. 26 (2000).

_______ and D. Marsh. *Demystifying Globalization*. London: Macmillan, 2000.

_______. «The 'Crisis' of Keynesianism and the Rise of Neoliberalism in Britain: An Ideational Institutionalist Approach.» In: John L. Campbell and Ove Pedersen (eds.). *The Rise of Neoliberalism and Institutional Analysis*. Princeton: Princeton University Press, 2001.

_______. *Political Analysis*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2002.

_______ and B. Rosamond. «Globalization, European Integration and the Discursive Construction of Economic Imperatives.» *Journal of European Public Policy*. vol. 9, no. 2 (2002).

_______. «Common trajectories, variable paces, divergent outcomes? Models of European capitalism under conditions of complex economic interdependence.» *Review of International Political Economy*. vol. 11, no. 2 (2004).

_______. «The Normalising Role of Rationalist Assumptions in the Institutional Embedding of Neo-Liberalism.» *Economy and Society*. vol. 33, no. 4 (2004).

_______. «Re-Stating Politics, Re-Politicizing the State: Neoliberalism, Economic Imperatives and the Rise of the Competition State.» *Political Quarterly*. vol. 75, special issue (2004).

_______. «Constructivist Institutionalism.» In: R. A. W. Rhodes, Sarah Binder and Bert Rockman (eds.). *The Oxford Handbook of Political Institutions*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Hayek, F. *Law, Legislation and Liberty*. London: Routledge, 1978.

Heclo, H. «Issue Networks and the Executive Establishment.» In: A. King (ed.). *The New American Political System*.Washington, DC: American Enterprise Institute, 1978.

Heffernan, R. «'The possible as the art of politics': understanding consensus politics.» *Political Studies*. vol. 50, no. 4 (2002).

Heilbroner, Robert. *An Inquiry into the Human Prospect*. New York: Harper & Row, 1974.

Held, David. *Introduction to Critical Theory: Horkheimer to Habermas*. London: Hutchinson, 1980.

_______, et al. *Global Transformations: Politics, Economics and Culture*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Hernes, H. M. *Welfare State and Woman Power*. Oslo: Norwegian University Press, 1987.

_______. «Scandinavian Citizenship.» *Acta Sociologica*. vol. 31, no. 3 (1988a).

_______. «Women and the Welfare State: the Transition from Private to Public Dependence.» In: Anne Showstack Sassoon (ed.). *Women and the State*. London: Routledge, 1988.

Hewitt, C. J. «Elites and the Distribution of Power in British Society.» In: A. Giddens and P. Stanworth (eds.). *Elites and Power in British Society*. Cambridge: Cambridge University Press, 1974.

Heywood, A. *Politics*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1997.

Higgott, R. «Beyond Embedded Liberalism: Governing the International Trade Regime in an Era of Economic Nationalism.» In: P. Gummett (ed.). *Globalisation and Public Policy*. Cheltenham: Edward Elgar, 1996.

Hindmoor, A. *The Construction of Political Space: New Labour at the Centre*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Hirsch, J. «The State Apparatus and Social Reproduction: Elements of a Theory of the Bourgeois State.» In: J. Holloway and S. Picciotto (eds.). *State and Capital: A Marxist Debate*. London: Arnold, 1978.

Hirst, P. *Associative Democracy*. Cambridge: Polity Press, 1994.

_______ and G. Thompson. *Globalisation in Question: The International Economy and the Possibilities of Governance*. Cambridge: Polity Press, 1999.

Hix, S. «The Study of the EU II.» *Journal of European Public Policy*. vol. 5, no. 1 (1998).

Hobbes, T. *Leviathan*. ed. by C. Macpherson. Harmondsworth: Penguin, 1968 [1951].

Hobsbawm, E. J. *Nations and Nationalism Since 1780*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Hodge, G. and C. Greve. *The Challenge of Public-Private Partnerships*. Cheltenham: Edward Elgar, 2005.

Holm, H.-H. and G. Sørensen. «International Relations Theory in a World of Variation.» In: *Whose World Order? Uneven Globalization and the End of the Cold War*. Boulder, CO: Westview, 1995.

Hood, C. «The Risk Game and the Blame Game.» *Government and Opposition*. vol. 37, no. 1 (2002).

_______, H. Rothstein and R. Baldwin. *The Government of Risk*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Hooghe, L. and G. Marks. «Unravelling the Central State, But How?» *American Political Science Review*. vol. 97, no. 2 (2003).

Howarth, David, Aletta J. Norval and Yannis Stavrakakis (eds.). *Discourse Theory and Political Analysis: Identities, Hegemonies and Social Change*. Manchester: Manchester University Press, 2000.

Immergut, Ellen. *Health Politics: Interests and Institutions in Western Europe*. New York: Cambridge University Press, 1992.

_______. «The Theoretical Core of the New Institutionalism.» *Politics and Society*. vol. 26, no. 1 (1998).

Ingrao, B. and G. Israel. *The Invisible Hand: Economic Equilibrium in the History of Science*. Cambridge, MA: MIT Press, 1990.

IPPR. *Building Better Partnerships*. London: IPPR, 2002.

IPPR. *Opening It Up: Accountability and Partnerships*. London: IPPR, 2004.

Jackson, R. «Sovereignty in World Politics: A Glance at the Conceptual and Historical Landscape.» *Political Studies*. vol. 47, no. 3 (1999).

_______ and G. Sørensen. *Introduction to International Relations*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Jacobs, S. «Globalisation, States and Women's Agency: Possibilities and Pitfalls.» In: Susie Jacobs, Ruth Jacobson and Jen March bank (eds.). *States of Conflict: Gender, Violence and Resistance*. London and New York: Zed Books, 2000.

Jacobsen, J. K. «Much Ado about Ideas: The Cognitive Factor in Economic Policy.» *World Politics*. vol. 47 (1995).

James, A. «The Practice of Sovereign Statehood in Con temporary International Society.» *Political Studies*. Special Issue. vol. 47, no. 3 (1999).

Jänicke, M. *State Failure: The Impotence of Politics in Industrial Society*. Cambridge: Polity, 1990.

Jänicke, M., H. Monch and M. Binder. «Structural change and environ mental policy.» In: Stephen Young (ed.). *The Emergence of Ecological Modernization: Integrating the Environment and the Economy?*. London: Routledge, 2000.

Jaquette, Jane S. «Feminism and the Challenges of the 'Post-Cold War' World.» *International Journal of Feminist Politics*. vol. 5, no. 3 (2003).

Jenkins, K. *Re-thinking History*. London: Routledge, 1991.

Jobert, B. «Recent Theories of the Capitalist State.» *Cambridge Journal of Economics*. vol. 1, no. 4 (1977).

_______. «Marx and Engels on the State.» In: S. Hibbin et al. (ed.). *Politics, Ideology and the State*. London: Lawrence & Wishart, 1978.

_______. *The Capitalist State*. Oxford: Martin Robertson, 1982.

_______. *Nicos Poulantzas: Marxist Theory and Political Strategy*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1985.

_______. *State Theory: Putting Capitalist States in Their Place*. Cambridge: Polity Press, 1990.

_______. «Capitalism and its Future: Remarks on Regulation, Government and Governance.» *Review of International Political Economy*. vol. 4, no. 3 (1997).

_______. *The Future of the Capitalist State*. Cambridge: Polity Press, 2002.

_______. «Représentations Sociales, Controverses et Débats dans la Conduite des Politiques Publiques.» *Revue Française de Science Politique*. vol. 42 (1992).

Jones, R. «The European Union as a Promoter of Public-Private Partnerships.» *International journal of Public-Private Partnerships*. vol. 1, no. 3 (1999).

Jordan, A. G. «Iron Triangles, Wooly Corporatism and Elastic Nets: Images of the Policy Process.» *Journal of Public Policy*. vol 1, no. 1 (1981).

_______ and J. Richardson. «The Policy Process in Britain.» In: J. Richardson (ed.). *Policy Styles in Western Europe*. London: Allen & Unwin, 1982.

_______ and J. Richardson. *British Politics and the Policy Process*. London: Unwin Hyman, 1987.

_______ and J. Richardson. *Government and Pressure Groups in Britain*. Oxford: Clarendon Press, 1987.

_______ «The Pluralism of Pluralism: An Anti-Theory.» *Political Studies* 38, no. 2 (1990).

Jreisat, J. S. *Governance and Developing Countries*. Leiden: Brill, 2002.

Kadushin, C. *The American Intellectual Elite*. Boston: Little, Brown, 1974.

Kant, Immanuel. *Critique of Pure Reason*. trans. by Norman Smith. I[st] ed. New York: Macmillan, 1929.

Katzenstein, P. (ed.). *Between Power and Plenty*. Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1978.

_______. J. *Cultural Norms and National Security: Policy and Military in Postwar Japan*. Ithaca: Cornell University Press, 1996.

_______. J. (ed.). *The Culture of National Security: Norms and Identity in World Politics*. New York: Columbia University Press, 1996.

_______. J. *Corporatism and Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1985.

Kearney, A. T. *Globalisation Index*. Foreign Policy. 2003.

Keating, M. «The pressures for change.» In: M. Keating and G. Davis. *The Future of Governance*. Sydney: Allen & Unwin, 2000.

Keck, M. E. and K. Sikkink. *Activists Beyond Borders: Advocacy Networks in International Politics*. Ithaca: Cornell University Press, 1998.

Kelly, P. *The End of Certainty*. Sydney: Allen & Unwin, 1992.

Kelly, R. M. et al. (eds). *Gender, Globalization and Democratization*. Oxford: Rowman & Littlefield, 2001.

Kelso, W. A. *American Democratic Theory: Pluralism and its Critics*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1978.

Keohane, R. and J. Nye. *Power and Interdependence*. Boston: Little, Brown, 1977.

Kerr, P. and D. Marsh. «Explaining Thatcherism: Towards a Multidimensional Approach.» In: D. Marsh et al. *Post-war British Politics in Perspective*. Cambridge: Polity Press, 1999.

_______. «The Postwar Consensus: A Woozle that Wasn't?.» In: D. Marsh et al. *Post-war British Politics in Perspective*. Cambridge: Polity Press, 1999.

Keynes, J. M. *The General Theory of Employment, Interest and Money*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1936.

Kimber, R. «Interest Groups and the Fallacy of the Liberal Fallacy.» In: J. Richardson (ed.). *Pressure Groups*. Oxford: Oxford University Press, 1993.

King, D. *The New Right*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1987.

_______. *In the Name of Liberalism: Illiberal Social Policy in the United States and Britain*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

Kirkpatrick, Evron. «The Impact of the Behavioral Approach on Traditional Political Science.» In: Howard Ball and James A. Lauth, Jr. (eds.). *Changing Perspectives in Contemporary Political Analysis*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall, 1971.

Kjaer, A. M. *Governance*. Cambridge: Polity Press, 2004.

Klein, R. «The First Wave of NHS Foundation Trusts.» *British Medical Journal*, vol. 328 (2004).

Kooiman, J. *Governing as Governance*. London: Sage, 2004.

Koppell, J. *The Politics of Quasi-Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Kraemer, P. E. *The Societal State*. Amsterdam: Kobra, 1968.

Krasner, S. (ed.). *International Regimes*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1937.

_______. *Defending the National Interest*. Princeton: Princeton University Press, 1980.

_______. «Sovereignty: An Institutional Perspective.» *Comparative Political Studies*, vol. 21 (1988).

Kreisky, E. «Der Staat ohne Geschlecht? Ansatze feministischer Staatskritik und feministischer Staatserklarung.» In: Eva Kreisky and Birgit Sauer (eds.). *Feministische Standpunkte in der Politikwissenschaft: Eine Einführung*. Frankfurt am Main: Campus, 1995.

Kristol, I. *Reflections of a Neoconservative: Looking Back, Looking Ahead*. New York: Basic Books, 1983.

Krook, M. L. «Politicizing Representation: Campaigns for Candidate Gender Quotas Worldwide.» Ph.D. dissertation. Columbia University. 2004.

Kuhn, A. and A. M. Wolpe. (eds.). *Feminism and Materialism: Women and the Modes of Production* London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

Kymlicka, W. «Western Political Theory and Ethnic Relations in Eastern Europe.» In: W. Kymlicka and M. Opalski (eds.). *Can Liberal Pluralism be Exported?*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Laborde, C. *Pluralist Thought and the State in Britain and France, 1900-25*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Laclau, E. *Politics and Ideology in Marxist Theory: Capitalism, Fascism, Populism*. London: New Left Books, 1977.

______. «The Specificity of the Political.» *Economy & Society*. vol. 4, no. 1 (1977).

______ and Chantal Mouffe. *Hegemony and Socialist Strategy: Towards a Radical Democratic Politics*. London, Verso, 1985.

______. *Emancipation(s)*. London and New York: Verso, 1996.

Lapidoth, R. «Sovereignty in Transition.» *Journal of International Affairs*. vol. 45, no. 2 (1992).

Laski, H. J. «The Foundations of Sovereignty and Other Essays.» In: P. Hirst (ed.). *The Pluralist Theory of the State*. London: Routledge, 1989.

Latouche, S. *In the Wake of the Affluent Society: An Exploration of Post-Development*. London: Zed Books, 1993.

Latour, B. *Politics of Nature*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2004.

Laumann, E. and F. Pappi. «New Directions in the Study of Community Elites.» *American Sociological Review*. vol. 38, no. 2 (April 1973).

______. *Networks of Collective Action: A Perspective on Community Influence Systems*. New York: Academic, 1976.

______. et al. «Community-elite Influence Structures: Extension of a Network Approach.» *American journal of Sociology*. vol. 83, no. 3 (November 1977).

Lawson, T. *Economics and Reality*. London: Routledge, 1997.

Lefebvre, H. *The Sociology of Marx*. Harmondsworth: Penguin, 1972.

Leigh, D. and E. Vulliamy. *Sleaze: The Corruption of Parliament*. London: Fourth Estate, 1997.

Leitch, S. and J. Motion. «Public-Private Partnerships: Consultation, Co-operation and Collusion.» *Journal of Public Affairs*. vol. 3, no. 3 (2003).

Lenin, V. I. «The State and Revolution.» In: *Selected Works*. Moscow: Progress Publishers, 1968 [1917].

Leopold, Aldo. *A Sand County Almanac*. Oxford: Oxford University Press, 1949.

Levett, R. «What Quality, Whose Lives?» *Green Futures*. vol. 28 (May/June 2001).

Levi, M. *Of Rule and Revenue*. Berkeley, CA: University of California Press, 1989.

Lindblom, C. «Another State of Mind.» *American Political Science Review*. vol. 76, no. 1 (1982).

Lindvert, J. «A World Apart: Swedish and Australian Gender Equality Policy.» *NORA*. vol. 2, no. 10 (2002).

Linklater, A. *The Transformation of Political Community*. Cambridge: Polity Press, 1998.

Lister, R. *Citizenship: Feminist Perspectives*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1997.

Litfin, K. (ed.). *The Greening of Sovereignty*. Cambridge, MA: MIT Press, 1998.

Lockwood, D. «Social Integration and System Integration.» In: G. K. Zolschan and W. Hirsch (eds.). *Explorations in Social Change*. London: Routledge & Kegan Paul, 1964.

Lockwood, S. *Public-Private Partnerships in US Highway Finance*. London: PTRC, 1990.

Low, N. and B. Gleeson. *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology*. London: Routledge, 1998.

Lowi, T. *The End of Liberalism*. New York: Norton, 1969.

Lowndes, V. «Varieties of New Institutionalism: A Critical Appraisal.» *Public Administration*. vol. 74 (1996).

_______ and C. Skelcher. «The Dynamics of Multi-organizational Partnerships: An Analysis of Changing Modes of Governance.» *Public Administration*. vol. 76, no. 2 (1998).

_______. «Institutionalism.» In: David Marsh and Gerry Stoker (eds.). *Theory and Methods in Political Science*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Luke, T. *Capitalism, Democracy, and Ecology: Departing from Marx*. Illinois: University of Illinois Press, 1999.

Lukes, S. *Power: A Radical View*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1974.

Lustick, I. «The Disciplines of Political Science: Studying the Culture of Rational Choice as a case in point.» *Political Science and Politics*. vol. 30, no. 2 (1997).

M. Laver. *Private Desires, Political Action*. London: Sage, 1997.

Machiavelli, N. *The Prince*. trans. by Q. Skinner and R. Price. Cambridge: Cambridge University Press, 1988 [1513].

MacKinnon, C. A. «Feminism, Marxism, Method and the State: An Agenda for Theory.» *Signs*. vol. 7, no. 3 (1982).

_______. «Feminism, Marxism, Method and the State: Toward Feminist Jurisprudence.» *Signs*. vol. 8, no. 4 (1983).

_______. *Toward a Feminist Theory of the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985.

_______. «Feminism, Marxism, Method and the State.» In: Sandra Harding (ed.). *Feminism and Methodology*. Milton Keynes: Open University Press, 1987.

_______. *Towards a Feminist Theory of the State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989.

Mahon, R. «From 'Bringing' to 'Putting': The State in Late Twentieth Century Social Thought.» *Canadian Journal of Sociology*. vol. 16, no. 2 (1991).

Majone, G. «Europe's Democratic Deficit.» *European Law Journal*. vol. 4, no. 1 (1998).

_______. «The European Commission: The Limits of Centralization and the Perils of Parliamentarization.» *Governance*. vol. 15, no. 3 (2002).

Mann, Michael. *The Sources of Social Power*. vol. 1. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

_______. *States, War and Capitalism*. New York: Basil Blackwell, 1988.

Mansbridge, J. (ed.). *Beyond Self-Interest*. Chicago: University of Chicago Press, 1990.

March, J. G. and J. P. Olsen. «The New Institutionalism: Organizational Factors in Political Life.» *American Political Science Review*. vol. 78 (1984).

_______ and J. P. Olsen. *Rediscovering Institutions: The Organizational Basis of Politics*. New York: Free Press, 1989.

Marsh, D. «The Convergence between Theories of the State.» In: D. Marsh and G. Stoker (eds.). *Theory and Methods of Political Science*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1995.

_______. «Explaining Change in the Post-war Period.» In: *Post-war British Politics in Perspective*. Cambridge: Polity Press, 1999.

_______. «Pluralism and the Study of British Politics: It is Always the Happy Hour for Men with Money, Knowledge and Power.» In: C. Hay, (ed.). *British Politics Today*. Cambridge: Polity Press, 2002.

_______. (ed.). *Comparing Policy Networks*. Milton Keynes: Open University Press, 1998.

_______. and R. A. W. Rhodes (eds.) *Policy Networks in British Government*. Oxford: Clarendon Press, 1992.

_______ and M. Smith. «Understanding Policy Networks: Towards a Dialectical Approach.» *Political Studies*. vol. 48 (2000).

_______ and G. Stoker (eds.). *Theory and Methods in Political Science*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1995.

_______ and G. Stoker (eds.). *Theory and Methods in Political Science*. 2nd ed. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2002.

_______. D. Richards and M. Smith. *Changing Patterns of Governance within the UK*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2001.

_______, D. Richards and M. J. Smith. «Unequal Plurality: Towards an Asymmetric Power Model of British Government.» *Government and Opposition*. vol. 38 (2003).

Martin, L. *Democratic Commitments*. Princeton: Princeton University Press, 2000.

Marx, K. «Critique of Hegel's Doctrine of the State.» In: L. Colletti (ed.). *Karl Marx: Early Writings*. London: Pelican, 1975 [1843].

_______. «On the Jewish Question.» In: L. Colletti (ed.). *Karl Marx: Early Writings*. London: Pelican, 1975 [1843].

_______. «Introduction to a Contribution to a Critique of Hegel's Philosophy of Law.» In: L. Colletti (ed.). *Karl Marx: Early Writings*. London: Pelican, 1975 [1844].

_______. and F. Engels. *The Communist Manifesto*. London: Pelican, 1967 [1848].

_______. «The Class Struggles in France: 1845 to 1850.» In: K. Marx and F. Engels. *Collected Works*. vol. 10. London: Lawrence & Wishart, 1978 [1850].

_______. «The Eighteenth Brumaire of Louis Bonaparte.» In: K. Marx and F. Engels. *Collected Works*. vol. 11. London: Lawrence & Wishart, 1979 [1852].

_______. «Preface to a Contribution to a Critique of Political Economy.» In: K. Marx and F. Engels. *Collected Works*. vol. 29. London: Lawrence & Wishart, 1987 [1859].

_______. «The Civil War in France.» In: K. Marx and F. Engels. *Collected Works*. vol. 22. London: Lawrence & Wishart, 1986 [1871].

_______ and F. Engels. *The German Ideology*. Moscow: Progress Publishers, 1964 [1845/6].

Mazur, A. (ed.). *State Feminism, Women's Movements and Job Training: Making Democracies Work in the Global Economy*. New York; London: Routledge, 2001.

McClure, K. «On the Subject of Rights: Pluralism, Plurality and Political Identity.» In: C. Mouffe (ed.). *Dimensions of Radical Democracy*. London: Verso, 1992.

McConnell, G. *The Decline of American Democracy*. New York: Atheneum, 1953.

_______. *Private Power and American Democracy*. New York: Alfred A. Knopf, 1966.

McCubbins, M. D. and T. Sullivan. *Congress: Structure and Policy*. Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1987.

McFarland, A. *Neopluralism: The Evolution of Political Process Theory*. Kansas: University Press of Kansas, 2004.

Mcintosh, M. «The State and the Oppression of Women.» In: A. Kuhn and A. Wolpe (eds.). *Feminism and Materialism: Women and Modes of Production*. London: Routledge & Kegan Paul, 1978.

McLennan, G. *Marxism, Pluralism and Beyond*. Cambridge: Polity Press, 1989.

McLuhan, Marshall. *Understanding Media: The Extensions of Man*. London: Routledge & Kegan Paul, 1964.

McNamara, K. *The Currency of Ideas: Monetary Politics in the European Union*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

McNay, L. *Foucault and Feminism: Power, Gender and the Self*. Cambridge: Polity Press, 1992.

_______. «Subject, Psyche and Agency: The Work of Judith Butler.» *Theory, Culture and Society*, vol. 16, no. 2 (1999).

Merchant, C. *The Death of Nature: Women, Ecology and the Scientific Revolution*. San Francisco: Harper & Row, 1980.

Merelman R. *Pluralism at Yale*. Wisconsin: University of Wisconsin Press, 2003.

Meyer, John W. and Brian Rowan. «Institutionalized Organizations: formal Structure as Myth and Ceremony.» *American Journal of Sociology*, vol. 83 (1977).

Michels, R. *Political Parties*. New York: Free Press, 1962 [1911].

Middlemas, K. *Politics in Industrial Society*. London: Andre Deutsch, 1979.

Migdal, J. *Strong Societies and Weak States*. Princeton: Princeton University Press, 1988.

Miliband, R. «Marx and the State.» *Socialist Register*, vol. 2 (1965).

_______. *The State in Capitalist Society: An Analysis of the Western System of Power*. London: Weidenfeld & Nicolson, 1969.

_______. «The Capitalist State- Reply to Poulantzas.» *New Left Review*, vol. 59 (1970).

_______. «Poulantzas and the Capitalist State.» *New Left Review*, vol. 82 (1973).

_______. *Marxism and Politics*. Oxford: Oxford University Press, 1977.

_______. *Socialism for a Sceptical Age*. London: Verso, 1994.

Millett, K. *Sexual Politics*. Gardencity: Doubleday, 1970.

Mills, C. W. *The Power Elite*. New York: Oxford University Press, 1956.

Milward, H. and K. Provan. «Governing the Hollow State.» *Journal of Public Administration Research and Theory*. vol. 10, no. 2 (2000).

Mintz, B. and M. Schwartz. *The Power Structure of American Business*. Chicago: University of Chicago Press, 1985.

Modeen, T. and A. Rosas. *Indirect Public Administration in Fourteen Countries*. Helsinki: Abo Academy Press. 1988.

Moe, T. «Power and Political Institutions.» Paper read at conference on Crafting and Operating Institutions. Yale University. New Haven, CT. 13/04/2003.

Mol, A. «Ecological Modernization and Institutional Reflexivity: Environmental Reform in the Late Modern Age.» *Environmental Politics*. vol. 5, no. 2 (1996).

_______. *Globalization and Environmental Reform: The Ecological Modernization of the Global Economy*. Cambridge, MA: MIT Press, 2001.

Molyneux, M. «Beyond the Domestic Labour Debate.» *New Left Review*. vol. 116 (1979).

Monbiot, G. *The Age of Consent: A Manifesto for a New World Order*. New York: The New Press, 2004.

Moore, G. «The Structure of a National Elite Network.» *American Sociological Review*. vol. 44 (October 1979).

Moravcsik, A. *The Choice for Europe: Social Purpose and State Power from Messina to Maastricht*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1998.

Morgenthau, H. *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*. New York: Alfred Knopf, 1966.

Mosca, G. *The Ruling Class*. New York: McGraw Hill, 1939 [1896].

Mouffe, C. *The Democratic Paradox*. London: Verso, 2000.

Mouzelis, N. *Back to Sociological Theory: The Construction of Social Orders*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1991.

Mouzelis, N. *Sociological Theory: What Went Wrong?* London: Routledge, 1995.

Mueller, D. and P. Murrell. «Interest Groups Size and the Size of Government.» *Public Choice*. vol. 48 (1986).

_______. «The Future of Public Choice.» *Public Choice*. vol. 77 (1993).

_______. *Public Choice III*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Muller, P. «Les Politiques publiques comme construction d'un rapport au monde.» In: Alain Faure, Gielles Pollet and Philippe Warin (eds.). *La Construction du sens dans les politiques publiques: Débats autour de la notion de référentiel*. Paris: L'Harmattan, 1995.

Mutz, D. C., P. M. Sniderman and E. Brody. (eds.). *Political Persuasion and Attitude Change*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 1996.

Naess, A. «Deep Ecology and Lifestyle.» In: G. Sessions (ed.). *Deep Ecology for the 21st Century*. Boston and London: Shambala Press, 1995.

Nash, K. «Thinking Political Sociology: Beyond the Limits of Post-Marxism.» *History of the Human Sciences*. vol. 15, no. 4 (2002).

Newell, P. «New Environmental Architectures and the Search for Effectiveness.» *Global Environmental Politics*. vol. 1, no. 1 (2001).

Newman, P. «Changing Patterns of Regional Governance in the EU.» *Urban Studies*. vol. 37 (2000).

Nichols, D. *Three Varieties of Pluralism*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1975.

_______. *The Pluralist State*. 2nd ed. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1994.

Niskanen, W. *Bureaucracy and Representative Government*. Chicago: Aldine, 1971.

_______. *Bureaucracy and Public Economics*. Aldershot: Edward Elgar, 1994.

Nordlinger, E. A. *On the Autonomy of the Democratic State*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1981.

North, Douglass C. *Institutions, Institutional Change, and Economic Performance*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

Nye, J. S. *Bound to Lead: The Changing Nature of American Power*. New York: Basic Books, 1990.

_______. *The Paradox of American Power*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

_______. «US Power and Strategy After Iraq.» *Foreign Affairs*. vol. 82, no. 4 (2003).

_______ and J. D. Donahue. *Governance in a Globalizing World*. Washington, DC: The Brookings Institution, 2000.

_______, Jr. «Globalization's Democratic Deficit.» *Foreign Affairs*. vol. 80, no. 4 (2001).

Ó Tuathail, G. *Critical Geopolitics: The Politics of Writing Global Space*. London, Routledge, 1996.

O'Brien, R. *Global Financial Integration: The End of Geography*. New York: Council on Foreign Relations Press, 1992.

O'Connor, J., A. S. Orloff and S. Shaver. *States, Markets, Families: Gender, Liberalism and Social Policy in Australia, Canada, Great Britain and the United States*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

O'Donnell, L. «Opening address by the Minister of State at the Department of Foreign Affairs with Special Responsibility for Overseas Aid and Human Rights.» Paper presented to 19th Annual Conference. Royal Irish Academy. 20/11/1997.

OECD. *Distributed Public Governance: Agencies, Authorities and other Autonomous Bodies*. London: OECD, 2002.

Offe, C. *Political Power and Social Classes*. London: New Left Books, 1973.

_______. «Structural Problems of the Capitalist State: Class Rule and the Political System. On the Selectiveness of Political Institutions.» In: K. von Beyme. (ed.). *German Political Studies*. Beverly Hills, CA: Sage, 1974.

_______. *Classes in Contemporary Capitalism*. London: New Left Books, 1975.

_______. «The Theory of the Capitalist State and the Problem of Policy Formation.» In: L. Lindberg et al. (eds.). *Stress and Contradiction in Modern Capitalism*. Lexington. MA: D.C. Heath, 1975.

_______. «The Capitalist State: A Reply to Miliband and Laclau.» *New Left Review*. vol. 95 (1976).

_______. *State, Power, Socialism*. London: New Left Books, 1978.

_______. *Contradictions of the Welfare State*. London: Hutchinson, 1984.

Ohmae, K. *The End of the Nation State: The Rise of Regional Economics*. London: HarperCollins, 1996.

Okin, S. M. *Justice, Gender, and the Family*. New York: Basic Books, 1989.

Olson, M. *The Logic of Collective Action*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.

_______ and M. Marger. *Power in Modern Societies*. Oxford: Westview Press, 1993.

O'Neill, J. *Ecology, Policy and Politics: Human Well-Being and the Natural World*. London: Routledge, 1993.

Ophuls, W. *Ecology and the Politics of Scarcity*. San Francisco: Freeman, 1977.

Osborne, S. *Public-Private Partnerships: Theory and Practice in International Perspective*. London: Routledge, 2000.

Osei, P. «Public-Private Partnerships in Service Delivery in Developing Countries.» In: A. Ghobadian et al. *Public-Private Partnerships*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2004.

Ostrom, E. «Beyond Positivism.» In: *Strategies of Political Inquiry*. Beverly Hills: Sage, 1982.

_______. *Governing the Commons*. New York: Cambridge, 1990.

Ougaard, M. and R. Higgott. «Introduction.» In: *Towards a Global Polity*. London: Routledge, 2002.

Outshoorn, Joyce. «Introduction: Prostitution, Women's Movements and Democratic Politics.» In: *The Politics of Prostitution: Women's Movements, Democratic States and the Globalization of Sex Commerce*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Painter, M. and J. Pierre (eds.). *Challenges to Policy Capacity*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2004.

Palmer, P. «White Women/Black Women: The Dualism of Female Identity and Experience in the United States.» *Feminist Studies*, vol. 9, no. 1 (1983).

Pareto, V. *The Mind and Society*. London: Cape, 1935.

_______. *Sociological Writings*. London: Pall Mall, 1966.

Paterson, M. *Understanding Global Environmental Politics: Domination, Accumulation, Resistance*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000.

_______. «Green Politics.» In: Scott Burchill et al. *Theories of International Relations*. London: Palgrave, 2001.

Paul, E., F. Miller and J. Paul (eds.). *Self- Interest*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Pauly, L. and E. Grande. *Complex Sovereignty*. Toronto: University of Toronto Press, forthcoming.

Peters, B. G. «The Future of Governance: Bringing the State Back In- Again.» In: J. Moon and D. Stone (eds.). *Power and Freedom in Modern Politics*. Perth: University of Western Australia Press, 2002.

_______. «Back to the Centre: Rebuilding the State.» *Political Quarterly*. vol. 75, special issue (2004).

Pettman, J. J. «An International Political Economy of Sex?» In: E. Kofman and G. Youngs (eds.) *Globalization: Theory and Practice*. London: Pinter, 1996.

_______. «Globalization and the Gendered Politics of Citizenship.» In: Nira Yuval-Davis and Pnina Werbner (eds.). *Women, Citizenship and Difference*. London and New York: Zed Books, 1999.

Phillips, Anne. «Introduction.» In: *Feminism and Politics*. Oxford: Oxford University Press, 1998.

Pierce, R. «Clemenson Revisited - the Rise and Fall of the Great English Landowner?.» *Policy Studies*. vol. 25, no. 4 (2004).

Pierre, J. and B. G. Peters. *Governance, Politics and the State*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2000.

_______. «Introduction: Understanding Governance.» In: *Debating Governance*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

_______ and B. G. Peters. *Governing Complex Societies*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2004.

Pierson, C. *The Modern State*. London: Routledge, 1996.

Pierson, Paul. *Dismantling the Welfare State?* Cambridge: Cambridge University Press, 1994.

Pierson, Paul. *Politics in Time: History, Institutions, and Social Analysis*. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Piven, F. F. and R. A. Cloward. *Why Americans Don't Vote*. New York: Pantheon, 1989.

Poggi, G. *The State: Its Nature, Development and Prospects*. Cambridge: Polity Press, 1990.

Polanyi, K. *The Great Transformation: The Political and Economic Origins of Our Time*. Boston: Beacon Books, 1957 [1944].

Pollack, Mark. «Delegation, Agency, and Agenda Setting in the European Community.» *International Organization*. vol. 51, no. 1 (1997).

Pollitt, C. «Castles Built on Sand? Agencies in Latvia.» In C. Pollitt and C. Talbot (eds.). *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to Agencies, Quangos and Contractualisation*. London: Routledge, 2004.

_______ and C. Talbot. *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to Agencies, Quangos and Contractualisation*. London: Routledge, 2004.

Pollock, A. et al. *Public Services and the Private Sector*. London: Catalyst, 2001.

Polsby, N. «How to Study Community Power: The Pluralists Alternative.» *Journal of Politics*. vol. 22 (1960).

_______. *Community Power and Democratic Theory*. New Haven, CT: Yale University Press, 1963.

_______. *Community Power and Political Theory*. New Haven, CT: Yale University Press, 1980.

Posen, B. R. «Command of the Commons. The Military Foundation of US Hegemony.» *International Security*. vol. 28, no. 1 (2003).

Poulantzas, Nicos. «The Problems of the Capitalist State.» *New Left Review*. vol. 58 (1969).

_______. «The Capitalist State: A Reply to Miliband and Laclau.» *New Left Review*. vol. 95 (1976).

_______. *State, Power, Socialism*. London: New Left Books, 1978.

Pressman, J. L. and A. Wildavsky. *Implementation*. Berkeley: University of California Press, 1976.

Pringle, R. and S. Watson. «Fathers, Brothers, Mates: The Fraternal State in Australia.» In: Sophie Watson (ed.). *Playing the State*. London: Verso. 1990.

______ and S. Watson. «'Women's Interests' and the Post-Structuralist State.» In: Michele Barrett and Anne Phillips (eds.). *Destabilizing Theory*. Cambridge: Polity Press, 1992.

Prügl, Elisabeth and Mary K. Meyer. «Gender Politics in Global Governance.» In: *Gender Politics in Global Governance*. Lanham, Md: Rowman & Littlefield, 1999.

Przeworski, A. and H. Teune. *The Logic of Comparative Social Inquiry*. New York: Wiley, 1970.

______. *Democracy and the Market*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Putnam, R. «The Prosperous Community: Social Capital and Public Life.» *The American Prospect*. no. 3 (Spring 1993).

Raab, C. «Understanding Policy Networks: A Comment on Marsh and Smith.» *Political Studies*. vol. 49 (2001).

Raaum, N. «The Political Representation of Women: A Bird's Eye View.» In: Lauri Karvonen and Per Selle (eds.). *Women in Nordic Politics*. Aldershot, Hants: Dartmouth Publishing Company, 1995.

Radaelli, C. *The Open Method of Coordination: A New Governance Architecture for the European Union*. Stockholm: Swedish Institute for European Policy Studies, 2003.

Rai, S. and G. Lievesley (eds.). *Women and the State: International Perspectives*. London: Taylor & Francis, 1996.

______. «Women and the State in the Third World: Some Issues for Debate.» In: Shirin Rai and Geraldine Lievesley (eds.). *Women and the State: International Perspectives*. London: Taylor & Francis. 1996.

______. «Institutional Mechanisms for the Advancement of Women: Mainstreaming Gender, Democratising the State?» In: *Mainstreaming Gender: Democratising the State? Institutional Mechanisms for the Advancement of Women*. Manchester: Manchester University Press, 2003.

Randall, V. «Gender and Power: Women Engage the State.» In: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.). *Gender, Politics and the State*. London: Routledge, 1998.

_______. «Feminism.» In: David Marsh and Gerry Stoker (eds.). *Theories and Methods in Political Science*. 2nd ed. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2002.

Ratner, S. and J. Altman. *John Dewey and Arthur F. Bentley: A Philosophical Correspondence*. New Brunswick: Rutgers University Press, 1964.

Rawls, J. *A Theory of Justice*. Oxford: Clarendon Press, 1973.

_______. *Political Liberalism*. New York: Columbia University Press, 1996.

Rawnsley, A. *Servants of the People*. Harmondsworth: Penguin, 1990.

Rees, Teresa. *Mainstreaming Equality in the European Union*. London: Routledge, 1998.

Reich, R. B. *The Work of Nations: Preparing Ourselves for 21st-Century Capitalism*. New York: Knopf, 1991.

Rein, M. and D. A. Schon. «Frame-Reflective Policy Discourse.» In: P. Wagner et al. (eds.). *Social Sciences, Modern States, National Experiences, and Theoretical Crossroads*. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Reinicke, W. H. «The Other World-wide Web: Global Public Policy Networks.» *Foreign Policy*. vol. 117 (2000).

Rhodes, M. «The Welfare State: Internal Challenges, External Constraints.» In: M. Rhodes, P. Heywood and V. Wright (eds.). *Developments in West European Politics*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 1997.

Rhodes, R. A. W. «The Hollowing Out of the State.» *Political Quarterly*. vol. 65 (1994).

_______. «The New Governance: Governing Without Governance.» *Political Studies*. vol. 44 (1996).

_______. *Understanding Governance*. Milton Keynes: Open University Press, 1997.

_______ and P. Weller. *The Changing World of Top Officials: Mandarins or Valets?* Oxford: Oxford University Press, 1999.

Richardson, J. and A. G. Jordan. *Governing under Pressure*. Oxford: Martin Robertson, 1979.

Riker, W. and P. Ordeshook. «A Theory of the Calculus of Voting.» *American Political Science Review*. vol. 62 (1968).

_______. «Implications from the disequilibrium of majority rule for the study of institutions.» *American Political Science Review*. vol. 75 (1980).

_______. *Liberalism Against Populism*. San Francisco: Freeman. 1982.

Rima, I. *Development of Economic Analysis*. London: Routledge, 1996.

Ripley, R. and G. Franklin. *Congress, the Bureaucracy and Public Policy*. Homewood, IL.: Dorsey, 1980.

Risse, T. «Who Are We? A Europeanization of National Identities?» In: Maria Green Cowles, James Caporaso and Thomas Risse (eds.). *Europeanization and Domestic Change*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2001.

Robertson, R. *Globalisation: Social Theory and Global Culture*. London: Sage, 1992.

Rodrik, D. *Has Globalization Gone Too Far?* Washington, DC: Institute of International Economics, 1997.

Rogoff, K. «The Optimal Degree of Commitment to an Intermediate Target.» *Quarterly Journal of Economics*. vol. 100 (1985).

Rosamond, B. «Imagining the European Economy: 'Competitiveness' and the Social Construction of 'Europe' as an Economic Space.» *New Political Economy*. vol. 7, no. 2 (2002).

Rose, N. and P. Miller. «Political Power beyond the State: Problematics of Government.» *British Journal of Sociology*. vol. 43, no. 2 (1992).

_______. «Governing 'Advanced' Liberal Democracies.» In: Andrew Barry et al. (eds.). *Foucault and Political Reason: Liberalism, Neo-Liberalism and Rationalities of Government*. London: UCL Press, 1996.

_______. *Powers of Freedom: Reframing Political Thought*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

Rose, R. *The Problem of Party Government*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1974.

_______. «Inheritance Before Choice in Public Policy.» *Journal of Theoretical Politics*. vol. 2, no. 3 (1990).

Rosecrance, R. *The Rise of the Virtual State*. New York: Basic Books, 1999.

Rosenau, J. N. *Turbulence in World Politics: A Theory of Change and Continuity*. Princeton: Princeton University Press, 1990.

_______. «Governance, Order and Change in World Politics.» In: J. Rosenau and E. O. Czempiel (eds.). *Governance with Government*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

_______. «Citizenship in a changing global order.» In: J. N. Rosenau and E.-O. Czempiel (eds.). *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

_______. *Along the Domestic-Foreign Frontier: Exploring Governance in a Turbulent World*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

_______. «Huge Demand, Over-Supply: Governance in an Emerging Epoch.» In: I. Bache and M. Flinders (eds.). *Multi-Level Governance*. Oxford: Oxford University Press, 2004.

Rosenberg, A. *The Philosophy of Social Science*. Boulder, CO: Westview Press, 1995.

Routlege, P. *Gordon Brown*. London: Simon & Schuster, 1998.

Rowley, C. and Tullock, G. «Introduction.» In: C. Rowley, R. Tollison and G. Tullock (eds.). *The Political Economy of Rent Seeking*. Boston: Kluwer Academic, 1988.

Ruggie, J. «What Makes the World Hang Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge.» *International Organization*. vol. 52, no. 4 (1998).

Rugman, A. *The End of Globalization*. London: Random House, 2000.

Rutherford, P. «The Entry of Life into History.» In: Eric Darier (ed.). *Discourses of the Environment*. Oxford: Blackwell, 1999.

Sabatier, P. and H. C. Jenkins-Smith (eds.). *Policy Change and Learning: An Advocacy Coalition Approach*. Boulder, CO: Westview, 1993.

Sachs, W. *Planet Dialectics: Explorations in Environment and Development*. London: Zed Books, 1999.

Sagoff, M. *The Economy of the Earth: Philosophy, Law and the Environment*. Cambridge: Cambridge University Press, 1988.

Sahlins, M. *Stone Age Economics*. London: Tavistock, 1974.

Salamon, L. M. «Introduction.» In: *Handbook of Policy Instruments*. New York: Oxford University Press, 2002.

Sampson, A. *The Anatomy of Britain*. London: Hodder & Stoughton, 1962.

_______. *The Anatomy of Britain Today*. London: Hodder & Stoughton, 1965.

_______. *The New Anatomy of Britain*. London: Hodder & Stoughton, 1971.

_______. *The Changing Anatomy of Britain*. London: Hodder & Stoughton, 1982.

Sanderson, J. «Marx and Engels on the State.» *Western Political Quarterly*, vol. 16, no. 4 (December 1963).

Sandler, T. *Economic Concepts for the Social Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.

Sargent, Lydia. «New Left Women and Men: The Honeymoon is Over.» In: *Women and Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism*. London: Pluto Press, 1981.

Saurin, J. «Global Environmental Degradation, Modernity and Environmental Knowledge.» In: Caroline Thomas (ed.). *Rio: Unravelling the Consequences*. London: Frank Cass, 1994.

Sawer, M. *Sisters in Suites: Women and Public Policy in Australia*. Sydney: Allen & Unwin, 1990.

_______. «Why has the Australian Women's Movement Had More Influence on Government in Australia than Elsewhere?» In: Francis Castles (ed.). *Australia Compared*. Sydney: Allen & Unwin, 1991.

Scharpf, F. W. *Crisis and Choice in Social Democracy*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991.

_______. «Negative and Positive Integration in the Political Economy of European Welfare States.» In: G. Marks et. al. (eds.). *Governance in the European Union*. London: Sage, 1996.

_______. *Games Real Actors Play: Actor-Centered Institutionalism in Policy Research*. Boulder, CO: Westview Press, 1997.

_______. *Governing in Europe*. Oxford: Oxford University Press, 1999.

_______. *Governing in Europe*. Oxford: Oxford University Press, 2000.

Schattschneider, E. *Politics, Pressures and the Tariff*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1935.

Schmidt, V. A. «Values and Discourse in the Politics of Adjustment.» In: Fritz W. Scharpf and Vivien A. Schmidt (eds.). *Welfare and Work in the Open Economy*. vol. 1. *From Vulnerability to Competitiveness*. Oxford: Oxford University Press. 2000.

_______. *The Futures of European Capitalism*. Oxford: Oxford University Press. 2002.

_______. «The European Union: Democratic Legitimacy in a Regional State?» *Journal of Common Market Studies*. vol. 42, no. 5 (2004).

_______ and C. Radaelli. «Policy Change and Discourse in Europe: Conceptual and Methodological Issues.» *West European Politics*. vol. 27, no. 2 (2004).

Schmitter, P. «Neo-Corporatism and the State.» In: W. Grant (ed.). *The Political Economy of Corporatism*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1985.

_______ and J. R. Grote. *The Corporate Sisyphus: Past, Present and Future*. Florence: European University Institute, 1997.

Scholte, J. A. *Globalization: A Critical Introduction*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Schumacher, E. F. *Small is Beautiful*. London: Sphere, 1976.

Scott, J. C. *Who Rules Britain?* Cambridge: Polity Press, 1991.

_______. *Seeing Like a State: How Certain Schemes to Improve the Human Condition H ave Failed*. New Haven; London: Yale University Press, 1998.

Self, P. *Government by the Market*. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1993.

Selznick, P. *The Communitarian Persuasion*. Washington, DC: Woodrow Wilson Center, 2002.

Sen, A. *Rationality and Freedom*. Cambridge, MA: Harvard University Press. 2002.

Shapiro, M. «The Problems of Independent Agencies in the United States and the European Union.» *Journal of European Public Policy*. vol. 4, no. 2 (1997).

Shennan, J. *The Origins of the Modern European State, 1450-1725*. London: Hutchinson, 1974.

Shepsle, K. «Institutional Equilibrium and Equilibrium Institutions.» In: Herbert F. Weisburg (ed.). *Political Science: The Science of Politics*. New York: Agathon, 1986.

Siim, B. «Towards a Feminist Rethinking of the Welfare State.» In: Kathleen Jones and Anna Jonasdottir (eds.). *The Political Interests of Gender*. Oxford: Sage, 1988.

_______. *Gender and Citizenship: Politics and Agency in France, Britain and Denmark*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Singleton, G. *The Accord and the Australian Labour Movement*. Melbourne: Melbourne University Press, 1990.

Skidelsky, R. *John Maynard Keynes: The Economist as Saviour*. Basingstoke: Macmillan, 1992.

Skinner, Q. *The Foundations of Modern Political Thought*. Volume 1: *The Renaissance*. Cambridge: Cambridge University Press, 1978.

_______. «The State.» In T. Ball et al. (eds.) *Political Innovation and Conceptual Change*. Cambridge: Cambridge University Press. 1989.

Skocpol, T. *States and Social Revolutions*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Skowronek, S. *The Politics Presidents Make: Leadership from John Adams to George Bush*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1995.

Slaughter, A.-M. «The Real New World Order.» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 5 (1997).

_______. *A New World Order*. Princeton: Princeton University Press, 2004.

Smart, C. *Feminism and the Power of Law*. London: Routledge, 1989.

Smith, A. *The Theory of Moral Sentiments*. Oxford: Clarendon Press, 1976 [1759].

_______. *The Wealth of Nations*. Oxford: Oxford University Press, 1983 [1776].

Smith, M. A. «Pluralism, Reformed Pluralism and Neo-Pluralism: The Role of Pressure Groups in Policy Making.» *Political Studies*, vol. 38, no. 2 (June 1990).

Smith, N. J.-A. «Discourses of Globalisation and European integration in the Irish Republic.» Paper presented to UACES Annual Conference, University of Newcastle, 2-4/09/2003.

_______. *Showcasing Globalisation? The Political Economy of the Irish Republic*. Manchester: Manchester University Press, 2005.

Somit, A. and J. Tanenhaus. *The Development of American Political Science from Burgess to Behavioralism*. New York: Irvington, 1982.

Sorensen, G. *The Transformation of the State: Beyond the Myth of Retreat*. Basingstoke; New York: Palgrave Macmillan, 2004.

Soysal, Y. N. *Limits of Citizenship: Migrants and Postnational Membership in Europe*. Chicago: University of Chicago Press, 1994.

Spretnak, C. and F. Capra. *Green Politics: The Global Promise*. London: Paladin, 1985.

Squires, J. «Politics Beyond Boundaries? A Feminist Perspective.» In: Adrian Leftwich (ed.). *What is Politics?* Cambridge: Polity Press, 2004.

Stears, M. *Progressives, Pluralists and the Problems of the State*. Oxford: Oxford University Press, 2002.

Steinmo, S. K. Thelen and F. Longstreth (eds.). *Structuring Politics: Historical Institutionalism in Comparative Analysis*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Stephens, G. «On the Critique of Rational Choice.» *PS: Political Science and Politics*, vol. 24 (1991).

Stetson, D. and A. Mazur. «Introduction.» In: *Comparative State Feminism*. London: Sage, 1995.

_______. *Abortion Politics, Women's Movements and the Democratic State: A Comparative Study of State Feminism*. Oxford: Oxford University Press, 2001.

Stiglitz, G. *Whither Socialism?*. Cambridge, MA: MIT Press, 1996.

Stiglitz, J. E. *Economics*. 2nd ed. New York: W. W. Norton & Co, 1997.

Stoker, G. and K. Mossberger. «Urban Regime Theory in Comparative Perspective.» *Environment and Planning: Government and Policy*, vol. 12 (1994).

Stone, C. *Regime Politics: Governing Atlanta 1 946-1988*. Lawrence: University Press of Kansas, 1989.

Strange, S. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*. New York: Cambridge University Press, 1996.

Stretton, H. and L. Orchard. *Public Goods, Public Enterprise, Public Choice*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 1994.

Sweezy, P. *The Theory of Capitalist Development*. New York: Monthly Review Press, 1942.

Talbot, C. «A Radical Departure? Executive Agencies in Jamaica.» In: C. Pollitt and C. Talbot (eds.). *Unbundled Government: A Critical Analysis of the Global Trend to Agencies, Quangos and Contractualisation*. London: Routledge, 2004.

Tanzi, V. and L. Clukmecht. *Public Spending in the Twentieth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

Tarrow, S. *Power in Movement: Social Movements and Contentious Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.

Taylor, C. «Neutrality in Political Science.» In: Alan Ryan (ed.). *The Philosophy of Social Explanation*. London: Oxford University Press, 1967.

_______. *Philosophy and the Human Sciences*. Cambridge: Cambridge University Press, 1985.

Taylor, M. *The Possibility of Cooperation*. Cambridge: Cambridge University Press, 1987.

Thatcher, M. *The Downing Street Years*. London: HarperCollins, 1993.

The Ecologist. *Blueprint for Survival*. Harmondsworth: Penguin, 1972.

The Ecologist. *Whose Common Future? Reclaiming the Commons*. London: Earthscan, 1993.

Thelen, K. «Historical Institutionalism in Comparative Politics.» In: *The Annual Review of Political Science*. Palo Alto, CA: Annual Reviews, Inc., 1999.

_______. «How Institutions Evolve: Insights from Comparative Historical Analysis.» In: James Mahoney and Dietrich Rueschemeyer (eds.). *Comparative Historical Analysis in the Social Sciences*. New York: Cambridge University Press, 2003.

_______. *How Institutions Evolve: The Political Economy of Skills in Germany, Britain, the United States, and Japan*. New York: Cambridge University Press, 2004.

Thompson, G. et al. (eds.). *Markets, Hierarchies and Networks: The Coordination of Social Life*. London: Sage, 1991.

_______. *Between Hierarchies and Markets: The Logic and Limits of Network Forms of Organization*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Thomson, J. E. and S. D. Krasner. «Global Transactions and the Consolidation of Sovereignty.» In: E. Czempiel and J. N. Rosenau (eds.). *Global Changes and Theoretical Challenges. Approaches to World Politics for the 1990s*. Lexington, MA: Lexington Books. 1989.

Tiihonen, S. *From Governing to Governance*. Tampere: University of Tampere Press, 2004.

Tilly, Charles. (ed.). *The Formation of National States in Western Europe*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1975.

_______. *Coercion, Capital and European States, AD 990-1992*. Oxford: Basil Blackwell, 1990.

Tollison, R. «Rent-Seeking.» In: D. Mueller (ed.). *Perspectives on Public Choice*. Cambridge: Cambridge University Press, 1997.

Torfing, J. «A Hegemony Approach to Capitalist Regulation.» In: R. B. Bertramsen, J. P. F. Thomsen and J. Torfing (eds.). *State, Economy and Society*. London: Unwin Hyman, 1991.

Torgerson, D. *The Promise of Green Politics: Environmentalism and the Public Sphere*. London: Duke University Press, 1999.

Towns, A. «Paradoxes of (In) Equality: Something is Rotten in the Gender Equal State of Sweden.» *Cooperation and Conflict*, vol. 37, no. 2 (2002).

Truman, D. *The Governmental Process*. New York: Alfred A. Knopf, 1951.

_______. «The Implications of Political Behavior Research.» *Social Science Research Council Items* (December 1951).

Tsebelis, G. *Veto Players: How Political Institutions Work*. Princeton: Princeton University Press, 2002.

Tullock, G. «The Welfare Costs of Monopolies, Tariffs and Theft.» *Western Economic Journal*, vol. 5 (1967).

_______. *The Vote Motive*. London: Institute of Economic Affairs, 1976.

_______. *The Economics of Special Privilege and Rent Seeking*. Boston: Kluwer Academic, 1989.

_______. «The Economics of Special Privilege.» In: J. Alt and K. Shepsle (eds.). *Perspectives on Positive Political Economy* Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

UNCTAD. *World Investment Report 1 993: Transnational Corporations and Integrated International Production*. New York: United Nations, 1993.

Van. Thiel, S. *Quangos: Trends. Causes, Consequences*. London: Ashgate. 2001.

Viroli, M. *From Politics to Reason of State: The Acquisition and Trans formation of the Language of Politics, 1250-1600*. Cambridge: Cam bridge University Press, 1992.

Visser, J. and P. Hemerijk. *A Dutch Miracle*. Amsterdam University Press. 1999.

Visvanathan, N. et al. (ed.). *The Women, Gender and Development Reader*. London: Zed Books, 1997.

Vitols, S. and S. Casper. «The German model in the 1990s: problems and prospects.» *Industry and Innovation*. vol. 4, no. 1 (1997).

Vogler. J. «Taking Institutions Seriously: How Regime Analysis Can Be Relevant to Multilevel Environmental Governance.» *Global Environmental Politics*. vol. 3, no. 2 (2003).

Wade, R. «Globalisation and its Limits: Reports of the Death of the National Economy are Greatly Exaggerated.» In: S. Berger and R. P. Dore (eds.). *National Diversity and Global Capitalism*. London: Cornell University Press. 1996.

Wahl, J. *Pluralist Philosophies of England and America*. London: Open Court Company, 1925.

Wahlke, John C. «Pre-Behavioralism in Political Science.» *American Political Science Review*. vol. 73 (1979).

Wainwright, H. *Arguments for a New Left*. Oxford: Basil Blackwell, 1993.

Walby, S. «Post-Post-Modernism? Theorizing Social Complexity.» In: Michele Barrett and Anne Phillips (eds.). *Destabilizing Theory*. Cambridge: Polity Press. 1992.

Walker, J. «Introduction: Policy Communities as Global Phenomena.» *Governance*. vol. 2 (1989).

Walker, R. B. J. *Inside/Outside: International Relations as Political Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1993.

Walsh, J. I. «When do Ideas Matter? Explaining the Successes and Failures of Thatcherite Ideas.» *Comparative Political Studies*. vol. 33, no. 4 (2000).

Waltz, K. N. *Theory of International Politics*. Reading, PA: Addison-Wesley, 1979.

Walzer, M. «Nation States and Immigrant Societies.» In: W. Kymlicka and M. Opalski (eds.). *Can Liberal Pluralism be Exported?* Oxford: Oxford University Press, 2001.

Watson, M. and C. Hay. «The Discourse of Globalisation and the Logic of No Alternative: Rendering the Contingent Necessary in the Political Economy of New Labour.» *Policy & Politics*. vol. 31, no. 3 (2003).

Watson, Sophie. «The State of Play: An Introduction.» In: *Playing the State*. London: Verso, 1990.

_______. «Femocratic Feminism.» In: Mike Savage and Anne Witz (eds.). *Gender and Bureaucracy*. Oxford: Blackwell, 1992.

Waylen, G. «Gender, Feminism and the State: an Overview.» In: Vicky Randall and Georgina Waylen (eds.). *Gender, Politics and the State*. London: Routledge, 1998.

WCED. *Our Common Future: Report of the World Commission on Environment and Development*. Oxford: Oxford University Press, 1987.

Weber, M. *Economy and Society: An Outline of Interpretative Sociology*. Berkeley, CA: University of California Press, 1978 [1925].

Weingast, B. and W. Marshall. «The Industrial Organization of Congress: or, Why Legislatures, Like Firms, are not Organized as Markets.» *Journal of Political Economy*. vol. 96 (1988).

_______. «A Rational Choice Perspective on the Role of Ideas: Shared Belief Systems, State Sovereignty, and International Cooperation.» *Politics and Society*. vol. 23, no. 4 (1995).

Weiss, L. *The Myth of the Powerless State: Governing the Economy in a Global Era*. Cambridge: Polity Press, 1998.

_______. *States in the Global Economy: Bringing Domestic Institutions Back In*. Cambridge: Cambridge University Press, 2003.

Wendt, Alexander. «The Agent-Structure Problem in International Relations Theory.» *International Organization*. vol. 41, no. 3 (1987).

_______. *Social Theory of International Relations Theory*. Cambridge: Cambridge University Press, 1999.

White, H. *The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1987.

Wiarda, H. J. *Corporatism and Comparative Politics: The Other Great «Ism»*. Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1996.

Williamson, O. *The Economic Institutions of Capitalism*. New York: Free Press, 1985.

Wilson, R. «The Civil Service in the New Millennium'.» Speech given at City University, London, 05/06/1999.

Wittgenstein, L. *Philosophical Investigations*. Oxford, Blackwell, 1958.

Wolfe, A. «New Directions in the Marxist Theory of Politics.» *Politics and Society*. vol. 4, no. 2 (1974).

_______. *The Limits of Legitimacy: Political Contradictions of Late Capitalism*. New York: Free Press, 1977.

Wright, V. and J. Hayward. «Governing from the Centre: Policy Co-ordination in Six European Core Executives.» In: R. A. W. Rhodes (ed.). *Transforming British Government: vol. 2: Changing Roles and Relationships*. Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2000.

Wriston, W. B. *The Twilight of Sovereignty: How the Information Revolution is Transforming Our World*. New York: Charles Scribner, 1992.

www.worldbank.org/wbi/governance

Young, I. M. «Beyond the Unhappy Marriage: A Critique of the Dual-Systems Theory.» In: Lydia Sargent (ed). *Women and Revolution: The Unhappy Marriage of Marxism and Feminism*. London: Pluto Press, 1981.

Youngs, G. «Breaking Patriarchal Bonds: Demythologizing the Public-Private.» In: Marianne Marchand and Anne Sisson Runyan (eds.). *Gender and Global Restructuring*. London and New York: Routledge, 2000.

Zacher, M. V. «The decaying pillars of the Westphalian temple: implications for international order and governance.» In: J. N. Rosenau and E. Czempiel (eds.). *Governance without Government: Order and Change in World Politics*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Zürn, Michael, «The State in this Post National Constellation - Societal Denationalization and Multilevel Governance.» *Arena Working Papers*. WP 99/35 (1999).

Zysman, J. «How Institutions Create Historically Rooted Trajectories of Growth.» *Industrial and Corporate Change*. vol. 3, no. 1 (1994).

فهرس عام

ث

ج

- خ -

- ش -

-ق-

-ن-